

* (فهرسة شرح المسلك المقسط على المنسل المتوسط) *

صفحة	صفحة
٥٠ فصل في احرام العبد والامة	٦ باب شرائط الحج
٥١ فصل في محرمات الاحرام	٢٠ فصل في موانع وجوب الحج الخ
٥٣ فصل في مكروهاته	٢٢ فصل فيمن تجب عليه الوصية بالحج
٥٥ فصل في مباحاته	٢٢ فصل واذا وجدت الشروط الخ
٥٧ باب دخول مكة	٢٣ باب فرائض الحج
٥٩ فصل يستحب ان يدخل المسجد الخ	٢٤ فصل في واجباته
٦٠ فصل في صفة الشروع في الطواف	٢٦ فصل في سننه
٦٦ باب أنواع الاطوفة	٢٦ فصل في مستحباته
٦٩ فصل في شرائط صحة الطواف	٢٧ فصل في مكروهاته
٧٠ فصل في تحقيق النية	٢٨ باب المواقيت
٧١ فصل في طواف المقمي عليه والنام	٢٩ فصل في مواقيت الصنف الاول
٧٣ فصل في مكان الطواف	٣٠ فصل في الصنف الثاني
٧٣ فصل في واجبات الطواف	٣١ فصل في الصنف الثالث
٧٦ فصل في ركعتي الطواف	٣١ فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال
٧٨ فصل في سنن الطواف	٣١ فصل في مجاوزة الميقات بغير احرام
٧٩ فصل في مستحباته	٣٣ باب الاحرام
٨٠ فصل في مباحاته	٣٥ فصل في محرماته
٨١ فصل في محرماته	٣٥ فصل وحكم الاحرام لزوم المضي الخ
٨١ فصل في مكروهاته	٣٦ فصل الاحرام في حق الاماكن الخ
٨٢ فصل في مسائل شتى	٣٧ فصل في وجوه الاحرام
٨٦ باب السعي بين الصفا والمروة	٣٨ فصل في حق الاحرام
٨٨ فصل في شرائط صحة السعي	٣٩ فصل ثم يتجرد عن الملبوس المحرم الخ
٩٢ فصل في واجباته	٣٩ فصل ثم يصلي ركعتين بعد اللبس الخ
٩٢ فصل في سننه	٤١ فصل وشرط النية ان تكون بالقلب
٩٣ فصل في مستحباته	٤١ فصل وشرط التلبية ان تكون باللسان
٩٣ فصل في مباحاته	٤٥ فصل في ايام النية واطلاقها
٩٣ فصل في مكروهاته	٤٦ فصل ولو احرم بالحج ولم يوفرض الخ
٩٤ فصل فاذا فرغ من السعي الخ	٤٦ فصل في نسيان ما احرم به
٩٦ باب الخطبة	٤٧ فصل في احرام المقمي عليه
٩٦ فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة	٤٨ فصل في احرام الصبي
٩٧ فصل في الرواح	٥٠ فصل في احرام المرأة

(RECAP)

2274

8956

868

1871

صفحة	صفحة
١٣٠ فصل ثم اذا فرغ من الرمي الخ	٩٨ فصل في الرواح من منى الى عرفات
١٣٠ فصل في رمي اليوم الرابع	٩٩ باب الوقوف بعرفات وأحكامه
١٣١ فصل في أحكام الرمي الخ	١٠٠ فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة
١٣٥ فصل في مكروهاته	١٠٢ فصل في شرائط جواز الجمع
١٣٥ فصل في النفرة	١٠٤ فصل في صفة الوقوف
١٣٥ باب طواف الصدر	١٠٧ فصل في شرائط صحة الوقوف
١٣٧ فصل ومن خرج ولم يطفه الخ	١١١ فصل في حدود عرفة
١٣٧ فصل في صفة طواف الوداع	١١١ فصل في الدفع قبل الغروب
١٣٩ باب القران	١١١ فصل في اشتباه يوم عرفة
١٣٩ فصل في شرائط صحة القران	١١٢ فصل في الاقاضة من عرفة
١٤١ فصل ولا يشترط لصحة القران عدم الالمام	١١٣ باب أحكام المزدلفة
١٤٢ فصل في بيان اداء القران	١١٣ فصل في الجمع بين الصلاتين بها
١٤٧ فصل في قران المكي	١١٦ فصل في البيوتة بمزدلفة
١٤٨ باب التمتع	١١٦ فصل في الوقوف بها
١٤٨ فصل في شرائطه	١١٧ فصل في آداب الوقوف بمزدلفة
١٥١ فصل في تمتع المكي	١١٨ فصل في آداب التوجه الى منى
١٥٤ فصل ولا يشترط لصحة التمتع الخ	١١٨ فصل في رفع الحصى
١٥٤ فصل التمتع على نوعين الخ	١١٩ باب مناسك منى
١٥٧ باب الجمع بين التسكين المتعدين	١٢٠ فصل في قطع التلبية
١٥٧ فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثر	١٢٠ فصل في الذبح
١٥٩ فصل في الجمع بين العمرتين	١٢١ فصل في الحلق والتقصير
١٦٠ باب اضافة أحد التسكين	١٢٣ فصل في زمان الحلق الخ
١٦١ فصل كل من رزقه رفض الحجة الخ	١٢٤ فصل في حكم الحلق
١٦٢ باب في مسح اعرام الحج والعمره	١٢٤ باب طواف الزيارة
١٦٢ باب الجنائيات	١٢٥ فصل آقل وقت طواف الزيارة الخ
١٦٨ فصل في تقطيع الرأس والوجه	١٢٥ فصل في شرائط صحة الطواف
١٦٩ فصل في لبس الخفين	١٢٦ فصل فاذا فرغ من الطواف
١٧١ فصل في الكحل المطيب	١٢٧ باب رمي الجمار وأحكامه
١٧١ فصل في أكل الطيب وشربه	١٢٧ فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر
١٧٢ فصل في التداوى بالطيب	١٢٧ فصل في وقت الرمي في اليومين
١٧٣ فصل لا يشترط بقاء الطيب في البدن	١٢٨ فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع الخ
١٧٣ فصل في تطيب الثوب	١٢٨ فصل في صفة الرمي في هذه الايام

مصحفة	مصحفة
١٧٤ فصل في ربط الطبيب	١٩٥ فصل في الذبح والحلق
١٧٤ فصل في الخناء	١٩٥ فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج
١٧٤ فصل في الوضوء	١٩٦ فصل في الجنابة في رمي الجمرات
١٧٥ فصل في الخطمي	١٩٦ فصل في ترك الواجبات بعذر
١٧٥ فصل في الدهن	١٩٨ فصل إذا قتل المحرم صيد الخ
١٧٦ فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة الخ	١٩٩ فصل ولو نقر صيد الخ
١٧٧ فصل في الشارب والرقبة الخ	٢٠٠ فصل في صيد يجني عليه رجلان
١٧٨ فصل في حكم التقصير	٢٠١ فصل في تغرأ الصيد بعد الجرح
١٧٨ فصل في سقوط الشعر	٢٠١ فصل في حكم البيض
١٧٨ فصل في حلق المحرم رأس غيره الخ	٢٠٢ فصل في أخذ الصيد وارساله
١٧٩ فصل في قلم الاظفار	٢٠٣ فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك
١٨٠ فصل وما ذكر من لزوم الدم الخ	٢٠٥ فصل في البيع والشراء والهبة والغصب
١٨١ فصل وإذا ألبس المحرم بحرم الخ	٢٠٦ فصل في صيد الحرم
١٨٢ فصل فإذا جامع في أحد السيلين الخ	٢٠٨ فصل في قتل الجراد
١٨٣ فصل وإن كان المفسد قارنا	٢٠٩ فصل في قتل القمل
١٨٣ فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف الخ	٢٠٩ فصل فيما لا يجب شي يقتله في الأحرار الخ
١٨٤ فصل وإن جامع بعد الوقوف بعرفة	٢١٠ فصل في ذبيحة الهرم
١٨٤ فصل ولو جامع أول مرة بعد الحلق	٢١١ فصل يجوز للمهرم الخ
١٨٥ فصل وشرائط وجوب البدنة بالجماع الخ	٢١٣ باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها
١٨٥ فصل ولو طاف للزيارة جنباً الخ	٢١٣ فصل في شرائط وجوب الكفارة
١٨٦ فصل في حكم دواعي الجماع	٢١٤ فصل في جزاء أشجار الحرم وبنائه
١٨٧ فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة	٢١٥ فصل في جزاء صيد الحرم
١٨٩ فصل ولو طاف للزيارة جنباً الخ	٢١٥ فصل في جزاء الصيد مطلقاً
١٩٠ فصل حائض طهرت في آخر أيام النحر الخ	٢١٧ فصل ثم لا يجزئ الصيد الخ
١٩١ فصل في الجنابة في طواف الصدر	٢١٧ فصل ولو قتل صيداً مملوكاً الخ
١٩١ فصل في الجنابة في طواف القدوم	٢١٨ فصل في جزاء اللبن والتغطية
١٩٢ فصل في الجنابة في طواف العمرة	٢١٩ فصل في أحكام الدماء الخ
١٩٣ فصل ولو طاف فرضاً أو واجباً أو تفللاً الخ	٢٢٢ فصل في أحكام الصدقة
١٩٣ فصل ولو ترك ركعتي الطواف	٢٢٥ فصل كل صدقة تجب في الطواف الخ
١٩٤ فصل في الجنابة في السعي	٢٢٥ فصل في أحكام الصيام في باب الأحرار
١٩٤ فصل أما جنائيات الوقوف بعرفة الخ	٢٢٧ فصل اعلم أن الكفارات الخ
١٩٤ فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة	٢٢٨ فصل ولا يجوز للمكفر الخ

صفحة	صفحة
٢٧٣ فصل ولو نذر هديا الخ	٢٢٨ فصل في جنابة المملوك
٢٧٤ باب المقرقات	٢٢٩ فصل في جنابة القارن ومن معه
٢٧٧ فصل في حدود الحرم	٢٣١ فصل في جنابة المكروه والمكروه
٢٧٧ فصل من جن في غير الحرم الخ	٢٣٢ فصل في ارتكاب المحرم المحظور
٢٧٨ فصل ولا بأس باخراج تراب الحرم الخ	٢٣٢ باب الاحصار
٢٧٨ فصل ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم	٢٣٦ فصل في بعث الهدى
٢٧٩ فصل أمر كسوة الكعبة الخ	٢٤١ فصل في التحلل
٢٧٩ فصل يستحب دخول البيت الخ	٢٤٢ فصل في زوال الاحصار
٢٨٠ فصل في أما كن الاجابة	٢٤٣ فصل في بعض فروع الاحصار
٢٨١ فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صل الله عليه وسلم	٢٤٣ فصل في قضاء ما أحرم به
٢٨١ فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا خديجة رضي الله عنها	٢٤٤ باب القنوت
٢٨٣ باب زيارة سيد المرسلين الخ	٢٤٦ فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج الخ
٢٨٤ فصل واذا توجه الى الزبارة الخ	٢٤٧ باب الحج عن الغير
٢٩٣ فصل وليقتنأ أيام مقامه بالمدينة الخ	٢٤٨ فصل في شرائط وجواز الاحجاج الخ
٢٩٦ فصل في زيارة أهل البقيع	٢٥٧ فصل ولو أوصى ان يحج عنه الخ
٢٩٨ فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم	٢٥٩ فصل في النفقة
٣٠٠ فصل في زيارة جبل أحد وأهله	٢٦١ فصل ولو وصى الميت أو وارثه الخ
٣٠٢ فصل في الأبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم	٢٦٢ فصل ولو قال المأمور صنعت من الحج الخ
٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم	٢٦٢ فصل جميع الدماء المتعلقة بالحج
٣٠٥ فصل أجهوا على ان افضل البلاد مكة والمدينة	٢٦٢ فصل اعلم انه اذا حج المأمور الخ
٣٠٧ فصل ويستحب ان يصوم الخ	٢٦٣ باب العمرة
	٢٦٥ فصل في وقتها
	٢٦٦ باب التذرع بالحج والعمرة
	٢٦٧ فصل اذا قال على المشي الى بيت الله الخ
	٢٦٩ باب الهدايا
	٢٧٢ فصل ومن ساق بدنة واجب الخ
	٢٧٢ فصل لا يجوز مقطوع الاذن الخ
	٢٧٣ فصل في السن

(تمت)

شرح الامام الهالم العلامة الخبزا الجبر القهامة وحيد دهره
وفريد عصره ملا على قارى المسمى المسلك المتقسط
فى المسلك المتوسط على اباب المناسك للشيخ
الامام رحمة الله السندى تقفنا
الله بهما وأعاد علينا من
بركاتهما
آمين

٢
{ وبها منه كتاب أدعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما }
{ جع العلامة قطب الدين الحنفى أنابه الله الثواب الوفى }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أوضع الحجبة بأوضح الحجبة وأوجب أركان الاسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج وأفضل الملوات وأكمل التسليمات على من بين مسالكنا وعين مناسكا لثلاث نفع في اللغة وعلى آله الكرام وأصحابه الفخام وأتباعه العظام المتورين للامه على الامه - ذرمان الدجبة والظلمة * (أما به - د) * فيقول المتجني الى حرم كرم ربه الباري على بن سلطان محمد القاري اني لما رأيت لباب المناسك محتصر نفع الناسك للعالم العلامة والفاضل الفهامة مرشد السالكين ومفيد الناسكين الشيخ رجة الله السندی رحمه الله رحمه الابدی أجمع المناسك وأخضر المسالك سخني بالي أن أشرحه شرحا يبين اعراب مبانيه ويعين اغراب معانيه ويوضح مشكلات ما فيه * (وأما به) * المسالك المتقط في المناسك المتوسط فقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتدا به بالكلام القديم واقتفاء بالحديث الكريم والكلام على مئة ملقات البسملة وجزئيات التسمية يخرجنا عن المقصود الى حد الملالة لكن من القوائد البديعية لابن القيم الجوزية ان الحذف العامل في هذا المقام حكما عديدة دالة على تحقيق المرام * منها انه موطن لا ينبغي أن يقدم فيه سوى ذكر اسم الله تعالى فلغز كالفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك من اقضاء المقصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان في حذفه مشاكلة المبني للمعنى ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما تقول في الصلاة الله أكبر ومعناه من كل شيء ولكن لا تذكر هذا المقدر ليكون اللفظ في اللسان مطابقا لمقصود الجنان وهو أن لا يكون في القلب ذكر الله وحده فكما تجرد ذكره في قلب المصلي تجرد ذكره في لسانه * ومنها ان الفعل اذا حذف مع الابتداء به في كل قول وعمل وليس فعل أولى به من فعل فكان الحذف أعم من الذكر فان أي فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه * ومنها ان الحذف أبلغ لان المتكلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله وكفى وسلام على
عباده الذين اصطفى (أما
بعد) فان نعم الله تعالى أكثر
من أن تحصى وأوسع دائرة
من أن تعد وان تستقصى
وان من أعظم النعم
وأكملها وأجملها وأفضلها
على أهل الحرمين الشريفين
وخدام هذين الحرمين
المنيفين نعمة الحج عليهم في
كل عام وتيسير ذلك لهم لزيد
اللطيف والانهام (وكنت)
من شيعته هذه العناية

بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغناء بالمشاهدة عن النطق بالفعل وكأنه لا حاجة الى النطق به لأن
المشاهدة والحال دالة على أن هذا الفعل وكل فعل فاعلنا هو باسمه تبارك وتعالى والحوالة على
شاهد الحال أبلغ من الحوالة على شاهد النطق والقال كما قيل

ومن عجب قول العواذل من به * وهل غير من أهري يحب ويهني

(الحمد لله أكمل الحمد) منصوب على المصدرية عند البصرية وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك
أن أكله هو ما حده بنفسه لذاته أو مدحه من بعض صفاته كما يشير اليه حديث لأحصى ثناء
عليك أنت كما أنبت على نفسك ففيه إيماء الى أن اللام في الحمد انما هي للعهد وبؤيده تقييده
المنع لتضمن شكره بقوله (على ما هدانا للإسلام) أي اللامان وما يتعلق به من الأحكام فانه
لولا هداية الله ما هتدينا ولا نصتقنا ولا صلينا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله
تعالى حكايته عن أهل الجنة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
ثم لامرية أن الهداية الموصلة ليس أمرها اليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه انك لاتهدي
من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وانما هو سبب الهداية وباعت حفظ الامة عن الغواية
لقوله تعالى وانك لاتهدي الى صراط مستقيم فصار معنى الاتيين باعتبار اشارات الدلائل
كقوله تعالى وما رميت أي حقيقة اذ رميت أي صورة ولكن الله رمى أي خلقا وقوة
(وخصنا) أي معشر أهل الاسلام (بوجوب حج بيته الحرام) أي المحترم المعظم في كل زمان ومقام
وكان المصنف في هذا الكلام تبع الامام محب الدين الطبري في قوله الصحيح أن الحج لم يجب
الا على هذه الامة لكن نظريه العزيز جماعة ورده ايضا جماعة بما جاء في نداء ابراهيم عليه السلام
لما أمر أن يؤذن في الناس بالحج من أنه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فأجيبوا
ربكم فهذه صيغة أمر والاصل فيها الوجوب أقول على تقدير صحة وثبوت روايته وتحقق
دلالته يمكن دفع ارادته بأن الحج انما فرض على نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى الامة بعده
الهجرة على خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه
السلام لكان فرضا من أقول ظهورا أمر نبينا صلى الله عليه وسلم خصوصا على قول من قال شرع
من قبل ما شرع لنا اذ لم يثبت نسخه عندنا لاسيما وهو صلى الله عليه وسلم ما مورعنا به ابراهيم
عليه السلام ومثله فعلم به ان الامر أولا كان للاستحباب والله أعلم بالصواب وأغرب الشيخ
ابن حجر المكي في استدلاله للرد على الحب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى والله على الناس حج
البيت دليل ظاهر في ذلك انتهى وغرابته لا تخفى فان الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة ولا مزية
أنهم الاتمحل الناس السابقين الا اذا أريد بها الاخبار لا الانشاء وأنجع العلماء على أن فرض
الحج انما هو بآثار هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في انه سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع
ثم قد يجمع بأنه كان واجبا على الانبياء دون أممهم من الاولياء كما يدل عليه ما قاله ابن اسحق
انه لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا وقد حج البيت أي بطريق الوجوب والافقح حج آدم عليه
السلام وقاله الملائكة برحمتك وقد حججنا قبلك وحج كثير من الانبياء أيضا بعد آدم قبل
ابراهيم عليهم السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد ما قبل الهجرة حججا لا يعرف
عددها على ما ذكره ابن حزم ثم قال ابن حجر والناس يشعل الانس والجن بناء على أنه من نوم كما

الربانية وحصل له هذه
السعادة العلية وكتبت
في ذلك منسكا حافلا وكابا
لاكثر ما يحتاج اليه من
الحج شاملا فسألني بعض
من يتعين موافقته ولا
يسوغ مخالفته أن أفرد
أدعية الحج والعمرة برسالة
مستقلة يفتتح بها الحاج
والعمرون من أهل مكة
وأهل الآفاق يحض جلها
ويكثر نفعا فاجبته الى
سؤاله (وجعت) في هذه
الاوراق ما ورد في الحج
والعمرة ومقدماتهم من
الادعية المأثورة والآثار
المشهورة انتقبتها من
كتب المسالك وغيرها

في القاموس وصرح به قبله صاحب عباب اللغة وعليه ففرض الحج يشهد الحن أيضا وصرح
 به السبكي في فتاواه أنه انتهى وفيه بحث فان الآيات القرآنية تدل على الغاية بينهما كقوله تعالى
 من الجنة والناس ويامعشر الجن والإنس وأمنالهما وكذا الإطلاقات العرفية ناطقة
 بما بينهما فيبعد اثبات عموم الحكم الشرعي بمجرد اعتبار مادة الاشتقاق اللغوي المختلف مع
 أنه غير القوي (وأفضل الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي على أفضل الخلق وأكمل
 الموحودات (الذي أوضع لنا سبيل السلام) أي أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة
 والملامة أو طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لسانير اللذات أولئك قرة سلام
 بعضهم على بعض في جميع الحالات أو سلام الملائكة عليهم سلام تعظيم وتكريم أو سلام
 قول من برب رحيم أو بيننا السبيل الموصلة إلى الله بالقربية والموصلة فإن السلام من أعمانه
 إطلاقا للمصدر وعلى الوصف بالمبالغة فإنه تعالى منزله عن صفات التقصان ومقدس عن سمات
 الحدوثان (وعلمنا الناس) أي بارادة الله تعالى له كما في دعاء إبراهيم عليه السلام وأرنا
 مناسكا (وسائر الأحكام) أي وعرفنا باقي أحكام شرائع الإسلام لقوله تعالى وأرسلنا إليك الذكر
 لتبين للناس ما نزل إليهم (وعلى آله) أي أهل بيته وأقاربه وعترته (وصحبه) أي كل من رآه مؤمنا
 به ومات عليه ولومن أتبعه وفيه ان المصنف رافض مذهب الخوارج والروافض وأنه
 على المشرب الحق العدل الذي هو الجمع بين محبة جميع أهل الفضل (الفر) بضم فتشديد جمع
 الاغتر وهو معنى الانور (الكرام) بكسر جمع الكرم بمعنى حسن السير والوصف فان لكل منهما
 أو موزع بينهما (وبعد) أي بعد البسطة والجدلة والتصلية والتجسية (فهذا) إشارة إلى ما في
 الخطر أو إلى ما في الدفاتر (لباب المناسك) بضم اللام أي خلاصة ما يتعلق بعلم الحج وما يتبعه
 من المسائل (وعباب المناسك) بضم العين أي ومعظم ما ينبغي معرفته لسالك تلك المسالك من
 الوسائل (تلخصه) أي اقتصرته وأختصرته (من كتابي جمع المناسك) أراد به المناسك الكبير
 الجامع الحاوي لمسائل الحج من النقيز والقطيع (عنوان السالك) أي إمامة السالك العاجز عن
 تلك المسالك (وتسهل للناسك) أي وتيسر للعابد بالحج وما يتعلق به هناك (سائلا) أي حال
 كوني طالبا (من فضل المالك) أي الحقيقي الذي ليس لاحد غيره ملك ولا ملك بل هو مالك لكل
 ملك ومالك في جميع الممالك (ان يقع به كل آثم) بتدوينه بضم أي قاصد (لذلك) أي لذلك
 الكتاب المعبر عنه بالباب أو الإشارة إلى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا تأمن البيت الحرام
 والله أعلم بحقيقة المرام ثم نقول بعون الملك المعبود قبل الشروع في المقصود ان الملخص
 الاخبار والآثار على ما ذكره أخبار الاخبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من
 الكعبة العظيمة بهذا صفاة الله ما شاء من الأفراد الانسانية والحيوانية والاصناف النباتية
 والجمادية والامكنة العلوية والسفلية والازمنة النهارية والليلية هو ان الله سبحانه لما خلق
 عرشه على الماء قبل خلق الارض والسماء بالتي عام على مناقله مجاهد من الانبياء فنظر الله الى
 الماء وتجلي على الهواء فموج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء
 وترد فوق الماء قطعة بل لعمري مقدار البقعة فجعلت الارض منها ودجيت من جوانبها
 واطرافها ولذا سميت ام القرى ثم لما كانت تلك القطعة كاللوحه تميد وقيل مرارا ولم تستقر

وريجازدت أدعية مجتربة
 القبول وضراحت صح فيها
 النقول واستطرفت الى
 ما ورد في الحج الا كبروفضه
 ومذاهب العلماء في ذلك
 على وجه الاختصار راجيا
 بذلك حسن القبول لينتفع
 بها الحجاج والمسافرون
 وعباد الله المخلصون رجاء
 لثواب من الله الكريم يوم
 لا يتقح مال ولا بنون الا من
 اتى الله بقلب سليم وعلى الله
 أو كل ربه استعين انه خير
 ميسر وخير معين
 (مقدمة في دعاء الاستخارة)
 روي عن الامام الحافظ
 أبي عبد الله محمد بن اسمعيل
 البخاري رحمه الله تعالى
 بسنده الى

قرارا خلق الله الجبال أو نادا ومدارا وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأمر الجبال اشتهدا
 ثم وقع البناء على تلك البقعة للإشارة إلى الوقعة كما يروى إليه قوله سبحانه أن أول بيت وضع
 للناس أي لعبادتهم وجعل متعبدا للطاعتهم والواضع هو الله تعالى كما يدل عليه أنه قرئ بصيغة
 الفاعل للذي يبيكه أي للبيت الذي بيكه فانها لغة فيها وسميت بالانهايتك وتدق اعناق الجبال
 أولانها يزدحم عليها الكرام البررة وقد روي أنه كان في موضعه قبل آدم بناء عليه ثم رفع يقال
 له الضراح لانه ضرح من الارض وابعده وهو المشهور بالبيت المعمور المسمى للبيت المذكور
 وبطوف به الملائكة فلما أبطأ آدم عليه السلام أمر بان يحجه ويطوف حوله ثم رفع في الطوفان
 إلى السماء الرابعة بطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لتحصيل لهم نوبة الإعادة وهو لا ينافي
 ظاهر الآية فإن موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنيفة وهي لا يمكن رفعها
 وانما رفع البناء الموضوع في محلها التشريف بوضعه في مكانها العلي شأنها ثم بني بدارهم
 عليه السلام ثم هدم فيها قوم من جرهم وهم حتى من الين اصهار اسمعيل عليه السلام ثم
 العما لقة من ملوك مصر والشام ثم قريش قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين
 القبائل الأربعة المتعلق بكل منهم جد ارم بناء ذلك المقام في وضع الحجر الأسود والركن
 الاسعد حيث أراد كل رئيس قبيلة ان يضعه هو واستقلالا ومنعه بقية الرؤساء لادعاء كل منهم
 اجلالا إلى أن اتفقوا في دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية إلى المقاتلة أن كل من
 دخل من باب السلام في صباح تلك الأيام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع
 فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فرجا بقدمه هذا محمد الأمين فذكر الاله
 القضية وما جرى لهم من القصة والنصبة فبسط رداءه المكرم ووضع عليه الحجر المعظم وأشار
 لكل رئيس أن يأخذ طرفا من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الأوسط من ورائه
 ووضعوه جله في محله ثم بناء عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقد بلغه حديث
 عن عائشة رضي الله عنها مر فوعا أنه لولا حديث عهد قومك بالاسلام لبنيت البيت على
 قواعد ابراهيم عليه السلام وادخلت الحجر المسمى بالحطيم في الكعبة وفتح الباب الغربي
 من البقعة والعقب العتبة العلية بالارض السنية تيسيرا للداخين وتسهيلا للخارجين
 فبناء عبد الله على طبق ما نراه صلى الله عليه وسلم فتحه الحاج وسد الباب الثاني وأخرج
 الحطيم من المبنى وردا الجدار الذي يليه إلى ما كان عليه وإل الحكمة الالهية ان كل أحد
 يتمكن من دخول البيت هناك ولو بالدليل الظني كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وان
 يتميز ما ثبت من البيت بالدليل القطعي عن غيره مراعاة للاحتياط الميقني في استقبال الصلاة
 التي هي الركن الديني والجامع انه بنى سبع مرات على طبق سبع سموات ووفق سبع شواطئ
 ثم ان الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا ككثير الخير الديني والآخرى لمن حجه واعتمره
 واعتكف ودونه وطاف حوله خصوصا وهدى أي مرشدا للعالمين عموما لانه قبله لحيم وميتهم
 وسبب هداية إلى جهة عبادتهم وأدب جلستهم في طاعتهم وقد قال الامام أبو القاسم القشيري
 قدس الله سره الجلي البيت حجرة والعبد مدرة فربط المدرة بالحجرة فالمدرة الحجر وتقدس
 وتقرن لمن لم يزل عن الغير فالبيت مطافة النجوم والحق سبحانه مقصود القلوب البيت

جابر بن عبد الله رضي الله
 عنهما أنه قال كان رسول
 الله يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا
 السورة من القرآن يقول
 إذا هم أحدكم بالأمر
 فليركع ركعتين من غير
 الفريضة ثم ليقل (اللهم اني
 استخيرك بعلمك واستقدرتك
 بقدرتك واسألك من
 فضلك العظيم فانك تقدر
 ولا أقدر وتعلم ولا أعلم
 وأنت علام الغيوب (اللهم)
 ان كنت تعلم ان هذا
 الأمر خير لي في ديني ودنياي
 ومعاشي ومعاشي أو
 قال في عاجل أمري وآجله
 فاقدره لي ويسره لي ثم بارك
 لي فيه وان كنت

اطلال وآثار ورسوم وأحجار ولكن

ان آثارنا تدل علينا * فانظر وابعدها الى الآثار

ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجهر والقلب بيت الحق سبحانه في السر قال قائلهم

است من جلة المهين ان لم * اجعل القلب بينه والمقام

وطوا في اجالة السرفيه * وهو ركني اذا أردت استلاما

وذكر في الاحياء عن مجنون بن عامر من الاحياء

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديار

فهو بيت ظاهره الاحجار والاستار وباطنه الانوار والامرار احجاره مغناطيس القلوب القدسية والنفوس الانسية واستاره اسباب لكشوف التجليات الرحانية والتبرلات الصمدانية ومن أحجاره المتضمنة لانوار اسراره ماسعى بين الله المنور بلاده بصافح بها عباده ثم اعلم أن هذا الكتاب المسمى باللباب مشتمل على أبواب وفصول كثيرة مهمة عند أرباب الالباب منها قوله

• (باب شرائط الحج) •

وسمى أي أنها أنواع لكن المصنف أتى بجملة معترضة حيث قال (الحج فرض مرة بالاجماع على كل من استجمعت فيه الشرائط) أي الآية بكاملها ووجوبه على التراخي في الصحيح خلافا للكرخي حيث قال يجب على الفور مع الاتفاق على صحة تقديمه وتأخيرها وانما الخلاف في تأخير من أخره بقدر عن أول زمان امكانه فاعلم أولاً أن الحج يفتح الحاء ويكسر الفاء القصد المطلق أو يقيد التكرار أو قصد المعظم وهو المختار وشرعاً قصد البيت المكرم لادراك من أركان الدين الاقوم فالعنى الاصطلاحى أخص من عموم المعنى اللغوى قال الامام ابن الهمام الظاهر انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرماً بنية الحج سابقاً أي على الافعال لكن قوله بنية الحج مستدرك لانه لا يتم الاحرام بدون النية والتلبية الا أن يتكلف ويحمل على التأكيد أو يؤتى بالتجريد ويقال أراد بحجر ما ملئنا من قال تعليلاً لقوله الظاهر لانا نقول أركانه اثنان الطواف والوقوف بعرفة انتهى ولا شك ان تعريف القوم يستفاد منه ذلك غاية انهم أجلوا في القضية والمحقق فصله في الجملة وأما على ما ذكر في القاموس من أن الحج هو القصد والتردد بقصد مكة للنسك فيطابق المعنى اللغوى للمصطلح الشرعى ثم قول المصنف فرض مصدر بمعنى في المفعول أو ماض بصيغة المجهول وأصل القرض القطع فيطلق على ما ثبت بالدليل القطعى دون الظنى خلافاً للشافعى وحكمه التواب بالفعل والعقاب بالترك وكفر جاحده وهو فرض عين بلا خلاف مرة وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضاً بعد أدائه مرة وهو غير ظاهر بحسب الأدلة مع ما فيه من الحرج العظيم على الأمة نعم قد يفرض لعارض كندراً وقضاء به فساداً واحصاراً ولشروع فيه مباشرة الاحرام كما يدل عليه صريح ما قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وضمنا قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ثم اقتصره على قوله بالاجماع مع ثبوته أيضاً بالكتاب والسنة لكونه أقوى الأدلة أما الكتاب فقوله تعالى والله على الناس

تعلم ان هذا الامر شريك في ديني وديناي ومعاشي ومعقبه أمرى أو قال في عاجل أمرى وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به وفي رواية ثم أرضني به وبسبي حاجته عند قوله هذا الامر فان

كانت الاستخارة للحج فهي راجعة الى الوقت والحال لا الى نفس الحج فانه خبر كله وكذلك كل عمل ترجع فيه الاستخارة الى الوقت والحال ونحو ذلك فيقول في الحج اللهم ان كنت تعلم أن ذهابي الى الحج في هذا الحال (روينا) عن الحاكم باسناد صحيح ان رسول الله صلى

حج البيت من استطاع اليه سبيلا الآية وقوله سبحانه واذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى
 كل ضامر يأتين من كل فج عميق الى أن قال وليطوفوا بالبيت العتيق وقوله تعالى اليوم
 اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي الآية وأما السنة فمنها ما يدل على فرضيته وفضيلته
 ومنها ما يشير الى ذم تاركه واستحقاق عقوبته فمن القسم الاول ما روى عنه صلى الله عليه وسلم
 يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها
 ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم رواه مسلم وزاد في رواية الحج مرة فمن زاد فطوق
 وعنه صلى الله عليه وسلم من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه رواه البخاري ومسلم
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة رواه الشيخان والمبرور الذي
 لا يخالفه اثم وقيل المتقبل وقيل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رث ولا فسوق وقيل الذي
 لا مفسدة بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راعيا في العقبى ومعنى
 ليس له جزاء الا الجنة انه لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد ان يبلغ به الى الجنة
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحاج والعمار وفد الله ان دعوه أجابهم وان استغفروه غفر لهم
 رواه ابن ماجه وعنه صلى الله عليه وسلم من خرج حاجا لمعتمرا أو غازيا ثم مات في طريقه كتب
 الله له اجر الغازي والحاج والمعتمر رواه البيهقي في شعب الایمان وعنه صلى الله عليه وسلم من
 الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة وآتاه الزكاة والحج
 وصوم رمضان رواه الشيخان وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لابن عمر ما علمت أن الاسلام
 يهدم ما قبله وان الهجرة تم يهدم ما قبلها وان الحج يهدم ما قبله رواه مسلم وعنه صلى الله عليه
 وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فانهم ما يتقيا فقرموا بالذنوب كما يتقيا الكبر خبث الحدب والذهب
 والفضة رواه الترمذي وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم ان الحاج اذا قضى آخر طواف بالبيت
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه ابن حبان وجاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 اني أريد الجهاد في سبيل الله فقال الا أدلك على جهاد لا شوك فيه قال بلى قال الحج رواه عبد
 الرزاق في مصنفه ورواه أيضا مرفوعا عجوا استغفروا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير
 والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمرة رواه الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر
 للحاج ولين استغفر له الحاج رواه البيهقي في سننه وعنه صلى الله عليه وسلم ان دعوة الحاج لا ترد
 حتى يرجع رواه ابن الجوزي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما معراج رواه الفاكهسي وغيره
 والمعنى ما اقتصر أو ما فني زاده أو ما انقطع به الاجل وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال للسائل عن
 خروجه من بيته يوم البيت الحرام ان لكل وطأة تطوؤها راحلته حسنة وتغني عنه بها سنة رواه
 عبد الرزاق وابن حبان بمعناه ومن القسم الثاني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من ما زاد
 وراح له تبلغه الى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عابه أن يموت يهوديا أو نصرانيا وذلك ان الله
 تبارك وتعالى يقول والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن
 العالمين رواه الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم من لم يعممه من الحج حاجة ظاهرة أو سلطان جائر
 أو مرض حابس لم يحج فليمت ان شاء يهوديا وان شاء نصرانيا رواه الدارمي وعنه صلى الله
 عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول ان عبدا صححت له جسمه ووسعت عليه في المعيشة غنى عليه

الله عليه وسلم قال من
 سعادته ابن آدم استخارة الله
 تعالى ومن شدة اونه ترك
 استخارة الله (وينبغي ان
 يقرأ في الركعة الاولى بعد
 الفاتحة قل يا أيها
 الكافرون ثم يقرأ وربك
 يخلق ما يشاء ويختار ما كان
 له من الخيرة سبحانه الله
 وتعالى عما يشركون
 وربك يعلم ما تكن صدورهم
 وما يعلنون وهو الله لا اله
 الا هو له الحمد في الاولى
 والاخرة وله الحكم واليه
 ترجعون ويقرأ في الثانية
 بعد الفاتحة قل هو الله أحد
 ثم يقرأ وما كان لمؤمن ولا

خمس أعوام لا يقدر الى تحرير ورواه ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه ومعناه انه محروم عن الخير الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجمهور على الاستصحاب خلافا لمن جله على الاجاب والله أعلم بالصواب وقد تقدم ان ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والاقول معظما هما فانه لا يفوت الحج الا بقوته ولذا ورد الحج عرفة وسببه ان وقته مضى بخلاف الطواف فان وقته منسوخ الى آخر العمر وأما سبب الحج فهو البيت والعلم بوجوده وتحقيق محله وأما شرائطه فبينها المصنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الاداء وشرط صحة الاداء وشرط وقوعه عن القرض وسأني بيان أحكامها في تعداد أنواعها (النوع الاول) أي من أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها واذا فقد واحد منها لا يجب أصلا بالنسبة ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى القرض وهي سبعة (الاول منها الاسلام) أي الشرط الاول من شرائط الوجوب هو تحقق الاسلام لا مجرد اظهاره أي بين الانام (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذميا أو حريا ككفره ظاهريا أو باطنا ولم يلزم من عدم وجوب الشيء عدم صحته كما في حق الفقير فانه لا يجب عليه ابتداء لكن ان اذاه صح منه وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنيا بعده لا يجب عليه ثانيا قال (ولا يصح منه) أي من الكافر (ادائه) أي مباشرة للحج (بنفسه) لعدم صلاحية له لفقد أهليته لمطلق العبادة (ولان مسلم له) أي لكافرا نيابة عنه (ولو بأمره) أي بأمر الكافراياه لا فرضا ولا نفلا اذ ليس له استحقاق المشاورة بل تعيين عليه العقوبة بل لو حج ثم أسلم لا يمتد بما حج حال الكفر لعدم صحته ولا يصير مسلما بمجرد مباشرة على خلاف سياتي في قضيته وامام اوقع في الكبير من قوله والاسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن القرض فقوله الوقوع غير واقع في محله لانه مستغنى عنه بعد قوله الصحة اذ الحج اذا لم يكن صحيحا لا يتصور وقوعه عن القرض ولا عن النفل وانما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو أحرمت مسلم ثم ارتد) أي في اثناء احرامه (بطل احرامه) أي انشبه به بالركن والافالزدة لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة وكذا بطل بالاولى كل ما فعل من أفعال الحج (ولو حج) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه (فعلية الاعادة) أي اعادة حجة الاسلام (حتمًا) أي وجوبا (اذا استطاع) أي استطاعة ثانية لانه لو ملك الكافر ما به استطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ما فتر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة فكذا حكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى صار فقيرا فانه يتقرر في ذمته دينه وقد صرح بقيد الاستطاعة في وجوب الاعادة صاحب الفتاوى السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالاعادة وذلك لانه من فريضة العمر وقد بطل ما فعله حال الاسلام يارتد انه فيكون بمنزلة المسلم الجديد ولهذا لا يجب على المرتد اذا أسلم قضاء الصلوات السابقة نعم لو صلى الظهر مثلا ثم ارتد ثم أسلم ووقت الظهر باق يجب عليه ادائه ثانيا ومن فروغ هذه المسئلة ان العصابي لو ارتد بطلت صحته فلو أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم ثانيا صار حيا والافيكون تابعا وهذا كله عند ثانيا على ان مجرد الكفر محبط للأعمال لقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله خلافا للشافعي فان البطالان عنده مقيد بموته على كفره لقوله سبحانه ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والاخرة ولنا ان قيد الموت في هذه الآية انما هو

مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضللا مبينا ولا يصليهما في وقت الكراهة ويستحب أن يفتح دعاء الاستخارة وكل دعاء بالتحميد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكرر هذه الصلاة ثلاث مرات وقيل سبع مرات وان يقرأ خلف كل ركعتين منها دعاء الاستخارة ثلاث مرات ليكون أقرب الى القبول وأن يحج ثم يقول (اللهم) خرنى واخترنى ثلاث مرات ثم ينظر الى ما يسبق الى قلبه فان الخير فيه ان شاء الله تعالى

لشعور البطلان حالي الدنيا والآخره ولحصول خلوده في النار وأما من آمن وعمل صالحا بعد
ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثاني مقبول في الدنيا والعقب وهو مخلد
في الجنة وله المثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الاحرام) أي قبل الوقوف بعرفة (كافر) أي أصلي
(أو مرتد) أي بأمر عارض (ان جدد الاحرام له) أي للحج (صح عن القرض والاقتلا) أي وان لم
يجدد الاحرام فلا يصح عن القرض كذا في البحر وهو موهم انه يوضح عن النقل لكن سبق ان
من احرم وهو مسلم ثم ارتد بطل احرامه وظاهر الاطلاق على ما بيناه وهو يفيد بطلان احرام
الكافر قبل الاسلام بالاولى وقد قال المصنف في الكبير وأما قول صاحب البحر فان مضى على
احرامه يكون نظرا عاقبيه نظرا لما قال صاحب البدائع من ان احرام الكافر والمجنون لا ينعقد
أصلا لعدم الاهلية وأنت تعلم ان احرام المرتد انما وقع حال اسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل
يتعين ما قد مناه من التفصيل ولعل صاحب البحر مال الى جانب شرطية الاحرام بخصوص
وقوعه حال الاسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وانما قد به بالتطوع
لتوسع أمره وليسبه شبهه بالركن وهو لا يسامح به في القرض بخلاف النقل فانه سوح بترك
القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب البناء يسيح نظر الى أن الاحرام شرط وهو عبارة
عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا ينعقد احرامه لافرضه ولا تقلا وكذا
المجنون ليس له أهلية النية لكن قد نقل ابن أمير حاج ان مشايخنا قالوا بصحة حج المجنون
وسبق في الجمع بين القولين في محله بقي الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الاسلام كالمصلاة
بالجماعة أم لا فذهب الى الاول صاحب البناء يسيح والبدائع حيث قال لا تشهد الشهود انهم رأوه
قد حج أو نهيا للاحرام ولي شهد المناسك كلها فهو مسلم فان امتنع بعد ذلك عن الاسلام فهو
مرتد وخالفهما آخرون يقولون ان حج الكافر لا يعتد به فيعبد له لو أسلم وهو دليل على انه لا يحكم
باسلامه على ما في البحر وغيره وصححه بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحمل عدم
الاعتداد فيكون ظاهر الكفر والاعتداد في خلافه ومثل الحكم في اسلامه يكون الحكم في
احرامه قال في الكبير وعلى القول باسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أو لا ذكر بعضهم انه يسقط
وهذا في حكم الظاهر ظاهرا وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلما قبل الاحرام يسقط عنه
والا فلا انتهى وقوله قبل الاحرام أي قبل تحققه فانه اذا وجد منه الاسلام عند قصد الاحرام
سقط عنه القرض بلا كلام ثم اعلم ان الكافر مؤاخذ في الآخرة بترك اعتقاده الشرائع
بلا خلاف واختل في حق المؤاخذه بترك الفعل فالجهو رعى عدمها وبعض المشايخ ذهبوا
الى المؤاخذه في الآخرة بترك الفعل أيضا كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدم
المؤاخذه في حق أحكام الدنيا (الثاني) أي الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (العالم
بكون الحج فرضا لمن في دار الحرب) أي نشأ فيها بالاسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بغير عدل)
متعلق بالعالم وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فلا تستلزم العدالة والبلوغ والحزبية في هذا
الاخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أي ويجب العلم أيضا بغير عدل (لوقول)
أي المسلم الساكن في دار الحرب (الى دار الاسلام) يعني ولم ينشأ فيها قدما بتعرف فيها شرائع
الاسلام وقواعد الاحكام كما يدل عليه قوله (الامن في دارنا) أي لا يشترط العلم بمن وجد في دارنا

وعلى وأوصاني به
الشيخ العارف ولي الله
تعالى مولانا علي المتقي
أفاض الله علينا من بركاته
دعاه الاستخارة العامة
وذكر انه نقل ذلك من كتاب
الاوراد للشيخ شهاب الدين
السهروردي رحمه الله تعالى
فقال يقرأ كل يوم عند
الاشراق بعد صلاة ركعتين
هذا الدعاء مضمنا على رسول
صلى الله عليه وسلم في آتية
وأخيه اللهم اني أستغفرك
بملك واستغفرك بقدرتك
واسألك من فضلك العظيم
فانك تقدر ولا أقدر وتعلم
ولا أعلم

وأنت علام الغيوب اللهم
 اني لا أملك لنفسي ضرا ولا
 نفعا ولا موتا ولا حياة ولا
 نشورا ولا أستطيع ان
 آخذ الا ما أعطيتني ولا
 ان أنقذ الا ما وقيتني اللهم
 وفقني لما يحب وترضى من
 القول والعمل في يسر
 وعافية اللهم خلى واختلى
 ولا تسكني الى اختسارى
 اللهم اجعل الخيرة في كل
 قول وعمل اريد في هذا اليوم
 واليلة وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 ومنذ علمني رضى الله عنه
 هذا الدعاء ما رأيت الا خيرا
 ولم أرسوا قط ولله الحمد
 والمنة وبأيت يحيط العلامة

وأسلم فيها (ولو لم ينشأ على الاسلام) أى في بدء أمره وابتداء عمره فانه لا يعذر في جهله حيث تدبره
 الاحكام لتقصيره لكن ذكر في منسك الفارسي والبحر انه لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو موسر
 فكث سنين ثم تحول الى دار الاسلام فلم يعلم بوجوب الحج الا بعد مضي سنين فيها أيضا لا يجب
 عليه الحج حتى يعلم بخبر عدلين أو رجل واحد أو اثنين انتهى وفيه نظر من وجهين (الثالث البلوغ)
 وهو شرط الوجوب والوقوع عن القرض لا عن الجواز والعصاة (فلا يجب على صبي) أى غير
 أو غير عيز (فلو حج) أى عيز بنفسه أو غير عيز بأمره (فهو نفل) أى فحبه نفل لا فرض لكونه
 غير مكلف فلأحرّم ثم بلغ فلوجب جدا حرامه يقع عن فرضه والافلا وانما جوزه التجديد لكون
 شروعه غير ملازم له بخلاف العبد البالغ اذا اعتق فانه ليس له أن يجتدأ حرامه بالقرض للزوم
 الاحرام الاول في حقه بشر وعه فليس له أن يخرج عنه الابادته وبقضائه لافساده (الرابع
 العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن القرض واختلف هل هو شرط الجواز أم لا ففى
 البدائع لا يجوز أداء الحج من الجنون والصبي الذى لا يعقل كما لا يجب عليه ما قال ابن أمير حاج
 قال مشايخنا وغيرهم بصفة حج الصبي ولو كان غير عيز وكذا ابنته حج الجنون قلت فينبغي أن يجمع
 بينهما بحمل كلام صاحب البدائع فى الجنون على من ليس له قابلية النية فى الاحرام كالصبي
 الذى لا يعقل وكلام غيره على الجنون الذى له بعض الادراك الشرعية وعلى صفة حج الصبي
 الغير المميز اذا ناب عنه وليه فى النية ويؤيده ما فى الحاوى والفاية والمنتهى عن محمد فى رجل
 أحرم بالحج وهو صبي ثم أصابه بهامة ففقدى به أصحاب المناسك فلبث على ذلك سنين ثم أفاق قال
 يجوز به ذلك عن حجة الاسلام وأما عند الشافعي فيشترط أن يكون مقيما فى كل من الاركان (فلا
 يلزم الجنون والمعتوه) والعته نوع من فنون الجنون فى الشئى هو محتلط الكلام فاسد التدبير
 الا أنه لا يضرب ولا يشتم كالجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا والجنون
 ضده والمعتوه من يستوى ذلك منه وقيل الجنون من يفعل لاعتقاده قصدهم ظهور الفساد والمعتوه
 من يفعل فعل الجنون عن قصدهم ظهور الفساد (فلو حج فهو نفل) الظاهر انه مقيم بما اذا عقل
 النية وتلفظ بالنية كما قد مناه والا فيكون كصلاته بلا طهارة حيث لا يصح عن فرض ولا نفل
 (وان أفاق) أى عقل وارتفع عنه الجنون (قبل الوقوف فجدد الاحرام) أى كالصبي اذا بلغ
 (سقط عنه القرض والافلا ولو حج) أى عاقلا (ثم جن بقى المؤدى فرضا) أى ان نواه فيما أداءه
 أو أطلقه (فلو أفاق لا يقضى) لأن الافاقة بعد الجنون ليست كالاسلام بعد الارتداد (ولو أحرم
 صبي) أى عاقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فأدى المناسك) أى بمباشرة لها أو نيابة عنه
 فى بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنين يجوز به عن القرض) الا انه يلزمه الطواف فانه يشترط فيه أصل
 النية ولا تجزى فيه النيابة (والسفيه) أى حكم المذرا المحجور عليه (كالعاقل الخامس الجزية)
 أى الاصيلة والعارضية وهى شرط الوجوب والوقوع عن القرض لا الجواز اتفاقا (فلا حج
 على عاقل) أى سواء كان قنا أو مكنا أو مدبرا أو أم ولد (فان حج ولو باذن المولى فهو نفل
 لا يسقط به القرض) أى لعدم كونه واجبا عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الامام مالك
 انه يملك العبدان ملكة مالكة فلو حج بماله صح فرضه (السادس الاستطاعة) وهى شرط الوجوب
 لا شرط الجواز والوقوع عن القرض حتى لو تكلف الفقير وج ونوى حج القرض أو أطلق جازله

وسقط عنه فرضه (وهي ملك الزاد) أي النفقة في المأق والمعاد (والتمكن من الرحلة) أي
 الاقتدار على ركوب المركوب حيث شاء من غير أو خيل أو بغل إلا أنه كره ركوب الجمار
 في المسافة البعيدة لعدم تحملها على المشقة الشديدة (ذلك أو جارة في حق الآفاق) أي ومن
 في معناه ممن بينه وبين عرفة مسافة مفر كسبأ في بيانه (والزاد فقط في حق المكي) أي ومن
 في حكمه ممن ليس يوجد في حقه تلك المسافة (أن قدر على المشي) أي بلا كافة ومشقة (والا
 فكلا آفاق) أي وان لم يبق در المكي على المشي فحكمه كآفاق في اشتراط الرحلة له أيضا
 وانما حملنا الآفاق على ما ذكرنا لأن وجوب المشي على أهل الحيف والصفا ونحوه ما فيه
 حرج عظيم لكن المصنف حمل الآفاق على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقير الآفاق إذا وصل
 إلى مبيقات فهو كالمكي) أي حيث لا يشترط في حقه إلا الزاد دون الرحلة أن لم يكن عاجزا عن
 المشي وبقى أن يكون الغنى الآفاق كذلك إذا عدم الركوب بعد وصوله إلى أحد المواقف
 فالتقصيد بالفقير لظهور عجزه عن المركب وليفيد أنه يعين عليه أن ينوي حج الفرض لم يقع عن
 حجة الإسلام ولا ينوي نقلا على زعم أنه فقير لا يجب عليه الحج لأنه ما كان واجبا عليه وهو آفاق
 فلما صار كالمكي وجب عليه فلو حج فلا يجب عليه أن يحج حجائنا ولو أطلق يصرف إلى الفرض
 وعند الشافعي لو نوى نقلا يقع عن فرضه فعلم بهذا أن قولنا الحج لا يجب على الفقير انما المراد
 به الآفاق قبل وصوله إلى المبيقات فانه حينئذ إذا أراد دخول الحرم يجب إحرام أحد النساكين
 ويدخله إلى مكة ووصوله إلى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسبأ في زيادة
 تحقيق ذلك (ونصاب الوجوب) أي مقداره وما يتعلق به وجوب الحج من الغنى وليس له حتم
 نصاب شرعي على ما في الزكاة بل هو (ملك مال يافقه) بالتشديد والتخفيف أي بوصله (إلى مكة)
 بل إلى عرفة (ذاهبا) أي إليها (وجائيا) أي راجعا منها إلى وطنه (راكبا في جميع السفر لا ماشيا)
 أي في جميعه ولا في بعضه إلا باختياره فلا يلزم ركوب العقبة والنوبة فهو ما لم يركب زاملة
 أو شق يحمل وأما المحفة فمن مبتدعات المترفة فليس لها عبرة (بنفقة متوسطة) متعلق ببلغه أي
 يجعله أصلا باتفاق وسط معتدل لا بأسراف ولا بتقتير لقوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا
 ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (فاضلا) أي حال كونه ملك المال أو ما ذكر من الزاد والراحلة
 زائدا (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسرها أي منزله الذي يسكنه هو ومن يجب عليه سكه
 (وخادمه) أي من عبده وطلبه المحتاج إلى خدمته (وفرسه) أي المقتدر إلى ركوبه ولو
 أحياها وفي معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أي عتده حربه أن كان من أهله
 (وآلات حرفته) بكسر ففتح جمع حرفة أي وعتده صنائعه التي يستعين بها على معيشته (وشبابه)
 التي يكسبها (وأثائه) أي متاع بيته من فراشه وأوعيته (ومرمة مسكنه) أي إصلاح مكانه
 ولو في بعض ضروراته شأنه (ونفقة من عليه نفقته وكسونه) أي ونفقة من يجب عليه من عياله
 كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالغة إذا كانوا من أهل الاقتدار وأقارب الفقراء من
 ذوي أرحام محارمه (وقضا ديونه) أي المجدلة والمؤجلة (وأصدقه نسائه) أي ومهورهن
 (ولو مؤجلة) أي فضلا عن المجدلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا عن أصدقه نسائه يعني المؤجلة
 دون المجدلة (إلى حين عوده) متعلق بفاضلا أي من ابتداء سفره إلى وقت رجوعه (ولا يشترط

فاضل القضاة أي البقاء بن
 الضياء رحمه الله تعالى عن
 الشيخ الصالح إلى الحسن
 علي بن يعقوب النعماني قال
 وجدت منقولا عن بعض
 الصالحين أنه قال إذا اشكل
 عليك وجه الخيرة في أمر
 فانظر إليه الجمعة فإذا هدأت
 العيون فقم وتوضأ وافرش
 فراشك مستقبل القبلة
 وصل ركعتين واقرأ في
 الأولى فاتحة الكتاب وقل
 يا أيها الكافرون وفي
 الثانية الفاتحة والاخلاص
 فإذا قرئت من الصلاة
 فاضطجع على جنبك الأيمن
 وارفع يديك وقل اللهم
 يا كاشفا

نفقة) أي بقاء نفقة (للمبعد أياه) أي لاسنة ولا شهرا ولا يوما كما ورد فيه روايات عن بعضهم قال
 ابن الهمام والمسطور عندنا أنه لا يعتبر نفقة للمبعد أياه في ظاهر الرواية (ومن له مال يسلقه) أي
 إلى مكة ذهابا وإيابا (ولا مسكن له ولا خادم) أي والحال أنه ليس له مسكن يأوي إليه ولا عبد يخدمه
 ويكون حواله وهو محتاج إلى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أي صرف المال إلى
 ما ذكر من المسكن والخادم (إن حضر الوقت) أي وقت خروج أهل بلده للحج فانه تعين أداء
 التسك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه إليه (بخلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه به) والفرق
 بينهما ما في البدائع وغيره عن أبي يوسف أنه قال إذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفيه
 لقوت عياله من وقت ذهابه إلى حين إياه وعند دراهم تبلغه إلى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك
 في غير الحج فان فعل أم لأنه مستطيع على الدراهم فلا يعذر في الترك ولا يتضرر بترك شراء
 المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يتضرر ببيعهما (وان كان له) أي لشخص
 (مسكن فاضل) أي عن سكاته وعن يجب عليه مسكنه وانما يجره أو يعيره (أو عبد) أي
 لا يستخدمه (أو متاع) أي لا يمتنه (أو كتب) أي لا يحتاج إليها أو إلى بعضها وهي من العلوم
 الشرعية وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والنجوم والهيئة وأمثالها من
 الكتب الرياضية أو الأدبية فيثبت بها الاستطاعة سواء يحتاج إلى استعمالها أم لا كافي
 التنازل خاتبة (أو ثياب) أي لا يحتاج إلى لبسها (أو أرض) أي لا يزرعها أو زيادة على قدر
 حاجته من غلتها (أو كرم) أي بستان غلب ونحوه من أشجار غار زائدة على مقدار التمكن بها
 (أو حوائط) أي من دكاكين وحمامات وسائر مستعجلات فاضلة عن مقدار الحاجات (أو نحو
 ذلك) أي من ابل وبقر وغنم ترعى (عما لا يحتاج إليها) أي إلى لبنها أو شعرها ولحمها (يجب بيعها)
 أي على صاحبها (ان كان به) أي يمتنها (وفاء بالحج) أي بنفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ
 الرخصة إذا بلغ نصابا ولو لم يحل عليه الحول ويتعلق به وجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة
 ذوى الرحم المحرم (وان كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو منزل) أي بكفيه منزل آخر
 (دونه) أي أقل منه وسعة أو لطافة سواء وجد معه ذلك المنزل الثاني أم لا (أو عبد نفيس) أي
 من تركي أو حبشي ويكفيه الخدمه عبد هندي أو نوبني (فليس عليه بيعه) أي يبيع ما ذكر من
 الواسع والغالي والنفيس (والاقتصار بالدون) أي على استبداله بمادونه لكنه لو فصل فهو
 أفضل ~~له~~ لا يجب عليه لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه كما لا يجب عليه بيع المنزل
 والاقتصار على السكنى بالاجارة أو الاغارة اتفاقا وفي شرح الكرخي هشام عن محمد فبن كان
 في مسكنه أو في كسوته أو في خدمه فضل عن الكفاف يبلغه زاد وراحله فعليه الحج والمذهب
 عندنا ما تقدم قاله في البحر ذكره المصنف في الكبير وسكت عليه والصواب حل كلام محمد على
 ما إذا كان له مساكن وثياب وخدام زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته ثلاثين في المذهب
 (وإذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أي يبيع بعضه وصرفه في طريقه (وان كان) أي
 الطعام (أكثر منه) أي من طعام سنة (يلزمه) أي يلزمه الحج ان كان في بيع الزائد وفاء لأداء
 حجه (ولا تثبت الاستطاعة بذل الغير) أي باعطاء غيره (مالا) أي قدر زاد وراحله (أو طاعة)
 أي خدمة لمن يحتاج إليها في الطريق كالامن (ملكاً) أي من جهة التملك في المال والخادم

قبل الكون أنت كنت ولا
 كون نامت العين وزهرت
 اليوم يا حي يا قيوم اللهم
 ان كان في هذا الامر
 خبر فأرني في ليلتي هذه
 سياحا بخضرة وان لم يكن
 في هذا الامر خيرة فأرني في
 ليلتي هذه سوادا بجمرة وما
 كان الله ليحجزه من شيء في
 السموات ولا في الارض
 انه كان عليا قديرا قال
 فان الله تعالى يريه أحد
 الامرين ان كان احدهما
 متعين الخيرة وان كانا
 متساويين فانه لا يرى شيئا
 وفي منسك ابن الجهمي ولا
 يأخذ الثقل من المصنف فان
 العلماء

(أو باعته) أي بالاعارة في الخادم والراحلة أو بالاجارة في استعمال الزاد من المال فان ثقل
 المنفعة تدفع حصول الاستطاعة وفي الخزانة أنه لو تبرع ولده بالزاد والراحلة لا تثبت بذلك
 الاستطاعة وان كان المتبرع أغنيا فنفسه قولان أحدهما أنهم لا تثبت انتهى والظاهر أن
 القضية تكون منعكسة فان منة الأجنبي أثقل من عطية القرين لاسيما وقد وردت ومالك
 لا يثبت وثبت أن أطيب ما أكثم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو صدق به عليه
 أو وهبه انسان ما لا يصح به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء القيم انتهى ولعل الفرق
 أن أمر الماء سهل بمذول عادة لاسيما وقد وجب عليه الظهارة الحقيقية والقيم طهارة ضرورية
 على وجه البردية بخلاف ما هنا فان الحج لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال
 وجب) أي عليه الحج اجتماعا (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد احرام المذول) أي باصر
 الباذل على ما هو الظاهر أو نزل التزامه منزلة الأمر (يجبر) أي الباذل (على البذل) كذا في
 المحط وقبسه بحث لان الوعد لا يجب عندنا مقتضاه والقبول قبل القبض لا يقيد التملك خلافا
 لمالك في المسئلة فلعل امتناعه محمول على قصد رجوعه الى هبته فانه لا يمكن في ذلك بعد
 احرامه لانه أرفعه في أمر لازم الاتمام بغيره فانه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه
 صاوفي حكم المستهلك لتعلق حق الخالق والمخلوق به والله سبحانه أعلم (والعقير) أي شرعا (في حق
 كل) أي كل أحد من مربي الحج (ما يطبق بحاله) أي عرفا وعادة (من شق محمل) بكسر الميم
 الاولى وفتح الثانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفه والمراد بالتحمل الهودج وفي معناه الشدق
 المتعارف (أو من زاحله) أي بعينه فرد عليه أثله وصناعه وزاده أو الحمل لغيره والركوب له
 (أو محمله) أي مما يوقى من جهة الشام قد يركب فيه واحد أو اثنان (أو حمل) أي بعينه مقب
 (أو ماحله) فالمقصود من الكل كل ما يمكنه الركوب في جميع اجزائه سفرة واثنا عشره فلا يجب
 عليه اذا قدر على قدره ركب مقبته لان يستأجر اثنان بعيرا أو يشتر كامل كافيه فينعاقي في
 الركوب فخر صافر سخا أو يومافيهما ومنزلا فخر لا ومن لعب ركبا أو نزل أو نحو ذلك والحاصل
 انه يعتبر التمكن على الركوب في جميع السفر الآن المعتبر في حق كل أحد ما لا يلقه مشقة
 شديدة فن كان يستمسك على الراحلة لم يعتبر في حقه الاوجه انها عند الاربعه والافيعتبر وجدان
 الحمل ونقص وضع الراحلة قال ابن الهمام وهذا الاصل حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجلدا
 ورفاهة فالمرطه لا يجب عليه اذا قدر على رأس زاده وهو الذي يقال في عزقنا راكب مقب لانه
 لا يستطيع السفر كذلك بل قد جهل به هذا الركوب فلا يجب في حق هذا الا اذا قدر على شق محمل
 ومثل هذا يتأني في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفيه من خبر وجبن دون لحم وطبيخ قادر على
 الزاد بل ربما جهل به ضابطا ورمته ثلاثة أيام اذا كان مترفها معتادا اللحم والاعديه المرتفعة بل
 لا يجب على مثل هذا الا اذا قدر على ما يصلح معه بينه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر
 كل في حق الراحلة ما يطبق بحاله يعتبر (في الزاد من خبر وجبن أو لحم) عطفت على جبن (وطبيخ)
 عطفت على لحم والواو بمعنى أولع أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبهه (الاختلاف الناس
 ضعفا وقوة) على الحكمين السابقين من تفاوت الراحلة والزاد ونصب ضعفه فاقوة على التميز
 وهذا الذي ذكره المصنف كله في حق الآفاق ولذا (قال ومن كان داخل المواقيت فهو كالمنكسر

اختلفوا في ذلك فمكرهه
 بعضهم وأجاز به بعضهم
 ونص أبو بكر الطرطوشي
 من متأخري المالكية على
 تحريمه (فصل في الوداع)
 يستحب اذا اراد الخروج
 من منزله ان يصلي في بيته
 ركعتين يقرأ في الاولى بعد
 الفاتحة قل يا أيها الكافرون
 وفي الثانية بعد الفاتحة
 قل هو الله أحد فقد روى
 الطبراني عن النبي صلى
 عليه وسلم انه قال ما خلفت
 أحد عند أهله افضل من
 ركعتين يركعهما عندهم
 يريد سفر ذكره النووي
 رضى الله عنه في الايضاح

في عدم اشتراط الرحلة) أي اذا قدر واعي المشي وقيل الرحلة شرطه مطلقا لان بين مكة وعرفة
أربع فراسخ وكل احد لا يقدر على مشي أربع فراسخ راجلا أي ماشيا كذا في المحيط وهو
الظاهر المتبادر من اطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة من غير تفرقة
بين الافراد الآفاقية والمكة قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدر واعيها
والاول أصح انتهى وفيه نظر ظاهر اذا الحكم السابق مقيد بن قدر وهو القليل النادر والاكثر
الغلب ان كل احد لا يقدر على المشي ومبنى الاحكام الفقهية على الامور الغالبية فلذا أطلق
صاحب المحيط وأما الزاد فلا بد منه في أيام اشتغالهم بنفسك الحج كما صرح به غير واحد في
النياسع لا بد لهم من الزاد قدر ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج الى عودهم
لكن قال في فتاوى قاضيخان والنهاية ان كان مكيا أو ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان
فقيرا ما عدا الزاد والراحلة قال ابن الهمام وفيه نظر الا ان يريد اذا كان في مكانه تكسبه
في الطريق وقال ابن العجمي هو محمول على ما اذا لم تلحقه مشقة أقول هذا بعيد جدا ونادر وقوعا
أن يعيش أحد بلا زاد في أربعة أيام وأما أمر التوكل فخارج عن حكم العادة وعن فتوى العامة
بل هو من أحوال الخاصة ثم اعلم انه قال الكرمانى وحده أهل مكة عندنا من كان داخل المواقيت
الى الحرم وهو بعيد جدا ولذا قال ابن العجمي وهذا فيه نظر فان ألوا وجبنا الحج ماشيا على من
كان داخل ذي الحليفة للحققة مشقة زائدة فالمعتبر ما ذكره بعض الأصحاب ان حدث من كان حول
مكة هنا ان يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق للملة الحنيفة المذنوع
عنها الخرج في القضايا الشرعية وهو المقول عن جماعة من اكابر الحنفية في السراج الوهاج
ناقلا عن النياسع يجب الحج على أهل مكة ومن حولها يعني من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة
أيام اذا كانوا قادرين على المشي وفي البحر الزاخر واشتراط الرحلة في حق من بينه وبين مكة
ثلاثة أيام فصاعدا اما ما دون ذلك فلا يشترط اذا كان قادرا على المشي انتهى وأما ما ذكره
غيرهم من الاطلاقات فقابل للتقييد بالمذكورات في الايضاح وانما اشتراط الرحلة في وجوب
الحج على من بعد من مكة فاما أهل مكة ومن حولهم فيجب عليهم اذا قدروا بغیر راحلة قال
في البحر يحتمل أن يكون البعد مفسرا بثلاثة أيام فما فوقها كما قال صاحب النياسع وغيره
وكذا ما ذكر في شرح مختصر الكرخي من أن أهل مكة ومن حولهم يجب الحج على القوي منهم
بغير راحلة لانه لا تلحقه مشقة في الاداء فهذا كله قابل للتقييد بل متعين كما يدل عليه تعليقه
بقوله لانه لا تلحقه مشقة حيث يفهم منه انه اذا كان تلحقه مشقة لا يكون من هذا القبيل وكان
المصنف مال الى ما فهم الكرمانى من عومات كلام الأصحاب غير ملتفت الى تقييداتهم في هذا
الباب فعبّر عن المقول الاقرب الى الصواب بقوله (وقيل بل من كان دون عدة السفر فن كان من
مكة على ثلاثة أيام فصاعدا فهو كالأفاقي في حق الرحلة) يعني وفي حق الزائد بالاولى (وهو
اختيار جماعة) أي عن ذكرناه واختارناه (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت وهو أشهر الحج)
كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أي وقته فن فرض فيه الحج الآية وهي عندنا سؤال وذو
العدة وعشرة أيام من ذي الحجة وسبقنا في خلاف بعض أئمة الامة (او وقت خروج اهل بلده
ان كانوا يخرجون قبلها فلا يجب الاعلى القادر فيها أو في وقت خروجهم فان ملكه) أي المال

وفي بعض نسخ صحيحة ويقرأ
بعد السلام آية الكرسي
ولا يلافي قريش ويسأل
الله تعالى الاعانة والتوفيق
ويقرأ هذا الدعاء اللهم
انت الصاحب في السفر
والخليفة في الأهل والمال
اللهم اناسألك في مسيرنا
هذا البر والتقوى ومن
العامل ما تحب وترضى
اللهم اناسألك ان تطوى
لنا الأرض وتمون علينا
السفر وترزقنا في سفرنا
هذا السلامة في العقل
والدين والبدن والمال
والولد وتبلغنا حج بيتك
الحرام وزيارة نبيك عليه
افضل الصلاة

(قبل الوقت) أى قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفه) أى فهو في سعة من صرف المال (حيث شاء) من شراء مسكن وخادم وتزوج ونحو ذلك (ولا ج عليه) أى وجوباً لانه لا يلزمه التأهب في الحال (وإن ملكه فيه) أى في الوقت (فليس له صرفه الى غير الحج فلو صرفه لم يسقط الوجوب عنه) وهذا نص صريح بما علم ضمناً ومنطوقاً ما عرف مفهومه ولكن ان صرفه على قصد حيلة إسقاط الحج عنه فيكرهه عند محمد ولا بأس عند أبي يوسف وقال ابن الهمام والاولى أن يقال اذا كان قادراً وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر الحج لبعده المسافة أو قادراً في أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها ولم يحج حتى اقتقرة قريته ونيابا وان ملك في غيرها وصرفها الى غيره لا شيء عليه ثم قال واقتصر في البناء على الاول وما ذكرناه أولى لان هذا أى ما ذكر في البناء يقتضى انه لو ملك في أوائل الأشهر وهم يخرجون في أواخرها جازله اخراجها ولا يجب عليه الحج وقال في البدائع اما اذا جاء وقت الخروج والمال في يده فليس له أن يصرفه الى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فان صرفه الى غيره أثم انتمى والحاصل ان الائتم انما هو على القول بالفور وأما على القول بالتأخير فلا وأما وجوب الحج بذلك فثبت بالاتفاق وقال الكرماني وأما اعتبار القدرة على الخروج الى الحج عند خروج أهل بلده فان ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلوات فانما لا يجب قبل وقتها كذا هنا الا ان ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب في حق كل شخص عند خروج أهل بلده فالتقييد بأشهر الحج في الآية انما هو بالنسبة الى أهل أم القرى ومن حولها وللأشعار بيان الافضل أن لا يقع الاحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الاحرام شرط خلافاً للشافعية من انه لا يجوز الاحرام قبل الأشهر لكونه ركاع الاتفاق على ان سائر افعال الحج من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما لا يجوز قبلها (ولو اسلم كافر) أى أصلي أو مرتد (أو بلغ صبي أو افاق مجنون أو عتق عبد) وكذا حكم الأناث (قبل الوقت لخافوا) أى كل واحد منهم (الموت) أى حلوله بامارات تدل على نزوله (وهم موسرون) أى أغنياء قادرين على اداء الحج بحال أنفسهم (قبل ليس عليهم الايضا بالحج) أى لانهم ما أدركهم الوقت ولا تزم عبادة قبل دخول وقتها بناء على ان الوقت شرط الوجوب نفسه (وقيل يجب) أى الايضا بناء على ان الوقت انما هو شرط للاداء لا للوجوب وقد وجب بالإسار (فان اوصوا به فعلى الاول) أى على القول بأن الوقت من شرائط الوجوب (لا يصح) أى الايضا (وصح) أى الايضا (على الثاني) أى القول بان الوقت من شرائط الاداء وفيه انه لا يلزم من عدم وجوب الايضا عدم صحته كما سيأتي بيان تحقيقه (والخلاف) أى المذكور (مبنى على ان الوقت شرط الوجوب والاداء) كما بيناه (قولان) أى هما روايتان عن أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وروح ابن الهمام القول بأنه شرط الوجوب ونسب صاحب الجمع صحة الايضا الى الامام وصاحبيه وخلافها الى زفر مع لادانهم كانوا أهلاً للوجوب وقت الوصية فيصح ايضاً وهم بأن يحج عنهم في وقته ليجزهم عنه ويؤيده ما في فتاوى قاضيان فلو بلغ الصبي حضرته الوفاة وأوصى بان يحج عنه بجهة الاسلام جازت وصيته عندنا ويصح بفعل المذهب الجواز وهو لا ينافي جعل الوقت من شرائط الوجوب على المشهور والمرجح خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره في الكبير وبني عليه ما في المتوسط من صحة

والسلام اللهم اني لم اخرج
اشراً ولا بطراً ولا زياً ولا
معهة بل خرجت اتقياً
سخطك وابتغاء مرضاتك
وقضاء لقرضك واتباعاً لسنة
نبيك محمد صلى الله عليه
وسلم وشوقاً الى لقاءك اللهم
فتهقل ذلك مني وصل على
اشرف عبادك سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه الطيبين
الطاهرين اجمعين فاذا
تمضى قال اللهم اليك
توجهت وبك اعتمدت
اللهم اكفني ما أهمني وما لا
أهمني به اللهم زدني التقوى
واغفر لي ذنبي ذكرك ابن
جماعة وزاد فيه فقال وعن
انس بن مالك رضي الله عنه

الايصاء وعدمها قنأمل فإنه موضع زل وموقع خلل (النوع الثاني) من أنواع شرائط الحج (شرائط الاداء) وحكمها أنه لا يتوقف وجوب الحج على وجودها بل يتوقف وجوب أدائه عليها فإن وجدت هذه الشرائط وقبلها من شرائط الوجوب وجب عليه الاداء بنفسه وان فقد واحد من هذه مع تحقق جميع فاسدتها لا يجب عليه الاداء بنفسه بل اما الاجحاج في الحال واما الايصاء في المال ثم هذه الشرائط كلها مختلف فيها بخلاف الشرائط السابقة فانها متفق عليها الا الوقت منها لكن الخلاف فيه ضعيف جدا ولا أدورجه المصنف فيها ثم شرائط هذا النوع خمسة (الاول منها) أي من شرائط الاداء (سلامة البدن عن الامراض والعقل فقبل الصحيح) أي هذا الشرط الاول من النوع الثاني وهو سلامة البدن (من النوع الاول) وهو شرط الوجوب فحسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح (وقبل الصحيح) أنه من الثاني أي من النوع الثاني وهو شرط الاداء على ما صححه قاضيان في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (فعلى الاول) وهو القول بأنه شرط الوجوب (لا يجب) أي الحج ولا الاجحاج ولا الايصاء (على الاعمى والمقعد) بصيغة الجهول أي الذي الزم القعود ولم يقدر على القيام (والمفلوج) وهو الذي لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أو بعضه (والزمن) بفتح فكسر أي صاحب المرض الزمن الذي لا يرجي برؤه (ومقطوع الرجلين) والظاهر ان مقطوع الرجل الواحد ومقطوع البدن كذلك لظهور الحرج عليهما ان وقع التكليف للحج بانفسهما ثم رأيت الكرماني نص على مقطوع البدن أيضا فمقطوع الرجل الواحد قبل الاولى (والمريض) أي حال مرضه (والمعسوب) أي الضعيف على ما في القاموس والمراد به هنا الشيخ الكبير الذي لا ينبت على الرحلة ولا يقدر على الاستسكان والثبوت عليها لا بمشقة وكافة عطية ولو كان لهم مال وقوله في الكبير سواء كان لهم مال أم لا لوجه له أصلا قال ابن الهمام في المشهور عن أبي حنيفة أنه لا يلزمهم الحج قال في البحر وهذا عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية وهو رواية عنهما قال في ظاهر روايتهما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه يجب على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة وموئنة من يرفعهم ويضعهم ويقودهم الى المناسك وهذا معنى قول المصنف (وعلى الثاني يجب) أي وعلى القول بأنه من شرائط الاداء يجب الحج أو الاجحاج أو الايصاء (ثم قيل) أي على هذه الرواية المعبر عنها بالقول الثاني (يجب عليهم بأنفسهم) وفيه نظر ظاهر اذا لم يخلو عن حرج باهر (وقيل في أموالهم) أي يجب في أموالهم بالاجحاج في الحال أو الايصاء في المال (وهو المختار عند جماعة) وهو رواية الاصل عن أبي حنيفة على ما في البدائع من ان الاعمى لا حج عليه بنفسه وان وجد زاد وراحلة وقائدا وانما يجب في ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجب عليه أن يبيع نفسه قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبي حنيفة وفي الذخيرة والاعمى اذا وجد زاد وراحلة ولم يجد من يقود لا يلزمه الاداء بنفسه وهل يلزم الاجحاج بالمال فهو على الخلاف بين أبي حنيفة ومالك كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الكرماني الاعمى ان وجد قائدا والزمن والمقعد ان وجد حاملا يجب الحج على هؤلاء عند أبي حنيفة في أموالهم دون أبدانهم ان كان لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم في أموالهم وهو قولهما ورواية الحسن عن أبي

انه قال لم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا الا قال حين ينهض من جلوسه اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك اعتصمت أنت تفق ورباني اللهم اكفني ما أهمني وما لا أهمني به وما أنت أعلم به في عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اللهم زدوني التقوى واغفر لي ذنبي ووجهني الى الخبر أرى بما كنت وجهت به توجعت فاذا خرج من بيته قال بسم الله آمنت بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله التكلان على الله اللهم اني اعوذ بك من ان أضل أو أضل

حنيفة قال ابن الهمام انها الاوجه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحبه البدائع
 انتهى فتبين ان الحسن وروايتين أحدهما ما هذه وهي انه يجب على هؤلاء الاجحاج والاخرى انه
 يجب الحج عليهم بأنفسهم وهي رواية شاذة على ما أشار اليه ابن الهمام والله أعلم بحقيقة المرام
 (والخلاف) أي المذكور (فحين وجد الاستطاعة وهو معذور) أي بالنوع المذكور
 (اما الوجه ما هو صحيح) أي سالم (ثم طرأ عليه هذا الاتفاق) أي اتفاق الروايات أو اتفاق
 العلماء (على الوجوب) أي وجوب الحج (عليه) أي في ماله (فيجب عليه الاجحاج) أي في
 الحال أو الايضا في المال (المثلث) أي من شرائط الاداء على الاصح (امن الطريق للنفس
 والمال) وقد اختلف فيه فهم من قال انه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة
 ومنهم من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كصاحب البدائع والمجمع
 والكرمانيه وصاحب الهداية وغيرهم (فن خاف من ظالم أو وعد أو وسع أو غرق أو غير ذلك)
 أي غير ما ذكر من قطع طريق أو مكاس أو مناع (لم يلزمه اداء الحج) أي بنفسه بل بماله
 (والعبرة بالغالب) أي في الامن وغيره (برأيهما فان كان الغالب السلامة يجب) أي عليه أن
 يؤدي بنفسه (والا) أي بأن كان الغالب القتل والهلاك (فلا) أي فلا يجب كذا قاله أبو الليث
 وعليه القوي وفي القنية وعليه الاعتماد والمراد انه لا يجب عليه أن يؤدي بنفسه بل بما أن
 يحج غيره أو يوصي به (ويستبر وجود الامن وقت خروج أهل بيته) أي الى زمان عوده (لا ما قبله
 وبعد) على ما ذكره ابن الهمام ثم اعلم انه قال التكرمانيه ولولم يتمكن من المضى وسلوله
 الطريق لا يدفع شي من ماله ونفقته كالمكس ونحوه قال بعض أصحابنا هو وعد ولا يجب الحج
 حتى اتهم قالوا يأتى بدفع ذلك الى الظلة ويجوز له أن يرجع من المكان الذي يؤخذ منه
 المكس والخفارة أي قبل الاخذ منه وفي القنية والجنتي قال الوبرى للقادر على الحج أن يمنع
 منه بسبب المكس الذي يؤخذ من القافلة وكذا لو كان في الطريق خضارة وقال غير الوبرى
 يجب الحج وان علم انه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والجنتي وعليه الاعتماد وفي المنهاج
 وعليه المفتوى وقال ابن الهمام ما حاصله ان لا يتم في مثله على الاخذ لعل المعطى فلا يترك
 القرض لمصلحة عاص ثم على هذا يحتجب في الفاضل عن الخوانج الاصلية القدرة على ما يؤخذ
 منه من المكس والخفارة كالتصريح عليه التكرمانيه (الثالث) أي من شرائط الاداء على الصحيح
 كما ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) أي بالقلع (والذبح) أي باللسان (والخوف) أي بالقلب (من
 السلطان) أي الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج في الكفاية والخائف من السلطان
 كالنقض لوجود المنافع وقيل عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يعناه من الامراء ذوى
 الشأن ملحق بالمحبوس في هذا الحكم فيجب الحج في ماله يعني اذا كان له مال غير مستغرق
 لحقوق الناس في ذمته دون نفسه لانه متى خرج من مملكته يحرب البلاد وتقع الفتنة بين
 العماد وربما يقتل في تلك الحالة وربما لا يمكنه ملك آخر من الدخول في مملكته فتقع فتنة
 عظيمة تنفض الى مضرة بلا فائدة المسافر في أمر الدنيا والدين انتهى والظاهر ان هذا بالنسبة
 الى من تكون سلطنته نائية بالشرائط الشرعية والافيجب عليه خلق نفسه واقامة من يتحقق
 الخلفاء مقامه في أمره ان لم يقرر عليه فساد عهده (الرابع) أي من شرائط الاداء

أو أنزل أو أنزل أو اظلم أو اظلم
 أو اجهل أو اجهل على
 وذلك مستحب لكل خارج
 من بيته وقد جمع من علة
 أحاديث صحت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم (ويستحب)
 أن يودع أهله وأهله
 وجيرانه وأصدقائه في حال
 منهم ويسألهم الدعاء
 ويسأل كل واحد في كل
 وقت الدعاء فانه لا يدرى
 لسان من يستجابه وإن
 الغير اذا دعاه لسان لم يعص
 الله تعالى المدعوه بذلك
 اللسان فهو أقرب الى
 القبول واذا ودع احدا
 يقول كل منهما لا خير
 استودع الله دينك وامانتك

في خصوص حق النساء (المهرم الامين) وهو كل رجل مأمون عاقل بالغ منا تحتها حرام عليه
 بالتأيسر سواء كان بالقرابة أو الرضاعة أو المهرية بشكاح أو سفاح في الاصح كذا ذكره
 الكرخي وصاحب الهداية في باب الكراهة وذكر قوام الدين شراح الهداية انه اذا كان محرما
 بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ انتهى وهو الاحوط في الدين
 وأبعد عن التهمة لاسيما وفي المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت الهرمة ثم يستوى في هذا أن
 يكون الهرم حرا أو عبدا مسلما أو كافرا الا ان يعتقد حل مناحتها كالجوسى أو يكون فاسقا
 ماجنما لا يبالى أو صيبا أو مجنونا لا يفتق والنساء الصالحات فلا يجوز لها المسافرة مع هؤلاء
 وقال حماد لأبى للمراة أن تسافر بغير محرّم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر لما لك
 والشافعي تخرج مع نساء ثقات وفي آخر له ما أن تخرج وحدها اذا أمنت على نفسها قال
 السروجي وما أبعد من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة سنة ونحوها من غير
 محرّم قال ابن أمير الحاج والامر كما قال والامة والمكانة والمدينة وأم الولاد ومعتقة البعض
 يجوز لها أن يسافر بغير محرّم والفتوى على أنه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرّم ولو خصيا
 وكذا المجهوب الذي جف ماؤه في الاصح (او الزوج للمرأة اذا كانت على مسافة السفر من مكة)
 أي وانما يشترط الهرم أو الزوج اذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما لو كان أقل
 من ذلك فلها ان تخرج بغير محرّم أو زوج الا ان تكون معددة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف
 كراهة الخروج لها سيرة يوم بلا محرّم فينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان (ولا يجبر)
 لا يكره (المهرم ولا الزوج على الخروج معها) أي في القول الصحيح خلافا لأبي يوسف في رواية
 عنه انه يجبر الزوج بالخروج معها وينفق عليها (ولا يجب عليها) أي على المرأة اذا لم يكن لها محرّم
 (أن تترج من حججها) كذا في البدائع وقاضيان وغيرهما وعن أبي شجاع عن أبي حنيفة
 ان من لا محرّم لها يجب عليه أن تترج من حججها اذا كانت مومنة (وهل يجب عليها نفقة
 الهرم أو الزوج) أي ان امتنع من الخروج معها الا بأن تنفق عليه (قبل نم) أي وجب عليها
 ذلك ان كان لها غنى كما ذكره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقبل لا) أي
 لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج الهرم بنفقة على ما ذكره الطحاوي وهو قول أبي حنيفة
 البخاري وفي منسك ابن أمير الحاج وهل يجب عليها نفقة الهرم والقيام برأته اختلفوا فيه
 ومعه عدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من يوجب عليها نفقة الهرم وبين
 قول من لا يوجب ان الهرم اذا قال لا اخرج الابانة نفقة وجب عليها النفقة بالاجماع واذا خرج
 من غير اشتراط ذلك لم يجب انتهى وهو تفصيل حسن واما اذا حج الزوج معها فلها نفقة
 الحضر دون السفر ولا يجب الكراهة اختلفوا في ان الهرم والزوج شرط الوجوب أو الاداء
 كما اختلفوا في أن الطريق فصح قاضيان وغيره انه من شرائط الاداء وصح صاحب البدائع
 والسروجي انه من شرائط الوجوب وغيره الخلاف مشهورة وصنع المصنف يشعر بأنه من
 شرائط الاداء على الأرجح (والخني) أي المشكل (كالاتي) أي في الاحكام المختصة بالنساء
 فيشترط في حقها ما يشترط في حق المرأة احتياطا (الخامس) أي من شرائط الاداء وقبل من
 شرائط الوجوب في حق النساء (عدم العدة) أي من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة أو فسخ (فلو

وخواتيم هلك وغفر ذنبك
 ويسرك الخبر حينما كنت
 زودك الله التقوى وجنبك
 الردي فاذا قال ذلك فهو
 جدير بأن يحفظ الله تعالى
 ودينه ويرده سالما ويجد
 من استودعه أيضا سالما
 بكرم الله تعالى وجزيل
 الطافه وجعل عوائده
 يتصدق بشئ من ماله قبل
 خروجه ويهدى على الفقراء
 قال الكرمانى وأقله سبع
 فان ذلك سبب السلامة
 ورأيت في كتاب آلات السفر
 والغربة للعالم الى اسمعيل
 ابن علي التميمي التميمي
 رحمه الله تعالى فينبغي
 للمسافر ان يشتري سلامة

كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لا يجب عليها) أي الحج كافي شرح الجمع لابن فرشته وهو
 مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر في حكم القضاء
 ثم ان سافر بها فطلقها فبقي تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا
 النوع) أي النوع الثاني (كلها مختلف فيها) أي كما ينشأ في محالها (فصح بعضهم انها شرائط
 الوجوب وصحج آخرون أنها شرائط الاداء ومنهم من فرق فجعل بعضهم من القسم الاول
 وبعضها من القسم الثاني وغرة الخلاف تظهر في الوصية اذا شارف الموت) أي قاربه بكبر سن
 أو بضعف بنية لمريض (قبل حصول هذه الشرائط فمن جعلها شرائط الوجوب لا يجب عليه) أي
 على من وجبت فيه (الوصية بالايجاج ومن جعلها شرائط الاداء لا يجب عليه الوصية به) أي
 بالايجاج وهذا كله ظاهر ووجهه باهر ثم اعلم انه قبل بشرط أيضا أن يكون الحاج متمكنا من
 اداء المكتوبات على الوجه المقرر وفي الاوقات قال الكرماني لانه لا يلدق بالحكمة لا يجب
 فرض على وجه بقوته فرض آخر قلت ولهذا الوصل محرم الى عرفات وبقي من وقت الوقوف
 زمن قليل بحيث لو ذهب الى الموقف فاته العشاء وان صلى العشاء فاته الوقوف فقبل صلى
 العشاء ويصير في حق الحج قائما للاداء وعاملا للقضاء وهو اظهر وقيل يدرك الوقوف ويقضى
 العشاء فان في فوت الوقوف حرجا عظيما وتكليفيا جسيما ويؤيد الاول أيضا ما قال ابن الحاج
 المالكي لوضوح صلاة وأخرجهما عن وقتها لاجل فريضة الحج لا يجوز اجتماعها قال وقد قال
 علماء ونافى المكلف اذا علم انه نفوته صلات واحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه انتهى
 وقد قال أبو القاسم الحكيم من أصحابنا من غزا في هذا الزمان غزوة واحدة نفاته صلاة عن
 وقتها يحتاج الى مائة غزوة لتكون كفارة لما فاته من الصلاة قلت ويدل عليه ما شرع من صلاة
 الخوف فانه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوها فيما لا يجوز في غيرها حال الأمن بها ولما فاته صلى
 الله عليه وسلم صلاة في غزوة الخندق لاجل اشتغاله بامر الكفار قال شفلونا عن صلاة الوسطى
 صلاة العصر ولا الله بيوتهم وقبورهم ناراً وعن أبي بكر الوراق انه خرج حاجا الى بيت الله
 الحرام فلما سار مرحلة قال لاصحابه ردوني فاني ارتكبت سبع مائة كبيرة في مرحلة واحدة
 فردوه قلت ولعله عد الخواطر الذميمة ومداخل الرياء والسمعة والاحوال الدينية والغفلات
 الدنيوية كباثر معنوية صوفية فان حسنات الابرار سيئات المقرين الاحرار والافان تركاب
 سبع مائة في مرحلة واحدة من المحالات العادية عن آحاد فساق الزمان فكيف يتصور من افراد
 المشايخ الاعيان ثم رأيت في حاشية المنية ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة لما في الحديث
 من ترك اداء الصلاة بجماعة فكأنما ارتكبت سبع مائة كبيرة وقال عليه السلام في ترك الصلاة
 عن وقتها مثل هذا انتهى والعهد في رواية الحديثين على ناقلهما ولا شك ان تأخير الصلاة عن
 آخر وقتها أعظم وزرا من ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة ثم كثير من الرجال والنساء يصلون فوق
 الدابة من غير الاعذار المعروفة كخوف اللص أو السبع أو كون الدابة جوحا لا يقدر على نزولها
 وركوبها الأعمى وأيسر بحضرته معين وأما ما توهمه العامة من أن الجمالين لم يرضوا بذلك فهذا
 من حماقتهم وجهالتهم وغفلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يشترطوا معهم مع انه يتعين
 ايضا بشرط اهم فانه من الامور الضرورية من الاحوال الاخرية فلا عذر لاحد في ترك شيء

من الله تعالى بما يسر من
 الصدقة يأخذها يسره
 ويقول اللهم اني اشتريت
 سلامتي وسلامة من معي
 ويسمى وسلامة مامعي
 ويعدده شيئا شيا منك
 يا مولاي بهذه الصدقة
 فبعضه وسلمي ثم تصدق به
 على أول من يستقبله من
 الفقراء ويقول خرجت
 بحول الله وقوته بغير حول
 مني ولا قوة اللهم اني أسألك
 بركة يومى هذا وبركة أهله
 (فصل في الركوب)
 يختار دابة قوية ولا يحملها
 فوق طاقتها ولا يجمعها ولا
 يعطشها واذا وصل الى
 مكان مباح كثير العشب

منها ولا يابا عنها

• (فصل في موانع وجوب الحج واعداد سقوطه) • أي عن الاداء بنفسه (فنها) أي من الموانع (الصبا) أي صكوة صبي أو صبية من أهل التمييز وغيره (والرق) أي ولو بنوع منه (والجنون) أي المطلق (والعته) بفتحين أي نوع من الجنون (والهوت) أي قبل ادراك الوقت (والكفر) أي بانواعه وكذا التقفر على ما صرح به في الكبير وهذه الاشياء كلها من موانع وجوب الحج بنفسه اتفاقا ولهذا غير الامانة بقوله (وفي عدم أمن الطريق) ومنه البحر (وسلامة البدن) أي بعدم صحتهم (والهرم) أي وعدم الهرم أو الزوج للمرأة (والجس) أي المنع بانواعه (واخذ الخفارة) بفتح الخاء المعجمة ويثبث أي أجرة من الطريق (والمكس) أي الظلم والعشور الغير المشروع (اختلاف) أي في ان وجوده هذه الاشياء هل هو من شرائط الوجوب أو شرائط الاداء وهو الاربع (ولا يسقط) أي وجوب الحج (بـ) لئلا المال أي بضباعه وكذا بالاسقاط لئلا اذا تعاقب به الوجوب (وفوت القدرة) أي بعد تحققها اتفاقا أي بين علمنا فيصيب عليه حيثئذ أن يحج بنفسه أو يحج غيره أو يوصى به • (التويع الثالث) شرائط صحة الاداء • وهي تسعة (وهي الاسلام) وقد تقدم فيه الكلام (والاحرام) لانه من شروط صحة الحج كاطهارة من شروط الصلاة ولا يصح المنروط بدون الشرط (والزمان) وهو أشهر الحج لطواف القدوم والسعي ونحو ذلك • وذلك وقوع الوقوف والطواف وامانها على اوقاتها • (والمكان) أي باعتبار الوقوف والرمي والحلق والذبح ونحوها (والتيسير) أي بين ماله وعليه ويصح عن غير التيسير (والعقل) لكن يصح عن غير العقل نيابة أيضا في اشياء (ومباشرة الافعال) أي من الشرائط والاركان والواجبات بنفسه من غير نيابة (الا لغيره) أي في بعض الافعال (وعدم الجماع) أي بعد الاحرام قبل الوقوف (والاداء) أي اداء الحج (من عام الاحرام) أي من غير تأخير الى سنة آتية (فلا يصح) أي الحج (من كافر) أي لا فرضا ولا نقلا (ولا بلا احرام) أي اصلا (ولا يجوز افعاله) أي شئ منها (نحو الطواف) أي طواف القدوم (والسعي) أي سعي الحج (قبل اشهره) يعني بخلاف الاحرام فانه يصح قبلها لكنه يكره (ولا الوقوف قبل يوم عرفة) ولا في يوم عرفة قبل الزوال (ولا بعده) أي بعد يوم عرفة وهو العاشر بعد الزوال منه (الا لغيره) لا لغيره (كأسيان في بيانه وهو استثناء من الحكم الثاني) (ولا يصح طواف الزيارة) وكذا طواف الوداع (قبل يوم النحر) ويصح بعده أي ويصح طواف الزيارة بعد أيام النحر لكن يجب اتيانها فيها عند أبي حنيفة خلافا لغيره (والمكان المسجد) أي لو سطحه للطواف والمسمى للسعي (وعرفات) أي للوقوف (ومن دلفته) أي للجمع والمبيت والوقوف (ومنى) أي لرمي الجمار (والحرم) أي للذبح (فلا يصح شئ من افعاله) أي من أعمال الحج ركنا أو واجبا أو سنة (في غير ما اختص به) أي من أما كننا (ولا يصح حج من جامع قبل الوقوف) أي ولو كان يجب عليه انما وقضاه (ولا أدائه) أي لا يصح أداء الحج (با حرام القات) أي للحج بأن فاته الوقوف (في الثانية) أي في السنة الثانية بل يجب عليه أن يأتي بأفعال العمرة لذلك الاحرام ويتصل منه ثم في العام المقبل يأتي بأحرام مجد دخله (وأما غير المميز) أي من الصغار (فلا تصح منه المباشرة) أي مباشرة الاحرام والطواف بما

أرخص عنائهم الترمي وكان أهل الورع لا يتأمنون على الدواب الاغصوة من قعود وينزل عنها احيا فاحصا في العقبات فاذا ركبها قال الحمد لله الذي هدانا للاسلام ومن علينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين واننا الى ربنا لنقلبون اللهم اننا نعوذ بك من وعناء السفر وكآبة المنظر وسوء المقلب في الأهل والمال والولد اللهم وسرنا فيها بطاعتك اللهم اني أعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال

يحتاج الى نية لكن يصح منه ما لا يتعلق بالنية كالوقوفين (وكذا المجنون ونصح) أي المباشرة
(من وليها) أي بأن ينوي عنهما ويشرب عنهما فيما يجزأ من مباشرته كالسقي والري وكذا
فيما لا يصح له مما مباشرته كالطواف ثم انهم حالوا بما أخذوا بترك الواجبات ولزم كتاب
المخطورات (وقيل تصح) أي المباشرة (من المجنون) وقد سبق مستوفى (النوع الرابع) (هـ)
(شرائط وقوع الحج عن المرض) سواء يصح النقل بدونه أم لا والجملة تصح (الاسلام)
فهو شرط لصحة وقوعه عن المرض والنقل أيضا كما سبق (وبقائه) أي بقائه الاسلام (الى الموت)
أي انه أن يموت عليه من غير ما رتد ادينه سما (والعقل) فان المجنون وان صح مباشرة وليه عنه
فانه يصير نفلا لا فرضا نعم لو كان حال الاحرام ضيقا يعقل النية والتلبية وأتى به ما ثم أوقفه
وليه وبأشركه سائر أموره صح بحجه فرضا لأنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيؤدى
بنفسه (والحرية والبلوغ) فان المملوك والصغير اذا جابعا يقع بحجهما نفلا (والاداء بنفسه ان
قدور) أي على الاداء بنفسه بأن يكون صحيحا فلما مر غيره بأن يحج عنه لا يجوز به عن المرض
وأما اذا كان هناك مانع من الاداء بنفسه بأن يكون مريضا أو مجبوسا ونحوه ما فانه اذا حج غيره
صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر الى الموت وأما اذا لم يقدر على الاداء بنفسه كالفمى
عليه لكن أحرم عنه رفقاؤه ووقف فانه يصح بحجه فرضا وكالاعمى والمقعد والمفلوج ونحو ذلك
فانه اذا تكلف وحج يقع عن فرضه (وعدم نية النقل) أي في احرام حجه فانه اذا نوى نفلا سواء
كان غنيا أو فقيرا فانه يقع نفلا خلافا للشافعي وأما نية الفرض فليست بشرط حتى يقع عن
الفرض بمطلق نية الحج (والافساد) أي وعدم افساده بالجماع قبل الوقوف (وعدم النية عن
الغير) أي بالنسبة الى المأمور ولا فهو يقع عن فرض الا حرم بشرطه (فلا يقع حج الكافر
عن الفرض) ولا عن النقل (اذا أسلم) اذ لا يحصل له ثواب العبادة حال أدائه في الكفر (ولا
المسلم) أي ولا يقع حج المسلم عن الفرض ولا عن النقل لبطلان كل منهما (اذا ارتد بعد الحج
وان تاب) أي عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أي ولا يقع حج هؤلاء عن الفرض
بخلاف النقل لما تقدم (وان أفان) أي المجنون (وبلغ) أي الصبي (وعتق) أي العبد (بعده)
أي بعد أدائه (ولا بأداء الغير) أي كالرفيق مأمورا ولا للمعفى عليه (قبل العذر) أي قبل
حصول الانغماء والزمان والعمى وكل مانع من الاداء فانه لا يقع حينئذ عن الفرض بل يقع نفلا
اذا حج أحد عنهما بل ولو تحقق بعد العذر الا ان العذر ما استقر وارتفع فانه يتقلب نفلا (ولا بنية
النقل) أي ولا يقع الفرض بنية النقل بل لابد من نية الفرض أو مطلق النية ليقع عن الفرض
(أو عن الغير) أي ولا يقع الفرض بنية عن الغير فانه اذا حج عن الغير بأمر منه أو بدونه ونواه
عنه نفلا أو فرضا سواء قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الأمر أو المأمور فانه لا يصح أن يقع عن
فرض المأمور ونفيه اجماله الى أن المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع أنه لم يحج عن نفسه الا انه
مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعي بل يقع عن فرضه ولا تصح نيته عن غيره (أو
مع الفساد) أي لا يقع الحج عن المرض اذا باشر بالفعل الحج منع تحقق فساده بالجماع قبل
الوقوف (فهو لا) أي المجنون والصبي والعبد ومن بعدهم (لوحجوا ولو بعد الاستطاعة) أي
في الصورة لان العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة في حق المجنون والصبي حيث لا يجب

الحمد لله الحمد لله الله أكبر
الله أكبر الله أكبر سبحانك
أني ظلمت نفسي فأغفر لي
فانه لا يقصر الذنوب الا ان
(ثم) يذكر الله تعالى في
جميع احواله ولا يغفل
ما لله عن ذكر الله تعالى
فانه بطيس من ذكره واذا
علا شرفا من الارض كبر
واذا هبط سجد (فصل في
الزول) اذا حط رحله
قليل بم الله توكت على
الله أعوذ بكلمات الله
التمامات كلها من شر
ما خلقني وذرا بر اسلام على
نوح في العالمين (الله هم)
اعطنا خبر هذا النقل
وخبر ما فيه واكفنا خبره
وشر ما فيه

عليه ما (لا يسقط عنهم الفرض) أي بل يقع لهم النفل (ويجب عليهم ثانيا) أي أن يجزوا فرضا (إذا استطاعوا) أي أن اسفرت استطاعتهم أو تجددت بعد زوال العذر (وأما الفقير) أي الحقيقي وهو من ليس له مال (ومن بعمناه) أي كمن له مال لكنه مستغرق بالدين أو وبحقوق المسلمين كالأغنية من الأحرار والسلاطين (إذا حج سقط عنه الفرض إن نواه) أي الفرض في أحرارهم (أو أطلق النية) أي وإن لم يقيد بكونه نفلا أو ندبا (حتى لو استغنى) أي صار غنيا بحصول المال من الوجه الحلال (بعد ذلك) أي بعد أدائه الحج بغير استطاعة (لا يجب عليه ثانيا) أي في المال خلافا للإمام أحمد فإنه قال إذا حج بحال حرام فإنه لا يسقط عنه حجة الإسلام مع الاتفاق على أنه لا نواب له في أدائه وإن حجه مردود عليه

• (فصل فيمن يجب عليه الوصية بالحج) •

أي بأن يجب عنه بعد موته من ماله على ما سيجي من الشروط في بابها (وهو كل من قدر على شرائط الوجوب) (الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط الوجوب (ولم يجب) أي بنفسه (فعليه الإيصاء به سواء قدر على شرائط الأداء أم لا) أي أم لم يقدر على شرائط الأداء أم لا إذا وجد فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فعليه الإيجاج في الحال أو الإيصاء في المال بخلاف من وجد فيه شرائط الأداء أيضا ولم يجب فإنه يتعين في حقه الإيصاء (أما إذا قدر على شرائط الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب (فلا يجب الإيصاء عليه) لأنه ما وجب الحج عليه والإيصاء شرطه تحقق وجوب الأداء فإنه بمنزلة الكفارة والقضاء وكذا لا يجب عليه الإيجاج لما ذكرناه من أنه لم يبق له من الإيصاء ولا في قوله فعليه الإيصاء على الإطلاق

(فصل وإذا وجدت الشروط) أي شروط وجوب الحج وأدائه وجب (فالوجوب على الفور) أي محمول عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة كما نص عليه قاضيان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأحمد في الأظهر والمأزني من الشافعية (فيقدمه خائف العزوبة) أي من العنت (على التزوج) لتحقيق تعلق وجوب الحج وسبقه (وبأنهم المؤخر من سنة الامكان) أي أول سنى الامكان وهذا طريق امام الهدي أبي منصور المتريدي في كل أمر مطلق عني الوقت فإنه يحمل على الفور لكن عملا لا اعتقادا على طريق التعيين أن المراد منه القورأ والتراخي بل بعقدهم ما أن ما أراد الله من القورأ والتراخي فهو حق خلافا للشافعي فإن الوجوب عنده على التراخي وهو قول محمد ورواية عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فلا يأثم عندهم إذا حج قبل موته لكن إن مات ولم يجب بهد الامكان ظهر أنه كان آثما وغرة الخلاف كثيرة الاختلاف محلها الكتب المبسوطة (ولو لم يجب) أي من تحقق في حقه شروط الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (حتى اقتقر) أي هلك ماله بحيث لم يقدر على أداء الحج راكبا أو ماشيا (تقرر) أي وجوب الحج (في ذمته) أي دينه (ولا يسقط عنه بالققر) أي بجدونه (سواء هلك المال) أي بنفسه (أو استهلكه) وكذا الحكم إذا عرض له مانع من الأداء بنفسه كن وجب عليه الحج وهو يصير ثم عي وشهو ذلك فإنه لا يسقط عنهم الحج مالم يجزوا أو أججوا (وله) أي ويجوز لهذا الفقير (أن يستعقرض الحج) أي لأدائه ويتوكل في أمر قضاءه فعن محمد أنه إن مات قبل أن يقضى دينه مأرجوا أن لا يؤخذ بذلك ولا يكون آثما إذا كان من نيته قضاء

وب أنزلني منزلا مباركا
وأنت خير المنزلين (فإذا)
اشرف على بلدة أو قرية
قليل (اللهم) رب السموات
السبع وما اظللن ورب
الأرضين السبع وما اظللن
 ورب الشياطين وما اظللن
 ورب الأرياح وما ذرين فانا
 نسألك خير هذه القرية وخير
 أهلها وخير ما جئت فيها
 ونعوذ بك من شرها ومن
 شر أهلها وشر ما جئت فيها
 (اللهم) ارزقنا جناها
 واعوذنا من وبائها وحبيها
 إلى أهلها وحبب صالحى
 أهلها إلينا (وإذا) انظلم عليه
 الليل فليقل بالأرض

الدين اذا قدر (وقيل يلزمه) أى الاستقراض وهو رواية عن أبى يوسف وضعفه ظاهر ولعله
مقيد بمن يجده الاستقراض ومع هذا لا يخلو عن اشكال فان تحمل حقوق الله أخف من ثقل
حول حقوق العباد (وان وجد ما لا عليه حج وزكاة) الاولى وعليه زكاة وحج (يحج به) وذلك
لانهم ما اعتبروا فى الفاضل أن يكون عن دين الله بل اقتصرواعلى دين العباد وكان مقتضى
الظاهر أن يصرف المال الى مصارف الزكاة أو لا تعلقه فى ذمته سابقا ~~لكنهم~~ أو جبا عليه
الحج وتر كوافى ذمته الزكاة زجرا لمصادر عنه من التأخير (قيل الآن يكون المال من جنس
ما يجب فيه الزكاة) أى من التقود والسوائم (فبصرف اليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل
مستحسن على ما ذكر فى خزائن الاكل من عليه زكاة ماله أف وحج وفى يده ألف يصرفها
الى الزكاة الآن تكون تلك الألف من غير مال الزكاة فتصرف الى الحج ان أصابها فى أو ان
الحج أما اذا أصابها فى غيرا وأنه فتصرف الى الزكاة (وله) أى ويصح له (أن يحج وعليه دبر) أى
للعباد (لأولاه) أى وليس لاحد أن يمنعه عن الذهاب الى الحج اذا ثبت أفلاسه (وان كان فى ماله
وفاء بالدين) أى لكه أو لبعضه (يقضى الدين) أى أو لا طريق الوجوب اذا كان مهجلا فنقوله
فى الكبير الانضل أن يقضى الدين ولا يحج ليس فى محله أو محمول على دينه مؤجلا

• (باب فرائض الحج) •

الفرائض أعم من الأركان والشرائط وغيرهما كالاخلاص فى العبادة (وواجبانه وسننه) أى
المزكدة (ومستحبانه ومكرهانه) فيذكر كل واحد من الخمسة فى فصل على حدة
(فصل فى فرائض النية) أى نية الحج بالقلب واقرارها باللسان أحب (واتلبية أو ما يقوم مقامها)
أى من الذكرا وتلبيد البدنة مع السوق (وهذا) أى ما ذكر من النية والتلبية (هو الاحرام) وهو
شرط للحج من وجبه ولذا يجوز قبل الوقت وركن له من وجبه ولذا ألوا حرم صبى قبله فان جدد
احرامه للقرض وقع عنه والا فلا وما يدل أيضا على ركنيته اعتباريته فان الشروط لا تحتاج الى
النية كما فى شروط الصلاة الا الطهارة عند الشافعية فانها لا تصح بدون النية (والوقوف بهرفة)
أى فى وقته ولوساعة (وأكثر طواف الزيارة) أى فى محله وهم اركان الحج وأما ما قبل من أن
طواف الزيارة واجب فيحمل على ان الواجب بهى القرض كما وقع كثيرا فى كلامهم فهو يجب
الزكاة صرح به فى البدائع وغيره ان الامة قد اجمعت على كونه ركنا (ركنيتها) أى نية الطواف
ولو على وجه الاطلاق وهى من شروط صحة الطواف فلا تعد من فرائض الحج هذه النية الاعلى
طريق التبعية وكذا قوله (قبل وابتداءه من الحجر الاسود) فانه عدته بعضهم من فروض الطواف
وبعضهم من سننه والمعتدانه من واجبانه لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية
على فرضيته وزاد فى نسخة (والترتيب بين الفرائض) أى ومن الفرائض ترتيبها بأن يقع الاحرام
أولاً ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أى ركن (فى وقته) أى من الوقوف بعد نزول يوم
عرفة الى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده الى آخر العمر (ومكانه) أى من أرض عرفات للوقوف
ونفس المسجد للطواف (والحق بها) أى بالفرائض (ترك الجماع قبل الوقوف) وانما قال الحق
لان القرض عمل محتم والجماع امر محتم لكنه فرض تركه لانه مفسده ثم قال (وحكم الفرائض
انه لا يصح الحج الا بها) أى بوجود جميعها (ولو ترك واحد منها) لا يصح أدائه فنقوله (لا يجزى بدم)

وبى وربك الله اعوذ بالله
من شرك وشرك ما فىك وشرك
ما خلق فىك وشرك ما دب عليك
واعوذ بالله من شر أسيد
وأسود ومن الحية والعقرب
ومن ساكن البلد ومن والد
وما ولد (وبقول) وقت
السحر سمع سامع بحمد الله
وحسن بلائه علينا ربنا
صاحبنا وفضل علينا عائذا
بالله من النار ثلاث مرات
ويرفع بها صوته (ويستحب)
السيرة آخر الدليل لمحدث
أنس بن مالك رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم عليكم بالبلية
فان الأرض تطوى

سهو من القلم لان الحج اذ لم يصح كيف يقال انه يجبر ولا يجبر وانما الجبر من احكام الواجبات
كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في اوتكاب المخطورات
ولو بلا عذر (ولا يخرج من الاحرام بالكيفية ما بقي عليه شيء منها) أي من فرائض الحج فانه ان
فاته الوقوف فلا بد أن يأتي بما فاته من العمره فيتحلل منه وان تحقق الوقوف بقي احرامه في حق
النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاحرام في الجملة بعد الحلق

(فصل في واجبات الاحرام من الميقات) أي لا بعده ويجوز قبله بل هو أفضل بشرطه (والسعي
بين المزدن) أي بين الصفا والمروة فسيه تغليب كالعمرين والقمرين (والبداء بالصفا) وقد ذكر
في البدائع والوجيز وغيرهما انه هو الأرجح لكن فيه ان البداء ممن واجبات السعي لامن
واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والمنى فيه) أي في السعي وكذا في الطواف
على ما سيأتي (واستدامة الوقوف بعرفة الى القروب لمن وقف نهارا) وفيه خلاف سيأتي
(ووقوف جرة من الليل) أي لا كذلك (ومتابعة الامام في الاقضية) أي بالنسبة اليه أيضا بان
لا يخرج من أرض عرفه الا بعد شروع الامام في الاقضية المعروفة فلولا آخر الامام جازله التمتع
ولولا آخر عن الامام لضرب من زجة وغيرها جاز وقيل المتابعة سنة (والوقوف بمزدلفة) أي ولو
ساعة بعد الفجر (وتأخير الصلوتين) أي العشاءين (اليها) بأن يؤتيهما في وقت العشاء بمزدلفة
(قبيل وينتوت جرة من الليل بها وهو شاذ) أي وانما ذكره صاحب الايضاح منفردا به وفي كونه
شاذ انظر اذ يلزم من وجوب تأخير الصلوتين اليها ادراك جرة من الليل بها الا أن يراد بها غير بان
يجعل واجبا مستقلا وأما ميتوته كما قيل به فافهم سنة عندنا وواجب عند الشافعي وقيل
ركن (وروي الجار) أي في الأيام الثلاثة لأن له الخيام في النفر قبل دخول اليوم الرابع (وكون
الرمي الاقل) وهو رمي جرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحلق) أي عند الامام سواء كان مفردا
أو غيره (وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثمانية) أو ما يليه من أيام التشريق فانه يجب عليه أن يرمي كل
يوم في وقته فلو أخره الى ما بعده يكون قضاء ويصير آثما كمن أخر صلاة عن وقتها الى وقت صلاة
أخرى (قبل والترتيب بين كل من الرمي والحلق وبين الطواف وهو) أي وهذا القليل (خلاف
المشهور) فانهم يفتوا على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة ولو حلق بعد
طواف الزيارة لاشي عليه وكذا الترتيب بين الرمي والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب
بين الرمي والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أي تقصير (أو التقصير) أي بدله بمقدار الربع
من الرأس عند الاحلال فان قلت الحلق عذر في الواجبات وهو شرط للخروج من الاحرام
والشرط لا يكون الا فرضا خارجا عن الارصكان قلت هو من حيث جهة وقوعه في وقت
جوازه وهو ما بعد انية بالركن الاعظم في الحج وبعد ما كثر طوافه في العسرة شرط وباعتبار
ايقاعه في وقته المشروع وهو أن يكون بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العسرة واجب والله
أعلم (وكونه) أي الحلق أو بدله (في أيام النحر) أي من الايام الستة (وفي الحرم) أي من الامكنة
ولو به يرمي (وطواف الزيارة) أي أكثره (في أيام النحر) أي على قول الامام (وما زاد على
أكثره ولو في غير أيام النحر والطواف من وراء الحطيم) أي الحج (قبيل ما يتدأؤه من الحجر
الاسود) لكن الاصح انه سنة مؤكدة عندنا الا ان صاحب الوجيز ذكر ان الابتداء بالحجر الاسود

بالليل رواه أبو داود والحاكم
وصححه (قال البيهقي) بكرة
السيرة قول الليل لحديث جابر
رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا ترموا ما وشيكم
وصيناكم اذ اغابت
الشمس حتى تذهب نجمة
العشاء رواه مسلم (فاذا)
أراد الرحيل يودع منزله
بعضه لانه كعتين يشهد ذلك
المنزل بذلك يوم القيامة وقد
روى أنس بن مالك رضي
الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا ينزل منزلا الا ودعه
بركعتين رواه الحاكم

في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة (والطهارة في الطواف) أي عن النجاسة الحكمية
وقيل بالنسبة (والتيان فيه) وقال بعضهم انه سنة (وسر العورة) أي ولو كان فرضاً من
أصله مطلقاً (وطهارة قد ربا بستره عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والمشي فيه) اعلم ان ما ذكره
بعد طواف الزيارة في أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقاً لا من واجبات الحج خصوصاً
وكذا قوله (وركعتا الطواف) ففيه مسامحة اذ ليست صلاة الطواف من واجبات
الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غاية انه مرتب على الطواف مطلقاً فهذا
العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجملة (وهذه الواجبات العامة) أي الشاملة للمكي
وغيره (وأما الخاصة) أي لغير المكي (فطواف الصدر) يقتضيان أي الوداع (للاقي) أي اذا لم
يسقطن بكه قبل النفر الاول (ورمى القارن والمتعم قبل الذبح والهدى عليهما وذبحهما قبل
الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الامام (وفي أيام النحر) أي وذبحهما
فهما وكذا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظراً ذهواً شرط لا يصح غيره وزاد
في نسخة (قيل وطواف القدوم) ففي خزانة المفتين ان طواف القدوم واجب على الاصح
لكن الجمهور على انه سنة وكذا (ويطلق بالجملة) أي بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج
(ترك المحظورات الاحرام) وفيه ان الاجتناب من المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب
من المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام الا ان فعل المحظورات وترك الواجبات لما
اشتركا في لزوم الجراء ألحقت بها في هذا المعنى وزاد في نسخة (فصار المجموع) أي مجموع
الواجبات بلحوق ترك المحظورات (خمس وثلاثين واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء) أي الدم
كما في نسخة مصيصة (ترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أي
بجها معه (سواء تركه عمداً أو سهواً) وكذا خطأ أو نسباً باجها لأوعالها (لكن العامد) اذا كان
عامداً (آثم) أي بتركه (ويستثنى من هذا الكلي) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك ركعتي
الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه انه لا يتصور تركها فكيف يستثنى (ترك الحلق
لعذر) أي لعله في رأسه كما في نسخة والنسخة الاولى أعم وأتم فانه شامل لما اذا كان لم يوجد
هناك حلق أو آلة حلق ومع هذا فيه ان هذا داخل تحت الكلي الا في ان ترك الواجبات بعذر
لا يوجب الجزاء (واليتونه) أي في جر من الليل (بمزدلفة عند موجه) أي القائل بوجوبها
وفيه انه لا يظهر موجه وسببه فانه يلزم من القول بالوجوب ترتب الجزاء على تركه الا بعذر
ولعل وجه كونه محتلفاً فيه وكذا ترك الابتداء بالخطبة عند موجه (وترك تأخير المغرب الى
العشاء) أي عند القائل بوجوبه وفيه البحث المذكور (وترك الواجب) أي جنسه (بعذر) أي
معتبر شرعاً (قال في البدائع ان الواجبات كلها) أي فضلاء عن بعضها أو المعصية كلها (ان
تركها العذر لا يثبت عليه) لان الضرورات تبيح المحظورات (ومعاصر حوا) أي بقية العلماء
(يشترط العذر فيه) أي وبتركه وجوب الجزاء عليه (ترك المتى في الطواف والسعي لمرض) وفي
معناه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السعي لعذر) أي من التيسار ونحوه (والرفقاء
وامثال ذلك دون الزحمة فانه ليست بعذر لجواز تأخيرها الى وقت السعة) وتأخير طواف الزيارة
عن أيامه أي عند الامام (لحيض أو نفاس) وكذا الحبس أو مرض ولم يوجد له حامل أو لم يتحمل

وصحبه ويغني إذا نزل
منزلاً أن يغني فيه ركعتين
أيضا ليكون قدومه ورواؤه
مفتحة بالسلامة ومحتاجة
(فصل في جملة من الدعوات
المأثورة في أوقات خاصة
وأحوال معينة)

يفي أن يقرأ دعاء الشبخ
أيوب السخيتاني كل صباح
ومساء قال بعض العلماء به
يجزى لدفع السارق وحفظ
النفس والمال وهو اللهم
انني اسئلك نفسي البك
ووجهي وجهي البك
والجفات ظهري البك وبك
يارب اعصمت وعليك
وكلت ثقة بوجهك لا بعلي
ياظهر اللاجئين

الحل (وترك طواف الصدر لهما) أي للعائض والنفساء الدال عليهما ما الحيض والنفساء أي
لاجل تحقق الحيض والنفساء (وترك الوقوف بمزدلفة) أي بالذهاب إلى منى في الليل (لخوف
الزحمة) أي ازدحام الناس والغلبة (والضعف) أي وضعف البنية من الشيوخ والنسوة (وأما
ارتكاب محظورات فليس يسقط للجزء) أي بالكعبة بل عليه الجزاء لكن على وجه التخيير
والتحفيف حيث أنه صدور عنه من غير ارتكاب المعصية

• (فصل في سننه) • أي سنن الحج (طواف القدوم) أي على الصحيح خلاف ما قال بوجوبه
(للافاقي) أي دون المكي ومن في معناه (المقر بالحج) أي لا بالعمره (والقارن) أي دون المتمتع
فانه في حكم المقر بالعمره أولاً وفي حكم المكي بالحج ثانياً وأما القارن فلكونه محرماً ما يأتي
بطواف العمره وسعيها أولاً ثم يأتي بطواف القدوم ويقدم سعي الحج أو يؤخره إلى ما بعد طواف
الزيارة (والابتداء من الحجر الأسود) أي على الأصح ومع هذا هو من سنن الطواف لا من سنن الحج
(وخطبة الإمام في ثلاثة مواضع) الأول بمكة يوم السابع والثاني بعرفة يوم التاسع والثالث بمكة
يوم الحادي عشر (والخروج من مكة إلى عرفة يوم التروية) أي بعد فجره حتى يصلي خمس صلوات
في منى (والبيتوتة) أي كون أكثر الليل (بمكة ليلة عرفة) أي لا بمكة ولا بعرفات إلا الحادثن من
الضرورات (والدفع منه) أي من منى بالتنوين وذكر باعتبار المكان والموضع (إلى عرفة) أي
متوجهاً إليها (بعد طلوع الشمس والفصل بعرفة) أي على خلاف أنه لليوم أو الوقوف وهو
الأصح كالخلاف في غسل الجمعة هل هو لليوم أو للصلاة وكذا الفصل للأحرام من سنن الحج
ولعله آخره إذ ذكره في محله (والبيتوتة بمزدلفة والدفع منها إلى منى قبل طلوع الشمس) أي لمن
وقف بها (والبيتوتة بمكة ليالي أيامه) أي لمن اختار التأخر إلى يوم الرابع والافقي ليلتين والمراد
بالليالي هنا الآتية بعد أيامها الماضية قبلها (والنزول بإبطح) أي بالحصب ولوساعة (وهذه)
أي هذه المذكورات (هي المؤكدة) أي السنن المؤكدة (وهي) أي باعتبار جميعها (أو كثرها
ذكر) أي ههنا (كما سيأتي إن شاء الله تعالى) أي بقيتها في أثناء أفعال الحج وأوابها وقد ذكر في
الصغير تسع عشرة سنة مؤكدة (وحكم السنن) أي المؤكدة (الإساءة بتركها) أي لو تركها عمداً
(وعدم لزوم شيء) أي من دم أو صدقة على فاعلها وحصول الإجماع على الاتيان بالسنن لكن دون
أجر الواجبات كما أن أجر الواجب دون أجر القرض ولذا أنواب الحنفية في ركعتي الطواف والوتر
ونحوهما أكثر من الشافعية كما أن نواب قراء الفاتحة للشافعية في الصلاة أن يزيد من الحنفية

• (فصل في مستحباته وهي أكثر من أن تحصى) أي تعد وتخصى (ولنذكر نبذاً) بفتح
فسيكون أي شيئاً قليلاً يسيراً على ما في التمام من وقوله (منها) يحتمل أن يكون من متعلقات ما قبله
أو من متعديات ما بعده (افضل الحج) أي افضل أعماله بعد فرضه وواجباته وسنن مؤكداً أنه
(العج) وهو رفع الصوت بالتلبية لكن لغير المرأة فان صوتها عورة وإظهارها عبثة موجبة لافتنه
والغيرة (والنخ) أي سيلان دم الهدى والمراد هنا ما يفعل تطوعاً (والفصل لدخول مكة) أي
للافاقي (والمزدلفة) أي للمكي وغيره إن تيسر (والنزول بقرب جبل الرحمة) أي إن لم يكن
هناك زحمة ولا محظوظة ولا ظهور معصية وأما طلوع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكورة
لاختلاط الرجال بالنسوة (والجمع بين الصلاتين) أي بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطه

وبإغياث المستغنين
وبإرجاء المذنبين أصرف
عنى يا الهى سوت من لا يخافك
واكفى شره وغاوتيه
وحبه له ومكره وغاثلته
وخديعته وسهره ولا تسلط
احدا منهم يارب على نفسى
واهل ومالى وولدى وأصرف
عنى يا الهى وعن جميع
المسلمين بأسهم واجعل بينى
وبينهم سداً وردهما وجبلاً
محطاً من حديد عليهم
وردهم عنى بكواعباً وصفاً
لا يصرون ولا يبطشون
ولا يظفون واجعلنى يارب
فى حررك وكنفك
وحياطتك وقوتك يا ارحم
الراحين

المذكورة في محله (بعرفة) أى للمسافر وغیره خلافاً للشافعي ومن تبعه عن خصه بالمافر
(والا كثار من الدعاء) أى حال الوقوف وكذا اكثر التلبية مطلقاً (والوقوف خلف الامام)
أى حال الدعاء ان وجد هناك القضاء (وبشره) أى الوقوف بقرب الامام ان كان عن يتقرب
بقربه كما ذكره في قرب الخطيب ومنسبه (والوقوف بالمشرع الحرام) أى في فجر يوم النحر وهو
موضع معروف من جملة المزدلفة والافهي كلها موقف الابطن محسر (واداء الصلاة) أى صلاة
الصبح (به) أى بالمشرع بفلس (وروى جرة العقبة في فوره) أى بعد طلوع الشمس فانه يجوز الرمي
بعد فجره الا انه يستحب بعد طلوعها (في اليوم الاول) أى ان لم يكن من اجعة مؤذبة (وطواف
الزيارة يوم النحر) أى اول أيامه والافه هو واجب في أيامه (والمواظبة على الاعمال) أى الاذكار
المستكرت في الاحوال (وحكمها) أى حكم المستحبات (حصول الاجر) أى الزائد بالاتبان
لكن دون حصول اجر السنة وفوق اجر النافلة (وفواته) أى وفوات الاجر الكامل (بالترك)
الا أنه لا يلزم تاركها الامامة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عن المستحبة والاغاذ كرهما
مشترك القضية

(فصل في مكروهاته وهي كثيرة منها خطبة الامام بعرفة قبل الزوال) فان السنة ان تقع بعده
(وتأخير الوقوف) أى في غير ارض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) أى في مسجد غرة (وتقديم
الدفع من عرفة على الامام وتأخير عنه) وهو اما كراهة تحريم أو تنزيه فيهما بناء على الخلاف
في ان المتابعة في الاقضية واجبة أو سنة (والرمي بمحصى الجمار) أى المرمية في الجمرات فانها غير
مقبولة على ما في بعض الروايات (والمسجد) أى وبمحصى المساجد لان أخذ ما في المسجد
واخراجه منه مكروه لا سيما وفي الرمي به مهانة له (وبحجر كبير) لان السنة مقدار النواة أو
الباقلام ما فيه من احتمال الاذى للكثير وكذا كسر الكبير لتحصيل الصغير يكره لانه فعل
عبث يستغنى بغيره عنه (والاقصار على حلق الربع) أو تقصيره (عند التحلل) أى عند خروجه
من احرام الحج أو العمرة بل في مطلق احوال الخلق فان القزع منى عنه حتى في حق أولياء
الصغير وأما ما يفعله بعض علماء الاروام وجهالهم من تخليه بعض الشعر في وسط الرأس المسحى
بالكآكل فهو من المكروهات الشنيعة ولا التفات لما يذكره من الاعذار البديعة بل مختار
ابن الهمام انه لا يصح الخروج من الاحرام الا بحلق الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الادة
في هذه المسئلة (والميت بمكة) الاولى ان يقال بغير منى (ليلة عرفة وبغير منى أيام الرمي) أى
لياليها (قبل الوقوف بعرفة) بضم فتح وادب الحرم وعرفات (ومحسر) بكسر السين المهملة
المشددة وهو وادب المزدلفة ومنى (وقبل لا يصح) أى كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح
(وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أى كراهة تنزيه (وحكمها) أى حكم
المكروهات (دخول النقص) أى نقص الثواب (في العمل) أى الذي ترك فيه المستحب (وخوف
العقاب) أى وتحقيق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقيق العذاب في ترك الاجاب (وعدم
الجزاء بعد الواجب) أى وعدم لزوم الجزاء من الدم والصدقة في ترك شئ من المكروهات
بخلاف ترك شئ من الواجبات (واما محرماته) أى محظورات احرامه وكذا مكروهاته وآدابه
(وفسده) وهو الجماع قبل الوقوف (ومباحاته) أى ما عدا المذكورات (فستأني بعد) أى في

احفظني يا رب من شر ابليس
وجنوده وشر الانس
والقول ومن صاحب
مكارم وارب واحفظني
يا رب من بين يدي ومن خلفي
وعن يميني وعن شمالي ومن
فوقي ومن تحتي حتى تردني
الى اهلي فقورا واجل على
مشكورا وسعي متقبلا ولا
توفني حتى تبلغني الى اهلي
برحمتك يا ارحم الراحمين ذكره
في الصبر العميق (دعاء الخوف)
اذا أصابه خوف فليقل
او نهار يقرأ هذه الآيات
ولون قرأ ناسيت به الجبال
أو قطعت به الارض او كأم
به الموتى بل قه الامر جميعا

فصول على حدة الآن كاهل من متعلقات الاحرام مطلقا لتعلقها بالحج خصوصا

(باب المواقيت)

جمع الميقات وهو زمان موقت أو مكان معين ولذا قال (وهي نوعان زمانية ومكانية) أي نوع منها منسوب إلى الزمان وآخر إلى المكان (فالأول) وهو الزمان (شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة) أي عندنا وتسعة من ذي الحجة ببلد النحر عند الشافعي وذو الحجة كلها عند مالك وبناء الخلاف على أن المراد بقوله تعالى الحج أشهر معلومات وقت أهلها ومناجاة أو وقت إحرامه أو ما لا يحسن فيه غيره من المناسك مطلقا فإن مالكا كره العمرة في بقية ذي الحجة وأباحية وإن صحح الأحرام به قبل شوال لكنه عذمه مكرها وانما سمي بعض الشهر شهرا عند الجمهور إقامة لبعض مقام الكل أو اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد مع السكوت عن الكسر (ومن أحكامها) أي ومن أحكام المواقيت التي من جعلها الميقات الزماني فكان حقه أن يقول ومن أحكامه ولا يبعد أن يقال المعنى ومن أحكام أشهر الحج (هذه أفعال الحج فيها) أي من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما (ومنها عدم صحة شيء من أفعاله الواجبة) وكذا السنن والمسحبة (قبلها سوى الأحرام) فإنه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه ركعا عندهم وشرطا من وجه عندنا (فلو أحرم به) أي بالحج ولو قبل الأشهر (وطواف) أي أكثر طواف القدوم (وسعى) أي بعد الطواف (له) أي للحج (في شوال يقع سعيه) أي يعتبر (عن سعي الحج) ويجوز طوافه لا قدوم عن سنن الحج أو واجباته على ما قبل (ولو فعل ذلك) أي ما ذكره (في رمضان لم يجز) عندنا وكذا لو كان أكثر طوافه في رمضان وأقله في شوال فإنه لم يجز وكذا لو كان سعيه قبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها اشتراط وقوع الوقوف فيها) أي في الجملة (فلوا شتبه عليهم يوم عرفة فوقفوا) أي في يوم ظنوا أنه يوم عرفة (فأذا هو يوم النحر جاز ولو ظهر أنه الحادي عشر لم يجز) لما سبأ في محله لو وقع في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر أفعال العمرة) الصواب أكثر أشواط طواف العمرة (فيها الصحة القتع وكذا القران) يحق الرفع والخفض أي حكمه أو وكذا يشترط لصحة القران وكان الأولى أن يقول والقران (ومنها لو أحرم يوم النحر بهج وسعى له) أي فيه بعد طواف (ثم حج بذلك الأحرام من قابل يصح سعيه) لو وقع هو ما في الأشهر وأما إحرامه فقد تقدم أنه يجوز تقديمه مطلقا (ومنها لو أحرم يوم النحر بعمرة وأتى بانفعالها) أي في يوم النحر وإن كان تكبره العمرة في أيام النحر (ثم أحرم) أي بعد خروجه من إحرامها (في يومه بحج وسعى من قابل يكون مقبلا) وهل يكون مسنونا أو غير مسنون الظاهر الثاني قياسا على التمتع للمكي (وقيل لا) أي لا يكون مقبلا أصلا بشرط صحة التمتع أن يكون أداء العمرة والحج في سنة واحدة على قول الآخر صرح به غير واحد وكذا ذكره في الكبير (ومنها جواز صوم التمتع والقران) أي بالثلاثة (فيها لا قبلها) أي ولا بعدها حتى لا يجوز في أيام النحر كلها الحرمه الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة فيها للمكي) أي إذا حج من عامه لأنه ممنوع عن التمتع والقران دون الاتفاقي ولأن العمرة جازت في السنة كلها إلا أنها كرهت يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق وقبل تكبره العمرة لأنه مكي فيها مطلقا ووجهه غير ظاهر فلا والله الثاني المسكوفي وهو يختلف باختلاف الناس وهم في حق المواقيت (أي المكائيف) أصناف ثلاثة أهل الاتفاق أي حبيطة

قل من يكفر بكم بالليل
والله لو من الرحمن بل هم
عن ذكر ربهم معرضون
لا يهزئهم الفزع الأكبر
وتلقاهم الملائكة هذا
يومكم الذي كنتم توعدون
أن الذين قالوا ربنا الله ثم
استقاموا واتنزل عليهم
الملائكة ألا تخافوا ولا
تخزنوا وأبشروا بالجنة التي
كنتم توعدون الله لا اله الا
هو الحي القيوم لا تأخذه
سنة ولا نوم له ما في السموات
وما في الارض من ذا الذي
يشفع عنده الا بانه يعلم
ما بين ايديهم وما خلفهم ولا
يحيطون

أو حكا وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكي وغيره

هـ (فصل في مواقيت الصنف الأول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت) وكذا كل من خرج اليهم وصار لمطاعهم (هيقات أهل المدينة) وكذا من تربها من غير أهلها (ذوا الخليفة) بالتصغير وبهذا المكان آثارهم فيها العوام آثار على قبيل لاه رضى الله عنه قاتل الجن في بعض تلك الآثار وهو كذب من قائله ذكره ابن أمير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق بولس) بفتح فضم غير منصرف وقيل منصرف وهي على ما في القاموس أرض بين الشام والمدينة (الخليفة)

بضم الجيم وسكون الحاء (وهي بالقرب من رايغ) بكسر الموحدة واد بين الحرمين قرب البحر (فن) أحرم من رايغ) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على يسار الداهب إلى مكة (نقد أحرم قبلها)

أى قبل الخففة لأنها متأخرة عنه فيجوز التقدم عليها (وقيل الاحوط) أى الموجب للوجوب (أن يحرم من رايغ أو قبله لعدم التيقن بمكان الخففة) وذلك لأنها كانت

قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهبة فقتل بنو عبيد وهم أخوة عاد وكان أخرجهم العداليق من يثرب فجاءهم سبيل فاجتفهم الخفاف فسميت الخففة (ولاهل

فجد العين) بالإضافة وكذا قوله (ومجد الجواز ونجد تهامة) بكسر أولها (قرن) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف واسم الوادى كله وغلط الجوهري في تحريكه وفي نسبة أويس القرني

إليه لأنه منسوب إلى قرن بن رومان بن ناجبة بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (ولباقي أهل اليمن وتهامة يالم) ويقال ألم جبل على مرحلة من مكة (ولاهل العراق)

أى أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراقين (وسائر أهل المشرق ذات عرق) بكسر فسكون في القاموس ذات عرق بالبادية ميقات العراقيين (والأفضل أن يحرم من العقيق)

أى احتياطا (وهي) أى العقيق وأعله أنت باعتبار البقعة (قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين) أى على خلاف فيه (وهن) أى هذه المواقيت (لهن) أى لاهلكن كافي نسخة والمعنى

لاهل الاماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (ولن أنى عليهن) أى على هذه المواقيت (من غير أهلكن) أى من غير أصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها

وجوب الاحرام منها لأحد التسكين) أى بالاجماع مع جواز تقديمه عليهم بالاخلاف (وتحريم تأخير عنها) أى لمن أراد أحد التسكين أيضا بالانزاع وإنما الخلاف ما ذكره بقوله (لمن أراد

دخول مكة أو الحرم وان كان لقصد التجارة أو غيرها) أى من ارادة النزاهة أو دخول بيته (ولم يرد نسكا) أى عند دخوله فيها فعندنا يجب الاحرام مطلقا وعند الشافعي لا يجب الا اذا قصد

فسكا (ولزم الدم بالتأخير) أى بتأخير الاحرام عنها زاد في نسخة (ووجوب أحد التسكين) أى ان لم يهرم عند دخولها أو بعده إلى أن دخل مكة فيلزم التلبس بعمره أو بجمعة ليقيم بحق حرمة

البقعة (وأعيان هذه) أى المواقيت فقط (لست بشرط) ولهذا يصح الاحرام قبلها (بل الواجب عنها أو حدوها) أى محاذاتها ومقابلتها (فن سلك غير مطلق) أى طريقا ليس

فيه سقاة معين (برأ أو بهر) اجتهدوا حرم اذا حافى ميقاتها (أى من المواقيت المبروفة (ومن قصدوا الأبعد أولى) فان الأفضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من

بشي من عليه الاجماعات وسع
كرسه السموات والارض
ولا يؤده حفظهما وهو
العلي العظيم شهد الله أنه
لا اله الا هو والائكة وأولو
العلم قائما بالقسط لا اله الا
هو العزيز الحكيم ان الدين
عند الله الاسلام ويقر أسورة
الاخلاص والمعوذتين
فانه مجرب لدفع ما يخاف
منه ذكره في البحر العميق
وعن أبي موسى الأشعري
أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا خاف قوما طال اللهم
افضلك في نحوهم ونعوذ
بك من شرورهم رواه أبو
داود

مكة حتى لا يمر بشيء مما يسمى بمقاتنا غير محرم ولو أحرم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز
باتفاق الأربعة (وان لم يدر لم المهاداة) فإنه لا يتصور عدم المهاداة (فعلى من حلتين من مكة) بكثرة
المهروسة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أي ميقانه الذي جاوزه (وأحرم من آخر) أي من ميقات
آخر ولو أقرب من الأول الآن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط
الدم عنه أنه يعود إلى ميقانه الذي تجاوز عنه بخصوصه لأن المقصود من الميقات تعظيم الحرم
المحترم وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشرع المنكرم يستوى فيه القريب والبعيد في هذا
المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته المختص به وأحرم من ميقات آخر كالشامي إذا أحرم
من ميقات المدني أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من المعنى (والمدني) أي
ومن بمقامه (ان جاوز وقته) أي تجاوز عن ميقانه المعروف بذي الحليفة (غير محرم) حال معترضة
بين جاوز ومتعلقه وهو (إلى الحفة كره وفاقا) أي بين علمائنا خلافا لابن أمير الحاج حيث قال
هو الأفضل في هذا الزمان (وفي لزوم الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى للخلاف لجواز جمع التكرارة
وفاقا ولعله أشار إلى ما في الخبة أن من كان في طريقه ميقتان يجوز أن يتعدى إلى الثاني على
الأصح فالدم يكون متفرعا على القول المقابل للأصح (وهصح سقوطه) لأن الواجب عليه وقته
مطلقا إذا مر به إلا أنه يسقط عنه بالأحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير لكن الأظهر
أن يقال وهصح عدم وجوبه لأنه إذا كان في طريقه ميقتان فالسالك مخير في أن يحرم من الأول
وهو الأفضل عند الجمهور وخروج عن الخلاف فإنه متعين عند الشافعي أو يحرم من الثاني
فإنه رخصته وقيل بل أنه أفضل بالنسبة إلى أكثر أبواب النسك فإنهم إذا أحرموا من الميقات
الأول ارتكبوا كثيرا من المحظورات بعذر وبغيره قبل وصولهم إلى الميقات الثاني فيكون
الأفضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما ينافي في البداية من جاوز ميقتان من هذه
المواقف من غير إحرام إلى ميقات آخر جاز الآن المستحب أن يحرم من الميقات الأول كذا
روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة إذا مروا على المدينة فجاوزوها أي الحفة فلا
بأس بذلك وأحب إلى أن يحرموا من ذي الحليفة لأنهم لما وصلوا إلى الميقات الأول لم يزلهم
محافظة حرمة فبكره لهم تركها انتهى ومثله ذكره القدوري في شرحه وبه قال عطاء وبعض
المالكية والحنابلة ووجه عدم التنافي أن حكم الاستصحاب المذكور نظرا إلى الاحوط
خروج عن الخلاف في المسئلة والمسارعة والمبادرة إلى الطاعة في التقديس وأن قوله الأفضل
التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكاثرة مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات
أفضل حتى قال بعض السلف من اتهم الحج الأحرام من ذبيرة أهله لكنه مقيد بما يكون
مأمونا من الوقوع في محظورات إحرامه إلا أن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة إشارة إلى أن
أهل المدينة ليس لهم أن يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين
الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فعنه أنه لو لم يحرم من ذي الحليفة وأحرم من الحفة أن عليه
دما وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس فيعمل رواية وجوب الدم على
المدنيين وعدمه على غيرهم والله أعلم

(فصل في الصنف الثاني وهم الذين منازلهم في نفس الميقات أو داخل الميقات إلى
الحرم فوقهم الحل) أي ميقاتهم جميع المسافعين الميقات إلى انتهاء الحل (الحج والعمرة وهم في

والشامي والحاكم وهصح
على شرط الشيخين (وعن
ابن عباس) رضي الله عنهما
قال إذا أتيت سلطانا مهيبا
تخاف أن يسطو عليك فقل
الله أكبر الله أكبر الله أعز
من خلقه جميعا الله أعز
أخاف وأحذر أعوذ بالله
الذي لا اله الا هو المسلم
للسموات السبع أن تقع
على الأرض إلا بآذنه من
شئ عبدا ذلك وجنوده
وأتباعه وأشياعه من الجن
والانس (اللهم) كن لي جارا
من شرهم جل ثناؤك وعز
جارك وتبارك اسمك ولا اله
غيرك ثلاث مرات رواه

سعة) أي جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (ما لم يدخلوا أرض الحرم) أي بلا إحرام (ومن ديرة أهلهم أفضل) أي لهم (وإلهم دخول مكة بغير إحرام إذا لم يريدوا نسكاً والاً) أي وإن أرادوا نسكاً فإن النبي أثبت (فيجب) أي الإحرام حينئذ وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم وما ينبغي أن يعلم أن مذهب الطحاوي من أهمنا أن من كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الآفاق ونقل عن بعض العلماء أن من كان بين الميقات والحرم في حكمه حكم أهل الآفاق أيضاً وقد قال سعيد بن جبيل لا يجزئ لترك الإحرام من الميقات وظاهره أنه جعله ركناً والمشهور وعند الجمهور أنه واجب بتخيير بدوم ويمكن حمل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التقدير لا يجزئ كاملاً

• (فصل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم) * كسكان مكة ومنى (فوقه الحرم للحج) ومن المسجد أفضل أو من ديرة أهله (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفر وفي الجملة مشقة توجب زيادة الإحرام المكي من التخيير أفضل عندنا للعمرة ومن الجمرات عند الشافعي بناء على أن الدليل القوي أقوى وهو مذهبنا والدليل القوي وهو مذهبه (وكذلك) أي مثل حكم أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وإن لم يتوالا فإليه كافتد بالعمرة والمتنع) أي من أهل الآفاق (والحل) أي وكغير الحرم (من أهل الحل إذا دخله) أي الحرم (لحاجة) أي غير أراد قلنسك (الامن دخله) أي الحرم (تاركاً وقته) أي ميقاته من الحل (فيجب عليه) أي على الداخل من غير إحرام (العود إليه) أي إلى الحل والإحرام منه فإن لم يعد وجب عليه الدم والله أعلم ثم هل يترك العود فإن كان قادراً عليه نعم والافلا لأنه لا يجب عليه دم آخر يترك هذا الواجب فتأمل فإنه ما وجبوا عليه العود إلا لتدارك العصيان الأول ليكون فعله على الوجه الأكمل

• (فصل في وقته بتغير الميقات بتغير الحال) * أي من كون الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاق الحرم أو الحل) أي إذا صار من أهلها (والمكي الحل أو الآفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي القاعدة الكلية في هذا الحكم (أن من وصل إلى مكان صار حكمه حكم أهله) أي إذا كان قصده إليه على وجه مشروع بخلاف ما إذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير إحرام ودخل الحرم أو خرج المكي إلى الحل لإحرام الحج فإنه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل إليه (فلو خرج المكي إلى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته للحج أو العمرة) أي بطريق الأفراد إذا خرج في الأشهر وأما ما نخرج قبلها فله القرآن والتنع أيضاً (إذا قصد) أي في خروجه إلى الآفاق أو الحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عمداً) لا قصد آخر بل لأجل أن يدخل للإحرام كما قد مضاه (والآفاق والحل) أي المنسوب إلى ما بين الميقاتين (إذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي فالحرم صار ميقاته للحج والحل للعمرة (إذا قصد) أي بالمجاورة (ترك وقته) أي عمداً (بأن دخل لأجل الإحرام لا غير) أي لا غير الإحرام من المقاصد في الخروج

• (فصل في مجاوزة الميقات بغير إحرام من جاوز وقته) أي ميقاته الذي وصل إليه سواء كان ميقاته الموضوع المعينه شرعاً أم لا (غير محرم) بالنصب على الحل (ثم أحرم) أي بعد المجاوزة (أولاً) أي لم يحرم بعد ذلك (فعلية العود) أي فيجب عليه الرجوع (إلى وقت) أي إلى ميقات

ابن أبي شيبة (وعن يحيى بن سعيد) قال أسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفرية يطلبه بشهله من نار كمال التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال جبريل أولاً أعلمك كلمات تقولن إذا قلتن طقت شغلته وخرميتا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها وشر ما ذرأ في الأرض وشر ما يخرج

من المواقيت ولو كان أقربها إلى مكة ولم يتعين عليه العود إلى خصوص مبعثه الذي تجاوز
عنه بلا إحرام إلا في رواية عن أبي يوسف قال لا يرى أن يحرم من وقته كما صرح به في المحيط خروجا
عن الخلاف (وان لم يعد) أي مطلقا (فعلبه دم) أي لجواز الوقت (فلو أحرم آفاق داخل الوقت)
أي في داخل الميقات (أو أهل الحرم) أي أحرموا (من الحل للحج ومن الحرم للعمرة أو أهل
الحل من الحرم) أي على عكس ما عين لهم من الوقت (فعلهم العود إلى وقت) أي ميقات شرعي
لهم لا ارتفاع الحرمه وسقوط الكفارة (وان لم يعودوا فاعلمهم الدم) والاثم لازم لهم (فان عاد) أي
التجاوز (قبل شروعه في طواف) أي من طواف نسك كطواف عمرة أو قدوم (أو وقوف) أي
في وقوف بعرفة (سقط) أي الدم (ان لم يمه) أي من الميقات على فرض أنه أحرم بعده والا
فلا بد أن ينوي ويلبي ليصير محرما حيث ذوق قبل بسقط عنه بمجرد العود وان لم يلب (وان عاد) أي
التجاوز إلى الوقت (بعد شروعه) أي في أحدهما (كان استلما للحج) الأولى كأن نوى الطواف
سواء استله أولا وسواء ابتدأ منه أم لا بل الصواب أن يقال بأن نوى فانه ليس له ولما بعده نظير
في الباب (أو وقف بعرفة) أي من غير طواف قدوم (لا يسقط) أي الدم (والعود إلى ميقاته) أي
الذي تجاوزه (أفضل) أي ولو كان أبعد للخروج عن الخلاف السابق ولأن الجوع على قدر المشقة
(وليس) أي العود المذكور (بشرط) أي في سقوط الدم على ظاهر الرواية خلافا لأبي يوسف في
رواية (بل إليه) أي الرجوع إلى وقته (وغيره) أي وغير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاز وقته)
أي الذي وصل إليه حال كونه (يقصد مكانا في الحل) كبستان بنى عامر أو جنة أو وحدة مثلا
بحيث لم يمر على الحرم وليس له عند الجائزة قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم يد الله)
أي ظهر رأى حادث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولم يرد نسكا حيث نذر (فله أن يدخلها) أي مكة
وكذا الحرم (بغير إحرام) وفيه اشكال اذ ذكر الفقهاء في حمله دخول الحرم بغير إحرام أن يقصد
بستان بنى عامر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقرنا لم تحصل الحيلة كما لا يخفى فالوجه في
الجملة أن يقصد البيتان قصد الأولي ولا يضره قصد دخول الحرم بعده قصد اضغيا أو عارضيا
كما إذا قصد مدني جنة تبيع وشراء أولا ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا
بخلاف من جاء من الهند مثلا يقصد الحج أولا وأنه يقصد دخول جنة تبعاء ولو قصد به أو شرا
لا يقال فصل ركذهب الشافعي أنه إذا كان قصد الأصل أحد النسكين يجب عليه الإحرام
والأغلا فانا نقول هذا الذي ذكرنا فيما لا يقصد أولا في دخوله أرض الحرم فانه إذا قصد دخوله
بغير إحرام يجب عليه دم لهتك حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أي من أهل الآفاق (مكة)
أو الحرم (بغير إحرام فعليه أحد النسكين) أي من الحج أو العمرة وكذا عليه دم الجائزة أو العود
(فان عاد إلى ميقات من عامه فإحرام يحج فرض) أي اداها أو قضاء أو نذرا أو عمرة نذرا أو قضاء
وكذا عمر سنة ومستحب (سقط به) أي بملكته للإحرام من الوقت (ما لم يمه بالدخول من النسك)
أي الغير المتعين (ودم الجائزة وان لم ينو) أي بالإحرام (بعماله) أي بالخصوص لأن المقصود
تخصيل تعظيم البتة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكره وهذا استعسان والتباس أن لا يسقط ولا
يجوز إلا أن ينوي ما وجب عليه للدخول وهو قول زفر كما لو تحولت السنة فانه لا يجوز به بالاتفاق
عماله إلا بتعيين النية ولعل الفرق بين الصورتين عند الأئمة الثلاثة أن السنة الأولى كالحج

منها ومن قن الليل والنهار
ومن طواف الليل والنهار
الاطار فاطرق بغير بارحن
رواه الامام مالك في الموطأ
هكذا ورواه الترمذي مرفوعا
من حديث عبد الله بن مسعود
(دعاء الكرب والهلم والهم)
عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يقول
عند الكرب لا اله الا الله
العظيم الحليم لا اله الا الله
رب العرش العظيم لا اله الا
الله رب السموات والارض
 ورب العرش الكريم رواه
بخاري ومسلم وان توقع
بلاء أو أضرأ مهولا حسينا

لما التزمه فيندرج في ضمن مطلق النية ومقيد ما بخلاف السنة القابلة لانها ليست لما ذكرناه
قابلة (وان لم يعد الى وقت) اي بل احرّم بعد المجاوزة (لم يسقط الدم ولو لم يحرم من عامه) أي لذلك
التسك (لم يسقط) أي ما لزمه (الآن ينوي عمل لزمه) أي خصوصا (بالدخول) أي بسبب دخوله
(بغير احرام) أي حينئذ (ولو دخلها مرارا) أي بغير احرام (فعليه لكل دخول نسك حج أو عمرة)
بيان لتسك وكذلك لكل دخول دم مجاوزة ومن وهم عدم وجوب الدم اذا لم يرد أحد التسكين
كصاحب الايضاح شرح الاملاح فقد خالف الصواب فانه يخالف لاطلاق الاصحاب بأن
من جاوزه فاحرم يجب عليه دم المجاوزة ان لم يعد الى الميقات (فان احرم) أي المتجاوز عن
الميقات مرارا (من عامه بفرض أو نذر فهو) أي فاحرامه معتبر (عن الاخير منها) أي عن
التجاوز الاخير من المرات (وعليه قضاء البقية وان لم يحرم من عامه فكأمر) أي من التفصيل
الذي سبق (ولو جاوزه كافر فأسلم أو صبي فبلغ أو مجنون فافاق ثم احرم من حيث هو) أي من حيث
وصل بعد تغير من حال عدم التكليف اليه (ولو في مكة اجزأه) أي احرامه (ولادم عليه) لانه
صار من أهل محل احرامه والمجاوزه وقعت له في غير حال تكليفه (والعبد اذا جاوز) أي من غير
احرام وكذا اذا باشر محظورا آخر مما تجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فعليه دم) أي
بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور
أن يؤديه بعد العتق اذا لم يعتق اللهم الا أن يتكلف ويقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزته فورا
وكذا لو لم يعتق أي حينئذ ويؤديه بعد العتق اذا عتق

* (باب الاحرام) *

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حلالا عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شروط
صحته) أي صحة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى أن يقول
والتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر (أو تقليد البدنة) أي مع السوق وفيه ان النية والتلبية
نفس الاحرام وحقيقته لاشروطه بل الاحرام شرط للتسك والنية من فرائض الاحرام اذ
لا ينقذ بذونها اجماعا وان لم يكن كذلك التلبية أو ما يقوم مقامها من فرائض الاحرام عند أصحابنا
لانهم صرحوا انه لا يدخل في الاحرام بمجرد النية بل لا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى
لوفى ولم يلزم لا يصير محرما وكذا الولي ولم ينو وعن أبي يوسف انه يصير محرما بمجرد النية وهو
مذهب الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب انه يكون شارعا عند وجوده ما هل يصير محرما بالنية
والتلبية جميعا أو باحدهما بشرط وجود الآخر فالمعتمد ما ذكره حسام الدين الشهيد انه يصير
شارعا بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالنية لكن عند التكبير
لا بالتكبير (وتعيين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن ينوي بقلبه ما يحرم به من حج أو عمرة
أو قرآن أو نسك من غير تعيين (فصح) أي احرامه (مبهما) وان كان لا بد من أن يصير مبينا
ومعينا (وبما احرّم به الغير) أي معلقا به كما في حديث على كرم الله وجهه حيث قال احرمت
بما احرّم به النبي صلى الله عليه وسلم (وشروط بقاء صحته ترك الجماع) أي قبل الوقوف في الحج وقبل
الطواف في العمرة لان الجماع حينئذ مفسد لها وفي عد تركه المفسد شرطاً لمساحة لا تخفى لان
الشرط هو الفرض المتقدم على الركن سواء مراد بقاؤه الى آخر الفعل او لا كالتطهارة والنية

الله ونم الوكيل على الله
توكلنا رواه الترمذي (وان)
استصعب عليه شيء قال
الله لا سهل الا ما جهلته
سهلا وأنت تجعل الحزن
اذا شئت سهلا رواه ابن
حبان (واذا) عطس فليقل
الحمد لله رب العالمين على كل
حال فقد روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم ذلك ومن قال
ذلك عند كل عطسة لم يجز
وجع ضرر ولا اذن أبدا
رواه ابن أبي شيبة وليرد عليه
من معه يهدى بكم الله
ويصلح بالكم رواه البخاري
أو برحمتنا الله وإياكم ويفقر
لنا ولكم

رواه مالك في الموطا (وإذا)
 ابتلى بالدين قال اللهم
 اكفني بجلالك عن حرامك
 وأغنني بفضلك عن سؤالك
 اللهم فارح اللهم كاشف
 النعم مجيب دعوة المضطربين
 رحمن الدنيا والآخرة
 ورحيمهما أنت ترجئني
 فارحني رحمة تغنيني بها
 عن رحمة من سواك رواء
 الترمذي أو يقول اللهم
 مالك الملك تؤتي الملك من
 تشاء وتنزع الملك ممن تشاء
 وترزق من تشاء وتذل من تشاء
 بيدك الخير إنك على كل شيء
 قدير رحمن الدنيا والآخرة

في الصلاة وكذا ترك الارتداد مطلقا (وشرط بقاءه) أي بقاء الاحرام على حاله من غير رفعه (ان لا يدخله) أي الاحرام بحجة أو هرة أخرى (على جنسه) أي من احرام حجة أو عمرة سابقة (قبل اتمام الاول) أي قبل اتمام العمل المتعلق بالاحرام الاول وخروجه عن اعماله جميعا (وكذا على خلاف جنسه) بأن يكون الاحرام الاول بحج أو عمرة والثاني على خلافه (في صور) أي خاصة (تأني) أي سياقي بيانها واحكامها من الرضا وما يترتب عليه من الدم في باب اضافة أحد التمسكين الى الآخر (وواجباته) أي واجبات الاحرام (كونه من الميقات وموطنه عن المحظورات) أي باعتبار الجوار تركه بالدماء والكفارات فلا ينافي ان ترك المحظورات من المفروضات (وسننه كونه) أي كون احرامه بالحج لا مطلق احرامه لقلده بقوله (في اشهر الحج) أي لا قبلها فانه مكروه عندنا غير جائز عند الشافعي (ومن ميقات بلده) أي ان مره به كما في نسخة صحيحة لان الواجب هو الاحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضا والسنة أن لا يعدل من خصوص ميقات بلده أو طريقه وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والفصل) وهو سنة للاحرام مطلقا (أو الوضوء) أي في النيابة عنه لكن عند ارادة صلاة ركعتي الاحرام ثم هذا الفصل للتطافة في الاصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا يقوم مقامه التيمم بخلاف الحدث اذا أراد أن يصلي صلاة الاحرام (وليس ازار ورداء) فالازار من الحق والرداء من الكتف ويدخل الرداء تحت اليسد النبي ويلقيه على كتفه اليسر ويقي كتفه الايمن مكشوفًا كذا في الخزانة ذكره البرجندي في هذا المحل وهو موهم ان الاضطباع يستحب من أول أحوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان محل الاضطباع المسنون انما يكون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير (والطبيب) أي استعمال الطبيب في البدن والثوب قبل الاحرام سواء بقي حرمه بعده أو لم يبق وفي الاول خلاف (واداء الركعتين) أي لسنة الاحرام (الاف وقت الكراهة) أي كراهة القرض أو النفل (وتمسين التلبية) أي الواردة في الروايات الحديثة من غير زيادة ونقصان وقيل ان زاد جاز بل أحب (وتكرارها) أي ثلاثي كل ما ذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادة الارض والجحر والمد والنجاة والمرأة فان صوتها عورة فيجب صونها (ومستحباته ازالة التفت) أي ما وجب الوضوء (قبل الغسل) بيان للافضل والافهم من السن قبل الاحرام مطلقا (كظم الاظفار) أي اظفار اليد والرجل (وتف الابط) أي شعره وينوب عن التفت الافضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام التفت والحلق ازالة الشعر بالنوبة (ونية الغسل للاحرام) فان مطلق النية يكفي لحصول أصل السنة وكذا نية غسل الجنابة أو الحيض (وليس ثوبين) أي أيضين كما في نسخة (جديدين) أي غير ملبوسين قياسا على الكفن أو لم يكونا معا لم يصح الله فيهما (أو غسيلين) تبعيداً عن النجاسة وتنزيهاً عن الوساخ فيفيدان أصل لبس الازار والرداء سنة وبقيّة الاوصاف مستحبة (والنعلين) أي ولبس النعلين وإن جاوز لبس غيرهما مما لا يسترا الكعبين في وسط الرجلين (والنية باللسان) لان المعتبر المشروط هو قصد الجنان وإن جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فلا عبرة به (ونية بعد الصلاة) أي على تقدير انه صلى (بلا فصل) أي بلا فاصلة كثيرة (جالسا) أي حال كونه جالسا قبل أن يقوم ويركب أو يمشي (وسوق الهدى) أي بعثه والتوجه معه والهدى شامل للابل والبقر والغنم (وتقليده) أي

تقليد الهدى تطوعاً وغيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجماعاً
والابل والبقر يقلدان اجماعاً والتقليد هو أن يربط على عنق البسنة قطعة نعل أو شراة نعل
أو عروة مزادة أو لحاء شجرة أي قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على انه هدى قال الكرمانى
ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
والله الحمد (وتقديم الاحرام على وقته) أي ميقانه (المكافى) لا فاقى (ان ملك نفسه) أي
بالاحترار عن المحظورات والحفظ عن المحذورات

فصل في محرماته أي محرمات الاحرام (وهي كثيرة وسيأتى بعضها) أي في
المحظورات مفصلاً (ومنها تأخير الاحرام عن المقات) فان الاحرام منه واجب بقوله (وترك
الواجبات) تخصيصه به (وما قوله) ارتكاب المحظورات أي المحرمات المتقدمة
بمحال الاحرام من بين الحالات (والانتفاع بها) أي الاوتفاق بالمحظورات ولو بغير ارتكاب
المباشرة بأن يكون اكرهاً ونسباً او خطأ او جهلاً لانه يفيد رفع الاثم مع تحقق التكفارات
(واما مفسد مقلد الجمع) أي الحقيقى (قبل الوقوف) أي في الحج وقبل الطواف في العمرة بخلاف
ما بعدهما وزاد في نسخة (ومبطله الردة) أي الارتداد مطلقاً (الاجنون والاعمى) أي الخادنان
بهذا الاحرام أو بهد الامتاع (وما نهى عن المضى) أي مضى متلبسه وشارع (في موجهه) بفتح
الجيم أي مقتضاه من اداء التمسك الذي احرم به (فوت الوقوف) أي في الحج (او الحصر) أي
حبس العدو وغيره في الحج أو العمرة وسيأتى حكمهما (ورافعه الرض) على ما سيأتى بيانه
(ومن مكرهاته تقديمه على وقته الزمانى مطلقاً) أي سواء ملك نفسه أو لم يملكه للخروج عن
الاخلاف (وعلى المكافى ان لم يملك نفسه) والا فلا احرام من ديرة أهله أفضل وقبل لزومه
وتضييقه أكمل (والاحرام بلا غسل) حق للناض والنفساء (او وضوءه) أي نيابة عن الغسل
لن أراد الصلاة (وترك كل سنة) أي الابد زرع عدم قدرة وهو ميم به (وتخصيصه) واحرام
القارن بالحج قبل العمرة فان السنة في حقه أن يحرم بالعمرة قبل الحج - حق في التنية (والجمع
بين التمسك بالهدى) كحجتي وعريتي (مطلقاً) أي لا فاقى وغيره بالاخلاف (وبين
المتخلفين) كالقران والتمتع (للمكي) خلافاً للشافعى رحمه الله

فصل في حكم الاحرام أي به - دمه (لزوم المضى) أي باتمامه وبفسره قوله
(وعدم امكان الخروج منه الا بعمل التمسك) أي بفسره الذي احرم به (أي من حج أو عمرة وان
كانا قفليين) وان افسده أي الاحرام بالجماع (الافى القروات) هذه الاستثناء من الاستثناء وما
بينهما جلة اعتراضية من شرطية ووصفية والمضى لا يخرج عن الاحرام بشئ الا بعمل نسك في
جميع الحالات الا في حال قروات الحج بقوف وقوفه (فبعمال العمرة) يخرج من احرامه
(والاحصار) أي والافى حال الاحرام في الحج والعمرة (فبذبح الهدى) أي يخرج (والجمع)
أي والافى الجمع (بين التمسك بنية الرض مع ترك الاعمال في صور) أي في بعض الصور
المقروضة من المسائل (وبالشروع في الاعمال في اخرى) أي في صور اخرى (ولو بلائحة الرض في
صور) كما سيأتى تفصيلاً في محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطف على لزوم (اذا خرج بغير فعل
ما احرم به) كافي القروات والاحصار (او بهد فاسداً) كافي الجماع المذكور (فصل

تفصيله امن تشاء وتنع
منها من تشاء ارجى رحمة
تغني بها عن رحمة من
سواك عليه صلى الله عليه
وسلم لعاد رواه الطبراني في
معجمه الصغير (واذا)
انفلتت دابته فليقل يا عباد
الله احبوا فان الله عز
وجل سيجسها رواه ابن
السني قال الامام النووي
رضي الله عنه انه جرب هذا
في دابة انفلتت وهجر واعنها
فقال يا عباد الله احبوا
فوقفت بغير ذلك (وحكى)
شيخنا أبو محمد بن أبي اليسر
انه جربه فقال في فضله
انفلتت فوقفت في الحلال
(واذا) معبوت

(الافى المظنون) اى الافين شرع باحرام يظن انه عليه (اذا احصر) فانه لا يجب حينئذ عليه القضاء لانه لا يجب عليه الاداء كفى الصلاة والصوم ولكن هذا الحكم مقيد بحال الاحصار لانه اذا احصر وتحلل بالدم لا يحتاج الى الافعال للخروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما اذا كان احرامه على غير وجه الظن ثم احصر فانه يجب عليه القضاء عندنا خلافا للشافعى واما لو احرم بحجة او عمرة على ظن انها عليه ثم تبين انها ليست عليه يلزم المضي بخلاف الصلاة والصوم لعموم قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ولانه لم يشرع فسخ الاحرام ابد الابالدم والقضاء وذلك يدل على لزوم المضي مطلقا بخلاف المظنون فى الصلاة على ما حققه ابن الهمام (وشروط الخروج منه) اى من احرام العمرة والحج فى الجملة (الحلق والتقصير) اى قد در ربع شعر الرأس (فى وقته) وهو باعتبار هضمة بعد طلوع الفجر فى الحج وبعد اكثار الطواف فى العمرة واما باعتبار وجوبه فوقته بعد الرى فى الحج وبعد السعى فى العمرة واما باعتبار جواز فوقته طول عمره (الاذا نعدر) اى الحلق او بدله بأن لا يوجد حلق أو آلة او وجد الكنى فى الرأس علة مانعة من الحلق (فيسقط) اى التحلل (بلاشئ) اى من وجوب دم أو صدقة واما اذا لم يكن فى الرأس شعر او يكون فيه عذر فيجب او يستحب امر المرءى عليه (الافى الرفض كما امر) فانه يخرج من الاحرام بدون الحلق وما يقوم مقامه (وتحليل زوجته) اى والافى تحليل زوجته (ومملوكه) اعم من عبده وجاريته (بفعل محظور) اى محظورا كما فى نسخة اى محظور من محظورات الاحرام كالجباة والمرأة والجارية والتطيب والحلق ونحوهما لغيرهما (فانه) اى المحرم من الزوجة والمملوك (يخرج منه) اى من الاحرام (بالحلق) اى ولا تقصير بل بفعل ذلك المحظور

عليه دابته عمل بالآثر وهو
ماروينا عن أبي عبد الله
يونس بن عبيد بن دينار
التابعي المشهور قال ليس
رجل ما يكون على دابة
صعبة فيقول في انفسها تغير
دين الله يفتون وله أسلم من
فى السموات والارض طوعا
وكرها واليه ترجعون الا
وقفت باذن الله تعالى
رواه ابن السكيت (واذا)
عصفت الريح يقول اللهم
انى أسألك خيرها وخيرا
فيها وخيرا ما أرسلت به
وأعوذ بك من شرها وشر
ما فيها وشر ما أرسلت به
رواه مسلم والترمذى
والنسائى والطبرانى

• (فصل فى الاحرام فى حق الاماكن) اى باعتبار اصحابها (على وجوه) اى انواع مختلفة الاحكام (الواجب) اى منها الواجب كون احرامه (من أى ميقات كان) اى سواء كان ميقات بلده أو غيره (والسنة) اى والشريعة المقررة ان يكون احرامه (من ميقات بلده) اى دفعه للخروج عن الامة فلا ينافيه قوله (والافضل من دويرة اهله) لانه من باب المباداة الى الطاعات والمسايرة الى الخيرات ولما فسر به بعض السلف قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله (والفاضل كل ما قدمه على وقته) اى من غير دويرة اهله قبل وصول ميقاته اسكن بشرط كونه فى اشهر الحج (والحرام) اى المحرم (تأخيره عن الوقت) اى الميقات المعينة (والمكر وتجاوز وقته الى ادنى منه) اى اذا كان فى طريقه ميقاتان وهو عن يلك نفسه بالحفظ عن المحظور والا فقد سبق ان تأخيره الى الميقات الثانى أفضل من احرامه فى الميقات الاول (ويصح فى الكل) اى ويصح الاحرام فى جميع الصور الموافقة والمخالفة حتى فى المحرم مما تقدم الا انه يجب فيه الدم (فلا يشترط لعننه) اى لعنة الاحرام (مكان ولا زمان) خلافا للشافعى فى الثانى فان الاحرام ركن عنده فلا يصح قبل وقته وشرط عندنا فيصح الا انه يكره سواء ملك نفسه ام لا (وكذا لا يشترط) اى لعنة الاحرام (هينة) اى صورته (ولا حالة قلوا حرم لا بسا الخيط او مجامعا انه قد فى الاول صحيحها) اى ويجب عليه دم ان دام لبسه يوما او افضدقة (وفى الثانى فاسدا) اى انعقد حال كونه فاسدا فيعمل ما يعمل مفسد الحج من المضي فيه ثم قضاؤه من قابل وفى الطلاب

القائمين عن السفن في لواحرم مجامعا يفسد وجهه ويلزمه المضى فيه هكذا أطلق وقياس ما ذكرنا
في الصوم انه ان نزع في الحال لم يفسد احرامه والافسد انتهى ومعنى في الحال انه لا يقع منه
الادخال به مدتحقق النية والتلبس فان الاخراج لا يسمى جماعا من كل وجه فهو بمنزلة خلع
الثياب فانه لا يسمى لبس الكنة لا يخلو عن التلبس والمباشرة بالكنية ولعل هذا هو وجه الاطلاق
والقياس على الصوم قد يقال انه مع الفارق لان امر الصوم مما سوغ فيه جماع الناس بخلاف
خال الاحرام والله اعلم بالمرام

• (فصل في وجوه الاحرام) • اى انواعه بالنسبة الى الخاص والعام وهي اربعة
(قران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتتمتع) اى بانتفاع المحظورات بين تحلله من العمرة وبين
احرامه يحج اذ لم يسبق الهدى (وافراد بحجة) اى سواء اتى بعمرة بعدها وقبلها لكن في غير
الاشهر (أو عمرة) اى سواء حج قبلها أو بعدها لكن لم يقع في أشهره أو لم يحج أصلا ومن غير حج
أو قبل وقته (وأفضلها الاقل) اى القران وهو اختيار الجمهور من السلف وكثير من الخلف
(ثم الثاني) اى التمتع وهو أفضل عند الامام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) اى الافراد بالحج وهو
الافضل عند الامام مالك والشافعي (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه للافضلية في حق افراد العمرة
بل الافضل عند القائل بافضلية افراد الحج هو ان يفرد الحج ويفرد العمرة أيضا والا فلا خلاف
ان الاتيان بالعبادتين أفضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) اى
الاربعة (هى المشروعة) اى فى الجملة لكن فى جزاها تفصيل بالنسبة الى أهل الامكنة واذا
قال (الاولان) اى القران والتمتع (للافاقي) اى جائزان أو مشروعان (والاخيران) بهما
الافراد ان المذكوران (مطلقا) اى يطلق الناس من الافاقي والمكي لقوله تعالى ذلك اى
التمتع وفيه معناه القران ان لم يكن أهل حاضرى المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام
المشروعة المأمور به فى الجملة (وأما المنهى عنها) اى من أنواع الاحرام المتصورة (فالجمع بين
الحجتين) اى باحرام واحد أو بادخال واحدة على أخرى قبل الفراغ من الاولى (أو العمرتين) اى
بينهما كذلك وهما منى تحريم فيجب عليه الرضى ودمه على ما سبق اى فى محله (وادخال العمرة
على الحج مطلقا) اى للافاقي وغيره لكنه منى تنزيه للافاقي ومنى تحريم للمكي قال الشافعي
رحمته الله لو أحرم من الميقات بحجة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف كان قارنا وهو قول الشافعي
لفعله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ولو أحرم بعمرة بعد ما طاف طواف القدوم كان قارنا
أيضا ويلزمه فى هذا دم جبر على الصبح انتهى وأما الصورة الاولى فيصير قارنا صبيئا وعليه دم
شكر ونحن ننزه فعله صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل نقول انه نواههما معا ونوى بالعمرة
أو لا نهي بالحج والله اعلم واذا قال (وادخال الحج على العمرة للمكي خاصة) الا أنه يصح أدأهما
ويكون قارنا صبيئا يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القران) اى الجمع بين التمسك معا أو
باحرام عمرة ثم حج من غير تحلل بينهما (والتمتع) وهو الاتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط
وقوعه فى أشهر الحج (له) اى منى للمكي خاصة للمسبوق وعلى ما تقدم حكمه (وأما تفسير
الوجوه الاربعة فان أفراد الاحرام بالحج) اى ولم يدخل عليه شيئا (ففراد) اى فهو مفرد وجه افراد
(وان افراد بالعمرة) اى ولم يدخل عليها شيئا (فاما فى أشهر الحج أو قبلها) وهو شامل لما بعدها (الا انه

فى كتاب الدعاء وزاد اللهم
اجعلها رباحا ولا تجعلها
ربحا اللهم اجعلها راحة
ولا تجعلها عذابا (واذا)
خاف ضرر المطر قال اللهم
حوالنا ولا علينا اللهم على
الاسكاف والطراب والادوية
ومغابات الشجر متفق عليه
(واذا) سمع الرعد قال اللهم
لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا
بمذابك وعافنا قبل ذلك
رواه الترمذى ويقول
سبحان الذى يسبح الرعد
بجملته والملائكة من
خفيته رواء مالك فى الموطأ
(واذا) رأى الهلال قال
الله أكبر الله أكبر اللهم

أوقع أكثر شواططها (أي العمرة فيها) أي في الأشهر وكذا إذا وقع من غير اختياره
 بنسيان وغيره (أولا) أي لم يقع أولم يقع أكثر شواططها فيها (الثاني منه بدلالة مرة والاول)
 أي وهو الذي أوقع أكثر شواططها فيها (أيضا كذلك) أي مفرد بالعمرة (ان لم يحج من
 عامه) كما قد منا (أوج) أي من عامه (والم) أي نزل (بأهله) أي الكائن بالآفاق (المأماصها)
 بان يكون ما بين الأجرامين (وان لم يلب بينهما) وهو ظاهر (أوالم المأما فاسدا) بان الم بأهله حال
 كونه محرما يحج (فتمتع) أي مسنون (ان سلم الفساد) أي في عمرته أو وجهه (ولا) أي فان لم يسلم
 فيه ما أوفى أحدهما (فان أفسد عمرته ففرد بالحج أو وجهه فيأله مرة) أي وان أفسد وجهه ففرد
 بالعمرة (وان لم يفرد الاحرام بواحد منهم ما بل احرام بهما معا) أي في زمان واحد (أو أدخل
 احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة مرة أو أربعة شواطط ففان شرعا) أي بحسب
 الشرع سواء كان مسينا أو لا (ان أوقع أكثر طواف العمرة في الأشهر والا) أي بان أوقع
 أكثر طواف العمرة قبل الأشهر (فلفعة) أي فقارن من جهة اللغة دون الشريعة (فما زمة دمه)
 أي دم القران شكرا أو جبرا (في الشرعي لا غيره) أي لافي غيره وهو اللغوي لانه ليس مما يجب
 الشكر ولا مما يقتضي الجبر (وان أدخل) أي الآفاق (احرام العمرة على الحج) أي على احرامه
 (قبل ان يطوف للقدوم) أي قبل ان يشروع فيه (ولو شوطا فقارن مسمى أو بعد ما طاف له) أي
 للقدوم والمسمى ان وقع ادخاله بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطا) أي ولو كل شوطا
 (فأبضا مسمى) أي قارن مسمى (الا انه أكثر اسما من الاول) فكان حقه ان يقول في الاول
 شوطا وفي الثاني ولو شوطا ليقتر في القارنان ويتبين حكمهما فانه ل يظهر لك وجه الخلل وسيجي
 بيانه في محله الالقبه

• (فصل في صفة الاحرام) • أي في كيفية صفة دخول المحرم في الاحرام لاحد النسيكين على
 وجه السنة والاستصحاب والافضلية (إذا أراد) أي الناسك (ان يحرم) أي يحج أو عمره أو بهما
 (يستحب ان يقص شاربه) أي تنظيفا وخشية لاطلته لوطال زمان الاحرام ولم يذ كر حلق رأسه
 لان المستحب هو ابقاء شعره ووقت الخروج من الاحرام بحلقه ففقد الميزان بأجره ولانه صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يحلقون رؤسهم الا بعد فراغهم من مناسكهم غير مطروقة لسيده ناعلي
 رضى الله تعالى عنه ولا عبرة بما يفعله العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم عند قصد
 احرامهم ولو كلن مدقرا مهم يسيرة (ويقل) بتشديد اللام للحكسورة وتخفيفها أي يقطع
 (اعطافه) أي من يديه ورجليه (ويقف) وهو الافضل لمن اعتاده (أو يحلق بطيه) أي شعرهما
 وهو متعارف فيه (ويحلق عاتقه) أي شعرهما والمقصود النظيف بما يؤمن عن أنواع الازالة
 ولو بالنور ففيم لو فيما قبلها (ويجاءع أهل) أي اصحابه (أو جارية) ان كان (أي أهل) (دمه) فخصينا
 للفرج وحفظا عن النظر لهما (ويجوز دعي لبس الخيط) أي قبل النية والتبسة (ويقتضي بسدر
 أو نحوه) كالدوق وما ملأ روعه (ينويه) أي حال كونه يقصد اعتباره (للا حرام) أي
 ليحصل له الاجر المتكامل والافضلية أصيل للفعل أو مطلق النية أو انضمام نية غيبيل الجانبية معه
 (أو ينوضا) أي بفعل أعضا موضوعه فان ما لا يدوله كله لا يترك كله (والفعل أفضل) أي لانه
 سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة (أي المستحب من الافضلية) أي لافضلية

أهله علينا بالامن واليمن
 والايامن والسلام والاسلام
 والتوفيق المستحب وترضى
 ربي وربك الله هلال خير
 ورشد اللهم اني أسألك من
 خير هذا الشهر وخير القدر
 وأهونك من شره ثلاث
 مرات رويها الطبراني
 • (فصل) •
 في أدعية مصنفه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وهي
 مطلقة غير مقيدة بذكرها
 الجاهل ابن الجزري رحمه
 الله تعالى في كتاب
 عدة الحصن الحصين من
 كلام سيد المرسلين صلى
 الله عليه وسلم ذكرها هكذا
 فليو اطلب عليها طالب

السنة المؤكدة وفيه اشارة الى ان التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا الا اذا اراد به صلاة
 الاحرام ثم الغسل انما يقع عن السنة اذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (ويستألف) أى
 في أول طهراته (ويستريح) بتشديد الراء أى يمشط (وأشبهه) أو شهور رأسه بعد تدهينه أو قبله وكذا
 حكم طيبته (عقب الغسل) أى حال بقائه رطوبته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للمعائض
 والنساء والعبي) أى الذى لا يصلى (ولا يقوم التيمم مقامه عند الحجز عن الماء) أى الا لمن جازله
 ان يصلى صلاة سنة الاحرام فانه يتيمم حينئذ (ولو اغتسل ثم أحدث ثم توضأ) أى أو تيمم (واحرم
 لم يزل فضل الغسل) لان كماله أن يصلى به (وقيل ينال) أى فضيلة السنة لان الغسل من سبعة
 الاحرام ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضا أو يكون في وقت كراهة الصلاة وهذا هو
 الاظهر وان كان الجمع اذا أمكن أفضل واكمل فتأمل (ولو احرم بالاعسل ووضوء) ~~وكذا~~
 بلا صلاة (بأنه) لانه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (ويكره) أى حيث ترك السنة
 بلا معةزة (ويستحب ان يطيب يدهن) بتشديد الدال أى يستعمل الطيب والدهن في يديه
 وكان الاولى ان يقول يدهن ويطيب ليتوجه قوله (وبما لا يبقى أثره) أى من الطيب (أفضل)
 أى خروجا عن خلاف محمد وغيره (ويستحب ان يكون بالمسك واذا هاب جرمه بماء الورد ونحوه)
 أى من الماء الصافي (والاولى ان لا يطيب ثيابه) لانه نوع من أثر بقائه لاسما وقد يتصل احياها
 عن يده فيكون كأنه لا يلبس ثوب مطيب أو يستعمل للطيب في اثناء اعرامه واقفه أعلم
 * (فصل) ثم يجرد عن الملبوس المحرم) بتشديد الراء المفتوحة أى المنوع المنهى (على
 المحرم) من الخط والمصفر ونحو ذلك (وبلوس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم
 عند كل مسجد أى ارادة كل عبادة (فبين جديدين) تشبيها ~~بـ~~ كفن الميت وهو الافضل
 (أو غلبين) أى للطهارة والنظافة (أبيضين) وصف لثوبين وهو الافضل من لون آخر كما هو
 في أمر الكفن مقرروا قوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فانها أطهر وأطيب
 وكنوا فيها موتاكم رواء جماعة (غير مخيطين) بيان للافضل والا فاذا لم تكن الخطاطة على وجه
 الخط المنوع جاز (ازارا) أى يسترا العورة (وردا) يسترا الكتفين فان الصلاة مع كشفهما
 أو كشف أحدهما مكروهة وانما يسترا الاضطباع حال الطواف فقط خلافا لما توهمه العوام
 من مباشرة في جميع أحوال الاحرام (وبجوز) أى الاحرام (في ثوب واحد) أى بأن يكفي
 بما يجب عليه من ستر العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يجعل واحد فوق واحد أو يدل
 أحدهما بالآخر (وفي اسودين) وكذا في أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أى وفي خرق
 مقطعة أو لا (مخيطة) ثانيا (والافضل أن لا يكون فيه ما خطاطة) أى اصلا
 * (فصل) ثم يصلى ركعتين بعد اللبس) أى لبس الارابن وكذا بعد التطيب (ينوي بهما) أى
 بالركعتين (سنة الاحرام) ليجز فضيلة السنة ولو أطلق جاز (يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص)
 أى بعد الفاتحة لحديث ورد بذلك لما فهم من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان
 الافضل وفي الظهيرة ان كثيرا من علمائنا يقرؤون بعد الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الا ~~بـ~~ وبعد
 الاخلاص ربنا آتئنا من ذلك رحمة الآية (ويستحب ان كان بالمعقات مسجد) أى مأثور (أن
 يصلح ما فيه) أى لتحصل له زيادة بركة المكان (ولو احرم بغير صلاة جاز) أى جاز احرامه لافعله

التاج ليفوز بالصلاح ان
 شاء الله تعالى وهى اللهم انى
 اعوذ بك من الكسل
 والهزم والمخرم والمأثم اللهم
 انى اعوذ بك من عذاب
 النار وقننة القبر وعذاب
 القبر وشرقنة المسح
 الدجال اللهم اغسل
 خطاياى بماء الثلج والبرد ونق
 قلبي من الخطايا كما ينقى
 الثوب الأبيض من الدنس
 وباعد بينى وبين خطاياى كما
 باعدت بين المشرق والمغرب
 اللهم انى أعوذ بك من العجز
 والكسل والجبن والهزم
 والخلل وأعوذ بك من
 عذاب القبر وأعوذ بك من
 قننة

لكونه ترك السنة ولذا قال (وكره) أي فعله إلا إذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يصلي في وقت مكره) أي للقرائن والنوافل اتفاقاً لا ائتمناً خلافاً للشافعي واتباعه حيث جوزوا الصلاة التي لها سبب في الأوقات المكرهه فقول المصنف في الكبير لا يصلي في الأوقات المكرهه بالاجماع ليس في محله وإن كان يمكن جملة على اجماع ائتمناً (وتجزئ المكتوبة عنها) أي عن صلاة الاحرام وفيه نظر لأن صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تقوم القرية مقامها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لها صلاة على حدة كما حققه الحجة فتتأدى في ضمن غيرها أيضاً فقول المصنف في الكبير وتجزئ المكتوبة عنها كتحية المسجد قياس مع الفارق وهو غير صحيح (وإذا سلم) أي فرغ عن صلاته (فالأفضل أن يحرم) أي يشرع في الاحرام (وهو جالس) أي قبل أن يقوم (مستقبل القبلة في مكانه) هذا مستدرك زائد على الكبير مستغنى عنه بقوله خال كونه جالساً (فيقول بلسانه) أي استحباباً (مطابقاً لجناحه) بفتح الجيم أي موافقاً لما في قلبه وجواباً (اللهم اني أريد الحج) أي احرامه وإنشاءه وينبغي أن يقيد بالفرض أن لم يكن حج قبله بخلاف في جواز الاطلاق عن الفرض ولا ينبغي أن يقيد بالنفل إذا كان فقيراً فإنه حينئذ لا يقع عن فرضه حتى إذا صار غنياً بعده يجب عليه الحج ثانياً على أن بعضهم قالوا إذا وصل إلى الميقات صار فرضاً عليه فينتدفع عنه بنية النفل فلا يلزم في ذمته أن يحج للفرض بعده أيضاً (فيسرني) أي سهل أسبابه ووفق أعماله (وتقبله مني) أي بعد علمه وزاد بعضهم واعني عليه وبارك في فيه ولما كان الدعاء ظاهر الاخبار محتملاً للإنشاء وقابلان ينوي به الاداء زاد المصنف احتياطاً قوله (نويت الحج) فإنه نص يراد به الانشاء قطعاً إلا إذا قصد به الاخبار أيضاً (وأحرمت به) أي دخلت في التزام اجتناب محرماته (لله تعالى) أي خالصة مخلصة من غير رياء وسعفة وقد تقدم أن الاحرام لا يصح الا باقران النية والتلبية فنقول المصنف (ثم يلبي) ليس كما ينبغي بل حقه أن يقول قلمي أو ويلبي أي بالتلبية المأثورة لأن السنة وهي المذكورة بقوله (لبيك اللهم لبيك) أي أقت يا ربك إقامة بعد أخرى واجبت نداءه مرة بعد أخرى وجهه له اللهم بمعنى يا الله معترضة بين المؤكد والمؤكد (لبيك لا شريك لك) أي على الاطلاق المراد في التوحيد الحقيقي رداً على المشركين حيث كانوا يستنقون ويقيدون بقولهم لا شريك لك تلذك وما لك أي شيئاً من الملك حتى نفسه لا حقيقة ولا مجاز وفي هذا حجة واضحة عليهم لكن عقول أضلها بار بها (لبيك ان الحمد والنعمة) هو بالكسر أولى من الفتح لتوهم العلة والمعنى ان الثناء الجميل والثناء الجزيل (لك) أي لاغيرك لعدم استحقاقه سواك (والملك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالخبر محذوف أي لك وقوله (لا شريك لك) تأكيد لفائدة التوحيد واستحسن الوقف على الملك لأنه لا يتوهم أن ما بعده خبره ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفض صوته (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) اجلالاً للكبرياء الله وعظمته (ثم يدعو بما شاء) ومن المأثور اللهم اني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وكذلك يستحب أن يقول اللهم احترم لك شعري وبشري ودمي من النساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم ابتغى بذلك وجهك الكريم وأما ما ذكره صاحب السراج الوهاج انه يقول ذلك ثم يلبي فليس في محله لأن الاحرام لم يتحقق الا باقران النية والتلبية فلا معنى للفصل

المحارم والمحرمات وأعوذ بك من القسوة والغفلة والعملية والذلة والمسكنة وأعوذ بك من الكفر والفقر والفسوق والشقاق والسحرة والرياء وأعوذ بك من الصمم والبكم والجنون والجذام وسبب الاخلاق اللهم أنت فتسى تقواها وزكها أنت خير من زكها وأنت وليها ومولاها اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا تستجاب اللهم اني أعوذ بك من شر ما علم ومن شر ما لم أعلم

بينهما هذا الدعاء والله أعلم وفي شرح الكفر واستحب بعضهم ان يقول بعد التلبية اللهم اعني على فرض الحج وتقبله مني واجعلني من وفدك الذين رضى عنهم وارضىني وقبيل اللهم قد احرم لك شعري وبشري ولحي ودمي وعظامي (وان احرم بعد طساراً وركب جهازاً) وكذا اذا قام أو مضى (ويستحب ان يذكر في اهلاله) أي في رفع صوته بالتلبية حال احرامه (ما احرم به من حج أو عمرة) أي بانفرادهما (أو قرآن) أي باجماعهما (فيقول لبيك بحجة) أي اذا اراد الحج فقط والافيقول لبيك بعمره أو لبيك بعمره وحجة ولو اكتفى بمأخذه منها في النية لكتفي ولما كان الدعاء والنية المذكورين سابقاً لصورتين في الحج فقط قال (وان اراد العمرة) أي وحدها (أو القرآن يذكرهما) أي العمرة وحدها أو القرآن بأن يقول اللهم اني أريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني نويت العمرة وأحرمت بها الله تعالى لبيك بعمره أو العمرة والحجة جميعاً (في الدعاء والنية) أي كليهما ما غايته انه في النية بطريق القرصية لا فائدة التعيين وفي الدعاء على سبيل الاستحباب كافي التلبية (وفي القرآن) أي دعاء ونية (بقدم) أي بطريق الاستحباب (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) أي المقررون بالنية بأن يقول اللهم اني أريد العمرة والحج فيسرها لي وتقبلها مني نويت العمرة والحج وأحرمت بها الله تعالى لبيك بعمره وحجة ويستحب زيادة قوله حقاً تعبد اورفاً (وان كان احرامه عن الغير) أي نيابة أو تطوعاً (فليؤم عنه) وهذا متعين ويستحب في الدعاء ذكره أيضاً (ثم ان شاء قال لبيك عن فلان) أي بحجة وفقوها وهو الافضل ولو مرة (وان شاء اكتفى بالنية) أي عنه ولم يذكره في الدعاء ولا في التلبية

• (فصل وشرط النية أن تكون بالقاب) • اذا لمعتبر لسان اجماعاً بل قيل انه بدعة الأنما مستحسنة أو مستحبة لذكير القلب واستحضاره (فينوي بقلبه ما يحرم به) أي ما يقصده بالاحرام (من حج أو عمرة) أي مفردين (أو قرآن) أي مجعنين (أو نسك من غير تعيين) أي ولو احتاج بعده الى تعيين وكذلك اذا كان منهما ما علق بنفسك غيره (وذكره) أي بيان ما يحرم به (باللسان مع ذلك) أي مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أي الجمع بينهما (بشرط) اتفاقاً (ولو نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أي اذا جازى بلسانه (وان جرى على لسانه) أي نوع من النية (خلاف ما نوى بقلبه) أي بالخصوص (فالعبرة بما نوى) أي في جنانه (لا بما جرى) أي مضى على لسانه كافي باب الصلاة وهذا حكم النية وفي معناه حكم التلبية ولذا قال (فلو لم يبحج ونوى بقلبه العمرة أو لم يبحج ونوى بقلبه الحج أو لم يبحج ونوى بأحدهما أو لم يبحج ونوى بكليهما فالعبرة بما نوى) ثم التلبية وان كانت فريضة لا تصح الا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التعيين بل مطلق التلبية كافي في حصول الشرط

• (فصل وشرط النية أن تكون باللسان) • فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها (أي تلك التلبية اللسانية المجردة عن احضار النية الجنائية) (والاخرس يلزمه تحريك لسانه) أي ان قدر فانه نص محمد على انه بشرط (وقيل لا) أي لا يلزم (بل يستحب) أي تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كافي الصلاة وظاهر كلام غيره انه بشرط أماني حتى القراءة في الصلاة فاختلجوا فيه والاصح انه لا يلزمه التحريك فثبت أن لا يلزمه في الحج بالاولي فان باب الحج أوسع مع أن القراءة فرض قطعي متفق عليه والتلبية أمر ظني مختلف فيه (وكل ذكر يقصده تعظيم الله سبحانه) أي

(اللهم) اني أعوذ بك من زوال نعمتك وقسور عافيتك وخفاء نعمتك وجميع سخطك (اللهم) اني أعوذ بك من الهدم والتردي وأهول ذلك من الفرق والحرق وأعوذ بك من ان يضبطني الشيطان عند الموت وأعوذ بك من أن أموت في سبيلك مدبراً وأعوذ بك من أن أموت لديفاً (اللهم) اني أعوذ بك من منكرات الاخلاق والاهمال والاهواء والادواء (اللهم) اني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة المدد ومنهماة الاعداء (اللهم) اغفر لي ذنوبي وخطيئتي وعمدتي (اللهم) اني أعوذ بك من

من البرص والجنون والجذام
وسبي الانعام (اللهم)
اغفر لي جدي وهزلي
وخفاتي وعهدي وكل ذلك
عندي (اللهم) أصلي لي
دين الذي هو عصمة امرئ
وأصلح لي ديني الذي فيها
معاشي وأصلح لي آخري
التي اليها معادي واجعل
الحياة زيادة لي في كل خير
واجعل الموت راحة لي
من كل شر رب أعني ولا تهن
عليّ واتصرنني ولا تنصر
عليّ وامكنني ولا تمكر عليّ
واهدني ويسر لي الهدى
واتصرنني علي من بغي عليّ
رب اجعلني لك ذكرا لك
شكرا لك رهبا لك مطوعا

ولو مشوا بالادعاء على الصحيح (يقوم مقام التلبية كالتهليل والتسبيح والتحميد والتكبير وغير ذلك) أي من أنواع الثناء والتعجب (ولو قال اللهم) بمعنى يا الله (يجزيه) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقيل لا) أي قياسا على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (ويجوز الذكر) وكذا التلبية (بالعربية والقارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوهما (بأي لسان) أي بأي لغة ويسكن (كان) والوجه ورعي أنه يستوي فيه من يحسن العربية ومن لا يحسنه أو هو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتلبية مرة فرض) وهو عند الشرع لا غير (وتكرارها سنة) أي في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالأصباح والامساء والاصحار والخروج والدخول والقيام والقعود والنسي والوقوف وملاقاة الناس ومفارقتهم والمزاجية والتوسعة وامثال ذلك (مسحوب مؤكد) أي زائدنا كبده على سائر المستحبات (والاكثار مطلقا) أي من غير تقييد بتغير الحال (مندوب) أي مطلوب شرعا ومثاب عليه أجزاها كن مرتبة الندب دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أي شرعا (ثلاثا) وإن يأتي بها) أي بالثلاثة (على الولاة) بالكسر أي الموالاة والمتابعة من غير فصل بينهم ما بنحو أكل طعام وشرب ماء) ولا يقطعهما بكلام) أي أجنبي عن التلبية (ولورد السلام في خلالها جاز) يعني وجاز أن لا يرده في خلالها بل يؤخره حتى يرده بعد فراغها إن لم ينته الجواب بالتأخير عنها (ويكره لغيره أن يسلم عليه) أي حال تليينه جهرا وهل يستحق الجواب حينئذ لا يظهر ثم (ولا ينبغي أن يخل) أي يوقع خلا (يشق من التلبية) أي من بنائها وأعرافها (المسنونة) أي التي تقدمت والمقصود أنه لا يتصل بها منها (فإن زاد عليها) أي بعد فراغها إلا في خلالها (فحسن) بل مستحب بأن يقول ليك وسعديك والخير كله بيدك والرغبات كلها بيدك الخ الخلق ليك بحجة حقا. ثم بدأ ورقا ليك أن العيش عيش الآخرة ونحو ذلك فما وقع مأثورا في مستحبات زيادته وما ليس مرويها في تراو حسنه وقد أخرج البزار والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه قال يجتمع الله الناس في مسجد واحد لا تتكلم نفس فيكون أول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليك وسعديك والخير في يديك والمهدي من هديت وعبدك بين يديك بك واليك لا منجاة منك إلا اليك تباركت وتعاليت سبحانه رب البيت فعند ذلك يشفع ذلك قوله تعالى عسى أن يعثرك ربك مقاما محمودا كذا في البدور والسافرة للسيوطي فهو صلى الله تعالى عليه وسلم أول من قال بل وأول من قال ليك في عالم الارواح وأول من لبى في بعث الاشباح (ويستحب اكثارها) أي غير مقيد بحال من الأحوال بل يستحب (فأثما وقاءدا) وكذا مضطجعا وما شيا (راكبا ونازلا واقفا وسائرا طاهرا) وهو الاكمل (ومحذرا) أي بالحدث الاصفر لقوله (جنبوا حائضا) وكذا انفساء (وعند تغير الأحوال) أي عما ذكره وما يذكره محبوب الریح وطولوع شمس وغروبها وأمثالها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والا زمان) أي وتغير الا زمان المشقة على تغير الأحوال وكذا تغير المكان (وكلماء لاشرفا) بفحش أي صعد مكانا عاليا لأنه يستحب حينئذ ضم التكبير معها (أو هبطا واديا) أي نزل مكانا منخفضا لكن يستحب زيادة التسبيح أيضا (وعند اقبال الليل والنهار) أي كما فهم من اختلاف الزمان (وبالاصحار) بكسر

الهمزة أى بالدخول في وقت السحر لقولهم وإذا أمحرو ويجوز فتح الهمزة على أنها جع محروى في
أوقافهم (وبعد الصلوات) أى فراغها (فرضا) أى أداءه وقضاءه وكذا الوتر لأنه فرض عملا (ونقلا)
أى ما ليس بفرض فيشمل السنة والتطوع وهذا الإطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر
الرواية وأما ما خصه الطحاوي بالكتوبات دون التواغل والقوائت فهو رواية شاذة كما قاله
الاسيحاوي الأهم الآن يقال أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوقتية ولذا قال ابن الهمام
والتميم أولى (وعند كل ركوب ونزول) كما استفيد من قوله راكبا ونازلا (ولقائهم بعضهم بعضا)
أى بعضا آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أى استيقظه وكذا إذا قصد النوم وأراد له من
جمله تغير الحالة (أو استعطف راحلته) أى صرف عنان دابته من طريق إلى أخرى (وإذا كانوا
جماعة) وأقلها هذا الثثنان ولذا قال (لا يمشي أحد على ناسية الآخر) لأنه يشوش الخواطر
ويقتوت كمال سمع الحاضر (بل كل إنسان يلبى بنفسه) أى منفردا بصوته (دون أن يمشي على
على صوت غيره) أى على وجه المعية لا الشبهة وكذا قيل إن المداورة الضرائفة إنما تسحب
إذا كلن يقرأ واحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على ما أحدثه القراء المصرية والشامية
(ويستحب أن يرفع بها) أى بالتلبية (صوته) وكلها بالغ فهو أحب لشهادة كل من بلغه لكن
لا يجب أن يقطع صوته وتتضر به نفسه لما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه
حين تجاوزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الأسفار اربعوا على أنفسكم فانكم
لا تدعون أصم ولا يسمع دبل تدعون سميعا قريبا ولهذا قال ابن الحاج المالكي وليجزى
بقله بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعقروا خلقهم وبعضهم يخفون
أصواتهم حتى لا تكاد تسمع والسنة في ذلك التوسط انتهى فذا ذكره المصنف من أن رفع
الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لأن المعتمد أنه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح
الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هو سنة فان تركه كان مسيا ولا شيء عليه ولا يالع فيه
فيجهد نفسه كلبا يتضرر ثم قال ولا يحنى أنه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة ورفع الصوت
وبين الأدلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة ألا فلا يلزم بين ذلك وبين الاجتهاد إذ قد
يكون الرجل جهورى الصوت عالجه طبعه فيحصل الرفع العالي مع عدم تجمعه به (الأن يكون
في مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفا من الرياء والسمعة ولا يظهر أن يكون يتضرر
فخصف على بعض من حرر (أو امرأة) فإنها لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لا غير كما صرح به
شارح الكنز ولأن صوتها عورة فرفعه بكشفه عبرة (ويلى) أى حال أحراره (في مسجد مكة)
الظاهر أنه من غير رفع صوت بالغ يشوش على المصلين والطائفة فان ابن الضياء من علمائنا
صرح بأن رفع الصوت في المسجد ولو بالذكور حرام (ومنى) أى وفى منى أو فى مسجدها كما ذكرنا
(وعرفات) وكذا بعده فى مزدلفة إلى أن يرى (لا فى الطواف) أى لا يلى حال طوافه مطلقا لأن
اشتغاله حينئذ بالأدعية المأثورة أفضل وهذا إذا أريد به طواف القدوم أو طواف الفرض إلى
فرض تقديمه على الرى والأفلا تلبية فى طواف العمرة ولا فى طواف الفرض بعد الرى (وسعى
العمرة) أى ولا فى سعى العمرة فان التلبية تنقطع بأول شروعه فى طوافها وأما ما أطلق بعضهم
من أنه لا يلى حالة السعى فتعين جملة على سعى العمرة أو سعى الحج إذا أخره وأما ما صرح فى الأصل

لك محبتا إليك أو أها منيا
رب تقبل توبتي واغسل
حوبتي وأجب دعوتي وثبت
حجتي وسدد لساني وأهد قلبي
واسل من ضمة صدرى
(اللهم) انى أسألك الثبات
فى الأمور والعزيمة على
الرشد وأسألك شكر نعمتك
وحسن عبدتك وأسألك
لسان صادقاً وقلبا سليما
وأعوذ بك من شر ما تعلم
وأسألك من خير ما تعلم
وأستغفر لك لما تعلم أنك
أنت علام الغيوب (اللهم)
الهمنى وشدى وأعزنى من
شر نفسي (اللهم) انى أسألك
فعل الخيرات وترك

من أنه يلج في السبي فيحصل على سبي الحج إذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية اجابة الدعوة
 وانما الخلاف في الداعي من هو فقبل هو الله تعالى وقبل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل
 هو الخليل عليه السلام قال المصنف في الكبير وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الروحانية
 فلا شك انه الاظهر والا فهو صلى الله عليه وسلم امر بالتداء أيضا لقوله تعالى وأذن في الناس
 بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم أو هو عليهما الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج
 عام الوداع ثم لا صرية ان الداعي الحقيقي هو الله سبحانه فالصواب ان الخطاب في ليسك لرب
 الارباب لدلالة ما بعده من افظ اللهم ولا شريك للتوحيده ودعوى الالتفات مما لا يلتفت اليه ولا
 يعترج عليه (و يقوم تقليد الهدى - مقام التلبية) الهدى يشعل الابل والبقر والغنم فكان دعه
 أن يقول تقليد البدنة كما مرح بقوله (وهو) أي تقليد البدنة (أن يربط) بكسر الموحدة وهو
 الفصحى وبضعها (في عنق بدنة) أي في رقبتها وهي متناولة للبدنة عند ناخلة الفالسافي ولذا عطف
 عليها تصرح بالمراد بقوله (أو بقرة واجب) أي هديها كقران ومتمعة وبذر وكفارة (أو تفصل)
 أي تطوع شامل للسنة فانه يستحب الهدى لكل نامة ان قدر عليه فقد أهدى صلى الله تعالى
 عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة فحرم منها ثلاثا وستين بيده الشريفة عدد منى عمره المنيفة
 وأمر المرتضى بفخر البقيسة (قطعة نعل) أي كاملة أو ناقصة (أو مزادة) أي قطعة من زادة
 وعروتها وهي شمع المسيح كبراب زودة أو السفرة التي غالبها من الجلود المحبوس في السفر (أو
 لحمه شجرة) وهي بكسر اللام مدود أي قشرها (أو لمحوه) من شراك نعل وفيه بذلك مما يكون
 علامة على انه هدي ثلاثه فحرموا له وان عطب وذبح فلا ياكل منه الا الفقراء ودون الاغنياء
 (ويسوقها) أي يدفعها من ورائها فان السوق ضد القود (ويتوجه معها ناويا للاحرام) أي
 بأحد التمكن معينا أو مبهما أو جمعا قال الكرمانى ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق
 الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (فيصير بذلك) أي بماد كرم من التقليد
 والسوق مع النية على الصواب كما صرح به الاصحاب (محرم) أي ولو لم يلب اقتباهه سماه مقام
 التلبية (لكن الافضل أن يقدم التلبية على التقليد) أي اذا جمع بينهما (لا يصير محرم) أي
 بالتقليد) أي أولا (لان السنة أن يكون الذمروع بالتلبية) يعني فلو عكس القضية فانه
 الفضيلة (ولا يقوم الاشعار) وهو بكسر الهمزة شق جلد البدنة أو طعنها حتى يظهر الدم منها
 (مقام التلبية) ولو توجه معها ناويا (بل هو مكروه عند خوف السراية) أي في قولهم جميعها
 فان أنا حنيفة قال بكراهته مطلقا وهما فلا يباحه لكنه يكره عند خوف سرايته (والا) أي
 بأن لا يكون خوف السراية (فحسن) أي عندهما (في الابل) دون البقر والغنم وكذا الوجهل
 البدنة من غير تقليد ونوى الحج لا يصير محرما وان توجه معها (والابل تقلد وتجعل) بتشديد اللام
 المقنوعة فيهما (وقشع) من الاشعار (والبقر لا تشعر) أي بل تقلد وتجعل لكن يستحب
 التليل والتقليد أحب منه والجمع بينهما أفضل (والغنم لا يفعل بها شيء من ذلك) أي هذا كرم
 الاشياء الثلاثة (ولو اشتد لسبعة) أو أقل (في بدنة) أي ابل أو بقرة (فقلدها أحد هم بامرهم)
 أي بأمر بقتيمهم (داروا) أي كلهم (محرمين ان ساروا جميعها وبغير أمرهم صار هو) أي وحده
 (محرم) أي لا بقتيمهم (ولو بشتها هدى) أي أرسله مع شخص أو سيده وقدمه (ثم توجه) أي هدى

المنكرات وحسب المساكين
 وان تقدر وتزجني واذا
 أردت يقوم فتنبه في غير
 مفتون وأسألت حبك وحسب
 من يحبك وحسب عمل يقر به
 الى حبك (الله سم) متعدي
 بمعنى وبصرى واجعلها
 الوارث منى والصرفى على من
 ظننى وخذ منه بشارى يامن
 لاتراه العيون ولا تصالطه
 الطنون ولا يفتنه الواضفون
 ولا تغيره الحوادث ولا يخشى
 الدوائر ويعلم شاقيل الجبال
 ومسايل الجاهل وعدد
 قطر الامطار وعدد ورق
 الاشجار وعدد ما ظلم عليه
 الليل وأشرف عليه النهار

ذلك (فان كان) أى الهدى المبعوث (هدى قران أو منعة) أى هدى تمتع (فى أشهر الحج)
وسبق فى بيانه (صار) أى صاحب الهدى المذكور (ان سارنا وبنا) أى للأحرام والجملة الشريطة
معتزة بين العامل وهو صار ومعموله وهو (محرم بالتوجه) أى الى الكعبة حال سيره (وان لم
يسكن لهما) أى للقران والمنة (أواه) مافى غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها ويسوقها
والحاصل ان إقامة البدنة مقام التلبية شرائطها التنية وقد تقدمت ومنها سوق البدنة
والتوجه معها والادراك والسوق ان يفت بها ولم يتوجه معها فى بدنة المنعة والقران فلو قلنا
هدى به ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما على المشهور فى المذهب واما اذا قلنا البدنة
وبعث بها على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه به ذلك يريد التسك فان كانت البدنة بغير المنعة
والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وساقها صار محرما لكن اللحق شرط بالاتفاق
واما السوق بعد اللحق فيختلف فيه فى الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه فى الاصل فقال يسوقه
ويتوجه معه قال غير الاسلام ذلك أمر اتفاقى وانما الشرط ان يلحقه وفى الكافى قال نعم
المنعة المبرخى فى البسوط اختلف الصحابة فى هذه المسئلة فذهب من يقول اذا قلنا صار
محرما ومنهم من يقول اذا توجه فى اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فصار محرما
محرما فافادنا بالتبين من ذلك وقلنا اذا أدركها وساقها صار محرما بالاتفاق الصحابة على ذلك
رضى الله تعالى عنهم واما قوله فى أشهر الحج فراه انه يصير محرما فى هدى المنعة بالتقليد
والتوجه اذا حصل فى أشهر الحج واما اذا حصل فى غيرها فلا يصير محرما لم يدركها ويسرم معها
وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم واما بدنة التطوع والتذروا الجزاء فلا يصير محرما كيفما
كان سواء كان فى أشهر الحج أم لا لم يدركها ويسقها

فصل فى ايام النية واطلاقها ومن نوى الاحرام أى نفسه وكذا اذا نوى التسك (من غير
تعين حجة أو عمره) أى وأراد جمع بينهما فافكان حقه أن يقول أو قران كفى الكبير (صح) أى
احرامه اجماعا فترتب عليه المحظورات (ولزمه) أى المضى فى أحد التسكين (وله أن يجعله)
أى بغير احرامه المبهم (لا يسميها) أى من أحد التسكين (قبل ان يشرع فى أعمال أحدهما)
أى من أركانها (فان لم يعين حتى طاف) أى العمرة أو مطلقا (ولو شوطا كان) أى صار (احرامه
للعمره) أى منقلباً ومصرفا (أو وقف بعرفة) أى قبل الطواف (فللمحجة) أى فصار احرامه
معهنا للمحجة (وان لم يتو) أى وان لم يقصد الحج فى وقوفه فانه ينصرف اليه شرعا وكذا اذا لم
يتو طواف فرض العمرة فانه ينقلب اليه (ولو أحصر قبل الافعال) أى أفعال الحج أو العمرة
من أركانها ما ونحل بدم (أو فاته الوقوف) أى بقوت وقته (أو جامع) أى قبل الوقوف أى
فاته (ثعين) أى احرامه المبهم (للمرة) فى الصور الثلاثة فى الاولى يجب عليه قضاءها
لا قضاء حجة وفى الثانية يفعل أفعال العمرة ويحل ولا حج عليه من قابل وفى الثالثة يجب
عليه المضى فى حرة وقضاءها (ولو أحرم مبهما) أى أولا (ثم أحرم ثانيا بحجة فالاول للعمرة) أى
فالأحرام الاول المبهم مبهين بها (أو للعمرة) أى بأن أحرم مبهما ثم أحرم بها (فالاول للحجة) أى تعين
لها (وان لم ينو بالثاني شيئا) أى معينا فى الصورتين (فهو قارن) فليزمن حجة أو عمره اما اذا خرج
من نيته يريد الحج فأحرم ولم ينو شيئا فن أبى يوسف ومحمد انه حج بناء على جواز العبادة بنية سابقة

ولا يوارى منه سماء ولا
أرض أرضا ولا بحر مافى قعره
ولا جبل مافى وعده اجعل
خير عمرى آخره وخير عملى
خواتمه واجعل خيرا يأتى يوم
أقال فيه (اللهم) انى أسألك
عشرة نقية ومينة سوية
ومرّة غير مخزى ولا فاضح
(اللهم) اجعلنى صبورا
واجعلنى شكورا واجعلنى
فى عيني صغيرا وفى أعين
الناس كبيرا رب اغفر
وارحم واهدنى السبيل
الاقوم ثم تولى فهديت
فلا الحمد عظم عليك فهدوت
فلا الحمد بسطت يده

(ولو أحرم بما أحرم به غيره) أي ولم يعلم بما أحرم به غيره (فهو مبهم) أي فاحرامه أو حكمه كالجهنم (فيلزمه حجة أو عمة) أي على ما سبق (وان فات) أي وقوفه (تعين للعمرة فيلزمه وكذا لو أحصر) وكذا لو جامع فافسده كما تقدم

• (فصل • ولو أحرم بالحج) أي مطلقا (ولم ينوفرضا ولا تطوعا فهو فرض) لان المطلق ينصرف الى الكامل فان كان عليه حجة الاسلام يقع عنها استحسانا لا تفاق في ظاهر المذهب وقيل اذا بدأ بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقا كان نقلا ذكره الزاهد (ولو نوى) أي الحج (عن القبر أو التذرا والنفل) أي التطوع (كان) أي حجه (عمانوى) أي مما عجز له (وان لم يحج للفرض) أي حجة الاسلام بعد كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح عن أبي حنيفة وأبي يوسف من أنه لا يتأدى الفرض بنية النفل في هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو مذهب الشافعى انه اذا حج بنية النفل يقع عن حجة الاسلام وكأنه فاس على الصيام المفروض لكن الفرق ان رمضان معيار الصوم الفرض بخلاف وقت الحج فانه موسع الى آخر العام ونظيره وت الصلاة وعنه أيضا اذا نذر بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقا كان نقلا (ولو نوى للمنفذ وروى النفل) أي معار (قبل فهو نفل) وهو قول محمد (وقد نذر) وهو قول أبي يوسف والاول أظهر واحوط والثاني أوسع ويؤيد الثاني قوله (ولو نوى فرضا) أي حجة (ونفلا فهو فرض) أي عند محمد وكذا عند أبي يوسف على الأصح كما في البحر لكن في الكافي ولو نوى حجة الاسلام والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا ما عند أبي يوسف لان نية التطوع غير محتاج اليها فالفعل وعند محمد ما بطلت الجهتان فانه اذا تعارضتا تصاقطتا في الحج فمعين صرفه اليه (ولو نوى نصف نسك) أي مثلا (أو حجلا يطوف له) أي طواف الزيارة (ولا يقف) أي برفقة لأجله (فعليه نسك) أي كامل لانه لا يجزأ وحكم المبهمة تقدم (أو حج كامل) أي عليه بطواف ووقوف لانهم ما ركان له وكذا عليه سائر الواجبات واجتناب المظهورات (ولو أحرم) أي بحج (على ظن انه عليه) أي فرضا أو نذرا (فتبين عدمه) أي خلاف ظنه (لزمه المضى) أي لشروعه (وان أفسده ففضاؤه) أي لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما قدمنا (وان أحصر) أي الظان المذكور (فقبل) أي على ما في البرزوى وكشف الاسرار شرح المنار (لا يلزمه القضاء) لانه اذا أحصر وتحلل بالدم لا يحتاج الى الافعال للخروج (وقيل يلزمه وصححه) أي اللزوم (في الغاية

• (فصل في نسيان ما أحرم به) أي المحرم بعد تعيين احرامه أو لا (أحرم بشئ) أي معين كحج أو عمة أو قران (ثم نسيه) أي ما أحرم به ولم يترج بغيره فظنه شئ (لزمه حج وعمة) أي احتياطا أولانه الفرد الاكمل فانه النوع الافضل (يقدم افعالها عليه) كالقران المعروف (ولا يلزمه هدى القران) أي تحقيقا عليه بسبب النسيان فان اللزوم نوع مؤاخذة ولو كان بالقيام للشكر بتوفيق الجمع بين النسيان وليكون فراهين احرام المذكور والناسى في الجملة لا يكون حكمها واحدا من جميع الوجوه (ولو أحصر يحل) أي يتحلل (بهدى واحد) وهو دم أهلل عن مطلق نسكه لما سبق (ويقضى حجة وعمة) أي احتياطا (ان شامع بينهما) أي بالقران (أو فرق) أي فصل بالقتع أو غيره (وان جامع) أي قبل طواف العمرة (فعليه المضى فيهما وقضاؤهما) أي افسادهما بالجماع وعليه شاتان وسقط عنه دم القران كما تقدم واما اذا جامع به بطوافها قبل

فهـ ديت فلك الحمد ربنا
وجهك أكرم الوجوه
وجاهك أعظم الجاه وعطيتك
أعظم العطية وأفناها تطاع
وبناقت شكر وتغصى تغفر
وتجيب المضطر وتكشف
الضر وتشفى السقيم وتغفر
الذنب وتقيل التوبة ولا
يجزى بالآلئك أحد ولا
يلغ مدحتك قول قائل
(اللهم) انى أسألك علما
نافعا وأعوذ بك من علم
لا ينفع (اللهم) انى أسألك
خيرا كل المسئلة وخيرا الدعاء
وخيرا النجاة وخيرا العمل وخيرا
الثواب وخيرا الحياة وخيرا
الممات تبتنى وتقل موازيتي

الوقوف فيفسد وجهه دون عزته وعليه دم افساد الحج ودم للجماع في احرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وسقط عنه دم القران وباقي الصور سيما في محله (وعبارة بعضهم) اي كالكرماني والسروجي وموتى العبارتين واحد الا انه زاد حكم الشك فيه (وان احرم ينسك واحد معين نفسه او شك فيه قبل الافعال) اي قبل ان يأتي بفعل من افعال النسك (تحري) اي اجتهاد وطلب الاخرى لان غلبة الظن تقوم مقام اليقين في فروع مسائل الدين (وان لم يقع تحريه على شيء) اي معين (لزمه ان يقرن) اي قرانا لغويا وهو الجمع الصوري لا القران الشرعي الموجب للدم ولذا قال (بلا هدى) أي دم للقران على ما صرح به في الغاية وما قوله في المحيط فلا يكون قارنا فمحمول على القران الشرعي للجمع بين العبارات فانه أولى من الحمل على اختلاف الروايات (ولو اهل بشيتين) أي نسكين معينين (ففسهما) أي انهما جثمان أو عمرتان أو جهة وعمرة (لزمه القران) أي الشرعي جلا لتفعل المؤمن على الصلاح المستحسن في الدين (ودمه) أي دم القران الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقياس أن يلزمه جثمان أو عمرتان (فلو أحصر بعث به دين) أي لانه في احرامين (وعليه قضاء جهة وعمرتين) لانا جعلناه قارنا بخلاف ما قبله اذ لم يعلم يقينا ان احرامه كان بشيتين

* (فعمل في احرام المغمى عليه) من أغشى عليه أي من توجهه الى البيت الحرام يريد جهة الاسلام فأغشى عليه قبل الاحرام (او نام) أي وهو مريض كاسيأتي (فتنوى ولي عنه رفيقه) أي بعد ما نوى رفيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الحج أو أريد الحج له فيسره وتقبله منه ثم يلبي عنه (او غيره) أي غير رفيقه (بأمره) أي السابق على اغماؤه ونومه (أولا) أي أولا بأمره فاصاب فعل الغير باختياره (صح) أي احرام الرفيق أو غيره عنه مطلقا وسيأتي بيان الخلاف فيه (ويصير) أي المغمى عليه (محرمًا) أي بنية رفيقه وتبليته وربما يقال يكفي تلبية رفيقه عنه بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولا يشترط) لعمدة احرامه (تجريده عن لبس المحيط) لانه من باب ارتكاب المحظور (ويجزى به عن حجة الاسلام) اي بلا خلاف (ولو ارتكب) اي المغمى عليه المحرم عنه غيره (محظورا) اي ممنوعا من محرمات الاحرام (لزمه موجهه) بفتح الجيم أي مقتضى المحظور من الدم أو الصدقة أو غيره مما وان كان غير فاسد (للمحظور لا الرفيق) اي لا غيره لانه أحرم عن نفسه بطريق الاصله وعن المغمى عليه بطريق النيابة كالولي يحرم عن الصغير فيقتل احرامه عنه محرما كالولوى هو ولي ولذا لو ارتكب هو أيضا محظورا لزمه جزاء واحد لاحرام نفسه ولا نفي عليه من جهة اهلاله عن غيره ثم اعلم انه اذا أمر احما به ورفقاء بذلك فلا خلاف فيه واما ان لم يأمرهم بذلك ناصا فاهلوا عنه بخلاف ذلك أيضا عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو أحرم عنه غير رفيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة قبل يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر القولين في المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الأولى قالت وهو الظاهر لثبوت عقد الاخوة بدليل قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله عليه الصلاة والسلام المسلم اخو المسلم لا يخذله (ولو أفاق) أي المغمى عليه بعد الاحرام عنه (أو استيقظ) أي النائم المريض بعد نومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) أي بنية أعمال الحج وكذا اجتناب المحظورات (وان لم يفتق فقبل لا يجب) أي على الرفقاء (أن يشهدوا به) بضم

وحقق ايماني وارفع درجتي
وتقبل صلاتي واغفر
خطيئتي وأسألك الدرجات
العلية الجنة آمين (اللهم)
اني أسألك ان ترفع ذكرى
وتضع وزري وتسلم امرى
وتطهر قلبي وتحصن فرجى
وتنور قلبي وتغفر ذنبي
وأسألك الدرجات العلى
من الجنة آمين (اللهم) انى
أسألك ان تباركلى فى سمعى
وبصرى وفى روحى وفى خلقى
وفى أهلى وفى عيالى ورحيلى
وفى عملى وتقبل حسناتى
وأسألك الدرجات العلى
من الجنة آمين يا من اظهر
الجمل وستر القبيح يا من

أوله أي يحضروه (المشاهد) أي المشاعر (كالطواف) أي طواف الزيارة (والوقوف) أي بعرفة
 يعني وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة ونحو الجرة والسبي وانما اقتصر على الركنين لأنهما
 المهم في صحة الحج (بل مباشرة الرفقة) بهم فسكون ويجوز تلبية الراه وهم جماعة يترافقون
 في الطريق (تجزئة) لأن عهد المرافقة قام بمقام الأمر بالنسبة وهذا القول اختاره جماعة
 وجعله صاحب المبسوط الأصح وفي العناية الأصح أن يثبتهم عنه في أدائه بصفة إلا أن احضاره
 أولى لا متعين وقبل لا يتأدى بأداء رفقة واليه مال فاضحيان وصاحب البدائع وغيرهما في
 فتاوى فاضحيان لو أحرم بالحج ثم أغنى عليه فطافوا به حول البيت على بصير وأوقفوه بعرفات
 ومزدلفة وأوضعوا الأبحار في يده ورماه وسعوا به بين الصفا والمروة جاز بهن والأفلال لكن
 عن محمد لورى عنه بالأبحار ولم يحمل إلى موضع الرمي جاز والأفضل أن يرى الجار يديه ولا يجوز
 أن يطاف عنه حتى يحمل إلى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة انتهى كلامه وهذا
 التفصيل حسن جدا واليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب حله في الطواف) أي طواف
 الأفاضة بأن يحمله الرفيق على ظهره أو ظهر غيره وينوي عنه الطواف في أوله (والوقوف) أي
 باحضاره في موقف عرفة ولوساعة ليكون أقرب إلى أدائه لو كان مقيما واليه مال شمس الأئمة
 السرخسي (لا في الرمي ونحوه) من وقوف المزدلفة والسبي لكونهم من الواجبات وهي دون
 الأركان في الاعتبار (ولو أغنى عليه بعد الإحرام) أي بعد تحقق إحرامه لنفسه (فحمله
 متعين) أي على رفقائه (وقافا) أي اتفاقا فقد ذكر في الإسلام أنه إذا أغنى عليه بعد الإحرام
 فطاف به المناسب فإنه يجزئه عند أصحابنا بحاله أنه هو الفاعل وقد سبق في التوبة منه قال ابن
 الهمام وبشكل عليه اشتراط التوبة في الطواف حيث لم توجد منه فالأولى أن يعطل بأن جواز
 الاستدابة فيما يجزئه عنه ثابت فحجوز التوبة في الأفعال وبشروط نيتهم الطواف كما يشترط نيته إلا
 أن هذا يقتضي عدم تعيين حله والشهود أي الحضور وهو الأصح على ما ذكره في محل آخر
 (فصل في إحرام الصبي) يعتقد إحرام الصبي المميز للنفل لا للفرض إذا لم ينفق إحرامه
 من حجة الإسلام أجماعا فقوله في الكبير عندنا ليس في حمله (ويصح أدائه) أي مباشرة أفعاله
 (بنفسه) أي دون غيره بأمره أو بغير أمره لعدم جواز النيابة عنه عدم الضرورة (ولا يصح
 من غيره) أي من غير الصبي المميز (في الأداء) أي مباشرة الأفعال (ولا الإحرام) على ما في
 البدائع من أنه لا يجوز أدائه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكرهما حكمهما
 المرتب بينهما في وضعهما حيث قدم الإحرام على الأداء شرعا (بل يعصان من وليه) أي
 نيابة عنه (فيصرم عنه من كان أقرب إليه) أي في النسب (فلواجتمع والدواخ يحرمه الوالد)
 على ما في فتاوى فاضحيان والظاهر أنه شرط الأولوية وهذا كله مبني على انعقاده نقلا
 لكن في شرح الجمع وعندنا إذا أهل الصبي أو وليه لم يعتقد فرضا ولا نقلا وفي الهداية ما يدل
 على انعقاده نقلا ثم قال صاحب الهداية واختلاف المتأخرين فنعقد منهم انعقاده أصلا وقبل
 يعتقد ويكون حج عمرين واعتباد انتهى ويمكن الجمع بأنه لا يعتقد انعقادا ملزما ولا يعتقد نقلا
 غير ملزم لأنه غير مكلف ففائدته التعود بعمل الخير ويتفرع عليه أنه لو لم يفعل شيئا من
 المأمورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات ويفتوى

لا يؤخذ بالجريرة ولا يهتك
 السترا بحسن العباد
 يا واسع المغفرة يا واسع
 الدين يا رحمة يا صاحب
 كل نجوى يا منتهى كل
 شكوى يا كريم الصفح
 يا عظيم المن يا مبتدئ النعم
 قبل استحقاقها يا ربنا
 وباسدنا وبامولانا وبأغاية
 رغبتنا أسألك أن لا تشوى
 خاقي بالنار فعوذ بالله من
 عذاب النار فعوذ بالله من
 عذاب القبر فعوذ بالله من
 الفتن ما ظهر منها وما بطن
 فعوذ بالله من قننة المسج
 الدجال (اللهم) أنا نعوذ بك
 من جهد البلاء ودول الشقاء

ما ذكرناه في اختلاف المسائل واشتقاقها في حج الصبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن
 محمد لمعنى قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه أنه لا يصح جهة يتعلق بها وجوب
 المكفارات عليه إذا فعل محظورات الأحرار زيادة في الرفق لا أنه يخرج من نواب الحج وكذا
 يؤيد ما قلناه من أن اعتكاف الصبي وصومه وحججه صحيح شرعى بلا خلاف وأجره له
 دون أيوبه انتهى وانعقدت الأئمة الأربعة على أن الصبي يتأب على طاعته وتكتب له حسنات
 سواء كان مميزاً أو غير مميز لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أيوبه أو يكون لأجر
 لوالديه من غير أن ينقص من أجر الولد شي في فاضلنا قال أبو بكر الاسكاف حسناته تكون له
 دون أيوبه وانما لا تكون للوالدين ذلك أجزاؤه التعليم والارشاد إذا فعل ذلك وقال بعضهم
 حسناته تكون لأيوبه يعني أيضاً بناء على التسبب بالأسباب تدل عليه فقد روى عن أنس بن
 مالك رضي الله عنه أنه قال من جملة ما يتفق به المرء بعد موته أن ترك ولد العلم القرآن والعلم
 فيكون لوالده أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد شيء (ويبقى لوليه أن يصحبه) بتشديد نونه
 أي يحفظه ويؤدبه (من محظورات الأحرار) كلبس الخيط واستعمال الطيب ونحو هذا (وان
 ارتكبت) أي الصبي شيئاً من المحظورات (الشيء عليه) أي ولو بعد بلوغه لعدم تحكيكه قبله
 (ولا على وليه) أي لو كان سبباً لأحرامه وقام مقامه في مباشرة أفعاله وكذا إذا فعل وليه
 محظوراً فعليه دم واحد ولا يجب عليه من جهة إهلاله عن غيره شيء (وكل ما قدر الصبي عليه) أي
 المميز (بنفسه لا يجوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (والأى) أي وان لم يقدر بنفسه عليه
 سواء كان مميزاً أو غير مميز (جاء) أي فيه النيابة عنه (الأركعتي الطواف) فإن الولي لا يصليهما
 عن الصبي مطلقاً كما أن الوصي لا يصلي ولا يصوم عن الموصى بعدنا خلافاً للشافعي فيقتلذان
 كل الصبي مميزاً في كل ركعتي الطواف ولا يفسق عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد
 أنه يطوف بنفسه إن كان مميزاً ولا يصح له وليه ويطوف به وكذا حكم الوقوف وسائر الأمور
 كالشيء وروى البلراني (ولو أفسد نفسه) فيه أنه لا يتصور منه إلا ما لا ينافي مع ما قلناه أنه لو ترك
 أركباً جليلاً كما يدل عليه قوله (أو ترك شيئاً منه) أي من أركبته أو واجباته (لأجره عليه) أي لترك
 الواجبات (ولا قضاء) أي بترك الأركان من المأمورات حديث شروعه ليس يلزم له لأنه غير مكلف
 في فعله (ولو طلع في أحرامه) أي في أثنائه (فإن جرده) أي أحرامه (للفرض) أي بعد بلوغه
 (قبل الوقوف) أي قبل فوته (سقط عنه) أي الفرض (والأى) أي وان لم يجد أحرامه للفرض
 بأن دام على أحرامه المنعقدة من (فهو) أي غيبه (تقل) وكان القياس أن يصح فرض الوضوء
 بحجة الإسلام حال وقوفه لأن الأحرام شرط كإثبات الصبي إذا ظهر ثم باع فانه يصح أداء فرضه
 بتلك الشهادة إلا أن الأحرام له شبهة بالركن لاشتماله على النية فثبت أنه لم يعد ما صح له كما أن
 الصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ قبل جسد أحرام الصلاة ونوى بها الفرض يقع عنه والافتلا
 (والجنون) كالصبي القادر المميز أي في جميع ما ذكرنا من الاعتقاد وغيره فلو طاف الجنون الذي
 أحرم عنه وليه وبعد الأحرام قبل الوقوف فكيف ذلك من جهة الإسلام ثم الجنون حال جنونه
 لا شيء عليه إذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وذكرنا في الإسلام البزدوى وغيره أنه يثاب عليه
 لأنه فعله في نيت من الطاعات وأداء الواجبات فقوله (إلا أنه إذا جن بعد الأحرام يلزمه الجزاء) مبني

وسوء القضاء وشهادة
 الأعداء (اللهم) مصرف
 القلوب صرف قلوبنا على
 طاعتك (اللهم) اقفر لنا
 دوارنا وارض عنا وتقبل
 منا وأدخلنا الجنة ونجنا
 من النار وأصلح لنا شأننا
 كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا
 وأكرمنا ولا تهنا وأعطنا
 ولا تهرنا وأثرنا ولا تؤثر
 علينا وأرضنا وارض عنا
 (اللهم) أعنا على ذكرك
 وشكرك وحسن عبادتك
 (اللهم) احسن عاقبتنا في
 الآخرة وأجرنا من
 غمى الدنيا وهذاب
 الآخرة (اللهم) اقسم لنا

على ما ذكره في الذخيرة عن النوادر من انه اذا جن البالغ بعده ثم ارتكب شيئا من محظورات الاحرام فان فيه الكفارة فإينسه وبين الصبي لكنه مخالف لما صرح به الكرماني من ان الجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لاشئ عليه وهو محمول على اطلاقه المتناول لجنونه بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد اصولية ان الجنون والصبي خارجان عن التكليف الشرعية بل أظن ان هذا مما اتفق عليه الأئمة الاربعة وكذا قال عز بن جماعة وقبل عليه الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) أي بلا خلاف بخلاف ما اذا أحرم حال جنونه فانه مما اختلف في صحته ففي البدائع احرام الكافر والجنون لم ينقده أحد لالعدم الاهلية وهو لا ينافي ما قاله أيضا من انه ملحق بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه ولده فيوافقه ما قاله صاحب المحيط وخواتمه الاكل انه يحرم عنه أبوه

(فصل في احرام المرأة هي فيه) أي المرأة في حق الاحرام (كل رجل الا في اثني عشر شيئا منها) (ان لها أن تلبس الخيط) أي المحترم على الرجل (غير المصبوغ) أي بورس أو زعفران أو عصفرا الا ان يكون غسلا لا ينقض (والخفين) أي ولها ان تلبس الخفين (والقفازين) على ما في شرح العرفي للقدوري وشرح الكرخي وغيرهما وهو بضم القاف وتشديد الفاء ما تلبسه المرأة وتغطي به يديها قال في البدائع لان لبس القفازين ليس بالالتغطية يديها وانهم اغيبر ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهى عن ثوب جلتاء عليه جمع بين الدلائل بقدر الامكان وسأق زيادة تحقيق في البيان (وتغطي رأسها) أي لوجهها الا ان غطت وجهها بشئ متجاف جاز وفي النهاية ان تسدل الشئ على وجهها واجب عليها ودلت المسئلة على ان المرأة منبهة عن اظهار وجهها للاجانب بلا ضرورة وكذا في المحيط وفي الفتح قالوا والمستحب ان تسدل على وجهها شيئا وتجافيه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أي لان صوتها عورة فيفيد الحكم بنفيه عند الاجانب (ولا ترمل) أي في الطواف (ولا تضطبع ولا تسعي بين الميادين) أي بالاسراع والهرولة (ولا تخلق رأسها) لانه مثله كخلق الرجل لحينه بل تقصر (ولا تستلم الحجر) أي الاسود (عند المزاحمة) أي اذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصعد الصفا كذلك) أي عند المزاحمة (ولا تصل عند المقام) أي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) أي وقت التراحم (ولا يلزم هادم لترك الصدر) أي طواف الوداع (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) أي وتأخير طواف الافاضة عن أيام النحر (لعذر الحيض والنفاس) فيد في المستثنين لكن على ما في البدائع من ان ترك الواجب به مذ لا يوجب شيئا لا تكون صورتان مما اختص به النساء وان كان لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكأنه في الكبير اعتمد عليه حيث قال انه لادم عليها التأخير طواف الزيارة عن أيامه بهذرمما ثم زاد في الكبير ان لها ان تلبس الحرير والذهب وتكلى بأى حلى شامت عنده عامة العلماء وعن عطاء انه كره لها ذلك ثم قال وهذا الفرق في البحر والعناية ولم يذكر الكرماني وهو أولى لانه غير مختص بحال الاحرام قلت بل الخلاف المذكور مختص بالاحرام والافلاخ لا لاف لعلاه وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا أو حليا (والخنثى) أي المشكل (فيه) أي في هذا الفصل (كالثاني) أي احتياطال لكن حاله في هيئة اللبس مشكل

(فصل في احرام العبد والامة) أي ولو كان لهما الرقي من حبيته (ينقذ) أي اجماعا (احرام

من خشيتك ما تحول به بيننا وبينه واصيبك ومن طاعتك ما تلقينا به جنتك ومن البقيين ما تهون به علينا مصائب الدنيا والآخرة ومتقنا بامامنا وباصارنا وقوتنا ما أحيينا واجهله الوارث منا واجعل ثابرا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا (اللهم) اننا ألك عزائم وفقرتك ومنجيات أمرك وموجبات رحمتك والسلامة من كل اثم

المملوك) أي مذكرا كان أو مؤنثا (بأذن سيده) أي مالكة أو مالكة (وبغير أذنه للفعل) أي
 وينبغي - أي أيضا للتطوع أي لا لفرض في الصورتين (والمولى أن يحمله) أي يخرجهم من أحراره
 بمحذور (أن أحرما بلا إذن وكره) أي تحليله (بعده) أي بعد أذنه لأنه رجوع عن وعده وفي رواية
 عن أبي يوسف أن المولى إذا أذن لعبده في الحج فليس له أن يحمله لأنه أسقط حق نفسه بالأذن
 فصار كالحرف فلا يحل إلا بالأحسان ثم ليس على المولى هدى لتحليله بل على العبد إذا أعتق وعليه
 أيضا أن يقضى ما أحرمه (وأن ارتكب) أي المملوك (محظورا في أحراره لزمه جزاؤه) أي في
 الجلة (فإن كان) جزاؤه (صوما) كلبسه معذورا (ففي الحال) أي يلزمه قبل عتقه (والأب) أن
 كان الجزاء مالبا (بعد العتق) يكاف بأدائه ولولزمه الآن في ذمته (ولو عتق في الأحرار لا يمكن
 فسخه) أي فسح أحراره وتجهيد أحرار آخر لفرض لأن أحراره ملزم له فيجب عليه إتمامه
 (بمخلاف الصبي إذا بلغ) أي فإنه يجوز له فسخه أي فسح أحراره وتجهيده كما سبق (فمضى) أي
 المملوك (فيه) أي في أحراره نفلا (ولا يسقط به) أي بهذا الحج (القرض) أي ولو فرض عليه
 بعد عتقه

• (فصل في محرمات الأحرار) أي محظورات أحرار أحد التمسكين ومنوعاته المشتملة على
 المكروهات التحريمية والشاملة للمفسد منها (الرفق والفسوق والجدال) أي المذكورة في
 الآية حيث قال فمن فرض فيمن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فالرفث هو الجماع عند
 الجهور أو ذكره أو دواعيه مطلقا قيل وهو الأصح لأنه أبلغ في إفادة المبالغة وبمحضرة النساء
 أو كل كلام غش وفجور ووزر وفسوق المعاصي كلها وخصت بجمال الأحرار لأنها أقم حينئذ
 كلبس الحر بحالة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو أن يجادل رفيقه حتى يفضيه
 بالمنازعة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر في أمر من الأمور الدينية فإنه لا بأس به وأما
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد في كل حال
 (والجماع) خص بالذكرا اهتماما بجماله فإنه مفسد للنسك في بعض أحوال أحراره (ودواعيه
 كالقبلة واللامس) وفي معناهما النظر بشهوة والكلام بمفسدة في الأجنبية (والمفاخذة
 والمعاينة) كان الأولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لعائد الجماع بالنسبة إلى حلاله
 من المرأة والامة (وإزالة الشعر) من الأبط والعانة وغيرهما (حلقا وتقاوتورا) أي استعمالا
 للتورة (وأحراقا) لو أمكنه (مباشرة) أي بنفسه (أو عنكينا) أي لغيره حتى يترتب عليه الإثم والا
 ففي وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون بمكينة أو بغيره أكرها أو مأمورا ونحوهما (وحلق
 الرأس) أي وحلق الحرم رأسه أو رأس غيره حلالا كان أو محرما لم يفرغ من أدائه نسكه ما وهو
 تخصيص بعد تعميم وكذا الحكم في قوله (وتقصيره والشارب والأبط والعانة والرقبة وموضع
 المحاجم) وكذا موضع محجم (وقص اللحية) وكذا اتقها (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالا) أي
 ولو كان غيره حلالا وهذا نصريح بما علم ضمنا ويستثنى من ذلك قلع الشعر النابت في العين (وقلم
 الاظافر) الأولى وقلم الظفر (وليس الخيط) أي على وجهه المعتاد (والقصص) خص بالذكرا لأنه
 لا يجوز لبسه ولو عدم الأزار اتفاقا لأنه يمكنه أن يأتز به وفي البدائع وإن لم يجد ردا مشق فيصه
 وإن دى به يعني ليكون أقرب إلى السنة في خصوص الهيئة فلا ينافي ما في البحر لا يحتاج إلى شق

والغنية من كل بر والفوز
 بالجنة والتجاة من النار
 (اللهم) لا تدع لنا ذنبا
 الاغفره ولاهما الا فرجه
 ولادينا الا قضيه ولا حاجة
 من حوائج الدنيا والآخرة
 الا قضيتها يا أرحم الراحمين
 ربنا آتنا في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار (اللهم) انا
 نسألك من خير ما سألك منه
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
 ونعوذ بك من شر ما استعاذك
 منه نبيك محمد صلى الله
 عليه وسلم ونسألك فيما قضيت
 من أمر أن تجعل عاقبته
 لي رشدا وأنت

قصه لانه لو ارتدى بالتميم من غير شق لابس به (والسر اويل) أى الاعند عدم الانزاع على
ما صرح به الرازي لكنه ينبغي أن يحصل على سروال غير قابل لأن يشق ويؤثر به لتلافي قول
الجهود وان لم يجد الأزار يقتضى ما حول السر اويل ما خلا موضع التكة ويؤثر به ولو لبسه كاهو ولم
يشقه فعليه دم (والعمامة) بكسر العين والمزاجية النهى من قفطية الرأس بلبس المعتاد الاعم
من العمامة وغيره اذ قوله (والقلنسوة) كالنصبص (والخبرج) أى على الوجه (والبرنس)
بضمين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دواة كآب أو جبة أو مطر على مله
القاموس فكان حقه ان يذكر بعد القلنسوة (وزر المطلسان) مثله اللام الزر يفتح الزاى
اى ربطه بالزر ويحمله على عنقه ومجمله فصل المكر وهات كما سئل فانه ان أراد لبسه فوق رأسه
فلا يحتاج الى قيد زره (والعباء) الظاهر انه عطف على المطلسان فلهذا فيه ما فيه الاول ان يهطف
على الخيط اى ويلبسه لكن افه أدخل يد في كفه والآخر ادخل منكبها فيه بلا ادخال يده فانه
يكفه وقال زفر عليه دم (ونحوه) ليقى من الجبة والقرو واللباد والعباء (وليس الخفين) لى الا ان
لا يجد نظير فانه يقطعها أسفل من الكعبين (والجوربين) اى ويلبسه سواء كانا معن أو غير
معن (وكل ما يورى الكعب الذى عليه عقدة شراثة النعل) اى فى الممصل الذى فى وسط
القدم لا الكعب المعبر عند غسل الرجلين وكذا لبس الهرم للقفازين لما نقل عز الدين بن
جماعة من انه يهرم عليه لبس القفازين فيديه عند الاثمة الاربعة وقال القاضى ويلبس الهرم
القفازين واهو محمول على جوارحه مع ~~اللبس~~ شراطة في حق الرجل فان المرأة لبست ممنوعة عن
لبسهما وان كان الاولى لها ان لا تلبسهما بحوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا تلبس القفازين
جمعا بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على ان الرجل ممنوع عن نطق يديه للهيم
الا ان يقال هو نوع من لبس الخفية وانه اعلم (وليس ثوب مصبوغ بطيب) اى يورس او زعفران
أو صفر أو غيره لانه ايطيب به عجيظا كان أو غير عجيظا (الا ان يكون غسلا) اى يغسل ولا كثيرا
بحيث انه (لا يشقى) بتشديد الصاد والمجموع لا يقتضى اثره مصبوغا ويروى عن محمد انه لا يتعدى
اثر الصبغ الى غيرها ولا نفوح منه رائحة الطيب وهو الاصح على ما فى البحر الزاخر والبحر
المنق وفتاوى فاضليان والبس ائمة فالعباء للرائحة لا اللون ولهذا الركان الثوب مصبوغا
بصبغ ليس فيه طيب كالغرة ونحوها فلا بأس به بل هو ولو قبل القبول لان فيه الزينة فقط
والاسرام لا يمنعها وامامنا فى الملة قطبان من قوله ولا يقرن الهرم فمحمول على خلاف الاول
ونهى التنزيه عنه (ونقطة الرأس) اى كاه او بعضه لكنه فى حق الرجل (والوجه)
اى الرجل والمرأة وكذا قوله (والطبيب) أى استعمال الطبيب بعد الاحرام (والدهن) أى
تدهين نفسه والاولى أن يقول والدهن أو الدهن بالفتح والادهان أى استعمال الدهن مطبعا
أو غير مطبوع فى يده وأما قوله فى الكبير في ثوبه أى يده فيصير بالدهن المطبوع على ما هو الظاهر
(وأكل الطبيب) أى وجد ملكه عنده خلافا لها وسبأ فى زيادة بيان (وشبه بطرف ثوبه) أى
ربط طيب بنفوح ربحه بخلاف شدة عود او صندل مثلا فى الفتح لا يجوز له ان يشتبه مسكافى
طرفا زاره هو لا يقيد العموم المستفاد من اطلاق المصنف (وقيل صيد البر) أى دون البحر
وكذا اصطبله (وأخذه) أى امساكها ابتداء والإعانة عليه (ودوام امساكها فى يده) أى انتهاء

المستعاض وعليك التكلان
ولا حول ولا قوة الا بالله
العلی العظیم

* (فصل) * فى ذكر أدعية
جليلة المقادير وردها
٢٠٠ عارضة

رأيت أن اذكرها لك أيتها
الحاج تصوز نوابها والادعية
والاذكار الواردة كثيرة
والانسان مملول بالطبع
ويجب الاحتراز عن الملل
من دعاء الله تعالى ومن ذكره
المكره فتدور دلائل الله
حتى تعلموا فتعين على
الانسان السالك الى الله
نهائى ان يختار من الادعية
والذكر ما يمكنه الموائمة
عليه ويحفظ من ذلك ما هو

(والإشارة إليه) أي حال حضوره (والدلالة) أي حال غيبته (والإعانة عليه) أي ينوع من أنواع الإعانة كإعانة سكنين أو مناوله ربح وسوط (وتفهم) أي لا يخرجها عن محلها من غير ضرورة داعية إليه (وكسر يرضه) وتدر يرضه وكسر قواحه وجناحه وحلبه (أي حلب لبنه) (وشبهه) وكان حقه أن يذكره عقب قوله وكسر يرضه لما عبر في الكبير عنه بقوله وشي يرضه أو المراد بالشيء طبعه الشامل للصيد يرضه بأي نوع من أنواعه (ويجعه وشراؤه وأكاه) فيفيد أن قتلها وطبعه وأكله كل واحد منها الأجل فعله (وقتل القمل ورعيها) أي في الشمس وغيرها (ودفعها الغيرة) مطلقا (والامر يقتلها والإشارة إليها أن قتلها المشار إليه) وفيه ان الإشارة منه سي عنها وإن كان الجزء لا يترب الا على مباشرة المشار إليه قتلها (والقاء ثوبه في الشمس) أي في غيره بفسخه وتخليته (وغسله لئلا كها) أي لأجل موتها قبله ولما قبله (وخضب رأسه ولحيته) أي غصوا آخر بالحناء وغسلها بالخطمي والوسمة وتليده شعره (أي شعر رأسه) (بخبث) أي بشي غليظ (غير مائع) هذا بيان لواقع والافهم مستدرلة لفظا ومعنى حيث لا يتصور التليد بالمائع ولو تصور منع عنه أيضا (ولو من غير طيب) وأما إذا كان تليد بطيب فهو حرامان قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصري وحسن ان يلبد رأسه قبل الاحرام مشكلا لانه لا يجوز استحباب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب انتهى ولعله قاسه عليه وهو ليس ببعيد ولا يظهره فارق بل هو دون الطيب في مقام الارتفاق لانه الصاق شعر الرأس بالدمع ونحوه كيلا يتخلله الغبار ولا يصيبه شيء من الهوام ويقيه من حر الشمس وهذا جائز عند الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملبد أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملبدا اللهم الآن يقال تليده كان اضروية (وقطع شجر الحرم وقلمه ويرعيه الا الاذخر) ذكره - - - - - مطرا اذا تبعها في النهاية وان كانت حرمة لا تتعلق بحالة الاحرام على الخصوص مية ولعل الوجه في ذكره ههنا ان تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح معصية والتنبه ان كل شيء ليس فيه ارتكاب المحظور فهو الحرام المبرور كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث دخوله في عموم الفسق لكونه مفسدا للحج ولئلا يتوهم جواز الجماع مع الحلال فانه حرام بالاجماع (وغالب هذه المحظورات) أي المذكورة في تفصيل الحرمات (يجب الجزاء بما شئتم) أي ما عدا الفسوق والجسدال (وأما التي) أي المحظورات بمعنى المنوعات التي (لاجر منها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهذه) أي المذكورات الآتية بعد قوله هذا

• فصل في مكروهاته هازلة التفت) يقتضين أي الوسخ والدرن وكذا الشعب وهو تفرق الشعر لحديث الجراح الشعب الثقل وقوله تعالى ثم افضوا أنفسكم لظاهر الآية ان ازالة التفت جال الاحرام حرام ويؤيده ما في المحيط ازالة التفت حرام لكنيه مقيد بما اذا كان الاعتسال بالماء الحار كما قال ابن الاثير (وغسل الرأس والحية والجسد) أي سائر البدن (بالسدر ونحوه) كالاشنان والدلو والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره ولما قبله من التزين وإزالة الشعب فكان الاولى ان يقول ومشط شعره ليشمل لحينه أيضا (وحكه) أي حلق

أوفق لحاله وأرق لقلبه
وأخف على لسانه فالظلي
مع المداومة أفضل وأشد
تأثيرا في القلب من الكتير
المنقطع ومنه بالقليل
المدغم مثالي قطرات الماء
فان المداومة تقاها على
الحجر الصلب أحيديت فيه
حفرة بخلاف الماء الكثير
اذا انصب دفعة أو دفعات
متفرقة متباعدة الاوقات
لم يظهر له أثر وقد ورد لكل
واحدة من هذه الكلمات
العشر تأثيرات عظيمة فاختر
ان تكرر كل واحدة منها
أربعه ضعا صبح كل يوم ثلاث
مرات وهو أقلها

الكيفية المستنبطة فيه بخلاف كب الوجه فانه الرقعة الغير المتعارفة بل الكيفية المبغوضة عند آراء المروءة

* (فصل في مباحاته الفصل) أي الاعتسال بالماء القراح وماء الصابون والاشنان وبكره بالسدر كما سبق لكن يستحب ان لا يزيل الوسخ بأي ماء كان بل يقصد الطهارة وودفع الغبار والحرارة (والغمس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل في هذا الباب مع ما فيه من الايماء انه لا يضره التغطية بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرها وكذا الغسل بالماء الحار (وغسل الثوب) أي للطهارة والنظافة لا قصد قتل القمل والزينة (ولبس الخاتم) أي لانه سنة لمن احتاج اليه والا فلا ولي تركه مطلقا (وتقلد السيف) أي ونحوه (والقتال) أي مقاتله عداوته بدأود فعلى وجه جواز شرعا (وشد الهيمان) بكسر فسكون أي ربطه في وسطه سواء كان فيه نفقة أو نفقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أي وشدها وفي رواية عن أبي يوسف كراهته اذا شدها بالبرسم وفي أخرى عنه يكره اذا كان لها برزيم وهو حلقة لها لسان يكون في رأس المنطقة يشد بها وعنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تعميم بعد تخصيص السيف فذكر أحدهما ٣ مفعن عن الآخر (والاستغلال) أي قصد الاستقاع الى الظل (بيت) أي من داخل أو خارج (ومجل وعماريه) بنتج العين وتشديد التحية أي محفة وفي الكبير هي مركب صغير كهذا الصبي أو قريب منه (وفسطاط) بضم الفاء أي خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما يصل رأسه اليها وفيه تجريد أريد به مطلق التحية (وثوب) أي مرفوع على عودا يسهده أو يدغيره بحيث لا يمس رأسه (وغبرها) أي وغير المذكورات كظل الجدار والجبل والجبل وأمثالها (والاكتحال بما لا يطيب فيه) أي عملا بالسنة وتقوية للباصرة لا قصد الزينة (والنظر في المرأة) أي للاطلاع على الهيئة (والسواك) أي استعمال المسواك (ونزع الضرم) أي قلعه مطلقا (والظفر المكسور) أي قطعه (والفصد) أي الافتصاد (والحجامة) أي الاحتجام (بلازالة شعر) أي في موضعهم (وقلع الشعر النابت في العين) وكذا قطع العرق والاختنان وانفقاء الدم والقرح (وجبر المكسور) أي اصلاح المكسور (وتعصبيه بخرقعة) وكذا تغطيته اذا لم يكن برأسه ووجهه (ولبس الخنز) وهو نوع من الثياب كالقطن (والسبز) أي سائر انواع البرز (والثوب الهروي والمروى والقصب) بفتحين أصناف من الثياب وهذا كله اذا لم يكن مخيطا ولا حريرا ولا ملونا بطيب (والبرد الملون كالعذني) أصناف من الثياب بخلاف البرسم كما قاله الفارسي (والتوشيع بالقميص) بأن ياتز به ويجعل باقيه في جانيه أو في أحدهما وأما ما يفعله بعض الجهلة من اخراج كم واحد فغير مفيد اذ يصدف عليه انه لا لبس القميص على وجهه المخيط (والارتداه) أي بالقميص (والاتزار به) أي بالقميص على طريق الانفراد أو الاجتماع (وبالسراويل) أي الاتزار بها (والتحزم بالعمامة) أي الاتزار بها من غير عقدها فانه عندنا لا يطلق عليه أنه لبس العمامة اذ المنهى عنه هو اللبس المعتاد (وغرزطري ردائه في ازاره) بل يستحب هذا عند ارادة صلته للنهي عن الاسبال (والقاء القباء) ثوب مشهور (والعباء) كساء معروف (والقروة) وكذا اللباد (عليه) أي على نفسه (بلا ادخال منكبيه) وقد سبق عنه هذا في باب المكر وهاتين ناقضه ذكره في المباحات فالصواب أن يقول والقاء

٣ قوله مفعن عن الآخر
الصواب ان الخاص المتقدم
لا يفي عن العام المؤخر
وقوله وانفقاء المناسب وفق
سبحان الله العظيم وبجوده
(الخامسة) أستغفر الله
العظيم الذي لا اله الا هو
الحق القيوم وأسأله
التوبة والمغفرة وأسأله
العفو والعافية (السادسة)
اللهم لا مانع لما أعطيت
ولا عطي لما منعت ولا راد
لما قضيت ولا يتفع ذا الجد
منك الجدة (السابعة) لا اله
الا الله الملك الحق المبين
(الثامنة) بسم الله الذي
لا يضر مع اسمه شيء في
الارض ولا في السماء وهو
السميع العليم (التاسعة)
اللهم صل وسلم وبارك أفضل
صلاتك وسلامك وبركاتك
على سيدنا

القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع إذا كان لا يبعد لباسا إذا قام كاذ كره في الكبير اللهم لا
ان يقال مراده ههنا بالقاء القباء لبسه مقلوبا ومكسوسا لكن صرح في باب المباحات من الهندك
الصغير بلفظ والقاء القباء على منكبيه بلا إدخال يديه في كفيه (ووضع خده) وكذا رأسه (على
وسادة) أي بلا خلاف لما تقدم (ووضع يده أو يديه على رأسه أو خلفه) أي بالاتفاق لأنه
لا يسمى لباس الرأس ولا مقطب باللائف (وليس المداص) بكسر الميم وهو ما يداس به الأرض من
الغسل المتعارف عند العرب (والججم) بفتح الجيم من مغرب المداص على مافي القاموس
(والمكعب) وهو الكوش الهندي الذي لا يغطي كعب الاحرام (والشمسك) وهو السرموزة
التي تداية التي لا تغطي الكعب (والمستدلة) بصيغة المجهول في البدائع رخص مشايخنا
التأخرون في لبس المصدلة قياسا على الخف المقطوع لأنه في معناه انتهى وهذا كله مع وجود
التعليق وقد رتب عليه ما الا انه افضل لكونه ما على هيئة السنة وللخروج عن خلاف بعض
الائمة (ونظية البهامة ما دون الذن) لأنه ليس من الوجه وهو بدل بعض منها (واذنيه) لأنهما
عضوان مستقلان ولوعدا من الرأس في حكم المصح عندنا وعودا من الوجه عند بعض السلف
(وقفاء) لأنه عضو على حدة بلا خلاف في القاموس والقفا وراء العنق ويذكر وقد يمد (وقفاء)
لا يصح. يعني أما المبني فليكونه مجرورا بالاضافة فحق العبارة ان يقول فيه أوقفه وأما المبنى
فلا يجر من أجزاء وجهه فليس ذلك مباحا له بل كره له كتغطية ذقنه وانفقه ثم قوله (ويديه)
بظاهاه فيجد جواز لبس القفا من ذقنه بحث سبق وتقدم انه حرام عند الاربعة فيعمل على
تغطية يديه بمنديل ونحوه (وساير يده سوى الرأس والوجه) أي كلها أو بعضها (والجل على
رأسه أجازته) بكسر هجر وتشديد جيم أي مراكا أو طسنا (أو عدا) بكسر العين أي نصف جل
بهذا مثله (أو نحوها) الظاهر أنه غير متصرف لأنه جمع محلي مافي القاموس لوعاء معروف
والأظهر أنه مغرب بطوال فزيد فيه القاف حال التعريب (أو طبقا) أي صفا أو مضافة (ونحو
ذلك) كقد رولوح وباب (بجلاف لجل الثياب) أي على رأسه ولو كانت في قبعة رولأكل
ما اصطاده أي بغير أمر (حلال) أي في الخل من غير ان يشاركه فيه محرّم بوجه من وجوه الاعانة
عليه وذبحه غير محرّم في غير الحرم (وأكل طعام فيه طيب ان مسته النار) وكذا ان لم يمسسه كما
سبق (أو تغير) في الخبة وله أكل طعام فيه طيب مما مسته النار وتغير وما أكل طيب غيرته
النار ولم يخلط بطعام أو خلط وطبخ ولم تغيره النار فيكره أكله ان وجد منه رائحة ولا يجب عليه شيء
(والسمن) أي وله استعمال السمن بالاكل أو الشرب (والزيت) أي دهن الزيتون (والشرج)
أي دهن السمن والمراد به ما خالصا من الطيب المستفاد من عود قوله (أو كل دهن لا طيب
فيه والشحم) أي دهنه وكذا الالية والمراد أكل هذه الاشياء ويحفل الادهان بها أيضا في
الشرائط الاكل لو غسل رأسه ولحيته بالصابون أو بالخرق أو أدهن بزيت أو طعمه لا بأس به لكن
قال المصنف في الكبير قوله بزيت مخالف لما في غيره من ان استعمله لا يجوز الا في جراحة قلت
وله كلام غيره من الزيت المطيب أو محمول على عدم الضرورة فلا مناقضة ولا مخالفة وإذا
أطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضم الجيم وفهمها (أو شقفا) بضم أوله (وقطع شجر
الخل وخشيشه وطبا وياسا) أفاد ذكره عدم القياس للخل على الحرم (وانشاد الشعر الذي)

مجدوا له وصحبه أجمعين
والانبياء والمرسلين
والملائكة والقربين وسائر
عباد الصالحين (العاشر)
أعوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم أعوذ
بكم من همزات الشياطين
وأعوذ بك رب أن يحضرون
فهذه العشرة كلمات إذا
كر كل واحدة عشر مرات
حصل له ثواب مائة كلمة
وذلك أفضل من ان يكرر
ذكر واحد مائة مرة لأنه
لكل واحدة من هذه
الكلمات فضل عظيم
مستقل عن غيره والقلب
بكل واحدة قلبه وتلد

لا ثم فيه فان انشاد الشعر القبيح وانشاء مذبذوم مطلقا وفي حال الاحرام أكثر حرمة الا أنه لا يجب فيه شيء الا التوبة (والتزويج) أي امالة ونيابة خلافا للشافعي حيث يحرمهما حال بقاء الاحرام ولوقبل سعي الحج (وذبح الابل والبقر والغنم والدجاج) اجماعا وهو بالتثليث والفتح أخف وأشهر (والبط الاهلي) بخلاف الوحشي فانه صبيد (وقتل الهوام) كالوزغ والحية والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عراقي بعض أهل العلم عن قتل الذباب في حال الاحرام فقال سبحانه الله تقتلون أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بهير حق وتخرجون عن قتل الذباب هذا من أعجب العجائب (وحك رأسه برفق) أي يسطون أنامله لئلا ينقطع شعره وكذا حكم لحيته (وجسده) أي وحك ساير بدنه برفق ان خاف سقوط شيء من شعره وان لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدى وهذا معنى قوله (ولو بشدة أو خروج دم والجحوش في دكان عطار) وكذا مع من له راحة فأنحه (لا لاشتمام راحة) أي لالقصه أن يشتم راحته أو يعقب به من فأنحه وزاد في الكبير وضرب خادمه أي اذا استحققه لضرب الصديق عبده الذي أصل الناقة التي كان عليا اذا ملته بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينعه ويؤخذ منه ما شئت من تمام الحج ضرب الجمل على اضافة المصدر الى مفعوله وان عمله بعضهم على انه من اضافته الى فاعله فيفيد كمال تحمله في سبيله (واذا تم احرامه) أي بشرائطه وكل باحتساب محظوراته ومكروهاته (دخل مكة) أي با دابة (وفعل ما ياتي في باب هذا) وفيه إشارة لطيفة الى ان التقدير هذا

• (باب دخول مكة) •

أي آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفا وكرما) أي كرامة (وتعظيما) أي مهابة (وصفة أداء الأفعال) أي اللازمة أن يفعلها حينئذ (اذا وصل الحرم أو قل الحرم) المحترم وهو معين من كل جانب بنوع من العلامة يبين بها الحل من الحرم المحترم وأما قوله في الكبير ووصل الى العليين فهو موهوم أنه مختص بنوع من عرفات وليس كذلك كما يدل عليه بقية كلامه الآتي (فعليه بالسكينة) أي الطمأنينة في الباطن (والوقار) أي الرزانة المنافية للفتنة في الظاهر (والدعاء) أي وبجلازمة الدعوات (بقضاء الاوطار) أي لاجل قضاء الحاجات الدينية والدنيوية (والاكتفاء من الاستغفار) الاولى بالاكتفاء (لخط الاوزار) أي لوضع أثقال الآثام وبحق ما سبق له من الذنوب في الايام (والافضل) أي ان قدر (ان يدخله) أي الحرم (حافيا) لقوله تعالى فاخلع ثيابك على الركن يقول وعلى كل ضامر أي بهير ضعيف اطول الطريق يأتي من كل فج هيمق الى قوله ليطوفوا بالبيت العتيق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة وعن ابن الزبير قال حج ألف نبي من بني اسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقوا أنعامهم بنى طوى فدخوله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكر لدفع الحرج عن الامة المرحومة لكونه نبي الرحمة وفيه إيماء الى ماله من العظمة الزائدة على كل من له منزلة المرتبة (حاسرا) أي كاشف الرأس وفيه انه أي المحرم لا يكون المكشوف الرأس ولعله أراد ان المعذور أيضا يكشفه ولو ساعة ان لم يكن فيه مضرة ليفيد نوع مذلة في حضرة العزة

اذا الاخط الذاکر مضله
والنفس في الانتقال من
كلمة الى كلمة نوع رويحة
واسترواح ملاحظة معانيها
المجسدة فليست توجه الى ذلك
توجهها تاما من غير أن
يجريها على لسانه من غير
ملاحظة معانيها فان
المعاني للانماط كالارواح
للاجساد وبدون ملاحظة
المعنى يكون كالجسد الميت
فلا يكون تأثيرا فيخيل
فكر مساعة الصلاة وقراءة
الاوراد من الشواغل فانه
في ذلك الحال يتأخر ربه
وهو يلقى أن يخاطب
سلطانا من سلاطين الدنيا
وهو ذاهل عما يتقطعه

كما أشار إليه بقوله (كسجون) أي مذهب محبوس أو عبد شاردا مأخوذ (بفرض على الملائكة
النفسار) فإن السلطنة تقتضي العزة الموحبة لغيره المذلة المقضية للمرجعة والمغفرة ويقول اللهم
ان هذا حرمك وحرم رسولك فحرم لحى ودمى وعظمى على النار اللهم آمين من عذابك يوم تبعث
عبادك (ثم يلي) أي يستمر على تليته (ويثنى على الله تعالى) أي بالتسبيح والتحميد والتقديس
والتعبد (ويصل على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) لانه الهادي الى صراط الحميد (ويدعو)
لنفسه أيضا ولوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (الى ان يصل بذي طوى) بضم
الطاء منوناً وغير منون وقد قرئ بهم مائى القرآن وفى القاموس مثله الطاء منون موضع قرب
مكة من طريق العمرة بمعنى التسليم وقال ابن جماعة ان ذا طوى ما بين التنية التى يصعد اليها من
الوادى المعروف بالزاهر وبين التنية التى يهبط منها الى الابطح والمقابر وقيل غير ذلك فان تسير
المكان المتعين فيها والافجماذيه (فيقتل) أى من ماء بئر أو غيره (به) أى فيه (ان دخل) مكة
(من طريقه) لانه فيما بين الحرمين (والاخيث تسير) أى بمحاذيه أو ما بعده أو فى أى موضع من
قرب مكة ان دخل من غير طريقه كمن دخل من طريق العراق مثلاً فيقتل من بئر منونة
ببطحاء مكة الذى جهدها جبل حراء (وهو) أى هذا القتل (مستحب) أى للطهارة والنظافة على
قصد الدخول (حتى للفائض والنفساء ولا بأس بدخوله) أى الحرم والصواب بدخولها أى مكة
(ليلا ونهاراً) أى لكن دخولها نهاراً (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول ليلاً ونهاراً وهو
أعنى النهار أفضل وهذا قول النخعي وأصح من الشافعية وفى فتاوى فاضلخان المستحب ان
يدخلها نهاراً لما كان ابن عمر رضى الله عنهما لا يقدم مكة الا بذي طوى حتى يصبح ويقتل
ثم يدخل مكة نهاراً ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواه الشيخان واللفظ اسلم
والجمهور على أنه يجوز له أن يدخل ليلاً أو نهاراً متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال
بعض الناس يكره دخولها ليلاً وله كراهة تنزيه للمخافة على أسبابه من الحرامية (ويستحب)
أى عند الاربعة (ان يدخل) أى مكة (من فية كداء) يفخ الكاف مدودا على ما يحججه صاحب
القاموس وهى العقبة العليا على درب المعلى (من أعلى مكة) وهو المحجون لأن النبي صلى الله
عليه وسلم دخل منها عام الفتح فتأولا بالاستعلاء ولأن ابراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل
أقدمه من الناس تموى اليهم ولأن باب البيت مثل الوجه والوجه فى أمثال الناس ان يقصد اليهم
من وجوههم لا من ظهورهم (قيل) فائله الطرابلسى (وان لم تكن) أى التنية العليا (فى)
طريقه) بأن جاء مثلاً من جهة اليمن أو العراق (يفغى ان يعرج) أى يميل من طريقه (اليها) أى
الى تلك التنية ليدرك المئوبة على متابعة السنة السنية (فى الحج والعمرة) أى بلافراق بينهما
وهو ظاهر بالنسبة الى الآفاقية من طريق المدينة النبوية والافقد اعتمر صلى الله عليه وسلم من
الجمرات ولم يروا أحد أنه دخل من تلك التنية وهذا كله اذا لم يكن ضيق وزحمة فان كان فلا بأس
ان يدخلها من أى موضع شاء خصوصاً فى هذا الزمان الذى ارتفع فيه الرحمة من غالب افراد
الانسان عند حصول ضيق المكان (وقيل فى العمرة يدخل من أسفل مكة) ولعل هذا القيل
خص بمن خرج من مكة على قصد احرام العمرة من التسليم والافهو معارض بما ثبت فى السنة
(واذا رأى مكة) أى بلدها (دعا) أى بقوله اللهم اجعل لى بها قراراً وارزقنى فيها رزقاً حلالاً

حال خطابه مع ان السلطان
لا يطلع على سريرة هذا
الذى يخاطبه فكيف
يخاطب رب العالمين المطلع
على السرائر وما تخفى
الصدور ويخطاب هو غافل
عن معناه تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً فان هداه
الله تعالى ووقفه لذلك
واطلب على ذلك كل يوم
وأحسن الاوقات لذلك بعد
صلاة الصبح وعلى الله
تعالى القبول (ويقرأ)
أيضاً من الآيات والسور
القرآنية تجلج وردت الآثار
بفضلها وهى سورة الفاتحة
مرة وسورة الاخلاص ثلاثاً

وكذا اذا بلغ رأس الرجم من أعلى مكة وهو المسمى الآن بالمذبح وكان سيد والبيت منه فهناك
يقف ويدعو بما شأ من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه
وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (ويكون في دخوله
ملياً أي نابة (داعياً) أي أخرى (إلى أن يصل باب السلام) أو غيره من الأبواب الكرام
والأول أفضل (فيبدأ بالمسجد) أي دخوله تعظيماً لبيت الله وتقضياً لبعادته إلا أن يكون له
عذر بأن يحشى على أهله وماله القسنة والضباغ ولهذا قال تعالى البحر الزاخر وشرح الفضوري
(بعد خط أفضله) أي في موضع حصين ليكون قلبه قارناً (وقبله) أي قبل خطه (أفضل) أي
دخوله في المسجد (ان يسروا) كانوا جماعة اشتغل بعضهم بحفظ الأفعال أو بحفظها بعد
خطها (وبعضهم يداو الأفعال ولا يؤخره) أي دخول المسجد والطواف (لتعيين باب ونحوه)
أي من استجار منزلاً أو كل وشرب (الاعذرون كانت امرأة لا تبرأ للرجال) أي سواء جيلة
أو غيرها (يستحب لها ان توخر الطواف إلى الليل) لأنه استرلها

«فصل يستحب» أي باتفاق الأربعة (ان يدخل المسجد من باب السلام) أي ولو دخل من
أسفل مكة (مقتضاً ما رجه النبي) أي على اليسرى في الدخول كما هو السنة مطلقاً (داعياً مصلحاً
على النبي صلى الله عليه وسلم) أي فيقول أرو فضائله العظيم وبوجهه الكريم وصلاته القديم
من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي
وافتح لي أبواب رحمتك ويناسب المقام ان يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام
والبك يرجع السلام حينئذ يناب السلام وأدخله دار السلام تسلك وتبنا وتعاليت يا ذا
الجلال والإكرام (حافياً إلا يستغفر) كما في الاختيار وزاد في كثرة العبادات وقبل عتبه
(واذا رأى البيت) أي الكعبة المعظمة (هلل وكبر ثلاثاً) قديماً لها ولا أخيراً منها (وصلى على
النبي صلى الله عليه وسلم ودعاً بأحب) وقد روى الطبراني أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان
إذا نظر إلى البيت قال اللهم زدني ثباتاً وشرفاً وتعظيماً وتكريماً وبراً وهابة (ومن أهم
الدعية طلب الجنة (الحساب) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب ولا يرفع
يده عند رؤية البيت) أي ولو حال دعائه لعدم ذكره في المشاهير من كتب الأصحاب كالقدوري
واللهيداية والكافي لا بد أن يرفع يده عن المذبح تركه وبه صرح صاحب الباب
وكلام الطحاوي في شرح معاني الآثار فلا يصرح أنه يكره الرفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف
ومحمد وقتل عن جابر رضي الله تعالى عنه ان ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أي يديه كما ذكره
الكرواني وهما البحر ويحتمل لو كان ما اعتمد على مطلق آداب الدعاء ولو كان السنة
متبعة في الأحوال المختلفة أجاز أن يصلي الله تعالى عليه وسلم دعاء الطواف ولم يرفع يديه
حينئذ وأما ما يفعله بعض العلوم من رفع اليدين في الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة
للشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجهه ولا علم بهما جوزه ابن حجر المكي وقد بلغني ان
العلامة البرهمطوشي كان يزجر من يرفع يديه في الدعاء حال الطواف (ثم توجه فهو الركن
الأسود ولا يستغفر بحجة المسجدين) لأن حجة هذا المسجد الشريف هو الطواف لمن عليه

والمعوذتين ثلاثاً وآية
الكرسى ويقرأ آمين
الرسول بما أنزل اليه من ربه
والمؤمنون كل آمن بالله
وملائكته وكتبه ورسله
لا نفرق بين أحسن رسوله
وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك
ربنا واليك المصير لا يكلف
الله نفساً الا وسعها لها
ما كسبت وعليها ما اكتسبت
ربنا اننا نخضعنا وان نسبنا
أو أخطأنا أو تبنا ولا تحمل
علينا لصلواتك كما جعلته على
الذين من قبلنا ربنا ولا تحمنا
مالم آتاكنا به وأعف عنا
واغفر لنا واربنا آمين صولانا

الطواف أو أراد به خلاف من لم يرد به وأراد ان يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد
الا ان يكون الوقت مكرها للصلاة (ولا يشي آخر) أى من السنن الزائدة كصلاة الضحى
والاشراق والتشهد (الا ان يكون عليه فاتحة) من القروض أى وهو صاحب ترتيب (أو) كان
(يخاف فوت المكتوبة) أى نفسها (أو الوتر) أى فوته (أو سنة راتبة) أى من السنن المؤكدة
القبلية أو البعدية (أو فوات الجماعة) أى فى المكتوبة وكذا جماعة الجنازة (فيقدم كل ذلك على
الطواف) أى طواف التحية وغيرها

• (فصل فى صفة الشروع فى الطواف اذا أراد الشروع فيه) • أى فى طواف بعده سعى فانه
حينئذ يسئ الاضطباع والرملة (يبقى ان يضطبع قبله) أى قبل شروعه فيه (بقبيل) وليس كما
يتوهمه العوام من ان الاضطباع سنة جميع أحوال الاحرام بل الاضطباع سنة مع دخوله فى
الطواف على ما صرح به الطرابلسي وغيره لكن قال ولواضطبع قبل شروعه فى الطواف بقبيل
فلا بأس به وهذا يقتضى أفضلية المعية وما ذكره فى الاصل مطابق لما قاله ابن الهمام فيفيد
أفضلية القبلة فيمنه - ما بين فى الجملة فتقوله فى الكبير ولا تنافى بين القولين كما لا يخفى غير ظاهر
كما لا يخفى هذا واعلم ان الاضطباع سنة فى جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فاذا
فرغ من الطواف فترك الاضطباع حتى اذا صلى ركعتى الطواف مضطجعا يكره له كشف
منكبيه وبأقى الكلام على أنه لا اضطباع فى السعى (وهو) أى الاضطباع المسنون (ان يجعل
وسط رداءه تحت ابطة اليمين وبلقى طرفه) أو طرفه (على كتفه اليسرى ويكون المنكب اليمين
مكشوفاً) أى على هيئة أرباب الشجاعة اظهار اللبلادة فى ميدان العبادة (وهو) أى
الاضطباع (سنة فى كل طواف بعده سعى) كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير
ناخير السعى وبفرض أنه لم يكن لا بأس فلا ينافى ما قال فى البحر من انه لا يستحب طواف الزيارة
لانه قد تحلل من احرامه وليس الخيط والاضطباع فى حال بقاء الاحرام وهذا ظاهر ولكن من
لبس الخيط للذر هل يسئ فى حقه التشبه به ولم يتعرض له أصحابنا وذكر بعض الشافعية ان
الاضطباع اغمايس لمن لم يلبس الخيط أمان لبسه من الرجال فيه عذر فى حقه الايمان بالسنة أى
على وجه الكمال فلا ينافى ما ذكره بعضهم من انه قد يقال بشرع له جعل وسط رداءه تحت
منكبه اليمين وطرفه على اليسرى وان كان المنكب مستورا بالخيط للعدو قال فى عمدة المناصب
وهذا لا يعد لما فيه من التشبه بالمضطبع عند الحجز عن الاضطباع وان كان غير مخاطب فيما
يظهر قلت الاظهر فعله فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبه بقوم فهو منهم (ثم يقف
مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه
ويكون منكبه اليمين عند طرف الحجر فينوى الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أى الخروج
عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه قال الكرماني وهو الاكل والافضل عند
الكل لان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (والنية فرض) أى بأصلها وعندنا هذه
الهيئة مستحبة والا فلا واستقبل الحجر مطلقا ونوى الطواف كفى عندنا فى أصل المقصود الذى
هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط وهذا الاستقبال فى ابتداء
الطواف سنة عندنا لا واجب كما فى شرح النقاية وأما ما ذكره المصنف فى الكبير ثم يمشى

فانصرنا على القوم الكافرين
شهد الله أنه لا اله الا هو
والملائكة وأولو العلم قائما
بالقسط لا اله الا هو العزيز
الحكيم قل اللهم مالك
الملك توفى الملك من تشاء
وتنزعه الملك من تشاء
وتعز من تشاء وتذل من
تشاء بيدك الخير انك على
كل شئ قدير لقد جاءكم رسول
من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم
حريص عليكم بالمؤمنين
رؤوف رحيم فان تولوا فتصل
حسبى الله لا اله الا هو عليه
توكلت وهو رب العرش
العظيم لقد صدق الله رسوله
الرويا بالحق

مستقبل الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه انقلب وجعل يساره الى البيت
ويمينه الى خارج البيت فهذه كيفية مسخبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة
الائمة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون داخل في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير
اليه كلام المصنف في التكبير (ثم يمشي مارا الى يمينه) أي الى جهة اليمين من الطائفت (حتى
يجاذي الحجر) أي يقابله (فيقف بجباله) أي بمقابله ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) أي بوجهه
وفيه خلاف المالكية ووافقهم الامامية (ويسلم ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو) أي يقول
بسم الله والله أكبر وثقه الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم
إني أنا بك وقد يدق بكتابك ووفاء بعدك وإتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو
مار (ويرفع يديه عند التكبير) أي مقابلا للحجر (هذا منكبه أو أذنيه) أي كافي الصلاة
وهو الأصح (مستقبلا ياطن كفيه الحجر) حال من ضمير يرفع (ولا يرفعهما عند النية) أي إذا لم
يكن إلهام التكبير رمعية (فانه) أي رفعهما عند النية الواقعة قبل مجازاة الحجر (بدعة) مكرهة
عند الأربعة ولا يفرك ما يفعله المعلن للطواف من الجهلة (ثم يستلم الحجر) أي يلمسه أما بالقبلة
أو باليد على ما في القاموس (وصفة الاستسلام) أي المسنون على وجه الكمال (أن يضع
كفيه على الحجر) أي لا كفا واحدا على هيئة التكبيرين فان الحجر الأسود بين الله في أرضه
يصافح بها عباده (ويضع فمه بين كفيه) أي تشبها بحالة السجدة المسنونة (ويقبله من غير
صوت) أي يسمع (أن يسير) أي كل من الوضع والتقبيل (والا يمسحه) أي يمس ويلس الحجر
(بالكف) أي الأولى أي يباطنه موضع الوضع (ويقبله) أي كفه بدل التقبيل (ويستحب
أن يسجد عليه) أي يضع وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود (ويكرره) أي السجود
(مع التقبيل) أي مع تحقيقه قبله (ثلاثا) قيداهما وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في
شرح التكنز يسجد وكذا نقل السجود عن أصحابنا العزيزين جماعة لكن قال قوام الدين
الكاكي الأولى أن لا يسجد عند النية في المشاهير (وان لم يتيسر ذلك) أي جميع ما ذكر
من الوضع والتقبيل والسجود والمسح بالكف (أمس الحجر شيئا) أي من عصا أو نحوها (وقبل ذلك
الشيء أن أمكنه) أي الامساس أو التقبيل (والا) أي بان لم يمسكه الامساس أيضا للرجة
وحصول الأذية أو لكون الحجر ملطخا بالطيب وهو محرم (يقف بجباله) أي بجذاء الركن
(مستقبلا له) رافعا يديه مشيرا بهما اليه كأنه واضع يديه عليه (يجوز بالاضافة والتنوين) (مبسلا
مكبرا مهلا حامدا مصليا داعيا وقبل كفيه بعد الإشارة صرح به) أي بالتقبيل بعد الإشارة
(الحداوى) أي شارح القدوري وهو المسمى بالسراج الوهاج وكذا ذكر فاصيخان وغيره وهو
موافق لمذهب الشافعي ويدل عليه حديث المحجن أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم بحجر معه
ويقبل المحجن واغرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره أنه لا بأس به ولكنه ليس مستنونا ثم
استدل برواية البخاري واستلم الحجر كلما مر به أن استطاع من غير أذى انتهى ووجه غرابته
لا يفتي اذ لا دلالة فيه على المدعى مع أن من قواعدهم أن المطلق محمول على المقيد والعام يخص
بالدليل مع كون القياس يقتضي ذلك أيضا لأن الإشارة بمنزلة وضع الكف فيتمتع رفع التقبيل
في البدل على وفق الأصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشير بالقلم ولا برأسه الى القبلة أن تعذر التقبيل

لتدخلن المسجد الحرام
إن شاء الله آمنين محقة بين
ووسمكم ومقصرين
لا تخافون فعلم ما تعلموا
فجعل من دون ذلك فتحا
قريبا الحمد لله الذي لم يتخذ
ولدا ولم يكن له شريك في
الملك ولم يكن له ولي من
الذل وكبره تكبرا بسم الله
الرحمن الرحيم سمح الله ما في
السهوات والأرض وهو
العزيز الحكيم له ملك
السهوات والأرض يحيي
ويميت وهو على كل شيء
قدير هو الأول والآخر
والظاهر والباطن وهو
بكل شيء علیم يوجب اللب في
النهار ويوجب النهار

(وسن الاستلام في كل شوط وان استلم في أوله وآخره اجزأه) أي عن أصل السنة أو المعنى كقائه ولا شيء عليه لكن قال في فتاوى العراجية موضح المختلار ان الاستلام في أول الطواف وآخر سنة وبينهما أدب وصاحب البدائع والكافي صرحا بأن السنة ان يستلم بين كل شوطين وكذلك بين الطواف والمشي ولا يخفى بين القولين فان استلام طريفة كما دعما بينهما لعل السبب انه يتفرع على استلام ما بينهما نوع من ترك الموالاة بخلاف طريفة ما ثم هل يرفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في مبدأ كل شوط أو محتص بالاول قال ابن المهام الى ان الثاني هو المعقول وظاهر كلام الكرماتى والطحاوى وبعض الاجلاديت بوقيد الثاني فينبغي ان يرفعهما مرة بترك رفعهما أخرى فان الجمع في موضع الخلاف مهمامكن أخرى ثم ان كان معقرا أو مقعرا يقطع التلبية بالشروع في الطواف بخلاف القائلين بالافرد (ولذا فرغ من الاستلام) أي وما يتعلق به من الاحكام (أخذ عن بين نفسه) أي وعن بين الحجر باعتبار حد ذاته وما كلفهما واحد اذا المقصود التيام الواجب وهو (عائلي الباب وجعل البيت عن يساره) كجاستلزمه ما قبله (فيطوف سبعة أشواط) أي جمعا بين الركن والمواجب (وداء الحطيم) أي الحجر وجوبا (وسن الحجر) الى الركن الاسعد (البه) أي الى وصوله اليه فانما شوط (وهذا على تقدير مراعاة الوجوب أو السنة أو القرصية أو الشرطية في الكيفية الابتدائية والافلاذورة لحالة من كل جزء من اجزاء حول البيت الى انتهائه ولا يفرك ما يفعل ببعض العامة على هيئة الخاصة من جعل ابتداء طوافهم فيما بين الركنين لانه مخالفة للاجماع ولا يحسب القصد الزائد الى الحجر عند الاكثر قنائل وتدبر (ويرمل في الثلاثة) أي في دورات الاشواط (الاول) بضم ففتح مخفف جمع الاولى ضد الاخر فان معنى في الشوط الاول ثم ذكر ليرمل الثاني شوطين وان ليرمل في الاولين رمل في الثالث والحاصل ان لم يرمل في الاربعة الاخيرة ولو ترك بعد الثلاثة الاول لا يقال الاصل في الحكم أن يرمل بزوال علة فلنا قول قد عطف صلى الله تعالى عليه وسلم بعد زوال المشروعية تذكر النعمة الامن بعد الطوفان شكر عليه هذه علة أخرى والحكم قد يثبت بعلة متبادلة وانتفاء شخص العلة لا يؤثر في انتفاء نوع الحكم وثالث صلح فالحكم هنا مع عدم العلة فهو غير معقول المعنى فيكون بعد في المبني (حول جميع البيت) وفي غير رمل بين الركنين أيضا خلافا لمن خالف أي بعض الشافعية (وهو) أي الرمل (ان يسرع في المشي) أي لا مطلقا بل كما قال (ويبرز كفيه) أي يحركهما من جانبيه (ويرى) بضم فكسر أي يظهر (من نفسه الجلادة) أي في قلبه بالعبادة المؤذنة للشجاعة في ميدان الجاهدة (والقوة) أي على الطاعة والمقاومة كذا فسر فاضحان في شرحه والمصنف خلطه بما قبل هو الاسراع (مع تقارب الخطأ) بالضم والفتح جمع خطوة (دون التوب) بالضم أي التفرغ (والصدى) بفتح فسكون أي الطلق ثم الرملة باقية على المعصم وقيل الرمل لم يسبق منه في هذا الزمان (ويعدى في الباقي) وهو الاربعة (على هبته) بكسر الهاء أي سكونه وطماينة المعتادة في هبته (والرمل بالقرب من البيت أفضل عند الامكان) أي من غير من اجتناب المسكا بعمدة اذمة هزيمة للانسان وكذلك تقسم الطواف بجلاره مل أيضا الا انه ينبغي ان يراعى الخروج عن الخلاف بان لا يترى يديه او يوجه على المفاذ وان (والام) أي وان لم يمكنه بهو لولا بغيره (فالطواف بالبعد منه)

في الليل وهو عليه بذات الصدور آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق الخالق المصور له الاسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والارض وهو العزيز الحكيم (ويواظب على قراءة المسبحات العشر الى اهداها سيدنا

أى من البيت بالرمل وكذا بغيره حيث نذر (أفضل من القرب بغيره) (أومع مدافعة لأن تقصر
 الرمل سنة والقرب فضيلة والأذية بالمداغة معصية (فإن ازدحم الناس) أى بحيث لا يمكنه
 الرمل لأن قربه ولا من بعيد (صبر) أى من أول الوهلة (حتى تزول الرجة) أى وتكشف
 القصة (في رمل) لأن المبادرة مستحبة وهى لا تدافع الرمل الذى هو سنة مؤكدة وهذا معنى قوله
 (ولا يطوف بالرمل إلا إذا تعذر لمرض) وكذا إذا تعسر لكبر وغيره وأما عبارته فى الكبير فإذا
 ازدحم الناس فى الرمل يقف حتى تزول الرجة ويجعل مسلكاً فيرمل قهراً أنه يقف فى الأثناء
 وهو مستبعد جداً عرفاً وعادلاً فيه من المخرج والمشقة ولكون الموالاتين الاشواط واجراء
 الطواف سنة متفق عليها بل قال بعض العلماء إنها واجبة فلا تترك لحصول سنة تختلف فيها
 والله أعلم فالوحصل التزام فى الأثناء بفعل ما يقدر عليه من الرمل ويترك ما لا يقدر عليه
 فإن ما لا يدرك كله لا يترك فبعضه ثم قوله فى الكبير ولا يطوف بدون الرمل فى تلك الثلاثة لأنه لا بد
 له بخلاف استسلام الحجر حيث لا يقف فيه عند الازدحام لأن الإشارة إليه بدل له فينبغى أن
 يحتمل على الأتيان لافى حال الابتداء والانتها لعدم ما يترتب عليه من فوات الموالات مع
 الامكان على أصل الاستسلام الذى هو سنة مؤكدة فيها (ويكون فى طوافه) أى فى جميع
 اشواطه أو أنواعه (ذاكراً) أى بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة
 الا بالله على ما ورد الحديث به وفى حكمه سائر أدكاره وهو أفضل من قراءة القرآن من
 حيث عمل صلى الله تعالى عليه وسلم فى الاطوفة الواقعة فى حجه وعمره لكن قد يقال انه صلى الله
 تعالى عليه وسلم قرأ آية رينا آتاني الدنيا حسنة الآية بين الركنتين مشيراً الى جواره
 ومشعراته عدل عن القراءة دفعاً للرجح عن الامة ثلاثيه هو ان الفراء فى الطواف شرط
 أو واجب فيه كإفى الصلاة وأما ما قيل من ان قراءة آية ريتان كان على قصد الدعاء دون
 القراءة فهو مع عدم الاطلاع على الارادة بعيد بحسب العادة انه تقوية الفضيلة الجارية بالجمع
 بين الحالتين كما هو مقتضى مقام أهل الجمع دون أصحاب التفرقة (داعياً) أى بالدعوات
 المأثورة وغيرها المتعارفة المشهورة فى محالها المستطورة ومن جلتها اذا تجاوعن الركن أن
 يقول اللهم هذا البيت بيتك وهذا الحرم حرمك وهذا الامن منك وهذا المقام مقام العائذ
 بك من النار ولا يصد به مقام ابراهيم عليه السلام ولا يريده بالعائذ أيضاً بل أراد بالمقام هذا
 المكان وبالعائذ جنس المستعبد أو خصوص نفسه الملتصق الى حرمه ومن المأثور اللهم
 قن عني عمار رقتى وبارك لي فيه واخلف علي كل غائبة لي بخير لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وإذا حاذى الركن العراقى يقول غير مشيراً اليه ولا مسلم عليه
 اللهم انى أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب فى الاهل
 والمال والولد ثم يقول وهو فى محاذة الميزاب اللهم أغلنى تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك
 ولا باقى الا وجهك من غير ان يقول ولا فانى الا خلقك لتروهم المعنى الفاسد واسقنى بكأس محمد
 صلى الله تعالى عليه وسلم شربة لا أظم بعدها أبداً وعند الركن الشامى اللهم اجعل عجله بجامع ووا
 وسعها مشكوراً وذنبا مغفوراً وتجارة ان توبىا عالم ما فى السدور اخرجنى من الظلمات الى
 النور وعند الركن البعائى اللهم انى أسألك العفو والعافية فى الدين والدنيا والآخرة وفيما بين

الخضر عليه السلام الى
 ابراهيم التيمى رضى الله
 عنه ووصاه أن يقولها
 عندوة وعشبة وذكر لها
 فضلاً كبيراً ونقلها أبو
 طالب الحكى فى قوت
 القلوب والامام حجة
 الاسلام أبو حامد الغزالي فى
 الاحياء رضى الله عنهم قال
 روى عن كرز بن وبردة وكان
 من الابدال قال أتانى أخى
 من أهل الشام فاهدى لى
 هديته فأتى بأكبر ما قبل منى
 هذه الهدية فأنتم الهدية
 فقلت يا أخى من أهدى لك
 هذه الهدية قال أهداها لى
 ابراهيم التيمى قال كنت
 جالساً فى الكعبة

الركنين ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآية واعلم انه لا يقف للدعاء في اثناء الطواف لاني
الاركان ولا في غيرها من المطاف فان الموالاة بين الاشواط والاجراء مستحبة ويصح ألقاظ
الذعوات خصوصا المأثورات ثلاثا ليلين فيم افترض عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام
من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي
في اثناء دعوات الطواف أو بدل الذعوات فانهم من أفضل القربات أو بالخصوص عند الاركان
لا سيما عند الركن الأعظم وليحذر كل الحذر من قول بعض الجهلة قبالة الحجر الأسود اللهم صل
على نبي قبلك فانه موهم بالكفر من قائله الا انه محمول على الالتفات ببناء على حسن الظن بالمؤمن
وانما نشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبلك وقول آخرين صلى الله على نبي
قبلك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام
فوقعوا في الطعن والملام هذا ولم يعين الامام محمد من أئمتنا المشاهد الحج شيئا من الدعوات فان
توقيتها يذهب بالركة لانه يصير كمن يكرر محظوظه بل يدعو بمأبده ويذكر الله تعالى كفيما
ظهر له متضرعا وان ترك بالمأثور منها فحسن أيضا على ما قاله غير واحد من أئمتنا بان لا تكن
الاطهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب والمرى عن السلف مستحسن
ويجوز الاكتفاء بما يرد على السالك ان كان أهلا لذلك (ويستحب استلام الركن اليماني)
بتخفيف الياء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد
بالاستلام هنا لمسه بكفه أو بيده دون يساره كما يفعله بعض الجهلة والتكبر من دون تقبيله
والسجود عليه ثم عند الحج عن اللبس للزجة ليس فيه النيابة عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه
حسن في ظاهر الرواية كما في رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال
الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد بن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل
كالخمر الاسود وقال في النخبة وهو ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في ان تقبيله ليس بسنة
وفي السراجية ولا يقبله في أصح الأقاويل وذكر الكرماني عن محمد انه يستبه ويقبل يديه
ولا يقبله والحاصل ان الأصح هو الاكتفاء بالاستلام والجهر وعلى عدم التقبيل والاتفاق على
ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد واما الزكّان الاخران
فلا استلام فيهما ولا اشارة بهما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الاربعة ثم لا خفاء ان الاشارة في
الركنين اليمانيين أيضا بدون الحج والزجة غير معتبرة فلا يفترق ما يفعله بعض الجهلة والتكبر
(واذا طاف سبعة اشواط استلم الحجر) أي بطريق السنة المؤكدة كما سبق (نختم به) أي كما بدأ به
ليقع ختامه مسكا وفي الكبير ولا يلبي في حالة الطواف أي جهرًا أو يقيّد بطواف العمرة
والاقاضة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي الملتزم
ثم يأتي المقام وسيأتي تحقيق المرام في منشا اختلاف علماء الانام والمراد بالمقام مقام ابراهيم
عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أي لصلاة الطواف على وجه
الاستحباب عند جمهور المفسرين والفقهاء المختبرين (فبصلى خلفه) وهو الأفضل لفعله صلى الله
تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفا أو حيث تيسر له من المسجد الحرام
أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا سنتان عند

وأما في التلليل والتستيج
ولتحمد اذ جاءني رجل
فسلم على وجلس عن عيني لم
أرني زمانى أحسن وجهها
ولا أشد بياض ثياب ولا
أطيب ريحاً منه فردت
سلامه وقات له يا عبد الله
من أنت قال أنا الخضر
جئتك حبلا في الله عز
وجل وعندي هدية أريد
ان أهديها لك فقلت ما هي
قال هي ان تقرأ قبل ان
تطلع الشمس وتبسط على
وجه الارض وقبل ان
تقرب سورة الفاتحة فبمع
مرات وقل أعوذ برب
الاس سبع مرات وقل
أعوذ برب الفلق

الشافعي فيطلق في النية من الفرض أو يقيد بالوجوب لا بالسنية لكن لو نوى سنة الطواف
أجزأه لأن المراد بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادي (يقراً) أي استحباباً عند الأربعة
(في الأولى) أي الركعة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية
الاخلاص) أي سورتها بعد الفاتحة وخصنا لالتصالح على التوحيد والتمجيد (ويستحب أن
يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم أنك تعلم سرى وعلايتي فأقبل
معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فأغفر لي ذنوبي اللهم إني أسألك إيماناً
يا شرفي وبقيناً صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبني إلا ما كتبت لي ورضاً بما قسمت لي يا أرحم الراحمين
روى أنه أوحى الله تعالى إلى آدم يا آدم أنك دعوتني دعاء استجيت لك منه وغفرت ذنوبك
وفرجت همومك ونعمت بك ولن يدعوك أحد من ذريتك من بعدك إلا فأتته به ونزعت
فقره من بين عينيها ونجرت له من وراء كل تاجر وأتته الدنيا وهي كارهية وإن لم يرد على
ما رواه الأزرقي والطبراني في الأوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساكر وورد أن آدم عليه
السلام دعاه خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن الجاني ولا منافاة بين
الروايات لاحتمال أنه دعا في المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من إتيان المقام بعد الطواف
في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلاً إليه أو إلى الكعبة فلا أصل له في السنة
ولا رواية عن فقهاء الأمة عن الأئمة الأربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء
الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة إلى من عليه السعي بقرينة
سوق الكلام وبين الرمل والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سعي فينبغي أن لا يكون
في حقه خلاف أنه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام إذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة
والخاصة وسيأتي زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبه به) أي يعلق بالملتزم أو بأستار
البيت المعظم (بقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وخده الأيمن عليه) أي تارة واليسر أخرى
والوجه بكلاهما لأن المقصود حصول البركة وهو آتم في هيئة السجدة (رافعا يديه فوق رأسه)
أي قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجمي في منسكه ويسط يديه اليمنى على يمين الباب
واليسرى على يسار الباب (داعياً) أي بما أحب ومن المأثور يا واجدا ما جسد لا تزل عني نعمة
أنعمت بهم علي ومن المستحسن الهوى وقفت يميناً بك والتزمت بأعتابك أرجو رحمتك وأخشى
عقابك اللهم حرم شعري وجسدي على النار اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك فصن
وجهي عن مسئلة غيرك اللهم يا رب البيت العتيق أعق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار
يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ربنا تقبل منا أنك أنت السميع العليم وتب علينا أنك
أنت التواب الرحيم (بالضرع) أي مقروناً باظهار الضراعة والمسكنة (والابتهال) وهو زيادة
المدة في الحضرة والمهزمة (مع الخضوع) أي خشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع
الباطن (مصلية على النبي المختار) أي أولاً وآخرها بعد الحمد والثناء وسائر الأذكار (ثم يأتي
زمن) أي يترها (فيشرب من مائها) أي قائماً أو قاعداً وراه مستقبلاً مبتدئاً بقوله اللهم إني
أسألك علماً نافعا ورزقا واسعا وشفاعة من كل داء ويسمي ويتنفس ثلاثاً ويحمد (ويتضلع) أي
يألف في شربه فانه ورد آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم ويستحب أن ينزع

سبع مرات وسورة
الخلاص سبع مرات وقيل
بأنها الكافرون سبع
مرات وآية الكرسي سبع
مرات وسبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله أكبر
سبع مرات وتصل على علي
النبي صلى الله عليه وسلم
سبع مرات وتستغفر
لنفسك ولوالديك وللمؤمنين
والؤمنات الاحياء منهم
والاموات سبع مرات
وتقول (اللهم) افعل بي
وبهم عاجلاً وآجلاً في الدين
والدنيا والآخرة ما أنت
له أهل ولا تفعل بي اياماً ولا
ما نحن له أهل أنك غفور رحيم

دلو برفسه ان قدر ويشرب منه ويقرغ الباقي على جسده وقبل يقرغ الباقي في البر وهو لا
 يظهر وجهه وأما ما اشهر من أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فعلى فرض صحته محمول على
 خصوصيته مما صبح في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أتى زمزم وهم يسقون
 فقال لولا أن تغلبوا التزأت حتى أضغ الحبل على هذه أرقبته وفي مسند أحد وغيره عنه أيضا أنه
 صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم فترعنا له دلو فشرب ثم فج فيها فافرغها في زمزم ثم قال لولا
 أن تغلبوا عليها لفرغت يدي فهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزع يده ولا صب بنفسه
 وإنما صب غيره للتبرك بسوره على وجه العموم لكل من شرب من مائه كما أشار بحججه فيها اليه
 صلى الله عليه وسلم (ثم يعود الى الحجر) الأسود فيستلمه (أي كما سبق) (ان قدر والاسـ) (قبله) (أي
 ويشير كما تقدم) (وكبر وهال وجهه وصلى) (أي على المصطفى) (ثم مضى الى الصفا) (أي من باب
 الصفا استحبابا) (فهي) (أي وجوبها وهذا الترتيب على ما ذكره الكرماني والسروجي والاصل ان
 كل طواف بعده سعي فانه يعود الى استلام الحجر بعد الصلاة وما لا فلا على ما قال قاضيه في
 شرحه ان هذا الاستلام لا افتتاح السعي بين الصفا والمروة فان لم يرد السعي بعده لم يعد اليه
 انتهى وقوله لا افتتاح السعي أي لارادة افتتاحه واصل وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يمر
 عليه من غير اقبال اليه حال توجهه الى الصفا بقتضى المروءة والوفا وموجب الاستعانة بمجاهده
 من محل المدد بالدعاء والثناء قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الحجر أولا ثم يأتي زمزم قال
 والاول أظهر يعني وهو أن يقدم زمزم قال ابن الهمام ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركنين
 قبل الخروج الى الصفا ثم يأتي المزمز قبل الخروج وقيل يلتزم المأتمز قبل الركنين ثم يصلح
 ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر انتهى والثاني هو الأسهل والأفضل وعليه العمل وفي كثير من
 الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاة الى الحجر ثم توجه الى الصفا من غير أن كان
 والمأتمز فيما بينهما واصل وجهه تر كهما عدم تا كدهما مع اختلاف تقدم أحدهما (ثم ان كان
 الحرم مفرد بالحج وقع طوافه) هذا (للقدوم) أي لو نوى غيره لانه وقع في محله وهو سنة لا فاق
 كما مر (وان كان مفردا بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو متعما) بأن يكون مفردا
 بالعمرة في الأشهر ناو بالحج في سنته (أو قارنا) أي جامع بين النسكين في أحرامه (وقع) أي
 طوافه هذا (عن طواف العمرة) أي في الصور الثلاثة (نوافله) أي نوى الطواف اقراض العمرة
 (أو غيره) أي من القدوم والنفل ونحوه لتعين ميعاد الوقت بخصوصه (وعلى القارن) أي
 بطريق الاستحباب (ان يطوف طوافا آخر للقدوم) أي بعد فراغه من سعي العمرة ولاية داخل
 طواف القدوم في طواف فرض عمرته كاذب اليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبان أن عليه
 طوافين وسعين للجمع بين النسكين

قوله رقبته الذي في البخاري
 يعني عاتقه وأشار الى
 طاقه اه معجمه

جواد كريم رؤف رحيم
 سبع مرات لا تترك ذلك
 غدوة ولا عشية فقلت من
 أعطاك هذه العطية فقال
 أعطانيها محمد صلى الله عليه
 وسلم فقلت أخبرني بشواب
 ذلك فقال اذا لقيت محمدا
 صلى الله عليه وسلم فسلمه عن
 نوابه فانه سيخبرك بذلك
 فذكر ابراهيم التيمي انه رأى
 ذات يوم في منامه كأن
 الملائكة جاءته فاحتملته حتى
 أدخلوه الجنة فقرأ ما فيها
 ووصف أمورا عظيمة مما
 رآه في الجنة قال فسألت
 الملائكة لمن هذا فقالوا لمن
 عمل بعملك قال ورأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وبعده سبعون نبيا وسبعون
 صفات الملائكة

• (باب أنواع الطواف) •

الظاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومنها بيان أسماؤها المتميزة عن أخواتها
 (أما أنواعها) (سبعة) هذا يوم أن أحكامها أيضا متعددة معينة بذكرها على حدة وليس الامر
 كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما أحكامها فكذلك بل انما يذكر أحكامها في ضمن أنواعها
 فالظاهر أن يقول كما في الكبير وأنواعها سبعة (الاول طواف القدوم) ويسمى طواف التحية

وطواف اللّاه وطواف أول عهد بالبيت وطواف احداث العهد بالبيت وطواف الوارد
والورود (وهو سنة) أي على ما في عامة الكتب المعتمدة وفي خزانة المفتين أنه واجب على
الاصح (للآفاق) دون الميقات والمكي (المفرد بالحج والقارن) أي الجامع بين الحج والعمرة
مما (بخلاف المعتمر) أي المفرد بالعمرة مطلقا (والمتعم) ولو آفاقيا (والمكي) أي وبخلاف المكي
إذا كان مفردا بالحج (ومن بعناه) أي ومن سكن أو أقام من أهل الآفاق بمكة وضار من أهلها
(فانه لا يسن في حقه) أي طواف القدوم إذا أفرد بالحج (الان المكي إذا خرج إلى
الآفاق) أي قبل الأشهر فانه لو خرج فيها ثم عاد إلى مكة ليس له القارن والتمتع على الوجه
المسنون (ثم عاد صحر بالحج) أي مفردا (أو القارن فعليه طواف القدوم) أي مستحب
حينئذ (وأول وقته) أي وقت أدائه (حين دخوله مكة) لأن أول وقت حجه دخول الأشهر
(وأخره وقوفه بعرفة) أي ينتهي بوقوفه بعرفة والآفاق خروقت أدائه باعتبار جواز آخر أول
يوم النحر فان غايته الأشهر التي هي محل أفعال الحج (فإذا وقف نقد فاقته) أي سقط أدائه
(وان لم يقف فالي طلوع فجر النحر) اذهون بآية وقت الوقوف وما في المشكلات من أن وقته
قبل يوم التروية فانه خرج مخرج الغالب أي بان لوقته الأفضل كذا حرره في الكبير لكن فيه انه
ليس الأفضلة على الإطلاق إذا الأفضل وقوعه حين قدمه وهو مختلف باختلاف زمان وروده
(ولو قدم الآفاق مكة يوم النحر أو له) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أي بعد وقوفه بعرفة وهو
قيد لهما (سقط عنه هذا الطواف) لأن محله السنون قبل وقوفه (ولو تركه) أي طواف القدوم
مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب إلى عرفة) أي بعد ادراك زمن الوقوف (ثم بدله) أي ظهر له
أن يطوف طواف القدوم وتبين له أنه أخطأ في تركه (فرجع) أي إلى مكة (وطاف له) أي للقدوم
(ان رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة إلى فجر يوم النحر (أجراه) أي طوافه عن
سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أي وان لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته
(لم يجزه) أي طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا
اضطباع ولا رمل ولا سعي) أي بالاصالة (لأجل هذا الطواف وانما يفعل فيه) أي في طوافه
(ذلك) أي ما ذكر من الاضطباع والرمل (إذا أراد) أي المفرد والقارن (تقديم سعي الحج على
وقته الأصلي وهو) أي وقته الأصلي (عقب طواف الزيارة) لأن السعي واجب والأصل فيه أن
يتبع القرية كافي التحفة لكن رخص لخافة الزحمة تقديمه على وقته إذا فعله عقب طواف ولو
فعلوا واختلفوا في الأفضل من التقديم والتأخير في حق الآفاق وكذا بالنسبة إلى المكي لكن
الاجوطة في حقه التأخير لانه لا زحمة في حقه لتوسع زمان السعي بالنسبة إلى فعله ولعل هذا وجه
عدم جواز التقديم له عند الشافعي والمروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (الثاني طواف
الزيارة) ويسمى طواف الركن والافاضة وطواف الحج وطواف القرض وطواف يوم النحر
لكون وقوعه فيه أفضل (وهو ركن لا يتم الحج الا به) لكنه دون الركن الأعظم وهو الوقوف
بعرفة لفوات الحج بدونه بخلاف الطواف فانه يستدرك أدائه في وقته الموسع إلى آخر عمره أو
بإزمنة بدنه بفوته عند موته ان أوصى بأنما الحج (وأول وقته) أي وقت جوازه وجهته (طلوع
الفجر من يوم النحر ولا آخره في حق الجواز الآن الواجب فعله في أيام النحر) أي عند الامام

كل صف ما بين المشرق إلى
المغرب فقلت يا رسول الله
ان الخضر أخبرني انه سمع
منك كذا فقال صدق
الخضر وكل ما يقوله فهو
حق وهو عالم أهل الأرض
وهو رقيب لا بدال فقامت
يا رسول الله فن فعل مثل
ما فعلت هل يعطى مثل
ما أعطته فقال والذي
بعثنى بالحق نبيا انه يعطى
وانه يغفر له جميع الكبائر
التي عملها ويرفع الله تعالى
عنه مقته وغضبه ويؤمر
صاحب الشمال أن لا يكتب
عليه شيئا من السيئات إلى
سنة ولا يعمل بهذا الامن
خلق الله سبحانه اذ كره

(وفيه رمل لا اضطباع) أي إن كان لباساً كما سبق (وبعده) أي بعد طواف الزيارة (سعى) بالرفع وهو عطف جملة على جملة وقوله لا اضطباع معترضة (الأذا فعلهما) أي الرمل والسعي لا الرمل والاضطباع لفساد المعنى (في القدوم) أي في حال طواف قدومه وفيه مساجعة أذا السعي لا يفعل في طواف القدوم بل في حال القدوم والرمل لا يفعل في حال القدوم بل في طوافه فالصواب أن يقول الأذا فعله أي السعي في القدوم أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرمل (فلا يرمل فيه) أي في طواف الزيارة (ولا يسعى بعده) لأن السعي لا يتكرر والرمل تابع لطواف بعده سعى (الثالث طواف الصدر) بفحتمين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس أشتاتاً ولذا سعى طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع بفخخ الوار وبكسر الماوداعته البيت والحج لعدم محمته بدونه ويسمى بحجته صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لأنه ما حج بعده ويسمى طوافي الأفاضة لكونه لا يصبح إلا بعد المراجعة من الوقوف وأذا طواف ركنه وطواف آخر عهد بالبيت لأنه يسكن وقوعه حينئذ عندنا ويجب عند الشافعي وطواف الواجب لكونه واجباً دون الفرض الذي هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وبالإجماع على كونه ركناً بخلاف طواف الوداع فإنه ثبت بالدليل القطعي ويؤيده أنه يسقط بالعذر وينجبر بالدم لغير عذر وهذا معنى قوله (وهو) أي طواف الصدر (واجب) أي على الآفاقي دون المكي ومن معناه من استوطن مكة قبل النشر الأول (وأقول وقته بعد طواف الزيارة) وأما ما في المشكلات من أن وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فمحمول على وقت استحبابه (ولا آخره) كأنه قدم (وليس فيه رمل) وكذا الاضطباع فيه (ولابعد سعى) وكان حقه أن يقول ولا سعى بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لأنهما متفرعان على طواف بعده سعى (وهذه الاطوفة الثلاثة) من القدوم والزيارة والصدر (في الحج) أي في حقه خاصة ﴿الرابع طواف العمرة وهو ركعتان﴾ أي فرض في أدائها (وفيه اضطباع ورمل) وهما ستان فيه (وبعد سعى) أي واجب (وأول وقته) أي وقت طوافه (بعد الأحرار بها ولا آخره) أي في حق أدائها ﴿الخامس طواف النذر وهو واجب﴾ أي فرض علا لا اعتقاداً (ولا يختص بوقت) أي إذا لم يعينه (الأأن يكون عليه) أي على الناذر (غيره) أي غير الناذر الذي هو واجب غير معين بوقت (أقوى منه) أي أقدم حينئذ الأقوى عليه من طواف فرض أو غيره من القروض أو واجب معين من النذور أو غيره ﴿السادس طواف تحية المسجد وهو مستحب الكل من دخل المسجد﴾ أي المسجد الحرام (الأذا كان عليه غيره) أي من الاطوفة (فيقوم هو) أي ذلك الغير (مقامه) أي يتوب منابه ويدخل في ضمنه (كالعمرة) أهم من أن يكون معتقهاً ولا فإنه بطواف طواف فرض العمرة ويندرج فيه طواف تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذي هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا إذا دخل المسجد من عليه فرض أو غيره فصلى ذلك فإنه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لأن تحية هذا المسجد الشرع بغير خصوصه هو الطواف (الأذا كان له مانع حينئذ يصلى تحية المسجد لم يكن وقت كراهية الصلاة) (السابع طواف التطوع) أي النافلة (والا فطواف التحية أيضاً تطوع وهو لا يختص بوقت أي برزمان دون زمان لجوازها في أوقات كراهة

الاعش وقد نقلنا من كتاب
قوت القلوب وأحياء علوم
الدين بقليل اختصاراً فاحفظ
على ذلك وداوم هذا لك الله
تعالى وأسعدك في الدارين
إن شاء الله تعالى (ورأيت)
أن أزيدك دعاء مشرفاً عظيماً
النفع جداً خفيف المونة
ورد في صحيح الترمذي أحد
كتب الصحاح الستة عن
مفضل بن يسار رضي الله
عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من قال
حين يصبح ثلاث مرات
أعوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم قرأ
ثلاث آيات من آخر

المسلاة عندنا أيضا خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى وقوله (إذا لم يكن عليه غيره) يفيد أنه لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر القروض فإنه لا يلحق بشخص عليه مثلاً إذا كان الزكاة أن يتطوع بالصدقة أو عده قضاء صلوات فيأتي بها فله من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارته أنه إذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لا نقول يختص حينئذ بالفراغ عما عليه من غيره لكن لا بطريق نفي الجواز والهمة كما قبل بل على سبيل الزوم والقرضية (ولا بشخص) أي ولا يختص جوازها وحمته بأحد (إذا كان مسلماً) لكن لا بد أن يكون مميزاً فلا فإنه لا يصح أيضاً من المجنون وغير المميز من الصغار (طاهراً) أي من الجنابة والحيض والنقاس لأنه يحرم الطواف عليهم وكذا دخولهم المسجد إلا أنهم لو هجموا وفعلا وصح عليهم الاثم والكفارة كما سيأتي في محله وكذا سئل في محله حكم الطهارة عن الحدث والغلب في البدن والتوب (ويلازم) أي اتقاه (بالشروع فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد النية (كالصلاة) أي كما تلازم الصلاة بالشروع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستثنى من هذا الحكم إذا شرع يظن أنه عليه فإنه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمر بنفسه أن شاء ففعل والافلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمر بنفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم ولتلاصير العبادة ملصبة وللقياس على الحج والعمرة فإن الاجماع على أن من شرع فيهما بنية النقل يلزمه اتمامهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله أعلم

• (فصل في شرائط صحة الطواف) أي مطلقه (الاسلام) لأن الكافر ليس أهلاً للعبادة المحتاجة إلى النية وقد شرطت فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست بشرط أصلاً وانية الحج في ضمن الاحرام كانية ولا يحتاج كسائر الافعال إلى نية مفردة وقيل النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئاً آخر وهذا كاه في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم والصدور والعمرة وأما طواف النفل فلا أظن فيه خلافا لعدم اندواجه في ضمن نية سابقة وسيأتي لهذه المسئلة في فصلها تمة (والوقت) أي لبعض افرادة وهو أكثر أنواعه (وكونه بالبيت) أي كون الطواف ملتصقاً به من خارجه (لا فيه) أي لا واقعاً في داخله وكذا قال الشافعي لو مر ببعض نيبه أو بدنه على الشاذروان أو على جدر الحجر بطل طوافه وما التفت إليه علماً أو ناساً حيث انهما ليسا من البيت إلا بالدليل الظني لكن الاحوط رعايته والمقصود عندنا أنه لو طاف داخل البيت حول جدره أنه لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لأنه شرط (وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي في زيادة تحقيقه (وأن يأن أكثره) لأنه مقدار القرض منه والباقي واجب فيه وفي عده شرطاً لصحة له اذ هو ممكن أيضاً (قبل والابتداء من الحجر) أي عداً من شرائط صحة الطواف ففي شرح المنار للسكاكي والمطلب القائل لشارح كثر الدقائق أن الابتداء من الحجر الاسود شرط على الاصح لكن لا كره على أنه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكره تركها وعليه عامة المشايخ ونص محمد في الرقيات على أنه لا يجزئه أي الاقتناع من غيره قال في الكبير فجعله فرضاً أقول بل جعله شرطاً كما سيبي

سورة الحشر وكل الله تعالى به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي وان مات في يومه مات شهيداً ومن قرأها حين يمسي فكذلك أخرجه الترمذي (قلت) قوله ومن قرأها حين يمسي فكذلك يعني وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يصبح وان مات في ليلته مات شهيداً ومعنى يصلون عليه يدعو له بالتعظيم فان أقط الصلاة هو الدعاء بالعظيم والابيات الثلاث من آخر سورة الحشر هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب

مصرحاً في كلام ابن الهمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الحجر اختلف فيه المتأخرون قبل لا يجزئ به وقيل يجوز غير ان الافتتاح من الحجر واجب لانه عليه الصلاة والسلام لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر ان افتتاح الطواف من الحجر سنة فلو افتتحه من غيره جاز ذكره عند عامة المشايخ ولو قيل انه واجب لا يعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليله فيأثم به ويجزئ به ولو كان في الآية اجال لكان شرطاً كما قال محمد لكنه منتف في حق الابتداء فيكون مطلق التطوف هو فرض وافتتاحه من الحجر واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره والحاصل انه اختار الوجوب وبه صرح في المنهاج نقلاً عن الذخيرة حيث قال في عدة الواجبات والبداءة بالحجر الاسود وهو الاشبه والاعدل فينبغي ان يكون هو المقول

(فصل) * أي في تحقيق النية (الشرط) أي أهضة الطواف المتوقف على التسمية على ما عليه جمهور الائمة (هو أصل النية دون التعيين) أي لاتعيين القرصية والوجوب والسنة ولاتعيين كونه للزيارة أو للصدور أو للقدوم ونحو ذلك فانه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب فاذا ثبت ذلك (فلوطاف) أي دار حول البيت (لا ينوي طوافاً) أي أصلاً (بأن طاف طالباً لغريم) أي لدايون ونحوه (أو هارباً من عدو) أي ظالم أو غير (أو لا يعلم انه البيت) أي بيت الله تبارك ونعالى أو البيت الذي يجب الطواف به أو يستحب (لم يعتد به) أي لم يعتبر ذلك الطواف حينما وجد بدفيه النية الشرعية لانه لم يقصد به القرية وان حصل منه النية القولية وهي مجرد ارادة الدورية (ولو نوى أصل الطواف) أي على جهة القرية (جاز) أي للحصول أصل النية (ولو طاف طوافاً في وقته) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أي به دان ينوي أصل الطواف لكونه معياراً له كافي صوم ادا رمضان (نواه بعينه أولاً) أي أو ما نواه بعينه بل أطلقه (أو نوى طوافاً آخر) وهذا كله مبنى على أن التعيين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف الصلاة فان التعيين لابد منه في الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تفصيل ليس هذا محلّه والحاصل انه اذا نوى طوافاً آخر يكون للاول وان نوى الثاني فلا تعمل النية في تقديم ذلك عليه ولا تأخيره عنه كما سبأ في ومثاله ما ينسب بقوله (ومن فروعه لو قدم) أي من سفره (معتبراً وطاف) أي بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أي عن طوافها (أو حاجاً) أي أو قدم حاجاً (وطاف قبل يوم النحر وقع) أي طوافه (للقدوم أو فارناً) أي قدم فارناً وطاف طوافين من غير تعيين فيهما (وقع الاول للعمرة والثاني للقدوم ولو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي ونوى نسيلاً أو وداعاً وأطلقه (وقع للزيارة أو بعد ما حل النحر) أي به دما طاف للزيارة كافي نسمة (فهو للصدور وان نواه للتطوع) وكذا اذا أطلقه (فالحاصل ان كل من عليه طواف فرض أو واجب أو سنة اذا طاف) أي مطلقاً أو مقيداً (وقع عما يستحقه الوقت) أي من الترتيب المعتبر الشرعي (دون غيره) حتى لو رتبته على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعينه (فبقي الاول عن الاول وان نوى الثاني أو غيره) أي من الثالث ونحوه (والثاني عن الثاني وان نوى غيره) أي من الاول وأمثاله (فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى من الاول) باعتبار المرتبة المرتبة كالفرض بالاضافة الى الواجب والواجب بالنسبة الى السنة (فيسد بالاقوى) أي فيعتبر ابتداؤه بالاقوى وان كان فله على خلاف الاولى (كما لو ترك

والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى يسجد له ما في السموات والارض وهو العزيز الحكيم فاغنى هذا الثواب العظيم واحرص عليه ولازم عليه دائماً فان الله تعالى يرسل اليك في كل يوم وفي كل ليلة سبعين ألف ملك يدعون جميع النهار وجميع الليل بلفظ الصلاة الذي هو مخصوص بالانبياء فاهيك بهذا

طواف الصدر ثم عاد باحرام مرة فبدأ بطواف العمرة) لأن طواف العمرة أقوى لكونه فرضاً
(ثم الصدر) أي ثم يأتي طواف الصدر ولم يجعل الطواف مصرراً قاله مع أنه سبق تعلق الذمة به
لكونه واجباً ومرة تبتة دون الفرض وهذا واضح جداً (ولو طاف للعمرة ثلاثة أشواط ثم طاف
للقدوم كذلك) أي ثلاثة أشواط (فالأشواط التي طاف للقدوم) أي بحسب النية (محسوبة
من طواف العمرة) أي بموجب اعتبار الشريعة (فبقي عليه للعمرة شوط واحد فيكملة) أيضاً
وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فيه طاف للعمرة أربعة أشواط ثم طاف يوم النحر
للزيارة فإن ثلاثة أشواط منه تحول للعمرة ولو قدم الأقوى لما قالوا يتحول ثلاثة أشواط من
الزيارة إلى العمرة لأن الثلاثة الأخيرة منه واجبة والزيارة فريضة والجواب أنه ليس يتحول
من الفرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب المتقدم الذي استحق أن يكون
الطواف له أولاً فهو الأقوى من هذه الحنية مع أن تدارك الأول لا يتصور بدونه ويتصور
تدارك الثاني بغيره وإمامنا ذكره في الكبير بقوله بل من الفرض إلى الفرض كما إذا ترك الأكثر
من طواف العمرة فضبه ان الظاهر فيما نحن فيه أنه من الواجب إلى الواجب كما حذرناه ومع
هذا لم يندفع الإبراد إذا قبل من الفرض إلى الفرض إلى آخره لبقاء الأشكال على حاله اللهم
الآن يقال يصرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة لتكمل ركنها فيكون من الواجب
إلى الفرض ثم قوله أو نقول إذا طاف ولو مفرقاً وقع الكل عن الفرض أي السابق كما لو أطال
الصلاة يقع الكل فرضاً فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال لأن مبنى السؤال انما هو على أن
تقديم الأقوى هو المتميز في الحال فإذا استوى الحكم في الفرضين فأين يتصور تقديم الأقوى
في البين ثم الاظهر أن المراد بالأقوى أعم من أن يكون حقيقة كما سبق أو مجازاً لقوله (ولو طاف
للممرة بعضه) أي وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير في الترك (ثم طاف الزيارة)
أي كلاً (يكمل طواف العمرة من الزيارة) أي لاستحقاق طواف العمرة أولاً فهو أقوى من
طواف الزيارة من هذه الحنية مع استوائهما في الركنية فصرفه إلى طواف العمرة أولى سواء
كانت المكملته من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما القارئ إذا لم يدخل مكة ووقف
بعرفة عليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها كذا ذكره الشافعي ولعل هذا وجه تقييده ببعضه
(وكذا لو طاف للزيارة بعضه ثم للصدر) أي جميعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا اعتبار
عليه لأن طواف الزيارة أقوى من الصدر رتبة ومرة فالصرف إليه أولى كما لا يخفى ومن جملة
الفرع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزئه عن النذر ثم تقيده الأحكام
المذكورة بالطواف فيمضي أن حكم السعي ليس كذلك فبقي عليه سعي الحج وأحرم بعمرة وطاف
وسعى للعمرة لم يفتقل سعيها إلى سعيه مع تقدم سعيه وقوة رتبته ولعل وجه الفرق هو أن
الطواف متكرر في الحج بخلاف السعي فلهذا الترتيب مجزئة في ركعة وأتى بثلاث سجودات
في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا يتبين أنه لو كان عليه طواف الحج وطاف
للممرة لم يفتقل طوافها إليه مع أنه أحق لكونه أسبق

• (فصل في طواف المعنى عليه والثام) أي من المرضى (ولو طافوا) أي الرفقة (بالمعنى عليه
محمولاً جراً ذلك) أي الطواف الواحد المشتمل على فعل الفاعل والمفعول (عن الحامل) أي

التشريف العظيم الذي
يحصل لك بهذا العمل اليسير
كما أفاده الحديث الصحيح
النبوي صلى الله عليه وآله وسلم

• (فصل في الأحرام) •

إذا وصل الآفاني إلى
المبقات نوضاً واعتسل
وحلق رأسه وقلم أظفاره
وحلق أبطه وعاتيه واستعمل
الطيب وتجرد عن الخيط
ولبس أزاراً ورداء أبيضين
جديدين أو غسيلين وصلى
ركعتين نوى بهما سنة
الأحرام يقرأ في الأولى
الفاتحة وقيل يا أيها
الكافرون وفي الثانية
الفاتحة وسورة الاخلاص
والأحرام أماً بالحج

اصالة (والمحمول) أي وعنه نيابة (ان نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن المحمول) أي معا
أو واحد بعد واحد قبل الشروع (وان كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر المغمى عليه) أي
بناء على ان عقد الرقعة متضمن لفعل هذه المنفعة وهذا اذا اتفق طوافهما بأن كان لعمرتهما
أول زيارتهما ونحوهما (وكذا ان اختلف طوافهما) أي وصفا واعتبارا (بأن كان لاحدهما
طواف العمرة وللاخر طواف الحج) أو أحدهما فرضا والاخر واجبا (فيكون طواف
المحمول عما وجب به احرامه) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيادة (وطواف
الحامل كذلك) أي على وفق ما اقتضاه احرامه من الاطوفاة المذكورة (ولو طافوا بغير
وهو نائم من غير انحاء) ففيه تفصيل (ان كان بأمره وحاوله على فوره) أي ساعته عرفا وعادة
(يجوز والا) أي بان طافوا به من غير أن يأمرهم به أو فوله أو بعد أمره (لكن لا على فوره (فلا)
أي لا يجزيه عن الطواف وتفصيله على ما يحصل به توضيحه ما في الكبير لو أن رجلا مريضا
لا يستطيع الطواف الاحمولا وهو يعقل نام عن غير عتة فحمله أصحابه وهو نائم فطافوا به
أو أمرهم أن يحملوه ويطوفوا به فلم يفعلوا حتى نام ثم احتلوه وهو نائم أو حاوله حين أمرهم بحمله
وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ
روى ابن سماعة عن محمد بنهم اذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجزيه ولو أمرهم ثم نام فحمله
بعد ذلك وطافوا به أجزأه ولو قال لبعض عبيده استأجر لي من يطوف بي ويحملني ثم غلبته
عبيته ولم يرض الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلا ثم استأجر قوما يحملونه وأتوه
وهو نائم فطافوا به قال ابن سماعة استحسن اذا كان على فوره ذلك انه يجوز فاما اذا طال ذلك
ونام فأتوه وحملوه وهو نائم لا يجزيه عن الطواف ولكن الاجرا لازم بالامر قال ابن سماعة
والقياس في هذه الجملة أن لا يجزيه حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ يتنوى الدخول فيه لكن
استحسننا اذا حضر ذلك فنام وقد أمر أن يحمل فطاف به أنه يجزيه قال ابن الهمام وحاصل
هذه القروعة الفرق بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه انتهى وقد
أطلقوا الاجزاء بين حالي النوم والاعما في الوقوف وامل الفرق ان الوقوف لا يتوقف محضته
على النية لعدم اشتراطها فيها اكتفاء بالندراج نيته في ضمن نية الاحرام وتوسعة على العباد في
الرحمة بخلاف الطواف فان النية شرط فيه عند الجمهور على ما سبق فالتنوي وجود حقيقة تنافي
حق المغمى عليه بالاكتفاء عن تحقق حكمها بالنسبة الى الرقعة بناء على عقد المودة والمشاركة
في العهدة واعتبرا لامر الصريح في المريض النائم لقيام نيته بمقام نيته لان حاله أقرب الى
الشعور من حال المغمى عليه واقه أعلم (وان لم ينو الحامل الطواف) أي أصله (بل نوى)
أي الحامل بطوافه (طلب غريم) أي مثالا (فان كان المحمول عاقلا) أي منيقا ومستيقظا
(ونوى الطواف) أي قربته (أجزأه) أي المحمول لتحقيق نيته (دون الحامل) لفقد قصده
الشرعي (وان كان المحمول مغمى عليه) وكذا النائم والمجنون والمسئلة بجاهال (لم يجزه) أي
الطواف لهما (لاتقاء النية) أي الشرعية (منه) أي من المحمول (ومنهم) أي الحاملون
الدال عليه الحامل وكان الاولى أن يقول منهما وعلم منه أنه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو
المحمول جاز للحامل دون غيره سواء كان مقيما ولا (وان نوى من استأجره لا يعتد بنيته)

أو بالحج والعمرة قال ان
اراد الحج اللهم اني أريد
الحج فيسره لي وتقبله مني
وأعني عليه وبارك لي فيه
نويت الحج وأحرمت به
بما صلا الله تعالى لبيك اللهم
لبيك لبيك لا شريك لك
لبيك ان الحمد والتسعة لك
والمك لا شريك لك (اللهم)
أحرم للشعري وشري
وعظمي ودمي من النساء
والطيب وكل شيء حرمته
على المحرم أبتغي بذلك
وجهك الكريم لبيك
ومعديك وانحران كلها
بيديك والرباه لبيك
والعمل الصالح لبيك
ذا النعماء والفضل الحسن

أى بنية المستأجر الحامل للمسؤول إذا كان مقيماً أو نائماً بخلاف ما إذا كان مقيم عليه أو نائماً فان فيه تقييلاً كما تقدم والله أعلم وكان حقه ان يقول بنية له والافئنة لنفسه صحيحة ولو كان حمله شاء على اجارته كما اذا علم طائفة غيره فان طوافهم يحسب عن كل منهم ما اذا وجد النية لهم

• (فصل في مكان الطواف • مكانه حول البيت لافيه) أى لا في داخله كما مر (داخل المسجد) أى سواء كان قريماً من البيت أو بعيداً عنه بعد أن يكون في المسجد (ويجوز) أى الطواف (في المسجد) أى في جميع أجزائه (ولو من وراء السور) أى الاسطوانات (وزمزم) وكذا المقامات (ولو طاف على سطح المسجد ولو مرتفعاً عن البيت) أى من جدرانه كما صرح به صاحب الغاية (جاز) لان حقيقة البيت هو القضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى وإذا اجتمعت الصلاة فوق جبل أبي قبيس اجماعاً حتى لو انهم دم البيت فهو ذاك جاز الصلاة الى البقعة وفيها أيضاً عندنا خلافاً للشافعي في الصلاة في داخلها بلا حائل لتحقيق الحرج العام بالنسبة الى من كان خارجها بخلاف أهل الداخل فانهم يكونون جميعاً محصوراً أو واحد أو اثنان فمورقاً خارج بالنسبة اليهم لاسيما اذا كان يمكنهم الخروج وبهذا يدفع ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية ان هذا فرع عجيب من الشافعية وانما حقيقتنا هذه المسئلة من المشايخ البكرية هذا ولو طاف خارج المسجد دفع وجود الجدران لا يصح اجماعاً وما اذا كان جدرانه منهدمة فكذلك عند عامة العلماء خلافاً لمن لم يمتد بخلافه

• (فصل في واجبات الطواف) • أى الافعال التي يصح الطواف بدونها وينجبر بالدم لتركها وهى سبعة (الأول الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر) أى وان فرق بينهما في حكم الاثم والكفارة وهو ما من النجاسات الحكيمة وجوبها عنهما هو الصحيح من المذهب وهو احدى الروايتين عن الامام أحمد وقال ابن شجاع هو سنة ونقل النووي في شرح مسلم عن أبي حنيفة استحبابها وكاه أخذ من قول ابن شجاع والجمهور على أن الطواف كالصلاة في اعتبار الشرائط كاه الاما استثنى بفعله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز المثنى ونحو ذلك ثم اذ اثبت أن الطهارة عن النجاسة الحكيمة واجبة فلوطاف معها يصح عندنا وعند أحمد ولم يحل له ذلك ويكون عاصياً ويجب عليه الاعادة أو الجزاء ان لم يعد وهذا الحكم في كل واجب تركه (الثاني قيل) أى قال به ضخم من أن واجبات الطواف أيضاً (الطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى سواء في الثياب الملبوسة أو الأجزاء البدنية وفي معناها الأجزاء الارضية عند بعضهم (والا كره على انه) أى هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن (سنة) أى مؤكدة (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية (قدر ما يستتر به عورته من الثوب واجب) أى طهارته (فلوطاف) وعليه قدر ما يورى العورة طاهر والباقي نجس جاز) أى ولا يلزمه شيء الا أنه يكره له ذلك وقيل عليه دم (والا فهو بمنزلة العريان) لان الاكراه حكم الكل عند الاعيان وفي النجبة اذا طاف في ثوب كاه نجس فهذا والذي طاف عرياناً أو وسياً في حكم العريان واماماً وقع في الطار بالمس من أنه لو نجس ثوبه في بول فهو كالواصل عرياناً فهو بين لعدم القائل باشتراط ذلك لما صرح في البدائع من أن الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالاجماع وهذا في الثوب والبدن على ما صرح

ليسك مرغوباً ومرهوباً
الذي ليسك الله الخالق ليسك
ليسك حقاً حقاً تعبداً ورفاً
ليسك عدد التراب والحصى
ليسك ليسك ذا المعارج ليسك
ليسك من عبد أدنى اليك
ليسك ليسك فراج الكبر
ليسك ليسك انما عبدك ليسك
ليسك غفار الذنوب ليسك
اللهم اعني على اداء فرض
الحج وقبله مني واجهلي
من الذين استهواوا لك
وأمنوا بوعدك وأتبعوا
أمرك واجهلي من وفدك
الذين رضيت عنهم وأرضيتهم
وقبلتهم ويستحب تكرار
التلبية كلما طاف رفاً وهبط
وادياً

بهم ما الاصحاب وأما طهارة مكان الطواف فذكر عز بن جماعة عن صاحب الغاية أنه لو كان في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يفيد في الشرطية والقرضية واحتمال ثبوت الوجوب أو السنية والارجح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (ستر العورة فلو طاف مكشوقاً) أي قدر ما لا تجوز الصلاة معه (وجب الدم) أي أن يعده (والمانع) أي قدره (كشف ربيع العضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة إلى الرجل أو المرأة والامة كما فصلت ذلك في محله (فما زاد) أي على قدر الربع (كافي الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حدث قالوا (وان انكشف أقل من الربع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروجي من أنه لو ظهر شعرة من شعراتها أو ظهر من ظهر رجلها لم يصح طوافها كما صلافة وهو غلط من الناقل لأن السروجي إنما ذكر ذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات (المنشي فيه للقادر) ففي الفتح المنشي واجب عندنا وعلى هذا نص المشايخ وهو كلام محمد ومافي فتاوى قاضيهان من قوله والطواف ماشياً أفضل أو محمول على النافلة بل ينبغي في النافلة أن يجب لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المنشي انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب بإيجاب الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا جاوز قضاء الزوقت الكراهة دون أدائه ركعتي الطواف مع أنه لم يلزمه بوصف المنشي مع الاتساع في التطوع وله - إذا جاوز بلا عذر في صلاة النقل ترك القيام الذي هو ركن في الفرض عند القدرة (فلوطاف) أي في طواف يجب المنشي فيه (راكباً أو محملاً أو زحفاً) أي على استه أو على أربعته أو جنبه أو ظهره كالسطيح (بلا عذر فعله الاعادة) أي مادام بمكة (أو الدم) أي لترك الواجب (وان كان) أي تركه (بعذر لا نفي عليه) كافي سائر الواجبات (ولونذر) أي وهو قادر على المنشي (أن يطوف زحفاً) وكذلك ما في معناه (لزمه) أي الطواف (ماشياً) لالتزامه بالوجه الا كيد بخلاف من شرع زحفاً بينة النقل فان المنشي في حقه هو الافضل كما تقدم والله أعلم ويؤيده ما في الكبير ثم ان طافه زحفاً أعاده كذا في الاصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه اذا طاف زحفاً أجزأه لانه أدى ما أوجب على نفسه هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابلسي في هذه المسئلة قبل عليه الاعادة والاقدم وقبل لا يلزمه شيء انتهى فتحقق ان المسئلة خلافية وأما ما ذكره ابن الهمام في المناقشة في أن الاجزاء لا يتيق ما في الاصل من الاعادة والجزء قد دفع لما يستفاد من تعليقه لقوله لانه أدى ما أوجب على نفسه ثم قوله ولو كان خلافاً كان ما في الاصل هو الحق لان من ترك واجبا في الصلاة وجب عليه الاعادة أو سجدتا السهو وان لم يفعل قلنا صحة صلاته تنفذ بالفرق الذي قررناه سابقاً في التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الجمهور من الاصحاب وهو الصحيح وقبل سنة وقبل شرط وفي الفتح الاصح الوجوب (وهو أخذ الطائفة) أي شروعه (عن يمين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيده ما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فوردى السك والاحد لان المراد يمين الحجر عند استقباله أو لوقوعه في يمين الباب (وضده) أخذه عن يساره وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف المنكوس (الظاهر أنه الطواف المقلوب والمكوس) وأما المنكوس فهو أن يجعل رأسه من جهة الارض ورجليه من جهة السماء ومنه قوله تعالى ثم نكسوا على رؤسهم في القاموس نكسه قلبه على رأسه كتمكسه وأما ما في الكبير من أنه ذكر

أولني ركبا وبالا مصاروعند اختلاف الأحوال الى أن يقطع التلبية من متى يوم التعر بأول حصاة يرمى عند جرة العقبة وان اراد الحج والعمره قال (اللهم) اني أريد الحج والعمره فيسرهما لي وقبلاه مامني واعني عليهما وبارك لي فيهما نويت العمرة والحج وأحرمت بهما مخلصاً لله تعالى ثم يأتي بجميع ما تقدم من الفاظ التلبية

* (فصل في دخول مكة) *

يسن الاغتسال لدخول مكة بذي طوى ويدخلها ثم أربلا لكن سيدنا عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يقدم مكة الا بات

في منسك الرومي عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز رفع استقبال البيت الاقبالية الحجر
انتهى وهو غلط منه لانه انما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في الغاية ومنسك
السجاري لو استقبال البيت بوجهه وطاف معترضا وجعل البيت عن يمينه ومشى القهقري
أو معترضا مستدبرا البيت لا يبطل عندنا لان الأمور به مطلق الطواف عندنا وهو الدوران
حول الكعبة وقد أتى به الا انه أدخل في وصفه ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بترك الترتيب
او ترك الصفة انتهى ولا يخفى ان ما نقل عن السروجي يمكن حله على ما يوافق المذهب بأن يقال
معنى لا يجوز يحرم فعله اتركه الواجب أو ما قياسه بقوله ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل
بترك الترتيب أو ترك الصفة فمع ظهور الفارق بينهما ليس للترتيب دخل فيه ما والحاصل ان وجوب
التيامن يفيد ان من أتى بخلافه من الصور المذكورة المخالفة للتيامن في الهيئة والكيفية
يحرم عليه فعله ويجب عليه الاعادة أو لزوم الجزاء ومن ذلك ما رأينا من بعض الجهانين على صورة
المجاذيب من أهل الامكار انه طاف على هيئة السماع الدوار فانه لاشك أنه يحرم عليه لاشتماله على
الاقبال والادبار والمشى باليمين واليسار (السادس) من الواجبات (قبيل الابتداء من الحجر
الاسود) وقد تقدم انه المختار لابن الهمام وغيره والاكترون على انه سنة وقيل فريضة وشروط
(السابع) الطواف وراء الحطيم أي جدار الحجر (فالويل لطف وراءه بل دخل القرعة التي بينه وبين
البيت) أي وخرج من القرعة الاخرى (فطاف فعلية الاعادة أو الجزاء) أي كما سيأتي
(ثم الواجب أن يعيده على الحجر) أي فقط كما سيصور (والافضل اعادة كله) أي ليؤدي به على
الوجه الحسن المستحسن عند العلماء وللخروج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الأكثر
من أئمة المذهب خلافا لظاهر كلام الكرماني فعليه ان يعيد الطواف ولما صرح به ابن الهمام
حيث قال فيجب اعادة كله ليؤدي على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب عليه
تدارك نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كما في ترك سائر الواجبات
الاصولية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الحجر من البيت ثبت بالادلة الظنية خلافا لما قاله
الشافعية (وصورة الاعادة على الحجر أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أي ضيقه ثامن أول اجزاء
القرعة أو قبله بقليل للاحتياط (حتى ينتهي الى آخره) أي من الشق الآخر كما تقرر (ثم يدخل
الحجر من القرعة) أي التي وصل اليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو الذي ابتدأ من طرفه
(أو لا يدخل الحجر بل يرجع وينتدئ من أول الحجر) وهو الاولى فلا يجعل الحطيم الذي هو من
الكعبة وهو أفضل المساجد طريقا الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وطلب
البركة في كل مرة ثم في الصورة الاولى من الاعادة لا يعد عوده شوطا لانه منكوس وهو خلاف
الشرط أو الواجب فلا يكون محسوبا ولهذا قال (هكذا) أي مثل ما ذكر من صورتي الاعادة
(يفعل سبع مرات) أي ان تركه في جميع أشواط الطواف والافقة دونه (ويقضى حق فيه) أي
ويقفل في حال اعادته ما يستحق الطواف وجوبا أو سنة (من رمل) ان كان فيه رمل أو اضطباع
(وغيره) من تيامن ونحوه (فاذا أعاده سقط الجزاء) وهو ظاهر (ولو طاف على جدار الحجر قبل
يجوز) إشارة الى ما في الكثر من انه ينبغي أن يجوز لان الحطيم كله ليس من البيت (وينبغي
تقييده بما زاد على حده وهو قدر سنة أو سبعة أدرع) وقال في الكبير لكن يرد عليه ان بعضه

بذي طوى حتى يصبح
ويقتل ثم يدخل مكة ثم أرا
ويذكر عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه فعله متفق عليه
وهذا اللفظ لمسلم ويدخل من
ثمة كداء المذ وهو الجحون
لان النبي صلى الله عليه
وسلم دخل منها عام الفتح
تفأولا بالاستعلاء لان
ابراهيم عليه السلام دعا
فيه بان يجعل أفقده من
الثامن ثم وى اليهم حين دعا
لترتبه بالحرم ولان باب
البيت مثل الوجه واماثل
الناس يقصدون من
وجوههم لامن ظهورهم
ويدخل ما شيا خاضعا
داعيا فاذا وصل الى المعلى

منه وهو سبعة أذرع فلا يربوب عن الواجب ذلك القدر انتهى وفيه تطور لا يخفى لأن شارح الكثر
صرح بأن الخطيم كله ليس من البيت فغناه أن بعضه منه سواء يكون ستة أذرع أو سبعة ولا شك
أن ذلك البعض داخل في الخطيم مع الزيادة لخلاف في ذلك والحاظ خارج عن الكل احتياطاً
نعم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الخطم حكماً حكم البيت وأنه واقع في محل حائط
البيت قديماً لا شبهة أنه حيث لا يجوز ضد هم والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع
(وقيل غير ذلك) أي غير ما ذكر من الستة والسبعة في مقدار الخطيم من البيت حتى قيل كله منه
واقعه سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في ركعتي الطواف وهي) أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لا سنة كما قال
الشافعي في قول (بعد كل طواف) أي ولو أدى ناقصاً (فرضا كان) أي الطواف كركن الحج
والعمرة (أو واجباً) كالمسجد والندى (أو سنة) كالقدوم وكذا إذا كان مستحباً كحصة
المسجد (أو نفلاً) كالطواف بغيره من الأوطاف بخلافه في الدين حيث حال ينبغي أن يكون
واجبتين على أثر الطواف الواجب قال ابن الهيثم وهو ليس بشيء لاطلاقي الأدلة وفيه ان
اطلاق الأدلة لا ينفى قبول التقيد في المسئلة أن صح فيما وجهه من وجوه المقايضة (ولا تختص)
أي هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجوار والصفة والافتقار الفضيلة تختص
بوقوعها عقب الطواف إن لم يكن وقت كراهة وتختص بإيقاعها خلف المقام ونحوه من أرض
الحرم (ولا تفتوت) أي الأبان يفتوت (فلوتر كها لم تجبر بدم) وفيه أنه لم يتصور تركها فكيف
بدمه ورابطه اللهم الآن يقال المراد منه أنه لا يجب عليه الإيعاء بالكفارة للمقاطعة بخلاف
الصوم والصلاة حتى لو تر الواجب ولعل الفوق ما قدمناه هنا والمسئلة بخلافه في البحر
الصحيح وحكم الواجبات أنه يلزمه دم مع تركها لا ركعتي الطواف انتهى وهو وجهه أنه واجب
مستقل ليس له تعلق بالواجبات الحج وألعدم تصور تركها كما في بعض المناسك ولا تجبر بالدم
فانهم في ذمته ما لم يصلها إذ لا يختصان بزمان ولا مكان لكن ذكر الحدادي في شرح القدرى
أنه إن تركها ما ذكر في بعض المناسك أن عليه دماً ويؤيده ما في البحر الزخار وهو ما واجبتان
فإن تركها ما عليه دم وفي من ذلك إلا أكثر على أنه لو تركها ما يلزمه دم وبه قالت الشافعية وقيل
يلزم انتهى ولعله محمول تركه على القوت بالموت فيجب عليه الإيعاء ويستحب للورثة أداء الجلاء
(ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز ويكره) أي كراهة تنزيه لتركه
الاستحباب كحسب أي أو تحريم لفالفة الموالاة أوله ما جبه ما (والسنة المألأة بينها وبين
الطواف) أي فراغه إن لم يكن وقت الكراهة والأصل على بعد فرض المغرب قبل السنة إن كان
في الوقت سنة (ونستحب مؤكداً) أي استحباباً ما مؤكداً فيفيد أن مراتب الاستحباب مختلفة
كراتب الصن المؤكدة (خلف المقام) لموافقة فعله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية الكريمة
واتخذوا من مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم قد قيل في الآية أن الأمر للوجوب وهذا يقتضى أن
تكون الصلاة خلفه من السنة ويخلفه ما حوله وسائر أماكن الفضلة من الحرم لأن فيه قولاً
لبعض المفسرين أن المراد بمقام إبراهيم هو الحرم جمعه ولذا قال (وأفضل الأماكن كني لآلهتها
خلف المقام) وفي معناه ما حوله من قرب المقام كإشراكه من التبعية في الآية الشريفة

ورأى مكة وعابها
روى جعفر بن محمد عن أبيه
عن جده أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقول غنمه
دخول مكة (اللهم) الحمد
بالدك والبيت بيتك جنتك
أطلب رحمتك وأوم طاعتك
متبعاً لأمره راضياً بقدره
مسلياً لأمره أسأل الله مثله
المظهر اليك المشفق من
عذابك أن تستغفاني
بعفوك وأن تجاوز عني
برحمتك وأن تدخلني جنتك
وقال الكرماني إذا وصل
إلى درب مكة يقول (اللهم)
رب السموات السبع وما
أظلم ورب الرياح وما أظلم

وكون الخسبة أفضل لا ختمه الحضره المنبغية (ثم في السكينة) أي داخلها (ثم في الحجر خلع
 المذاب) أي خذوها (ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت) أي من فناء البيت أذرع وما دونها
 (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في نحو الساحة وجوانبه خصوصاً إذا كان الأركان ومقابلته
 المقرب والباب ومقامه جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي بجده ليسكن المطاف الذي
 محل المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم أفضل لأنه لا يصح على بحيث يشوش على الطائفتين
 ويظهر جهما إلى المرور بين يدي المصلي (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من إعلم الحرم المحرم (ثم
 لأقطعة بهذا الحرم) أي بالتسوية إلى هذه الصلاة من حيثية اختصاصها بالحرم وهو لا يخفى أنه
 لو سألها في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لأفضله لها بالأطراف إلى حائطها (بل الاستسنة)
 أي مطلقاً لمجاورة عن حائطها من المكان الذي هو المستحب والرفاع الذي هو السعة إلى
 غيرهما من الأمكنة والأرضية (والمراد بما خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام
 (قيل ما يصدق عليه ذلك) أي خلف المقام أو المقام (عادة وعرفاً من القرب) وهذا القليل من المؤمنين
 فإن من طلى آخر المسجد وراء المقام لا يدرك فضيلة خلف المقام باتفاق على الأمام فإن المعروف
 خصه عنه هو مقر وشيخارة الرخام (ومن ابن عمر رضي الله عنه) ما أنه إذا أراد أن يركع خلف
 المقام جعل يمينه وبين المقام صفاً (وصفين) أي مقعداً راحلاً أو ثلثاً أو للتوزيع المقيد للتخدير
 (أو ركن أو ركنين) يخلو الشك والتوزيع كذلك ثم يحتمل أن المراد قد وما يقف ويحل
 أو يدخلان فهو أفي ما قبله أو كان يتأخر عنهما بالتفعل منكر ما إلى مقامه صلى الله عليه وسلم أن صح
 خرفوا ولعن وجهه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير صحته عن قرب المقام التردد عن
 مقامه عبدة الأصنام في تلك الأيام أو كان وقت الزحام وعدم التفات العوام لغيره لا ناه (رواه
 عبد الله الزيات) وأما ما نقل رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنها فركع عند المقام وركعتين
 وفي رواية يضاعف جابر ثم تقدم على مقام إبراهيم فقرأ أو اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فجعل المقام
 يمينه وبين البيت هذا وقال الكرماني وحدثنا ما صلى من الحرم يجوز وقال مالك والنوري أن
 لم يصطفاً ما خلف المقام لم يهرز وعليه حكم ولنا أن المراد بمقام إبراهيم في الآية الحرم كله لأن
 الطائفة صلوا ركعتي الطواف في المسجد دون المقام وكذا في الحرم بذي طوى وغيره فخطا الفعل
 عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل في المقام اثنين عليه بطل لا يفتي لأن الأمام ما كان
 يصح عنه ما نسب اليه بطل بأن الأمر للوجوب في سائر المقام وقوله عليه الصلاة والسلام
 معين للمرام ونجاة احتجاباً عليه بفعل الصلابة الكرام وهو لا يخفى كون الأمر للوجوب
 نجاة الخسلة في أن المراد بالمقام محرم أو خصوص المقام مع أن أحد أمن عكس تنافي
 بالوجوب في هذا المقام (ويستحب) أي عند الأربعة (أن يقول في الأولى بسورة الكافرون)
 القوافي تتعدى بالباء وغيرها الكافرون بالرفع على التثنية (وفي الثانية الاخلاص) أي سورتها
 (ويستحب أن يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف (لنفسه ولغيره) أي من أقاربه ومناجاة
 وأصحابه (والسليمان) أي ولعمومهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدقنا (ولوصلي أكثر
 من ركعتين) أي الطواف والحمد لله (الآن الزائد على التوكيد) أي لا تجزئ (ولا تجزئ
 المكتوبة) أي القربة هذه الأهمية (وللذوق) أي المخرقة الانسانية (عنها) أي من صلاة

نفسك خير هذه القرية وخير
 أهلها ونعوذ بك من شرها
 وشر أهلها وشر ما فيها (اللهم)
 ألقنا خبرها وأصرف عنا
 أذننا (وبشير) إلى الجانب
 الأيسر من المعلى ومن أمه
 ويعينه ويقرأ الفاتحة لهم
 ويقول السلام عليكم دار
 قوم مؤمنين وأنا بإذنكم
 لأعقون إن شاء الله تعالى
 آمين (اللهم) رب هذه
 الأرواح القانية والأجساد
 البالية والعظام النخرة أنزل
 عليها رحمة منك وسلاماً مني
 (اللهم) أنفسهم بكلمة
 التوحيد وبأفعالهم الصالحة

الطواف لكونه واجبة مستقلة (ولا يجوزنا قد اءم صلى ركعتي الطواف بمثله لان طواف
 هذا) الاولى ان يقول لان طواف كل (غير طواف الاخر) أى لا اختلاف السبب كصلافي
 الظهر والعصر وان كان الطوافان من نوع واحد والصلاتان من جنس متحد (ولو طاف
 بصبي) أى غير مميز (لا يصلي) عنه أى ركعتي الطواف لانه لا تصح النيابة عنه نافي العبادة من
 الصوم والصلاة كما حقق في اسقاطهما (وبكره تأخيرها عن الطواف) لان الموالاة بينه وبينهما
 سنة (الافى وقت مكروه) فلذا قال كما قيل (ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي
 الطواف) لكونهما واجبتين ولسبق تعلقهما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيده ما قالوا
 في صلاة الجنائزة اذا حضرت يصلي المغرب ثم الجنائزة ثم سنة المغرب ولا شك ان هذا مثله لان حكم
 الواجب والقرض سواء في العمل وان كان بينهما فرق في الاعتقاد (ولا تصلي) بصيغة المجهول
 أى لا تصلي هذه الصلاة (الافى وقت مباح) أى اربعة زمانه (فان صلاها في وقت مكروه) كما سأتى
 بيانه (قبل صحت مع الكراهة) أى ان اداها (ويجب عليه قطعها) أى في أثناءها (فان مضى فيها)
 أى بان كملها (فلا أحب أن يعيدها) اعموم القاعدة ان كل صلاة أدت مع الكراهة التزمية
 يستحب اعاتها ومع الكراهة التحريمية يجب اعاتها (وأوقات الكراهة) أى لهذه الصلاة
 وهى اعم من التحريمية والتزمية (بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس قدر ربح) لكن عند
 الطلوع حرام كما هو عند الغروب وكذا ما خصه بقوله (ووقت الاستواء) أى قرب أو انه لعدم
 ادراك حقيقة زمانه (وبعد العصر) أى بعد أدائه (الى اداء المغرب) أى حتى بعد الغروب
 قبل أداء الفرض (وعند الخطبة) أى الخطب كلها الا ان عند خطبة الجمعة أشد كراهة
 (وشروع الامام) أى امام مذهبه (في المكتوبة) لما ورد اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة
 الا المكتوبة وفي سنة الصبح تفصيل طويل متعلق بالمسئلة (وبين صلاتي الجمع بعرفات) أى
 في جمع التقديم (ومن دقة) أى في جمع التأخير بل يجمع بينهما كما يستفاد من قبل الجمع واعلم انه
 صرح الطحاوى وغيره بكراهة أداء ركعتي الطواف في الاوقات الخمسة المنهي عن الصلاة فيها
 عند أى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ونقل عن مجاهد والنخعي وعطاء جواز أدائها بعد العصر
 قبل اصفرار الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس أى قبل اجراء آثارها قال الطحاوى واليه
 ذهب والخاصل انهم فرقوا في المسئلة حيث جوزوها وقت الكراهة التزمية دون زمان
 الكراهة التحريمية لخاصة الصلاة الطواف من حيث انه واجب بالفرائض وسائر الواجبات
 والمحققون فرقوا بين قضاء الوتر وأداء ركعتي الطواف ولو كانا واجبتين بأن الاول واجب
 بإيجاب الله تعالى عليه والاخر بإيجاب العبد على نفسه بالتزامه لفعل الطواف ولو كان واجبا
 عليه وهذا تحقيق وتدقيق ويؤيد ما ذكرناه ما علة الطحاوى فيما اختاره بقوله ولما كانت
 الصلاة على الجنائز كالصلاة الفاتية كانت صلاة الطواف مثله يجوز أدائها في هذين الوقتين
 لان وجوبها كوجوب صلاة الجنائزة انتهى وفيه مباحث لا تحفى تظهر في المطالعة بين كلامه
 وبين ما ذكرناه تقدم والله أعلم

* (فصل في سنن الطواف استلام الحجر مطلقا) أى من غير قيد الزمنية والآخرية والاثنية
 وان كان بعضها آكل من بعض بل قيل يستحب فيما عدا طرفيه ويمكن أن يكون مراده بالاطلاق

واغفر لنا ولهم الاعمال
 السنية وارحنا اذا صرنا
 منهم يا ارحم الراحمين
 فاذا وصل الى المدعى وهو
 الموضع الذى كان يرى منه
 البيت الشريف قبل
 حدوث الانبياء الحائلة
 الآن عن رؤيتها وقف
 وقال اللهم أنت ربى وأنا
 عبدك جئت هاربا منك
 اليك لا تؤدى فرائضك
 وأطلب رحمتك وألتص
 رضوانك أسألت المسئلة
 المضطرب اليك المشفقين
 من عذابك الخائفين من
 عقوبتك أن تستغلقني
 اليوم بعددك وتحفظني
 برحمتك وتبجوا زعمى
 بمقفرتك

استواء التقبيل والسجود وعدمهما (والاضطباع) أى فى جميع أشواط الطواف الذى سن فيه كما صرح به ابن الضياء خذ لافا لما يوجهه قوله (والرمل فى الثلاثة الاول) لان المتبادر أن الظرف قبلهما (والمشى على هيفته فى الباقي) من الاشواط الاربعة والمراد فى باقى الاطوفة بكاملها بأن لا يسرع اسرعا لما يتفرع عليه من تشويش الخاطر وأذية التدافع ولا يعنى مشى المتهاون لما يترب عليه من خوف الرياء والسعرة والعجب والغرور ودعوى الشهور والحضور (فى طواف الحج والعمره) قبل للاضطباع والرمل ليكون من سنن طواف بعده سعى لا يقال قد زالت عنه الرمل والاضطباع وهى موجهة لزوال حكمهما لانا نقول زوال علمتهما ممنوع فان النبي صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع فى حجة الوداع تذكر النعمة الامن بعد الخوف ليذكر عليها وقد أمرنا بتذكر النعمة فى مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان يثبت الحكم بعقل متناولة فحين غلبه المشركين كان عليه الرمل ايام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان علمته تذكر نعمة الامن (والاستلام) أى استلام الحجر (بين الطواف والسعى) أى وبينه لكن لا مطلقا (بل لمن عليه السعى) وأراد أن يسعى حينئذ سوا صلى ما بينه ما والترم وأتى زمزم أم لا (ورفع السدين عند التكبير مقابله الحجر) أى فى الابتداء للخلاف فى الاثناء (والابتداء من الحجر) أى ابتداء الطواف منه اعم من ان يكون باستلام واستقبال ام لاسنة (هو الصحيح) أى خلافا لما قال انه شرط أو فرض أو واجب كما اختاره ابن الهمام وهو باعتبار الدليل أظهر وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر فى ابتداءه) أى بخلاف استقباله فى أثنائه فانه مستحب (والمواالة) أى المتابعة (بين الاشواط) أى أشواط الطواف وكذا أشواط السعى وكذا بين الطواف والسعى لكن المتتابع بينهما على التوسعة بخلافه فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط والظاهر ان يراد بها المواالة العرفية لانه لا يقع فيها مطلق القاصد له لتجويزهم الشرب ونحوه فى أثنائه الطواف (والطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى فى الثياب والاعضاء البدنية وكذا فى الاجزاء المكنية

هـ (فصل فى مستحباته استلام الركن اليماني) أى من غير قبلة ووضع جهة (وأخذ الطواف عن يمين الحجر) أى باعتبار وضعه فانه على يمين الباب لا باعتبار مستقبله والمراد من الاخذ أى شروعه فيه بالنية بلا رفع يديان يقف قبيل الحجر مستقبله لا يتم بطواف متباعدة (بحيث يمر جميع بدنه عليه) أى على الحجر (وتقبيل الحجر) أى بالاتفاق والظاهر عده من السنن المؤكدة لثبوته بالأحاديث الواردة وله أنه أراد أن تنليه مستحب (والسجود عليه) يعنى مع التقبيل كما سبق

(ثلاثا) لما ورد فى بعض الروايات لكنها غير مشهورة (وابتان الاذكار والادعية فيه) أى من المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه قريبا من البيت) أى بشرط الاحتراز عن الأذية (وللمرأة البعد) أى ان كان زحمة الرجال أو لم يكن وقت الطواف محتص بالنساء (وان تطوف ليلا) لانه استرها وان كانت محمودة مستورة (والطواف وراء الشاذرون) أى للخروج عن الخلاف فانه مستحب بالاجماع وهو بفتح الذال المجعلة الزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر ثم كذلك الى الحجر (واستئناف الطواف لوقطعه) أى ولو بعد زوال الظاهر انه مقيد بما قبل اتيان أكثره (أو فعله) أى ولو بعده (على وجه مكروه) أى قياسا على استحباب اعادته لو أكمله على

وتعني على أداء فرضك
(الله -م) افخ لي أبواب
رحمتك وادخلي في ما وعدني
من الشيطان الرجيم
ويكون ملبيا في دخول مكة
مثنيا على الله تعالى مصليا
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويستحب أن
لا يخرج أول دخوله على شئ
غير المسجد الا أن لا يعلم من
يحفظ مناعه ويحشى عليه
الصياح فيحفظ بعض الرفقة
الامتعة والبعض يبدأ
بالطواف بالتوبة ولا يخرج
على شئ قبل الطواف فاذا
وصل الى باب السلام قدم
رجله اليمنى وقال الله اكبر
ثلاثا

وجمع كروه (وترك الكلام) أي الكلام المباح لانه ينافي الخضوع (وكل عمل ينافي الخضوع)
 أي التذلل له سبحانه كالتسليم على ما صرح به في الكبير وكذا الالتفات بوجهه الى الناس لغير ضرورة
 ووضع اليد على الخاصرة أو على القفا ونحوها وأما ما توهمه بعض من لا رواية له ولا رواية من
 استحباب وضع اليدين كالمصلاة فهو نشأ من غفلة جهلوا ارتفاعه صلى الله عليه وسلم من الآية بل
 في الطواف فليس فوق أدب من أتت به أدب مستحب ولا فوق آداب الاصحاب واتباعهم
 من الأئمة الاربعة واجماعهم ويكفي للمستند عدم ذكره في مناسبتهم فان الأصل هو النقي حتى
 يتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة لما صرح في البخاري وغيره ومما يدل على عدم
 وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحجن في قبضته المانع ظاهرا من قبضته نعم كان مقتضى
 مشايمة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضا لكنه صلى الله عليه وسلم
 من حيث أنه نبي الرحمة لم يفعله دفعا للعرج عن الامة ومما يدل على عدم فعله عليه الصلاة
 والسلام اتفاق الخاص والعام على الارسل حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يجمع
 أمتي على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير
 سبيل المؤمنين فله ما نولى ونصله جهنم وساءت مصيرا وبهذا يتبين انه يقال الوضع مكروه
 لانه خلاف السنة المأثورة وتطيره ما قال الطرابلسي ويقتضي أن تكراه الصلاة على المروءة بعد
 السعي لانه ابتداء شعار انتهى فعلى المبتدع المخترع اثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد
 السعي بدليل من كتاب أو سنة أو إجماع والنافي لا يحتاج الى دليل كما هو مقرر في آداب البحث
 ثم لا يخفى ما فيه من الرياء والسمعة والغرور والمجب واقتداء الجهلة به لا سيما اذا كان على هيئة
 طلبة العلم أو صورة الصوفية (والإسرار) بالكسبر أي الاخفاء (بالذكر والادعية) وفيه بحث لانه
 يجب الاخفاء اذا كان الجهر مشوشا لطائفين والمعلمين فقد صرح ابن الضياع ان رفع الصوت
 في المسجد حرام ولو لم يذكر وأصله اراد بالسرار المبالغة في الاخفاء تبعيدا عن السمعة والرياء
 (وصون النظر) أي حفظه (عن كل ما يشغل) أي عما هو في صدره من الحضور
 (فصل في واجباته الكلام) أي الكلام المباح واعلم ان المباح ما يستوى طريقه من الفعل
 والترك والمستحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له ان ترك الكلام مستحب فلا
 يكون الكلام مباحا فتناقض قوله وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام في المسجد
 مكروه يأكل الجسنيات فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة كما هو الترمذي وغيره عن ابن
 عباس مرفوعا الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه وفي تكلم فيه فلا
 يتكلمن الا يخبر من ذكر الله يعني أو ما في معناه ولا شك ان النهي المؤكد محمول على الكراهة
 التعريمية أو التزهيمة كما هو مقرر في القواعد الأصولية (والسلام) لكن لا معنى من يكون
 مشغولا بذكره وأما جوابه فمريض كفاية على اطلاقه وكذا جواب العاطس الحامد وأما قوله
 في الكبير ولا بأس بأن يفتي في الطواف ويسلم ويرد جوابه ويحجب ويدع عند العطاس ويرد جوابه
 فردود في الردين فرضية ما هو مدفوع في الحد عند العطسة لانه من الله من المتركه مطلقا والحد
 من الاذكار المشروعة في الطواف فلا يقال في حقه لا بأس فانه يوقع في موقع ~~يكون~~ بعض
 البأس وأقله ان يكون خلاف الاولى وكذا عدم السلام مطلقا من المباح فله فيه نظر اظاهرا

لا اله الا الله والله أكبر
 ثلاثا أعوذ بالله العظيم
 وبوجهه الكريم وسبطائه
 القديمين الشيطان الرجيم
 بسم الله والحمد لله والصلاة
 والسلام على رسول الله
 السلام علينا وعلى عباد
 الله الصالحين (اللهم) صل
 على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 (اللهم) اغفر لي ذنوبي واخرج
 لي أبواب رحمتك وأدخلني
 فيها وسهل لنا أبواب برزقك
 (اللهم) ان هذا جرمك
 وموضع أمهاتك فخرم لمحي
 وبشري ودعي ونجني وعظامي
 على النار (اللهم) آتني
 السلام ومنك السلام

اذ قالوا انه من السنة التي هي أفضل من القرية التي هي جوابها والحاصل ان المسلم عليه
لا يتخلو عن أنه مشغول بذكر الله فيكره السلام عليه ان علم اشتغاله والا فيكون سنة بدليل قول
ابن عمر اعتد اراعي سلم عليه وهو في غير شعور لا يستغراقه في حضور كائنات اى الله والله أعلم
أراد به معنى الاحسان أن نعبد الله كأنك تراه (والافتاء والاستفتاء) أى الافادة والاستفادة
العلنية في فهو القواعد العربية وأما معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات
النظمية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة العينية (والخروج منه حاجة) أى ضرورة
(والشرب) أى لعدم تأديته الى ترك الموالاة لقله زمانه بخلاف الاكل المانع عن الموالاة وأما
قوله في الكبير ويكره الاكل والشرب فنأقضى لقوله فيه أيضاً وشرب ويفعل كل ما يحتاج اليه
(والطواف في نعل أو خف اذا كانا طاهرين) أى والا فيكون مكرهاً لها احراما كما يتوهمه
العوام لما سبق من أن الطهارة عن النجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في النعلين ولوطاهرين
ترك الادب كما ذكره في البدائع الا انه محمول على حال عدم العذر (وترك الاذكار) وكذا الادعية
ففي الكبير ولو سكت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستلام فطوافه صحيح
باتفاق الاربعة لكنه مسمى انتهى فقوله مسمى لا يصح على اطلاقه بل يحمل على ما عدا
السكوت فان فعل المباح لا يوجب الاساءة وانما الاساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة
القرآن) أى في نفسه لما قالوا في غير موضع يكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس
بقراءته في نفسه فهذا هو الاظهر وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن رافعاً صوته
في الطواف ولا في نفسه قال وهو الاصح انتهى وهو مختار لبعض الشافعية كالخليمي والاوزاعي
وفي المنتقى وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى انتهى وهو
قابل أن يحمل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذكر الله فوهم ان السكوت هو السنة وليس
كذلك ولا يتصور أن يقيد برفع الصوت في الذكر فانه ممنوع ولعله اراد بأنه لا بأس بالاذكار
المصنوعة المسطورة من غير الاذكار والادعية المأثورة (واشاد شعر محمود) وكذا انشائه
والمراد بالحمود ما يباح في الشرع والا فلا يكون من قبيل الاشعار المستفاد منها العلوم فهو
داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام أو مكره مطلقاً وفي الطواف أقبح (والطواف
راكباً أو محملاً لعذر) فان الضرورات تبيح المحظورات

(فصل في محرماته الطواف) أى جنس الطواف حال كون الطائفة (جنباً أو حائضاً أو
نفساء) حرام أشد حرمة (أو محدثاً) وهو دونهم في الحرمة لانه يحتاج الى الطهارة الصغرى وما
سبق من الفرق في الكفارة (أو عرياناً) أى كاشف العورة قدر ما لا تصح به الصلاة (أو رابكاً
أو محملاً أو زحفاً) أى بانواعه (بلاعذر) قيد للثلاثة أو الاربعة (أو منكوساً) أى مقلوباً وكذا
معكوساً (أو داخل الجحر) أى الحطيم (وترك شيء منه) أى من الطواف الا أن ترك الاربعة حرام
وترك الثلاثة كراهة تحریم (ولو نفلاً) أى هذا كله حرام ولو كان الطواف نفلاً (ولامقصد
للو طواف) وانما بطله الارتداد نعوذ بالله ببارك وتعالى منه

(فصل في مكروهاته الكلام الفضول) أما ما يحتاج اليه بقدر الحاجة فيباح كما سبق لكن
الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً

واليك يرجع السلام فخينا
ربنا بالسلام وأدخلنا دار
السلام برحمتك يا ذا
الجلال والاکرام فاذا وقع
بصره على البيت الشريف
دعاهما أحب فان الدعاه
عند رؤية البيت الشريف
مقبول ثم يقول (اللهم)
زهدنا البيت تشريفاً
وتعظيماً وتكريماً وهابة
وبراً وإيماناً وزدنا عظمتهم
وشرفهم وكرمهم من حجة
أوأعزهم تشريفاً وتعظيماً
وتكريماً وبراً وإيماناً
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد عبدك ورسولك
النبي الأسمى وعلى آله
وأصحابه وتابعيه وأحزابه
وسلم تسليماً كثيراً

أول بصمت (والبيع والشراء) وهو ما مكرهان في المسجد مطلقا في الطواف أشد كراهة بل
حكايتهما مكرهة أيضا (وانشاد شعر يعزى) بفتح الراء أى يخلو (عن جد وثناء) وفي معناه ما
ما يخلو من افادة علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل مطلقا) فيحمل على الكراهة التزجية
لان الاشتغال بالاذكار والادعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء) أى
بجيت يشوش على الطائفين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أى غير قدر معفو وهذا مبني
على ما قيل من ان الطهارة عن قدر ما يستتر به عورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل
والاضطباع) أى الاحالة الضرورة (لمن عليه) أى بطريق السنة (وترك الاستلام) أى المسنون
وهو استلام الحجر لا الركن اليماني فانه ان تركه لا بأس به فانه مستحب وتركه خلاف الاولى
(وتريق الطواف) أى الفصل بين اشواطه (تفريقا كثيرا) فاحساسا مرة أو مرات ترك
الموا لا لكن قبيح الكثرة بظاهاه يفيد نفي القلة على ما قد مناه من جواز الشرب (والجمع بين
أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترقب عليه من ترك السنة وهي الموا لا بين الطواف
وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة ومحمد سواء انصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف
لا بأس به اذا انصرف عن وتر وان فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلو انصرف عن شفع كره
اتفاقا (الا في وقت كراهة الصلاة) لانه لا كراهة حينئذ بالجمع شفعاً وتراتفاقا لكن يؤخر ركعتي
الطواف الى وقت مباح (ورفع اليدين عندنية الطواف) أى اذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال
استقبال الحجر والا فهو سنة كما سبق (والطواف عند الخطبة) أى مطلقا لا شعارة بالاعراض ولو
كان ساكنا (واقامة المكتوبة) فان ابتداء الطواف حينئذ مكرهه بلا شبهة وما اذا كان يمكنه
انجام الواجب عليه والحقاقه بالصلاة اراد ان الجماعة فالظاهاه هو الاولى من قطعه (والا كل)
في اثناء طوافه للزومه تركه الولاء أو مخالفته حسن الاداء (وقيل الشرب) الا أنه سوغ فيه عند
الاكثر لقلته زمانه ولورود وقوعه مرفوعا وموقوفاً في شأنه (والطواف حاقنا) بكسر القاف
وبالنون أى قياسا على الصلاة في تلك الحالة أى المشغلة في معناه الحازق والحاقب والحيعان
والغضبان والله أعلم

• (فصل في مسائل شتى) • المنه ور عند أرباب التصنيف ان يعنونوا المسائل المتفرقة التي
لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب بقولهم مسائل شتى من غير انضمام الفصل أو الباب (طاف)
أى كاملا (ونسى ركعتي الطواف) وفي نسخة صحيحة ركعتيه (ولم يتذكر الابد شروعه في طواف
آخر) هذه المسئلة متفرعة على سنة الموا لا بين الطواف وصلاته (فان كان) أى التذكر (قبل
تمام شوط رفضه) أى تركه وقطعه لتحصيل سنة الموا لا (وبعد اتمامه) أى اتمام شوطه الذي
بمنزلة ركعة (لا) أى لا يرفضه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أى كما لو تركه بعد شوطين بالاولى
(وعليه لكل أسبوع ركعتان) أى اتفاقا اذا لا يندرج أحدهما في الآخر ولو اتصلا بصورة
(ولو طاف فرضا) أى طواف فرض امرته أو زيارته (أو غيره) أى غير فرض من واجب
كطواف صدر رنذرا ومن سنة كطواف قدوم أو من نفل كطواف تطوع (غاية اشواط) أى
زيادة واحدة على سبعة (ان كان) أى الطائف حين شرع في هذا الشوط (على ظن ان الثامن
سابع فلا شئ عليه كالمظنون) أى كطواف المظنون ابتداء فانه ليس عليه شئ يتركه كما سبق في

(اللهم) انى أسألك أن
تغفر لي وترحمني وتقبل
عشرتي وتضع وزري
برحمتك يا أرحم الراحمين
(اللهم) انى عبدك وذا ترك
وعلى كل من ورحق وأنت
خير من ورفأ أسألك أن
ترحمني وتغفر لي وتقبل
النار وفي كنز العباد يدخل
المسجد الحرام حافيا
ويقبل عتبة انتمى فاذا
دخل المسجد لا يستعمل
بقصة المسجد بل يقصد
الحجر الاسود لان تحية هذا
المسجد الطواف الا اذا
دخل والامام في المكتوبة
أو أقيمت الصلاة فانه يصلى
المكتوبة مقتديا بما يطوف

محله لكن فيه انه اذا غلب على ظنه ان الثامن سابع يجب عليه اتيانه ويحرم عليه تركه فلا معنى لقوله فلا شيء عليه كالمظنون اللهم الا ان يقال مراده انه ظن أو لأنه سابع ثم تبين له وتيقن انه الثامن فلا شيء عليه بشروعه في طواف آخر حيث كان مبنيا على ظنه كما يدل عليه قوله (وان علم) أي حال ابتدائه (انه الثامن) أي لكن فعله بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزمه اتفاقا بخلاف ما قررناه فانه كما قال (اختلف فيه) أي لتردد نيته حين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح أنه يلزمه) أي احتياطا (تمة سبعة أشواط للشرع) أي لشرعه المأثور (ولو طاف أسابع) أي متفرقة أو مجمعة وترأوشفعا (ولم يصل بينهما) أي بين كل طوافين منها وكان الاظهر أن يقول بينهما أي بين الأسابع سواء كان طوافه في أوقات كراهة الصلاة أو لا (فعله لكل أسبوع ركعتان على حدين) أي مستقلتين لا منفردتين ولا مندوجتين في ضمن فرض أو سنة (ولو شك في عدد الأشواط) أي بالزيادة أو النقص (في طواف الركن) أي ركن الحج أو العمرة (أعاده) أي احتياطا (ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة) أي ولو كانت نافلة ولعل الفرق بينهما كثرة الصلوات المكتوبة ونذرة الطواف من أركان الحج والعمرة ثم مفهوم المسئلة أنه اذا شك في عدد أشواط غير الركن لا بعده بل يبنى على غلبة ظنه لان أمره غير المقرض على التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لانه فرض على فكان الاولى أن يقال في طوافه الفرض ليشمله (وقيل اذا كان يكثر ذلك) أي الشك في طوافه الموجب لو سوسسته سواء كان الطواف ركنا أو غيره (يتعري) أي قياسا على الصلاة فانه يستأنف اذا كان أول مرة أو قليلة نادرة ويتعري عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يبنى على الأقل المتيقن في أصله (ولو أخبره عدل بعدد) أي نحوه وص مخالف لما في ظنه أو علمه أيضا (يستحب أن يأخذ بقوله) أي احتياطا فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال ذنبه لا يصدق لانه عدل لا غرض له في خبره (ولو أخبره عدل أن وجب العمل بقوله ما) أي وان لم يشك لان عليين خبر من علم واحد ولان اخبارهم بمنزلة شاهدين على انكاره في فعله أو اقراره (وصاحب العذر الدائم) أي حقيقة أو حكما (اذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توشأ) أي قياسا للطواف على الصلاة (وبنى) أي عليه وأتى بالباقي من الواجب (ولاشئ عليه) أي بفضله ذلك لترصكه الموالات بعددوا الظاهر ان الحكم كذلك في أقل من الاربعة الآن الاعادة حينئذ أفضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته امرأة في الطواف لا يفسد) أي طوافها لان الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا جاز اتعاها بوضوء آخر ولان الهذاة المفسدة لها مشروط لم يتصور وجود جميعها في تلك الحالة (والطواف مستعلا) أي لا تخففها (ترك الادب) أي الاستفادة من قوله تعالى فأخلع نعليك الا لضرورة التعب (والتحدث فيه بما لا يبنى عقله عظيمة) أي عن مرتبة الحالة الكريمة لقوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن الغر معرضون ولحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يبنى مطلقا فكيف حالة المناجاة واثاء العبادات (ولو ترك الاذكار) أي والادعية المأثورة وغيرها مما يستحب كثاره حينئذ (فدكت في جميع طوافه جاز) وهذا مستدرك قد ذكره في المباحات (ولو ترك الرمل والاضطباع) أي فيما يسنان له (والاستلام) أي المسنون (فطوافه صحيح) أي باتفاق الاربعة (لكنه متى) أي بترك السنة اذا كان من غير هذرة وذكر ترك هذه الثلاثة

فاذا قرب من الحجر الاسود
قال لا اله الا الله وحده
صدق وعده ونصر عبده
وهزم الاحزاب وحده
لا اله الا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد وهو على
كل شيء قدير فاذا وصل الى
الحجر الاسود وقف على
جميع الحجر بحيث يكون
جميع الحجر على عين الطائف
عند منكبه الايمن ثم يرفع
يديه ويقول (اللهم) اني
أريد طواف بيتك الحرام
فيسر لي وقبسه مني فان
كان منردا بالحج وقع
طوافه للقدوم وان كان
مفردا بالعمرة أو متمتعاً أو
فارنا وقع عن طواف العمرة
نوايه أو غيره وعلى القارئ
أنه يطوف طوافاً آخر للقدوم
ثم يسعى وهو مستقبل الحجر
ويستلم الحجر يده ثم يقبله

في المكروهات (والاشتغال بالاذكار أفضل من قراءة القرآن فيه) أي في الطواف وفهم
من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جازا لكان لا مطالعا لان رفع الصوت به وبالأذكار والادعية فضلا
عن غيرها ممنوع ولذا قال (وان قرأ في نفسه لا بأس) اعلم ان صاحب التبيين صرح بان الذكر
أفضل من القراءة في الطواف وقال الكرماني لا بأس أن يقرأ في نفسه ولقطة لا بأس تدل على
ان الاولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة توسع ابن عمر رضي الله عنهم ما جاز يقرأ القرآن في
الطواف فصك في صدره فمثل عطاء عنه فقال له محدثه أي بدعة غير مستحسنة وهي محاولة على
رفع صوته لا على مجرد القراءة كما يوهم ايراده في الكبير من اطلاق العبارة ثم قال في الفتح
والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا تنبت عنه في الطواف القراءة بل
الذكر وهو المتوارث عن السلف والمجمع عليه فكان الاولى أقول الظاهر انه صلى الله عليه
وسلم انما عدل عن القراءة مع انها أفضل الاذكار والادعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغل
القرآن عن ذكرى ومستلنى اعطيته أفضل ما أعطى السائلين للرحمة على الأمة بدفع الحرج
عن العامة ولم يردني به عليه الصلاة والسلام عن القراءة لتبدل على الكراهة كما ذكرها جماعة
ثم لو قيل ان الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجيه
وتبسيه وبه وأما الخلاف في غيره فلا يظهر وجهه وهذا كما ينبغي أن يكون محله طواف الركن
فان أمر النوافل مبني على التوسعة (وينبغي أن ينزه طوافه عن كل ما لا يرتضيه الشرع)
أي من القول والفعل ظاهر او باطنا (ومن النظر الى ما لا يحل) أي من المردان والنسوان بشهوة
(واحتقار من فيه) أي ومن استصغار من فيه (نقص) أي في الخلقة والهيئة (أو جهل بالناسك)
أي عدا أو خطأ (وينبغي أن يعلم) أي الجاهل (برفق) أي بلطافة وسهولة قال الله تبارك وتعالى
ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة (ولا بأس) أي الطائفة للغير المتأدب (عقوبة
سوء الادب) أي في كل باب (فليس الاساءة على البساط) أي بساط قرب الختاب (كالاساءة مع
العباد) أي بالبعد ولو على الباب لحصول الخجاب (وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع
للغربة وعكسه لاهل مكة) أي ومن في معناه من المتوطنين بها وذلك لان الصلاة وان كانت أم
المبادات وأفضل موضوع في الطاعات الا انها تصور كثرتها في جميع الجهات والطواف يختص
وجوده بالكعبة ذات البركات وفي المسئلة خلاف للشافعية وبعض المالكية ثم ذكر في البحر
تبعاً للذين جماعة واعلم انه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عندية الطواف قبل استقبال الحجر
على المذاهب الاربعة ولا يسن عند استقبال الحجر الاعلى مذهبا وانما ذكرت هذا ونهت عليه
لان كثير من العوام يرفعون أيديهم عندية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير ويبالغ بعضهم في
الجلل فيسوس عند التبة مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى
الله عليه وسلم فليحسب ذلك فانه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل ان رفع اليدين في غير
حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره حتى عما بين الركنين كما يفعل من لا عقل له وهو في
صورة التقهات وسيرة المشايخ والاولياء فهو حرام أو مكروه كراهة تحريم أو تنزيه بناء على أقوال
مندفعين ان الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وانما يستحب أن يكون الابتداء
بالنية من قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف لا بحيث أنه يقع في الأمر المكروه بالاختلاف ثم اعلم

من غير أن يظهر صوت في
القبلة ويسجد عليهم بكثرة
التقبيل والسجود ثلاثاً ثم
يمشي وهو مستقبل الحجر
مارة الى صوب يمين نفسه
حتى يتجاوز الحجر بجميع
بدنه ثم يجعل البيت عن شماله
ويأخذ في الرمل وهو مشي
المتحيز في الحرب بين الصفيين
مظهر الشجاعة وقوته
في الثلاثة أشواط الاولى
كما أمر به النبي صلى الله
عليه وسلم أصحابه اظهاراً
للبعد والقوة على المشركين
ويقول اذا حاذى الملقم
(اللهم) ايماناً بك وتصديقاً
بتكاتبك ووفاء بعهده

ان بعض الشافعية وافقوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما في الصلاة ويستحب
 أيضا فيه عندهم ابتداءه بالتكبير وعن ابن الملقن انه لو قيل بوجوبه لم يعد كما يجنبه الطبري انتهى
 لكن رده ابن جماعة بقوله والظاهر عندي وجوده اما وجوبه ان ثبت به المواظبة واما استحبابه
 ان وجد تركه احبنا لتوافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين النية والتكبير ورفع اليدين
 والارسال مشيرا الى النية والاثبات اجماعا الى معنى التوحيد المستفاد من قول لا اله الا الله ولذا
 ورد التلليل أيضا هنا بالخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى ومن البدع المستكره ما يفعله كثير
 من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند ارادة الطواف قبل الشروع فيه اذا الذي
 سنه صلى الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى انما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب
 البداهة بغيره وأيضاً كان ابتداءه منه مقرونا بالنية لا كما يفعله بعض العامة من تقبيله أولاً ثم
 النية ثم التقبيل فانه خلاف الموضوع المشروع ثم مما أحدثه بعض الجهلة الموسوسين بآداب
 الطواف من يخطأ في طوافه المروء على الشاذل وان يخرج من خلاف أو لما في مذهب من
 حكم شرط المعصية فانه حين يستلم الركعتين أو أحدهما يرجع قهقري وراءه فيؤذى من خلفه
 ويتأذى بدفعه بحيث قد يؤدي الى قسوة عظيمة وذلك لجهله بالسنة فانه يهتفي للخروج عن
 العهد بأن يقف في محله ويقيم رجله في موضعه ثم يستلم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود
 الى خلفه ومن المنكر الفاحش ما يفعله الآن نسوان بمكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال
 ومن اجتمعت لهم في تلك الحالة مع ترينين بأنواع الزينة واستعمالهن ما يفوح منه الروائح
 العطرة يشوش بذلك على متورعي الطائفتين ويستجلبن بسببه نظر الباقيين وربما طافت به ضمن
 بكشف شيء من أعضائهن لاسيما من أيديهن وأرجلهن وقد تقع محاسن فتنتقض الطهارة عند
 الشافعية وتندم معصية طوافهن وطواف من مسهن ومن المنكرات في صورة العبادات دخول
 بعض الأكابر من الطلبة مع عبدهم وخددهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون
 الطاعة ويريدون المعصية وكذا امر أجرة العامة ومدافعتهم في الطواف حال المعصية لاسيما عند
 استقبال الحجر الافضل فانهم لا يراعون الاول من المستحق فالاول بل يتقدمون عليه ويدفعونه
 ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستقبلون البيت في حراجة الطواف
 ويضيق المطاف أو يستدبرونه في المطاف فيضربون من حكم التيامن الذي هو واجب عندنا
 وشرط عند الشافعي ثم أحسن من يطوف في هذا الزمان القاسد بطريق المجلة أن يقول
 الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الاسلام حتى في الاسواق وأزقة
 العام ومن جملة المنكرات فعود الصغار والكبار والعميان والعرجان حتى النسوان في
 بعض الاحياء من المشاهدين حول البيت رافعين أصواتهم بالطلب أو سأكين أو فاعدين
 في طريق الطائفتين مع كشف عوراتهم وترك صلواتهم مع المصلين ومنها دخول المجانين ورفع
 أصواتهم بالكلمات المهمله وادخال الصغار المتجسسين وأمثال ذلك من ادخال الخفات والقرب
 والممارات وغير ذلك مما يجب انكاره قلبا ولسانا وبدا لاسيما على مشايخ الحرم والقضاة وشيوخ
 البوابين ورؤيس المشددين وغيرهم ممن يأكل الوظائف المحترمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما
 يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

واتباع السنة بتبليغ محمد صلى
 الله عليه وسلم ويقول اذا
 حاذى المقام اللهم ان هذا
 البيت بيتك والحرم حرمك
 والامن أمانك وهذا مقام
 العائدين من النار فأجزي
 من التائب يقول اذا حاذى
 الركن الشامي اللهم اني
 أعوذ بك من الشرك والشرك
 والشقاق والتفاني وسوء
 الاخلاق وسوء المنقلب في
 الاهل والماله والولد ويقول
 اذا حاذى الميزاب اللهم
 أغطني تحت ظل عرشك يوم
 لا ظل الا ظلك ولا باقى الا
 وجهك

﴿باب السعي بين الصفا والمروة﴾

(إذا فرغ من الطواف) أي الطواف الذي به دعي (فالسنة أن يخرج للسعي على فوره) أي
ساعته من غير تأخير (فإن أخره لعذر) أي لضرورة (أو لسترح) أي ليحصل له الراحة وتعود
إليه القوة (فلا بأس به) أي لا يكون مسياً (وإن أخره لغير عذر) أي من استراحة وغيرها (فقد
أساء) أي تركه الموالاة التي هي سنة بين الطواف والسعي (ولاشئ عليه) أي من الجزاء بالدم
أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أي للسعي (من باب الصفا) أي المعروف به من أبواب المسجد
(فإن خرج من غيره جاز) كما في البدائع وغيره (ويقدم رجله اليسرى للخروج) أي كما هو مطلق
آداب الخروج من المسجد ولكن هنا دقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى
عكس آداب الدخول ويستحب مطلقاً خلع اليسرى أولاً وكذلك اليسرى ابتداءً فليكن بمحاظفة
الجمع ومرعاة الجميع (ثم يتوجه إلى الصفا) لكن قيل أن يصلي يستحب أن يقول أبدأ بما
بدأ الله تعالى به إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو أقر فلا جناح عليه أن يطوف
بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم كما ورد في الحديث (ويصعد عليه) أي يطلع على الصفا
(حتى يرى البيت) أي الكعبة (من الباب) أي باب الصفا المحاذي لها (لأن فوق الجدار) أي
لا يلزمه أن يصعد بحيث أنه يرى البيت من فوق جدار المسجد (إن أمكنه) أي الصعود لرؤية
البيت من الباب حقيقة أو بمحاذاة فإن المطلوب الحقيقي هو الابتداء من الصفا ومن سنه
الاستقبال وأما رؤية البيت فشرط الكمال (والافتقد ربما يمكنه) واعلم أن كثيراً من درجات
الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة
أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجهالة المتوسوسة
من الصعود عليه حتى يلقوا أنفسهم بالجدر فهو خلاف طريقة أهل السنة والجماعة
(ويستقبل البيت) أي ولولم يره لأن الاستقبال أحسن هبات الأحوال لاسمها وهو من آداب
الدعاء (ويرفع يديه حذوه نكبيه) أي مقابلهما (جاعلاً بطنهما نحو السماء) لأنهم قبله الدعاء
(كالدعاء) أي كما يرفعهما المطلق الدعاء في سائر الأمكنة والأزمنة على طبق ما وردت به السنة
لا كما يفعل الجهلة خصوصاً على القرباء من رفع أيديهم إلى آذانهم وكتفهم ثلاثاً كل مرة
مع تكبيره فإن السنة الثابتة بخلافه فيرفع يديه من غير إرسال اليه (فيحمد الله تبارك وتعالى)
أي يشكره (ويثنى عليه ويكبر ثلاثاً) قبل للثلاثة من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع معها
كما توهمه العبارة (ويهلل ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء)
كان من حقه تقديم نفسه (ويكثر الذكر مع التكبير ثلاثاً) وهذا مما قد علم والحاصل أنه إذا رفع
يديه يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
الله على ما ألهنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لا اله الا الله وحده
لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا
الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأمر جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا تعبد الاياه
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هديتني للإسلام أسألك أن لاتزعمني حتى توفياني
وأنا مسلم ساجد لله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

واقفي من حوض نبيك
محمد صلى الله عليه وسلم
شربة هنيئة لا اظمأ بعدها
أبدأ ويقول إذا حاذى الملتزم
اللهم اجعله حجة برورا
وسعي مشكورا وذنباً
مغفورا وتجارة لن تبور
يا عالم الجاني الصدور فبخنا
من الظلمات إلى النور وإذا
تجاوز الركن الجاني قال
ربنا آتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار وعذاب القبر
وضيق الصدر وأهوال يوم
القيامة وهذه الأدعية
آثار مروية عن السلف ولم
يثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين اللهم اغفر لي ولوالدي
 ولشايخي والمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطيل القيام عليه) أي
 باطالة الأذكار والدعوات لديه وفي العدة لصاحب الهداية ومكت فيه قدر ما يقرأ سورة من
 المفصل وذكر بعضهم قدر ما يقرأ خمسة وعشرين آية من البقرة (ولا يجهل) أي بالتفصيل عنه فإنه
 مقام اجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهذه الفضيلة لمن يكون مباشر المجبة
 وعمره أو عام في كل حالة والظاهر الأزل وعلى الثاني جرى العمل (ثم يهبط نحو المروة) أي ينزل
 متوجها إليها حال كونه (داعيا إذا كراما شيعا على هينته) بكسر الهاء أي سكونه في حالته (حتى
 إذا كان) أي الطائف أو المكان (دون الميل) أي قرية وقبيلة (المعلق) أي على يساره الكائن
 (في ركن المسجد) أي من جداره (قبل نحو ستة أذرع) أي سبعين شيعا شديدا (المذهب الصحيح هو
 أنه إذا وصل إلى الميل أو قبيلة شرع في الإسراع المبالغ فيه وقيل يسمى قبل الميل بنحو ستة أذرع
 وهو منسوب إلى مذهب الشافعي سقى الله زراؤه وذكر أيضا في بعض المناسك لأصحابنا وأما ذكره
 البرجندي من أن السعي بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء فخطأ واضح
 إذ السعي المخصوص بالرجال هو الإسراع بين الميلين والافالسعي المطلق بين الصفا والمروة واجب
 أجماعا على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفي الخزانة أن السعي بين الميلين سنة ولعل
 مراده بكون السعي بين الميلين سنة أن واجب السعي يتأدى في أي موضع كان مما بين الصفا
 والمروة والسنة أن يقع السعي الواجب في هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم أن
 السعي في الموضعين بمعنى واحد ولم يدرك أن السعي الواجب بين الصفا والمروة بمعنى الشيء المطلق
 والسعي بين الميلين بمعنى الإسراع ولم يدرك أن ما بين الميلين بهض مما بين الصفا والمروة وأن
 الطريق منحصر فيما بين الميلين فتأمل فإنه موضع زلل والحاصل أنه يكون ساعيا (في بطن الوادي)
 أي باعتبار ما كان سابقا فان ما بين الأميال كان منقضا وطرفاهما من جهة الصفا والمروة
 مرتفعان وأما الآن فبقي نوع من الارتفاع في شق الصفا بخلاف طرف المروة فيسعى فيه (حتى
 يجاوز الميلين) أي الأخضرين أو يحاذيهما والاول أحوط (بقضاء المسجد) بكسر الفاء أي
 الكائنين بجداره الخارج منه (وفناء دار العباس) والمعنى أن أحدهما ملتصق بالقضاء والآخر
 منهم المتجارج داره المتسوية إليه في زمنه صلى الله عليه وسلم ويقول في سعيه هذا رب اغفر
 وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم اللهم اجعله محاميرا وسعيه مشكورا وذنبه
 مغفورا اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات وربنا تقبل منا وربنا
 آتنا وأمنالهما (ثم) أي بعد وصوله إلى الميلين الأخضرين (يمشي على هينته حتى يأتي المروة)
 والمقصود أنه لا يجري من أول الصفا إلى آخر المروة ولا أنه يمشي على هينته في جميع ما بينهما ما كما
 يفعله بعض الجهلة أو المتكبر (فبعد عليها) أي كان ثم يفتح التامه وتشديد الميم أي هنالك (مصدرا
 إلى أن يبدؤا البيت) أي تظهر الكعبة (إن أمكن) أي الصعود إليه للبدو وأما اليوم فليس ثم
 مصدرا لأن أدنى المروة تحت العقد المشرف عليها وإنما جعلت درجات وراها واقعة فوقها فن
 وقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق عليه أنه طلع عليها فلا يحتاج إلى أن يطلع ولأن
 يلقى بالجدار الذي وراها كما يفعله الجهلة من المبتدعة والمتوسوسة (ويفعل على المروة جميع

في ذلك دعا خاص وكان دعا
 آدم عليه السلام في جميع
 الطواف سبحان الله والحمد
 لله ولا اله الا الله والله أكبر
 اذا وقف بالملتزم دعا لنفسه
 بما شاء فان الدعاء يستجاب
 هناك وقال اللهم رب هذا
 البيت العتيق اعتق رقابنا
 من النار واعذنا من
 الشيطان الرجيم واكفنا
 كل سوء وقمنا بما رزقنا
 وبارك لنا فيما أعطيتنا اللهم
 اجعلنا من أكرم وفدك
 عليك اللهم لك الحمد على
 نعمائك وأفضل صلواتك
 على سيد أنبيائك وجميع
 رسلك

مافعله على الصفا من الاستقبال) أي بأن يعيل إلى يمينه أدنى ميل لصير متوجها إلى جهة البيت
والأفاليبت الشريف لا يسدو اليوم بناء على حجب البنيان (والتكبير والذكر) أي الشامل
للتلليل والتحصيد وغيرهما (والدعاء) أي المشتغل على الصلاة والثناء (ثم ينزل منها) أي متوجها
إلى الصفا (داعيا إذا كرا ويحشى على هيبته فإذا بلغ الميلى سعى كماصر) أي آنفا (هكذا) أي مثل
ما ذكرنا من الأوصاف (يفعل ذلك) أي في سعيه (سبعة أشواط يبدأ) أي وجوبا (بالصفا) أي
أول مرة (ويختم بالمروة) في آخر الكثرة وهذا معنى قوله (من الصفا إلى المروة شوط والعود منها
إلى الصفا شوط آخر) أي في ظاهر الرواية وهو المختار خلافا للطحاوي وبعض الشافعية حيث
قالوا إنه من الصفا إلى المروة ثم العود إلى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع البدء والختم
كلهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسعى المصطفي فإنه كان ختمه بالمروة على ما صح
في السنة وإنما هو على شوط الطواف حيث أنه من الحجر إلى الحجر وقد صرح حوا بأن الخروج
عن هذا الخلاف لا يستحب لضفه (ويستحب أن يكون السعي بين الميلى فوق الرمل) بفتحين
وقد سبق (دون العدو) يقع فسكون وهو جري شديد يجري القرم ومنه قوله تعالى والعاديات
ضجعا أقصم يخيل الغزاة وفي معناها النافات للججاج (وهو) أي السعي بين الميلى (سنة في كل
شوط) أي من أشواط السعي بخلاف الرمل في الطواف فإنه يختص بالثلاثة الأولى خلافا لمن
خص هذا السعي أيضا بالثلاثة الأولى كما ذكر في المخطط والمسك الفارسي لكن الصحيح المقول هو
الأول على ما نص عليه في الهداية والكافي والبدائع وغيرها من المتون والشروح ثم لا اضطباع
في السعي مطلقا عندنا كما حققناه في رسالة خلافا للشافعية (فلوتركه) أي السعي بين الميلى
(أو هرول) أي أسرع (في جميع السعي فقد أساء) أي ترك السنة (ولاشئ عليه) أي من الدم
والصدقة (ويبلي في السعي الحاج) أي أن وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا المعتمر) ولو كان
متمعا لأن تليته تنقطع بالشروع في طوافه ولا الحاج إذا سعى بعد طواف الإفاضة لا تقطاع
تليته بأول رمي الجمرة (وان عجز عن السعي بين الميلى) أي بسبب الإزدحام (صبر) أي من
أول الوهلة (حتى يجد فرجة) أي فرصة من الأزمنة الخالية (والانشب الساعي في حركته)
أي في الجملة لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله (وان كان على دابة) أي لعذر فإن انتهى في السعي
واجب عندنا (حركهما من غير أن يؤذى أحدا) أي من الركبان والمشاة (ويحترز) أي كل
الاحتراز (عن أذى غيره) أي بكل وجه من وجوهه فإنه حرام مجمع عليه داخل تحت القسوق
المنهي عنه (وتعريض نفسه للآذى) أي للتأذى من غيره مع عدم تحمله وحصول جرمه
ووصول نزاعه

وامضائك وعلى الله وحسبه
وأولائك ويصلي ركعتين
صلاة الطواف خلف مقام
ابراهيم أو حيث تيسر
من المسجد أو غيره ودعا
خاف المقام بما أحب فإن
الدعاء فيه مستحب وقال
الله أن هذا بلد الحرام
ومسجدك الحرام وبينك
الحرام وأنا عبدك وابن
عبدك وابن أمك أتيتك
بذنوب كثيرة وخطايا جمة
وأعمال سيئة وهذا مقام
الله أتيتك من النار اللهم
عافنا وعاف عبادنا وغفر لنا
إنك أنت الغفور الرحيم
اللهم إنك دهوت عبادك

(فصل في شرائط صحة السعي) * وهي سبعة بعدد أشواطه وقد سبق أن السعي ينقسم واجب
خلافا للشافعي حيث قال أنه فرض وركن (الأول) أي الشرط الأول وجعله في الكبير وكذا
للسعي وهو الصواب (كيئوته بين الصفا والمروة) أي بأن لا ينصرف عنهما إلى أطرافهما (سواء
كان بفعل نفسه) أي ماشيا أو راكبا (أو بفعل غيره) بأن كان مغمى عليه ولو بغير أمره) وكذا إن
كان مجنونا أو صغيرا غير مميز (أو مريضا أو مجنونا) أي بأمر كل منهما (فسي) به أي بكل منهما
(محجورا) أو راكبا يصح سعيه لحصوله (أي لمصالح سعيه) كاتنابيهما) أي بين الميلى (ولا يجوز

فيه النيابة الاللمغى عليه قبل الاحرام) يعني اذا دام انماؤه الى حال سعيه أو أفاق حينئذ وفيه
انه اذا حدث له الانعاش بعد احرامه مضيافا ينبغي أن يكون كذلك لكن لا ضرورة في نيابته للسعي
اذ يمكنه سعيه مجولا بخلاف نيابة الاحرام فان النيابة فيه جوزت للضرورة والبناء على الخروج
عن عهدة عقد الرفقة والظاهر ان التقدير لا يجوز في أمر الحج النيابة المطلقة الاللمغى عليه
قبل الاحرام فانه يجوز وحينئذ نيابة الرفقة في عقد الاحرام عنه والافلو كان ضمير فيه راجعا الى
السعي فلا معنى لتقدير الاحرام فتأمل فانه منزلة الاقدام والله أعلم بحقيقة المرام (الثاني أن
يكون) أي السعي (بعد طواف) أي كمل ولو نفلا (أو بدءا كثره) أي أكثر أشواطه (فلوسعي
قبل الطواف) أي أكثر جنسه (أو بعد أقله لم يصح) لعدم تحقيق ركنه (ولوسعي بعد أربعة أشواط
صح) كرهه للاهتكام بأمره والافهم مستدرك في ذكره (الثالث تقديم الاحرام عليه) أي احرام
جميع أو مرة (فلوسعي قبله) أي قبل الاحرام ولو بعد طواف (لم يجز) لان السعي من واجبات الحج
والاحرام شرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان بعض الشروط
يشترط بقاؤه الى الفراغ عن جميع الاركان كالطهارة في الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفي
تحقيقه أولا قبل الشروع في اركانه كالنية قال (وأما وجود الاحرام) أي ثبوت بقائه بعد تحقيق
ابتدائه (حالة السعي فان كان) أي السعي (سعي الحج) سواء كان فارنا أو مقصدا أو مفردا (وقد
سعى قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العربية من أن الجملة المعسرة بقدم منصوبة المحل على
الحالية المتحققة في الأزمنة الماضية والحال انه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة الفقهية اذ كان
الصواب أن يقول وهو يسعى قبل الوقوف بالصيغة المضارعية بمعنى انه يريد سعيه مقدما عليه
بل حسن المقابلة ان يقول فان كان سعيه للحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أي ثبوت بقائه
لعدم حلول زمان تحله (وان كان) أي سعيه (الحج بعده) أي بعد الوقوف (فلا يشترط)
أي وجود الاحرام لجواز أن يكون بعد تحله من احرامه (ولا يسن) أي وجوده أيضا لجواز
سعيه قبل خلقه لكن مع الكراهة فانه بسن الترتيب بين الرمي والحق والطواف والسعي
فكان حقه أن يقول بل ويسن عدمه اذ لا يلزم من نفي كونه وجوده سنة وقوع سعيه بعد
خروجه من احرامه سنة وان كان أي سعيه (سعي العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أي وجود بقائه
لانه ليس بشرط بل ركن فيها حال ابتدائه كما سيأتي ويتفرع عليه انه لو طاف ثم حلق ثم سعى صح
سعيه وعليه دم لتحلله قبل وقته وسبقه على اداء واجبه وقد حال الكرماني اما الاحرام فقال
بعض أصحابنا هو ركن في العمرة والاصح انه ليس بركن بل هو شرط لصحة اداها أي في الجملة
وهو لا يدل على كونه شرط لجميع اجزاها (وهل يجب) أي وجود بقائه (حال سعيه الطاهر) أي
المتبادر من اطلاق القوم وما فرعوا عليه بعض المسائل (نعم) أي يجب بل هو المتعين لعدم
ظهور رواية بخلافه فقد قال الطرابلسي تبع المال في المبسوط ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى
يسعى بين الصفا والمروة لان سعي العمرة لا يؤدى الا في احرامها بخلاف سعي الحج فانه يؤتى به
بعد التحلل من احرامه انتهى وقوله ولا ينبغي بمعنى لا يصح له كما يدل عليه آخر كلامه وعما يشهر
بانه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحل بحلق أو تقصير حتى يسعى بينهما فانه لو خالفه يجب عليه دم
ولا يسقط عنه السعي اتفاقا فهو الذي ينبغي أن لا يقال غيره والله أعلم واضطرب كلامه في

الى بيتك الحرام وقد جئت
طالباً بمرضاة وأنت منذر
على فاقه ربي وارحمه
وعافني واعف عني انك على
كل شيء قدير (اللهم) يسر لي
الآخرة والأولى واعصمني
بالتقوى واجعلني ممن يحبك
ويجب رسولك وملائكتك
ويجب عبادك الصالحين
وأولياء المتقين (اللهم) كما
هديتني للإسلام ثبتني عليه
واستعملني في طاعتك
وطاعة رسولك واجرتني من
مضلات الفتن (اللهم) أنت
تعلم سرى وعلايتي فاقبل
معذرتي وتعلم حاجتي فاعطني

الكبير عا ليس في نقله تقع كثير (الرابع) من شرائط صحة السعي (البداة بالصفا والختم بالمروة
فلو بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط فاذا عاد من الصفا كان هذا أول سعيه) وهذا في الرواية
المشهورة على ما في البدائع حتى لو بدأ بالمروة وختم بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد يعني بأن
يعود من الصفا إلى المروة ليحصل البداءة بالصفا والختم بالمروة ويكون شوطه الأول من المروة إلى
الصفا ساقط الاعتبار وهذا يستوي فيه القول بالشرط والوجوب بل بالسنة المؤكدة أيضا لأن
الاعادة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع وروى عن أبي حنيفة
أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمروة كذا في المحيط وهو يدل على كون الابتداء بالصفا
سنة وأنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان ترتب على تركه الاساءة والاعادة كما صرح به في
الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه الترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو
اختيار الكرماني لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا
يجوز ويعتد به لكنه مكروه لما فيه من ترك السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداءة
على وجه السنة هذا وفي الطرالمسي نجب البداءة بالصفا والختم بالمروة للملك لالكل شوط في
الصفا إلى المروة وشوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بقوله يبدأ
بالصفا ويختم بالمروة وكذا ذكر في الهداية والكافي وغيرهما البداءة بالصفا ثم استدلوا بقوله
صلى الله عليه وسلم أبدؤا بما بدأ الله به أي بصيغة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون للوجوب كما قال
ابن الهمام وهو يفيد الوجوب يعني خصوصاً مع ضمنية قوله صلى الله عليه وسلم لنا خذوا
عني مناسككم أي عموماً والخاص أن القول بالأعدل المختار من حيث الدليل هو الوجوب
لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة وأما عده في الكبير الختم بالمروة أيضاً من
الشروط أو الواجبات فلا يظفر له وجه لأنه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عدد السعي
المطلوب حصل المقصود وإن زاد على المعدود لا تنافي على صحة فعل السعي على وفق مذهب
الطحاوي وغيره مما يلزمه الختم بالصفا مع أنهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه
المسئلة لتوضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قال والواجب لا يتأني الاشتراط
لأن غرة الخلاف على القولين لا تظهر فإنه إذا بدأ من المروة يلزمه إعادة شوط واحد أو جزأوه
إن لم يهـد سوا قلنا بالوجوب أو الاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء
بترك شوط انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كله لعدم صحة المشروط
بدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب يلزمه جزاء ترك شوط واحد وإن لم يفرق بما قلنا فلا معنى
للإختلاف في التمييز بالشرط الذي هو من الفروض المؤكدة وبالواجب الذي هو أحوط مرتبة
من الفرض في باب الحج والعمرة أجماعاً وعندنا في جميع الأبواب اتفاقاً وأما ما ذكره صاحب
البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجباً بالشرط ولا سنة
كما هو ظاهر عند من جمع بين الأقوال المتفرقة اللهم إلا أن يقال الشرط هو حصول الابتداء
بالصفا ولو كان في الإثناء غاية أنه يلزمه ترك شوط واحد في الانتهاء وهو من ترك الواجبات
في يلزمه جزاء الواجب ونظيره الابتداء من الحجر الأسود في الطواف الآن في الطواف يحتاج إلى
إعادة في الابتداء في الإثناء بخلاف السعي فإنه لا يشترط فيه النية ولو في الابتداء والتحقيق أن

سؤلي ونعلم ما في نفسي
فاغفر لي ذنوبي (اللهم) إلى
أسألك إيماناً يشارفني
ويقيناً صادقا حتى أعلم أنه
لا يصيبني إلا ما كتبت على
ورضى بما قسمت لي يا ذا
الجلال والإكرام (اللهم) صل
وسلم على حبيبك محمد وعلى
خلائك إبراهيم وعلى اسمعيل
وموسى وعيسى وعلى جميع
الأنبياء والمرسلين وآل كل
وأصحابه ومن اتبعهم
يا حسن يا أرحم الراحمين
ثم يأتي إلى زمزم وينخلع
من مائه ويقول اللهم انني
أسألك رزقا واسعا وعملا
نافعا وعملا متقبلا وشفاعة

الشوط الاوّل في الطواف والسعي اذ لم يكن مبدؤاً بما هو مشروع لايصح وقوعه ولا يثاب عليه بناء على القول بالشرط ويصح أدائه لكن بما يقابل عليه عقاب بدون عقاب ترك الفرض بناء على القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزء أو الاعادة في الشوط الاخر ما بناء على عدم صحة الشوط وبقاء شوط آخر في ذمته اذا قلنا ان الابتداء بشرط ولما بناء على عدم اثباته الشوط الاوّل بوصف الوجوب فكانه لم يأت فيجب عليه الاعادة أو يجب عليه الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه بالاعادة (الخامس) أن يكون السعي بعد طواف (أي أي طواف كان) على طهارة عن الجنابة والحيض) وكذا حكم النفاس (فان لم يكن طاهراً) أي عنه ما (وقت الطواف لم يجز رأساً) أي أصلاً (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا اشارة كون التطهر عنه ما شرطوا والا فلو كان واجبا لجاز سعيه ناقصا وانغير بالدم وقد تقدم انه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الاصغر في الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليست بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملاً وان كان طوافه ناقصا وحاصل ما في البدائع ملخصا ان حصول الطواف على الطهارة عن الحدث الاكبر بشرط جواز السعي سواء كان طاهراً وقت السعي أم لا وان لم يكن طاهراً وقت الطواف عنه لم يجز سعيه مطلقاً سواء كان طاهراً في وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو ان الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على طهارة بل الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على ادائه واجبائه وقد سبق ان الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر من واجبات الطواف لامن شرائط صحته ولذا قال ابن الهمام وما في البدائع من قوله ان حصول الطواف على الطهارة عن الحيض من شرائط جواز السعي تساهل اى تسامح حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولان الطواف الذي هو الركن القوي اذا صح مع الجنابة فالسعي بعده أولى ان يصح ولانه كما ان طواف المحدث معتبه من وجه كذلك طواف الجنب معتبه من وجه ولهذا يتحل به فكايصح السعي بعد طواف مع الحدث اتفاقاً كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما في الاعتداد في حق التحلل وهذا يدفع ما قاله في الكبير من انه بشرط صحة السعي أن يكون بعد الطواف على الطهارة عن الجنابة كما قاله في البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما في غيره فراجعين الحدث القليظ والخفيف واغرب حيث قال مستدلاً على مدعاه وقد صرح بالفرق فيما نحن فيه الكرمانى والطرابلسى صاحب التتبع أيضاً فيمن طاف للقدوم على غير طهارة وسعى بعده ان كان جنباً فعليه اعادة السعي وجوبا وان لم يعد فعليه الدم وان كان محدثاً بعد السعي استحباً بان لم يعد لاشئ عليه فهذا صريح أيضاً في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة السعي انتهى وهذا خطأ ظاهراً لا يخفى لان فيما ذكره عن الجماعة تصرحاً بصحة السعي بعد طوافه جنباً غايته انه يجب عليه اعادة السعي بعد طواف كامل وان لم يعد فعليه الدم والله اعلم (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن بشرط تقدم الاحرام (السعي الحج) أى بخلاف سعي العمرة فانه لا يشترط أن يقطع في الوقت الا اذا كان قارناً أو متمتعاً (فلو أحرم بالحج وسعى له) أى كاملاً أو ناقصاً ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لان السعي من واجبات الوقت شرط لجميع افعال الحج الا ان الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره للخروج عن

من كل داء ثم ياتي الى الحجر
الاسود فيقبله ويدعو بما
شاء فان الدعاء هناك
مستحب ثم توجه الى
السعي بين الصفا والمروة
ويخرج من باب الصفا
ويصعد على درجة الصفا
بحيث يرى البيت الشريف
ويرفع يديه كما في الدعاء
ويقول الله أكبر الله أكبر
الله أكبر لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله الحمد
الحمد لله على ما هدانا لهذا الحمد
على ما أولانا لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد يحيي ويميت بيده
الخير وهو على كل شئ قدير

الخلافاً أولان له شبه بالركن (ولو سعى فيها) بأن أوقع سعيه بعد أكثر طواف القدوم (أو بعد مضياً) بأن سعى عقيب طواف الأفاضة بعده مضى يوم النحر (صح) والحاصل أنه يشترط لسعي الحج دخول وقته ابتداءً لا حصوله بقاء فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخير عنه (السابع) اتیان أكثره فلو سعى أقله فكأنه لم يسع) والظاهر أن الأكثر هو ركنه لا شرطه

• (فصل في واجباته) أي واجبات السعي منها أو أولها (أ) كمال عدده سبع مرات وهو اتیان ثلاثة أشواط من آخره (فإن ترك أقله صح سعيه) لأنه أتى بركته كافي الطواف (وعليه صدقة ترك ما بقى) أي بعدد كل شوط متروكة صدقة وكان القيام أن يجب عليه دم ترك كل ما بقى ولعل الفرق بين الأقل في الطواف والسعي أن الأول تكميل للقرض والثاني تكميل للواجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والمنشئ فيه فان سعى راكباً أو محملاً أو زحفاً) أي بجميع أنواعه مما لا يطلق عليه أنه مشى (بغير عذر فله دم ولو بعذر فلا شيء عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الإحرام في سعى العمرة) أي بناء على ما سبق من أن الإحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه أنه إن سعى بعد التحلل هل يجب عليه دم واحد لخيانة الحلق أو دم آخر أيضاً لا يقع السعي في غير حالة الإحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن يلصق عقبيه بهما) وكذا عقبى حافداً به إذا كان راكباً وهذا هو الاحوط (أو يلصق عقبيه في الابتداء بالصفا وأصابه رجليه بالمروة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الظاهر لكن تصويرهما إنما كان يصور في العهد الأول حيث يوجد كل من الصفا والمروة من ارتفاع الأرض وأما في هذا الزمان فلنكون دفن كثير من أجزاءهما لا يمكن حصول ما ذكر فيهما في كفي المرو فوق أوائلهما ثم الظاهر أن هذا أيضاً ركن أو شرط في الأشواط الأربعة ولذا لم يذكر ترك قطع المسافة شيئاً من الكثرة ثم رأيت قول الطرابلسي صريحاً والشرط أن يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة وتعقبه المصنف بقوله في الكبير وهو ليس بظاهر لأنه مذهب الشافعية لا مذهبنا ويحمل قوله على أنه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا لصحة لكن ينبغي أن تستوفي المسافة بينهما لأنه واجب وإن لم يكن شرطاً انتهى وفيه أن الصواب كونه شرطاً للصحة هذا الواجب الذي يجب فيه الاستيفاء وإنما يخالف مذهبنا مذهب الشافعي في جعلهم السعي ركناً ونحن نعدّه واجباً والله أعلم

• (فصل في سنته) أي سنن السعي وهي خمس (الموالاتية وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفا والمروة) أي بعد تحقق قطع المسافة أن كان ثم صعد لهما أو لم يحصل صعودهما في ضمن طي سعيهما (والموالاتية بين أشواطه) هذا مخالف بظاهره لما قاله في الكبير والموالاتية ليست بشرط بل هي مستحبة فلو فرق السعي فترى ما كثيراً كان سعي كل يوم شوطاً أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني أن فعله بغير عذر ثم الظاهر أن الموالاتية بين أجزاء شوط السعي أيضاً مستحبة ومع هذا في إعادة السعي المؤدى بترك الاستحباب محل نظر إذا السعي ليس بعبادة مستقلة وإنما لا يعد تكراراً طاعة بخلاف الصلاة والطواف وفحواهما (والهرولة بين الميادين) وقد تقدمت (وسترا العورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال لثلاثتهم وجوب الجزاء بتركه أو لانه يأثم بتركه في السعي إنما تارك السنة لأجل السعي مع ثبوت أنهم ترك

لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشياً وحين يظهرن يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويمحي الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون (اللهم) انك قلت وقولك الحق ادعوني أستجب لكم وانك لا تخلف الميعاد وانى أسألك كما هديتنى للإسلام أن لا تنزعنى منى وان تتوفانى مسلماً وقد رضيت

الفرض والتعبير في الكبير بالواجب بدل الفرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل ستر العورة واجبا في الطواف وسنة في السعي ايماء الى تفاوت مرتبتهم ما فان الطواف ركن في النسكين بخلاف السعي فانه من واجباتهما ولخصوص ورود حديث لا يطوفن بالبيت عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجبهة والخاصة انه لو تصور أنه يطوف أو يسعي عريانا ولم يكن هناك أحد ففي الطواف يكون تاركه لواجب وفي السعي يكون تاركه للسنة وان كان هناك ناس فيحرم عليه لكن يصح فعله ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

فصل في مستحباته الذكروا الدعاء أي من المأثور وغيره (والطهارة) في التوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحكمية كبرى وصغرى (والنية) الاولى ذكرها في المسئلة ليرتب على فعله المثوبة الكاملة ولكونها شرط اعند الجنابة خلافا للثلاثة واعلمهم أدرجوا فيه في ضمن التزام الاحرام بجميع أفعال الحرم به فلو شئ من الصفا الى المروة هاربا أو بائعا او متزها أولم يدركه سعي جائزه وهذا توسعة عظيمة كعدم شرطية الوقوف ورمى الجمرات والخلق (والخشوع) أي ظاهر أو باطنا (وطول القيام عليه) ما تذكروا (الذكر) أي المذكور سابقا عليهم ما (ثلاثا واستئنافه لوفقه) أي أشواط سبعة أو أجزاء شوطه بترك الموالاة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجحانة وهو يسعي ينبغي أن يصلي ويثنى وكذا لو عرض له مانع أو باعث ولم يذكر وافية الاستئناف ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (وإدراكه ركعتين بدفراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضيان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروجي ليس السعي صلاة لانه محمول على نفي صلاة واجبة كاللطواف قال الطرابلس وينبغي أن تكون الصلاة على المروة لانه ابتداء شعائر وسجي زيادة تحقيق لهذه المسئلة

فصل في مباحاته الكلام أي المباح الذي لا يشترط عليه سبأ أي لا يفضل تركه الفضول وما لا ينسب في جميع أوقانه فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والاكمل والشرب) وفيه ان هذا يعارض كون الموالاة فيه سنة ثم سوغ الشرب في الطواف لقلة زمانه بخلاف الاكل اللهم الا أن يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع ان مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق ان أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لادام مكتوبة) أي الجماعة وغيره وفيه ان هذا الخروج إما فرض أو واجب أو سنة فعليه من المباحات غير ظاهر وقوله الموالاة المذكور لا بأس به (أو صلاة جنازة) هذا قد يعسر من المباحات اذا كان هناك من يخرج عن عهدة فروض الكفايات والابان يكون هو متعمدا لها فيكون فرضا عليه

فصل في مكروهاته الر كوب من غير عذر) هذا ليس كما ينبغي لان المشي في السعي واجب وتركه حرام عويص اللهم الا أن يحمل المكروهات على معنى الإجماع للشامل للكرهية التعريضي والتنزيهي (وتفريقه تفريقا كثيرا) أي فانه ينبغي في الموالاة عدم دونهن السنة (والبيع والتهرا) ما الحديث اذا كان يشغله قيد الثلاثة والمعنى يشغله عنها الحضور

عني (اللهم) لا تقهمني
لعذاب ولا تؤخرني لسئ
الفتن (اللهم) احبني على
سنة نبيك محمد صلى الله
عليه وسلم وتوفني على ملته
وأعذني من مضلات الفتن
(اللهم) اعصمنا بدنسك
وطواعينك وطواعية
رسولك صلى الله عليه
وسلم وجنينا حدودك
(اللهم) اجعلنا ممن يحبك
ويحب ملائكتك
وأنبيائك ورسولك وعبادك
الصالحين (اللهم) يسر لي
اليسرى وجنبني العسرى
(اللهم) احبني على سنة
رسولك محمد صلى الله عليه
وسلم وتوفني مسلما والحقني

ويُدفعه عن الذكر والدعاء أو يمنع عن الموالاة (وترك الصعود) أي إذا كان ثم صعد واحتاج إلى الصعود لتحقيق أول رؤية الكعبة (والهرولة) أي وتركها فأنه سانه (وتأخيرته) أي وتأخير السعي (عن وقته) أي عن زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عذر (وترك ستر العورة) وهو من الحرام المحض مطلقا وفي حال السعي أقبح وأشنع لأنه لا يجب عليه نفي وكفله لهذا المعنى ذكر في المكروهات

• (فصل) فإذا فرغ من السعي يستحب له أن يصلي ركعتين في المسجد لما روى المطلب بن أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحدر واه أحد وابن ماجه وابن حبان وقال في رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود والرجال والنساء يمررون بين يديه ما بينهم وبينه سترة وعنه أنه رآه عليه الصلاة والسلام يصلي على باب بني سهم وهو الذي يقال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الأسود والله أعلم بحقيقة الحال كذا ذكره ابن الهمام وفيه أنه لا دلالة في الحديث أن صلاته هذه من مستحبات السعي لاحتمال أن تكون تحية المسجد حين أراد أن يقعد من غير قصد له إلى طواف وأما ما عله بعضهم بقوله ليكون ختم السعي كختم الطواف بطريق المقايضة مع أنه لا حاجة إليها لما تقدم من الرواية فيعارضه قولهم (ولا يصلي على المروة) فإن قياسه كان يقتضي جواز واستحبابه وحمل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل إن ثبت أن صلاته للسعي والله أعلم (ثم إن كان الفارغ منه) أي من السعي (فأرنا أو متمتعا) لكن لا مطلقا بل مقيدا بما وصفه بقوله (ساق الهدى أو مفردا بالحج) أي من أول الوهلة (فانه يقيم بمكة حرما) أي محرمًا محرما عليه محظورات الاحرام (فلا يقصر ولا يخلع ولا يلبس الخفيط) وهذا كله من التفريقات الواضحات (ويطوف بالبيت كلبادة) أي ظهيرة قصد واردة لانه عبادة مستقلة واكتاره بالاجماع مستحب لأن المالكية يقولون بكرهته في الاوقات المكروهة (بلا رسل ولا اضطباع) لاختصاصهم بطواف بعدهم وهو مني كما صرح به بقوله (ولاسعي بعده) أي بعد طواف النفل لان السعي انما هو من واجبات الحج والعمرة ولا تعلق له بالطواف الا انه لا يصح الا بعد طواف (ويصلي لكل أسبوع ركعتين) لكون هذه الصلاة من الواجبات عقب كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الاحوال كلها في المسجد وخارجه) بالخفض أو النصب لأنه لا يرفع صوته في المسجد وحال الطواف بحيث يشوش على المصلين والطائفتين وأما قوله في الكبير ولا يلي حالة الطواف لاني القدوم ولا غيره فغير صحيح على اخلاقه (الى أن يرمى جرة العقبة الاحل كونه في الطواف) لا يخفى ان استثناءه من قوله الى أن يرمى غيره منقيم فهو متعلق بما سبق استثناءه مفرغا من أعم الاحوال وفيه ما تقدم والله أعلم (ولا يعتمر) أي المتعم مطلقا (حال اقامته بمكة) أي لكونه متلبسا بالاحرام ولان المقيم بمكة لما صار من أهلها امتنع التمتع في حقه (فان فعل اسم) أي سواء كان محرما أو حلالا (ولزمه دم) أي للرفض أو دم جبر للتمتع على خلاف السنة (سواء كان في أشهر الحج) وهو ظاهر بالنسبة الى الكل (أو قبلها) وهذا مختص بما إذا كان مفردا بالحج وأحرم قبلها (وان كان الفارغ متمتعا) أي من وصفه انه

بالصالحين واجعلني من
وزنة جنة النعيم واغفر لي
خطيئتي يوم الدين (اللهم)
انا نسألك ايمانا خالصا وقلبا
خاشعا ونسألك علما نافعا
ويقينا صادقا وديننا قريبا
ونسألك العفو والعافية من
كل بليمة ونسألك تمام العافية
ونسألك دوام العافية
ونسألك الشكر على
العافية ونسألك النفي عن
الناس (اللهم) صل وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه عدد خلقك
ورضا نفسك وزنة عرشك
ومداد كلماتك كلما ذكرك
الذاكرون

(لم يسبق الهدى أو مفردا بعمره) أى فى غير الأشهر رسوا ساق الهدى أم لا (فعليه أن يحلق) فيه
 إلا أنه لا يجب عليه أن يخرج من أحرامه بل له اختيار فى إبقائه (ويحلق) أى ويخرج من أحرامه
 وهو نأ كيدو الأقبلي عليه أن يأتي بسائر مخطورات أحرامه بعد الحلق والتقصير بل يباح له كما
 قال تعالى وإذا حللتهم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه فى طواف العمرة) وهذا يختص
 بالعمرة والمتمتع الذى لم يسبق الهدى ومن فى معناه دون القارن (وهو) أى المتمتع المذكور أى
 (بعد حلقه) كما فى نسخة (حلال) أى خارج عن الأحرام (يفعل) أى ما يريد فعله من الحلال
 (كما يفعل الحلال) أى ما يجوز له من الأفعال والظاهر أنه يجوز له الاتيان بالعمرة حينئذ لانه غير
 ممنوع منها لكرهاتها فى الأزمنة المخصوصة وانما كرهت العمرة لما كرهت فى أشهر الحج لان الغالب
 انه يحج فيبقى متمتعاً مسبقاً لقوله (فان لم يكن متمتعاً) أى بل كان معتمراً (اعتمر كما يبداه قبل أشهر
 الحج) ليس على إطلاقه بغيره (والا كثر منها) أى من العمرة (أفضل) أى من أقلها وهذا
 واضح جداً وقوله (قبل أشهر الحج) احتراز عما بعده فى حق البعض وكان حق العبارة أن
 يقول ويستحب كثرها قبل أشهر الحج وإيقاعها فى رمضان أفضل لكن المالكية يقولون
 بكرامة إعادة العمرة فى سنة والشافعية يجوزون كثرها حتى فى الأشهر بقى الكلام فى ان
 اكثار الطواف أفضل أم اكثار الاعتكاف والظاهر تفضيل الطواف لكونه مة صودا بالذات
 ولمشر وعينه فى جميع الحالات ولكراهة بعض العلماء كثرها فى سنة مع ان بعض الفقهاء
 قالوا العمرة محتصة بالآفاقى فليس لأهل مكة أن يخرجوا الى الحل ويعتقروا وجعلوا حديث
 عائشة رضى الله عنها من محتصاتها انه صلى الله عليه وسلم فسح أحرام حج أصحابه الى العمرة
 للحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجمهور وخلافاً للعنابلة وعائشة رضى الله عنها كان
 لها عذر فى اتيان أفعال العمرة حينئذ فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة الى
 المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمره وأنا أكون محرومة عن الاعتكاف فأمر
 أخاها ان يعتمر بها من التمتع فكانت فى حكم الآفاقى باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن
 الزبير رضى الله عنهما انه أتى العمرة وأمر الناس بها عند انعام بناء الكعبة فى سبع وعشرين
 من رجب فحملوه على انه مذهب صحابى لاجته فيه على غيره والله أعلم (وبكره فيها) أى فى أشهر
 الحج (الاعتكاف لكل من كان بمكة) سواء يكون مكيّاً أو آفاقياً سكن بها خوفاً من أن يحج بعده فى
 تلك السنة فيصير متمتعاً بسائر مخالفتها السنة (أو داخل الميقات) أى لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن
 أهل حاضرى المسجد الحرام الا ان الآية تدل على اختصاص التمتع وما فى معناه من القران
 دون العمرة المفردة من غير اقترانها بحجة فى تلك السنة (ولا يخرج المتمتع) أى الفارغ من أحرام
 العمرة كما يفهم من سوق كلامه فى الكبير أيضاً (الى الآفاقى) لا يطل غتمه على قول بعض
 وتفصيله ما ذكره قوام الدين فى شرح الهداية معزياً الى شرح الطحاوى لوساق الهدى ومن فقه
 التمتع فلما فرغ من العمرة بداه أن لا يتنع كان له ذلك ويفعل به مذهب ما شاء ولو بداه أن يحج من
 عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه فى وجه يكون متمتعاً وعليه هديان هدى لاجل التمتع وهدى لاجل
 احلاله بعد مساق الهدى وهو فيما اذا أحرمت بمكة ولم يرجع الى أهله وفى وجه لا يكون متمتعاً
 ولا يجب عليه شئ وهو فيما اذا عاد الى أهله بعد ما حل من عمرته ورجع من عامه ذلك وفى وجه

وعقل من ذكر كالفافلون
 ويدعون نفسه بما شاء من
 خير الدنيا والآخرة فان
 الدعاء هناك مستجاب ثم ينزل
 ويقول ان الصفوا والمروة
 من شعائر الله فمن حج البيت
 أو اعتمر فلا جناح عليه ان
 يطوف بهما ومن تطوع
 خيراً فان الله شاكر عليم
 فاذا وصل الى الملبين
 الاخضرين سمى سعيها
 شديداً ويقول رب اغفر
 وارحم وتجاوز عما تعلم انك
 أنت الاعز الاكرم فحينما من
 النار سالين وأدخلنا
 الجنة آمين فاذا أتى الملبين

اختلقوا فيه وهو ما اذا خرج من الميقات بعد ما حل ولكنه لم يلبأه فمداى خفيفة كانه بمكة
وعليه هديان وعندهما لا يكون مقنعا كانه رجع الى داره

• (باب الخطبة) •

أى خطبة يوم السابع من ذى الحجة (وخرج الحاج) أى يوم الثامن (من مكة الى عرفة) وكان
الاولى أن يقول الى عرفة من مكة ليس تقم قوله (والاحرام منها) أى من مكة وزاد فى الكبير
وما يتعلق بذلك وهو محتاج اليه هنا كذلك ثم الاحرام من مكة هو الافضل لكن الاكل أن
يكون من المسجد والحطيم أولى أو من ديرة أهله والا فالاحرام للمكي وغيره الحج يجوز من
جميع أجزاء الحرم (إذا كان اليوم السابع من ذى الحجة فاسته أن بخطب الامام بعد الظهر)
أى بعد صلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية) كان
القياس تقديم التلبية بل لماناسبة للتكبير الا ان ثبت وروده فى السنة ولا يصح قيامه على
خطبى العيد لان التكبير سنة فيها خاصة (ثم بالخطبة) أى المتعارفة كما ينه بقوله (يحمد الله)
أى يشكره على عطائه (ويبقى عليه) أى يذكره بأسمائه وصفاته (ويصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم) أى وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه (ثم يعلم الناس فيها المناسك) أى آداب المتعلقة
من يومه ذلك (كالخروج الى منى) أى فى يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت بها ليلة عرفة)
أى أن يكون جامعاً فى منى بين خمس صلوات فى مسجد الخيف كما وردت به السنة (والراح الى
عرفات) أى بعد طلوع الشمس من فجر عرفة (والصلاة) أى بمسجد غرة بالجمع المعروف لكن
بشرائطه (والوقوف بعرفة) أى فى وقته وبيان كيفية آدابه (والافاضة منها) أى مع الامام
(وغير ذلك) أى من الاحكام المناسبة لمقام ذلك المقام (ثم الخطب) المسنونة (فى الحج ثلاث
أولها هذه) أى المذكورة بمكة (والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أى الظهر والعصر
(والثالثة بمنى فى اليوم الحادى عشر فيفصل بين كل خطبة يوم) لأن الموا لاد ربما تورث اللالة
خلاف الزفر حيث يحط عند فى ثلاثة أيام متواليات أولها يوم التروية وآخرها يوم النحر
(كلها خطبة واحدة بلا جلوس) بفتح الجيم أى مرة من الجلوس (فى وسطها) أى فى أواسط
جميعها (الخطبة يوم عرفة) أى فانه بخطبتين يفصل بينهما بجلوس واحدة (وكأها) أى يحمل
جميعها (بعد ما صلى) أى الامام (الظهر الا بعرفة فانه) أى الشان (قبل أن يصلى الظهر)
أى والعصر بالاولى (وكلها سنة) أى بخلاف خطبة يوم الجمعة فانها فريضة بل شرط
ويجب الانصات عند سماع الخطب كلها فى الجمعة أكد الا انه اذا كان بعد اجازة القراءة
والذكر خفيفة

• (فصل فى احرام الحاج من مكة المشرفة اعلم أن الحاج بمكة) أى مر يد الحج من الذين سكنوا
بمكة (على أنواع) أى ثلاثة (أما أن يكون نكاحاً) أى أصلياً (فلا يجوز له الا الفراد بالحج) كما مر
مراراً (أو أفاقيا دخل بعمره) أى سواء صار مقيماً بمكة أم لالحال كونه (مقنعا) أى باتيان
أكثر طواف عمرته فى الاشهر (أولاً) أى لم يكن مقنعا بل دخل بعمره قبل الاشهر وأقام بمكة
(ساق) أى غيرا لمتنع (الهدى أو لم يسق حل منها) أى من عمرته أى لعدم سوقه (أو لم يحل) أى
منها لاجل سوقه (فحكمه) أى حكمه الا فاقى المذكور فى جميع الصور المسطورة (كالمكي)

الا خضر بن الاخيرين
مشى على هيئة ويقول لا اله
الا الله وحده لا شريك له
الملك وله الحمد يحيى ويميت
وهو حي لا يموت بيده الخير
وهو على كل شئ قدير
ويكرر ذلك الى أن يصعد
المروة فيقف عليها مستقبلاً
ويدعو بما دعا به فى الصفا
ثم يدعو لنفسه بما أحب
فان الدعاء هنا مستجاب
وهذا شوط واحد من
السجدة ثم يصد الى الصفا
ويصعد عليه وهذا شوط
اخر ويكرر الدعاء الى أن
يكمل سبعة أشواط وان
كان فارنا عاد الى الطواف

أى فلا يجوز له الافراد الحج بالنسبة وليس منه ما نهى ليس له الا الافراد بالحج كما سبق وفي قوله
 حكمه كالمكي اشارة الى ذلك (وان دخل) أى الا فاقى وكان حق العبادة ودخل والمعنى
 أو أفا قد دخل (بمعنى فلا يحتاج الى تجديد الاحرام) أى اهدم خروجه منه (أو مبقا) عطف
 على قوله مكي والمراد به من كان بين المقات والحرم فهو ان دخل مكة لحاجة (أى لغرض حجة
 وعرة) (فكالمكي) أى فى انه يحرم بالحج وحده من الحرم (وان دخل) أى أراد دخول مكة
 (لقصدا بالحج فطيه لن يحرم من الحل بالحج المفرد) بفتح الراء وانما لم يذكر العمرة لان المقات
 كالمكي فى منعه من العمرة فى أشهر الحج بلية التمتع (والأفضل للمتمتع وغيره) أى مراد الافراد
 من مكة (أن يجهل الاحرام) أى بالحج فى وقته (فكلما جهل فهو أفضل) أى اذا كان مصونا من
 الوقوع فى المخطوطة (وعد دخول أشهر الحج) لان الاحرام قبله وان جاز له لكنه يكره مطلقا مكي
 كان أو غيره مأونا لم لا (واذا أراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فالأفضل) أى
 باعتبار مجموع ما ذكره أو الا فاسنة (أن يغتسل) لان الغسل أثر فى جلاء القلوب لمشاهدة
 الحضرة واذهاب دون الغفلة بحسب ذلك وأرباب القلوب الصافية (ويطيب) كما مر (ثم يدخل
 المسجد فيطوف سبعا) أى طواف تحية المسجد ان قدر عليه (ثم يصلى ركعتين) وفى نسخة
 ركعتيه وهو الاولى (ثم ركعتي الاحرام) يكون كل منهما عبادته ستة قلة الا أن صلاة الطواف
 واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة قد خوله ما تحت الافضل بالنسبة الى الترتيب (فيحرم
 عتيهما) أى عقيب ركعتي الاحرام حال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم ان أراد) أى المكي
 ومن بعدهم (تقديم السعي على طواف الزيارة) أى مع ان الاصل فى السعي أن يكون عقبه
 لمناسبة تأخيرها الواجب عن الركن الا أنه رخص تقديمه فى الجملة بعله الزحمة فيشذ (بفضل
 بطوافي) لانه ليس للمكي ومن فى حكمه طواف القدوم الذى هو سنة لا فاقى فبأى المكي
 بطواف فضل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما اذا كان مقفعا أو مساقا الهدى أم لا
 فيطوف طواف القدوم (يضطبع فيه) أى فى أشواط جميع طوافه قدوماً ونظلاً (ويرمل)
 أى فى الثلاثة الاول (ثم يسعى بعده وهل الافضل تقديم السعي أو تأخيره الى وقته الاصل) وهو
 بعد ادا عركته كما أشرنا اليه (قبل الاول) والاولى ان يقبلا بالآفاقى (وقيل الثانى) وصحبه ابن
 الهمام وهو الظاهر خصوصاً للمكي فان فيه خلافاً لا فاقى والخروج عن الخلاف لكونه أحوط
 مستحب بالاجماع فينبغى أن يكون هو الافضل بخلاف وزاع (والخلاف) أى المذكور
 سابقاً (فى غير القارن) وهو المفرد مطلقاً والمتنع آفاقياً بلا شبهة أو مكيافقه مناشئة (أما القارن
 فالأفضل له تقديم السعي) أى ويجوز تأخير بلا كراهة (أو بسن) أى فيكره تأخير لانه صلى الله
 عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين قبل الوقوف بعرفة

وطاف طوافاً آخر وسعى
 سبعا آخر واستقر على
 الاحرام الى الفراغ من
 الحج وان كان مفرداً بالحج
 استقر على احرامه الى
 ان يؤدي نسك الحج وان
 كان مفرداً بالحج حلق
 راسه وقال عند الحلق
 (اللهم) اثبت لي بكل شعرة
 حسنة واح عن بها سنة
 وارفع لي بها عند درجة
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً
 كثيراً واستقر حلالاً الى ان
 يحرم بالحج يوم التروية

جوزي الله سبحانه عن الحاج خيرا (راح الامام مع الناس) أي مجتمعين أو مفترقين (بعد طلوع الشمس) وهو الصحيح كما قال ابن الهمام (من مكة إلى منى فيقيم بها) أي فيصبر فيها (ويصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر) وفي المبسوط والكافي للحاكم الشهيد يستحب أن يصلي الظهر يعني يوم التروية ففيه إيماء إلى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس ولحق صلاة الظهر يعني لم يقصده الاستحباب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أي إذا صلى الظهر يعني وأما ما ذكر في الهيطة والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشئ على ما صرح به في الفتح وقد صرحوا بما إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه يخرج إلى منى قبل الزوال لكونه وقت سنة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة وبعده لا يخرج مما يصل الجمعة لوجوبها عليه فيكره له الخروج قبل ادائها لكن ينبغي أن يقيد بما إذا صلى الامام الجمعة يوم التروية إلا أنه هل يجب عليه أن لا يخرج حتى يصلي أو يستحب في حقه أن يخرج قبل الزوال محل بحث (وإن بات بمكة) وكذا بعرفة وغيرهما فلا يولى أن يقول بغير منى (تلك الليلة جاز وأساء) أي ترك السنة على القول بها فقال القاسمي تعالفا في المحيط المبيت بها سنة وقال الكرماني ليس بسنة وإنما هي للتأهب والاستراحة وفي المبسوط ويستحب أن يصلي الظهر يوم التروية يعني ويقوم بها إلى صبيحة عرفة وأما ما ذكره المصنف في الكبير من قوله ويدل أيضا على سنية ذلك استئذانهم الدفع من منى بعد الطلوع فليس في محله فإن هذه السنة مختصة لمن بات بمنى ثم قوله ولا كلام في أن الخروج من مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلى يوم الفجر ثم غدا إلى عرفات ومضى إلى أجزائه ولكنه أساء بتركه الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني على هذا وقال لأن الروح إلى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج إلى منى وعرفة وترك السنة مكروه فصرح بسنيته يعني فكلامه متناقض وهذا وهم فإنه ليس الكلام فيمن بات بمكة ليلة عرفة وإنما الكلام فيمن بات بعرفة ليلة عرفة فلا تداخل بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين ما في شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج يوم عرفة إلى عرفات كان مخالفا لسنة فتأمل فإنه موضع زلل ومحل خلل

• (فصل في الرواح من منى إلى عرفات فإذا أصبح) أي يعني (صلى الفجر بها) أي لو قتها المختار وهو زمان الاسفار وفي فتاوى قاضيان بغلس فكانه قائمه على فجر من دانية والاكثر على الأول فهو الأفضل (ثم يمكث) أي هنية وسويعة (إلى أن تطلع الشمس) أي تنشق (على شبر) بفتح مثناة وكسر موحدة جعل يعني محاذة مسجد الخيف على يسار السائر إلى عرفات (فإذا طلعت) أي الشمس (نوجه إلى عرفة) أي لم يمسكون على وفق السنة (مع السكينة) أي في الباطن (والوقار) أي في الظاهر (مليبا) أي في حال (مهلا مكبرا) أي في أخرى وكذا حامدا مسحبا مستغفرا (داعيا إذا كرا) تعميم بعد تخصيص (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في الابتداء والانتها والانشاء (ويبقى ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتما لما أشأنها لأنها أفضل الأذكار والادعية حال الأحرار (وإن راح قبل طلوع الفجر) أي بعد ميتوته أكثر الليل ففيه كلام سبق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جاز) أي همه لأفعله لقوله (وأساء) ولأن ترك أداء الفجر حرام لا يجوز (ويستحب أن يسير إلى عرفة على طريق ضب)

ويدعو بما تقدم في أحرار الحج من الادعية • (فصل) • وإذا كانت ليلة التروية وهي ليلة سبع من ذي الحجة قرأ الاستغفار المنقذة من النار المسبوبة إلى الحسن البصري رضي الله عنه في هذه الليلة يواظب عليها من وقتها لله للسعادة من خلص أوليائه وعباده الصالحين وكان يواظب عليها والدي الشيخ علاء الدين رحمه الله تعالى وأنا أرويه عنه بروايتي عن استاذي حافظ الدين شمس الملة والدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي رحمه الله

بفتح ضاد مججمة وتشديد موحدة وهو اسم للجبل الذي حذا مسجد الخيف في أصله وطريقه
في أصل المازمين عن عيمك وأنت ذاهب إلى عرفات (ويعود على طريق المازمين) اقتداء بقله
صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لما فيه من كثرة الشوك وغلبة الخوف
وقلة الشوك لا أكثر الحاج والمازمان مضيق بين مزدلفة وعرفة وهو بفتح ميم وسكون هـ جز
ويجوز إبداله وكسر زاي (وإذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أي سبج وكبر وهلل ومجد
واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي عاصم والطبراني معاني الدعاء
واليه في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات
وهي عشر كلمات ألف مرة إلا يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه الاقطعة رحم أو ارادة ما أم سحان
الذي في السماء عرشه سحان الذي في الأرض موطنه سحان الذي في البحر سيده سحان الذي
في النار سلطانه سحان الذي في الجنة رحته سحان الذي في القبر قضاؤه سحان الذي في
الهوام روحه سحان الذي رفع السماء سحان الذي وضع الأرض سحان الذي لا ملجأ ولا منجى
منه إلا إليه قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (ثم لي إلى أن يدخلها)
أي عرفات ثم يستمر عليها إلى أول رمي الجمرات

• (باب الوقوف بعرفات وأحكامه) •

وعرفات كلها موقف الاطن عرفة كما في السنة (إذا دخل عرفة نزل بهامع الناس حيث شاء)
لان الانفراد عنهم نوع تجبر وتكبر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فان الاجابة مع
الجماعة أرجى فصا وهذا الكيف أخرى الا اذا كان القرب اليهم مما يبعده عن الذكر
والحضور في المناجاة أو يبعده على رؤية المنكرات وحصول المكروهات لكن لا ينزل بعده
في المقام المخصوص بحيث لا يامن من اللصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة
(والأفضل ان ينزل بقرب جبل الرحمة) وهذا الايمان ما ذكره ابن الهمام من ان السنة أن ينزل
الامام بمرة ولا مأ أو فحه رشيد الدين بقوله فيبقي أن لا يدخلها حتى ينزل بمرة قريبا من المسجد إلى
زوال الشمس ويضرب بهامضربه ان كان له فان ما ذكره بالنسبة إلى الامام لا بالاضافة إلى
الخاص والعام مع امكان الجمع على سبيل التنزل انه ينزل أولا بمرة ثم بقرب جبل الرحمة فلامعنى
لقوله في الكبير وهذا خلاف ما ذكره الاصحاب ولعلهما مشيا على ظاهر الحديث والله أعلم
بالصواب ثم انما يستحب النزول بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الزحمة وفقد نزول الظلمة
(فاذا نزل) أي بعرفات (يمكث فيها) أي لا يخرج عنها بحيث يقوت جزم من أوقات وقوفها
(ويستغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أي بأنواعه وفي الحديث أفضل
ما قلت أنا والنبيون من قبلي يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الجديهي ويمكث
وهو حي لا يموت يله الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومشايخه
وأقاربه وأصحابه الاخيار ولعمامة المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (والتلبية) أي
تامة فتارة واستمر على الطاعة والعبادة ولم يستغل بأمور العادة الامتداد الضرورة والحاجة
(إلى أن تزل الشمس فاذا زالت اغتسل) أي لوقوف عرفة على الصحيح لا يومه وهو سنة
مؤكدة (أو توشأ) وهو رخصة (والفصل أفضل) يعني وأجره أكمل لكن الأولى ان يقتل قبل

تعالى عن الشيخ الزاهد
الصوفي أبي العباس احمد
ابن محمد العقبي والخيرة
الصالحه بقية السلف ام
محمد زيب آية عبد الله
المراني قال الاول انبأنا
الشيخة الصالحة ام عيسى
مريم ابنة الشهاب احمد بن
محمد بن ابراهيم الاذري
الحذفي وقالت الاخرى
اخبرنا الشهاب احمد بن
النجم ايوب بن ابراهيم
القرافي الشهير بابن المنقر
وكان صالحا كلاهما عن
ابي الحسن علي بن محمد بن
ابي بكر الوائلي الصوفي قال
فانهم سمعا أنبا ابوا
القاسم عبد الرحمن بن مكي
الطرابلسي الصوفي

الزوال ليكون أقول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حواشي) أي مما يتعلق بالاكل والشرب
وأما الهما (قبل الزوال) وتفرغ من جميع العلائق وتوجه بقلبه إلى رب الخلائق (أقوله تبارك
وتعالى وتقبل إليه تبتلا ففتروا إلى الله

• (فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة) • أعلم أن هذا الجمع للتسك عندنا فيستوى فيه المسافر
والمقيم خلافا للشافعي ومن تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم له شروط سبأني بسطها وشرحتها فإذا فقد
شرط منها يصلي كل صلاة في الحنية على حدة في وقتها بجماعة أو غيرها (وإذا أراد الجمع) وهو متعين
على الإمام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعي جميع الشروط والأحكام (فإذا اغتسل
وزالت الشمس سار إلى المسجد) أي مسجد غرة رهوف أو آخر عرفة فهو جاهل قبل أن بعضه منها
(من غير تأخير) أي في سريره لا يقف شي من أوقات وقوفه لكن الأولى حيث كان يسير إليه
قبل الزوال ليدرك أوله بعد وضوؤه والافطار منه أنه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة
بخطافه وأمله صلى الله عليه وسلم نزل أول بكرة لراحة هذا المعنى ولرفع الحرج بالذهاب والاياب
في المبنى (فإذا بلغه) أي المسجد (بعد الإمام الأعظم المنبر) وهو الخليفة ان وجد فيه شروط
الخلافة أو السلطان ان أخذها بالقوة والشوكة (أو نائبه) وهو الخطيب المنصوب من جانب
(ويجلس عليه) أي من غير سلام عندنا (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كأي الجمعة) وهو
الصحيح المطابق لظاهر الرواية وهو لا ينافي ما روى عن أبي يوسف أنه يؤذن المؤذن والإمام في
القسطاط ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الأذان فيخطب لأن المراد بقوله بين يديه أي قدمه
وعند قرب حضوره فالجله تجعل حاله وهذا معنى قول صاحب الميسر هذا معنى قوله الأول
فتأمل (فإذا فرغ) أي المؤذن (فام الإمام فخطب خطبتين فأعما) يجلس بينهما جلسة خفيفة
كالجمعة (وصفة الخطبة) أي كيفيتها على طريق السنة (أن يحمده الله تعالى) أي بشكره على
نعمائه (ويؤتي عليه) أي وينقته بألوان ثنائه من ذكر صفاته وأسمائه (وبلي وبهال وبكبر)
وهذا التكبير في محله لأن يوم عرفة عندنا من جملة أيام التشريق (ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم ويعط الناس) أي يعطهم بأن يردهم في الدنيا ويرعهم في العقى ويحبب إليهم المولى فيبين
لهم أن له الآخرة والأولى فذكره وشكره في كل حال هو الأولى (وبأمرهم) أي بالمعروف
(وبنهاهم) أي عن المنكر لاسيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس أحرامهم من أفعالهم (وعلمهم
المناسك) أي بقيمتها (كأنه يوقف بعرفة ومن دلفة والجمع بهما) أي بشرائطهما وآدابهما (والرحي)
أي رمي جرة العقبة في اليوم الأول (والذبح) أي فحين يجب عليه ويستحب له (بوالخلق) أي
ومراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الأخرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزيارة في
أيام النحر وأن أولها أفضلها وأجارت لياليها (وسائر المناسك التي هي إلى الخطبة الثالثة) وهي
الواقعة في ثاني أيام النحر (ثم يدعو الله تعالى) أي له ولعامة المسلمين (وينزل وبقية المؤذن فيصلي
بهم الإمام) أي لا غيره (الظهر ثم يقيم فيصلي بهم العصر في وقت الظهر) وهو المسمى بجمع
التقدم والحاصل أنه يصلي بهم الظهر والعصر في وقت واحد وهو الظهر لكن الأهم فيه
الأيام (بأذان واحد وقامتين) وأما ذكره فاضحان في شرح الجامع وبصلي الظهر والعصر
في آخر وقت الظهر ففيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف ويأتي حديث جابر رضي الله عنه حتى إذا

قالا أنبأنا الحافظ أبو طاهر
أحمد بن محمد السلي
الصفري أنبأنا أبو عبد الله
أحمد بن علي الأسواني
الصفري بجمعهم أنبأنا أبو
الحسن علي بن شعيب عن
محمد الشيباني المصلي في
المكة أنبأنا أبو علي أحمد
ابن عثمان الزيدي الصفري
عن جنيده البغدادي عن
سري السقطي عن
مسرور الكرخي أنبأنا
معبود بن عبد العزيز العابد
عن الحسن البصري رضي
الله عنه (قال) كنت أتمنى
أن أرى في عمري وليا من
أولياء الله تعالى أو صديقا
فاسأله عن حاجتي في البقعة

زانفت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر
 ولا يبعد أن يكون مراده أنه يصلي الظهر والعصر بعده لأقله للإيماء إلى أنه يصلي الظهر في أول
 وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالإضافة إلى صدره لأنه يصليهما معا في آخر وقت الظهر
 ولا أنه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علمنا وأما الأحاديث
 الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (ويسر) أي الإمام وجوبا (القرطبي في الصلاة) أي
 أي على أصلهما عند الأربعة ولا يجهر فيه بما البتة (بخلاف الجمعة) أي فانما صلاة مستقلة
 بشرائطها وأحكامها (ويكره للإمام والمأموم) أي عن أراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح
 به فاصفان (ان يستغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر والعصر بعدية وسنة العصر للقلبية
 (والطهور) أي النافلة على ما ذكره في البدائع في النصف (أوشي آخر) أي من آخر
 بالاولى كالأكل والنسب والكلام (فان استغفل بصلاة أو عمل آخر) أي استغفلا بعد
 فصلا (ولو بعد) أي لعله أو حاجة (بما) أي قد ارما (يقطع فوق الأذان) أي عرفان إعادة
 الأذان) أي في ظاهر الرواية وعن محمد لا يبعد (والإقامة للصلاة) والمقصود عادة الأذان
 والإقامة لا بد للعصر منها ثم ان وقع الفصل بين الإقامة والعصر فيعيد الإقامة أيضا
 وأما ما ذكره في الأخيرة والمهبط والكافي بأنه لا يستغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر
 فقبحه جميعا قال في الفتح هذا ينافي حديث جابر فصولي الظهر ثم أقام فصلي العصر ولم يصلي
 بينهما شيئا وكذا ينافي إطلاق المشايخ في قولهم ولا يتطوع بينهما بشيئان التطوع يقال على
 السنة انتهى ولعلهم لم يطلعوا على الحديث وأخذوا من مفهوم التطوع الغالب إطلاقه
 على غير السنن المؤكدة والله أعلم (وان كان التأخير) أي تأخير العصر (من الإمام) أي
 من جلأته وبسببه (لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما) والسنة بالاولى (إلى ان يدخل
 الإمام في العصر) وينبغي أن يكون كذلك حكمه استغفال المأموم بعمل آخر لعدم (ثم ان كان
 بالإمام مقبيا أتم الصلاة وأتم معه المسافرون أيضا) أي وكذا المقيمون (وان كان) أي الإمام
 (مسافرا قصر) بالتخفيف لكون القصر واجبا على المسافر فلو أتمه أساء (وأتم المقيمون) أي بعد
 سلام الإمام إذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فإذا سلم قال اللهم) أي لأجل المقيمين (أجموا
 على ترككم يا أهل مكة) الاولى حذف الجمله التذكيرية (فإن أقوم سفر) بفتح فسكون اسم جمع
 السافر بمعنى مسافر كعصب وصاحب والاولى ان يقول فاني مسافر والحاصل ان الإمام ان كان
 مقبيا فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وان كان مسافرا فلا يجوز القصر للمقيمين ولا يجوز
 للمقيم) أي ولو كان انما (ان يظهر الصلاة) أي لا يختصا من القصر بالمسافر اجتماعا وانما
 الخلاف في كون الجمع للنسك والسفر (وللا مسافر أن يقتصر على) أي بالمقيم (ان قصر) أي
 لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن القيم في المشترع شرح المجمع ذكر في المناسك أن
 الحاج اذا دخل أيام العشر مكة ونوى الإقامة خمسة عشر يوما أو دخل قبل أيام العشر لم يكن
 نوى الحج التزوية أقل من خمسة عشر ونوى الإقامة لا يصح لانه لا بد له من الخبز وحل في عرفات
 فلا يتحقق منه نية الإقامة خمسة عشر يوما. وقيل كان سبب تفتحه عيسى بن قيس فأن هذه المسئلة
 قال قد خلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة فلهذا

أو في المنام حتى إذا كانت
 سنن من السنن وأما وقت
 بعرفات عند الزوال وأذا
 بمائة أنفس عند الأذان
 الذي يجال وادي نعمان
 فهو جبل وادي الصخرات
 فتصفت أنهم القوم
 فقصدهم وسلمت عليهم
 فردوا على أحسن ردوا
 فهم شيخ كبير قد نورا
 وجهه فبالأفوية الأفق
 فجلست معهم وقد تصاعرت
 نفسي عندي لما شاهدت
 فيهم من الوفاء والسكينة
 فقام أحدهم فأذن وأقام
 فتقدم الشيخ فصلى بهم
 فصلبت معهم وأنا أعلم أنه

أتم الصلاة فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فأنك تخرج إلى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا صاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه فجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة فأنك لم تقم ~~مكة~~ فأنك لم تخرج منها لا تصير مسافرا فقلت في نفسي أخطأت في مسئلة واحدة في موضعين ولم يتقني ما جئت من الأخبار فدخلت مسجد محمد واشتغلت بالفقهاء انتهى ولا يخفى أن هذا الخطأ إنما هو على مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فأن عندهم مدة الإقامة أربعة أيام ثم بين ظاهر كلامي صاحب الامام تعالى حيث حكم في الاول بأنه مسافر فلا يجوز له التمام وحكم في الثاني بأنه مقيم فلا يجوز له القصر مع أن المسئلة بها لها ولعل التقدير فلما رجعت إلى منى وفويت الإقامة بمكة مع صاحبي بدلي الخ هذا وأصل المسئلة على ما في المتن وعلى ما صرح به فاضحان من أن الكوفي اذا نوى الإقامة بمكة ومضى خمسة عشر يوما لم يصير مقيما لانه لم ينو الإقامة في أحدهما خمسة عشر يوما ففهو هذه المسئلة انه لو نوى في أحدهما خمسة عشر يوما صار مقيما فحينئذ المسافر اذا دخل مكة واستوطن بها أو أراد الإقامة فيها شهرا مثلا فلا شك انه يصير مقيما ولا يضره حيث خرج وجهه إلى منى وعرفات ولا ينتقض إقامته اذا لا يشترط تحقق كونه خمسة عشر يوما متوالية بها بحيث لا يخرج منها والله أعلم (ولو خطب قبل الزوال أو لم يخطب أصلا صح الجمع) أي لان الخطبة ليست من شرائط صحة الجمع بل هي سنة (وأساء) أي ترك السنة أو إيقاعها قبل وقتها المسنون وقبل بعيد الخطبة (ويكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر) وكان الاولى أن يقول ولو في وقت الظهر لانه صلاة في وقته المشروع له وقد كره الشارع الصلاة بعده مطلقا لهذا أو آخر فرض العصر عن وقته لا يكره التنفل في وقته فعلة الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو موهوم أنه جائز عند بعضهم كما يدل عليه قوله في الكبير وأعلم انه هل يكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر فهذا مشعر بأنه متردد في ذلك مع أنه نقل ما في نظم القرائد الا انه لا ينتقل بعده وعبارته

ولا تنفل بعد العصر في عرفاتها * وقد جعت والظهر ما يتغير

وفي شرحه اسند المسئلة إلى القنية (ولا يصح أداء الجمعة بعرفة) أي لكونها غير عصر ولا تصير بجمع الخلق فيها لعدم البيوت والمساكن بخلاف منى فأنها وان كانت قرية لا يجوز الجمعة بها في غير موسم الحج عندنا على خلاف ما سياتي بيانه وأما ما حكى القرطبي عن أبي حنيفة وأبي يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لانه كيف يتصور انه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة بها ويجوز أن حل من الأئمة جوازها اللهم إلا أن يقال بتدخل خطبة السنة في خطبة الجمعة

• (فصل في شرائط جواز الجمع) * منها تختلف فيها ومنها متفق عليها واختلف أن الجمع سنة أو مستحب وأما ما وقع في بعض المناسل من أن تقديم العصر عند أبي حنيفة وجب لصيانة الجماعة فينبغي أن يحمل للوجوب القوي بمعنى الثبوت (الاول تقديم الاحرام بالحج عليها) وفيه إجماع إلى أنه لو كان محرما بالعمرة عند أداء الظهر محرما بالحج عند أداء العصر لا يجوز له الجمع كما هو عند أبي حنيفة خلافا لهم ولو كان محرما بالعمرة عند الصلواتين لم يجز عند الكل (فان صلى

ما كتب في حنفية في مثلها ولا يكتب ثم استقبل القبلة بعد الصلاة فقال الحمد لله كثيرا فلم يجمع غيرها ونفت أن يفوتني أو يغبوا عني فقلت للذي يليق به في الذي اصطفاك بمثل هذه المنزلة وهذه القضية قال فتغير وجهه وفتح عينه فقال له الشيخ من يهدي الله فهو المهتد اهده يرحم الله فقال كنت أقول الاستغفار المنقذ من النار في ثلاث ليل فقلت ما هذا الاستغفار وما هذه البالي فقال ليلة سبع من ذي الحجة وليلة

الظهر) أي بجماعة مع الإمام وهو حلال (ثم أحرم بالحج ووصل إلى العصر لم يجز العصر) أي
 إلا في وقتها كما في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة خلافا لما فيه من المختلف فيه والمتفق عليه
 هو وجود الأحرام بالحج في العصر (وقيل يشترط كون الأحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لأن
 الصحيح على ما قاله الزبلي هو أنه يكفي بالتقديم على الصلاتين لحصول المقصود (الثاني تقديم
 الظهر على العصر حتى لا يجوز تقديم العصر على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجه ظاهر
 ولا يتصور أن يفعله بخلافه الأسهوا أو نسبنا فلذا قال (ولو وصل إلى الإمام الظهر والعصر
 فاستبان) أي ظهر وتبين (أن الظهر) أي صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده) وأن الظهر
 صلى بغير وضوء والعصر به) أي بوضوء مجدد وغيره (يلزمه إعادة جميعا الثالث الزمان وهو
 يوم عرفة) أي بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو عرفة
 وما قرب منها) الصحيح أن يكون المكان خارجا عن الفقه صلى الله عليه وسلم ولما ذكر الخبازي في ضمن
 تعليل وهو سلمنا أن جواز التقديم للحاجة إلى امتداد الوقوف لكن المنفرد غير محتاج إلى تقديم
 العصر لاستدامة الوقوف لأنه يمكنه أن يصل العصر في وقته في موضع وقوفه إذا لم ينقطع وقوفه
 بالصلاة بخلاف المصلين بجماعة حيث لا يمكنهم أداء الصلاة بالجماعة في الموقف لانه موضع هبوط
 وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون إلى الخروج منه والاجتماع لصلاة العصر فيه
 فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف إلى غروب الشمس واجب انتهى لكن فيه أن الصلاة
 بالجماعة ممكنة في الموقف أيضا لسهولة مواقف عرفات واستواء أماكن فيها من الجهات وانما
 الهبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الابتن عرفة مع أن تسوية الصفوف
 سنة تسقط عند الضرورة على أن العبادة في أثناء الوقوف الذي من جملة الطاعة أفضل فإتراكه
 صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفة لادفع المخرج عن الأمة فانه نبى الرحمة
 وقد وسع في شرائط صحة الوقفة والحاصل أن المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى
 فيها وجمع بين الصلاتين بها ويطبق به ما في معناه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لا يضاعفه
 في عرفات وبهذا تفسد قول المصنف في الكبير كذا ذكروا المكان ولم يبينوا أي موضع هو
 اما عرفات فلا شك فيه واما خارجه فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغرب وأتى بما ذكر عن الخبازي
 فلما أنه حجة وهو عليه كما لا يخفى على من ادعى مسكته لديه (الخامس الجماعة فيهما) وهذا عند
 أبي حنيفة خلافا لهما (فلو صلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلاهما وحده)
 أي منفردا فيهما (لا يجوز العصر قبل وقته) أي عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد يجوز
 ذلك فيجمع بينهما المنفردا ايضا ثم حكم الجماعة مع غير الإمام الأكبر أو نائبه كحكم المنفرد لقوله
 (السادس الإمام الأعظم أو نائبه فلو صلى بهم رجل بغير إذن الإمام) أي وجمع بينهما (لم يجز
 العصر) أي عند أبي حنيفة وجاز عندهما (ولو أدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع
 الإمام جائز) ويأباه أدرك رجل ركعة من الظهر ثم قام الإمام ودخل في العصر فقام الرجل يقضي
 ما قام من الظهر فلما فرغ منه دخل في صلاة الإمام مع العصر وأدرك شيئا من كل واحدة من
 الصلاتين مع الإمام جاز له تقديم العصر بخلاف ولو صلى الظهر بجماعة لكن لامع الإمام
 لم يجز تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافا لهما ثم من الشرائط المختلف فيها أن يكون أداء

نسمع وليلة عشر ولو علم
 فأنزلها ما يقول وبأى شيء
 يتلفظ لكان حقا على الله أن
 يرزقه الأمن يوم القزع
 إلا كعبه وبخصه بالرحمة
 والولاية فقات علمه ابرح
 الله تعالى فقال لي هي هذه
 اللهم اني أستغفر لك لكل
 ذنب قويت عليه بدني بعافيتك
 وبالله قد ربي بفضل نعمتك
 وانيسطت اليه يدي بسعة
 رزقك واحتجبت عن الناس
 بسترك واتكأت فيه عند
 خوفك منك على أمانك
 ونفقت من سطوتك على فيه
 بجلالك وعولت فيه على
 كرم وجهك وعفوك

الصلايتين جميعا بالامام أو نائبه عند أي خيفة حتى لو صلى الظهر مع الامام ثم العصر بغيره
أو بالعكس لم يجز العصر الا في وقتها قل الطرابلسي وعن محمد بن ابي اذ مات أميرهم وليس فيهم
ذو سلطان فقدموا رجلا امامهم الجمعة جازفهمنا اذا قدموا رجلا يصلي بهم يجز بهم ونعقبه
المصنف في الكبير لقوله ويمكن أن يقال ان هذا الجمع ليس كاجعة لانهم لم يرضوا بما لم يرضوا
أحد القاتم للقرض فثبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بقرض ولا واجب فلا يقياس على
القرض انتهى وفيه ان الجمعة لها بدل بعد القوت وهذه الفضيلة تقوت لاعتن بدله في هذا
قياس بالاولى للجواز

(فصل في صفة الموقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مسجد ابراهيم) وهو المشهور
بمسجد غرة (راح الى الموقف والناس أي الذين صلوا معه ويكره التأخير) أي تأخيرهم كلهم
بعد الصلاة لان التجهيل هو السنة (فان تخلف أحد ساعة لحاجة لا بأس به لكن الأفضل ان
يروح مع الامام) وفيه أن التخلف ان كان لحاجة ضرورية فلا يكره لان ترك الواجب يجوز
مع العذر فكيف ترك المستحب وحيث لا معنى لقوله لكن الأفضل أن يروح مع الامام وان
كان لحاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به لما سبق من ان التأخير مكره بغير عذر ثم قوله
الأفضل أن يروح مع الامام ليس على إطلاقه بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذا المبادرة الى
الطاعات والمساورة الى الخيرات هو الأفضل فتأمل (فيقف راكبا وهو الأفضل) والأكمل
ان يكون المركوب بعيرا (والافقاعا) أي ان قدر عليه (والافقاعا) أي والافضل طبعه بالقوله
فصل في الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (بقرب الامام) أي ان لم يكن راحا
فيكون الامام من يتقرب به في ذلك المقام (وبقرب جبل الرحمة أفضل) اذا كان خاليا عن الزحمة
وعن هجوم الطلبة خصوصا (عند الصلوات) أي بالحجرات البكا والخروشات (السود) فانها
مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونها أكثر فضايلها ومن أبواب الدعاء
(خلف الامام) أي ان تبسر (والافقاعا) أي بجهده (أو بتمسكه) (والإظهارات
تتمها) أولى من جذائه (رافعا يديه بسطاً) أي باسطهما غير قابض لهما كأنه ينتظر أخذ القبض
بهما وحصول نزول البركة ليمسح بهما الوجه مشيرا الى الاقبال والقبول (مكبرا متهللا مسجدا
مليحا مداما) صلى الله عليه وسلم داعيا أي بالدعوات المأثورة وغيرها وقد جفت
الدعوات القرآنية والمناجاة النبوية فأتانا ان يقرأ ذلك الحزب الاعظم في ذلك الموقف المفخم
ويجمله اللهم اني أسألك من خير ما سالت به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما
استأذ منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ربنا اظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم
(يستغفر الله ولو الديه وأقاربه وأحبائه) أي عموما وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن
يقول رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا تقبل دعائ ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ويقول ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين
سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وسبأ في بعض الدعوات
المأثورة بخصوص وقفة عرفة (ويجتم بد في الدعاء) أي التضرع والالتماس والإنابة

فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واعتصم به لي يا خير
القافرين اللهم اني استغفر لك
لكل ذنب يدعو الى غضبك
أو يذني من خطئك أو يعيلني
الى ما نهيتني عنه أو ياعدني
عما دعوتني اليه فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير القافرين
اللهم اني استغفر لك لكل
ذنب أسلت اليه أحدا من
خلقك بقواي أو خدعته
بجهلي فليجبه منه ما جهل
وزيت له ما قد علم
ولقيتك غدا

والاستغفار (ويقوى الزجاء) أى بقلبه الظن لرجاء الاجابة وقبول الحج (ولا يفرط في الجهر بصوته) أى في التلبية بحيث يتعب نفسه وأما الادعية والاذكار فبالخفية أى على ما لا يسمعها الناس ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فيمن جهر بالذكر والدعاء انكم لا تدعون أصم ولا غافيا وانكم تدعون سمعا قريبا وأشار إليه سبحانه وتعالى بقوله وإذا سألك عبادى عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان (ويكرر الدعاء) أى كل دعاء يدعو به (ثلاثا باستغفركم بالحمد والتمجيد والتسبيح) أى تعظيم الله بأنواع ثنائه وبيان صفاته وأسمائه يقول لاحول ولا قوة الا بالله (والصلاة) أى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين والائمة المقرة بين وأصحابه المكرمين وآله المعظمين واتباعه المتقين الى يوم الدين (ويجتمعه) أى كل دعاء (بها) أى بالمدح كورات من التمجيد وغيره (وبآمين) فانه من جملة الدعوات لان معناه اللهم استجب وأفعل وفى الحديث آمين خاتم رب العالمين وروى الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفات قال لبيك اللهم لبيك ثم قال انما الخير خير الآخرة وفى رواية اللهم لا عيش الا عيش الآخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم فى وقت سعته وكثرة اتباعه وكمال ملتته وصدرة انه أيضا هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحوال امته للاشعار بأن الدنيا لا عبرة بها والايام باه لا يدوم شرها كما لا يدوم خيرها وروى ابن أبي شيبة موقوفا عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا صلى العصر ووقف بعرفة يرفع يديه ويقول الله أكبر والله الحمد ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد اللهم اهدنى بالهدى ونقضى وفى رواية واعصمى بالتقوى واغفر لى فى الآخرة والاولى ثلاث مرات اللهم اجعل لى حجاجا مبرورا وذنبا مغفورا ثم يرد يديه فيسكت قد رما بقرآن انسان فاتحة الكتاب ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أفاض وأخرج الترمذى وابن خزيمة والبيهقى عن على رضى الله تعالى عنه قال كان أكر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالأذى تقول وخيرا عما تقول اللهم لك صلاحى ونسكى ومحباى وعمالى واليك ما أتى ولك ربى ترائى اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدروشات الامر اللهم انى أسألك من خير ما تجيب به الرجى وأعوذ بك من شر ما تجيب به الرجى وأخرج الطبراني فى الدعاء عن ابن عمر انه كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا بالهدى وزينا بالتقوى واغفر لنا فى الآخرة والاولى ثم يخفض صوته ويقول اللهم انى أسألك رزقا طيبا مباركا اللهم انك أمرت بالدعاء وقضيت على نفسك بالاجابة وانك لا تخلف الميعاد ولا تنكث عهدك اللهم ما أحبيت من خير فخبه البنا وبسر لنا وما كرهت من شئ فمكره البنا وجنبنا ولا تنزع منا الاسلام بعد اذهابتنا وأخرج الطبراني فى الدعاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكافى وتسمع كلامى وتعلم سرى وعلايى ولا يخفى عليك شئ من أمرى انا البائس الفقير المستغنى المستجير الوجيل المشفق المقر المعترف بذنبه أسألك مسئلة المسكين وابتهل اليك ابتهال المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضطرب ومن خضعت لك رقبته وقاضت لك جسمه ونخل لك جسده ورغم أنفه اللهم لا تجعلنى بدعا لك ربى شقيوا كن بى رؤفا رحما يا خير المسؤولين يا خير المعطين وأخرج البيهقى فى

بأوزارى وأوزارى
أوزارى فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خير الغافرين
(اللهم) انى أستغفرك لكل
ذنب يدعو الى التوب ويضل
عن الرشاد ويقل الوفور ويمحق
التالذ ويحتمل الذكر ويقل
العدد فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لى
يا خير الغافرين (اللهم) انى
أستغفرك لكل ذنب
اتعبت فيه جوارحى فى ليلى
ونهارى وقد استترت حياء
من عبادك بستر ولا ستر
الاماسترتنى به

الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقف عشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك خير مجيد وعالمنا معهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا ملائكتي ما جراه عبدى هذا سجنى وهلاكنى وكبرنى وعظمى وعرفنى وأثنى على وصلى على نبيى اشهدوا يا ملائكتي انى قد غفرت له وشفعته فى نفسه ولوسألتنى عبدى لشفعته فى أهل الموقف انتمى ولعل بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه يقال فى الموقف سبحان الله مائة مرة والحمد لله مائة واثنان كبر مائة ولا حول ولا قوة الا بالله مائة والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكره دعائى ودعاء الانبياء قبلى بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل فى سمعى نوراً وفى بصرى نوراً وفى قلبى نوراً اللهم اشرح لى صدرى وبسر لى أمرى وأعوذ بك من وساوس الصدر ونشيت الاخرى وعذاب القبر اللهم انى أعوذ بك من شر ما يلج فى الليل وشر ما يلج فى النهار وشر ما تنهب به الريح وشر بوائق الدهر وأخرج الجندى عن ابن جريح قال قال بلغنى انه كان يأمر أن يكون أكره دعاء المسلم فى الموقف ربنا آتئنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقننا عذاب النار (فيقف) أى الامام وغيره (هكذا) أى مستقبلاداعيا (الى غروب الشمس) لما أخرجه البيهقى فى الشعب عن بكير بن عتيق قال سمعت قوسم رجلاً لا اقتدى به فاذا سلم بن عبد الله فى الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يسده الخبر وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده ونحن له مسلمون لا اله الا الله ولو كره المشركون لا اله الا الله ربنا ورب آبائنا الاولين فيزيل يقول هذا حق غابت الشمس ثم نظرت الى وقال حدثنى أبى عن أبيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه اعاء الى دفع اشكال مشهور وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكره دعائى ودعاء الانبياء قبلى بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ مع انه ليس فيه دعاء فاشار الى جوابه بان الله تعالى يعطى على هذا الشئ أفضل مما يعطى على الدعاء واجب أيضاً بان عرض الشئ هو تعرض للدعاء بل هو بلغ فى مقام الاعتناء لكن يؤيد الاول المراد به مطلق الذكراً كما أخرج ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهد عن قراءة القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكراً قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيده ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن عن ذكرى ومسئلتي أعطيته أفضل ما أعطى الذاكرين والسائلين هذا وأخرج ابن أبي الدنيا فى كتاب الاضاحى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه قال وهو بعرفات لا ادع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلاً لانه ليس فى الارض يوم أكرهتقا للرفاق فيه من يوم عرفة فاهـ كنروا فيه من قول اللهم اعتق رقبتى من النار ووسع لى فى الرزق الحلال واصرف عني فسقة الجن والانس فانه عامة ما أدعوك به ويروى عن الفضيل بن عياض انه لم يزد عشية عرفة على واسوأتاه منك وان غفرت لى (وبلجى) أى الواقف (ساعة فساعة) أى بعد ساعة (فى أثناء الدعاء) أى جنسه من الدعوات فان التلبية حال الاحرام من أفضل العبادات

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب قصدنى فيه أعدائى لهمنى فصرفت كبدهم عني ولم تمنهم على فضيحتى كفى لك مطيع ونصرتنى حتى كفى لك ولي والى متى يارب أعصى فقهلى وطالما عصيتك فلم تؤاخذنى وسألتك على سوء فعلى فأعطيتنى فأى شكر يقوم عندك بنعمة من نعمك على فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى

(ويعلمهم) أي الامام القوم (المناسك) أي مناسك الحج والظاهر أن هذا مستدرك لان محل
التعليم وقت الخطبة المعهودة اللهم إلا أن يحمل على أنه ان سئل عن شيء من المناسك في أثناء
الدعاء هناك (وليجهت في أن يقطر من عينيه قطرات فانه دليل الاجابة) وعلامة السعادة كما ان
خلافه اشارة القساوة فان لم يقدر على البكاء فليتبالباء بالضرع والدعاء (وليكن على طهارة) أي
ظاهرة وباطنة (وليتبع اعدم من الحرام) أي من استعماله (في أكله وشربه ولبسه وركوبه ونظيره
وكلامه) وليحذر من ذلك (أي من مجموع ما ذكر) (كل الحذر) أي خصوصاً في ذلك اليوم المعتبر
(وليجهت في أن يصادف) أي يجدد ويوافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أي ان يتسمر من
غير حصول ضرر والافتقار صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفات كلها موقف الاطن عرة
(قبل هو) أي موقف النبي الاعظم صلى الله عليه وسلم (الفجوة) بفتح الفاء وهي القرحة وما
اتسع من الارض (المستعملة) أي المرتفعة بالنسبة الى سائر ارض عرفات (التي عند الصخرات
السود الكبار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل يمينك) وأما ما في بعض النسخ موافقاً لما في
الكبير من زيادة قبالة ذلك بين فصله عن غير يقين ثم العيين مقيد بقوله (اذا استقبلت القبلة
والبناء المربع) أي الموضع في رأس العين (عن يسارك لتقبل وراه) أي وراء ذلك الموقف (فان
ظفرت بموقفه الشريف فهو الغاية في الفضل والاقفب ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع
الصخرات والا ما كن التي ينتم ما فعل سهلها تارة وعلى جبلها) الاولى وعلى حزنها يعني مسجها
(أخرى وجاء أن تصادفه فيفاض عليك من بركاته) أي بركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم
لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يحفظ من أئمة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش
البال فالأولى أن يقف في مقام يحصل له الحضور من غير قعود ولا قصور وأما صعود الناس الجبل
فليس له أصل أصلاً وحرس الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وإيقاد
النيران عليه ليلته عرفة واختلاط الرجال والفسوان يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرج
الطبراني في الاوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما ما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أقاض من
عرفات وهو يقول اليك تعدد قلقا وضيقا محالقا ديني كذا في الدر المنثور قال
صاحب القاموس قلتي وضيقا بطنها عز الا وفي النهاية الوضيق بطن منسوج بعرضه على بعض
يشد به الرحل للبعير كالخزام للسرير

(فه) في شرائط صحة الوقوف) أي من سبق الاحرام وغيره (وقدر الفرض) منه وهو
ساعة في وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالغسل (وصحبه) كدعوته
(ومكروهاته) كالغفلة في حاله (امام شرائطه) أي الخمسة (فالاول) أي منها (الاسلام فلا يصح
وقوف الكافر) كالمسحوق (الثاني الاحرام) للزوم تحقق الاحرام وجود الاسلام بسبب النية
والتلبية فانما فرضان فيه ولذا لا يجوز الاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام
كالوضوء قبل الصلاة فان النية ليست بشرط لها عند علماء الاعلام ثم المراد الاحرام (بجمع)
أي لاجمعة (صحیح) أي معتبر شرعاً (غير فائت) بدل عنه أو يسل منه لكنه فيه انه لا يقال من
شرائط صحة الوقوف عدم فوق وقته بل يقال من شرائط صحة وقوفه وقوعه في وقته فلا يجوز
قبله ولا بعده مع ان الوقت جعل شرطاً برأسه كما سيجي في محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يخلو عن

يا خيرا الفاجر من (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب قد مت
اليك توبتي منه وواجهتك
بقسبي بك وآليت بنبك محمد
صلى الله عليه وسلم وأشهدت
على نفسي بذلك أولياءك
من عبادك اني غير عائد الي
معصيتك فلما قصدت اليه
بكيد الشيطان ومالني
اليه الخذلان ودعيت نفسي
الي العصيان استترت حياء
من عبادك جرة مني عليك
وأنا أعلم أنه لا يكفي منك
ستر ولا باب ولا يحجب نظرك
حجاب خالقك في المعصية
الي ما ينبغي عنه

نوع مساححة لان الشرط حكم وجودى تقديما لا يتعلق به أمر عدنى تأخر (فلو وقف غير محرم)
 أى مطلقا (أو محرما بعمره أو محرما بمحج فانت لم يصح وقوفه) ان كان المراد محج فانت أى فاته
 الآن بأن سبق له الوقت وخرج زمانه فهذا لا بأس به لكن أخذه من العبارة حتى جذا مع انه
 اذا تحلل الفائت بعمره ثم أحرم محج صح احرامه وتحقق شرط وقوفه فى قابل وان كان المراد
 محرما بمحج فانت له قبل ذلك فقوله لم يصح لم يصح لصحة وقوفه حينئذ وكذا الكلام فى قوله (وكذا
 لو وقف باحرام حج فاسد) ثم قوله (لم يسهط به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لان الكلام فى صحة
 الوقوف وعدمها (وان لم يسهط المضى) وفيه انه اذا لم يصح الشيء فكيف يلزمه المضى فيه والحاصل
 انه أراد اذا أحرم وأفسد احرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كاحرامه وان
 كان يلزمه الوقوف والمضى فى بقية أفعاله ثم القضاء من قابل وخلاصته ان فساد الحج ليس
 كفساد الصلاة وبقي صورة أخرى وهى انه لما أفسد احرامه بالجماع قبل وقوفه فلو أحرم بمحج
 مجده قد لا يصح له ذلك (الثالث المكان) أى عرفات (فلو أخطأ) أى فضة الا عن عمد ونسيانه
 وجهله (لم يجز وقوفه بغدير عرفة) أى ولو يطن عرفة (الرابع الوقت) أى الزمان (وأوله زوال
 الشمس يوم عرفة) أى حقيقة أو حكما كما تقدم وهذا عند الأئمة الثلاثة خلافا للعبادة فان زمان
 الوقوف عندهم يصح فى يوم عرفة مطلقا وانما السنة بعد الزوال والله أعلم (وأخوه طلوع الفجر
 الثانى) أى الصادق المعبر عنه بالصبح المستند دون المستطيل المشبه بذب السرحان المسمى
 بالصبح الكاذب (من يوم النحر) وهذا من المتفق عليه عند الاربعة (الخامس كينونه بعرفة فى
 وقته) الظاهر ان هذا ركنه اعدم تصوره بدونته ثم كونه فيه يكفى لحصول الفرض
 الذى هو الركن (ولو لحظة) أى ساعة لغوية (سواء كان نوبا) أى للوقوف أو الحج (أولا) أى
 لا يكون نوبا ولكن بشرط تقدم احرامه (عالميا بأنه) أى بأن مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه
 (أو جاهلا) أى غافلا أو مستغلا عنه (نائما أو يقظان) أى مستيقظا مستتبها (مقيما أو مغفى
 عليه مجنونا) كان حقه ان يقول عاقلا أو مجنونا لان الانغماس مرض يغشى العقل ويغلبه
 والمجنون عارض يسلبه وتقدم ما يتعلق به - ما من جهة احرامه - ما (أو سكران) أى بوجه
 مشرور أو بغيره وكان حقه ان يقول صاحبا أو سكران لا كما قال فى الكبير عاقلا أو سكران
 (مجتازا) أى مارة غير واقف (سريعا) كان الاولى ان يقول أو مسرعاً لا يتوهم ان يكون
 وصفا لما رامه قد اقدرا ترازيا (طائعا أو مكرها) محمدنا وجنبا حائضا أو نفسا) وكذا سائر
 الشروط المعبرة فى صحة الصلاة من كونه عاريا ولا بلبا أو فائما أو جالسا (ليلا) أى ليله النحر
 الذى بلى الوقفة الى طلوع الفجر (أو نهارا) أى بعد الزوال الى الغروب والاوى تقديم النهار
 على الليل وذلك لما فى المحيط وغيره ان اللبالي كلها تابعة للايام المستقبل لا الايام الماضية الا فى
 الحج فانها فى حكم الايام الماضية فليلا عرفة تابعة ليوم التروية وليلا النحر تابعة ليوم عرفة
 (واما القدر المفروض من الوقوف فساعة لطيفة) أى لحمة قليلة وهى الساعة اللغوية بدون
 النجومية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين القدر المفروض وبين الشرط الخامس الذى هو كينونه
 بعرفة فى وقته ولو لحظة (وأما الواجب) أى فيه كما فى نسخة يعنى فى الوقوف وهذا المن وقف بعرفة
 قبل الغروب لاحاطا كما يدل عليه قوله (فقد الوقوف من الزوال الى الغروب) والاوى أن يقال مد

ثم ما كشفت الستور ساو بينى
 باو يا نيك كاني لا أزال لك
 مطيعا والى أمرك مسرعا
 ومن وعيدك فارغا قلبت
 على عبادك ولا يعلم سر برى
 غيرك فلم تسمى بغيري سمعتهم
 بل أصغت على مثل نعمتهم
 ثم فضلتني بذلك عليهم كاني
 عندك فى درجتهم وما ذالك
 الا لحبك وفصل نعمتك
 فضلا منك على فلان الحمد
 يا مولاي فأسالك يا الله كما
 سترته على فى الدنيا ان
 لا تفضيني به يوم القيامة
 يا أرحم الراحمين فصل وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفره لى
 يا خير

الوقوف بعد تحققه مطلقا الى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البدائع وغيره ومع ذلك أيضا
صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ورقوف جر من الليل) وهما متلازمان ولا يتصور
انفكاكهما الا من وقف في آخر جر من أجزاء عرفة بحيث اذا تحقق غيبة قرص الشمس سار من
غير وقفة والحاصل انه اذا وقف ليل فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو متر بعرفات ليل لا
لا يلزمه شيء لان امتداده ليس بواجب على من وقف ليل أو ما اذا وقف نهارا فيجب عليه امتداده
منه الى حين الغروب وأما قوله في الكبير فقد روي الواجب عليه الامتداد من حيث نزول الشمس الى
ان تغرب فغير صحيح على إطلاقه بل مقيد بمكان وقف قبل الزوال أو عنده وأما ان وقف بعد مغن
حين وقف فيجب الامتداد (وأما سنة فالفعل) كاسبق (والخطبة) أي بسجدة مرة (وكونها) أي
الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر بشرطه ولا يخفى ان
هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل من سنن مستقلة الا ان لهن تبعية بالوقوف فلذا
عدن منها ولذا قال (والتوجه الى الوقوف بعده) أي بعد الجمع أو بعد ما ذكر من الجميع (بلا
أخير) وفيه انه يجوز ان يكون بعرفات يوم عرفة ويفوته عن أول الزوال لكنه متى ابتكر
السنة واذا وقف يجب استدامته الى الغروب وهذا مناقض لقوله الواجب مد الوقوف من
الزوال الى الغروب قد دبر (والدفع مع الامام) أي لاقبله (والافاضة في الحال) أي الابعذر
(بعد وقوف جر من الليل) أي ولو تأخر الامام بعد زواله وبغيره (وأما مستحباته فالاكثر من
التلبية) الظاهر انه من مستحبات الاحرام ولعله عدته من مستحبات الوقوف لزيادة الاهتمام
(والدعاء والذكر والاستغفار) أي المأثورة وغيرها (والنضرع) أي اظهار الضراعة والمسكنة
(والخشوع) أي المقرين بالخضوع وتقوية الرجاء) أي غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف
بقرب الامام) أي ان كان في قرينة قرب للمقام (وخلفه) أي مع قرينه وكذا عيسته ويساره ويجوز
قدامه (وكونه) أي كون الواقف (راكبا والنزول مع الناس) كاسبق (والتوجه الى
القبله) وهي عين الكعبة والجهة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أي بالفرار عن الاشغال
لحضور البال وحصول الحال (والنية) أي نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أي الى جهة
السما التي هي قبله مطلق الدعاء (للدعاء) أي لاجله كما هو من آدابه (وتكرار الدعاء ثلاثا
واقتناحه وختمه بالجد والصلاة) وهذه الثلاثة ايضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أي
الظاهرة والباطنية (والصوم لمن قوى) أي قد رعا به بلا مشقة حاصله لديه (والفطر للضعيف)
أي العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة التحمل بضيق الخلق المؤدى الى أن يكون مؤذى
الخلق وأما ما في الخاتمة ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لانه يهجزه عن اداء
افعال الحج فبني على حكم الاغلب فلا ينفيه ما في الكرماني من انه لا يكره للحاج الصوم في يوم
عرفة عندنا الا اذا كان يضعفه عن اداء المناسك فحينئذ تركه أولى وفي الفتح ان كان يضعفه عن
الوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقبل يكره أي صومه وهي كراهة تنزيه لا لاسبى خلقه
في وقعه في محذور أو محظور وكذا صوم يوم التروية لانه يهجز من اداء افعال الحج انتهى وقد
ثبت انه صلى الله عليه وسلم افطر يوم عرفة مع كمال القوة لانه أراد دفع الحرج عن الامم لكنه
لم ينه أحدا من صومه فلا وجه لكرهه على الإطلاق بل لابد ان تقيد بالتنزيه على الوجه

الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب سهرت
فيه ليلتي في الذنوب في الثاني
لاتيانه والتخلص الى وجوه
تحصيله حتى اذا أصبحت
حضرت السك بحليلة
الصالحين وأنا مضمحل خلاف
رضاك يا رب العالمين فصل
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
ظلمت بسببه ولاء من
أولائك أو نصرت به عدوا
من أعدائك أو تكلمت
فيه لغير محبتك أو نهضت
فيه الى غير طاعتك أو ذهبت
فيه الى غير أمرك فصل

المشروح فيما تقدم والله أعلم (والبروز) أي الظهور (للمشمس الالعنبر) منى منسك أي النجاء
ولا يستطلي من الشمس في الموقف إذا لم يستغل ذلك من دعائه (وترك الخاصة) وهي الجعالة
والمناقرة مع المكركب والرفقة بحيث يجر إلى العداوة ويحورها من المخاصمة الدينية بخلاف
المضايقات في الأمور الدنيوية (والأكتار من أعمال الخير) من إطعام الطعام وسقي الشرب
والتصدق على الفقراء والاحسان إلى الجيران والترحم على المساكين واعتناق الرقاب وأمثال
ذلك (وأما مكروهاته فتأخير الروح إلى الموقف بعد الجمع) أي ترك السنة (والوقوف بعرفة)
والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضعيف ينسب إلى الإمام مالك كما صرح به الكرماني بأنه يجوز
الوقوف بها حيث قال قال مالك هي من عرفة حتى لو وقف بعرفة أجراه وعليه دم ~~كذا~~ وروى
القاضي أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقهاء جميعا ونفس أصحابه أنه لا يجوز أن
يقف بعرفة كما هو مذهبنا انتهى ونقل القراء من نص من الماشكية اتفاق الأربعة على عدم
جواز الوقوف بعرفة فافهم واغتم والله سبحانه أعلم وقال ابن الهمام واعلم أن ظاهر كلام
القذورى والهداية وغيرهما في قولهم عرفة كلها موقف إلا بطن عرفة ومن دلفته كلها موقف
الأوادي محسر أن المكاتب ليسا مكانا وقوف فلو وقف فيهما لا يجوز به كما لو وقف في منى سواء قلنا
أن عرفة ومحسر من عرفة ومن دلفته أو لا وهكذا ظاهر الحديث وكذا عبارة الأصل عن كلام
محمد ووقع في البدائع حيث قال وأما مكانه يعني الوقوف بعرفة فجر من أجراه من دلفته إلا أنه
لا ينبغي أن ينزل في وادي محسر وروى الحديث ثم قاله فالوقوف بعرفة أجراه مع الكراهة وذكره
هذا في بطن عرفة مرة أخرى قوله إلا أنه لا ينبغي أن يقف في بطن عرفة لأنه عليه السلام نهى عن ذلك
وأخبرناه وادى الشيطان انتهى ولم يصرح فيه بالأجزاء مع الكراهة كما صرح به في وادي
محسر ولا ينبغي أن الكلام فيهما ولحد وما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب بل الذي يقتضيه
كلامهم عدم الأجواء (والنزول على الطريق والخطبة قبل الزوال) لاستزائه حاترك السنة
(والوقوف مع الغفلة) إلا أنه ليس فيه الإساءة لأن ترك الغفلة خصله مستحب ففكراته تزيهية
(وتأخير الأفاضة بعد الغروب) أي من غير ضرورة (والتوجه قبل الغروب) وهو خلاف
الأولى لأنه يجوز أن يتوجه قبل الغروب إلا أنه لا يخرج من أرض عرفة قبل الغروب لاسيما
إذا كان به ذرا الزهقة فانه حينئذ لا يتوجه إليه مطلق الكراهة وإن كان مراده بالتوجه
الأفاضة بالخروج قبل الغروب فهو حرام موجب للدم لكن قوله بطريق الوصل (وإن لم يجاوز
حدود عرفة) صريح في إرادته المعنى الأولي كأم (وأما المغرب بعرفة) وكذا أدله العشاء
بها وكذا حكمهما في الطريق قبل وصوله إلى مزدلفة في وقت العشاء ~~كان~~ ينبغي أن يقال
أنه حرام لأن الجمع عز دلفته واجب وأدائها حينئذ فاعسدا إلا أنه لما كان التدارك يمكنه بإعادته
بمكنه وفاته غلما مكروها ثم هل هو موقف لا يجب عليه إلا اعتصامه بقطع القبر فلا يذهبها
انقلب محسرة وهذا يقتضي قواعدا وأما في مذمبة الشافعي فيصعب على المتكبي أن يصلي المغرب
في وقتها والمسلمون يخبرني أفرادها جميعها مع غيرها جميع تقدم أو تأخير (والأبيضاع) أي الاسواع
في السير راكبا أو ماشيا وفيه اختلاف كثير فيقتل كما قال (أن أدنى إلى الأذى) فالأبيضاع
مكروه والأذى حرام والحاصل أنه إذا دفع الإمام والناس فعليه السكينة والوقار وإن وجد

وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) انى أستغفر لك لكل
ذنب يورث الضغناء ويجعل
البلاء ويشمت الأعداء
ويكشف الغطاء ويحبس
القطر من السماء فصل
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) انى أستغفر لك
لكل ذنب الهاتى عما
هديتني إليه أو أمرتني به
أو منيتني عنه أو دللتني عليه
بمخافته الخطي والبوغي
إلى رضاك وتباعد عجبك
وإشراق القرب منك فصل
يا رب وسلم

فرجة اسرع من غير ان يؤذى أحد في المحيط لان اسراع الكل يؤدى الى اذى البعض فيكره حتى ان أمكنه الاسراع بلا اذى فالسنة ان يسرع فيفتي بذلك الخواص لا العوام وفي مبسوط شمس الاثمة زعم بعض الناس ان الابضاع فيه سنة ولاننا نقول به انهي ولا منافاة بينهما على ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كالهداية والبدائع والمجمع والعناية والفتح والكفاية وعلى الاول صاحب المحيط والكرمانى والزليلى والطرابسى والشمعى انتهى ووجه عدم المناقاة ان من يقول الابضاع سنة يشترط ان لا يترتب عليه اذية واملن شاهد الابضاع في هذه الايام من الخواص والعوام كالانعام فلا يتوقف عن الافتاء بأنه حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أى موجب لادعويه تفصيل مذكور يأتي في فصله

• (فصل في حد ودعرة) وفيه اختلاف كثير فقبل كما قال (الحد الاول يفتى الى جادة طريق الشرق) أى المشرق كما في نسخة (والثاني الى حافات الجبل الذى وراء أرض عرفات) أى يفتى الى أطراف الجبال التى من ورائها (والثالث الى البساتين التى تلى قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذ وقف بأرض عرفات والرابع يفتى الى وادي عرنة) • (فصل في الدفع قبل الغروب) فاذا دفع قبل الغروب فان جاوز حد عرفة بعده أى بعد الغروب (فلا شئ عليه) أى انفاها (وان جاوزه) أى حد عرفة قبله فعليه دم) أى قابل للسقوط بالعود اليه في وقته (فان لم يعد أصلاً) أى مطلقاً (أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لانه لم يتدارك ما فاته من الافاضة بعد الغروب (وان عاد قبله فدفع) أى مع الامام (بعد الغروب سقط) أى الدم (على الصحيح) أى على القول الصحيح كافي الفتح وهذا هو المختص والافقيه ان استدامة الوقوف اذا كانت من الواجبات فينبغي ان لا يسقط عنه الدم اهدم تداركها الا ان يقال سقوط الدم عن ترك واجب وهو لا ينافى وجوبه عن ترك واجب آخر (ولو نذر بفتح النون وتشديد الدال المهملة أى نذر به) أى بالقلبة عليه (بغيره) أى مثلاً (فاخرجه) أى فحمله على خروجه اضطراراً (من عرفة قبل الغروب لم يمه دم) وفيه ان ترك الواجب لعذر سقط للدم (وكذا لو نذر بغيره) أى شرد وهدم (فتبعه) أى صاحبه باختياره لآخذ

• (فصل في اشتباه يوم عرفة واذا التبس هلال ذى الحجة) أى انتهت غرته بسيل ذى القعدة (فوقفوا بعد اكمال ذى القعدة ثلاثين يوماً ثم تسعين بشهادة) أى مقبولة وفي الكبير شهادة قوم (ان ذلك اليوم) أى الذى وقفوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقفهم صحيح وجههم تام) أى كامل غير ناقص استحساناً (ولا تقبل الشهادة) أى بعده بخلافه حيث قالوا وينبغي للماكم أن لا يسمع هذه الشهادة وان كانوا عدولاً ويقول قد تم حج الناس انصرفوا (ولو ظهر انه يوم التروية او الحادى عشر لا يجوز بهم فيه) وفيه ان قوله ولو ظهر لا يتصور تقريره على ما سبق فالأظهر ان يقول ولو وقفوا يوم التروية على ظن انه يوم عرفة لا يجوز بهم وكذا لو وقفوا في الحادى عشر لا يجوز بهم (ولو شهدوا) أى الشهود عند الامام (عشبة عرفة) أى ليلتها (برؤية الهلال) أى في ليله تكون الليلة عاشر شهره (فان بقى من الليل ما) أى مقدار (يمكن ان يقف فيه الامام) أى بعد وصوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم لزمه ان يقف) أى فيها وتقبل تلك الشهادة (وان لم يقف) أى بعده تلك الشهادة وامكان ادراك أكثرهم

على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لى يا خير
القافرين (اللهم) انى
استغفر لك لكل ذنب نسيت
فأحسنته وتم اوتت به
فأنته وجاهرتك به فسترته
على ولوتبت اليك منه
لفقرته فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لى
يا خير القافرين (اللهم) انى
استغفر لك لكل ذنب توقعت
منك قبل انقضائه تجبيل
العقوبة فأمهلتنى وأسبغت
على سترافلم آل فى هشكه عنى
جهداً فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل

(فات جههم) أي فيتحللون بأفعال العمرة من أحرامهم (وان لم يبق من الليل) أي من تلك الليلة التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم لكن الامام ومن أسرع معه يدرك الوقوف واما المشاة) جمع الماشي (وأصحاب النقل) من أبواب العيال وأصحاب الازمال النقال (فلا يدركونه لم يعمل بتلك الشهادة ويقف من الغد بعد الزوال وان كان) أي بجمال (يمكن الوقوف) أي يمكن ان يلحق الامام الوقوف (مع أكثر الناس فوقه مع أكثرهم الا انه قد ترك ضعة الناس جازوقوفهم وان لم يقفوا فاتهم الحج فالمعتبر فيه الاعمال اكثر من الاقل) على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرمان وغيرهم خلافا لما روى عن محمد انه اذا جاء الامام أمره مكشوف وهو يقف على الذهاب الى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليتقف ومن لم يقف معه فانه الحج وان كان لا يدرك هو ولا غيره فلا ينبغي ان تقبل شهادتهم على هذا وان كثروا ولا يقف الا من الغد لكن قال الطرابلسي ولا ينبغي أن يقبل في هذه شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فتقبل شهادة العدلين وأما الذي تقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا اذا كان القوم بقدرهم على الوقوف على ما مروا به ومعناه ان الشهود اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف فيها أو يحتاجون الى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين ونقصه ما في شرح الكثران شهدوا يوم التروية ان اليوم يوم عرفة بنظر فان أمكن للامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا للتمكن من الوقوف وان لم يقفوا عسيبتهم فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهم ارفك كذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وان لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم وبأمرهم أن يقفوا من الغد استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت شهادتهم على رؤيتهم) أي بناء على ما رأوا عليه الهلال (لم يجوز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم يعيدوه نقد فاتهم الحج) أي لان وقوفهم بعد رد شهادتهم كالأوقوف (وعليهم أن يحلوا بعمرة وقضاء الحج من قابل) وكذا الوقوف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف الشهود مع الامام بعد ما ردت شهادتهم فجههم تام وهم وغيرهم في الحج سواء وان استبقوا أنه يوم النحر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في أول العشر من ذي الحجة فرأى الامام) أي القاضي (أن لا يقبل ذلك) أي كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى على رأيه) أي استقر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم النحر في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود (اجزأهم ولو خافه الشهود ووقفوا قبله لا يجوز لهم ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر لزمن سائر الناس) تأكيده لما قبله وكان الأولى تقديم هذا تأخير ما قبله لانه متفرع عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو مختار صاحب التبريد والكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكثر والجمع والنقابة الاشبه الاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الاخذ بظاهر الرواية أحوط (وقيل يعتبر في أهل كل بلد مطلع بلدهم اذا كان بينهم مسافة كثيرة وقد ذكر الكثير بالشهر)

سيدنا محمد واغفر لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب نهيتني
عنه في القتل اله وحذرتني
اباه فأتيت عليه وقبحته على
فريقته لي نفسي فصل يا رب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
يصرف عني رحمتك أو يحل بي
نقمك أو يحرمني كرامتك
أو يزيل عني نعمتك فصل
يا رب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين

(فصل في الافاضة من عرفة واذا غربت الشمس أفاض الامام والناس معه) أي قبله وبعده

من غير تأخر عنه لغرض ضرورة (وعليهم السكينة) أي سكون الباطن المصبر عنه بالطمأنينة (والتوقار) أي الرزامة في الظاهر مرضد الخفة (فان وجد فرجة) أي فضاء ووسعة (اسرع المتشي بلا ايداء) لان الاسراع سنة والايداء حرام (وقيل لايسن الايضاع) أي الاسراع المؤدى الى الايداء أو الضياع كما تقدم أو لايسن في زمات الكثرة الاذى على ما شاهدنا ولا فلا وجه لنفي سنة الايضاع الثابت بالاجماع مع ان الاسراع هو المنهوم القوي للافاضة بموجب السماع في القاموس أفاض الناس من عرفات أسرعوا منها الى مكان آخر وكل دفعة أفاضة وفي الحديث اندفعوا (ويستحب أن يسير الى من دلفه على طريق المأزمين دون طريق ضب) كما تقدم (وان أخذ غيره) أي غير طريق المأزمين (جاز) أي لكنه خلاف الأولى رأما مائة وهم العوام من ان المرور عما بين المبلغ شرط أو واجب أو سنة فهو من وسواس الشيطان ليقومهم في المهلكة (ولا يتقدم أحد على الامام) أي عند الافاضة (الا اذا خاف الزحام) أي شدة المزاخرة (أو كان به علة) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الامام والغروب) بأن توجه قبل افاضة الامام أو قبل غروب الشمس (ولم يجز حد ودعرفة) أي لم يجزها بل وقف في آخر أجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الامام) أي حتى يفيض بعد الغروب معه (فهو أفضل) أي ان لم يكن له عذر (ولو مكث قليلا بعد الغروب وافاضة لامام) أي لو تأخر زمانا قليلا لابتعد في العرف تأخرا (جاز) وإذا كان كثيرا جاز بهذر وكره بغيره (ولو ابطأ الامام بالدفع) أي بالافاضة بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كان تأخره بعذر أو بغيره (ويستحب أن يكون في سيرة مليام كبراهم للاستغفارا داعيا مليا على النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكرنا كثيرا بأكا) أي وان لم يقدر على البكاء يكون متبائكا (حتى يأتي من دلفه ولا يصلي المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق) (لما سبق) ولا يعرج على شيء (أي في الطريق) (حتى يدخل من دلفه وينزل بها)

• (باب أحكام المزدلفة) •

أعم من الواجب والسنة (فاذا وافى من دلفه) أي قاربها (يستحب أن يدخلها ماشيا) أي تأدبا وتواصلا لانها من الحرم المحترم (وبغسل لحوها) أي زيادة للطهارة والنظافة (ان تيسر) أي كل من المشي والغسل (وينزل بقرب جبل قزح) أي ان تيسر وهو بضم القاف وفتح الزاي جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمسعر الحرام وهو أفضل مواضع مزدلفة (صعين الطريق أو يساره) متعلق ينزل (ويكره النزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليه كل جنس من الرفيق

• (فصل في الجمع بين الصلاتين بما يستحب التحجيل في هذا الجمع) أي فلا ينبغي ان يؤخره الا بعذر (فيصلي الفرض) أي بنفسه الشامل للجمع بينهما (قبل حط رحله) أي ثقله ان كان في أمن ورضى المكاري به (وينبغي جماله) أي لانه أهون عليهما من وقوفها أو لاداء حفظها كما يدل عليه قوله (وبعقلها) بكسر القاف أي يربط رجلها بالعقال وهو الحبل الذي يربط به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اعقل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فاذا دخل وقت العشاء) أي تحقق دخوله (أذن المؤذن ويقيم) أي سواء يصلي وحده أو جاعتر فيصلي الامام المغرب (أي صلواته بجماعة في وقت العشاء) أي أولا (ثم يتبعها) أي يعقب صلاة المغرب (العشاء بجماعة) أي

(اللهم) اني استغفرك لكل ذنب عسرت به أحدا من خلقك أو قبحت من فعل أحد من بريتك ثم تقيته عليه واتهمته جرأة مني عليك فصل يا رب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير القافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب عسرت به أحدا من بريتك ثم تقيته عليه واتهمته جرأة مني عليك فصل يا رب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير القافرين

ثانياً جمع تأخيراً فلو عكس بينهما أعاد العشاء (ولا يعيد الاذان ولا الإقامة للعشاء بل يكفي
 بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زفر بأذان وإقامتين وهو اختيار الطحاوي وهو القياس
 على الجمع الأول وظاهر الحديث وإذا اختاره ابن الهمام أيضاً (ولا يتطوع بينهما) أي بل يصلي
 سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاوي قدس الله سبحانه
 وتعالى سره السامي في منسكه (ولا يشتغل بشئ آخر) أي من أكل وشرب وغيرهما بلا ضرورة
 (فإن تطوع) أي مطلقاً (أو تشاغل) أي بما يصدف في العرف (أعاد الإقامة للعشاء دون
 الاذان) خلافاً لفرحيب يعيدهما وقبل تعداد الإقامة في التطوع والاذان في النهشي وقيد
 الفصل بالنقل اذ لو فصل بقائمة لابعاد الاذان اتفاقاً على ما في شرح الدرر (ويشوي المغرب أداء
 لإ قضاء) كما صرح به في البحر الزاخر وغيره خلافاً لما يرويه العامة فإنه صلى الله عليه وسلم قال
 لمن قال له في وقت المغرب أمانصلي يا رسول الله الصلاة أملك أي وقتها وراة (والجماعة سنة)
 أي مؤكدة (في هذا الجمع) أي كما هي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال إنه واجب إن لم
 يكن مانع (وليس) الصواب ليست أي الجماعة (بشرط) أي في هذا الجمع اتفاقاً (فلو صلاهما
 وحده) أي منفرداً (جاز) أي ولو جمعا لكن الأفضل أن تصلي بجماعة والسنة أن تصلي مع الامام
 كما في الحاوي وأما ما ذكره البرجندي في شرح النقاية معزى إلى الروضة من أنه لا يجمع بين المغرب
 والعشاء بالمزدلفة الامع امام ذي سلطان عند أبي خنيفة وعندهما يجمع بغرام فمخلاف
 المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشرايط هذا الجمع الاحرام بالحج) أي لأبائه مرة فلا
 يجوز هذا الجمع لغير الحرم بالحج وأما ما ذكره الامام الهروي من أن الاحرام لا يشترط بجمع
 المزدلفة فغير صحيح لتصريحهم بأن هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكاً إلا باحرام الحج (وتقديم
 الوقوف بعرفة عليه) أي سواء وقف فيها أولاً أو ثانياً ما لوقد قدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف فلا يجوز
 جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان ان الثاني أعم كأنه
 بقوله (فأما الزمان فليلة النحر) أي إلى طلوع فجر العيد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى
 الصلاتين أو أحدهما قبل الوصول إلى مزدلفة) وكذا بعد التجاوز عنها إلى منى مثلاً (لم يجز)
 أي جمعه في غيرها (وعليه أعادته ما به إذا وصل) وكذا إذا رجع وفي تلقيح العقول للعجبوني
 إذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق أو بعرفات يجب عليه الإعادة عندهما خلافاً لابي
 يوسف ولو أخرها عن وقتها وصلاها في وقت العشاء لا يلزمه الإعادة بالاجماع أي بالاتفاق إلا أنه
 لا بد أن يقيد بأن صلاهما في مزدلفة (ولا يصلي) أي أحدهما (خارج المزدلفة) أي مطلقاً
 (إلا إذا خاف طلوع الفجر فيصلي) أي فيه كما في نسخة (حيث هو) أي لضرورة ادراك وقت
 أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بعرفات أو منى ونحوها وهذا
 بلا خلاف وهما مسألة مهمة معرفتها متعينة وهي أنه لو أدرك العشاء ليله التجروخاف
 لو ذهب إلى عرفات بفوته العشاء ولو انتقل بالعشاء بفوته الوقوف ففعل يشغل بالعشاء وإن
 فاته الوقوف لأنهم افترض عين ووقتاً ضيق متعين وتأخيرها عصبية بخلاف فوت الوقوف فإنه
 لا حرج على صاحبه إذا كان عن عذر ويمكنه التدارك فإن الحج وقته متسع إلى آخر العمر مع
 أن حصول الوقوف أمر موهوم أو مظنون وهذا محقق مقطوع على أنه ليس في الشرع أنه

(اللهم) اني استغفر لك لكل
 ذنب توركت على ووجب في
 شئ فعلته بسبب عهد
 عاهدتك عليه أو عقد
 عقدته لك أو ذمة آلت بها
 من أجل لا أحد من خلقك
 ثم نقصت ذلك من غير ضرورة
 لمستغني فيه بل استترتني عن
 الوفاء به البطر وأخطأتني
 عن رعايته الاشر ففصل
 وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 وانقره لي يا خير القافرين
 (اللهم) اني استغفر لك لكل
 ذنب لحقتني بسبب نعمة
 انعمت بها علي فتقويت
 بها على معاصبك وخالف

يترك وصول فرض لحصول فرض آخر لاسيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعبادة في جميع الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة العقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافعي خلافا للتنويري قدس الله سرهما من الأئمة الشافعية وبهذا يتبين خسارة من تفوته الصلوات في طريق الحج أو يؤذيهما على وجوه غير جائزة كما هو مبين في عملها وذكرا صاحب السراج الوهاج انه يلزم الصلاة ويذهب الى عرفات وكأنه نظر الى دفع المخرج بالنسبة الى المبتلى به في هذا الوقت فان قضاء العشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يترتب على فوت الحج من التحاليل انما العبرة وقضاء الحج في العام المقبل فانه صعب الوصول وشديد الحصول وربما لا يكون له القدرة بالمجاورة ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب الخبئة يصلى القرض ما شبيا موصيا على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطا وهذا قول حسن وجع مستحسن خلافا لما صنف حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما ينقصه وينبغي أن يكون هذا في حج القرض والنفل قلت وهذا متعين فيه - ما لأن النفل يصير فرضا بالشرع في أحرامه اجاعا وحكم فوتهما واحدا اتفاقا ثم زيد في بعض النسخ هنا (ولم يعد هـ ما حتى طلع الفجر عادت الى الجواز) انتهى وهو في غير محله اذ موضعه انه لا يصليهما في عرفات أو في الطريق فانه لو صلاهما في غير مزدلفة في وقتيهما فانه يجب عليه اعادتهما فيهما فلم يعد هـ ما حتى طلع انقلب صلاة المغرب الى الجواز بعد ما حكم عليها بالفساد فان ذلك الحكم موقوف لايجاب الاعادة والافقد صلاهما في وقتيهما الا انه ترك الجمع الواجب عليه ثم اعلم أن تأخير المغرب والعشاء الى مزدلفة واجب كما صرح به البرزوي ومال اليه بعض المشايخ واختاره ابن الهمام وذهب بعضهم الى فرضيته كالترتيب بين الفرائض وعليه منى أكثر السراج لكن الظاهر ان المراد بالفرض هو الفرض العملي ههنا لانه ما ثبت بالدلائل القطعية وكذا يجب الترتيب بين الصلاتين حتى لو قدم العشاء بمزدلفة يصلى المغرب ثم يعيد العشاء وان لم يعد العشاء حتى طلع الفجر عادت العشاء الى الجواز (وأما الوقت) أي الخاص (فوقت العشاء) أي للصلاتين لكن على خلاف في اشتراطه في شرح المنظومة لحافظ الدين ان المشايخ اختلفوا على قول أبي حنيفة ومحمد فيهما اذا صلى المغرب بمزدلفة قبل غيبوبة الشفق فثم من اعتبر شرط الجواز لا مكان فقال يجوزته ومنهم من قال لا يجوز فمكانه اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى وعليه منى صاحب البدائع فقال فيما اذا صلى في غيره قد دل الحديث على اختصاص جوازه في حال الاختيار والامكان بزمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز يؤمر بالاعادة في وقتها ومكانها مادام الوقت قائما وكذلك في كشف البرزوي وذكر في المتن لو صلاها بعد ما جاوز المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور واذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء فلو صلى المغرب في وقتها والعشاء والمغرب في وقت العشاء قبل ان ياتي من مزدلفة أو بعد ما جاوزها لم يجوز وعليه اعادتهما ما لم يطلع الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال أبو يوسف يجوزته ولا يعيد وقد أساء ترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر عادت الى الجواز وسقط القضاء اتفاقا الا انه يأثم لتركه وعن أبي حنيفة اذا ذهب نصف الليل سقطت الاعادة لذهاب وقت الاستصحاب (فلو وصل الى من مزدلفة قبل العشاء لا يصلى المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به

فيها أمرك وأقدمت بها
على وعبدك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره
يا خير القافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب
قدمت فيه سهوا وقصرا
طاعتك وآثرت فيه محبة
على أمرك فأرضت نفسي
بغضبك وعرضتها لخطئك
اذنمتني وقدمت الى فيه
انذارك وتنجيت على فيه
بوعبدك وأستغفرك اللهم
وأنت الذي فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
يا خير القافرين

غير واحد في غير موضع وأما إذا بات بعرفة مثلاً أو تعدى إلى من فيجب عليه أن يصليهما في أوقاتها (ويشارك هذا الجمع عرفة من وجوه الأول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفة فإنه سنة أو مستحب) وكان القارن هو الحديث السابق (الثاني لا يشترط فيه السلطان ولا نائبه) أي من القاضي والخطيب (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أي بخلاف الجمع بعرفة فإنه لا يصح بدون الجماعة (الرابع أنه لا تسن له الخطبة) وهذا ضد ما في الشرط الثاني (الخامس أنه بأقامة واحدة) أي عند من يقول به وهو الأصح أكثر من أصحاب المذهب (بخلاف الجمع بعرفة فإنه بأقاصين) أي اتفاقاً

(فصل في البيوتة عز دقة) وهي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومنى لأنه يتقرب فيها إلى الله تبارك وتعالى ولا قرب الناس إليه من بعد الأفاضة أو لمجي الناس إليها في رزق من الليل أو لأنها أرض مستوية مكتوبة وهذا أقرب قلت لكن ما قبله للمقام أنسب وذكر الطحاوي أن المزدلفة ثلاثة أسماء من دقة والمشعر الحرام وجمع والأصح كما قال الكرماني أن المشعر الحرام فيها لا عينها إلا أنه يطلق عليها أيضاً مجازاً ومنه قوله تعالى فإذا أنقضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام لأنه لا يريد به المزدلفة جميعها لكن ذكر الجزء الأفضل وأراد الكل في مطلق العمل فتأمل (والبيوتة بها سنة مؤكدة إلى الفجر) عندنا (لا واجبة) أي كما عند الشافعي ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية إلى الشافعي والمراد بها كون أكثر الليل فيها (فبيوت ثلاثة الليلة بها) أي كالأبديك الوقوف بها جبراً (ويشتغل بالصلاة) أي وغير من الأذكار وقراءة القرآن والتلبية ونحوها (بمثل ما يشتغل بعرفة) أن يسهره ويغني أحبه هذه الليلة (أي بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأنواعه (والتضرع والدعاء) وهذا مستحبك فاعل وجهه أعلمه أنه عليه بقله (لأنها) أي ليلة من دقة (بجهد شرف الزمان) أي لكونها ليلة العيد من وجه ليلة عرفة من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والمكان) أي الحرم عموماً والمشعر خصوصاً (ويسأل الله تعالى بأرضه الخصب ولا يتهلن في ذلك) أي لا يتساهل بل يسأل بالتضرع إلى الحق تبارك وتعالى ليتخلص من مظالم الخلق (فإن الإجابة موعودة فيها) والصواب أن الإجابة الموعودة واقعة في وقوف صحرها المارواه ابن ماجه وغيره عن عباس بن مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لاتبته أي الحاجين عشية عرفة بالمغفرة فأجاب أني قد غفرت لهم ما خلا الظالم فإني أخذ المظلوم منه قال أي ديان شئت أعطيت المظلوم من الجنة وغفرت لظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجاب إلى ما سأله قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال تبسم فقال له أبو بكر وعمر رضي الله عنهما أن هذه ساعة ما كنت تفعل فيها فإني أضحكك أضحكك للثبوت قال لن عدو الله أبليس لم يعلم أن الله عز وجل قد استجاب دعائي وفقر لا متى أخذ المتأيب بفصل يحسنه على رأسه ويدعو بالويل والتجدي فأضحكني ما رأيت من جوعه

(فصل في الوقوف فيها الوقوف فيها) أي بعد طلوع الفجر (واجب) أي ضد ثلاثه كإحياه الشافعي (ومراتب خمسة مراتب جمع الصلاة) أي من تقديم الأحرام والوقوف بعرفة والزماني والمكان والوقت إلا أنه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأول وقته

(الله - م) اني استغفرك لكل ذنب علمته من نفسي فأنسيته أو ذكرته أو نسيته أو أخطأت فيه وهو عملاً أشك انك مسألني عنه وان نفسي به هي تم تقلدك وان كنت قد نسيتني وغفرت عنه نفسي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير القافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب واجهتك فيه وقد اجبت انك ترائي عليه فتوبت ان اتوب اليك منه وانسيت ان استغفرك منه أنه انه الشيطان فصل يارب وسلم وبارك

طلوع القمر الثاني) أي ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أي الأول (وآخره طلوع الشمس منه في وقتها قبل طلوع القمر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به) وهذا واضح (وقد الواجب منه ساعة ولو لحظة) أي قليلة ولو لحظة أو لحظة (وقد السقا متداد الوقوف) أي من مبدأ الصبح (إلى المساء وجدا) أي إلى الاضائة بطريق المبالغة بحيث تيكاد الشمس تطلع (وأما ركنه) أي ركن هذا الواجب (فكيفية مزدلفة) أي دون غيرها كوادى محسر (سواء كان) أي وقوفه (يفعل نفسه أو بفعل غيره) بأن يكون محجولا بأمره أو بغير أمره وهو قائم أو مضى عليه أو يجنون أو سكران نواه) أي الوقوف (أولم يوعلم بها) أي بالمزدلفة أنها محل وقوف (أولم يعلم ولو ترك الوقوف بها دفع) (لإفلاسه دم) أي محتمل تركها الواجب (الا إذا كان له) أي مرض (أو ضعف) أي ضعف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أي الناسك (أمر أو تخاف الزحام فلا شيء عليه ولو مضى بها في وقته) أي وقت وقوفه (من غير أن يبيت بها) صوابه من غير أن يبيت فيها (جاء) أي وقوفه (ولا شيء عليه) لأنه أتى بركن الواجب وهو حصول الوقوف في ضمن المروك في عرفة والاستقامة غير واجبة هنا بخلافها به رقة (ولو وقف بعلمه فأفاض الإمام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقف لا فاض (أو دفع قبله) أي قبل الإمام به - دان وقف بعد الفجر (أو قبل أن يصلي الفجر) أي فيه (أجره أو لا شيء عليه) أي من الدم والكفارة (وأما تركه الامتداد أو أداء الصلاة بها) وكذا تركه الأفاضة مع الإمام منها (وأما مكان الوقوف فجز من أجزائه مزدلفة أي جزء كان) لكن الموضع المسمى بالشعر الحرام أفضل أجزائه لو وقفه صلى الله عليه وسلم به (والمزدلفة كلها موقفة إلا وادي محسر) بكسر السين المشددة (وحق المزدلفة ما بين مازي عرفة) أي مضيق طريق عرفة (وقرني محسر عينا وشيلا من تلك الشعاب) أي الأودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادي محسر من المزدلفة وطول مزدلفة قبل ميل وقبل ميلان وأول محسر من القرن) أي أعلى الجبل (المشرف من الجبل المنبسط على يسار المناب إلى منى)

(فصل) أي في آداب الوقوف بمزدلفة (فإذا انشق الفجر) أي فلق المصبح (يستحب أن يصلي الفجر بغض) بفتحين أي بشأبة مظلمة من آثار الليل من غير اسفار ولو رد من فقهه صلى الله عليه وسلم بها هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر ولعل وجه تعجيلها فيه اتفرقه للوقوف بها والاستعداد للنزول إلى منى (مع العلم) أي الخليفة أو غيره من الأئمة (وان صلى فردا جان فاذا فرغ منها فالحسب أن يأتى الإمام والناس) أي مجموعهم (المشعر الحرام) أي أن لا يصل فيه (وهو جبل قزح الذي عليه البناء الميموم ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أي خلف الإمام وعليه المقدمة وكذا جميع الشاهبة أن المشعر الحرام وهو قزح لا جميع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين في تفسيره وقزح جبل صغير في آخر مزدلفة وفي القاموس قزح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما رزعه العوام أن من طلع إلى سطح البناء فيه منزل

على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
القافرين (اللهم) اني
استغفر لك كل ذنب دخلت
فيه بحسن ظني فيك أنك
لا تغيب عني عليه ورجوتك
لمفقرته فأقلت عليه وقد
عجزت نفسي على معرفتي
بكركم ان لا تنقصني به بعد
لذخيره على فصل وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير القافرين (اللهم) اني
استغفر لك لكل ذنب
استوجبت به منك رذلاء
وحرمان الاجابة وخيبة
الطمع وانقطاع الرجا فصل

على رأسه من درجة في وسط هذا البناء إلى أن يخرج من أسفله غفر له ما كان عليه من قتل النفس ونفوه فهو باطل لأصل له بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يغفر له بعد حقوق العباد إذا كان حجه مقبولا (ويستحب أن يدعو ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدعاء بسطا) أي مبدوطين (يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيرا ويسأل الله حوائجه ولا يزال كذلك إلى أن يسفر جدا) أي أسفارا كثيرا (وهو) أي على ما يرى عن محمد في حده (أن يتيقن من طلوع الشمس قدر ركعتين أو نفوذه فيدفع) أي هذا الطريق التقريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة) أي فالوقوف أو لا ثم صلى مسفرا جاز والله أعلم

• (فصل) في آداب التوجه إلى منى (فإذا فرغ من الوقوف) أي من وقوف مزدلفة (وأسفر جدا فالسنة أن يقبض مع الإمام) أي مع أفاضته (قبل طلوع الشمس) وأما ما في مختصر القدوري فإذا طلعت الشمس أفاض فقول بمعنى قرب طلوعها وفي فتاوى السراجية ثم يأتي إلى منى قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها كيف يتيسر قال المصنف في التكميل وهذا خلاف ما تقدم الآن يراد به الجواز فلا خلاف أقول ولا منافاة في كلامه لأنه أراد إذا أفاض قبل طلوع الشمس من المشرك فأتى منى بحسب ما تيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها والحاصل أن الأفاضة على وجه السنة أن يكون بعد الأسفار من المشرك الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو بمزدلفة لا يكون مخالفا للسنة (فان تقدم على الإمام أو تأخر عنه جاز) أي ولو لم تكن الأفاضة معه (ولاشئ عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس) سواء أفاض معه أم لا (لا يلزمه شئ ويكون مسيا) أتركه السنة والحاصل أن الأفاضة مع الإمام من مزدلفة سنة بخلاف الأفاضة معه من عرفته فانه واجب (فإذا دفع) أي أفاض (ففيه كمن بالسكينة والوقار شهاده) أي دأبه وعادته (التلبية) أي كثرت (والأذكار فإذا بلغ بطن محسر) أي أول واديه (أسرع قدر رمية هجران كان ماشيا وحرك دابته) أي للأسراع (ان كان راكبا) وهذا يستحب عند الأئمة الأربعة قدر روى أحمد عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضع في وادي محسر أي أسرع وفي الموطن أن ابن عمر كان يحرك راحته في محسر قدر رمية هجر وسمي بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسرت فيه أي أعيا وقبل لأن إبليس وقف فيه فحسرا ويسمى وادي النار لأن رجلا أصاب فيه فزلت عليه نار فأحرقته كذا ذكره المحب الطبري ويقول في مرقه اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك (ثم خرج إلى منى سالكا الطريق الوسطى التي تخرج إلى العقبة) أي إن تيسر ولم يكن فيه رجة

• (فصل في رفع الحصى) يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل النواة أو الباقلة وهو المختار) وقبل مثل بندقة القوس وقبل مقدار الحصاة (يرمي بها جرة العقبة) أي في اليوم الأول (وان رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أي طريق مزدلفة (فهو جاز وقيل مستحب) أي أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذهبا وأما ما في البدائع والاسيماجي والتخفة من أنه يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذا ما في الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من

يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يورث الاسقام والضيق ويوجب النقم والبلاء ويكون يوم القيامة حسرة وندامة فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يعتب الحسرة ويورث الندامة ويحبس الرزق ويرد الدعاء فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين

قوارع الطريق وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جح وكذا ما في المحيط
والصكا في انه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم يجهو الشافعية على انه يلتقط ليللا وقال
البغوي فيهم ارا الحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أى بلا كراهة الا من عند الجرة
اى فانه مكروه لان جراتها الموجودة علامة انها المردودة فان المقبولة منها ترفع لتسهيل ميزان
صاحبها الا انه لو فصل ذلك جاز وكره وقال مالك لا يجوز وفي الهداية يأخذ الحصى من أى
موضع شاء (الا من عند الجرة) فان ذلك يكره قال ابن الهمام فأفاد انه لاسنة في ذلك يوجب
خلافها الاساءة (والمسجد) أى مسجد الخيف وغيره فان حصى المسجد صار محترما يكره
اخراجها خصوصا بقصد ابتذاله (ومكان نجس فان فعل) أى كلا منهما (جاز وكره) قال في
الفتح وما هي الا كراهة تنزيه (ويكره ان يأخذ حجرا كبيرا فيكسره صفارا ولو أخذها) أى
السبعة وغيرها (من غير ضرر دقة جاز بلا كراهة ولورى كبارا أو نجسا جاز مع الكراهة وندب
غسلها) أى يستحب ان يغسل الحصى مطلقا والله أعلم

• (باب مناسك منى) •

أعلم ان منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة به اما اقبل منها عالية فهو من منى
وليست العقبة منها (فإذا أتى منى يوم النحر) أى بعد الوقوف (تجاءز عن الجرة الاولى) وهى
التي تلى مسجد الخيف (والثانية الى جرة العقبة وهى التي تلى مكة) اى جانبها (من غير ان يستقل
بشيء آخر قبل رميها بعد دخول وقتها) وهو أول الفجر جواز او بعد طلوع الشمس استحبابا
وبعد الزوال جواز وفى الليل كراهة (ويقف) اى حيث يرى موقع الحصى (فى بطن الوادى)
اى من اسفله لا اعلاه (ويجعل منى عن يمينه والى كعبته عن يساره ويستقبل الجرة ثم يرميها
بسبع حصيات) اى متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصى ويدعو) فيقول بسم الله
الله اكبر رغم الشيطان ورضا الرحمن اللهم اجعله حججا مبرورا وسما مشكورا وذنباً مغفورا
(ويقطع التلبية بأولها) أى بأول الحصيات (وكيفية الرى) أى المسحبة والا فاخترنا مشايخ
بخارى انه كيفما رى جاز على ما فى المغيثانى (قيل) وهو الذى ذكره صاحب الهداية وقال
شارح الجمع هو الاولى (ان يضع الحصى على ظهر ارجله اليمنى ويستعين عليها) أى على رجليها
(بالمسحبة) أى بامساكها (وقيل) وهو الذى صرح به فى النهاية والفتح وغيره (بأخذ بطرفي
ايجامه وسبائنه) الاولى مسجته (وهو الاصح) لانه لا ييسر والمعتاد عند الاكثر (وهذا) أى
كله (بيان الاولوية وأما الجواز فلا يقيدهم) أى كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفما كان
الا انه لا يجوز وضع الحصى ويجوز طرحتها لكنه خلاف السنة والافضل رى جرة العقبة
را كما وغيرها) أى ورى غيرها (ما شيا ولورى من فوق العقبة جاز) أى اجزأه (وكره) لانه
خلاف السنة الا من عذر (ويستحب أن يكون بينه) أى بين الرامى وبين الجرة (أى موضع
وقوع الحصى) خمسة أذرع فأكثر (لان مادونه اوضع وهو غير جائز أو طرح وهو خلاف السنة
وفى الفتح ومائة ربه بخمسة أذرع فى رواية الحسن فذا التقدير اقل ما يكون بينه وبين المكان فى
المسنون (وبين ان يكبر مع كل حصى) كما سبق (ولو سجد أو هلك أو أتى بذكر غيرهما) كالتمجيد
والتمجيد وسائر أكاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو تركه) الذى ذكره (أى رأسا ورى بالغفلة عن

(اللهم) انى أستغفر لك لكل
ذنب مدحتك بلسانى وأضمرته
بجنانى وأهشت اليه نفسى
وأوثقت بلسانى وأوثقت
بفعلانى وأكثت يدي
وأوتيتكته وأركت فيه
عبادك فصل يا رب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لى يا خير
القافرين (اللهم) انى
استغفر لك كل ذنب
خلوت به فى ليلى ونهارى
وارخت فيه على الاستار
حيث لا يرانى فيه الا أنت
يا جبارا فارتأت نفسى فيه
وتحيرت بين تركى له
بخوفك وانها كى له بحسن
الظن فيك فسولت لى

المولى والاستغفار بأمور الدنيا (فقطه أساء) أى لقر كدنة المصطفى (ويستحب الرمي بالعتي) أى
وعدها (ويؤلف يده حتى يرى مياض أبطه) كما صرح به فى النجعة (وإذا فرغ من الرمي لا يقف
للدعاء عند هذه الجمرة فى الأيام كلها بل يصرف دعاها) ولعل وجه عدم الوقوف لدهاءه على
طبق ما تراجم الجمرات تضييق المكان وخزاجة أهل الزمان (ولا يرى يومئذ غيرها) أى سوى جمرة
العقبة من الجمرات وسنأتى ببيان أحكام الرمي وشرايطه وواجباته فى فصل على عدة

(فصل فى قطع التلبية) يقطع التلبية مع أول خصاة يرميها من جمرة العقبة فى الحج الصحيح
والفاسد سواء كان مفردا (أى بالجمع (أو متعافا وقارنا) وهذا هو الصحيح من الرواية على
ما ذكره قاضيان والطرابلسي (وقيل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كما فى المحيط ولعله محمول
على من لم يرم قبله فان السنة فى حقه أن يرمى قبل الزوال فلهذا أن يلى قبل ربه بخلاف ما بهد
الزوال فانه خرج وقت السنة للرمى فيه قطع التلبية والإفلام انه ان لم يرم مطلقا جازله التلبية الى
آخر عمره وهو بعيد جدا ثم رأيت انه مبني على رواية أبى يوسف كما سيجي مصرحا أو ما نقله
شارح المجمع عن المحيط ان القارن يقطع حين يأخذ فى الطواف الثانى لانه يتحلل به - فمتعين
حله على أن المراد به القارن الذى فاته الحج لما فى الحاوى قال محمد فأتى الحج اذا تحلل بالعمرة
يقطع التلبية حيث يأخذ فى الطواف وان كان قارنا فاته الحج يقطع التلبية حيث يأخذ
فى الطواف الثانى (ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها) أى قطع
التلبية وما بعد الحلق قبل الرمي فى الاتفاق وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمي والحلق فعلى قول
أبى حنيفة ومحمد وروى عن أبى يوسف أنه يلى ما لم يحلق أو لم تزل الشمس من يوم النحر فهذا يؤيد
ما قرناه سابقا (وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى الا ان تغيب الشمس يوم
النحر فحينئذ يقطعها) وهذا مروى عن أبى حنيفة وكأنه رضى الله عنه رأى جانب الجواز فى
الجملة وان كان فاته وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر رواية كبرى حنيفة ورواية ابن
ساعة فممن لم يرم قطع التلبية اذا غربت الشمس من يوم النحر وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة
ورواية هشام اذا مضت أيام النحر ذكره فى البدائع وغيره كذا فى الكبير ولا يظهر فرق بين
الروايتين المذكورتين عن أبى حنيفة وأيضاً نقيض الحكم بمضى أيام النحر دون التشريق غير
واضح اذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم الا ان يقال مضى أيام النحر أو لجواز النحر
فلا معنى لجواز التلبية به - (ولو ذبح قبل الرمي فان كان قارنا أو متعافا قطع) أى التلبية (وان
كان مفردا لا) وهو قول أبى حنيفة ورواية عن محمد وروى ابن سماعه عن محمد انه لا يقطع

(فصل فى الذبح) فإذا فرغ من رمي جمرة العقبة يوم النحر انصرف الى رحله (أى منزله) ولا
يشقل بشئ آخر (أى من البيع والشراء ونحوه) مما لا ضرر له فيه (ثم ان كان مفردا) أى
بالجمع (يستحب له الذبح) أى مرتبا (فبذبح ويحلق) فلو حلق فذبح لاشئ عليه (وان كان قارنا
أو متعافا يجب عليه الذبح) أى ان قدر على قيمته أو على ذبيحته (والأفالموم) أى فصيام عشرة
أيام على ما سبق فلو لم يصم الثلاثة أو صام عند عجزه ثم قدر على الذبح تعين عليه الذبح (وتقديم
الذبح على الحلق واجب عظيم) أى عتيد (ومستحب المفرد) أى مطلقا (والأفضل أن يذبح
بنفسه) أى كان يحسن ذلك (والاستحب له الحضور عند الذبح ويدهو قبل الذبح أو بعده)

نفسى الاقدام عليه وأنا
عارف بعصيتي فيه لك فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لى يا خير
الفاقرين (اللهم) انى
أستغفرك لكل ذنب
استقلته فاستغفرت
واستغفرته فاستكبرته
ورطنى فيه جهلى به فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لى يا خير
الفاقرين (اللهم) انى
أستغفرك لكل ذنب
أضلت به أحدا من خلقك
أو أسأت به الى أحد من
بريتك أو زينت لى نفسى

فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الى قوله وأنا من المسلمين اللهم تقبل مني هذا النسك وهذه الاضحية واجعلها قربانا لوجهك وعظم أجرى عليها (ويكره الدعاء بين التسمية والذبح ولا يحتاج الى النية عند الذبح ويكفيه النية السابقة وكلما كان الهدى أعظم) أي هيئة أو أكثر قيمة (وأشبه فهو أفضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائها ورأسها اسود وسائرها أبيض) وتعامه يعرف في باب الاضحية (ويستحب أن يكون مذبحها أو مضرها مستقبل القبلة) وان يكون شفرته حادة غاية الحدة ويحفر حفرة في الارض لدمها ويشد ثلاث قوائها بدينها واحد من رجلها ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة احرام الصلاة ويقول ما تقدمه يأخذ مقدمة الهدى بيده اليسرى ويقطع عنه التي ينظرهم الى الذابح ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه أو مضره ويمز الشفرة سر بعلم يسمى الله تعالى حالة وضع الشفرة والامر ارفيقول بسم الله والله أكبر وعن شمس الائمة بكره مع الواو ويقطع العروق الاربعة أو الاكثر منها فاذا قطع حل قوائه ثم يقوم ويدعو بالقبول له ولكافة المسلمين

﴿فصل في الخلق والتقصير﴾ قدم الخلق لانه أفضل وفي ميزان العمل أثقل ولتقدمه في قوله تعالى محامدين رؤسكم ومقصرين ولقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحققين قالوا والمقصرين فأعادوا وأعادوا حتى قال في الثالثة أو الرابعة والمقصرين لاسماء واللفظة ايماء الى التقصير من جهة تعلقهم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل أما المرأة فليس لها الالتئام بغير لباس من ان خلق رأسها مثله لخلق الرجل البصية (فاذا فرغ من الذبح خلق رأسه ويستقبل القبلة للخلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس المخلوق هو المختار) كما في منسك ابن الجهم والبحر وقال في التخبه وهو الصحيح وقدرى رجوع الامام عما نقل عنه الاحصاء لانه قال أخطأت في الحج في موضع كذا وكذا فذكر منه البداءة بين الخالق فصيح تصحيح قوله الاخير وان دفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ أن المعتبر في البداءة يمين الخالق فيبدأ بشقه الايسر من المخلوق ولو وقف الخالق من وراء المخلوق حال كونهما مستقبلين لاجتماع الابتداء بين الخالق والمخلوق وارتفع الخلاف ويبقى الحال على الوجه الاكل نعم اذا تعذر هذا الجمع فلا بد من الترجيح ولعل هذا هو بسبب الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام حيث نظر الى أن التيامن هل هو معتبر بالنسبة الى الفاعل أو المفعول والمتبادر هو الاول فتأمل قال في الفتح بعد ما ذكر حديث خلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فيبدأ السنة في الخلق البداءة بين المخلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ بيمين المخلوق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يعز الى أحد والسنة أولى وقد نصح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام وقد كان يحب التيامن في شأنه كله وقد أخذ الامام بقول الجاهل ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه قلت لعل لما كان مترددا في القضية وفي القول بالاربعية ورأى فعل الجاهل على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام انتقاده في ذلك المقام واعترف عنه بخطئه فيما وقع له من خلافه في المرام والله سبحانه أعلم ثم اذا أراد الخالق يستحب أن يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) أي عند الخلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وانعم

أو أشربت به الى غيري أو
دلت عليه سوى وأصررت
عليه بعمدي أو ألفت عليه
بجهلي فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
يا ذا الجلال والإكرام (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
خنت به أمانتي أو حسنت
لي نفسي فعلة أو أخطأت
به على يدي أو قدمت فيه
عليك شهوتي أو كثرت فيه
لذني أو وسعت فيه لغيري
أو استغويت اليه من تابعي
أو كابرته فيه من مانعي
أو قهرت عليه من غالبني
أو غلبت عليه بصليتي أو
أستزلفي

عليها وقضى عنا نسكنا اللهم هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شرة تورايوم القيامة واجع عني
بها سبئة وارفع لي بها درجة في الجنة العالية اللهم بارك لي في نفسي وتقبل مني اللهم اغفر لي
والصالحين والمقصرين باوسع المغفرة آمين (ويكبر عند الخلق بعده) ولعل وجه التكبير كونه
في أيام التشريق ويدعو (هـ) ولوالديه واليتيم (لأنهم في معناه العموم التربية ورعا يكونون
أولى منها لخصوص تربيتهم في الأمور الدينية) (ويدفن ما خلق أو قصر وهو مستحب) لأنه بعض
اجزائه فيقاس على كله حال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شاربه ولا ظفره قبل الخلق)
وكذا بعده لما أطلق الطرابلسي حيث قال وان فعل لم يضره قال الكرماني وعندنا لا يستحب
وان فعل لم يضره وقال الزبلي ويستحب له اذا خلق رأسه ان يقص ظفره وشواربه ولا يأخذ
من لحية شأ لأنه مثله ولو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه انه ورد في السنة اصلاح اللحية
بما يزيد على القبضة فلا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله كما سيأتي نعم الظاهر انه لا يستحب شيء
من ذلك سوى الخلق أو التقصير في هذا المقام اقتداه به صلى الله عليه وسلم وان كان الخلق متنعنا
للأذن بقضاء التفث بعد فراغ الاحرام في البدائع وليس على الحاج اذا خلق أن يأخذ من
لحيته لله تعالى فان هذا ليس بشيء لان الواجب حلق الرأس بالنص ولان حلق اللحية من باب
المثله ولان ذلك تشبيه بالنصاري وفي الفتح ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فان فعل
لم يضره لانه أو ان التحلل وهذا كله لا يحصل بالتحلل لانه قضاء التفث كذا علمه في المبسوط
فقوله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر) ليس على اطلاقه (ولو قص اظفاره وشواربه
أو لحيته أو طيب قبل الخلق فعليه موجب جنائبه) فیه انه اذا كان شيء مما ذكر قبل الخلق
لكنه في أو انه لا يوجب شيئا كما نقله ابن الهمام عن المبسوط معللا بكنهه مناقض بما نقله عنه
المصنف في الكبير حيث قال وعبرة المبسوط ليس على الحاج اذا قصر أن يأخذ شئاً من لحيته
أو شارب أو اظفاره أو يتنور فان فعل لم يضره نعم علمه بما مر ثم ذكر في آخر الباب وأذا لم يبق على
الحرم غير التقصير فبدأ بقص اظفاره فعليه كفارة وذلك لان احرامه باق ما لم يحلق أو يقصر ففعله
يكون جنائبه على الاحرام ويؤيده ما في خزنة الاكمل اذا لم يبق على الحرم الا التقصير فبدأ بقلم
الانظار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لزمه كفارة لذلك وفي الكافي وايس للحرم أن يقلم اظفاره
قبل الخلق أو التقصير لبقائه في الاحرام وفي المحيط أبيع له التحلل فغسل رأسه بالخطمي وقلم
اظفاره قبل الخلق فعليه دم لان الاحرام باق في حقه لانه لا يتحلل الا بالخلق لكن ذكر الطحاوي
انه لادم عليه عند أبي يوسف ومحمد لانه أبيع له التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على أن المسئلة
خلافية بين الأئمة الثلاثة ويؤيده ما في الفتح ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي قبل الخلق يلزمه
دم على قول أبي حنيفة على الاصح لان احرامه باق لا يزول الا بالخلق انتهى والحاصل ان قول
أبي حنيفة هذا هو الاصح بل قال الجصاص لأعرف فيه خلافاً والصحيح أنه يلزمه الدم لان
الخلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل الا باحدهما ولو لم يوجدهما كان احرامه باقياً فاذا غسل
رأسه بالخطمي فقد زال التفث في حال قيام الاحرام فيلزمه الدم انتهى ويؤيده ان هذا
الاختلاف في الحاج لان المعمر لا يحل له قبل الخلق شيء مما ذكره المصنف مسنداً
الى ما في الآثار من الطحاوي والله أعلم (والسنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه وان اقتصر

اليه مبلي فصل يارب وسلم
علي سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب
استغفرت عليه بجحيلة تدني
من غضبك أو اسقطت هرت
بفسله على أهل طاعتك
أو أسلت به أحداً من خلقك
الى معصيتك أو رمنه
ورأيت به عبادك أو لبست
عليه بفعالي كافي بجحيلي
أريدك والمراد به معصيتك
والهوى منه صرف عن
طاعتك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين

على الربع جازع الكراهة) أى تركه السنة والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أى الربع (أقل الواجب فى الخلق) وكذا فى التقصير وفيه إيماء إلى أنه إذا حلق كله أو قصره يكون من كمال الواجب ويندرج الواجب فى ضمن السنة كاندراج الفرض فى ضمن الواجب إذا قرأ الفاتحة فى الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قبل وأحد أيضاً لا يخرج عن الاحرام إلا بخلق الكل أو تقصيره واختاره ابن الهمام وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة فى هذا المقام ومفارقة القياس بينه وبين المسح فى المرام (وأما التقصير فأقله قدران) وهو بتقليم الميم والمهمز مع لغات فيما الظفر (من شعر ربيع الرأس والخلق مسنون للرجال) أى أفضل (ومكروه للنساء) والتقصير مباح لهم) والظاهر أنه مستحب لهم لتقريبه صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له ودعاؤه لهم (ومسنون) أى مؤكدة (بل واجب لهم) لكراهة الخلق كراهة تحريم فى حقهن الاضرورة (ومن لا شعر له على رأسه يجزى المومى) وهو آلة الخلق (على رأسه وجوباً هو المختار وقبل استحباباً) وقبل استئناؤه هو الظاهر (ولو أزال الشعر بالنبوة أو الخلق أو التلف يده أو أسنانه) يعنى فى التقصير (بفعله أو بفعل غيره أجزأ عن الخلق) فيه إيماء إلى أن الخلق أفضل فقوله أو الخلق مستدرك مستغنى عنه وصوابه بالحرق بالراعى الكبير (ولو تعذرا لخلق لعارض) أى لهلة فى رأسه توجب حلقه كمداع ونحوه أو فقد آلة الخلق أو الخلق (نعين التقصير أو التقصير) أى تعذر لكون الشعر قصيراً (نعين الخلق وإن تعذرا جميعاً لهلة فى رأسه) بأن يكون شعره قصيراً وبرأسه قروح يضرمه الخلق (سقط عنه وحل بالاشئ) أى بلا وجوب دم عليه لأنه ترك الواجب به ذكر كما صرح به فى البحر الزاخر (والاحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الاحتمال إلى آخر أيام النحر) أى أن كان ير جو زوال العذر (وإن لم يؤخره فلا شئ عليه) لحلول وقته وتحقيق عذره وتوهم زواله (ولو خرج إلى البادية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يميزه إلا الخلق أو التقصير) إذ ليس خروجه هذا بعد (وإذا حلق) أى المحرم (رأسه) أى رأس من نفسه (أو رأس غيره) أى ولو كان محرمًا (عند جواز التحلل) أى الخروج من الاحرام بإداء أفعال التسلط (لم يلزمه شئ) الأولى لم يلزمه ما شئ وهذا حكم بعم كل محرم فى كل وقت فلا مفهوم لتقييد المصنف فى الكبير بقوله عند جواز الخلق يوم النحر

• (فصل فى زمان الخلق ومكانه وشرايط جواز • يختص خلق الحاج بالزمان والمكان) أى عند أى حنيفة ولا يختص بواحد منهم • عند أبي يوسف على ما فى الهداية وشرح الجامع وغيرهما وذكر الكرماني والسروجي عن أبي يوسف أن الخلق يختص بالزمان لا بالمكان • وعند محمد يتوقف بالمكان • وعند زفر يتعين بالزمان لا المكان (وحلق المعتمر بالمكان) أى يختص • عند أبي حنيفة ومحمد خلافًا لأبي يوسف وزفر وأما الزمان فى خلق المعتمر فلا يتوقف بالاجماع (فالزمان) أى فى خلق الحج (أيام النحر الثلاثة) أى ولياليها (والمكان الحرم) أى للحج والعمرة (والخصيص) أى فى التوقيت (للتضمين) أى بالدم (للا تحليل فلو حلق أو قصر فى غير ما توفى به لزمه الدم ولكن يحصل به التحلل فى أى مكان وزمان فى به بعد دخول وقته) أى أو أن يخله (وأول وقت صحة الخلق فى الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوازه بلا جابر) أى بلا كفارة (بعد رمي جرة العقبة) لأنه قبله لا موجب للدم • عند أبي حنيفة (وأخر وقت الجوزب غروب الشمس من آخر أيام النحر

(اللهم) انى استغفرك
لكل ذنب كتبته على سبب
عجب كان منى بنفسى أو رياء
أو سمعة أو حقداً أو نخلاً
أو خيانة أو خيلاً أو فرح
أو مرح أو عند أو حسد
أو أشر أو بطراً أو حمية أو
عصنة أو رياء أو رجا أو
شع أو سخاء أو ظلم أو حيلة
أو مكر أو كذب أو
غيبة أو لهو أو لغو أو غيبة
أو لعب أو نوع من الأنواع
مما يكتب بمسألة الذنوب
ويكون فى اتباعه العطب
والحطب فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لى يا خبير الغافرين

ولا آخره في حق التحلل) أي خروجه من احرامه (وأول وقت صحته في العمرة بعد أكثر طوافها وأول وقت حله بعد السعي لها) كذا في بعض النسخ وزيد في بعضها (فشرط وقوع الحلق معتبرا فعلة بعد طالع فجر التحرف الحج واثنيان أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو مستدل مستغنى عنه (وذبح الهدى في الحرم في المحصر) أي مطلقا وهو مرفوع عطا على قوله فعلة في التخصة الزائدة وكان حقه أن يقول وبهد ذبح الهدى في الحرم في حق المحصر لهما أولا وحدهما اذ وجوده قبل ذلك كعدمه في حق التحلل والله أعلم

(فصل في حكم الحلق وحكمه التحلل) أي حصول التحلل به وهو صبرونه حلالا (فيباح به جميع ما حظر) بصيغة المفعول أي منع (بالاحرام من الطيب) وفيه خلاف مالك على ما ذكره الزيلعي لأنه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة واللمس وذكر ابن فرشته في شرح الجمع معز بالي الخانية العجمي أن الطيب لا يحل له لأنه من دواعي الجماع انتهى والذي صرح به غيره واحد أباحه جميع المخطورات من الطيب (والصبيد ولبس الخيط وغير ذلك) إلا الجماع ودواعيه (كالتقبيل واللمس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك الفارسي والطرابلسي ولا يحل الجماع فيما دون الفرج بخلاف اللمس والقبلة انتهى ولعل مراده ما ان اللمس والقبلة مكروهان بخلاف الجماع فيما دون الفرج فإنه حينئذ حرام فلا تنافي (فإنه) أي الجماع (وتوابعه) يتوقف حله على الطواف) أي طواف الاقضية (ولكن إن وجد) أي الطواف (بعد الحلق) وإن طاف قبل الحلق لم يحل له النساء كغيرها) ففي التخصة ذكر الفارسي أن المذهب عندنا أن الرمي ليس بمحل وأن بعد الرمي قبل الحلق لا يحل له شيء من المخطورات وفي الجوهرية شرح القدوري ولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يطف كذا في الكرخي وهذا يفيد أن الطيب حكمه حكم الجماع يلحق به نقيبا وإثباتا والحاصل أنه لا يحصل التحلل عندنا إلا بالحلق أو ما يقوم مقامه وأن الرمي ليس بمحل حتى لو رمي لا يتحلل في حق اللبس ونحوه ما لم يحاق أو يقهصر كما صرح به الكرماني وغيره إلا أنه محل في حق الحلق ولكن لو حلق قبل الرمي حل بالاتفاق وكذا الذبح ليس بمحل إلا في حق المحصر على ما تقدم والله أعلم

(باب طواف الزيارة) *

(إذا فرغ من الرمي والذبح والحلق) أي مرتباً أو غير مرتب (يوم النحر) أي أول أيامه (فالأفضل أن يطوف للقرض في يومه ذلك) وهذا اتفاق العلماء (والأدنى الثاني أو) في (الثالث) وكذا الحكم في البالي (ثم لأفضلية) أي بخروج وقت الفضيلة (بل الكراهة) أما عند الامام فكراهة تحريرية موجبة لعدم وأما عندهما فتزجيرية وهذا إذا كان بلا عذر (فإذا دخل المسجد) أي المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام (بدا بالطواف) أي لا بالصلاة إلا فيما استثنى (في طواف سبعة أشواط بالرمل فيه وسعي) أي وبلا سعي (بعده) أي بعد الطواف (إن قدمهما) أي الرمل والسعي لأنهما لم يشترعا المرأة (والأ) أي وإن لم يقدمهما (رمل فيه وسعي بعده) وإن قدم السعي لا الرمل سقط للرمل وأما الاضطباع فساقط مطلقا في هذا الطواف) أي سواء سعى قبله أو بعده لا بأس كان أو غير لا بأس وفي الأخير نظر ظاهر ووجهه تقدم (ثم بعد الطواف صلى ركعتيه عند المقام وهو الأفضل أو غيره) أي من مواضع المسجد والحرم (ثم خرج للسعي) أي

(اللهم) اني استغفر لك لكل ذنب رهبته فيه سواك وعاديت فيه أوليائك وواليت فيه أهدائك وخذلت فيه أحبابك واهضت لشي من غضبك فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفر لك لكل ذنب سبق في علمك اني فاعله بقدرتك التي قدرت به اعلى وعلى كل شيء فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفر لك لكل ذنب

قبل الرمي والحلق لاشئ عليه الا انه قد خالف السنة فيكره على ما صرح به غير واحد الا ان أبا
 النجاشي كره في منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا مفسد للطواف) وانما يبطله الرقة (ولا
 فوات قبل الممات ولا يجوزى عنه البدل) أى الجزاء (الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة) متعلق
 بالوقوف (وأوصى باتمام الحج فحب البدنة لطواف الزيارة وجازجه) أى صح وكمل لكن فى
 الطرابلس عن محمد بن محمد فبين مات بعد وقوفه بعرفة وأوصى باتمام الحج يذبح عنه بدنة للمزدلفة
 والرمي والزبارة والصدرو جازجه فهذا دليل على انه اذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف يجبر عن
 بقية أعمال البدنة فلا ينافى ما فى المبسوط انه يجب البدنة لطواف الزيارة اذا فعل بقية الأعمال
 الا الطواف ويؤيده ما فى فتاوى قاضى خان والسراجية ان الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف
 بعرفة جازع الميت لانه ادى ركن الحج أى ركنه الاعظم الذى لا يفوت الا بفواته لقوله صلى الله
 عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافى ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من مال الميت حينئذ
 (فصل فى اذافرغ من الطواف) أى طواف الزيارة (يرجع الى متى فىصلى الظهر بها) أى معنى
 أو بمكة على خلاف فيما ذكره ابن الهمام والثانى اظهر نقلا وعقلا اما النقل فلما ورد من كتب
 السنة انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وأما العقل فلانه عليه الصلاة والسلام لاشك انه
 أسفر جسد بالمشعر الحرام ثم أتى منى فى الضحوة فحريسه الشريعة ثلاثا وستين بدنة وعلى
 رضى الله عنه أكل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطخت فأكل منها ثم حلق وأتى مكة
 وطاف وسعى فلا بد من دخول وقت الظهر حينئذ والصلاة بمكة افضل فلا بد له لدوله الى منى
 ثم لا يعارض حديث الجماعة حديث مسلم باقراره انه صلى الظهر بمكة قال ابن الهمام ولا شك
 ان أحد الخبرين وهم واذا تعارضوا لا بد من صلاة الظهر فى أحد المكانين فى مكة بالمسجد
 الحرام أو فى اثبت مضاعفة الفرائض فيه ولو بحثنا الجمع حلتا فعليه على الاعادة انتهى كلامه
 لكن لا يخفى ان قوله واذا تعارضوا دابة انه على تسليم انهم اتعاضوا الا ان قوله حلتا فعليه على
 على الاعادة غير ظاهر لان الاعادة مكرهه عندنا فالأولى ان يحمل على الجواز بأنه أمر اصحابه
 المنتظرين له بأداء الظهر بمكة أو صلى معهم ناقلة والحاصل ان هذا بالنسبة الى ما صدر عنه صلى
 الله عليه وسلم والافاضة اصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا بمكة اما قبل الطواف
 أو بعد فراغهم منه قبل دخول وقت الظهر فلا ينافى كلام اصحابنا بما يشهد به الى انه صلى بمكة
 كما صرح به فى البحر الزاخر (ولا يبيت بمكة ولا فى الطريق) لان البيوتة بمكة ليلها سنة عندنا
 وواجبة عند الشافعى (ولوبات) أكثر ليلها فى غير منى (كره) أى تنزيها (ولا يلزمه شئ) أى
 عندنا (والسنة ان يبيت بمكة ليلتى أيام الرمي) أى أن تأخر والا فليبيتين (ثم اذا كان اليوم
 الحادى عشر وهونانى أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها
 كخطبة اليوم السابع) أى قبل يوم التروية (يعلم الناس احكام الرمي) أى فى بقية الايام
 (والنحر) أى الاول والثانى (وما بقى من) أمور (المناسك) من السجى واحكام العمرة ونحو ذلك
 من الحث على الطاعات والحد عن السيئات (وهذه الخطبة سنة) أى عندنا وعند الامام مالك
 (وتركها غفلة عظيمة) وكان الناس مدة مديدة تركوها لكن الله سبحانه أحياها بعد ما ماتت
 فرحم الله من سعى فيها (ويجمع) بتسديد الميم أى يصلى الجمعة خلافا للمحذوف (بمكة) أى أيام الموسم

أو حدثت به عقد حالته
 يجبر وعنده فلحقني شئ في
 نفسي حرمت به خيرا
 استحقه أو حرمت به خيرا
 نفسا استحقه فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد وآخروه
 لي يا خير القافرين (اللهم)
 انى أستغفر لك لكل ذنب
 ارتكبته بشمول عافيتك
 أو تمكنت منه بفضل نعمتك
 أو تقويت به على دفع
 نعمتك عنى أو مددت اليه
 يدى بسابغ رزقك أو خسر
 أردت به وجهك الكريم
 فخالطني فيه شئ نفسي بما
 ليس فيه رضاك فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد

(إذا كان فيه أمير مكة) أي وحدهم (أو الجواز) أي عومه الشامل لمكة كالشريف حفظه الله ووقفه لما يرضاه (أو الخليفة) أي السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم) أي كأمره محامل الحاج (فليس له ذلك) أي التجميع اتفاقا (الا إذا استعمل على مكة) أي جعل عاملا وأميرا عليها (أو يكون) أي الأمير (من أهل مكة) أي وإن لم يستعمل عليها كذا في الكبير وفيه بحث حيث لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم في شرح المنية للعللي أنه لا يصلي بها العبد اتفاقا للاستغال فيه بأمور الحج انتهى وأراد بالاتفاق الإجماع إذا خلا في المسئلة بين علماء الأمة وبقي أن لا يترك صلاة الجمعة لاسيما بمسجد الخيف خصوصا من كثرة الصلاة فيه امام المنارة القديمة المتصلة بالقبة فيصلي في محرابها فانه يني في موضع الحجارة كانت هناك وكان مصلي النبي صلى الله عليه وسلم عند الحجارة موضع محراب القبة وقيل انه محل الانبياء ومصلي الاصفياء وقيل فيه قبر آدم علي نبينا وعليه الصلاة والسلام

• (باب رمي الجمار وأحكامه) •

اعلم ان رمي الجمار واجب وان تركه فعليه دم (ايام الرمي أربعة) أي اجماعا لثلاثة ايام النحر الثلاثة ومنها ايام التشريق الثلاثة (فالיום الاول نحر خاص ولا يجب فيه الا رمي جرة العقبة واليومان بعده نحر وتشريق) ويجب فيه رمي الجمار الثلاث (والرابع تشريق خاص) ويجب فيه رمي الجمار الثلاث ان لم يتفرق بل طلع غره فقلوه (وفي هذه الثلاثة) أي من الايام التي يقال لها التشريق (يجب رمي الجمار الثلاث) أي في الجملة

• (فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر) أول وقت جواز الرمي في اليوم الاول (أي من ايام النحر) يدخل بطلوع الفجر الثاني من يوم النحر) أظهره زيادة لبيان (فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاسائة) أي لترك السنة من غير ضرورة (وآخر الوقت) أي وقت أدائه (طلوع الفجر الثاني من غده) وهو اليوم الثاني من الايام (والوقت المسنون فيه) أي في اليوم الاول (بطلوع الشمس ويمتد الى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال الى الغروب وقبل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب الى طلوع الفجر الثاني من غده ولو أخره الى الليل كره) الا في حق النساء وكذا حكم الضعفاء (ولا يلزمه شيء) أي من الكفاية لكن يلزمه الاسائة لتركه السنة (وان كان بعد لم يكره) أي تأخير (ولو أخره) أي رمي اليوم (الى الغد لزمه الدم والقضاء) أي في أيامه

• (فصل في وقت الرمي في اليومين) • أي المتوسطين (وقت رمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر بعد الزوال فلا يجوز) أي الرمي (قبله) أي قبل الزوال فيهما (في المشهور) أي عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضيان والكافي والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرمي فيه ما قبل الزوال) لما روى عن أبي حنيفة ان افضل أن يرمي فيه ما بعد الزوال فان رمي قبله جاز فحمل المروى من فعله صلى الله عليه وسلم على اختيار الافضل كما ذكره صاحب المنتقى والكافي والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية أخرى هي بينهم ما جاءه لكتمها مختصة باليوم الثاني من ايام التشريق لما في المرغيباني وأما اليوم الثاني من ايام التشريق فهو كالיום الاول من ايام التشريق لكن لو أراد أن يتفرق في هذا اليوم له أن يرمي قبل الزوال وان

واعف عنه لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني أستغفر لك لكل
ذنب دعاني اليه الرخص
أو الحرص فرغبت فيه
وحملت لنفسى ما هو محرم
عندك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واعف عنه لي
يا خير الغافرين (اللهم) اني
استغفر لك لكل ذنب خفي
على خلقك ولم يعزب عنك
فاستغفرك منه فاقلني ثم
عذب فيه فسترته على فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واعف عنه لي يا خير الغافرين

رعى بعده فهو أفضل وإنما لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد النفر كذا روى الحسن عن أبي حنيفة
(والوقت المسنون في اليومين يتقدم من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى طلوع الفجر
وقت مكروه) أي اتفاقاً (وإذا طلع الفجر) أي صبح الرابع (فقد فات وقت الأداء) أي عند الإمام
خلافاً لهما (وبقي وقت القضاء) أي اتفاقاً (إلى آخر أيام التشريق فلو أخره) أي الرمي (عن
وقته) أي المعينه في كل يوم (فعليه القضاء والجزاء) وهو لزوم الدم (ويقوت وقت القضاء
بغروب الشمس من الرابع) أي كما سبق

• (فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع من أيام الرمي وقته من الفجر إلى الغروب) أي وإيسر
يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام والمراد وقت جواز في الجملة (الآن ما قبل
الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون) وفي البدائع مستحب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند
الإمام وأما عندهما فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتباراً بما قبله (وبغروب الشمس من
هذا اليوم يقوت وقت الأداء والقضاء) أي اتفاقاً (بخلاف ما قبله) أي قبل غروب الشمس منه
(ولولم يرم يوم النحر) أي اليوم الأول (أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة) أي الآتية
أكل من الأيام الماضية (ولا شيء عليه سوى الاسامة) أي لتركه السنة (إن لم يكن بعدز) أي
ضرورة (ولورمي ليلة الحادى عشر أو غيرها عن غدا) أي من أيامها المقبلة (لم يصح لأن اللبالي
في الحج) أي في حقه (في حكم الأيام الماضية لا المستقبل) أي فيجوز رمي اليوم الثاني من أيام
النحر ليلة الثالث ولا يجوز فيه رمي اليوم الثالث كما أن الوقوف جائز في ليلة العاشر ولا يجوز فيها
من أفعال ذلك اليوم من الوقوف بمزدلفة والرمي ونحوهما (ولولم يرم في الليل) أي من لبالي
أيامها الماضية أداء (رماه في النهار) أي في نهار الأيام الآتية على التأليف (قضاء) أي اتفاقاً
(وعليه الكفارة) أي الدم عند الإمام ولا شيء عليه عندهما (ولو أخر رمي الأيام كلها إلى الرابع
مثلاً نضاهها كلها فيه) أي في الرابع اتفاقاً (وعليه الجزاء) أي عنده (وإن لم يقض حتى غربت
الشمس منه) أي في اليوم الرابع (فات وقت القضاء) أي وسقط الرمي لذهاب وقته وعليه دم
واحد اتفاقاً (وليست هذه الليلة) أي ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) لیسبق وقت الرمي فيها
بخلاف اللبالي التي قبلها كما صرح به ابن الهمام

• (فصل في صفة الرمي في هذه الأيام) أي الثلاثة على وجه يشعل الوجوب والسنة وسائر
الاحكام (وإذا كان اليوم الثاني) أي من أيام النحر (وهو يوم القز) بفتح قاف وتشديد راء أي
يوم اقرار لعدم جواز النفر الأبعد (رمي الجمار الثلاث بعد الزوال) أي على الصحيح من الأقوال
(ويشتم صلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجمرة الأولى) أي وجوباً وهو الاحوط أو سنة وعليه
الاكثر وهي التي تلي مسجد الخيف والمزدلفة وهذا معنى قوله (فيأتيها من أسفل من) أي من
جهة طريق مكة (ويصعد إليها ويعلوها) أي لارتفاع مكانها بالنسبة إلى جمرة العقبة (حتى
يكون) أي حين وصوله عند الجمرة (ما عن يساره أقل مما عن يمينه) أي من الشاخص فلا يكون
مصعداً إليه حين إقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أي القبلة التي هي جهتها (ويجعل بينه) أي
بين نفسه (وبين مجتمع الحصى خمسة أذرع أو أكثر لأقل) أي بطريق الاستصحاب (ثم يرميها
بيمينه) أي استصحاباً (ببضع حصيات) أي وجوباً (مثل حصي الخذف) بفتح خاء وسكون ذال

(اللهم) إلى استغفر لكل
ذنب خطوت إليه برجلي
أو مددت إليه يدي أو تأملت
بصري أو أصغيت إليه
بأذني أو طقت به لساني أو
أنفقت فيه ما رزقني ثم
استرزقك على عصباني
فرزقني ثم استغث برزقك
على عصباني فسترت على ثم
سألتك الزيادة فلم تحرمني
ثم جاهرتك بعد الزيادة فلم
تفرضني فلا أزال مصراً
على عصيتك ولا تزال هاتك
عليّ بجملك وكرمك يا أكرم
الأكرمين فصل نأرب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا

مجهت في القاصوس الخذف كالضرب ريبك بحصاة أو نواة أو نحوهما تاذنين سبابة بك
تخذه في أو بخذفة من خشب (يكبر مع كل حصاة) أي فائلا بسم الله الله أكبر الخ (ثم) أي بعد
الفراغ منها (يتقدم عنها) أي عن الجرة قليلا ويحرف عنها قليلا (أي مائلا إلى يساره) (وعبارة
بعضهم ويخدر أمامها) بفتح الهمزة أي ينزل قدماها وهو لا يثافي ما تقدم من انحراف قليل عنها
(فيقف بعد تمام الرمي) أي للدعاء (لا عند كل حصاة) أي كافي الينا يسع ولا عقب كل حصاة كما
في شرح القدوري بل يدعو عندها وهو را ميا (مسئلة قبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيحمد
الله ويكبر ويهلل ويسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كما للدعاء) أي
حذو منكبه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء
واختاره فاضلجان وغيره والظاهر الأول (مسطا) أي مبسوطين (مع حضور) أي للقلب
(وخشوع) أي في القالب لأنه علامة خضوع الباطن (وتضرع) أي اظهار ضراعة وممكنة
وحاجة (واستفجار) أي طلب مغفرة وتوفيق توبة (ويكث كذلك) أي على ذلك الحال (قدر
قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحراب) أي ثلاثة أرباع من الجزة
(أو عشرين آية) يعني وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (ويدعو) أي
لنفسه (ويسئله لا يوبىه وأقاربه ومعارفه وسائر المسلمين) أي عموما (ثم يأتي الجرة الوسطى
فيصنع عندها كما صنع عند الأولى) من الرمي للدعاء (قبل إلا أنه لا يتقدم عن يساره كما فعل قبل) أي
قبل ذلك في الجرة الأولى (لأنه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها يمين) أي ويميل إلى يساره كثيرا (واقظ
بعضهم وينصرون ذات اليسار) أي ينزل إلى جهة يساره (عما يلي الوادي ويقف بطن المسيل)
أي وما يقرب إليه بعيدا عن الجرة (منقطعا) أي منفصلا (عن أن يصيبه حصي الرمي فيفعل
جميع ما فعل قبلها من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتي الجرة القصوى) أي البعدى لأنها أقصى
جار من مئى وأقرب إلى مكة فأنها خارجة عن حدتي (وهي جرة العقبة) (وهي الأخيرة من
الجرات في الأيام الثلاثة) (فيريها من بطن الوادي) أي لا من أعلاه (كما روى اليوم الأول) أي
بجميع أحكامه (ولا يقف عندها في جميع أيام الرمي للدعاء) أي لا جلها من فردا بل كما قال
(ويدعو) أي عند الجرة (بلاوقوف) أي في آخره (والوقوف) أي بعد الفراغ من الرمي (عند
الأول) أي من الجرات الثلاثة (مسئلة في الأيام كلها ثم الأفضل أن يرمي جرة العقبة را بكا
وغيرها ماشيا في جميع أيام الرمي) لأنه يعقب الروح إلى الرحل وهذا المختار كثير من المشايخ
كما صاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وهو مروي عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد
الرمي كله را بكا أفضل كما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفي الظهيرة أطلق استصحاب
المنى إلى الجمار وأعله محل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الجوارز ورفع المخرج عن الأمة
أو لعذر كما قبل في الطواف والسعي وأما ما ذكره في الكبير من أن هذا هو المروي من فعله صلى
الله عليه وسلم أيضا في غير جرة العقبة يوم الترفة را بها را بكا وسائر ذلك ماشيا على ماروا وغير
واحد من أئمة الحديث مصححا فسيب بحث لأنه معارض لما سبق فيحتاج إلى الترجيح لعدم إمكان
الجمع فأنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا جمعة واحدة اللهم الآن يقال أنه روى يومارا بكا ويوما
ماشيا والله سبحانه أعلم وأما ما ذكره في مقدمة القزويني من أنه صلى الله عليه وسلم ركعتين عند الجرات بعد

محمد واغفر لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب
يوجب صغيره أليم عذابك
ويحل كبيرة شديدا عقابك
وفي آتياته تعجيل نعمتك
وفي الأصرار عليه زوال
نعمتك فصل بآرب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
يطلع عليه أحد سواك ولم
يعلم به أحد غيرك مما لا يخفى
منه الأعفوك ولا يسعه
الامغفرتك وحملك فصل
بآرب وسلم وبارك على سيدنا
محمد

الدعاء الا في جرة العقبة فانه لا يدعوك ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في الاحاديث المروية

• (فصل ثم اذا فرغ من الرمي) أي في اليوم الثاني (رجع الى منزله) أي ان لم يكن له حاجة في غير رحله فانه أنسب بفعله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا محمل قول الكرماني ولا يخرج على شيء بل يرجع الى منزله (ويبيت تلك الليلة) أي أكثرها (بني) لانه سنة عندنا وواجب عند الشافعي وتسمى هذه الليلة ليلة النفر الأول (فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من ايام الرمي) أي والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسعى يوم النفر الأول) لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلاثم عليه (رمي الجمار الثلاثة بالذوال) أي كما في ظاهر الرواية (على الوجه المذكور بجميع كيفيته) أي في اليوم الحادي عشر (واذا رمى وأراد أن يتفرق في هذا اليوم من صفى الى مكة جاز بلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمي يوم الرابع) أي فلاثم عليه ولا جوارا لديه (والأفضل ان يقيم ويرمي في اليوم الرابع) أي لفعله صلى الله عليه وسلم ولقوله تبارك وتعالى ومن تأخر فلاثم عليه لمن اتقى إشارة الى أن هذا هو الأول لمن اتقى المولى (وان لم يقم) أي لم يرد الإقامة (تفرق قبل غروب الشمس) أي من يومه (فان لم يتفرق حتى غربت الشمس يكرهه) أي ان تخرج في تلك الليلة عندنا ولا يجوز عند الشافعي (ان يتفرق حتى يرمي في الرابع ولو تفرق من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشئ عليه) أي من الجزاء وانما يكرهه كما سبق (وقد أساء) أي لتركه السنة ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية تنص عليه محمد في الرقيات واليه أشار في الاصل وهو المذكور في المتون وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يلزمه الرمي ان لم يتفرق قبل الغروب وليس له ان يتفرق بعده حتى لو تفرق بعد الغروب وقبل الرمي يلزمه دم كما لو تفرق بعد طلوع الفجر وهو قول الاثني الثلاثة وهو المراد بقوله (وقيل ليس له ان يتفرق بعد الغروب فان تفرق لم يدم) أي عند الاثني الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو تفرق بعد طلوع الفجر قبل الرمي يلزمه الدم اتفاقا)

• (فصل في رمي اليوم الرابع) اذا لم يتفرق وطلع الفجر من اليوم الرابع من ايام الرمي وهو الثالث عشر من الشهر (وهو آخر ايام التشريق ويسعى يوم النفر الثاني) لقوله تعالى ومن تأخر أي في يومين فلاثم عليه (وجب عليه الرمي في يومه ذلك فبرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما مر) لا عليه الجمهور (فان رمى قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي عندنا خلافا لهما ولا غيرهما ثم وجه الكراهة محالة لا سنة وكأنه رضى الله عنه حمل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل فتأمل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فات وقت الرمي) أي اداء وقضاء (وتعين الدم) أي الا اذا كان فوته عن عذر (واذا أراد ان يتفرق ومعه حصاد فعهالي غيره ان احتاج) أي غيره اليه (والا فطرحها في موضع طاهر) أي خشية تجسدها عبثا وكان المناسب ذكر هذه القضية في النفر الأول وكذا قوله (ودفنها ليس بشئ) أي كما يفعله بعض العوام (ورميها على الجرة) أي زيادة على العدد المسنون (مكرهه) أي لخالفته السنة وأما قول الاوغاني صاحب التبعة من انه لو تفرق قبل الرابع رمى حصة يوم الرابع في هذا اليوم أي في اليوم الثالث فانه ليس بشئ لان كل بدعة ضلالة هذا وقد روى أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهم انه

وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) إلى استغفر لكل
ذنب يزيل النعم ويجعل النعم
ويمنعك الحرم ويطيبل
القوم ويجعل الالم ويورث
الندم فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين (اللهم) اني
استغفر لكل ذنب يعيق
الحسنات ويضعاف
السيئات ويجعل النعمات
ويغضبك يارب السموات
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني

كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ما شيا ذاهبا وراجعا ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الأيام الثلاثة بمنى وبه صرح ابن حزم في صفة حجه صلى الله عليه وسلم فقال أقام بهم يوم النحر وليلة القز ويومه وليلة النفر الأول ويومه وليلة النفر الثاني ويومه وهذه أيام التشريق وأيام منى انتهى ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الأفضل أن يقيم رمي يوم الرابع فإنه من باب تكميل العبادة ولذا ين أحسنوا الحسنى وزيادة

فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته هـ هما عطف تفسير لا حكمه وكان حقه أن يقول وأما شرائطه فثلاثة (الأول وقوع الحصى بالجرة) أي متسلا بها (أو قرية منها فلو وقع بعيدا منها لم يجز) والبعيد والقريب بحسب العرف ولذا قال في الفتح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس بقريب منه ولا بعيدا فظاهر أنه لا يجوز رأى احتياطا (وقدر القريب بثلاثة أذرع والبعيد بما فوقها) وهذا القول مانع في الكبير عن بعض المناسك من أن الفاصل بين القريب والبعيد قدر ثلاثة أذرع فمادون ثلاثة أذرع قريب **وكذا** الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القريب قدر ذراع ونحوه وأمله أراد به ما ذكره هنا بقوله (وقيل القريب مادون الثلاثة ولو وقف الحصى على الشاخص) أي أطراف الميل الذي هو علامة للجمرة (أجزاء) (ولو وقف على قمة الشاخص ولم ينزل عنه فالتظاهر أنه لا يجزئه للبعد) كافي التخصة بناء على ما ذكره من أن محل الرمي هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص ثم أعلم أن مقام الرمي بحيث يرى موضع حصاه على مافي الهداية قال في الفتح وما قدر بخمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل أنه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجمرة لا مكان الرمي حتى لو رماها من بعدد فوقت الحصاة عند الجرة أو قربها أجزاء وان لم يقع كذلك لم يجزه على مافي البدائع ولو سقطت حصاة من يده عند الجرة يأخذ حصاة من غير حصي الجرة فيرميها مكانها وأن أخذ من حصي الجرة أجزاء وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يفسد بما إذا اخلطت الجمرة إلى الماظة بسائر الجرات وأما إذا عرفت بعينها وأخذها ورى بها فلا بأس (الثاني الرمي) أي دون الموضع والطرح (فلو وضعها لم يجز) لأنه لا يسمى رميا (ولو طرحها جاز) لأنه نوع رمي (ويكره) لأنه تارك للسنة (الثالث وقوع الحصى في الرمي بفعله) أي حقيقة (فلو وقعت على ظهر رجل أو حمل وثبت عليه حتى طرحها الحامل لم يجز) أي وكان عليه أعادتها **وكذا** (أي لم يجز) لو أخذها الحامل ووضعها) لأنه حصل الوضع بفعل غير الرمي فكذلك لو أخذها ورماها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أي من غير تحريك أحد لها (في سفتها) بفتح السين أي في طريقةها (ذلك عند الجرة أجزاء) أي تطرأ إلى حصاة الأولى وان أخطأ الطريق فتأمل (وان لم يدركها وقعت في الرمي بنفسها أو بنقض من وقعت عليه وتحريكه ففقه اختلاف) أي في جوازها وعدمه (والاحتياط أن يعيده) أي خروجها عن الخلاف (وكذا لورى وشك في وقوعها موقعا فالاحتياط أن يعيده) وهذا كله ذكره الكرماني (الرابع تفریق الرميات) أي السبعة (فلورى بسبع حصيات جملة) أي دفعة واحدة (لم يجزه إلا عن حصاة واحدة) لأن المنصوص عليه

استغفرك لكل ذنب أنت
أحيى بمغفرته اذ كنت
أولي بستره فأنك أهل
التقوى وأهل المفرة فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني استغفرك
لكل ذنب ظلت بسببه ولما
من أوليائك مساعدة
لاعدائك ومسالمة أهل
معصيتك على أهل طاعتك
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب
البسني كثرة انهما كي فيه

تفرق الافعال لا عين الحسب. فاذا أتى بفصل واحد لا يكون الا عن حصاة واحدة لا ندواجها
 في ضمن الجملة وكان القياس لا يجوز له عن واحدة أيضا ومع هذا ينبغي أن يكون مكرها لمخالفته
 السنة وفي الكرماني اذا وقعت متفرقة على مواضع الجهرات سبعا كما يرجع بين أسواط الحد بضربة
 واحدة وان وقعت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز له الا عن حصاة
 واحدة كيفما كان لانه مأثور بالرى سبع مرات قال في الكبير والذي في المشاهير من
 كتب أصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قلنا من الهداية وغيرها انتهى
 وفيه أن ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يفيد التأييد حيث قال ولو روى
 بسبع أو أكثر جملة واحدة فهي واحدة فيلزمه ست سواها انتهى ولا يخفى أن قوله جملة
 واحدة اذا حمل على حقيقة من الوحدة أو لا أو آخر فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وانما الكلام
 اذا روى جملة واحدة وقعت متفرقة فانه يحصل به تفرق الافعال في الجملة كما فاس الكرماني
 بالجمع بين الاسواط في الحد بضربة واحدة اذا وقعت في اجزاء الاعضاء متفرقة وهذا قياس
 ظاهر ومنكره مكابر مع ان عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الأئمة الثلاثة فانهم
 صرحوا بعدم الحكم عندهم حيث قالوا **كيفما كان** فتأمل في هذا البرهان ثم أغرب
 المصنف حيث قال ولا نرى بالرى لا تقع الامتفرقة وانما تقع جمعة اذا وضعها فقولهم اذا روى
 بسبع فهي واحدة ظاهر في عدم الجواز كيفما كان انتهى وغرابته لا تخفى لان قوله لا يقع
 الرى الامتفرقا منافي لقولهم اذا روى بسبع فهي واحدة ولان الكلام في الرى لا في
 الوضع لانه لا يجوز بالاخلاف ثم قال ويؤيد ذلك بما علل به صاحب البدائع قوله فان روى
 بسبع فهي عن واحدة لان التوفيق ورد بتفريق الرميات فوجب اعتباره انتهى وفيه انه
 اعتبر بتفريقه آخر كما ان التوقيف ورد في الحد بتفريق الضربات حقيقة ثم اعتبر بتفريقها
 مجازا فقوله وهذا صريح في رد ما في الكرماني مرود عليه اذ ليس بصريح ولا يتلوه بل يؤخذ
 منه ما حققه الكرماني بالتنقيح وأما ما نسبته الى الغاية من انه لو روى بسبع حصيات جملة واحدة
 دفعة واحدة لا يجوز له عند الأئمة الاربعة فهو محمول على ان كلام الرى والوقوع وقع دفعة
 واحدة كما أشار اليه بالجمع بين قوله جملة واحدة ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل في كلام
 الكرماني لا يتأتى ما ذكره في الغاية قال في المحيط والبدائع والوبرى هي واحدة من غير تفصيل
 وجهه انه جمع في موضع فيه تفرق فانه مدفوع بانه تفرق بعد جمع فالنظر الى آخر الامر
 لا الى اوله كما اذا وقعت الجمرة فوق بعير ثم سقطت الى المرى وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال
 صاحب الغاية وقال في شرح البخاري قال أبو حنيفة يجوز له ونقله باطل أي على الاطلاق وصحيح
 عند التقييد والتفصيل ففيه تأييد لكلام الكرماني حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من
 جهة الاطلاق في مقام تفصيل المرام (ولو روى بمصاتيْن احداهما عن نفسه والاخرى عن غيره
 جاز وبكره) أي تركه السنة فانه ينبغي ان يرى السبعة عن نفسه أو لا غيرهما عن غيره نتيجة
 وعبارته موهمة انه لو رماهما جملة جاز فان صح هذا منقولا فهو يؤيد الكرماني لكن لا بد من
 ان يفيد وقوعهما متفرقين ومع هذا الحمل هذه المسئلة ان تذكر بعد قوله (الخامس ان يرى
 بنفسه فلا يجوز له النيابة عند القدرة ويجوز عند الهدى ولو روى عن غيره) اي لا يستلزم الرى

ذلة وأياسنى من وجود
 رحمتك أو قصرى اليأس
 عن الرجوع الى طاعتك
 لمعرقى بعظيم جرمي وسوء
 ظنى بنفسى فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفره لى
 يا خير الغافرين (اللهم) انى
 أستغفر لك اكل ذنب
 أو رثى الهلكة لولا حلتك
 ورحمتك وأدخلنى دار
 البوار لولا نعمتك وسلك
 لى سبيل النجى لولا ارشادك
 فصل يارب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفره لى يا خير
 الغافرين (اللهم) انى
 أستغفر لك لكل ذنب يكون

بأمره أو مغمى عليه ولو بغير أمره أو صبي غير مجزئ أو مجنون جاز والأفضل أن توضع الحصى
 في أكفهم فيرمونها أي رفقاً بهم وأما اعتباره في الكبير ومن كان مريضاً أو مغمى عليه
 لا يستطیع الرمي توضع الحصى في يده فيرمي بها وإن رمى عنه غيره بأمره جاز والاول أفضل فغير
 صحيحة لأن الرمي عن المريض له شعور في الجملة قابل لأن يثبه ويطلب الأذن منه ثم المريض ليس على
 شعور أصلاً والمريض له شعور في الجملة قابل لأن يثبه ويطلب الأذن منه ثم المريض ليس على
 إطلاقه في الحصى عن المتن عن محمد إذا كان المريض بحيث يصلي جالساً رى عنه ولا شيء عليه
 انتهى ولعل وجهه أنه إذا كان يصلي قائماً فله القدرة على حضور المرمى ركباً أو محملاً فلا
 يجوز النيابة عنه فتعير المصنف عن هذا القول بقوله (قيل في حد المريض أن يصير بحيث يصلي
 جالساً) ليس في محله لأنه مشعر بأن هذا ضعيف وإن الصحيح هو إطلاق المريض والحال أنه ليس
 كذلك ويؤيده ما ذكرناه في المبسوط والمريض الذي لا يستطیع رمي الجار توضع الحصى في
 كف يده حتى يرمي بها وإن رمى عنه أجزأه بمنزلة المغمى عليه انتهى ولا شبهة أن كل مريض
 لا يتصور أن يجعل كالمغمى عليه وفي الغاية ثم المريض والمغمى عليه والصبي توضع
 الحصى في أكفهم فيرمونها أو يرمون بها كهم أو يرمي عنهم ويجزئهم ذلك ولا يبعد ولا فدية عليهم
 وإن لم يرموا إلا المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كما لا يخفى (السادس أن يكون الحصى
 من جنس الأرض) أي وإن أطلق عليه اسم الحصى إذا كان من أجزاء الأرض (فيجوز بالجر)
 أي ولو كان كسيرا (والمدرو فلق الأجر) أي كسره وقطعه واللبن بالاولى فليس ذكر الأجر
 للاحتراز (والطين) أي القرب المخلوط بالماء الكن الظاهر أن يكون التراب أغلظ (والنورة)
 وهي الحص (والقوة) وهي الطين الأحمر المسمى بالأرضي (والملح الجبلي) أي لا البصري لأن غالب
 أجزاء الماء الملح (والسكر والكبريت والزرنيخ والورد أسخ وقبض من تراب والاحجار
 المنقصة كالزبرجد والزمرد والبلطش والبهر والور والحقين واختلف في الباقوت والفيروزج)
 قال ابن الهمام في شرح الهداية وظاهر الإطلاق جواز الرمي بها لأن من أجزاء الأرض
 وفيها خلافه منعها الشارعون وغيرهم وأجازوه بعضهم ومن ذكر الجواز الفارسي في منعه
 انتهى وكذا الزيلعي ومن ذكر عدم الجواز الكافي في شرحه على ما ذكره المصنف عنه ما
 (والأفضل أن يرمى بالأحجار) أي الصفراء المسماة بالحصى (ولا يجوز رميها ليس من جنس الأرض
 كالذهب والفضة واللؤلؤ والعنبر والمرجان) زاد في الكبير والجواهر وهو غفلة عما سبق
 من جواز الأحجار البقية (والخشب) أي لأنه وإن كان من جنس الأرض لكنه مبرمة كما أن
 المصنف يذاب (والبعرة) لكن في الحقول للامم المحبوبة ولورى في موضع الرمي بالبعرات
 مكان البحرات يجوز ولورى بالبحر واللا في الذهب والفضة لا يجوز والفرق أن رمي الجار
 عرف بخلاف الخشب ورى البحرات في معناه لأنه يقصد به رمي الشيطان والاستخفاف به
 وليس في رمي الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور
 قطنوا إلى أن الواردة هو الحصى فيشمل جميع جنس الأرض في المعنى فآله بإشارات الصوفية
 أشبهه في المسمى ولذا قال في المبسوط وبعض المتقشفة يقولون أنه لو رمى بالبعرة أجزأه لأن
 المقصود اهانة الشيطان وهذا يحصل بالبعرة وإنما نقول بهذا (البايع الموت) وقد تقدم بيان

في اجتراحه قطع الرجاء ورد
 الدعاء وتواتر البلاء وترادف
 الهموم وتضاعف الغموم
 فصل يارب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفره لي يا خير
 الغافرين (اللهم) اني
 أستغفرك لكل ذنب برت
 عنه لك دعائي ويطيل في
 حفظك عنائي أو يقصر
 عندك أملي فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفره لي
 يا خير الغافرين (اللهم) اني
 أستغفرك لكل ذنب سميت
 القلب وبشمل الكرب
 وبشمل الفكر ويرضى
 الشيطان ويسخط الرحمن

زمان جواز الرمي ووقت سنيته ووقت كراهته ووقت أدائه وقضائه فهو معنى عن قوله (الثامن
القضاء في أيامه فلوزك رمي يوم يجب قضاءه فيها بعده مع وجوب الكفارة) وفيه ان الكلام
في شروط الرمي لافي واجباته أداء وقضاء (التاسع اتمام العدد وأتمان أكثره) وفيه ان هذا
ركن الرمي لاشرطه (فلو نقص الاقل منها) أي من السبعة بأن رمي أربعة وترك ثلاثة أو أقل
(لزم جوازه) أي كإسباني (مع العصة) أي مع محقر مبه للحصول ركنه (ولو ترك الاكثر) أي
بأن رمي ثلاثة أو أقل (فكانه لم يرم) أي حيث أنه يجب عليه دم كالوزك الكل (ولا يشترط
المواالة بين الرميّات) أي بين رمي الحصيات اتفاقاً وكذا بين رمي الجمرات على خلاف فيه كما
سباني (بل نسن) أي المواالة سنة مؤكدة (فيكره تركها والرجل والمرأة في الرمي سواء) الا ان
رميها في الليل أفضل وفيه إيماء الى انه لا تجوز النيابة عن المرأة بغير عذر ويكره الرمي بحصى الجمره
والجسيم والمسجد مع الجواز أي والا ساء لما سبق (ولا يشترط جهة للرمي) أي عند وقوفه
(فن أي جهة من الجهات رماها صاع الا انه يستحب أو يسن الجهة المذكورة) كاتفاً قدّم
(ولا يشترط أن يكون الرمي على حالة مخصوصة من قيام) لانه لورمي وهو قاعد على الارض أو على
الدابة جاز (واستقبال) وان كان هو الافضل (وطهارة) وهي الاكل (أو قرب أو بعد بل على
أي حال رمي ومن أي مكان رمي صح) أي رميه (الا انه يسن وقوفه للرمي بنحو خمسة أذرع من
الجمرة أو أكثر ويكره الاقل) وكان حقه ان يذكّر قوله ولا يشترط بعد فراغه من جميع الشرروط
فعله بعد قوله (الماشر الترتيب في رمي الجمار على قول بعض) ففي المبسوط للسرخسي فان بدأ في
اليوم الثامن بجمرة العقبة فرماها ثم بالجمرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم كذلك في يومه يعيد
على جمرة الوسطى وجمرة العقبة لانه نسك شرع مرتباً في هذا اليوم فمما سبق أو انه لا يعتد به
فكانت جمرة الاولى بمنزلة الافتتاح لجمرة الوسطى والوسطى للعقبه فما أدى قبل وجوب افتتاحه
لا يكون معذابه كن مسجد قبل الركوع أو سعي قبل الطواف والمعتد هئامن رميه الجمرة الاولى
فهذا يعيد على الوسطى والعقبه انتهى وهو صريح في افادة هذا المعنى (والاكثر على انه سنة)
كما صرح به صاحب البدائع والكرمانى والمجيب وقتاوى السراجية وقال ابن الهمام والذي
يقوى عندي استئنان الترتيب لانه يمينه (فلو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى وهي التي تلي
مسجد الخيف ثم تذكّر ذلك في يومه فانه يعيد الوسطى والعقبه حقاً) أي وجوباً عند البعض
(أو سنة) مؤكدة عند الأكثر (وكذا الوزك الاول ورمي الاخرين فانه يرمي الاول ويستقبل
الباقي) أي ويأتى بالوسطى والعقبه وجوباً أو سنة (ولو رمي كل جمرة بثلاث أتم الاول بأربع
ثم أعاد الوسطى بسبع ثم انقصوى بسبع) كافي المحيط ثم قال أيضاً (وان رمي كل واحدة بأربع
أتم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يعيد) أي لان لاكثر حكم الكل وكأنه رمي الثانية والثالثة
بعد الاولى (وان استقبل فهو أفضل) أي ليكون رميه على الوجه الاكمل وتفسيره ما روى عن
محمد (ولو رمي الجمار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات ولا يدري من ايتهن هن يرمين على الاولى
ويستقبل الباقيتين) لاحتمال أنهما من الاولى فلم يجزى الاخرين (ولو كن ثلاثاً أعاد على كل
جمرة) أي من الجمرات الثلاث (واحدة واحدة) أي من الحصيات (ولو كانت حصاة أو حصيتين
يرمي) أي بالترتيب إعادة (على كل واحدة) أي من الجمرات (واحدة واحدة ولا يعيد لان لاكثر

فصل بآرب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الفافرين (اللهم) اني
أستغفر لك كل ذنب يعقب
البأس من رحمتك والقنوط
من مغفرتك والحرمان من
سعة ما عندك فصل بآرب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الفافرين
(اللهم) اني أستغفر لك
لكل ذنب أمقت عليه
نفسى اجلالك وأظهرت
لك التوبة فقلت وسألتك
العفو ففوت ثم عادى
المهوى الى معاودتى طامعا
في سعة رحمتك وكرم

حكم الكل) فانه رمى كل واحد بما كثرها انتهى كلام محمد قال في الفتح وهذا صريح في الخلاف (ولوروى أكثر من سبعة بكرة) أي اذا رماه عن قصد واما اذا نك في السابع ورماه وتبين انه الثامن فانه لا يضرب ذلك هذا وقد ناقضه في الكبير بقوله ولوروى بأكثر من السبع لا يضرب (وأما واجباته فتقدمه على الخلق) وتأخير الخلق عنه وهذا عند الامام بناء على الترتيب بينهم ما من واجبات الحج فقدمه من واجبات الرمي غير ظاهر (والقضاء في الوقت مع الجابر) وهذا أيضا قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للاداء والقضاء والحاصل ان الرمي هو من واجبات الحج اما اداء وقضاء فاذا فات وقتها تعين الدم لترك الرمي اتفاقا والله أعلم

• (فصل في مكرهاته) الرمي بعد الزوال في يوم النحر (أي اتفاقا قبل اجاعاء) وقوله في سائر الايام) أي كافي بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين ويكره في اليوم الرابع عند الامام خلافا لما حث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم أيضا عندهما (وبالحجر الكبير) أي سواء رمى به كبيرا أو رمى به مكسورا (وحصى المسجد والحجرة والتجس) كما تقدم (والزيادة على العدد) أي على السبع كما سبق (وترك الجهة المسنونة والقبام بقره) وهو المقدار المسنون كما ذكر (وترك الترتيب) أي بين الجمرات على قول (وطرح الحصى)

• (فصل في النفر) أي الخروج من منى والرجوع الى مكة (واذا فرغ من الرمي وأراد ان ينفر الى مكة في النفر الاول أو الثاني) على ما سبق بيانها (توجه الى مكة واذا وصل المحصب) بفتح الصاد المشددة (وهو الابطج) ويسمى المحصباء والبطحاء والخيف قبل هو موضع بين مكة ومنى وهو الى منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد ما ذكره غيره انه بقاء مكة وسيأتي بيان حده (فالسنة ان ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو) أي بناء على اختلاف الروايات في البحر الزاخر والبناء يسع والمضرات وقف فيه ساعة على راحلته يدعو وقال شمس الائمة السرخسي وصاحب الهداية والكافي وغيرهم ان النزول به سنة عند نافلوتركه بلا عذر بصير مسيا وكذا عند الشافعي وغيرهم انه يستحب وقال القاضي عياض انه يستحب عند جميع العلماء (والأفضل ان يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع همه ثم يدخل مكة) كما صرح به ابن الهمام والطرابلسي وهذا صريح في انه يقر من منى قبل اداء صلاة الظهر وبه صرح بعض الشافعية أيضا لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقا وفي القاموس التحصيب هو النوم بالمحصب الشعب الذي يخرج منه الى الابطج ساعة من الليل (وحدا المحصب) أي على الصحيح (ما بين الجبل الذي عندهما بر مكة والجبل الذي يقابلها مصعدا) أي حال كونك سائرا الى جهة الاعلى (في الشق الايسر وأنت ذاهب الى منى مرتفعاً عن بطن الوادي وليس المقبرة من المحصب ولوترك النزول) أي وما في حكمه من الوقوف (بالمحصب بصير مستأ) أي ان كان بلا عذر وفي السراجية اذا مضت أيام التشريق فانهم يعفرون ماشاؤا فية أتعفهم وآبائهم واخوانهم انتهى وينبغي ان لا يخرج من مكة حتى يهتف القرآن فان ذلك مستحب في المساجد الثلاثة وفي مهبط الوحي أكدوا ثم والله أعلم

• (باب طواف الصدر) •

عقوبك ناسبا لوعيدك
راجيا لجبل وعدك فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني استغفرك لكل
ذنب يورث سواد الوجه
يوم تبيض وجوه وأبائن
ونسود وجوه أعدائهم
إذا أقبل بعضهم على بعض
يتلأومون فتنة حول لا
تحتهم والدي وقد قدمت
اليكم بالوعيد فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفر
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب

بفتحين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الآفاقي أي دون المكي والمبفاقي والمراد به (الفرد) لقوله (والمتمتع والقارن ولا يجب على المعتمر) أي ولو كان آفاقيا (ولا على أهل مكة) حقيقة أو حكما كما سيأتي (والحرم) كاهل من (والحل) كالوادي والخليص وحدة واحدة (والمواقف) أي المعبنة للآفاقين (وظائف الحج والمحصر) أي في الحج (والجنون والصبي) لعدم تكليفهما (والحائض والنفساء) لعذرهما (ومن نوى الإقامة الابدية) أي الاستيطان (بمكة قبل حل النفر الأول من أهل الآفاق) لكن قال أبو يوسف إنى أحبه للمكي أي ومن في معناه لانه وضع الختم أفعال الحج (وشرائط معتمه أصلية الطواف لا التعمية) أي لانعين الصدر اذا وقع في محله لقوله (وان يكون بعد طواف الزبارة) وهذا بيان وقته الذي هو شرط لصحة وقوعه عنه كما سيأتي (وانبان أكثره وكونه بالبيت) كلاهما من أركان مطلق الطواف لانهم اشترطوا له ولان لهما خصوصية بهذا الطواف (وأما وقته فأوله بعد طواف الزبارة فلو طاف بعد الزبارة طوافا) أي أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي يقع عنه سواء نواه أم لا (ولو في يوم النحر) أي وان وقع في أول أيام النحر مع انه بقي من أفعال الحج أشياء ومحل الوداع هو الفراغ من الاعمال (ولا آخره) كما صرح به في الفتح أي الى آخر عمره في حق الواجب (فلو أتى به ولو بعد سنة يكون أداءه قضاء) ففي البدائع ويجوز في أيام النحر وبهذه ويكون أداءه قضاء حتى لو طاف طواف الصدر ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها دارا جزا طوافه وان أقام سنة بعد الطواف الا ان الافضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن أيام النحر شي بالاجماع (ويستحب أن يجعله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أي واقعا عند العزم على خروجه وارادة مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وليس الماشي أن يجعله آخر طوافه بأن لا يطوف بعده ولو استمر في مكة الى حين سفره ففي البدائع عن أبي حنيفة انه قال ينبغي للانسان اذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يتفرأ من مكة وهذا بيان الوقت المستحب لا بيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحسن اذا اشتغل بعده بمكة يعيده وعن أبي حنيفة اذا طاف للصدر ثم أقام الى المشاء قال أحب الى أن يطوف طوافا آخر ثلاثا لا يكون بين طوافه ونفقه حائل (ولو أقام) أي تأخر (بعده) أي بعد طوافه (ولو أياما) أي ثلاثة ليصح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه انه اذا كان خلاف المستحب فلا يقال له لا بأس ولذا قال (والافضل ان يعيده) أي ليقع مستحبيا (ولا يسقط) هذا الطواف (عنه) أي عن الحاج الآفاقي (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد النفر الأول أو قبله (ولوسنين) أي ولو كانت مدة الإقامة سنين كثيره (ويسقط بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطنا باتخاذ دارا ليريد الخروج عنه بلا عود (بمكة أو بما حولها) أي من أما كن الحرم أو الحل فيعادون الميقات (ان نواه) أي الاستيطان (قبل حل النفر الأول) أي قبل أن يحل الخروج من منى وهو اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يسقط) أي عنه في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسقط عنه في الحلين الا اذا شرع فيه (وان نوى) أي الاستيطان (قبل النفر ثم يده الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج للسفر وهدم الاستيطان (لم يجب) أي طواف الصدر حيث نذر كالمكي اذا خرج أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي

فهو منه وصفت عنه حماء
منك عند ذكره أو كتمته في
صدرى وعلمته منى فانك
تعلم السر وأخفى فصل
نارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب
يفضنى الى عبادك ويتفرأ
عنى أوليائك أو يوحشنى
من أهل طاعتك يوحشة
المعاصى وركوب الخيوب
وارتكاب الذنوب فصل
نارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) انى استغفرك
لكل ذنب يدعو

طواف الصدر

* (فصل * ومن خرج ولم يطفه) أى طواف الصدر (يجب عليه العود بالأحرام) لأنه لا يشترط وقوعه حال الأحرام من أصله فيطوفه (ما لم يجاوز الميقات) قبضه بقوله يجب لا لقوله بالأحرام ولذا قال (فإن جاوزه لم يجب الرجوع ويجب الدم) أى دفعا للرجوع عنه مع النفع للمساكين به لما ساقى (وإن عاد) أى ولو بقصد طواف الصدر واسقاط الدم عنه (فعلية الأحرام بصمرة أو حج) أى لا تكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بالأحرام لما سبق بل لأجل أن كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الأحرام بأحد التسكين (فإن رجع) أى بالأحرام (بدأ بطواف العمرة) لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كما في البدائع وغيره (ولا شيء عليه) أى من الدم والصدقة لسقوط ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أى عن زمانه وأما قوله في الكبير عن مكانه فموقوف بيانه (ويكون مسينا) كما صرح به الطحاوى لكن فيه أن ترك الاستحباب ليس فيه إساءة بل ترك السنة ولعل الطحاوى ذهب إلى أن السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع في آخر أحيائه فلا يثنى ما قالوا ولا آخره (والأولى) أى كما قالوا (أن لا يرجع بعد المجاوزة ويعد ثانيا لأنه) أى عدم رجوعه وبه ثمة (أنفع للقراء) أى من حيث انتفاعهم بالدم (وأيسر عليه) من جهة السهولة وعدم المشقة مع قوت وقت القضية (وإذا طهرت الحائض قبل أن تفارق بنيان مكة يلزمها طواف الصدر وإن جاوزت) أى جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أى الطواف أو العود لأنها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز القصر فلا يلزمها العود ولا الدم (ولو طهرت في أقل من عشرة) أى ولو بضعى العادة (فلم تقتسل ولم يذهب وقت صلاة) أى حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أى من البنيان لأنها حين خرجت حائضا كما يختلف ما إذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فإنه يلزمها العود للطواف وكذا إذا طهرت بعد عشر (ولو خرجت) أى من البنيان (وهي حائض ثم طهرت) أى سواء اغتسلت أم لا وقوله في الكبير ثم اغتسلت قيد اتفاقى (فخرجت إلى مكة) أى مع أنه لا يجب عليه العود ولكن عادت باختيارها (قبل مجاوزة الميقات لزمها الطواف) لأنه جودها صارت كأنها لم تخرج (والنفساء كل الحائض) أى في هذا الحكم (وليس على الخارج إلى التنعيم) أى مثلا من مواضع الحرم (وداع) أى طوافه خلا للثورى فإنه إذا أراد الخروج من الحرم مطلقا سواء قصد الآفاق أولا يأمره بطواف الصدر تعظيما للحرم كما أن الداخل للحرم من أهل الآفاق مطلقا ومن أهل الميقات عند إرادته أحد التسكين يجب عليه الأحرام

* (فصل في صفة طواف الوداع) أى كيفية عند إرادة الرجوع إلى أهله (وإذا دخل المسجد بدأ بالبحر الأسود) أى بعد النية (فيستله) أى على ما سبق (ثم يطوف سبعا) المشهور على السنة بالفتح بدون التمام ولا يظهر وجهه فإنه لو أريد به عدد الأشواط لقل سبعة اللهم الآن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف يدور في القاموس الأسبوع من الأيام والسبوع بضمهما وطاف بالبيت سبعا وأسبوعا وسبوعا في النهاية طاف بالبيت أسبوعا أى سبع مرات ومنه الأسبوع للأيام السبعة ويقال سبوع انتهى وأما مبتدأه العلامة سبعا بالضم فلامعنى له لأنه جزء من اجزائه السبعة كالربع والنصف والعشر ونحوها (بلا رمل ولا اضطباع ولا سعى بعده) لأن

إلى الكفر وبطيل الفكر
ويورث الفقر ويجلب العسر
ويصد عن الخير ويهتك
الستر ويمنع اليسر فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) انى أستغفر لك
ذنب يذنب الآجال ويقطع
الآمال ويشين الأعمال
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر له يا خير
الغافرين (اللهم) انى
أستغفر لك ذنب يذنب
ما طهرته ويكشف عني
ما سترته أو يقع منى ما زبنته

التفعل بهذه الثلاثة غير مشروع (ثم يصلي ركعتين) أى في غير الوقت المكروه (خلف المقام أو غيره) أى من المسجد الحرام (ثم يأتى زمزم فيشرب منه) أى من مستقبل البيت الحرام قائماً أو قاعداً ويضع منه ويقتنص ثلاثاً ويرفع بصره فى كل مرة وينظر الى البيت قائلاً فى أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفى المرة الأخيرة اللهم الى أسألك رزقا واسعا وعيلاً نافعا وشفا من كل داء (و يصب) أى من مائه (على رأسه ووجهه وجسده) أى من يده اعتمسا لا لتبرك (ويستقي بنفسه) أى من المامن غير أن يستعين بأحد ان قدر عليه (ثم يأتى الملتزم) أى ويدعو فيه (وبأى الباب) أى باب الكعبة (وبقبل العتبة ويدعو ويدخل البيت ان تيسر) أى حينئذ لكن فيه أنه يشافى خروجه عقيب طرافه فوراً كما أنه لو صلى العشاء مثلاً بعد طوافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو المشهور من الروايات وقيل يرجع بعد صلاة الطواف الى الملتزم ثم يأتى زمزم ثم يصرف منه الى الأول أصح كما صرح به الكرماني والزيلعي ويؤيده ما فى البدائع من ان الكرخى ذكر ان عند أى حنفية اذا فرغ من الطواف يأتى المقام فيصلى عنده ركعتين ثم يأتى زمزم فيشرب من مائها ويصب على وجهه ورأسه ثم يأتى الملتزم انتهى (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخطه الايمن على الجدار ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويتعلق بالستار البيت) أى كالمعلق بطرف ثوب مولاه (ويثبت يمينها) هو بمعنى يتعلق (ساعة) أى زماناً قليلاً فى العرف (منصرفاً متخشعاً داعياً يكبر امهلاً لمصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم حامداً) أى متنبأوشا كرا (ثم يستلم الحجر ويرجع) أى وراءه الى العيون (ووجهه) أو بصره (الى البيت متباً) أى ان لم يكن باجلاً (متخسراً على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد) أى استحباً (قبل من باب العمرة) والاصح انه من باب الخروجة كما عليه عمل العامة ويؤيده ما رواه الترمذى وابن ماجه من انه صلى الله عليه وسلم وقف على الخروجة وقال والله انك خير ارض الله وأحب ارض الله ولولا انى أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أى فى حصة رجوعه (ينصرف ويعنى ويلتفت الى البيت كالتعزن على فراقه) وهذا أظهر وأيسر على الاكثر وبه يحصل الجمع بين اختلاف الادلة والروايات فاسبق من هيئة الرجوع ذكر فى الهداية والمكافى والجمع وغيرها وقال الطرابلسي وما فعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه شبهة مروية وأثر محكي وقد فعله الاصحاب أى أصحاب المذهب لانه ان أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فينا فيه قوله وأثر محكي مع أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وورد عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى هذا وقال الزيلعي بعد ما ذكره الرجوع وفى ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعادة جارية به فى تعظيم الاكابر والمنكر لذلك مكابراً أقول ان كان المراد به الطرابلسي ففيه انما يشكر كونه سنة لا كونه جائزاً وأدعية مستهجنة (والخائض) وكذا النساء (تقف عند باب المسجد) أى أى باب أبواب الخروجة وهو الافضل (وتدعو وتغضى) أى تركب أو تغشى (ويستحب خروجه من الثنية السفلى من أسفل مكة) أى ان كان من طريقه (ويتصدق عند الخروج بشئ) أى على مساكين الحرم المحترم (ويسير الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكاً ويكون سيره جامعاً بين الحرمين الشريفين وزيارة الله ورسوله المؤذنة بشهادته قبل اوحداية ولنبيه بالسلف

فصل بآداب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفر لك لكل ذنب لا ينال به عهدك ولا يؤمن معه غضبك ولا ينزل به رحمتك ولا تدوم معي نعمتك فصل بآداب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفر لك لكل ذنب استغفيت به في ضوء النهار عن عبادك وبارزتك به في ظلمة الليل جراءة منى عليك على انى أعلم أن السر عندك علانية

ان لم تسبق له الزيارة أو تيسر له الاعادة فان العود أحمد

* (باب القرآن) *

القرآن بكسر القاف مصدر بمعنى القراءة وهو في اللغة الجمع بين الشين وفي الشرع ما سبأني
بينهما من الجمع المخصوص وهو (أفضل من الأفراد) أي بالحج والتمتع والاولى أن يقول أفضل
من التمتع والأفراد لان التمتع عندنا أفضل من الأفراد خلافاً للمالك والشافعي حيث قالوا
ان الأفراد أفضل مطلقاً وسأني يأنهم ما والفرق بينهما (وهو) أي القرآن (أن يجمع الآفاق)
أي لا المكي والمبقي ليكون قرأه مسنوناً (بين الحج والعمرة) الاولى بين العمرة والحج (متصلاً)
بأن ينويهما معاً ومقرؤنا بكلام موصول (أو منفصلاً) أي بكلام مفصول أو بان أدخل احرام
الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أي وان كان انفصاله (من مكة ويؤتيهما) أي
وان يؤدى افعال العمرة والحج (في أشهر الحج) بان يوقع أكثر طواف العمرة وجميع سبعها
وسعى الحج فيها ولو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) أي هيئته الاجالية (أن
يحرم بالعمرة والحج معاً) أو متعاقباً (من الميقات) أي لابعده وجوباً (أو قبله) أي ولو من ديرة
أهله (وهو الأفضل) أي لمن قدر عليه الا ان تقدمه على الميقات الزماني مكرومه مطلقاً (ويقول
اللهم اني أريد العمرة والحج فيسره لي) أي سهلهما ووقفني عليهما (وتقبلهما مني فريت
العمرة والحج وأحرمت به) الله تعالى لبك بعمرة وحجة الى آخره) الاولى أن يقول لبك الختم
يقول لبك بعمرة وحجة (ويقدم العمرة على الحج في النية والتلبية والدعاء) أي المذكور
(استحباً) أي لمرعاة سبق فعلها فكون بمنزلة السنة القلبية في الصبح (وان قدم الحج في الذكر)
أي في ذكره في النية وغيرها (جاز) أي نظراً الى تعظيم الفرض وتقديمه رتبة كما قال تعالى وأتموا
الحج والعمرة مع أن المورود هو الاحصار في الاعمار (وان قدمه احراماً) أي بان أدخل
احرام العمرة على احرام الحج (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتفى بالنية) أي فيها (ولم
يذكرهما في التلبية) وكذا في الدعاء (جاز) لكنه خلاف الاولى اقوله (ويستحب ذكرهما
فيما ولو مرة) أي لما ورد من السنة (ولو كان تسكاه) أي حجه وعمرة (عن الغير) أي عن غيره
كما في نسخة (يقول اللهم اني أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان
(وأحرمت به) الله تعالى) أي عنه كما في نسخة أو عنهما

(فصل في شرائط صحة القرآن) كان يكفي أن يقول شرائط القرآن فان المشروط لا يتحقق
صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط
صحيحة (فلأحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارناً) أي شرعياً وان كان قارناً لغواً ثم ان طاف
في أشهر الحج يكون مقتمراً وان طاف قبلها لا يكون قارناً ولا مقتمراً (الثاني أن يحرم بالحج قبل
افساد العمرة) أي بالجماع قبل طوافها فلأحرم بعمرة فافسدها ثم أدخل عليها الحج لا يصير قارناً
ولا مقتمراً وحجته صحيحة بلزومه فعلها وعمرة فاسدة يجب عليه مضيقها وقضاؤها (الثالث أن يطوف
للعمرة كله) بالنصب أي كل طوافه (أو أكثره قبل الوقوف بعرفة) أي في وقته وفي رواية قبل
التوجه اليها والصحيح انه لا يصير افضاً بمجرد التوجه الى عرفة حتى يقف بها على ما صححه صاحب
الهداية والكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن ابني

وان الخليفة عندك بارزة
وانه لا يمنع منك مانع ولا
يقع عندك نافع من مال
وبين الا ان أئمتك بقلب
سليم فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفر لي يا خير
الافارين (اللهم) اني
أستغفر لك لكل ذنب يورث
النسيان اذكره أو يعقب
الفقطة من تحذيرك
وتنادي بي الى الامن من
مكره أو يؤبى من خير
ما عندك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لي
يا خير الفافرين

حنيقة يصير رافضا بمجرد التوجه الى عرفات وهو القياس وفي الفتح والصحيح ظاهر الرواية
أقول ويمكن الجمع ان يكون الرفض بالتوجه والارتهان فاض بتحقيق الوقوف وغرة الخلاف فيما
اذا توجه الى عرفة ثم بدله فرجع من الطريق قبل الوقوف بعرفة طواف لعمرة وسعى لها
ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطف لها) اي لعمرة
كله او اكثر او بعد ما طاف اقله كثلاثة اشواط (حتى وقف بعرفة بعد الزوال) اي كما صرح به
فاضيخان وان أطلق الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبله في الهداية وغيرها وفي
الكافي للمالك لا يصير رافضا لعمرة حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لأن
ما قبله ليس وقت للوقوف فخلوله بها كخلوله بغيرها وفي السراج الوهاج ولو وقف بعرفة قبل
الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة بهذا الوقوف فيرجع الى مكة ويطوف لعمرة فلو لم يرجع
حتى وقف ارتفعت عمرته أي ولو من غيرية رفضه اياه ثم اذا ارتفعت عمرته فعليه دم لرفضها
وقضاؤها بعد أيام التشريق (وبطل قرانه وسقط عنه دم) أي دم القران للشكر المترتب على
نعمة الجمع بين أداء التسكين (ولو ما ف أكثره) أي أكثر طواف عمرته (ثم وقف) لم يصير رافضا
بالوقوف لانه أنى بالا كتر فقي قارنا فيجتزئ (أتم الباقي منه) أي من طواف عمرته (قبل طواف
الزيارة) لاستحقاقها في الذمة قبله ولو كان الباقي من الاشواط واجبا وهو دون الاقوى من
طواف ركن الحج (الرابع أن يصونهم ما عن الفساد) أي بالجماع وكذا عن الردة (فلو أفسدهما
بأن جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ بلفظ أو التثنية وهو غير
صحيح لما سألني (بطل قرانه وسقط عنه الدم) أي لفسادهما أو ما زاد كره البرجندی من انه ينبغي
للقارن أن لا يخلق بين العمرة والحج والافساد احرامه بل يخلق في يوم النحر خطأ من وجهين
أحدهما ان الفساد منحصر في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما ان الاحرام لا يفسد بالجماع
بل يفسد بالحج وهذا يجب عليه اتمام أفعاله ثم قضاؤه في عام آخر قد بخر (وان ساقه) أي الدم
(معه يصنع به ما شاء) اما اذا جامع بعد ما طاف لعمرة أربعة اشواط فسد حجه دون عمرته وسقط
عنه دم القران (الخامس ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل
الاشهر لم يصير قارنا وان طاف الاقل قبلها أو أكثره فيها كان قارنا) وهذا يحسب الظاهر بتأنيده
ما في التنازلية وجل جمع بين حجة وعمره ثم قدم مكة وطاف لعمرة في شهر رمضان كان قارنا
ولكن لا هدى عليه قال المحقق ابن الهمام وهل يشترط في القران ان يفعل أكثر اشواط العمرة
في أشهر الحج ذكر في المحيط انه لا يشترط وانه مستند في ذلك الى ما روى عن محمد بن أحمد فبين أحرم بهما
ثم قدم مكة وطاف لعمرة في رمضان انه قارن ولا هدى عليه قال انه غير مستلزم لذلك وان
الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لانه المتتمع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج ووجوب
الشكر بالدم ما كان الا لفعل العمرة مرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القران كما في المتتمع قال وما روى
عن محمد بن ابيه القارن بالمعنى القوي اذ لا شك في انه قرن أي جمع ألا ترى انه نفي لازم القران
بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم ونفي اللازم الشرعي نفي الملازم الشرعي انتهى والذي
يظهر لي انه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر من اطلاق قول محمد وغيره انه قارن
وبدلل انه اذا ارتكب محظورا يعتقد عليه الجزاء وغايته انه ليس عليه هدى شكر لان أداءه

(اللهم) اني أستغفرك لكل
ذنب لحقتني بسبب عني
عليك في احبابي الرزق
علي وشهائي ابي منك
واعراضني عنك ومبلي الى
عبادتك بالاستغفار انه لهم
والتضرع اليهم وقد
أسمعتني قولك في محكم
كتابك فما استكانوا اليهم
وما تضرعون فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير القافرين (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
لزمني بسبب كربة استغثت
عندك بغيرك واستغثت
عليها بسواك واستددت
بأحد فيها دونك فصل يارب
وسلم وبارك

لم يقع على الوجه المسنون المقر في الشريعة من ايقاع أكثر العمرة في الأشهر فانه من وجهه في حكم من أقر بعمرة في غير الأشهر ثم أقر بالحج فانه ليس بقارن اجماعاً (السادس أن يكون آفاقاً ولو حكمه فلا قران للمكي) أي الحقيقي (الأدنى خرج إلى الآفاق قبل أشهر الحج قبل ولوفيهما فيصح منه القران لصيرورته آفاقاً حاكماً) أي كما أنه لا يجوز القران للآفاق إذا دخل مكة وصار من أهلها حاكماً هذا وفيه ان اشتراط الآفاق انما هو للقران المسنون لا لصحة عقد الحج والعمرة وكذا تقديم العمرة على الحج في الأشهر كما تقدم والله أعلم السابع عدم فوات الحج فلو فاته لم يكن قارناً وسقط الدم) وفي عقد شرط الصحة للقران مسامحة لا تحق

(فصل) هـ أي فيما لا يشترط فيه (ولا يشترط لصحة القران عدم الالمام) وهو النزول بأهله محرماً كان أو حلالاً فهو على نوعين المأمم صحيح مبطل كما في التمتع إذا ألم بأهله بعد عمرته والمأمم فاسد غير مبطل كما في القارن فإذا عرفت هذا (فيصح) أي القران ولا يسقط عنه دمه (من كوفي رجع إلى أهله بعد طواف العمرة) أي في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة لكونه محرماً وان ألم بأهله (ومن مكي خرج إلى الآفاق) أي ويصح القران من مكي خرج إلى الآفاق ثم عاد إلى مكة فقرن وطاف لعمرة في الأشهر ثم حج من عامه فانه مع كونه ألم بأهله صح قرانه لكونه محرماً قال ابن الهمام ومقتضى الدليل اشتراط عدم الالمام للقران المأذون فيه وأما المصنف في الكبير وأجاد بقوله وأعلم ان الالمام الصحيح المبطل للحكم لا يتصور في حق القارن وأما الالمام الفاسد مع بقاء الاحرام فهو لا يبطل التمتع الذي يشترط فيه عدم الالمام فكيف يصح أن يقال انه لا يشترط في القران أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسئلة الكوفي وغيره ذلك لانه لم يحصل منه المأمم صحيح ويمكن ان يجاب عنه بأنه قد يعتبر الالمام الفاسد مانعاً كما في المكي والالزم القول بصحة تمتع المكي إذا ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يهطل من العمرة حتى أهل بالحج ولا فائده فهنا أيضاً واعتبر المأمم القارن لما صح قران المكي الخارج إلى الآفاق فصح القول بعدم الاشتراط وغيره انتهى والأظهر انه لما كان القران في معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم الالمام فنهى على أنه لا يشترط عدم الالمام في القران مع قطع النظر انه يتصور فيه أولاً ولا يتصور فتدبر (ولا احرامه) أي ولا يشترط أيضاً احرام القارن (من الميقات) أي كما يتوهم من بعض المتون والروايات (فلأحرّمهما أو بأحدهما بعد الميقات) أي بعد مجاوزته (ولو من مكة) أي داخلها (بصير قارناً ولكن مع الاساءة) كان حقه أن يقول لكن مع الحرمة والجزاء إذا أحرّمهما بعده لانه لا يجب عليه ان يحرم بأحدهما من الميقات ومع الاساءة إذا أحرّم بأحدهما لانه ليس أن يحرم بهما منه (ولا تقديم احرام العمرة على الحج) أي على احرامه (فان قدمه عليها) بأن أحرّم بالحج ثم أحرّم بعد ذلك بالعمرة فانه يكون قارناً بخلاف الا ان فيه تفصيلاً (فان كان أدخلها عليه قبل طواف القدوم بصير قارناً مسياً) أي لخالفته السنة فيكره فعله لان السنة تقديم احرام العمرة على الحج (وعليه دم الشكر) أي انفاً لانه في الجملة جمع بين العبادتين ولو مع الاساءة (وان كان) أي أدخلها عليه (بعد الشروع فيه) أي بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطاً فهو أكثر اسام من الأول) أي لانه آخره غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في أفعال حجه (وعليه) أي مع هذا (دم شكر) عند شمس الاثمة فبأكل منه (وقبل جبر) وهو قول

على سيدنا محمد وعلى ال
سيدنا محمد وأغفر لي يا خير
القافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب علمي
عليه الخوف من غيرك
ودعاني إلى التضرع لأحد
من خلقك أو اسقاني إلى
الطمع فيما عند غيرك فآثرت
طاعته في معصيتك استجلاً يا
لما في يديه وأنا أعلم بما جئني
الك كما لا غنى لي عنك فصل
بارب وعلّم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
وأغفر لي يا خير القافرين
(اللهم) اني أستغفرك لكل
ذنب مثلت لي نفسي استقلاله
وصورت

صاحب الهداية ونظر الاسلام فلا يبا كل منه (ويستحب له رفض العمرة) أي مخالفة السنة
قال ابن الهمام بعد ما ذكر القولين السابقين ولم يرجح أحدهما وقولهم رفض العمرة في هذه
الصورة مستحب يؤنس به في أنه دم شكر (وكذا) أي يستحب له رفض العمرة أيضا مخالفة السنة
لكنه لا يؤمر بذلك حتما فان رفضها قضاها وعليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولو لم يرفضها
ومضى فهو مسمى موبجي محكمه وهذا كله (أن كان) أي ادخلها عليه (بعد الطواف) أي
طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فان مضى فيها جاز وبصر مسميا أكثر ما من
أدخلها قبل أن يطوف للقدوم وعليه دم بجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر
فصح القول صاحب الهداية واختاره غير الاسلام وتبعهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أي
كفارة (وقيل شكر) أي دم نكس وهو قول شمس الأئمة وفاضل الخان والمحبوب وصاحب البدائع
(وان أدخلها بعد الوقوف) أي بعرفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة يلزمه رفضها اتفاقا
(وعليه دم رفضها أولا) لكن ان رفضها يجب دم لرفضها وعمره مكانها وان مضى فيها أجرا وعليه
دم جبر بقوله (وعليه رفضها حقا) أي وجوبا كان حقه التقديم ثم هذا الإدخال السابق (سواء
أحرم بها قبل الخلق) أي ولو قبل يوم النحر (أو بعده) أي بعد الخلق (ولو في أيام التشريق)
وكذا قبل طواف الزيارة وأما إذا أهل بالعمرة بعد الخلق أو بعد الطواف أو بعدهما على ما يدل
عليه كلام الزيلعي حيث قال يجب عليه دم لانه قد جمع بينهما في الاحرام أو في بقية الافعال ثم
قال فان قيل كيف يكون جامع بينهما ما هو ولم يحرم بالعمرة الا بعد تمام التحلل من احرام الحج
بالخلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج فيصير جامع بينهما ما فعلا وان لم يكن
جامعا بينهما اخر اما قبل زمة الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويضحي فيها كما ذكر في الاصل وقيل انه
ليس بمجرى على ظاهره وان معنى قوله لا يرفضها أي لا ترفض من غير رفض كما في العناية
والكفاية وقال في البحر قال مشايخنا يذهب انه يضحي في احرام العمرة لا في أفعالها لانه نهى
عن العمرة في هذه الايام والعمرة عبارة عن الافعال فلا يلزمه رفض احرامها بل رفض أفعالها
وان مضى في أفعالها الاضحية عليه لانه إذاها كما التزم قال في الكبير وقوله لا تضحي عليه فيه تطرأ
صريح هو وغيره ان عليه دما كما سبأني قلت فيه ان عليه دما لادخال العمرة على الحج لا لأفعالها
في أيام التشريق فلا إشكال ويحمل عليه ما في الظهيرية من عدم لزوم الدم سواء طاف لها
في أيام التشريق أو لم يطف والحاصل ان الأصح وجوب الرضا كائن عليه غير واحد قال أبو
جعفر الهندواني ومشايخنا على هذا أي وجوب الرضا فان رفضها فعليه الدم والقضاء وان لم
يرفض فعليه دم جبر لجمعه بينهما كما في الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع
لاهل مكة وغيرهم انهم قد يعتمرون قبل أن يسعوا للحج فافهم والله أعلم
(فصل في بيان أداء القرآن اذا دخل) أي القارئ (مكة بدأ بأفعال العمرة وان أخرها في
الاحرام) أي ذكرها أو احراما (في طواف لها سبعا ويضطبع) وفي نسخة مضطباعه أي في جميع
طوافه (ويرمل في الثلاثة الأولى ثم يصلي ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة
بكمالها الا انه ممنوع من التصلب عنها الصكونه محرما بالحج مهافيتوقف تحمله على فراغه من
أفعالها أيضا وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سبغ الحج (ويضطبع فيه) وهو يرمل ان قدم

لي استصفاه وقلنه حق
ورطاني فيه فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد وأعزهم
يا خير الغافرين (اللهم) اني
استغفر لكل ذنب جرى
به قلبي وأحاط به علمك في
وعلى إلى آخر عمرى وجميع
ذنوبي كلها أولها وآخرها
عمرها وخطئها قليلها
وكثيرها صغيرها وكبيرها
دقيقها وجليلها قد عيها
وحسدتها سرها وجهرها
وعلايتها ولما أنا مذنب
في جميع عمرى فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد

السعي) أي أراد تقديمه وهذا ما عليه الوجهين فالواحد ان كل طواف بعده سعي فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القارن بطواف الطودوم ويرمل فيه أيضا لانه طواف بعده سعي وكذا في خزانة الاكل وانما الرمل في طواف العمرة وطواف الطودوم مفردا كان أو قارنا أو ما نقله الزيلعي عن الغاية للسروحي من انه اذا كان قارنا لم يرمل في طواف الطودوم ان كان رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الاكثر (ثم يقيم حراما) أي محرما لان أو ان تحمله يوم النحر فان حلق يكون جنائته على احرامين لما في المحيط والمتقى عن محمد فان طاف بعده رنة ثم حلق فعليه دمان ولا يحل من عمرته بالحلق كالتمتع اذا ساق الهدى وفرغ من أفعال العمرة وحلق يجب عليه دم ولا يحل بذلك من عمرته (وج كالمفرد) أي في بقية أفعاله والحاصل ان القارن عليه طوافان وسعيان لكن السنة أن يكونا مرتين كما ذكر من انه يأتي أو لا بطواف العمرة ثم يسعي ثم طواف الطودوم ثم يسبي الحج موافقا لقله صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أي متوالين متقدمين (وسعي سعيين) أي متأخرين متتابعين أو متتبعين وكذا الحكم فيهما اذا كانا مرتين (للعمره والحج) أي اجمالا (ولم ينو الاوّل) أي من الطوافين (للعمره والثاني للحج أو نوى على العكس) أي بان نوى الاول للطودوم والثاني للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أي فيهما (ولم يعين فيه) ان هذا هو عين الاول فتأمل فان الطواف العادي عن مطلق النية لا يسمى طوافا في الشريعة نعم لا يلزمه تعيين النية بل مطلقها ويسن التعيين (أو نوى طوافا آخر) أي في الطوافين أو في أحدهما (تطوعا) أي كان ذلك الاخر نفلا أو سنة (أو غيره) أي نذرا أو طواف افاضة أو وداع (يكون الاول للعمرة) أي معتبرا (والثاني للطودوم) أي متعينا (وكره له ذلك) أي ذلك الجمع لخالفته السنة من وجوه كثيرة * (فصل في هدى القارن والمتنع) يجب أي اجماعا (على القارن والمتنع هدى شكرا لما وفقه الله تبارك وتعالى للجمع بين السكين في أشهر الحج بسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعي دم جبر لما حقق في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وأذناه) أي أدنى الهدى هنا (شاة) باجماع الفقهاء الا أن الجزور أفضل من البقرة وهي أفضل من الشاة (وكل ما هو أعظم) أي آمن أو أغنى قيمة (فهو أفضل) لصرفه في طريق المولى فالأعلى والأغلى هو الاول (والأفضل لهما) أي للقارن والمتنع (سوقه معهما ولكل منهما ان يأكل) أي استحبابا (من هديه وبطعم) أي منه (من شاء غنيا أو فقيرا وبسحب) أي لصاحب الاضحية (ان يتصدق بالثلث وبطعم الثلث) أي بأن يطبخه ويطعمه (ويذخر) أي يحفظ (الثلث) ذخيرة له ولعيله (أو يهدي الثلث) أي يعطيه ويهديه لأقربائه وجيرانه وأحبائه ولو كانوا أغنياء وهو يدل من بطعم وان كان ظاهر كلام البذايع انه يدل من يذخر (ولا يجب التصدق بشئ منه) أي من هدى التمتع والقارن (وبسقط) أي وجوب الدم (بالذبح) أي وبالاغطاء والاباحة ولو بالتخلية (فلو سرق بعد الذبح لم يجب غيره وشرايط وجوبه) أي وجوب الهدى (القدرة عليه) أي على عينه أو غنمه وعينه موجودة (وهذه القران والتمتع) لما سبق (والعقل) أي على تقدير صحة حج المجنون (والبلوغ) أي لعدم الوجوب على الصبي تيمنا أو غيره (والحرية فيجب على المملوك الصوم) لقد رتبته عليه (لا الهدى) لفقد ملكه الا انه اذا لم يصم يجب عليه في ذمته ان يذبحه

واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني أستغفرك لكل
ذنبي وأسألك ان تغفر لي
ما أحصيت على من مظالم
العباد قبلي فان لعبادك
على حقوقا ومظالم وأما بها
مرتمن (اللهم) وان كانت
كثيرة فأنها في جنب عفوك
يسيرة (اللهم) أيا عبد
من عبادك أو أمة من
أمائك كانت له مظالم عندى
قد غصبت عليه في أرضه أو
ماله أو عرضه أو بدنه أو غاب
أو حضر هو أو خصمه بظالفي
بها ولم أستطع ان أردّها اليه
ولم أستحلها منه فأسألك
بكرمك وجودك

بعد الصلوة (ويختص) أي جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلاً وأما
المكان المسنون ففي الميسر أن السنة في الهدايا أيام الحرم وفي غير أيام الحرم فكله هي
الاولى انتهى والظاهر أن المروة أفضل مواضع مكة لهذا المعنى (والزمان) أي ويختص
جواز ذبحه بالزمان أيضاً (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبلها لم يجز ويجوز ذبحه بعد
أيام النحر والتشريق قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص يعني بأيام الحرم من حيث الوجوب
على قول أبي حنيفة والاول ذبح بعدها جراً لأنه نازك للواجب وقبلها لا يجزى بالاجماع وعلى
قولهما في القبلة كذلك وكونه فيها هو السنة عندهما (وأول وقته) أي زمان جواز هذا الدم
(طلوع النحر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أي اتفاقاً (وأخوه من حيث الوجوب) أي عند الامام
وكذا من حيث السنة عند صاحبيه وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر)
ولكن أولها أفضلها (وفي حق السقوط) أي عن الذمة (لا أخوه) أي في حق الاعتماد باعتبار
الزمان الا أنه مقيد بالمكان (والوقت المسنون) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر ويجب
أن يكون) أي الذبح (بين الرمي والخلق) أي في حق القارن والمتنع (وبسن الذبح) أي ذبح
الهدايا (في أيام النحر) ويجوز بمكة والحرم كله (الا أنه يكره لما سبق من السنة) (ولو مات)
أي القارن أو المتنع القادر على الهدى (قبل الذبح فعليه الوصية به) أي وجوباً فيعتبر من
الثلاث (فإن لم يوص) سقط) أي وجوبه على الورثة (وان تبرع عنه الوارث صح) أي تبرعه
وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرجاء كما في الوصية بالحج واما قوله في الكبير اذا مات قبل اراقة
الدم سقط عنه الدم الا أن يوصى به فيعتبر من الثلاث أو تبرع عنه الورثة فقبضه بحت ظاهر
(فصل في بدل الهدى) اذا عجز القارن أو المتنع عن الهدى) أي هدى القران أو المتنع (بان لم
يكن في ملكه ففصل) أي مال زائل (عن كفاف) أي ما يكفيه من الخلق في كفاية المعيشة (قدر
ما يشترى به الدم) أي من النقود أو العروض (ولا هو) أي الدم أو الهدى بعينه (في ملكه)
وسمائي في آخر الفصل عام تفصيله (وجب الصيام عليه عشرة أيام) أي كاملة تجزئة (فيصوم
ثلاثة أيام قبل الحج) الاول في الحج كما قاله سبحانه وتعالى والمراد في أشهره وكأنه أراد قبل احرام
الحج بالنسبة الى المتنع لكنه مناقض بقوله الا في بعد احرام العمرة وسأني الكلام عليه مفصلاً
(وسبعة بعده) أي اذا رجع كما في الآية وهو يشمل رجوعه وانصرافه من حجه بمعنى اذا فرغ من
افعاله كما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله واتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله الى أهله وبلده كما خصه
به الشافعي رحمه الله واتباعه فقوله في الكبير وسبعة اذا رجع الى أهله ليس في محله الا نقيضه
(وشرايط خمسة صيام الثلاثة) أي عن القران والتمتع ثمانية وهي (أن يصوم الثلاثة بعد الاحرام
بهما في القارن) أي في حقه خاصة بخلاف المتنع فان فيه خلافاً كما سبأ في فصولم الثلاثة ثم
قرن لا يجوز صومه بالاجماع وأما اذا دخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن
اختلفوا فيه كما اختلفوا في التمتع كما يستفاد من قوله (وبعد احرام العمرة في المتنع وان يكون)
أي صيام الثلاثة (في أشهر الحج) فلو قرن قبل أشهر الحج وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل
الشهر جاز بعد تحقق الاحرام ثم اعلم ان كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم المتنع
بلا خلاف الا احرام الحج فانه ليس بشرط لصحة صوم المتنع في ظاهر المذهب على قول الاكثر

لوسعة ما عندك ان ترضيهم
يعني ولا تجعل لهم على شيئاً
منقصاً من حساني فان
يغندك ما يرضيهم في وليس
عندي ما يرضيهم ولا تجعل
يوم القيامة لسبائهم - م على
حسنا في سبيل فصل بآرب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
في يا خير الصافرين أستغفر
الله العظيم الذي لا اله الا
هو الحي القيوم واتوب
اليه استغفار ابي زيد في كل
طرفة عين وقهر بركة نفس
مائة ألف ضعف يدوم
مع دوام الله ويبقى مع بقائه
الله الذي لا يفناء

بل بشرط ان يكون بعد احرام العمرة فقط فلو صام المتمتع في أشهر الحج بعد ما أحرم بالعمرة
قبل ان يحرم بالحج جاز لان وجود الاحرام حالة صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القران واما
صوم المتمتع فالأكثر على عدم اشتراط ذلك في البدائع وهل يجوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر
الحج قبل ان يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف لعمرة أو لم يطف انتهى وهو ظاهر في هذا
المعنى لكن ليس بصريح في المدعى اذ يمكن حمله على المتمتع الذي ساق الهدى وكذا ذكره في
المدارك فعليه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهره ما بين الاحرامين احرام العمرة واحرام
الحج وكذا ما في شرح السكندروية أشهر الحج بين الاحرامين في حق المتمتع انتهى وفيه ما ماسبق
من جهة المبني مع ما في عبارتهم ما من ايهام انه لا يصح صومه بعد الاحرام بالحج وليس كذلك
لماسألتني من أنه هو المستحب أو المتعين واما ما في مناسك الابرار وفي المختار وشرحه الاختيار
من أنه ان لم يجد صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وان صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهره انه لا يجوز
صومه حال كونه حلالا اللهم الا أن يحسم قوله ما وهو محرم على انه قد أحرم بالعمرة كما قال
غيره ما ان شرط اجرائها وجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يخفى بعده وقد ذكر امام
الهدى أبو منصور الماتريدي أن القياس انه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج يعني قياسا على
القران ولان احرامه بالحج هو السبب لان يكون متمتعاً ويتوجه عليه الصوم فانه بمجرد ان يريد
الحج بعد عمرته في الأشهر لا يسمى متمتعاً وهو قول زفر والشافعي فالأحوط ان لا يصوم الثلاثة
الا بعد احرامه بالحج لانه جائز اتفاقاً بخلاف صومه بين الاحرامين وايضاً في الآية الشريفة
دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة الى الحج أي منغصة الى احرامه فما
استيسر من الهدى فهذا صريح في ان كون المتمتع هو السبب للهدى اصاله وللصوم نيابة
لا بمجرد منعه اذ يمكن تحلف الجزء الآخر عنه هذا وقول الماتريدي ان القياس عدم جواز
الصوم ما لم يشرع في الحج يفيد ان القيس عليه وهو القران لا يكون فيه خلاف ثم القران قيس
على المتمتع المذكور في الآية فيستعين ان يكون حكمهما واحداً وهو يتوقف على الجمع الذي
قدمناه من فرقي بينهما وبين من قرن فعليه البيان واما ما قيل من أن السبب هنا مركب فيكفي
وجود الجزء الأول حيث يتوقع وجود الجزء الثاني فنقوض بكفاية اليمين حيث لم تصح بمجرد
حصول اليمين قبل الخنث فان الخنث المترتب على اليمين هو السبب كما ان هنا الخلق بالحج بالعمرة
هو السبب في المتمتع وكذا الحاقها بها وعكسه في القران والله سبحانه وتعالى اعلم ثم اتفق
الأصحاب على أن من الاستحباب ان يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الاحرام بالحج آخرها يوم عرفة
اكن ان كان يضعفه الصوم في يوم التروية ويوم عرفة عن الخروج والوقوف والدعوات
فالمستحب تركه وتقديمه على هذه الأيام حتى قبل يكره الصوم فيها ان كان يضعفه عن القيام
بجملتهما قال في الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم الا أن يسيء خلقه فيوقعه في محذور وعن عطاء من
أفطر يوم عرفة بقرعة ليتقوى على الدعاء كان له مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لاني
المؤمن خير من عمله مع ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفطرون بالاجر اليوم
حيث قاموا بخدمة الاخوان في السفر من ضرب الخيمة وسائر المنفعة وضعف الصائمون عن
القيام بمصالحهم والحاصل ان كل آخر صيام هذه الثلاثة الى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال

ولا زوال ولا انتقال للمكة
أبد الابدين ودهر الداهرين
سرمداً في سرمداً استجب
يا هو (اللهم) اجعله دعاءً
وافق اجابة ومصلحة وافقت
منك عطية انك على كل شيء
قدير (اللهم) صل على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد وحبهم وسلم تسليماً
كثيراً صلاة دائمة
بدوامك باقية ببقائك
لا منهى لها دونك
صلاة ترضيك وترضيه
وترضى بها عنى يا رب العالمين
وسلم كذلك والحمد لله على
ذلك سبحانه ربك رب العزة
عما يصفون وسلام على
المرسلين والحمد لله رب
العالمين

القدرة على الأصل (وان يقع) أي تمام هذا الصيام (قبل يوم النحر) فان لم يصم أصلاً أو صام
 يوماً أو يومين حتى دخل يوم النحر فقد فات البدل وهو الصوم ووجب الأصل وهو الهدى
 ولا يسقط عنه مدة عمره فقي قدر عليه أراقه بمكة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام النحر
 والتشريق وبعد هاتين القوتين (وان ينوي) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب
 الشمس أو بعد طلوع النحر لم يجزه كما أنه في جميع الكفارات في الحج وغيره لا بد من النية
 بالليل (وان يكون عاجزاً عن الهدى في أيام النحر) الاظهر ان يقال وان يكون غير قادر على الدم
 وقت الحلق أو التقصير فانه اذا قدر عليه فم بعد تحلله لم يضرم حيث يصح صومه كما سأتى مصرحاً
 في كلامه (فلا يعتبر قدرته قبلها) أي قبل أيام النحر (ولا بعد هافلوصام الثلاثة وهو قادر) أي على
 الدم قبل ان يشرع في صوم الثلاثة أو في خلالها أو بعد ما صام كلها (ثم تجز يوم النحر) أي قبل
 خلقه (جاز صومه ولو صام) أي الثلاثة (فقيراً) أي عاجزاً (ثم أبسر) أي قدر على الهدى (يوم
 النحر) أي نفيه تفصيل (فان كان) أي اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أي حكمه (ووجب
 الدم) أي اقتدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل كما لو وجد الماء في خلال التيمم أو بعده
 قبل الصلاة (وان كان) أي اقتداره على الدم (بعده) أي بعد الحلق أو التقصير ولو في أيام النحر
 (صح الصوم) أي حكمه كواجب الماء بعد ما تيمم وفرغ من صلاته (ولاشئ عليه) أي ولا يجب
 عليه الهدى لاستقرار البدل في وضع الأصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فتأمل (وان لم يتحلل
 حتى مضت أيام النحر فأبسر) أي قدر على الهدى (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى
 الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه لان الذبح موقت بأيام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود
 وهو اباحة التحلل بلا هدى فكانه تحلل ثم وجد الهدى وزاد في الكبير وان يكون اذا وهما على
 الوجه المسنون للوأداهما على غير وجه السنة بان أحرم القارن بالعمرة بعد طواف القدوم
 فلا يجوز له الصيام وعليه دم كما مر وكذا المحكي اذا قرن أو تمتع فانه مسمى فوعليه دم جبر ولا يجزئه
 الصوم وان كان معسراً لا يجزئ الهدى كما صرح به في السراج الوهاج وغيره والحاصل ان
 الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر فاسقط هذه الكلية لنفسك في كل قضية ومن
 المشروط أيضاً ان يقع صومها في أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل
 في وقت الحج لم يجزه كما صرح به في المنافع واما الاسرام في أشهر الحج بالقران أو التمتع
 فليس بشرط بل لو أحرم قبلها وطاف للعمرة فيها أكثره فيها جاز (واما صوم السبعة فنشترط
 صحتها بتين النية) أي كسائر الكفارات (وتقديم الثلاثة) أي ليكون السبعة معها عشرة
 كاملة (وان يصوم) أي السبعة (بعد أيام التشريق) أي حرمة الصوم في أيامه وقد صرح
 في البدائع والبحر الزاخر أنه لا يجوز صومها في أيام النحر والتشريق (ويستحب ان يصوم
 الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب التسابع فيها ولا في السبعة ولكن يستحب) أي
 في السبعة كما في الثلاثة (ويجوز صيام السبعة) أي بهذا الفراغ من أفعال الحج فانه لا يجوز قبله
 بالاجماع (بمكة) وكذا في غيره ما قبل الرجوع الى الأهل عنه مناسوا نوى الأقامة بمكة أو لم ينو
 (والأفضل) أي المستحب (ان يصومها بعد الرجوع الى أهله) أي خروجاً عن خلاف الشافعية
 واما ان نوى الإقامة بمكة جاز له صوم السبعة بمكة اجماعاً وقال ابن الهمام واما صوم السبعة

(عن) الاستنظارات المنقذة
 المسبوبة الى صيدنا الحسن
 البصري رضي الله عنه
 نقلها من عدة نسخ ورأيت
 في بعض نسخها عن محمد
 ابن أسامة رضي الله عنه
 ونقصت عن ترجمته فلم أظفر
 بها قال انه سجين شططوا
 فقرأ النبي صلى الله عليه
 وسلم في النوم فأمره بجلالة
 هذه الاستنظارات وهي
 من يقرأ كل عشرة منها
 في يوم أن يبدأ يوم الجمعة
 ويختم يوم الخميس وذكر
 أنه واظب عليها على الوجه
 الذي أمر به فنجاه الله من
 ظله وخلصه من محبسه

فلا يجوز تقديمه على قصد الرجوع من متى بعد اتمام عمل الواجبات لانه معلق بالرجوع انتهى
 وفيه ان المراد بالرجوع في الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من متى واقام بها
 وعند الشافعي هو الرجوع الى اهله فتقيد بالرجوع من متى لا قائل به والله اعلم ثم اعلم انه
 اذا قرن العبد أو تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جامع يوم النحر فحمل فعليه دمان اذا عتق دم للقران
 أو للتمتع ودم لاجلله قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالبعد فان حكم
 الحر كذلك في تعدد الدم وان عجز القارن والمتمتع عن الهدى والصوم بان كان شيخا فانياً في على
 ذمته ولا يجوز له الفدية عن الصوم كذا في شرح الزيادات للمصنفي وفيه بحث لانه اذا كان عاجزاً
 عن الهدى انتقل حكم الوجوب الى الصوم واذا عجز عنه فالقيام ان تجزئه الفدية عنه كافي
 في الصوم والافلاحة في بقائه على ذمته فينبغي ان يسقط عنه الصوم كالتوافيق صام الثلاثة
 وتمكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى
 بان يسقط عنه الدم والله اعلم ثم اختلفوا في تعريض حدة الغنى في باب الكفارات فقال
 بعضهم قوت شهر فان كان عنده ما قل منه جاز له الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت
 يوم وليله لم يجز له الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو الواجب عليه وهو موافق
 لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله انه اذا كان عنده قدر ما يشتري
 به ما وجب وليس له غيره لا يجزئه الصوم وقال بعضهم في العامل يده أي الكاسب يمسك قوت
 يومه ويكثر بالباقي ومن لم يعمل يمسك قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تفصيل حسن الا ان
 هذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص لانه ان كان في ملكه فلا يجوز له ان يصوم كما صرح به في
 الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كما ذكره بعضهم وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسونه عن الكفاف وكان الفضل مائتي درهم فصاعداً
 لا يجزئه الصوم

هـ فصل في قران المكي لاقران لاهل مكة هـ أي حقيقةً وحكماً (ولا لاهل المواهب وهم الذين
 منزلهم في نفس المقاتلة) وكذا من حالاهم من غيرهم (ولا لاهل الحدي وهم الذين بين المواقيت
 والحرم) وهذا القول تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التمتع
 وفي بعضه القران (فمن قرن منهم أي ولو باضافاً أحد التسكين الى الآخر) كل مسكين وعليه
 دم جبر أي كفارة لاسانه احتمال قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة)
 أي ثلاثا يكون عليه مخالفاً للسنة (فاذا رفضه افعليه دم الرقص) وهو دم جبر (وان لم يرفض) بان
 مضى عليها (فدم الجمع) أي مع الاساءة عليه وهو دم جبر كاسبق وأيضاً ان جنى جناية قبل الرقص
 يلزمه ما يلزم القارن الآفاق (ولو دخل الآفاق في مكة في أشهر الحج بعمره فأفسدها) أي بجمع
 قبل طواف العمرة وأتمها (ثم أحرم مكة) أي منها وفي حكمها أرض الحرم كلها (بعمره ووجه)
 أي معاً أو تدم اخلا (رفض العمرة) ومضى في حجبته وعليه عمرة ودم (لانه صار كالملك) أي حكماً
 في منعه من القران (ولو خرج) أي نائياً (الى الآفاق فقرن) أي بعد ما اعتمر في أشهر الحج
 فأفسدها وأتمها فقرن (كان قارناً) أي مسنوناً (ولو خرج المكي) ومن في معناه (الى الآفاق
 قبل أشهر الحج) وهذا بخلاف (وقبل ولو فيها) أي ولو خرج في أشهر ويدل عليه ما سبق (صح)

(ثم لم يوقف على نسخة أخرى
 من هذه الاستقالات
 بصيغته كفي أولها أنهم امرؤ
 عن سيدنا أمير المؤمنين
 علي بن أبي طالب كرم الله
 وجهه وروى عنه وانه كان
 يستغفر بها مبرك كل
 ليلة (وذكر) ان الامام
 أفضل أوقات الاستغفار
 الى طلوع الفجر (وذكر) ان
 أتم الاستغفار ان يكون
 سبعين مرة وأورد فيها
 أحاديث وآثاراً وقد أثبتنا
 رجاء الانتفاع بها فان وقف
 على ذلك أحد من اخواني
 المسلمين وانتفع به فانا نأسأله
 ان لا يسياني من دعائه

قرانه ولزمه ذم شكر) والحاصل ان المكى ممنوع من ان يقرن بمكة وما اذا خرج الى الآفاق بأن جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها وقرن صح قرانه ويكون مسنوناً ولا يبطل بالامام باهله لانه لا يشترط لصحة القران عدم الامام كالكوفي اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرانه كذا هنا وقيل المحبوبي وصاحب المبسوط بان المكى انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات الى الكوفة مثلاً قبل دخول اشهر الحج اما اذا خرج بعد دخوله فلا قرانه لانه لما دخلت اشهر الحج وهو داخل المواقيت قد صار ممنوعاً من القران شرعاً فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات هكذا روى عن محمد بن قيس قال السجاري وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم بقولهم المكى اذا خرج الى الكوفة وقرن صح قرانه قال في البحر وهو محمول على ما قاله صاحب المبسوط والمحبوبي لكن قال ابن الهمام قد يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بل مادام بمكة فاذا خرج الى الآفاق التحق بأهله للمعرفة ان كل من وصل الى مكان صار ملحقاً بأهله كالأقافي اذا قصد بستان بنى عامر حتى جازله دخول مكة بلا احرام وغير ذلك فاطلاق المصنف أى صاحب الهداية هو الوجه انتهى والاظهر أن في المسئلة خلافاً لما في الكرماني قال ابن سماعة عن محمد اذا دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند أبي حنيفة وهو الصحيح قال في البحر وتقييده بقوله عند أبي حنيفة يقتضى أن يصح عنده ما وأما ما في المسئلة الفارسي من أن المكى اذا خرج الى الميقات وأحرم بعمرته وحجته معافاته يرفض العمره في قولهم في البحر انه محمول على ما اذا خرج الى الميقات بعد ان دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة

• (باب التمتع) •

وهو في اللغة بمعنى التلذذ والانتفاع بالشئ وفي الشريعة كما قال (وهو الترفق) أى لغير المكى (بأداء التسيكين) أى العمره والحج (في اشهر الحج في سنة واحدة من غير الامام) أى بأهله (بينهما المأماصيحيا) أى بأن يكون حاله تحمله من عمرته وقبل شروعه في حجه وزاد بعضهم في سفر واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون باحرام مكى للحج وانما سمي متمتعاً للانتفاع به بالتقرب الى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف وألتمعه بمحظورات الاحرام بعد تحمله من العمره أو الانتفاع بسقوط العود الى الميقات ولا يبعد ان يقال لتمتع به بالحياة حتى أدرك احرام الحج (وهو أفضل من الافراد) أى عندنا في الروايات المشهورة وهو الصحيح في شرح المنظومة ان التمتع أفضل من الافراد بالاجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والله أعلم

• (فصل في شرائطه) وهو أحد عشر شرطاً (الاول ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في اشهر الحج) فلو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في شوال وج من عامه لم يكن متمتعاً اتفاقاً أما عند الكرخي ومن وافقه فلانه لا يرتفع الا بالبرقة في الاول بالاعادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه ان كان يرتفع الاول بالاعادة لكن لا يكون متمتعاً لانه نص عليه محمد في الاصل والحيلة لمن دخل مكة بعمره قبل الاشهر يريد التمتع أو القران أن لا يطوف بل يصبر الى ان يدخل اشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف طوافاً واقعاً عن العمره على ما تقدم ولو طاف الكل أو أكثره ثم دخلت اشهر الحج فأحرم بعمره أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً عند الكل لانه صار

الصالح ويشترط كفى في استغفار له لعل الله يقفر لنا أجمعين

• (فصل) • فاذا كان اليوم الثاني من ذي الحجة صلى الصبح بمكة وتوجه الى منى ان كان محرماً بالحج وحده أو بالحج والعمره فان لم يكن تقدم له احرام أحرم بالحج وفعل ما تقدم في صفة الاحرام فان أراد تقديم سعى الحج فليطف طوافاً نفلاً يرمل في الاشواط الثلاثة الاولى ثم يمشى في الباقي على هيمته ويصلى ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا فيسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط ويدعو

حكمه حكم أهل مكة بدليل أنه صار ميقاته ميقاتهم قال الكرمانى إلا أن يخرج إلى أهله أو
مبقات نفسه على ما ذكره الطحاوى ثم يرجع محرماً بالعمرة التي بهي والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة
إلى الآفاقى الذى صار فى حكم المكى بخلاف المكى الحقيقى فإنه ولو خرج إلى الآفاقى فى الأشهر
لا يصير مقتهما مسنوناً لمسبق ولما ساقى من اشتراط عدم الإلمام فى التمتع هذا والظاهر أن التمتع
بعد فراغه من العمرة لا يكون ممنوعاً من اتیان العمرة فإنه زيادة عبادة وهو وإن كان فى حكم المكى
الآن المكى ليس ممنوعاً عن العمرة فقط على الصحيح وإنما يكون ممنوعاً عن التمتع كما تقدم والله
أعلم (الثانى أن يقدم أحرار العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف للعمرة
كله أو أكثره) أى فى أشهر الحج (قبل أحرار الحج) فلو لم يطف قبل أحرار الحج أو طاف أهله ثم
طاف كله أو أكثره الباقى بعد أحرار الحج لا يكون مقتهما بل قارناً ولو طاف أكثره قبل أحرار
الحج وأقله بعده كان مقتهما (الرابع عدم إفساد العمرة) فلو أحرر بالعمرة فى أشهر الحج ثم أفسدها
وأتمها على الفساد وحل منها حج من عامه ذلك قبل أن يقضى الم يكن مقتهما ولو قضى عمرته وجب
من عامه فبقية تفصيل محله الكتب البسطة (الخامس عدم إفساد الحج) فلو لم يفسد عمرته بل
أفسد حجته لم يكن مقتهما (السادس عدم الإلمام) أى النزول (بالأهل المأما صحبها وهو أن يرجع
إلى وطنه حلالاً) والعبرة بالمقام والتوطن لا بالمولد والنشأ ووجود الأهل فيصبح تمتع الآفاقى
وإن كان معه أهله ولا يصح من المكى وإن لم يكن له أهل (فإن حل) أى الآفاقى (من عمرته) أى
فى الأشهر (ورجع إلى أهله ثم حج) أى ولو من عامه (لم يكن مقتهما ولو رجع قبل الطواف أو بعده
قبل الحل ثم عاد) أى رجع أى حال كونه محرماً بعمرته (وج) أى من عامه (كان مقتهما) أى لعدم
صحته الإلمام كما قال (وهذا هو الإلمام الفاسد) أى الغير المعترف بمنع الشرع للتمتع (وهو أن يرجع
حراماً إلى وطنه) وهو أعم من أن يكون محرماً بعمرته أو وجهه والحاصل أن الإلمام صحيح وهو يبطل
التمتع بالاتفاق وفاسد وهو لا يبطله عندهما خلافاً لمحمد وتفسير الأول أن يرجع إلى وطنه وأهله
بعد أداء العمرة حلالاً ولا يكون العود إلى مكة مستحقاً عليه ثم يعود إلى مكة ويحرم بالحج وقال
القارىبى وعند محمد ليس من ضرورة صحة الإلمام كونه حلالاً ولكن شرطه أن لا يكون العود
مستحقاً عليه وفيه اشكال لأن عدم استحقاق العود شرط عندهما الآن يقال المعبر عنده
الاستحقاق والمفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحلق وأما عندهما
فيعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وكذلك المستحب عند أبي يوسف لأن الحلق فى الحرم
مستحب عنده وتفسير الثانى أن يعود إليه حراماً ويكون العود مستحقاً عليه وجوباً واستحباً
ولهما تاهرين يقات كثيره مبسوطه فى محلها (والرجوع إلى داخل الميقات بمنزلة مكة) أى بمنزلة
رجوعه إلى مكة وقد سبق حكمه (والى خارجه) أى والرجوع إلى خارج الميقات حال كونه (غير
بالد) قيل هو كمكة وقيل هو كعمره) أى من الآفاقى (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو
أكثره والحج) بالرفع أى وإن يكون الحج معها (فى سفر واحد ولو رجع إلى أهله قبل إتمام الطواف
ثم عاد وج) فإن كان أكثر الطواف فى السفر الأول لم يكن مقتهما) لأنه اجتمع له نسكان فى سفرين
(وإن كان أكثره فى الثانى) أى من سفره (كان مقتهما) هكذا أطلقه فاضحيان ولم يحله إلى قول
أحمد من الأئمة بل ذكره حكماً مسكوتاً فيه وكذا أطلق فى المحيط والمبسوط ولم يحل فيه ما خلا

بالإدعية التى تقدم ذكرها
ثم يتوجه إلى منى ويصلى
بها خمس صلوات الظهر
والعصر والمغرب والعشاء
والفجر من اليوم التاسع
ويقول إذا وصل منى
(اللهم) هدى منى فامنن
على بآمنت به على أوليائك
وأهل طاعتك سبحان الذى
فى السماء عرشه سبحان
الذى فى الأرض سطرته
سبحان الذى فى البحر سبيله
سبحان الذى فى النار سلطانه
سبحان الذى فى الجنة رحمته
سبحان الذى رفع السماء
ووضع الأرضين بقدرته
سبحان الذى لا منجى ولا ملجأ

فقول المصنف (وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير) أي وأما على قولهما المشهور
عنهما فلا يلزم صرح به غير واحد أن من عاد إلى أهله بعد الطواف كله قبل الخلق ثم رجع ورجع
فانه متمتع عندهما ولا يرد على ما ذكرنا قولهم في تفسير التمتع هو التفرق بإداء التسكين في سفر
واحد لأن من قبله به كصاحب الهداية صرح بنفسه أن بالعود عجز ما لا يبطل تمتعه فعلم أن
أداهم إلى سفر واحد ليس بشرط كذا ذكره في الكبير والظاهر أنه شرط إلا أنه أعم من أن يكون
حقيقة أو حكما والله سبحانه أعلم (الثامن أداهما في سنة واحدة) أي على قول الأكثر كما صرح
به غير واحد (فلوطاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة ورجع من السنة الأخرى لم يكن متمتعاً)
كما صرح به الزيلعي (وان لم يلزمينها) أي ولو لم يقع بينهما المأمور به كإينه قوام الدين في شرح
الهداية (أو بقي حراماً إلى الثانية) ففي الفتاوى الثابتة ما لا يخفى من أن التفرق برجل اعتمر في شهر
رمضان أي أحرم بعمرته فيه وأقام على إحرامه إلى عام قابل ثم طاف بعمرته في شوال ورجع من
عامه لم يكن متمتعاً انتهى وذكر بعضهم أن هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقولنا لم يجمع من عامه
يعني عام الفعل أما عام الإحرام فليس بشرط بدليل ما في نوادر ابن سبعة عن محمد بن أحمد عن
بعمرة في رمضان وأقام على إحرامه إلى شوال من قابل ثم طاف بعمرته في العام القابل ثم رجع
من عامه ذلك أنه متمتع لأنه باق على إحرامه وقد أتى بأفعال العمرة والحج في أشهر الحج فصار كأنه
ابتدأ الإحرام بالعمرة في أشهر الحج (التاسع عدم التوطن بمكة) وهو المقام بها أبداً (فلو اعتمر)
أي في أشهر الحج (ثم عزم على المقام بمكة أبداً) أي بالتوطن فيها (لا يكون متمتعاً) ولعل وجهه
أن سفره الأول انقطع بوطنه فيها فلا يقع حجه وعمرته في سفر واحد (وان عزم شهرين) أي مثلاً
(ووج كان متمتعاً) كذا ذكره في خزانة الأكل عن أبي يوسف وذكر ابن جماعة اتفاق الأربعة
على أنه لو قصد القرية بمكة فدخلها وأبداً الإقامة بها بعد الفراغ من التسكين أو من العمرة
أو نوى الإقامة بها بعد ما اعتمر فليس يحضر أي من حاضري المسجد الحرام الذين منهم من
التمتع والظاهر أنه أراد بالإقامة الاستيطان فيوافي ما سبق من البيان (العاشرون أن لا يدخل
عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة) أي قبل الاعتياز سواء كان ميكاً أو مستبطناً بها أو مقبلاً فيها
أو مسافراً منها (أو محرم) أي أو أن لا يدخل عليه الأشهر وهو محرم (ولكن قد طاف للعمرة
أكثر قبلها) والحاصل أنه لو دخلت عليه الأشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمرته من الميقات
أو لم يحرم ووج لا يكون متمتعاً (الأن يعود إلى أهله فيحرم بعمرته) فيكون حينئذ متمتعاً اتفاقاً
أو خرج إلى ما وراء الميقات فيكون متمتعاً عندهما ولو خرج من مكة قبل أشهر الحج إلى موضع
لأهله التمتع والقران وأحرم بالعمرة ودخل محرماتهما متمتعاً في قولهم جميعاً على ما ذكره الكرماني
وفيه ما تقدم وأما التنويع فافهم (الحادي عشر أن يكون من أهل الآفاق) والآفاق كل من
كان داره خارج الميقات فلا تمتع لأهله ولا لأهل داخله (والعبرة بقتون فلو استوطن للمكي
في المدينة مثلاً فهو آفاق ولو استوطن الآفاق بمكة) كالمدينة وغيره (فهو مكي) إلا أنه يقتسم أن
التمتع الآفاق إنما يصح ميكاً إذا اعتمر في الأشهر ثم استوطن بمكة أو أنه لا يصح الإقامة وإن كانت
شهرين (ومن كان له أهل بمكة وأهل بالمدينة) أي مثلاً (واستوتت إقامته فيهما) أي بأن
لم يستوطن في أحدهما أكثر من الآخر (فليس يجمع وإن كانت إقامته في أحدهما أكثر

إلا الله ويكفي من ذكر الله
تعالى ومن الدعاء والتلبية
والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ويثبت على
طهارة إلى أن يصبح فيصلي
التحريم ويوجه إلى عرفات
ويجعل طريقه إلى الذهاب
إلى عرفات طريقاً صافياً
العود منها على المأزني
فصل في التوجه إلى
عرفات) فإذا خرج
من منى بعد صلاة التحريم
قال اللهم البك توجهت
وعليك توكلت ولو جهك
الكبريم أردت فأجل
ذني مغفوراً وحيي مبروراً
وارحني ولا تخيبني وبارك
لي في سفرى

لم يصير جوابه (أي بالحكم فيه) (قال صاحب البصر) ينبغي أن يكون الحكم للكثير أي لاكثر
 فان كان أكثر أقامته بالمدينة أي مثلاً يكون متمتعاً وبمكة فلا (وأطلق في خزانة الأكل) أي
 عبارة (بالمتمتع) أي حيث قال كوفي أنه أهل بمكة وأهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه
 تصريح بالمنع بل هو مطلق قابل للتقييد على مقتضى القاعدة أن لاكثر حكم الكل وكذلك
 ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهل بالبصرة ثم حج
 لم يكن متمتعاً لكن إطلاق الآية وهي قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهل له حاضري المسجد الحرام
 يؤيد إطلاق المشايخ العظام ولأن المنع من محصة التمتع هو الإلمام ولا شك في حصوله سواء
 كثرت الإقامة أو قلت بالمقام وأيضاً قد صرحوا بأنه إذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه يصير مقبلاً
 بنفس التزوج بلانية الإقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وفرغ
 عليها أنه ينبغي أن لا يصح تمتع من دخل متمتعاً تزوج بمكة وهو على نية الرجوع لأنه صرح بمكة
 وطنا له وعلى رواية أنه لا يصير مقبلاً بنفس التزوج من غير نية الإقامة يكون متمتعاً وهذا مقتضى
 القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كما لا يخفى لأنه يوجب مستوطن غير مقبولة أنه إذا تزوج
 وهو على نية الرجوع كيف تصير بمكة وطنا له ولا مريية في تفاوت الحكم بين الإقامة والاستيطان
 ولأن جواز التمتع لا ينافي مقيد بعدم الاستيطان لا بعدم الإقامة كما سبق وأغفل عن المكي من
 التمتع وهو من أهل داخلها الآية السابقة ولهذا صرح الطحاوي بأن الآفاق إذا تمتع ومعه أهله
 وأمراته فإنه يكون متمتعاً انتهى وكلام الأصحاب أيضاً ظاهر فيه كما لا يخفى وأما ما صرح به أبو
 اسحق القهاوي بأنه لو استوطن المكي في العراق وغيرها من الآفاق فليس بحاضر بالاتفاق ولو
 استوطن الغريب بمكة فهو حاضر المسجد بخلاف قوله أن من لم يكن أهل له حاضري المسجد
 الحرام فهو زلة التمتع ولو كان هو من مكة أهل لا مفسأ ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع
 لأن العبرة بالحالة الحاضرة والإقامة الماضية والمراد بأهله نفسه كما ذكره أهل التفسير
 (فصل في تمتع المكي) أي في حكم تمتعه ومن في معناه (ليس لأهل مكة) أي المقيمين بها (وأهل
 المواقيت) أي أنفسهم وما حاذوا (ومن بينها بين مكة) أي بين الحبل من داخل المواقيت
 وبين الحرم المحرم (تمتع) للآية المذكورة (فمن تمتع منهم كان عاصياً) أي مخالفاً للآية (وصياً)
 أي في فعله تركه السنة (وعليه لاسأته دم) أي دم عبور جنايته لكانضائه قال في البدائع فبقيت
 العمرة في أشهر الحج في حقهم معصية أي لمخالفتهم السنة إذا أرادوا الحج في تلك السنة لمعافى
 التمتع ومع هذا لو تمتعوا جازوا وأما ما يجب عليهم دم الجبر في الكرماني لا يجوز لهم أن يضيقوا
 العمرة إلى الحج ولا الحج إلى العمرة انتهى وهذا يفيد أن المكي إذا أتى بعمرة ليس عليه شيء إلا أنه
 ممنوع من إضافة الحج إليها وفي أثناءها أو بعدها وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر القسبي في
 تفسير التيسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم أن يعترفوا في غير أشهر الحج وبقردها شهر
 الحج للحج لأنه أراد التسمية لهم بترك عمرتهم للاتباع في محظورات تمتعهم ولا يظنون أن ذا القعدة
 من الأزملة الفاضلة للعمرة مطلقاً لوقوع عمره صلى الله عليه وسلم الأربعة كلها في ذي القعدة
 فان هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيد بمن لم يكن أهل له حاضري المسجد الحرام كما أشار
 إليه في كلامه وأما ما ذكره في النهاية من أن المكي لا يكره أن يعترف في أشهر الحج لكن لا يترك

واقض يعرفات حاجتي أنك
 على كل شيء قدير (اللهم)
 اجعلها أقرب بخدمته وغداؤها
 من رضوانك وأبعد هاجس
 مضطك (اللهم) اليك
 غدت وعليك اعتمدت
 ووجهك أردت فاجعلني
 ممن تنال به اليوم من هو
 خير مني وأفضل (اللهم)
 اني أسألك العفو والعافية
 والمعافة الدائمة في الدنيا
 والآخرة وصلى الله على
 خير خلقه محمد وآله وصحبه
 أجمعين فاذا وصل إلى
 عرفات نزل بها مع الناس
 غير متبذ منها ونصبر إلى
 الله ونصدق وأخلص فيه
 وأكثر

فضيلة التمتع فحمل على ما قدمناه لأن الغالب أن المكي لا يتخلف عن الحج فإذا أتى بمسرة
في أشهر الحج وجب فانه فضيلة التمتع المسنون لوقوعه في الاساءة وما قوله في النهاية أيضاً أن
المكي عند ما من أهل القران والتمتع أيضاً لكن للمتعة شرط لا يوجد عن داره بمكة أى لا يجبل
الإمام فحمل على أنهم ما يصحان منه أو المراد بأنه إذا خرج من المنقبات جازله الأمر أن من
التمتع والقران فانه يصير حينئذ حكم المكي كالأقاني وقال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية
وليس لأهل مكة تمتع ولا قران يحتمل نفي الوجود أى في الشرع فالمراد نفي العينة وكذا قوله أى
ليس يوجد لهم حتى لو أحرم مكي بعمرة أو به ما وطاف للعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لا يكون
متمتعاً ولا قارناً انتهى وهو احتمال مردود للاجماع على صحة عمره وقران حجه وأنه متمتع أو قارن
مسيء وأما إذا احتال العبارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية ولذا قال ويحتمل نفي الحل
كما يقال ليس لك أن تصوم يوم النحر ولا أن تتنفل عند الغروب والطلوع حتى لو أن مكيًا اعتمر في
أشهر الحج وجب من عامه أو جمع بينهما كان متمتعاً وقارناً أثماً لقلعه إياهما على وجه منهي عنه
وبوافقه ما في غاية البيان ومن تمتع منهم أو قرن كان عليه دم وهو دم جنابة لا بأكل منه ثم نقل
ما في التحفة ثم قال فإذا كان الحكم في الواقع لزوم دم الجبل لم يثبت الضمة لأنه لا جبر إلا ما وجد
بوصف نقصان الإمام يوجد شرعاً فأن قيل يمكن كون الدم للاعتراف في أشهر الحج من المكي لا للتمتع
وهذا فاقش بين حقيقته العسر من أهل مكة ونأزعه في ذلك بعض الأقاين من الحنفية من
قريب وجرى بينهم شرور ومعتقد أهل مكة ما في البدائع من قوله ولأن دخول العمرة في أشهر
الحج إلى أن قال وقع رخصة للأقاني ضرورة تعذر انشاء سفر للعمرة نظراً له وهذا المعنى لا يوجد
في حق أهل مكة ومن معناه هم فلم تكن العمرة مشروعة في أشهر الحج في حقهم فثبتت العمرة في
أشهر الحج في حقهم معصية انتهى لمخالصا لكن ما في البدائع من البدائع لأنه مخالف لما ذكره غير
واحد خلافة وقد أطلق أصحاب المتون بأن العمرة جائزة في جميع السنة وإنما كره في يوم عرفة
وأيام النحر وأيام التشريق والاطلاق يشمل المكي وغيره ولم يصرح أحد بأن المكي ممنوع من
العمرة المفردة على ما قدمناه وإنما هو ممنوع من التمتع للآية المذكورة فإذ كره من كون العمرة
المفردة من أهل مكة معصية مخالفاً للكتاب والسنة ومنافاً للدرية والرواية وقد صرح
صاحب النهاية بأن المكي لا يكرهه أن يعتمر في أشهر الحج فمن أين لهؤلاء منع العمرة المفردة
للمكي وقد أطلق الله سبحانه حيث قال وأتموا الحج والعمرة لله والعمرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب ولورود الآية في العمرة الآفاقية وأما كون العمرة في أشهر الحج من أجرة الفجور فهو
من عبارات أهل الجاهلية واللباقة في دفع هذا الاعتقاد القاسد أمر النبي صلى الله عليه وسلم
أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة وقال دخلت العمرة في أشهر الحج من غير أن يقيد للأقاني وغيره
ولهذا قال في التمتع بعد ذلك فأنكار أهل مكة على هذا أى على ما ذكرناه من اعتماد المكي في أشهر
الحج أن كان مجرد العمرة خطأ بلا شك وإن كان لعلمهم بأن هذا الذي اعتمر منهم ليس بحج حيث يتخلف
عن الحج بل يحج من عامه معصية بناء على أنه حينئذ إنكار لمتعة المكي لا مجرد عمره فاذن ظهورك
صريح هذا الخلاف منه في أجازة العمرة من حيث هي مجرد عمرة في أشهر الحج انتهى لكن نفي
الكلام أن مجرد علمهم لا يكفي في الاساءة الفعلية إلا أن يراد بها الاساءة القلبية والحاصل أن

الذكر والتسبيح والتلبية
وكرر كثيراً لا إله إلا الله
وحده لا شريك له الملك
وله الحمد يحيى ويميت وهو
على كل شيء قدير
(فصل) إذا زالت الشمس
ذهب الإمام أو نائبه مع
الناس إلى مسجد إبراهيم
عليه وعلى نبينا وعلى سائر
الأنبياء أفضل الصلاة
والسلام وخطب بهم
خطبتين يعلم الناس فيها
مناسكهم وصلى بهم الظهر
والعصر جمعاً من غير فصل
جمعاً بينهم ما ولي وحده الله
وصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم ودعا لنفسه وللمسلمين
وعاد بهم

عمرته المجردة لا تكون مكرهه ولا ملزمة للكفارة بل تكون مانعة من التمتع فلو كرر المكي ومن بعثه من التمتع الا فاقى العمرة في أشهر الحج وحج من عامه لا يتكرر عليه الدم خلافاً لمن لم يتحقق المسئلة وتوهم والله أعلم واغرب ابن الهمام بهد تحقيق مقام المرام حيث قال ثم ظهر لي بعد تحويل ثلاثين عاماً ان الوجه منع العمرة للمكي في أشهر الحج سواء حج من عامه أو لا ثم قال بعد ما اطال غير اني رجحت ان المتعة تتحقق ويكون مستأنساً بقول صاحب التحفة لكن الوجه خلافه لتصريح أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبيه في الا فاقى الذي يعتمر ثم يعود الى أهله ولم يكن ساق الهدي ثم حج من عامه بقولهم بطل تنعمه وتصريحهم بأن من شرائط التمتع مطلقاً ان لا يم بأهله بينهم الامام صاحبها ولا وجود للمشروط قبل وجود شرطه وقال ومقتضى كلام أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصاً وفيه ان الحج مع بين كلام أئمة المذهب وبقول المشايخ هو الاولى بالاعتبار بأن نقول قولهم بطل تنعمهم مرادهم بطل تنعمهم المسنون لا تمتعهم القوي لتعاقبه بلامر به عندهم وكذا نصريحهم في الشرط بان الشرط انما هو في التمتع المسنون لا المطلق التمتع والا فلا معنى لوجوب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الجواب عن الامام فهو ان المأم أهل مكة ليس يضربهم لما وقع اتفاق علماء الاعلام من ان الا فاقى اذا كان معه أهل صح له التمتع وانما يضربه الامام اذا كان بعد فراقه من عمرته سافر الى بلده أو قريته من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق فانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال ان كنت من أهل الحال ثم رأيت المسئلة منقولة تبعينها مصترحة في شرح الطحاوي حيث قال وانما لهم أي لاهل مكة أن يؤدوا العمرة أو الحج فان فارنوا أو تمتعوا فقد أساءوا ويجب عليهم الدم لاساءتهم ولا يباح لهم الا كل من ذلك الدم ولا يجزئهم الصوم وان كانوا مسافرين كذا في التاتارخانية (ولو خرج المكي الى الا فاقى) كالدينه والسكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بعمرته في أشهر الحج وحج من عامه (لا يكون متمتعاً) أي على طريق السنة لوجود الامام (سواء ساق الهدي) أي مع كون المامه بأهله بحسب الظاهر يقع فاسد الكونه محرماً (أو لم يسقه) فانه حينئذ يقع المامه صحيح الكونه حلالاً وفلذلك لان سوقه الهدي لا يمنع صحة المامه بخلاف الكوفي اذا ساقه لان العود مستحق عليه فأما المكي فلا يستحق عليه العود فصحة المامه مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به غير واحد كصاحب البدائع والكرمانى وشراح الهداية وغيرهم لكن الكرمانى ناقضه في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن أو تمتع فان لم يجاوز المكي الميقات الا في أشهر الحج فليس بمتمتع وعندهما تمتع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتعاً عند الكل لان أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لاهله التمتع والقران بخازله التمتع أيضاً انتهى وبؤيده ان أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد ذكر عز بن جماعة في منسكه ان المكي اذا خرج الى بعض الا فاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم باتفاق الا ربعة انتهى والمراد به دم لزوم الدم دم الجبر المتفرع على تركه السنة لان دم المتعة سواء يكون شكرياً عندنا أو جبرياً عند غيرنا فهو لازم اتفاقاً فقصوده ان تنعمه حينئذ يكون مسنوناً غير مكروه

الى الموقف
 (فصل في موقف النبي
 صلى الله عليه وسلم بعرفة)
 (اعلم) ان موقف الامام
 الا ان هو محل من تقع مبنى
 في ذيل جبل الرحمة يقف
 فيه الامام ومن معه بحيث
 يكون قريباً للناس ويقف
 أمير الحاج والمعامل بحته
 ويقف الناس عن يمينه
 ويساره وخلفه وأمامه
 مزدحمين عليه وانما اختير
 ذلك المثل لكثرة الناس
 وسعة المثل واشرافه وأما
 موقف النبي صلى الله عليه
 وسلم فقد اجتمع في تعيينه
 طائفة من العلماء (قال)
 ابن جماعة قد اجتمع

بلا خلاف لكن لا بد من قيد خروجه من مكة الى الاقاف قبل أشهر الحج عندنا فان المسئلة
فيها انفسد على ما سبق وكلام الكرماني يحمل على الوقين لاعلى التناقض كما توهم المصنف في
الكبير وأنى بأجوبة كلها ضعيفة الاجواب بأن في المسئلة روايتين وبأن ما ذكرنا من اطلاق
يحمل على أنه فيمن خرج في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكرنا ما فصل هذا وما في شرح
الجمع للمصنف ان المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن أو تمتع صح ينبغي أن يحمل على أحد نوعيه
أو صح على اطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان التمتع امامسون فيجب دم شكر
أو غير مسنون فيجب دم جبر ولا يعد ان يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي المقيم فيتمتع بتمتع
الاول دون الثاني حيث ان سفره ابطال اقامته فيه رفق عليه انه جمع بينهما بسفر واحد وهذا كاه
اذا كان خروجه الى الاقاف قبل الاشهر أو ما بعد دخوله فلا يجوز خروج المكي ومن هذه
على قصد التمتع بالانزاع لانه حينئذ ليس من أهل واقعه أعلم ثم اعلم ان المصنف ذكر أن كل من
مسكنه داخل المواقيت فهو كالمكي بلا خلاف عندنا وهكذا من نفس المواقيت وأما
الاقاف اذا دخل الميقات أو دخل مكة بعمرة وحل منها قبل أشهر الحج فان مكث بها حتى يحج
فهو كالمكي وان خرج الى الاقاف قبل الاشهر فكالا قافى وفيها فكالكي عند أبي حنيفة
وكالا قافى عندهما

* (فصل) ولا يشترط لبهضة التمتع احرام العمرة من الميقات أى كما يوهمه بعض الروايات
(ولا احرام الحج من الحرم) أى ليكون الاحرام من الميقات من جهة الواجبات (فلو أحرمت للعمرة
داخل الميقات ولو من مكة أو للحج من الحل) أى ولو من عرفة (وليل بينهما المأما صحياً) أى
برجوعه الى وطنه خلا لا (يكون متمماً) أى على الوجه المسنون (وعليه دم ترك الميقات) أى
من الحرم أو الحل في الصورتين (ولا يشترط أيضاً ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج) أى بل يشترط
أن يقع أكثر طوافه فيها (ولأن يكون النسكان عن شخص واحد) لجواز أن يكون أحدهما
عن نفسه والاخر عن غيره (حتى لو أمره شخص بالعمرة وأخر بالحج) أى واذا ناله في التمتع
(جاز) لكن دم المتعة عليه في ماله وان كان فقيراً فاعطيه الموم

* (فصل) المتع على نوعين متمتع بسوق الهدى) أى من أول احرامه (ومتع لا بسوقه والاول
أفضل) أى لزيادة افادة الصدقة على فضيلة المتعة (فاذا أحرمت بالتلبية) قيدهم بالانها أفضل مما
قام مقامها من السوق ونحوه ولان الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالتلبية قبل التقليد والسوق
ثم بعد ذلك (ساق هديه وهو أى السوق بمعنى الدفع من ورائه) أفضل من القود) أى من جره
من قدامة (الآن لا يساق) أى الهدى الصوابه (فيقوده) أى له ضرر وروية (ويقتاد المدينة)
أى الابل والبقر (بزيادة) أى بقطعة من طرف طرف زاد وهو جراب أو سفرة من جلد (أو نعل
أو لحاء شجرة) بكسر اللام أى قشرها وهذا كلامه اعلام بأنه هدى لئلا يتعزز له لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا لا تتحلوا ثيابا رثة ولا الهدى ولا القلائد ولا أمين البيت
الحرام يقيمون فضلا من ربهم ورضوانا (والا تقليد أفضل من التقليد وان جلاء مع التقليد فحسن
وتزك لا يضرب) لانه ليس بسنة بل مستحسن (ويجوز الاشعار وقيل يكره) قال في المحيط هو الصمغ
وقيل بدعة لانه مثله (وقيل يسن) وهو الاصمغ وفي المحيط هو الصمغ الخوردي الاخبار وثبت

الذى نفسه الله تعالى
برجعه في تعيين الموقف
الشريف النبوي فقال
القبوة المستعينة المشرقة
على الموقف وهي من وراء
الموقف صاعدة من الرابية
وهي التي عن يمينها قورائما
مضربا متصل بمضمار الجبل
المذكور والبناء المرتفع عن
يساره وهو الى الجبل أقرب
بقليل بحيث يكون الجبل
قبالة الواقف عن اليمين اذا
استقبل القبلة ويكون
طرف الجبل تلقاء وجهه
والبناء المرتفع عن يساره
بقليل وراءه فان ظفرت
بموقف النبي صلى الله عليه
وسلم فهو القاية

في الاثر فقد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار
وكيف يكره ذلك مع ما أشعر فيه من الاختيار وانما كره اشعار أهل زمانه لانه رأى جميع سائر القوم
في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة يسر اياته خصوصا في حرج الجواز فرأى الصواب في سب
هذا الباب على العامة لانهم لا يقفون على الحذف فاما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم
فلا بأس بذلك قال الكرمانى وهو هذا هو الأصح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشعار
للمقتصد المختار عند من باب الاستحباب وهذا هو الأقرب غنص بذلك الجنايا وهو اختيار قوام
الدين والامام ابن الهمام والله أعلم بالصواب وأما عند أبي يوسف ومحمد فلا إشعار مكر وفي البقر
والغنم وحسن في الاصل وقيل سنة كذا في المحيط وحكى ان القرد يرى اختاره قوله ما لو كان يرى
الفتوى عليه (وهو) أى الاشعار ليقع في الاعلام وشرا (أن يطلع بالرج) أى من لا (استقبل
بسم الله البدنة من قبل اليسار) أى على ما اختاره المتأخرون من علمائنا وحكاة نجر الاسلام
وقاضيان والكرمانى عن أبي يوسف وقال حسام الدين الشهابى في شرح الجامع وهو الاشعار
وقيل انه من قبل اليمين كما في رواية عن أبي يوسف (حقه يخرج) أى منسره (الدم ثم يطلع بذلك
الدم سنابها) أى ليكون ذلك علامة كونها هدبا كالتقليد (ثم اذا دخل مكة) أى هنا المتع
الذي ساق الهدي (طاف وسعى له مرته وأقام محرما) أى لان سوقه مانع من احلاله قبل يوم
النحر (ولو خلق لم يخلق من احرامه) أى لمرته بل يكون جنابة على احرامها مع انه ليس محرما
بالحج (ولزمه دم) أى كما صرح به الزيلعي الا ان يرجع الى اهل بيته يذبح يديه وحلقه في المحيط
فان ذبح الهدي فرجع الى اهل بيته لانه لم يوجد في حق الحج الا مجرد التلبية فلا يلزمه بالحج
وان اراد أن ينحره يديه ويحل ولا يرجع ويحج من عامه لم يكن له ذلك لانه مقبض على عزرة المتع
فمنعه الهدي من الاحلال فان فعله فرجع الى اهل بيته فخرج لاشئ عليه لانه غير متع ولو حل بمكة
فنحره ثم حج قبل ان يرجع الى اهل بيته لزمه دم لفته وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر (وان
بدا) أى ظهر (لان لا يحج) صنع يديه ما شاء ولا شئ عليه (لما في شرح قوام الدين مفرى الى
شرح الطحاوي ويوساق الهدي ومن نسيه القمع فلا فرغ من العمرة يد الله أن لا يتع كان له
ذلك ويفعل يديه ما شاء (ولو اراد ان يذبح يديه ويحج لم يكن له ذلك) أى لما سبق (وان فخره ثم
رجع بعد الخلق الى اهل بيته فخرج لاشئ عليه) أى لانه غير متع كما تقدم (ولو يرجع الى غير اهل بيته من
الا فاق يكون مقبضا وعليه هديان هدي المتع) أى في محله (وهدي الخلق قبل الوقت) أى في
أى وقت شاء (وأما المتع الذي لم يسق الهدي اذا دخل مكة طاف) أى فرضا (له مرته) أى
في أشهر الحج (وسعى) أى وجوبا (وحلق) أى استحبابا بالقوله (وان أقام حراما) أى محرما (جاء)
وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب ان التحلل حسم لمن لم يسق الهدي
وذكر الاسيماي والورى والزيلعي انه بالخيار ان شاء أحرم بالحج بعد ما حل من عمرته بالخلق
أو التقصير وان شاء أحرم قبل أن يحل من عمرته ووافقهم ابن الهمام أيضا في هذا المقام (وليس
عليه) أى على المتع (طواف القدوم) أى بالاتفاق كما صرح به الكرمانى وغيره والمراد قبل
الاحرام بالحج أو مطلقا لا بغيره من أهل مكة حينئذ وليس عليهم طواف القدوم في حجتهم
الا أنهم اذا ارادوا أن يقدموا اليه فلا بد ان يطوفوا ولو قبل لا يحج بهم بعده لكان قال

في الفضل وان خفي عليك
فقف في ما بين الجبل والبناء
المذكور على جميع
الخصوات بينهم المالك ان
تصادف الموقف الشريف
النسوي ففاض عاكف من
بركانه

• (فصل في أرمية عرفة) •
اعلم قبل الله مضامون
صالح الاعمال اني قد جعت
لك ما وقف عليه في ذلك
فتقول وأنت بأسط كفيك
مستقبل البيت الحرام
الجليلة ربنا المين ثلاثا
تلي ثلاثا وتقول الله أكبر
ولله الحمد ثلاثا لا اله الا الله
وحده لا شريك له المالك
وله الحمد يحيى ويميت يده
الخبر

في الهداية ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم بالحج وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده قال صاحب النهاية في قوله طاف أى طواف القدوم وتبعه في ذلك الشراح كالكاتب السريبعة وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفي خزانة الاكمل وان كان متمتعا ان شاء طواف القدوم للحج قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بعد ذكرهم انه ليس على المتمتع طواف القدوم وخالفهم قوام الدين وصماه طواف نافله تبعاً لما في شرح مختصر الكرخي وكذا الكرماني سماه طواف تطوع قلت أما قولهم ليس على المتمتع طواف القدوم فمحمول على ما اذا لم يرتد تقدم السعي أولاً طواف التحية اندرج تحت طواف فرضه للعمرة كاندراج صلاة تحية المسجد في فرض صلاه بعد دخوله وقولهم ثم يحج المتمتع بعد عمرته كالفرد دليل على انه يأتي بطواف القدوم وأما قولهم المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المعنى ان المتمتع ملحق به حيث انه يحرم من حيث أحرم المكى به اذا المتمتع في حكم الآفاقي من وجه ولهذا طافوا في تعريفه انه الجامع بين نسكين بسفر واحد واذا كان في حكم المسافر في كل نسك يلزمه طواف القدوم في حجة كالقارن وتسمية بعض الأئمة له نفلاً ونطوعاً لا ينافي كونه قدوماً لانه سنة ويطلق عليها انها تطوع ونافله ويؤيده ان المفهوم من النهاية ان طواف التحية مشروع للمتمتع وانها يشترط للاجزاء اعتبار طواف تحية لكن ابن الهمام طعن في عبارة النهاية وقال بل المقصود ان السعي لابد ان يترتب شرعاً على طواف فاذا فرضت ان المتمتع بعد احرام الحج تنقل لطواف ثم سعى بعده سقط عنه سعي الحج ومن قيد اجزائه بكون الطواف المقدم طواف تحية فعليه البيان انتهى وهو بمنزلة العيان لان تعيين النسبة في طواف الركن والقرض اذا لم يكن شرطاً فكيف في طواف التحية اللهم الا ان يقال مراد صاحب النهاية بالاجزاء ان يكون الطواف وقع بعد الاحرام فانه حينئذ لا يكون الاتحقة والله أعلم بما قصده من النية (وطواف) أى المتمتع (بالبيت) أى لابين الصفا والمروة (مابداً) أى سخر له وأراد ان الطواف عبادة مستقلة يجوز تكرارها بخلاف السعي فانه لا يتكرر (ولا يعتمر) أى المتمتع (قبل الحج) وهذا بناء على ان المكى ممنوع من العمرة المفردة أيضاً وقد سبق انه غير صحيح بل انه ممنوع من المتمتع والقران وهذا المتمتع آفاقي غير ممنوع من العمرة فجازله تكرارها لانها عبادة مستقلة أيضاً كالطواف (فاذا كان يوم التروية أحرم) أى المتمتع بنوعيه (بالحج وقبلة أفضل) لزيادة أيام العبادة (فان كان) أى هذا المتمتع (ساق الهدى) أى قبل ذلك (يصير محرماً باحرامين) فيلزم ههنا في كل جنابة على نسكين (والافبا حرام واحد) أى فالمحظور غير متعدد (وكما تقدم الاحرام على يوم التروية فهو أفضل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولاً) أى لم يسبق لكن بقيد أن يكون متمكناً من عدم الوقوع في المحظور (والأفضل ان يحرم من المسجد) والحطيم أفضل اما كنه (ويجوز من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها) أى بالنسبة الى سائر الحرم (ويصح) أى احرامه (ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه) أى كون احرامه (فيه) أى في الحرم (الا اذا خرج الى الحبل لحاجة) أى لفرض صحيح لا بقصد احرامه منه (فاحرم منه لاشئ عليه بخلاف ما لو خرج لقصد الاحرام) أى منه فقط وأما ما في الهداية من ان الشرط أن يحرم من الحرم فمحمول على شرط الوجوب لا على شرط النية لما في الجامع الصغير وغيره من أن المتمتع اذا خرج من الحرم وأحرم بالحج

وهو على كل شئ قدير مائة مرة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مائة مرة تبدأ في كل مرة بسم الله الرحمن الرحيم وتختتم بآمين وتقرأ سورة قل هو الله أحد مائة مرة في أولها بسم الله الرحمن الرحيم وتقول سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الارض سطوته سبحان الذي في البحر سيده سبحان الذي في الجنة رحمة سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الهواء روحه سبحان الذي في القبور قضائه سبحان الذي رفع السماء سبحان

فعلبه دم وقالوا ولوعاد الى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال البخاري عند جوابه عن قولهم الممتع من تكون حجة مكبة ان هذه النكبة لبيان أن ميقات المتع في الحج ميقات أهل مكة ولو أن المكي خرج من الحرم وأحرم بالحج يصير محرماً بالاجماع وان كان ميقاته الحرم فكذا هنا وهذا لان الأصل في المتع أن تكون حجة مكبة ولو أحرم خارج الحرم يصير متمتعاً انتهى (ولو أراد تقديم السعي قبل بطواف واضطبع ورمل فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح الى عرفات) هذا وقال ابن العجمي قال بعض العلماء من أراد تحصيل ما قاله غالب العلماء فدخل المسجد ويطوف سبعمائة ركعتي الطواف ثم يصلي سنة الاحرام ويعني بما سبق له في آداب الاحرام من الفسل وازالة الثفت واستعمال الطيب وغير ذلك ثم اعلم انه اذا أحرم المتع بالحج فان كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجناية ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرم به دخل الحلق صار كالفرد بالحج الا في وجود دم المتعة وما يتعلق به والله أعلم

• (باب الجمع بين النسكين المتحدین) •

أى كحجتين أو عمرتين (أو أكثر) من التثنتين (أحراماً أو أفعالاً) يتميز بين وسما في بيانهما في فصاين (وهو) أى الجمع المذكور (مكروه مطلقاً) أى سواء يكون آفاقياً أو ميكياً اذا المراد بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع في العمران الجمع بين احرامى الحج واحرامى العمرة بدعة بالاتفاق بين الاصحاب وفي الجامع الصغير للعتابي انه حرام لانه من أكبر الكبائر وكذا ذكره السنجاري لكن لا يظهر وجه قوله ما في المحيط ان الجمع بين احرامى العمرة مكروه وفي الجمع بين احرامى الحج روايتان اظهرهما لا يكره وهذا ايضا مشكل يحتاج الى بيان الفرق ثم في النهاية اضافة الاحرام الى الاحرام في حق المكي ومن معناه جناية وفي الكرماني لا يجوز ولعل الكرماني اراد اضافة احرام احد النسكين المتحدین الى الآخر والنهاية اراد احرام احده النسكين المختلفين فلا اختلاف بل اراد احرام العمرة الى احرام الحج بدليل قوله (وكذلك اضافة احرام العمرة الى احرام الحج في حق الآفاقي اسائة) وكراهية يعنى كما في العناية (بجلا في اضافة احرام الحج الى احرام العمرة) اي لا آفاقي (فانه يجوز له بلا كراهية دون المكي) فانه يكره له ذلك

• (فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثر) • اما الجمع (اي بينهما) (أحراماً فهو ان يهل) من الاهلال وهو رفع الصوت والمراد به هنا ان يحرم (بهما معاً) اي محجتين (او على التعاقب) اي متعاقبتين احدهما عقب الاخرى منهما (مع بقاء وقت الوقوف بعرفة) اي من زوال يومها الى انتهاء وقتها وهو فجر يوم النحر وفائدة التقسيم بقاء وقت الوقوف هي أنه لو وقف بعرفة ثم أحرم بالثاني لم يله المزدلفة قبل طلوع الفجر يوم التمر بل يله الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع لبقاء وقت الوقوف (فاذا أهل بمحجتين معاً صاعداً) اي فزائداً على اثنتين (كعشرين) اي وثلاثين مثلاً (أو بحجة ثم حجة) اي مفترقتين (لزومه جميع ذلك) اي كل ما ذكر من العدد المسطور من التثنية والزيادة غير أنه يرتفع احدهما في المعية وفي التعاقب الثانية) والاظهر أن يقول والثانية في التعاقب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف واما عند محمد ففي المعية يلزمه احدهما

الذي وضع الارض سبحانه
الذي لا ملجأ ولا منجى منه
الا الله مائة مرة وتقول
شهد الله أنه لا اله الا هو
واللائكة وأولو العلم
طائفاً بالسط لا اله الا هو
العزير بالحكم وتقول
أشهد ان الله على كل شيء
قدير وان الله قد أحاط بكل
شيء علماً ربنا تقبل منّا انك
انت السميع العليم ربنا
واجعلنا مسلمين لك ومن
ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا
مناسكنا وتب علينا انك
أنت التواب الرحيم ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار

وفي التعاقب الاولى فقط قال في البدائع وغرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء اذا قيل صيدا
فغندهما يجب جزاءا لان عقاد الاحرام بهما وعند غيره او واحد لان عقاد الاحرام باحدهما
انتهى وهذا مشكل لما في الكافي قال ابو يوسف يصير ايضا لاحدهما كما فرغ من قوله لبيك
بجنتين فغرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء بالجنابة قبل الرض فجنبا في حنيفة جزاءا وان وعند
محمد واحد وكذا عند أبي يوسف لا ارتفاع احدهما بلامكث (وانما يرتفع) أي ما يرتفع
الا (اذا سار الى مكة) أي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة كما نص عليه في المبسوط ويزكر
القدوري في شرحه مختصر الكرخي انها الرواية المشهورة عن روى عنه انه لا يصير ايضا
لاحدهما حتى يشرع في الاعمال وهذا معني قوله (أو شرع في الاعمال كالطواف أو الوقوف
بعرفة) وغرة الخلاف تظهر فيما اذا جنى قبل السير أو الشرع فعليه دمان عند أبي حنيفة
الجنابة على احرامين ودم عند أبي يوسف لا ارتفاع احدهما قبلهما وكذا عند محمد دم واحد
لعدم انعقاد احدهما وهذا معني قوله (فلو لم يسرا ياموا لم يشرع في عمل) الواروي يعني أو لم يسبق
من القولين (فهو محرم باحرامين) أي عند أبي حنيفة (فيلزمه جزاءا بارتكاب الجنابة
كالقارن) أي خلافا لهما السابق عنهما (ولو احصر فدمان) أي على الخلاف المذكور (ولو
جامع) أي الجامع بين الجنبة قبل السير أو الشرع على الخلاف (فعليه ثلاثة دما عدم للرفض)
فانه يرفض احدهما ويغضي في الاخرى ويقضي حجة وعمره مكان التي رفضها (ودمان للجماع)
أي لجنابته على احرامين (وبعد الارضاع) أي اذا جامع بعد الارضاع (بالسير أو الشرع)
في العمل جزاءا واحدا) أي عليه دم واحد اتفاقا (ثم اذا ارتفعت احدهما لزمه دم الرض
وقضاء الحج المفروض من قابل وعرة) أي ولزمه عرة لانه صار كالقائت وأما قوله في الكبير
وقضاء عرته فسامحة (ولو فاته الحج) أي غير المفروض (فعليه جنتان وعرة) وذكر القاضي
في منسكه والطرابلسي وصاحب البحر المحمي انه لو أهل بجنتين ولم يحج من عامه ذلك فعليه
جنتان وعمرتان وقال المصنف هكذا أطلقوه وليس بمطلق بل ان كان عدم حجه من عامه لقوات
فعليه عمره واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه للقائت عرة لانه قد تحلل بأفعال
العمره وان كان عدم الحج لاحصاء فعله عمرتان في القضاء من وجه من الاحرامين بلا فعل
انتهى وهو تحقيق حسن كالايجي (ثم ان فاته بعد الرض لزمه دم الرض) أي أيضا (او قبله)
أي او فاته قبل الرض (فكذلك فيما يظهر) قال المصنف (قلت ولو أهل بحج ما بعرفة) أي معا
أو متعلقين (في وقت الوقوف ارتفعت احدهما بلا فصل) أي اتفاقا بين أبي حنيفة وأبي
يوسف (وكذا في ليلة المزدلفة بعد الوقوف لا قبله) أي لا قبل وقت الوقوف (كالايجي والله اعلم)
قلت وهذا مسند من قولهم وانما يرتفع عند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال والحاصل ان
المفرد اذا حرم بحجة اخرى وهو واقف بعرفة لسلا أو نها الرتمه عندهما خلافا لهما ويصير
رافضا لهما بالوقوف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم للرفض وعرة
ويقضي الحج من قابل وكذا لو أهل بحجة ليلة مزدلفة أو بغيةها ارتفعت الثانية (واما
الحج لهما الا نهوان يحرم بالثاني بعد فوات وقت الوقوف فلوا حرم حج ووقف بعرفة ثم أجم حج
آخر يوم النحر فان كان على احرام بالثاني (بعد الحلق الاول) أي لجمه الاول (لزمه الثاني) أي

ربنا فرغ علينا صبرا
وثبت أقدامنا وانصرنا
على القوم الكافرين
ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا
أو أخطأنا ربنا ولا تحمل
علينا أصرا كما حملته على
النبي من قبلنا ربنا ولا
تحميلنا ما لا طاقة لنا به
واعف عنا واعتصم لنا
وذرنا أنت مولانا فانصرنا
على القوم الكافرين ربنا
لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة انك
أنت الوهاب ربنا انك
جامع الناس ليوم لا ريب
فيه ان الله لا يهتف المعبود

عند الكل (ولا شيء عليه لادم) أي الجنابة المجمع (ولا يرفض) أي ولا يرفض شيئا بل يعضى في الأولى
(ويبقى محرما) أي بالثاني (إلى قابل) أي فيؤدي الثاني حيث ذ (وان كان) أي إحرامه بالثاني
(قبل الحلق لزمه) أي الحج (أيضا وعليه دم المجمع) أي اتفاقا بين الامام وصاحبه (ويعضى في
الأول وهو) أي دم المجمع (دم جبر ويكره دم آخر) أي اتفاقا (سواء حلق للأول بقـد الاحرام
لثاني) أي الجنابة عليه وهذا واضح (أولا) أي أول يخلق حتى يخرج من العام الثاني فعليه دم عند
أبي حنيفة لتأخير الحلق وعندهما لا شيء عليه (ولو حلق بعد أيام التحريم فعليه دم ثالث) أي عند
أبي حنيفة لتأخير الحلق خلافا لهما وقالوا لعل ما طاف للزبارة لزمه الاحرام ولادم عليه وان لم يخلق
في الأولى أو حلق ولم يطف للزبارة لزمه الاحرام أيضا وعليه دم لجمعه بين الاحرامين لان احرام
الحج الأول قد بقي يقاء طواف الزبارة وادخل عليه احرام حج آخر فيكون جامع بين الاحرامين
فيلزمه دم كما اذا جمع بين الاحرامين انتهى وهو لا ينافي ما ذكره غيره كصاحب الهداية
وشرائحها والكاظم وغيرهم من انه لو أهمل بالثاني بعد الحلق لا يلزمه دم مطلقا من غير قيد بما بعد
الطواف فاطلاقهم لا ينافي ما قبله الكرماني خلافا لما ذكره المصنف في الكبير (ومن فاته الحج
فأهل بحجة أخرى) أي بعد ما فاتته الأولى (لزمه رفضها) أي رفض الأخرى (ودم) أي للرفض
(وعمره وجهتان) بل عمرتان وجهتان لأنه يخلل بأفعال عمره فتبني في ذمته عمره وجهتان

• (فصل في الجمع بين العمرتين) • اعلم انهم اتفقوا في وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى العمرة
واختلفوا في وجوبه بسبب الجمع بين احرامى الحج وقالوا فيه روايتان أحدهما الوجوب وبه
صرح الترمذاني وغيره وقيل ليس الارواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه (الحكم فيه)
أي في الجمع بين العمرتين (كالحكم في المجتنبين) أي في الجمع بينهم سواء (في المعبة والتعاقب
واللزوم والرفض ووقته) أي وقت الرفض (وغير ذلك) أي مما سبق في الجمع المتقدم لكن لا كاه بل
بعضه (بما يصور) أي وجوده (في العمرة) أي في الجمع بين افرادها ثم المعبة واضحة لا يحتاج
إلى بيانها أو ما المعاقبة فينبأ بقوله (فلو أحرم بعمره نطاف الهاشوط أو وكاه) أي بطريق الأولى
(أول يطف شيئا) كان الاخصر حذف هذه الجمل والاكتفاء بقوله (ثم أحرم بأخرى قبل ان
يسعى للأولى لزمه) أي خلافا لمحمد (رفض الثانية ودم للرفض وقضاء المرفوض) الأولى المرفوضة
لانها العمرة ولهذه كرم باعتبار كونه نسكا (ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل
بأخرى لزمته) أي العمرة الأخرى اتفاقا (ولا يرفضها) أي الأخرى والأولى ان يقول ولا يرفض
شيئا (وعليه دم المجمع وان حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) أي الجنابة على الثانية
اتفاقا (ولو بعده) أي ولو حلق للأولى بعد الفراغ من الثانية (لا) أي لا يلزمه دم آخر (ولو افسد
الأولى) أي من العمرتين بان جامع قبل ان يطوف (ثم أهل بالثانية) أي بادخالها (رفضها) أي
رفض الثانية (ويعضى في الأولى) أي حتى يتمها ويكمل أفعالها (ولو نوى رفض الأولى وان
يكون) أي ونوى ان يكون (عملة ثانية لم ينفعه) أي قصده هذا (فانه لم يكن رفضه) أي معتبرا
(بالأولى وكذا هذا) أي هذا الحكم (في المجتنبين ومن أحرم لا يسوى شيئا معينا فشرع
في الطواف) أي طاف ثلاثة أشواط أو أقل (ثم أهل بعمره ورفضها لان الأولى تهيئت عمرة)

رب هب لي من لدنك ذرية
طيبة انك سميع الدعاء
ربنا آتنا بما أرنأت واتقنا
الرسول فاصفنا
مع الشاهدين ربنا
فاغفر لنا ذنوبنا واسرنا
في آخرنا وثبت اقدامنا
وانصرنا على القوم
الكافرين ربنا ما خلقت
هذا باطلا سبحانه فتننا
عذاب النار ربنا انك من
تدخل النار فقد أخرجته
وما للظالمين من أنصار ربنا
اننا سمعنا مناديا ينادي
للايمان أن آمنوا بربكم
فآمنوا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا
وكفر عنا سيئاتنا

أى حيث أخذ الطواف فحين اهل بعمره أخرى صار جامعا بين عمرتين فيجب عليه رفض الثانية
كما تقدم

• (باب اضافة أحد النسكين) •

أى المختلفين (الى الآخر والجمع بينهما معا الجمع بينهما معا مسنون للآفاق) أى حقيقة أو حكما
بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الحج عندنا كما سبق (ومكروه للمكي) أى وإن في هذه كاتبة قدم
(فان جمع المكي بينهما) وكذا الميقاتي (رفض العمرة ومضى في الحج) أى في أعماله فقط (أما
الاضافة فعلى قسمين) لانه اما اضافة الحج الى العمرة أو بالعكس ولا ثالث لهما (الاول اضافة
الحج الى العمرة وهو ان يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج قبل ان يطوف لهما أو بعد ما طاف لهما) أى قبل
ان يتحلل منها (والثاني اضافة العمرة الى الحج وهو ان يحرم بالحج أولا ثم بالعمرة قبل ان يطوف
طواف القدوم أو بعده) كان الاخير ان يقول قبل سعيها (فالاول) أى القسم الاول وهو
اضافة الحج الى العمرة (جائز بلا كراهة للآفاق) بل مستحب لحل فعله صلى الله عليه وسلم جمع
بين الاحاديث المختلفة على ما حققه ابن حزم وتبعه النووي وغيره (مكروه للمكي) للآية
الشريفة (والثاني مكروه لهما) لكن بالنسبة الى المكي أشد كراهة وأعظم اساءة من الآفاق
بل حل بعض العلماء كالتشافعي فعليه صلى الله عليه وسلم على هذا القسم جمع بين الروايات والله
سبحانه وتعالى أعلم (أما تقريعات القسم الاول فالآفاق اذا أدخل الحج) أى احرامه (على
العمرة) أى على احرامها (فان كان) ادخاله عليها (قبل ان يطوف لهما) أكثره أو لم يطف شيئا) أى كما
فهم ما قبله (فقارن) أى مسنون (وعليه دم شكر) وان كان بعد ما طاف لهما أربعة أشواط في
أشهر الحج فهو متنع ان حج من عامه ذلك بلا المام والالا) أى وان لم يحج من عامه أو حج ولكن مع
المام (فقد ربهما) وهذا غير ظاهر في الصورتين الاخيرتين لان الآفاق اذا طاف أكثر أشواط
العمرة في الأشهر وأحرم بالحج كيف يتصور ان يكون مفردا بهما أو بأحدهما وكذا اذا حج
والم بينهما فإنه لا شك ان الماسه حينئذ فاسد غير صحيح فكيف يجعله مفردا من غير رفض لاحدهما
(وأما حكم المكي ومن بعثه) أى الميقاتي ومن صار من أهلها من الآفاقيين (اذا أدخل الحج
على العمرة) بان أحرم بعمرته في أشهر الحج أو في غيرها بعمرته ثم أدخل عليها احرام حجة فهذا على
ثلاثة أوجه (ان كان) أى ادخاله (قبل ان يطوف لهما يرفض عمرته) أى اتفاقا (وعليه دم الرفض
وان مضى فيهما) أى حق قضاها (جائز) أى اجزأه (وعليه دم الجمع) أى بين النسكين ولو فعل
هذا آفاق كان فارنا لما تقدم (وان كان) أى ادخاله (بعد ما طاف أكثره فيرفض حجه) أى اتفاقا
وعليه دم ولو فعل هذا آفاق كان متنعاً (ولو كان) أى وان كان ادخاله (بعد ما طاف الاقل
فكذلك) أى عند أبي حنيفة فيرفض الحج (وعليه دم حجة وعمره) أى قضاؤهما ان لم يحج من عامه
ذلك (وان قضى الحج من سنته تلك) أى بعينها وخصوصه (بان أحرم به بعد الفراغ من العمرة فلا
عمره عليه) كما صرح به القدوري في شرحه مختصر الكرخي وشمس الأئمة الكردي والزيلعي
(ولو مضى فيها جاز) أى اجزأه (مع الاساءة) أى اساءة الكراهة (وعليه دم الجمع ولو أن كوفيا
دخل مكة بعمرته فأنسدها) أى يجمع قبل طوافها (واتمها) أى كل أنفعا لهما من طوافها وسعيها
(ثم أحرم بمكة) أى منها (بعمرته وحجته يرفض عمرته وعليه دم) أى للرفض (وقضاؤها لانه) أى

لو توفنا مع الابرار ربنا وآتنا
ما وعدتنا على رسلك ولا
تخزنا يوم القيامة انك
لا تخلف الميعاد ربنا ظلمنا
أنفسنا وان لم تغفر لنا
وترحمنا لنكونن من
الخاسرين ربنا لا تجعلنا
قنينة للقوم الظالمين ربنا
أفرغ علينا صبرا وتوفنا
مسلمين أنت مولانا فانصر
لنا وارحمنا وأنت خير
الفافرين واكتب لنا في
هذه الدنيا حسنة وفي
الآخرة ناهدا لنا البك على
الله فوكلنا ربنا لا تجعلنا
قنينة للقوم الظالمين ونجنا
برحمتك من القوم
الكافرين فاطر السموات

الكوفي (صار كالمشي) أي بعد دخوله مكة (ولا فرق في حق المكي بين أن يجمع بينهما في أشهر الحج أو غيرها) بل في غيرها أشد كراهة لوقوع أحرام الحج في غير وقته (فلو اهل المكي بصره فطاف لهما أكثر من غير أشهر الحج ثم أهدى لبحجة) أي في غير أشهر (فعليه دم) كما صرح به صاحب المبسوط مع الإلحاح بأنه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة وليس للمكي أن يجمع بينهما فإذا صار جاهدا من وجهه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك آفاق لم يجب عليه شيء) إلا أنه مسمى كناية تم والله أعلم (وأما تفرعات القسم الثاني) وهو ما إذا أهدى بالحج أو لا ثم بالعمرة ثانيا (فإن كان) أي المحرم به ما (ميكأهل أو لا بالحج ثم بالعمرة فعليه رفضها) أي رفض العمرة على كل حال (وإن مضى عليها) أي ولم يرفضها (جاز) أي أجزاء (ولزمه دم وإن كان) أي المحرم به ما (آفاقا أدخل العمرة على الحج) أي فضبه تفصيل إن كان إدخاله (قبل أن يسرع في طواف القدوم فهو قارن مسمى) أي وعليه دم شكر أقله إساءته وأعدم وجوب رفض هجرته (وإن كان) أي إدخاله (بعد ما سارع فيه) أي ولو قبل (لا) أو بعد إتمامه (أي تكميل طواف قدومه بالطريق الأولى وهو مكة أو عرفة فكذلك) أي حكمه كما سبق في أن يقال (هو قارن مسمى) أكثر إساءته من الأول) فيه أنه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول فهو أكثر إساءة وعليه دم جبر وقيل شكر وحينئذ يستقيم قوله (ويستحب لرفض العمرة) والحاصل أنه ليس حكمه حكمه في جميع الوجوه ولا في بعضه إلا في كونه قارنا وصوفا بطلاق الإساءة (ولو أهدى في أيام النحر والتشرى قبل الحلق وجب الرفض) أي انقضا (والدم والقضاء وكذا به في الحلق) أي يجب الرفض والدم والقضاء على الأصح وفي شرح الزبلي لأنه جمع بينهما في الأحرام أو في بقية الأفعال فإن قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد إتمام التحلل من أحرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في أيام التشرى فيصير جامعا بينهما فعلا وإن لم يكن جامعا بينهما إجمالا فيلزمه الدم لذلك انتهى وأمله لم يذكر السعي مع أنه من الواجبات للحج لأنه قد تقدم على الوقوف وقد يعقب طواف الزيارة وقيل إذا أحرم بالعمرة بعد الحلق لا يرفضها كذا في الأصل قال الزبلي والأصح أنه يرفضها احترازا عن ارتكاب المنهي عنه لأن العمرة منهى عنها في خمسة أيام ونأويل ما ذكر في الأصل أنها لا ترفض من غير رفض لها انتهى ولا يخفى أنه يستفاد منه أن العمرة قبل السعي بعد أيام التشرى أهون في الأمر وأيسر في الوزر فينبغي أن يقال بالحدود المرفوضة إذا تعددت العمرة دفعا للمخرج المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في أحرامه بالعمرة أيام التشرى أن فيما بعده ليس كذلك ولو كان باقيا على السعي لاسيما ورواية الأصل أنه لا يرفضها به - دخلت ثم من صحيح الرفض على يكون أحرامها وقع في الأيام المنهي عنها فلا يلزمه شيء بعدها أصلا سواء بقي عليه شيء أم لا والله أعلم (ولو لم يرفض في الصورتين أجزأه وعليه دم الجمع ولو فاته الحج فأحرم به مرة قبل أن يتحلل) أي بأفعال العمرة لقوات حجه (فعليه رفض العمرة) أي اللاحقة

(فصل) أي في القضايا النكبة من هذا الباب (كل من لم يرفض الحجة في البابين) أي في باب الجمع بين التمسكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر يجمع أقنعا ما (فعليه رفضها دم وقضاء حجة ومهرة) أي لأنه في معنى فائت الحج (وكل من لم يرفض العمرة فعليه دم وقضاء حجة)

والارض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفي مسلما والخ في الصالحين رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب رب أدخلني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا ربنا آتنا من لدنك رحمة وهي لنا من أمرنا رشدا رب لا تذرنى فردا وأنت خير الوارثين رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهها قولي

لاغرلانه في معنى فاسد العمرة (وكل من لزمه الرض) أي الجمع بين الاحرامين (ولم يرفض)
 أي أحدهما (فعلبه دم الجمع) ثم عدم الرض انما تصور اذا جمع بين حجة وعمره أو بين الحجتين
 بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي لاحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرض) أي
 رضى حجة أو عمره (بحسب الحاجة الى نية الرض) أي ليرضى (الامن جمع بين الحجتين قبل فوات وقت
 الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للدولى في هاتين الصورتين) أي من الجمعين (ترتفع
 احدهما من غير نية رضى لكن انما بالسير الى مكة أو الشروع في اعمال احدهما كما مر) أي
 من الخلاف في الحالتين (وكل من جمع من الاحرامين) أي المختلفين أو المتفقين (فجنى قبل الرض
 فعليه مثلاً ما على المفرد) أي من الجزاء في تلك الجنابة كالفارق (وبعد الرض) أي رضى
 ما يجب عليه رفضه (فعلبه جزاء واحد) أي كالتمتع ويقى من الكليات ان كل دم يجب بسبب
 الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معسراً ولا يجوز له أن يأكل
 منه ولا ان يطعمه غنيا بخلاف دم الشكر ثم اعلم ان من جمع بين الحجتين أو العمرتين أو حجة وعمره
 ولزمه رفض احدهما فرفضهما فعليه دم للرفض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا فالمد كور في
 عامة الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما اذا لم يرفض احدهما اما اذا رفضها فلم يكرهها الا دم
 الرض بل المفهوم منها تصريحاً ولو لم يجمع دم لزوم عدم الجمع ووقع في الجرائه اذا جمع بين
 الحجتين أو العمرتين ثم ارتضى احدهما لزمه دم الرض ودم آخر للجمع بين احرامى العمرة وفي
 وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى الحج رواية ان أحدهما الوجوب انتهى وتبعه أبو النجاشي
 منسكه فقال فيما اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين يلزمه رفض احدهما ودمان للرفض والجمع

(باب في فسخ احرام الحج والعمرة)

أي إلى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) تا كيدويان (فسخ احرام الحج الى العمرة عند الثلاثة)
 أي عندنا وعند مالك والشافعي (خلافاً لـ أحمد) حيث ذهب الى ظاهر الحديث حيث قال مراقبة
 ألعنا هذا أم لا بد قال لا بد وغيره ذهبوا الى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المقصود
 منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمرة في أشهر الحج في نفوسهم حيث كانوا
 يقولون ان العمرة في أشهر الحج من أجزأ القصور ويدل عليه ما روى عن بلال بن الحارث انه
 قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أولي بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث
 الاول ان المشار اليه به ذاهو الايمان بالعمرة في أشهر الحج لافسخ الحج بالعمرة (وهو ان يفسخ
 نية الحج بعدما أحرم به ويقطع افعاله ويجعل احرامه واقفاله للعمرة وكذا لا يجوز فسخ العمرة
 بجعلها حجاً عند الثلاثة) أي من الاثمة (أو الاربعة) أي جميعهم بناء على ان المسئلة فيها روايتان
 عن الامام أحمد والله أعلم

(باب الجنائيات)

أي ارتكاب المخطورات الشاملة للمفسدات وترك الواجبات (المحرم اذا جنى عمداً بلا عذر
 يجب عليه الجزاء) أي جزاء فعله وهو الكفارة (والاثم) أي وتدل ان الله هو التوبة عن المعصية
 (وان جنى بغير عمد) أي بخطأ ونسباً ان أكره أو جهل فيما يجب عليه علمه (أو بعد رفضه)

واجعل لي وزيراً من أهلي
 رب أنزل لي منزلاً مباركاً
 وأنت خير المنزلين رب فلا
 تجعلني في القوم الظالمين
 رب أعوذ بك من همزات
 الشياطين وأعوذ بك رب
 أن يحضرون ربنا صرف
 عنا عذاب جهنم ان عذابها
 كان غراماً انهم ساءت
 مستقراً ومقاماً رب ساهب
 لي من أزواجنا وذرياتنا
 قرة أعين واجعلنا للمتقين
 إماماً رب هب لي حكماً
 والحقني بالصالحين واجعل
 لي لسان صدق في الآخرين
 واجعلني من ورثة جنة
 النعيم واعف

الجزاء دون الاثم) فالصواب أن يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الافعال
(ولا بد من التوبة على كل حال) فيه انه لا يجب التوبة اذا كان به ذنبا وبغير عمد والمقصود
انه اذا جنى عدا بلا عذر ثم كفر فلا يتوهم انه لا يتوجه عليه الاثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر
ابن جماعة عن الائمة الاربعة انه اذا ارتكب محظورا الاحرام عامدا يأنثم ولا يخرج القدية
والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المهرمان
وقال انا فتدري متوهم انه بالترام القدية بخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل
قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم ولزمته القدية وليست القدية مبيحة للاقدام على فعل
المحرم وجه الله هذا الفعل كجهالة من يقول انا اشرب الخمر وأزني والحديث رني ومن فعل شيئا مما
يحكم به فصرمه فقد أخرج حجه أن يكون مبرورا انتهى وقد صرح أصحابنا بثلث هـ ذاق الحدود
فقالوا ان الحد لا يكون طهرا من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لابد من التوبة فان تاب كان
الحد طهرا له وسقط عنه العقوبة الاخرى بالاجماع والافلال لكن قال صاحب الملقط في باب
الايمن ان الكفارة ترفع الاثم وان لم يوجد منه التوبة من تلك الجناية انتهى ويؤيده ما ذكره
الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى من اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي
اصطاد بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الاخرة مع الكفارة في الدنيا اذا لم يتب منه فانما
لا ترفع الغضب عن المصرا انتهى وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع به بين الادلة
والروايات والله أعلم بحقائق الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما اذا جنى عامدا أو خاطئا)
أي محطئا (مبتدئا أو عايدا) خلافاً لما قال في العائد للصبي ان له العذاب الا ليم فقط دون الجزاء
(ذاكرا) أي متذكر الاحرامه (أو ناسبا عالما أو جاهلا) أي بالمسئلة (طائعا أو مكرها) أي في فعله
(نائما أو منتبها) أي عند مباشرة (سكران أو صاحيا) أي حال علمه أو تركه (مغمى عليه أو مضيقا
معذورا أو غيره موسرا أو معسرا) أي غنيا أو فقيرا (عباسا أو غيره) أي جنى بعباسه أو غيره
غيره به بامر) أي حال كون مباشرة غيره بامر) (أو بغيره) أي بغير امره (ففي هذه الصور اجمعا
يجب الجزاء) أي بخلاف عند امتنا (وهذا) أي الذي ذكرناه (هو الاصل) أي القاعدة
الكلية (عندنا) أي خلافا لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتغير) أي هذا الاصل (غالبا)
وله أشار الى ما سياتي من انه اذا طيب محرم محرما لا شيء على القاعل ويجب الجزاء على المفعول
(فاخذه) أي هذا الاصل فانه كثير النفع في هـ هذا الفصل (ثم الجنايات) أي المحظورات على
المحرم (باعتبار جنسها) أي المتولقة (على انواع) أي مختلفة (فذكر كل نوع على حدة) أي
حكم كل واحد بانفراده ليعرف تفاصيلها بعد معرفة اجمالها في ضمن فصولها (النوع الاول
في حكم اللبس اذ لبس المحرم) أي بالحج أو العمرة أو به (الخيط) أي اللبوس المعمول على
قدو البدن أو قدر عضونه بحيث يحيط به سواء كان بخياطة أو نسيج أو لصق أو غيره ذلك
وكذا حكم تغطية بعض الاعضاء بالخيط أو غيره (على الوجه المعتاد) أي بان لا يحتاج في حفظه
الى تكلف عند الاشتغال بالعمل وضده ان يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قبضه مثلا على وجبه
اسفل (فعلية الجزاء) أي التي تفصيله (وتفسيره) أي تعريف الخيط المحظور على ما في الفقه
(ان يحصل بواسطة الخياطة اشتغال على البدن) أي بوضعه وضعه (واستماله) أي بنفسه من

لاي انه كان من الصالحين
ولا يتخذ زني يوم يعفون يوم
لا ينقع مال ولا ينون الامن
أني الله بقلب سليم رب
أوزعني أن أشكر نعمتك
التي أنعمت علي وعلى
والدي وأن أعمل صالحا
ترضاه وأدخلني برحمتك في
عبادك الصالحين رب اني
ظلمت نفسي فاغفر لي رب بما
أنمت علي فلن أكون
ظهير للمجرمين رب اني لما
أنزلت الي من خير فقير رب
أوزعني أن أشكر نعمتك
التي أنعمت علي وعلى
والدي وأن أعمل صالحا
ترضاه وأصلح لي في ذريتي
اني تبت اليك واني من
المسلمين ربنا اغفر لنا

غير ما شك (فأيهما) أي من الاشتغال والاستسكان (اتقى اتقى لبس الخيط) أي لا تنفاه الكل
 بانفاه البعض وفيه أنه يرد عليه الباد المشتغل بالصق فانه ليس فيه خياطة مع أنه علمي
 الخيط اللهم إلا أن يراد بالخياطة انضمام بعض الأجزاء ببعضها فيصلح أن يكون لفزان يقال
 ما نويه محرم لبسه للمحرم مع أنه ليس بخيط اتفاقا (فأذا لبس خيطا) أي على الوجه المعتاد
 (يوما كاملا) أي نهرا شرعا وهو من الصبح إلى الغروب (أوليلة كاملة فعليه دم) أي
 اتفاقا والظاهر أن المراد فقدرا بعدهما فيفقدان من لبس من نصف النهار إلى نصف الليل من
 غير انفصال وكذا في عكسه لم يعدم كما يشير إليه قوله (وفي أقل من يوم) أي من مقداره ولو
 بنقص ساعة (أوليلة صدقة) وهي نصف هناع من بر (وكذا ولو لبس ساعة) أي بنحو ساعة وهي جز
 من أجزاء اثني عشر حالة اعتدال الليل والنهار (فصدقة) أي مهر وفة القدر (وفي أقل من ساعة)
 أي عرفة لا لقوة لأنه أقل ما يطلق عليه الزمان (قبصة) بالتفاد المقترحة والصاد المهمل
 وتضم ما حمل كفك على مافي القاموس وأما القبضة بالمججمة فهو ما قبضت عليه من شيء وليس
 يناسبه المقام (من بر) يضم موحدة من خبطة أو قبضتين من شعير هذا وعن أبي يوسف في أكثر
 من نصف يوم أو ليلة دم إقامة للأكفر مقام الكل وهو قول أبي خنيفة وأولاهم رجوع عنه على
 ما ذكره في البحر وهذا يؤيد ما قدمناه من اعتبار المقدار وكذا ما روى عن محمد بن أبي بصير بعض
 اليوم قسطة من الدم حتى لو لبس يوما لاساعة فعليه من قيمة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما
 ما ذكره رشيد الدين عن أبي يوسف أنه إذا لبس قبا لا أو كثيرا فعليه دم فقريب جدا (ولو لبسه)
 أي الخيط (أباما) أي من غير نزوع وأجزاء (فعليه دم واحد) أي إذا كان لبسه بعدد ما وبغير
 عذر بخلاف ما إذا كان بعضه بعدد وبعضه بغير عذر فإنه تعدد الأجزاء فيلزمه دم بخلاف الأول
 ويحتم في الثاني (فان أراق) أي الدم (لذلك) أي لأجل ذلك اللبس (نم تركه عليه يوما آخر فعليه
 دم آخر) أي الجنابة ثانية بعد كفارة الجنابة الأولى وهذا بالاتفاق وكذا إذا خلعه وأراق ثم
 لبسه بعده بخلاف (ولو لبس) أي قبصا مثلا (يوما مثلا) أي أوليلة أو مقدارا حدهما متصلا
 (نم نزعه) أي خلعه (ثم لبسه ثم تركه) أي تركه لبسه (فان كان نزعه على عزم الترك) أي بان لا يريد
 لبسه أو بدله في حال إحرامه (فعليه كفارة أخرى) أي لللبس ثانيا (والا) أي وإن لم ينزعه على
 عزم الترك لم ينزعه على قصد أن يلبسه ثانيا أو خلعه ليلبس بدله (لا) أي لا يلزمه كفارة أخرى
 لئلا دخل لبسه وجعلها ما لبسا واحدا حكما فان الترك مع عزم الفعل كالوجود (ولو جمع اللباس)
 أي أنواعه (كاهمعا) أي في مجلس واحد (من قبض وقبأ وعمامة وقلنسوة وسراويل وخف)
 بيان بلبس اللباس (وليس) أي إذا دم على لبس جميعها (يوما وأباما) أي ولم ينزعهما ونزعها ليل
 للنوم وبعاد لبسها ثم أراو يلبسها ليل للبرد وينزعها ثانيا (فعليه دم واحد) ما لم يعزم على الترك
 عند الخلع فان عزم على الترك عند نزعه ثم لبسه تعدد الأجزاء ان كفر للأول بالاتفاق وإن لم يكفر له
 فنهيهما دمان وعنه محمد بن واحد قال في القح موافقا لما في البدائع (وهذا) أي ما ذكرنا من
 اتحاد الأجزاء على لبس الخيط محله (إذا تعدد سبب اللبس فان تعدد السبب كما إذا اضطر إليه
 لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة) أي بعينها (فحوا) يحتاج إلى قبض
 أي مثلا (فليس قبضين أو قبصا واحدة أو قبصا إلى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة

ولا خرافة الذين سبغونا
 بالآيمان ولا تجعل في قلوبنا
 غلا للذين آمنوا ربنا انك
 رؤوف رحيم ربنا عليمك
 قوكلنا واليك أنبنا واليك
 المصير ربنا لا نجعل لنا فتنه
 للذين كفروا واغفر لنا ربنا
 انك أنت العزيز الحكيم
 ربنا أنتم لنا نورنا واغفر لنا
 انك على كل شيء قدير رب
 اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
 يمتي مؤمننا والمؤمنين
 والمؤمنات ولا تزد الظالمين
 الا تبارا بسم الله الرحمن
 الرحيم قل أعوذ برب الفلق
 من شر ما خلق ومن شر
 خلق اذا وقب

واحدة) لان جهل الجنابة متعذر فلا ينظر الى الفعل المتعدد (بتخفيفها) لوقوع أصل الجنابة للضرورة
 حاصصة حبه في المحيط وكذا اذا لبسها على موضعين للضرورة بهما في مجلس واحد بان لبس عامة
 ونعقابها بذنوبها عليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة لان اللبس على وجه واحد فيجب
 كفارة واحدة (وان لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر
 الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلا أو لبس قميص الضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه
 كفارتان كفارة الضرورة بتخفيفها وكفارة الاختيار) أي غير حالة الاعتذار (لا بتخفيفها) أي
 بل بتختم الكفارة عنها انتهى وخالفه ما اطرأ على حيث قال ولو لبس قميصا للضرورة وخفين
 من غير ضرورة فعليه دم وفدية كذا ذكره في الركبي على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بان يقال
 مرادة الدم المتختم بغير الضرورة والفدية المخيرة في الضرورة وفي الكبر ما في ولو لبس قميصا للضرورة
 فلم يضر بعض اليوم لبس قميصا آخر ولو لبس قلنسوة لغير ضرورة حتى مضى اليوم فعليه في لبس
 القميص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفي لبس القلنسوة كفارة أخرى غير الاضطرار لان
 هذا اللبس غير اللبس الاقل أي لا يختلف الوصفين كونهما باذنه وبغيره فكأنما كشيتين متغايرتين
 سواء في مجلس أو مجلسين انتهى وهذا الحكم في المطلق بان حلق بعض أعضائه لغيره وبعضها
 لغيره عذر ولو في مجلس يتعدا الجزء وهكذا في الطيب والله أعلم (ولو كان به حصى غيب) يكسر
 الفين المعجمة وتشديد الموحدة أي بان تأتي يوما بعد يوم ونحو ذلك (فجعل لبس الخيط يوما) أي
 للاستباح اليه (ويترفع يوما) للاستغناء عنه فادامت الحصى تأخذه فاللبس متعذر وعليه كفارة
 واحدة وان زالت هذه وحدهم أنشأ اختلافكم اللباس فعندهم عليه كفارتان كقوله لا قول
 أو لا وعنده كفارة واحدة ان لم يكفروا وكفر فكذا كفارة أخرى على ما في البدائع وغيره (أو حصصه
 عدو) أي في حصن ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال أياما) أي مثلا (يلبسها اذا خرج عليه)
 أي على العدو وبعبارة (ويترفعها اذا رجع) أي هو أو عدوه (أو لم يترفع أصلا) أي ولو رجع
 العدو (أو لم يرجع) أي العدو (ولكن يلبس في وقت وينزع في وقت) أي والعلة قائمة بان لم
 يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غير مزبنة كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالحرم
 (ضرورية أخرى) أي غير ضرورة الاحصار (لاجلها يلبس في النهار) أي للاحتياج اليه (وينزع
 في الليل للاستغناء عنه أو فعل بالعكس) أي بان لبس في الليل ونزع في النهار (لغيره أو غيره) من
 الضرورات (أو لم يترفع ولو مع الاستغناء عنه والله لا لزوم) جلة طليحة مفيدة ان بقاء العلة
 قامت مقام الضرورة الدائمة (فادام العذر) أي موجودا حقيقة وهكذا (فاللبس متعذر في جميع
 ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور وعليه كفارة واحدة أي للتسداخل (بتخفيفها) أي
 لا تركها معذورا (فان زال العذر الذي لا جله لبس) أي بالكسب (يقين) أي زال يقين (فترجع
 أو لم يترفع ويحدث عذرا آخر) أي فلبس (أو لم يحدث عذرا ولكن دام على اللبس) أي بلا عذر
 (فعليه كفارة أخرى) الا اذا كان على شئ من زوال العذر فاستمر (أي على لبسه) فعليه كفارة
 واحدة ما لم يقين زواله وهذا كله واضح قد علم بيانه من تقييده للزوال في السابق يقين
 والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس لكن هنا
 حقيقة وهي انه اذا كان بقاء العذر حكما وزواله حقيقة فافظا هرا نه يجب عليه نزعها لتلا يكون

ومن شر الناس من شر الناس في العدة
 ومن شر الناس من شر الناس اذا احسد
 ومن شر الناس من شر الناس في
 أعوذ برب الناس ملك الناس
 الله الناس من شر الناس
 الناس الذي يوسوس في
 صدور الناس من الجنة
 والناس هو الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الملك
 القدوس السلام المؤمن
 المهيمن العزيز الجبار
 المتكبر الخالق البارئ
 المصور الغفار القهار
 الوهاب الرزاق الفتاح
 العليم القابض الباسط
 الخافض الرافع المعز
 المذل السميع البصير

عاصيا وان سقط عنه الكذارة في هذه الصورة فلبقاء العلة في الجلة (ولو زرع الطيلسان يوما فعلقة دم وفي أقله صدقة ولو ألقى القباء) أي ونحوه كالعباء (على منكبيه وزرعه يوما فعليه دم) أي انقفا (وان لم يدخل يديه في كبة) كما صرح به في النهاية وشمس الأئمة والاسيحياني والبدائع لان الزرع بمنزلة الادخال ولذا قال (وكذا الولم يزرعه ولكن أدخل يديه في كبة) وكذا اذا أدخل احدى يديه في كبة ولو لم يزرع لانه بمنزلة الزرع الواحد ولانه يصدق عليه حينئذ تعريف الخيط على ما سبق ويؤيده ما في بعض النسخ من افراد الضميرين (ولو ألقاه) أي على منكبيه (ولم يزرع ولم يدخل يديه في كبة فلا شيء عليه) أي من الجزاء (سوى الكراهة) استثناء منقطع أي لكن الكراهة ثابتة لخالفته السنة ولا يبعد أن يكون الاستثناء متصلا أي لا شيء عليه من الاحكام الا الكراهة وهذا عندهم خلافا لفرق حيث قال عليه دم (ولو لم يجد سوى سراويل فلبسه من غير قتي) أي شق ولم يلبسه على هيئة الاتزار (فعليه دم) أي في المشهور من الروايات خلافا للرازي حيث قال يجوز لبس السراويل من غير قتي عند عدم الازار وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل عند عدم الازار بل لا يرد شيء والا كان قوله كقول الجمهور كما هو همه بعض الطلبة ونفوه به ولكنه ليس يلزم لانه قد يجوز ارتكاب الخطور للضرورة وجوب الكفارة كالحلق للاذى ولبس الخيط للعدر فكذا قول الرازي بالجواز لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد صرح الطحاوي في الاثار باباحه ذلك مع وجوب الكفارة فقال بعد ما روى حديث من لم يجد النعلين فلبس الخفين ومن لم يجد ازارا فلبس سراويل فذهب الى هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجد هما لبسهما ولا شيء عليه وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا اما ما ذكرتموه من لبس المحرم الخفين والسراويل على حال الضرورة فنحن نقول ذلك ونبيح له لبسه للضرورة التي هي به ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيما روى ثموه نفي لوجوب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك لاننا قلنا لا يلبس الخفين اذ لم يجد النعلين ولا السراويل اذ لم يجد الازار ولو قلنا ذلك كما تخالفنا هذا الحديث ولكن قد اجهلنا لباس كما أباح النبي صلى الله عليه وسلم ثم أوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالادلة القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد الطحاوي حديث ابن عمر مرفوعا من لم يجد نعلين فلبس خفين وابشقه ما من عند الكعبين فهذا فيه دلالة صريحة على ان السراويل ان كان وسيعا يجب عليه أن يشقه ويلبسه على هيئة الازار فان لبسه من غير شقه فعليه دم محتم وأما ان كان ضيقا فلبسه يكون معذورا ويجب عليه فدية بخير فيها ولعل كلام الرازي محمول عليه والحاصل ان قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير أنه يجوز له لبسه) ليس على إطلاقه بل انما يجوز لبسه اذ لم يمكن شقه ويلبسه ازارا كما يشترط له قوله (بخلاف القميص فانه لا يجوز له لبسه) أي من غير القتي والاتزار الا اذا كان هناك هذا آخر من الاعذار (ولو عصب شيئا من جسده سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزاء (ويكره ان كان) أي تعصبه (بغير عذر) أي تركه السنة وينبغي استثناء الكفين أيضا لما تقدم من انه ممنوع من لبس القفازين وهذا كله في حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة لبس الخيط شيء) أي لا من الدم ولا من الصدقة ثم الخيط من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة الى

الحكم العدل اللطيف
الخبير الخبير العظيم
الفور الشكور العلي
الكبير الحفيظ المقيت
الحبيب الجليل الكريم
الربيب المحيى الواسع
الحكيم الودود المجيد
الباعث الشهيد الحق
الوكيل القوى المتين
الولي الحميد المحصى
المبدئ المعيد الهني
المميت الحي القيوم
الواجد الماجد الواحد
الاحد الصمد القادر
المقتدر المقهم المؤخر
الاول الآخر الظاهر
الباطن الوالي تعالى
البر التواب المنتقم العفو
الرزق مالك الملك ذو
الجلال والاکرام

المصبوغ بورس أو زعفران فأنما فيه كالرجل من لزوم الدم إلا أن المصبوغ إذا كان مخيطا ينبغي أن يجب دمان على الرجل دم الخيط ودم للطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط في الغاية أن ليس ثوبا مصبوغا زعفران أو عصفر مشبعاً يوماً أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان مخيطا ينبغي أن يكون عليه دمان للبس الخيط واستعمال الطيب كما لو لبس رأسه بالحناء انتهى وهو جلي كما لا يخفى (تنبيه) أي هذا تنبيه أي منبه للتنبيه على إيضاح ما سبق مما أجمل فيه (قديتعد الجزء) أي كفارة المخطور (في لبس واحد بأمور) أي خمسة (الاول التكفيرين اللبسين) بأن لبس ثم كفر ودام على لبسه ولم ينزعه) عطف نفسه ويركذا إذا نزعه وكفر ثم لبس (والثاني تعدد السبب) أي بأن لبس في موضعين أحدهما العذر والآخر لفير عذراً وأهذراً آخر سواء يكون على وجه الاستمرار أو الانفصال بينهما بالخلع والاسترجاع (والثالث الاستمرار على اللبس بعد زوال العذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع حدوث عذراً آخر) مثله ما تقدم قد بر (والخامس لبس الخيط المصبوغ بطيب) أي كورس وزعفران وعصفر (للرجل) وخص به لأن التعدد بالنسبة إليه وأما بالإضافة إلى المرأة فلا تعدد بل جنابة واحدة وهذا إذا لبسه على الوجه المعتاد والافعليه جنابة واحدة أيضاً (ويجوز الجزء) أي وقد تعدد الكفارة عكس ما سبق (مع تعدد اللبس بأمور) أي ثلاثة (منها اتحاد السبب) بأن لبس في موضعين من الجسد كليهما عذراً وكليهما بغير عذر (وعدم العزم على الترك عند النزاع) أي إذا كان السبب متحداً (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) أي مع اتحاد السبب واعلم أنه ذكر بعضهم ما يفيد أن اليوم في اتحاد الجزء في حكم اللبس كالمجلس في غيره من الطيب والخلق والقص والجماع كإسباقي لأنه ذكر الفارسي والطرابلسي أنه ان لبس الثياب كلها معاً ولبس خفين فعليه دم واحد وإن لبس قبضاب بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة تفيد باليوم لا بالمجلس وفي الكرماني ولو جمع اللباس كله في يوم واحد فعليه دم واحد لوقوعه على جهة واحدة وسبب واحد فصار جنابة واحدة ومثله ما ذكره بعضهم في حلق الرأس إذا حلقه في أربع مجالس فعليه دم واحد وقيل عليه أربع دماء وقد صرح في منية التائب بتعدد الجزء في تعدد الأيام حيث قال وإن لبس العمامة يوماً ثم لبس القميص يوماً آخر ثم الخفين يوماً آخر ثم السراويل يوماً آخر فعليه لكل لبس دم وذكر الفارسي عن المحيط أو آخر رمي الجمار كلها إلى اليوم الرابع رماها على التأليف فعليه دم واحد عند أبي حنيفة لأن الجنابات اجتمعت من جنس واحد فيتعلق بها كفارة واحدة كما لو لبس قميصاً وسراويل وقباء انتهى فتأمل فإنه لا يخفى على الفرق بين القضيتين مع أن المشبه به يحتمل أن يكون محمولا على مجلس واحد ويوم واحد وإن يكون مختلفا في ذلك هذا وفي المحيط إذا اضطر إلى تغطية رأسه فلبس قلنسوة ولف عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع قبضاباً على رأسه وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية يصير فيها لبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لأنه لا حاجة للرأس إلى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره الفارسي والطرابلسي وهو غريب مخالف للأصول والقروص لأن الموجب هو التغطية وقد حصلت بواحد منها ولا يتعد الجزء بتعدد اللبوس في موضع واحد سواء كان له ذراً أم لا اللهم إلا أن يحمل أن الضرورة ملجئة إلى

المقسط الجامع الفنى المفق
المنع الضار النافع النور
الهادى البديع الباقي
الوارث الرشيد الصبور
الذي ليس كمنه شيء وهو
السميع العليم وتقول
(اللهم صل على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد كما
صليت على إبراهيم وعلى
آل إبراهيم إنك حميد مجيد
صلوات الله وملائكته على
النبي الأسمى وعلى آله وعليه
السلام وعلى آله وبركاته
مائة مرة لا اله الا الله الهما
واحد ونحن له مسلمون
لا اله الا الله ولو ذكره المشركون
لا اله الا الله ربنا

قد رقت نسوة غير مسـ تنوعت للرأس بان يكون ربعه ليس فيه عذو فوضع على رأسه قيصا بحيث
غطي رأسه جميعه فانه حينئذ فيه جزا آن بلا شبهة جزا الفـ بر عذو وجزا المكان الضرورة
(وحكم اللبل كاليوم) أي في جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط والاسرار (فيجب
بلهه ليلة كاملة دم انتهى) وهذا يدل أيضا على ان المصبر هو مقدار اليوم لا عينه الوارد كما
قرناه سابقا وبهذا صرح قياس الليل على اليوم على ما اعتبره القوم

• (فصل في تقطية الرأس والوجه) • أي كليهما أو أحدهما فان الرجل ممنوع من تقطيهما
والمرأة ممنوعة من تقطية الوجه لا غير تقطية الرأس حرام على الرجل إجماعا كتقطية وجه
المرأة وأما تقطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمد في رواية (ولو غطى جميع
رأسه أو وجهه) أي جميع وجهه (بخط أو غيره يوما وليلة) وكذا مقدار أحدهما (فعلية دم)
أي كماله بخلاف (وفي الأقل من يوم) وكذا من ليله (صدقة والرابع منهما كالسك) قياسا على
مسحهما واعلم انه اذا ستر بعض كل منهما فالمسح ورعن الرواية عن أبي حنيفة انه اعتبر الربع
فبتقطية ربع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله كذا كوفي غير موضع وهو الصحيح على ما قاله غير
واحد وعن أبي يوسف انه يعتبر كلاً الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكان والمبسوط
 وغيرهم ونقله في المحيط والخبر والبدائع والكرمان عن محمد لكن قال الزيلعي وقياس قول
محمد أن يعتبر الوجه فيه بحسب ما به من الدم انتهى وكذا الحكم في الوجه على ما نص عليه
في المبسوط والوجيز وغيرهما وأما ما في خزانة الأكل وان غطي ثلث رأسه أو ربعه لاشئ عليه
بخلاف الحلق فهو شاذ مخالف للكلام غيره بل لكلامه أيضا لانه قال في موضع آخر وبتقطية
ربع وجهه أو ربع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم الا أن يقال ان أراد بقوله لاشئ عليه
أي من الدم لامن الصدقة ويكون بناء على قوله ما لا على قول الامام الاعظم واقفه أعلم ثم لو غطي
رأس محرم أو وجهه وهو نائم يوما كمله فعلى المحرم الذي حصل له الارتفاق دم حتم ان كان لغير
عذو وان كان له عذو دم تخير (ولو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أي يوما وليلة
(فعلية صدقة) أي اتفاقا (ولو غسل على رأسه مما يقصده به التقطية) أي بحسب الالاب والعادة
(لرسمه الجزاء) أي من الدم والصدقة (وان كان مما لا يقصده ذلك) أي التغطى (كاجلثة) بكسر
الهمزة وتشديد الجيم أي مكن (أو عدل) بكسر العين وقد تفتح أي أحسن حتى حل الدابة
أو جوالق) أي خيش أو غبشة وقد دم ذكره (أو مكمل) بكسر الميم وفتحها أي ما يكافيه مما
يصنع من خوص (أو طاسة) وهي اناء يشرب منه على ما في القاموس والمعروف انه اطراف
خاص من نحاس أو صفر (أو طست) بسين مهملة وأما بالمجعة فمجمعة (أو حجر أو مدر أو صفر
أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها) أي من فضة وذهب وورق مما يغطي كل رأسه أو بعضه
(فلا بأس به) لكن تركه أفضل لخالفه ظاهر السنة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة (ولو
غطى رأسه بطين لزمه الجزاء وان خضبه بالحناء) أي وجعل به التليد (فعلية فديتان فدية
للتقطعة وأخرى للطيب) وكذا اذا طخه بالسنبل بل يني جرهما يني حره ويردم (وهذا)
أي بالحكم بتعدد الجزاء (ان كان الحناء) أي ونحوه من الطيب (جامدا) أي مغطيا (وان كان
ماءه اقل لاشئ عليه للتقطية) وزاد في الصحيح ليعلم عدم حصولها وفيه انه لا يحصل له لانه ان يلا

ورب آياتنا الا وابت (اللهم)
لك الحمد كالذي تقول وخيرا
عما تقول (اللهم) لك صلاتي
ونسكي ومحاسني وعما في
واليك ما بي ولك يا رب ترائي
(اللهم) اني أعوذ بك من
عذاب القبر ومن شدة
الصدور ومن شدة الابر
(اللهم) اني أسألك من خير
الريح ومن خير ما تنجي به
الريح وأعوذ بك من شر
الريح ومن شر ما تنجي به
الريح ومن شر بوائقي الدهر
(اللهم) انك ترى مكافئ
وتسمع كلامي وتعلم سري
وعلائقي ولا يخفي عليك
شي من أمري أنا البائس
الفقر المسـ تغيب الوجع

كما لا يفتي على أرباب الافادة فالصواب أن يقال فلا شيء عليه الا بما اطبق دون النقطية (ولو لم يدركه) أي من غير طيب (فقطيه الجزء) كما في جوامع الفقه والتلبيد هو أن يأخذ شيئاً من الصغف والخطمي والاسم ويجهده في أصول الشعر ليتلبد (وليس للمرأة أن تنقب) أي تلبس النقاب وهو البرقع (وتفطى وجهها) أي بأى شيء كان (فان ضلت) لمى ما ذكر من نقطية الوجه (يوما فليها دم وفي الاقل صدقة) كما صرح به في الجوهره

فصل في لبس الخفين اذ لبسهما قبل المقطع فدام وفيه ان بعد القطع ما يسمى خفا فالعبارة المحترمة ان لبسهما (يوما فليها دم وفي أقل من يوم صدقة) وكذا حكم الليل كله أو أقله (وان لبسهما بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذي في وسط القدم (فلا شيء عليه) أي عندنا وأغرب الطبري والنورى والقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة انه يجب عليه الفدية اذ لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين كذا نقله المصنف والصواب عند وجود النعلين لما حكى الطبري أيضا عن أبي حنيفة انه اذا كان قادر على النعلين لا يجوز له لبس الخفين ولو قطعهما لم يكن هذا كله خلاف المذهب ولعله رواية عنه الا انه قال في المطلب الفائق وهذه الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي مقوله انتهى وفيه ان نسبة الاختصال الى العلماء غير مناسبة وكذلك ادعاء الاحاطة المستزمنة لابي الرواية في المسئلة نعم في منسك عز بن جماعة وان شاء قطع الخفين من الكعبين ولبسهما ولا فدية عند الاربعة انتهى لكن ليس فيه دلالة صريحة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود النعلين والظاهر ان لبسهما جئت به مخالف للمسئلة فيكره ويحصل به الاساءة (ولو وجد النعلين بعد لبسهما) أي بعد لبس الخفين المقطوعين (يجوز له الاستدانة على ذلك) أي عندنا كما في الكرماني وفيه اشعار بان المسئلة تختلف فيها قال ابن الهمام أطلق المشايخ جواز لبسه ومقتضى النص انه مقيد بما اذا لم يجد نعلين أقول الظاهر ان قنيد عدم وجدان النعلين لوجوب قطع الخفين بخلاف ما اذا وجدناه فانه لا يجب القطع حينئذ لمخفيه من اخذ اعة المال هيبا وهو لا ينافي ما اذا قطعهما ولو لبسهما مع وجود النعلين واقفه اعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود النعلين) كما صرح به ابن العجمي لا ينافي الكراهة المرتبة على مخالفة السنة وهذا ولم أر من صرح فمين لبس خفا واحدا والظاهر ان يكون الحكم مقيدا اذا لم يكن بخمس لبسهما مع حدا (النوع الثاني في الطيب الطيب ما يتطيب به ويكون له رائحة مستلذة) عطف تقدير (ويتخذ منه الطيب) أي كما في بعض افراده الالمانية (كالسك والكافور والعنبر والعود) لكنه بنفسه غير طيب بل بهالج فيه يستعمله التارحق بصير طيبا (والغالية) وهي المجموعة من الاربعة المتقدمة بخلاف الند بفتح النون وتكسر فانه مجع من الثلاثة الاول (والصندل) وهو أيضا بصير طيبا بسبب الحث (والورد) أي طريا وابسا (والورس) وهونبات كالسهم ليس الا باليسن بزعر فيبقى عشرين سنة على ما في القاموس (والزعفران والمصفر) بالضم (والخضاد) بالمدة ويقصر (والخيري) بكسر الخاء المحجمة وتشديد الاء الاخيرة نوع من الازهار (والكاذي) بالذال المحجمة لا بالهمزة كما في السنة العامة وهو شجرة ورد يطيب به الدهن على ما في القاموس (والبان) شجر لحب ثمره دهن طيب (والبنفسج والياسمين) وردان معروفان (والزنبق) بالنون كجوهه ردهن

المشتق المحترف بذنبه
أسألك مسألة المسكين
وأبتم اليك ابتهاج المذنب
الذليل وادعوك دعاء
الخائف المضطرب دما من
خضع لك عنقه وذل لك
خده وقاض لك عيناه
ورغم لك أنفه (اللهم)
لا تجعلني بدعا لك رب شقيا
وكن لي رزقا رحيا يا خير
المؤلفين يا خير المعطين
(اللهم) اهـ دنا بالهدى
وزينا بالنقوى واغفر لنا
في الآخرة والاولى (اللهم)
اجعله له حجابا ورا وذنبا
مغفورا (اللهم) اني أسألك
من فضلك وعطائك رزقا
مباركا (اللهم) انك

الباسمين وورد (وفاء الورد والريحان) عطف على ماء الورد (والترجم والاسمرين) فوعان من
الورد (والزيت الخالص) أي غير المختلط بالطيب فعد من الطيب محل بحث فان الزيت هو
الدهن الخالص من الزيتون وكذا قوله (والشبرج البحت) أي الخالص وسيجي تحقيقهما في
فصل الدهن (والخطمي والقسط) بالضم عود هندي وعربي على ما في القاموس (وأما التطيب
فهو الصاق الطيب بيده أو ثوبه فلا يجب شئ بشم الطيب والقواكه الطيبة وان كان) أي الشم
(مكرها) أي اذا قصد به الشم (لعدم الاصاق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالاصاق اللصوق
والعلق بحسب الريح لا بالتصاق جرح الطيب ولهذا الورد ربط بثوبه مسكا أو نحوه يجب الجزاء
ولو ربط العود لم يجب لوجود الاصاق في الأول دون الثاني والله أعلم (والمحرم رجلا كان
أو امرأة ممنوع من استعمال الطيب في بدنه وازارته وورداه وجميع ثيابه وفرشه ومسه) أي
ومن لمسه (وشمه) أي بقصدهم (فأذا طيب عضوا كاملا) أي غازاد (فعليه دم وفي أقله) أي
في أقل من كمال عضوه (صدقة) أي في الصحيح وهو المذکور في الاصل وسائر المتون وهو
اختيار صاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم وصححه صاحب البدائع وغيره وفي المتنني اذا
طيب ربع العضو فعليه دم وان كان دونه صدقة وقال محمد في أقل من العضو يجب بقدره من
الدم (والعضو كل رأس واللحية والشارب واليد والفخذ والساق والعضد ونحو ذلك ثم ان كان
الطيب قليلا فالعبرة بالعضو) أي لا بالطيب (وان كان) أي الطيب (كثيرا فالعبرة بالطيب) أي
لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الاسلام وغيره توفيقا بين الاقوال حيث قالوا اذا استعمل
طيبا كثيرا فاحشا فعليه دم وان كان قليلا فصداقة واختلف المشايخ في الفاصل بين القليل
والكثير كما اختلفوا في موجب تطيب العضو وبعضه فقبل الكثير كالعضو الكامل الكبير
كل رأس والوجه والساق والفخذ والقليل ما دون ذلك كذا فسر هاشم عن محمد وصححه بعضهم
وقيل الكثير ربع العضو الكبير والقليل ما دونه والفتية أبو جعفر الهندواني اعتبر الكثرة
والقلة في نفس الطيب لا في العضو فقال ان كان الطيب في نفسه كثيرا بحيث يستكره الناظر
ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وفي المسك بقدر ما يستكره الناس يكون كثيرا وان كان
في نفسه قليلا والقليل ما يستقله الناس وان كان في نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قليلا
وفي المحيط والى كل قول اشار محمد (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وكف من
المسك) أي على ما فسر الفارسي والمحيط (والقليل ككف من ماء الورد) وفيه ان عدد الاقل من
الكف في المسك قليلا محل بحث فالعتمد ما تقدم واقه أعلم واختاره ابن الهمام أيضا فقههم (فلو
طيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضو فعليه دم) وكذا اذا طيب
بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الاولى بالاولى (ولو طيب أقل من عضو فطيب قليل
فعليه صدقة) واذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما اقله الطيب وثانيهما أقل
من العضو (واللهم بواحد) اما طيب كثير ولو في بعض العضو واما عضو كامل ولو بطيب قليل هذا
وفي المبسوط استلم الركن فأصاب يده أو فقه خلوق كثير فعليه دم وان كان قليلا فصداقة (ولو طيب)
أي المحرم (بجميع اعضائه في مجلس واحد فعليه دم وان كان) أي تطيب الاعضاء (في مجلس
فلسن طيب) أي على كل عضو (كفارة على حدة) أي سواء كفر لا قولا ولا عنده ما وقال محمد

أمرت بالدعاء وقضيت على
نفسك بالاجابة وانت
لا تخلف الميعاد ولا تنكث
عهدك (اللهم) ما أحبت
من خير طيبة البنا ويسر
لنا وما كرهت من شر
فكرهه البنا وجنبناه ولا
تنزع منا الاسلام بعد اذ
أعطيتنا (اللهم) كما أدبتني
من صباي وهديتني من
عماي أدعوك دعا من اتاك
لرحمة لك راجيا وعن وطنه
فأبسا ولذته شاكيا خير
مقصود وأيسر منزل عليه
وأكرم مسؤول ماله
اعطى الشبهة أفضل
مانون في احدا من خلقك
وجاه يتك الحرام

عليه كفارة واحدة ما يكفر الأولى (ولو طبب مواضع متفرقة بجمع ذلك) أى من كل عضو (فإن بلغ عضوا) أى كاهلا (فعليه دم والافسدة) أى ولو كان بقاء الطيب ساعة اذ لم يقيد أحد هنيئوم أو لاله وسبأنى التصريح بهذه المسئلة

● (فصل فى الكحل المطيب ان الكحل يكحل فيه طب فأن كان) أى الا كحال به (مرارا كثيرة) ظاهرة أن يكون تسع مرات لان أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة (قيل وهى) أى المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا مخالف للقواعد المعتمدة والظاهر ثلاث مرات هو حد الكثرة فى هذه المسئلة كما ان حد القلة ماديون الثلاثة ثم الجمله معترضة وقوله (فعليه دم) جزاء لاشرطية المتقدمة (وان كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما صرح به فى الحاوى وفيه دلالة على ان المراد بالكثرة المعتمدة هى ما فوق المرتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات المعتمدة فى المبسوط وجوامع الفقه ان الكحل يكحل فيه طب فعليه صدقة الا أن يكون كثيرا فعليه دم قال ابن الهمام يفيد تفسير المراد بقوله الا أن يكون كثيرا انه الكثرة فى الفعل لا فى نفس الطيب المخاط فلا يلزم عزه واحدة وان كان الطيب كثيرا وفسر الاسيحياني فى شرح الطحاوى وصاحب الخزائن وغيرهما الكثرة بالمرار فقالوا ان فعل ذلك مرارا فعليه دم وهو المروى عن محمد انتهى فقوله مرارا كثيرة تبس في عبارة الكافى والكرمانى لكن ينبغي فى تأويله أن يقال كثيرة عطف بيان أو تفسير أو تأكيد لقوله مرارا فعلا ما اعتبره المنطق من ان أقل الجمع مرتان لانه وصف لما قبله لثلاثا أى المحظور والمذكور فيما تقدم والله أعلم (ولو كحل بكحل ليس فيه طب فلا بأس به) الا ان الأولى تركها فيه من الزينة الا اذا كان عن ضرورة (ولاشئ عليه) أى من الدم والصدقة ولو من غير عذر

● (فصل فى كل الطيب وشربه) أى جامدا أو سائلا (لو كل طبيا كثيرا وهو) أى الا كل الكثير (ان يلتصق) أى يلتزم (بأكثره) أى على ما قاله غير واحد من المشايخ (بجذب الدم) أى عند أبى حنيفة (وان كان) أى الما كولا أو المشروب (قليل بأن لم يلتصق بأكثره) أى بان كان أقل من الاكثر (فعليه الصدقة) أى عذره وأما عند أبى يوسف ومحمد لا يجب شئ بأكل الطيب قل أو أكثر كذا فى الكافى والجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب ان المراد من الصدقة نصف صاع وقال فى الجمع وفى قلبه صدقة بقدره وفيه ان هذا انما يستقيم على قاعدة محمد فى الاجزية (هذا) أى ما ذكرنا كاه (اذا أكله) أى الطيب (كاهو) أى من غير خلط وطبخ له (اما اذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزعفران والافاويه من الدارصين وغيره (فلا شئ عليه) أى انما قال (سواء مسته النار أو لا) فيه انه اذا خض الطعام بطبخ كيف يصح عزمه وهذا لان قوله قد طبخ ظاهره انه حال ولو جعلناه صفة للطعام وصرفنا ضميره الى الطيب بشئ ككل بماء ياتى من الفرق الصريح بينهما ما فى كلام الزيلعي (وسواء يوجد رجه أو لا) وفى المحيط ككل شئ من الطيب مما يقصد أكله عادة اذا خلط بالطعام صار تبعا للطعام وسقط حكمه قال فى المطاب قد دخل فيه الافاويه كالقرنفل والزنجبيل والدارصين ونحو ذلك انتهى وفيه ان الطبخ ليس بقيد بل الاعتبار للعادة وغيره فى الخلط والله أعلم (الا انه بكرة) أى أكل الطيب المخلوط المطبوخ (ان وجد رجه) هذا لم يذكره فى الكبير ولم أره منقولاً فى كلام غيره فعليه قبيد الطبخ محل بحث لانه

يا أرحم الراحمين (اللهم)
اجعلنى من الفائلين ربنا
آتنا فى الدنيا حسنة وفى
الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار (اللهم) انى ظلت نفسى
ظلم كثيرا ولا يقدر الذنوب
الا أن تافعرنى مغفرة من
عندك وارحنى انك أنت
الفور الرحيم (اللهم) اغفر
لى مغفرة تصلح لى شأنى فى
الدارين وارحنى رحمة أمد
بها فى الدارين وتب على
قوة نصوحا لا أمكنها أبدا
وأزمنى سبيل الاستقامة
لا أرتفع عنك أبدا (اللهم)
أنت الله رب العالمين وأنت
الله

الرحمن الرحيم وأنتى عليك
باسمى وما عسى أن يبلغ
في مدحك ثنائى مع كل
على وقصر رأى وأنت
المخلوق وأنا المخلوق وأنت
المالك وأنا المملوك وأنت
الرب وأنا العبد وأنت
الغنى وأنا الفقير وأنت
المعطى وأنا السائل وأنت
الغفور وأنا الخاطى وأنت
الحى الذى لا يموت وأنا الخلق
اموت يا من تجدد بخبره ونحر
بعزه وعزيجرته ووسع كل
شئ رحمة الملك أدعو وأبالك
أسأل ونذك أطلب والبدن
أرغب

بالخلط والطبع يصير مستهلكا فلا يعتبر وجوده أصلا ولا الفسك كل بالنسبة الى مطبوخ يوجد
منه رائحة الافويه والله أعلم ثم أيت الزبلى قال ولوأ كل زعفرانا مخلوطا بطعام أو طيبا
آخر ولم يسه النار يلزمه الدم وان مسته فلا شئ عليه لانه صامس مستهلكا فال مصنف ولم يقيد
بالطبيعة فلزوم الدم فيحمل على المقيد والافخا انفسها في الفتح وقد قالوا فيها لو جعل الزعفران
فى الملح ان كان الزعفران غالبا فعليه الكفارة وان كان الملح غالبا فلا شئ عليه وفى المتن
اذا غسل المحرم يده بأشنان فيه طيب فان كان اذا نظرت اليه قالوا هذا اشنان فعليه صدقة
وان قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيه ما يفيده التقييد بل مطلق بقيد بما ذكره الزبلى
فيجوز على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع الزلل (وان خلطه بما يؤكل بلا طبع كالزعفران
بالمخ فالحبرة بالقلبة) أى بقلبة الاجزاء لا بقلبة اللون (فان كان الغالب الملح) أى اجزائه
لا طعمه ولونه (فلا شئ عليه) أى من الجزء (غير انه اذا كان رائحته موجودة كره أكله)
لكونه مغلوبا بغير مطبوخ فانه كالمستهلك لانه مطبوخ مستهلك (وان كان الغالب الطيب)
أى اجزائه على اجزاء الملح مثلا (ففيه الدم) فانه حينئذ كالزعفران الخالص لان اعتبار
الغالب عدم ما عكس الاصول والمقول فيجب الجزء وان لم تظهر رائحته قال ابن أمير الحاج ولم
أرهم تعرضوا فى هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كفى مسئلة أكل الطيب وحده
وانه بدشاته لجدير فيقال ان كان الطيب غالبا كل منه أو شرب كثيرا فصدقة والا فلا شئ عليه
غير انه يكره ان وجد ربحه منه ثم ينفى ان يقال ما لفرق بين القليل والكثير فى هذا فيجاب بانه
لعل الكثير ما بعده العدل الذى لا يشوبه شره ونحوه كثيرا والقليل ما عده والله سبحانه وتعالى
أعلم (ولو خلطه بمشروب) كخلط الزعفران والقرنفل بالقهوة (فان كان الطيب غالبا) أى
باعتبار اجزائه (ففيه الدم وان كان مغلوبا ففيه الصدقة الآن يشرب مرارا عليه الدم) كذا
فى الفتح وغيره (قبل) فأنه ابن أمير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره ان وجد من المخلوط) بفتح
اللام (رائحة الطيب كما قبل الخلط وحس) أى ادرك (الذوق السليم) أى من العلة الصغروية
ونحوها (بظعمه فيه حسا ظاهرا فهو غاب والافهو مغلوب) أى لان المناط كثرة الاجزاء هذا
وفى الطرابيى وغيره وليس شرب دواء فيه طيب كال دواء فيه طيب لان من الطيب ما يقصد
شربه فاذا خلط بمشروب لم يصير بهما مشروب مثله الا ان يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط
بالماء فى الرضاع انتهى ويؤيده ان ماء الورد المخلوط بالماء متهما كان صالحا لوجده منه الرائحة
الطيبة فيه من الطيب واذا صار فاسدا بغلبة الماء عليه خرج عن كونه طيبا وبهذا يندفع ما قاله
فى الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام اذا كان الطيب
مغلوبا فى المشروب وان كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب صدقة وفى الطعام ان كان هو غالبا
والطيب مغلوبا لا يجب شئ وان كان الغلبة للطيب فلا فرق بينهما
(فصل فى التدوى بالطيب ولو تدوى بالطيب) أى المحض الخالص (أو بدواء فيه طيب)
أى غالب ولم يكن مطبوخا لما سبق (فالتدوى) أى الدواء (على جراحته تصدق) أى اذا كان
موضع الجراحة لم يستوجب عضوا أو أكثر (الا ان يفعل ذلك مرارا فيلزمه دم) لان كثرة
الفعل قامت مقام كثرة الطيب (ثم عدا من الجرح باقيا) أى بان لم يبرأ ودام الالتصاق أو بوضع

ويرفع (فعليه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء) أي لبقا حكم العلة الموجبة (وكذا اذا خرجت قرحة أخرى) أي في ذلك الموضع أو في محل آخر (قبل ان تبرأ الاولى فداواها) أي بالطبيب (مع الاولى تكفيه كفارة واحدة مالم تبرأ الاولى) أي لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فان برأت الاولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان) كقوله الاولى ولا عندهما وعند محمد كفارة واحدة مالم يكفر للاولى

• (فصل لا يشترط بقاء الطبيب) • أي المستعمل بعد الاحرام (في البدن) بخلاف التوب لما سيأتي (زمانا) أي في مقدار زمن معين من يوم أو ليلة ونحوها (لوجوب الجزاء) أي من الدم والصدقة وكان الاولى ان يقال لا يشترط بقاء الطبيب زمن معلوم فانه لا يتصور بقاء الطبيب بلا تحقق زمان ومع هذا نفسه اشكال الماذكر في البحر الزاخر من انه اذا خضب بالحناء فدام يوما فعليه دم والا فصدقة (ويشترط ذلك) أي الزمن المعين (في التوب) أي اذا أصابه طيب وغرة الفرق لما ذكره بقوله (فلو أصاب جـ) أي كاه أو عضوا كاملا أو أكثر أو أقل (طبيب كثير فعليه دم وان غسل من ساعته) أي من فوره سواء باشر بنفسه الغسل أم لا (ويفتي ان يأمر غيره) أي بان يوجد غيره محرم (فيغسله) أي غيره لئلا يصير عاميا باستعماله حال غسله وان زال الطبيب بصب الماء كتنفى به ففي المتن لا يراهم عن محمد اذا أصاب المحرم طيب فعليه دم قلت واذا اغتسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان أصاب) أي الطبيب (نوبه فحكه) أي أثره بالحك (أو غسله فلا شيء عليه وان كثروا مكث) أي دام (عليه) أي على نوبه (يوما فعليه دم والا فصدقة) ففي المتن لهشام عن محمد خلو البيت أو القبر اذا أصاب نوب المحرم فحكه فلا شيء عليه وان كان كثيرا وان أصاب جـ منه كثر فعليه الدم قال ابن الهمام وهذا الوجه التردد أي يقتضي التردد في العلة الموجبة للفرق بين البدن والتوب في استهلال مال الطبيب فان القياس يقتضي أن جنس المحظورات بجميع أنواعها يكون في حكم واحد باعتبار القلة والكثرة في نفس الجناية وكذا في حق زمن المخالفة وليس في الأدلة المنقولة من الأحاديث المروية الا الحكم بطريق العموم فلا بد للجمهور أن يعرف مأخذ الأئمة في اختلافات القضية فمن هنا جاء التردد بخلاف المقلد فانه يكفيه نقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب في الله جل به واغرب المصنف حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين التوب والبدن ووجه غرابته لا تخفى فان هذا الفرق ظاهر عند من يفرق بين الفرق والقدم فكيف يغفل عنه المحقق العلم

• (فصل في تطيب التوب) • اذا كان الطبيب في نوبه شبرا في شبر) أي مقدارهما طولا وعرضا (فهو داخل في القليل فان مكث) أي دام (يوما فعليه صدقة أو أقل منه فقبصة) كذا في الجرد والفتح (ولو لبس مصبوغا بغير أو ورس أو زعفران منه) بفتح الباء مصبوغا (يوما فعليه دم وفي أقله صدقة) كما في خزائن الاكل والولوالجى وغيره ما أو أشار اليه في الميسر (ولو علق) بكسر اللام المخففة أي تعلق (بنوبه شيء كثير من خلق البيت) بفتح الخاء المعجمة وضم اللام طبيب مركب من زعفران ونحوه على ما في النهاية (فعليه دم) على ما في الهبط (وان كان قليلا فعليه صدقة ولو دخل ميتا قد أجزفه) بضم همزة وكسر ميم أي بجزفه وطال مكثه بالبيت (فتعلق بنوبه رائحة) أي بغيره (فلا شيء عليه) كذا في البدائع وقيد باليسر ولم يقيد به في

بالجانب المستقيم في الصريح
المستقيم خين ومنجى
المؤمنين ومثب الصابرين
وعصمة الصالحين وحز
المفلقين وأمان الخافقين
وظهر اللاجين وجان
المستجيرين ومدرك
الهاربين وأرحم الراحمين
وخير الناصرين وخير
الغافرين وأحكم الحاكمين
وامرع الحاسبين أسألك
أن تدلي على محمد وعلى آل
محمد وأن ترجني في مقام
هذا والذي وجب جميع اخواني
المؤمنين وأن تقضى حوائج
أقضيةهم اليك وقتهم
بين يديك مع ما كان من
تفرطى فيما أمرتني به

الفتح والبحر الزاخر (ولو أجزرتوبه فله لقي به) أي بشوبه (كثير) أي من الطيب (فعليه دم أو قليل
فصدقة وان لم يعلق به شيء فلا شيء عليه) أي أصلا (وكان المرحع في الفرق بين القليل والكثير)
أي في تطيب الثوب (العرف ان كان) أي عرف هذا (والا فابقع) أي كثيرا (عند المبتلى)
بفتح اللام أي في رأى المبتلى به (ولو أجزرتوبه قبل الاحرام ولبسها ثم أحرم لشيء عليه) فيه ان
التطيب في البدن للاحرام مستحب خلافا لما لا يجوز عنده بطيب بقي رائحته فان
تطيب منه وجب غسله ويكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الأئمة (لانه
لابأس ببقاء الطيب الذي يطيب به قبل الاحرام) فيه انه لا يجوز بقاء الطيب الذي له جرم عند
محمد وأما ما لا جرم له فلا خلاف في جواز بقاءه وانما الخلاف فيما اذا تطيب بعد الاحرام وكفر
ثم بقي عليه الطيب ففهم من قال ليس عليه بالبقاء جراه ومنهم من قال عليه الجزاء ثانيا والرواية
توافقه في المنتقى لهشام عن محمد اذا مس طيبا كثيرا فاراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه تركه
دم آخر فلا يشبه هذا الذي تطيب قبل ان يحرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا لا بأس بشمه) هذا
مناقض لقوله لا يجب شيء بشم الطيب ولو كان مكروها لعدم الاتصال (واتقاه من مكان الى
آخر) أي لو انتقل الطيب من مكان الى مكان من يئنه لاجراء عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو
مخالف للقياس لانه يصير استعماله عضوين وهو من وجب لجزاين غايته انه بغيره عمد منه ثم
في التعبير بالانتقال دليل على انه ينقله من مكان الى مكان يتعدد الجزاء

• (فصل في ربط الطيب ولو ربط مسكا أو كافورا أو عنبرا كثيرا) أي بما يفوح منه رائحة
طيبة (في طرف ازاره أو رداءه لزمه دم ولو قليلا فصدقة) وفيه انه لا بد من قيد ودام عليه يوما
تقدم وان ربط العود فلا شيء عليه وان وجد رائحته كذا في البحر الزاخر وغيره لكن فيه ان
العود ليس له رائحة الا بالنار ولو فرض وجوده رايحة رائحة بالحكم مثلا فلا شك ان حكمه كالعنبر
وغيره لان العلة هي الرائحة هذا وفي بعض المناسك اذا ربط مسكا كثيرا في طرف ازاره لزمه دم
كما اذا كل طيبا كثيرا وفي قليله صدقة وفي كتاب رحمة الامة في اختلاف الأئمة واستعمال
الطيب في الثياب والبدن حرام للمعمر وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهر
نوبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الاصحاب والله أعلم بالصواب

• (فصل في الحناء ولو خضب رأسه أو لحيته أو كفه بحناء فعليه دم ان كان) أي الحناء (ماتما
وان كان تخينا فليد رأسه فقيه الهمان على الرجل دم للطيب ودم للتغطية) أي ودم واحد على
المرأة للتطيب فقط (وهذا) أي الاطلاق أو الحكم (ان دام يوما أو ليلة) على جميع رأسه
أو ربعه (والافصدقة للتغطية) أي في أقل من يوم (ودم للطيب) أي مطلقا واعلم أنه ذكر في البحر
الزاخر وجوب الدم بالخضاب مقيدا بما اذا دام عليه يوما كاملا قال وان كان أقل فصدقة وهو
يخالف ما قد مناه من انه لا يشترط بقاء الطيب زمانا في الجسم بخلاف الثوب ولهذا أطلقوا
وجوبه في أكثر الكتب بلا تقدير زمان وفي الخجندی اذا خضبت المرأة كفه بالحناء وهي
محرمة وجب عليها دم هذا يدل على ان الكف عضو كامل لانه أوجب في تطيبه الدم كذا في شرح
القدوري

• (فصل في الوضوء) بكون السبب وكسرها وهو الافصح والاقول أشهر (وهي بت يصنع به)

وتقصري فيملمنتني عنه
بانوري في كل ظلة وبالنسي
في كل وحشة وباتقي في
كل شدة وبأرجاني في كل
كربة وبأولبي في كل نعمة
أنت دليلي اذا انقطعت
دلالة الأدلاء فان دلتك
لا تنتطح لا يضل من هديت
ولا يذل من وابت انعمت
علي فاسبغت وورقتني
فوفرت وودعتني فاحسنت
واعطيتني فأجزلت بلا
استحقاق لذلك بعمل مني
ولكن ابتداء منك بكرمك
وجودك فانفقت نعمك
في معاصيك وتقويت
برزقك على سخطك واقيت

أى بورقه ويكون على نوعين وهى ورق النيسل (فلو غضب رأسه بالوسمة فان كانت متلبدة فعليه دم للتغطية ان دام يوما وفى أقله صدقة وان كانت مائعة فلا شئ عليه لانها ليست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيجان عن أبى حنيفة رحمه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة (وقيل ان خاف قتل الدواب أطعم شيئا) كما فى البدائع وخزانة الاكل وفى المنتقى عن محمد اذا غضب رأسه بالوسمة فعليه دم فى قياس قول أبى حنيفة وفى قول أبى يوسف عليه طعام وفى المبسوط اذا غضب رأسه بالوسمة فعليه دم للتغضاب ولكن للتغطية الرأس به وهذا هو الصحيح وان غضب لحية به فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الدواب أطعم شيئا انتهى وهو المعتمد لان الوسمة ليس بطيب على ما صرح به قاضيجان

*(فصل فى الخطمى) بالكسر ويفتح نبات على ما فى القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبى حنيفة (وقال صدقة) كذا فى المجموع وشرحه والبدائع وشرح الكنز والفح والعناية والبحر الزاخر وغيرها وقيل قوله فى الخطمى العراقى لرائحة وقوله ما فى الخطمى الشامى فانه لا رائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف فى العراقى على ما فى الزيلعي والفح وغيرهما وزاد ابن فرشته فى شرح المجموع حيث قال ولا شئ فى استعمال غيره اتفاقا يعنى غير العراقى وقال الطرابلسى بناء على عدم الخلاف فيجب الدم فى الخطمى العراقى بالاتفاق ودمان ان لبد رأسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب فى غير العراقى شئ بالاتفاق ومقتضى كلام الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الامام ومصاحبيه (ولو لبد رأسه به وحصل التغطية لزمه دمان) أى لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أو يده باشتان) بضم أوله (فيه الطيب) أى فينظر فيه (فان كان من رآه سمعنا اشتانا فعليه صدقة وان سمعنا طيبا فعليه دم) أى اعتبارا للقلبة كذا فى قاضيجان (ولو غسل رأسه بالخرص) بالضم وبضمتين الاشتان (والصابون والسدر ونحوه) أى مما لا رائحة فيه ولا اختلط به طيب (لا شئ عليه) أى بالاجماع كما صرح به الاسيحاى وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة اذا غسل رأسه أو لحية بالخطمى أو البدر فعليه دم فليس بصحيح فى الصدر الخالص

*(فصل فى الدهن) بالفح مصدر يعنى الادهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتشديد الدال (بدن مطيب وهو ما ألقى فيه الانوار كدهن البنفسج والورد والياسمين والبان والخيرى) التاخران هذه الاشياء لها دهن مأخوذ منها فيكون غير ما ألقى فيه الانوار فانه نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود انها وسائر الادهان التى فيها طيب اذا استعمل به (عضوا كاملا) على ما فى البدائع (فعليه دم) أى اتفاقا (وفى الاقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن اذهن كثيرا ولم يقدر بشئ وقيد البرجندى بما يستكره الناظر ولعل محله اذا استعمل الكثير فيما لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله اعلم وفى النوادر ولو ادهن ربع رأسه أو لحية فعليه دم قال المصنف ولعله تفرع على رواية الربع فى الطيب والصحيح خلافها (وان ادهن بدن غير مطيب كالزيت الخالص والحل وهو دهن السمسم واكثر منه فعليه دم) أى عند أبى حنيفة وصدقة عندهما وروى ابن المبارك عن أبى حنيفة مثل قوله ما كذا فى شرح الجامع (وان استعمل منه فعليه صدقة) أى اتفاقا (وهذا) أى الحكم السابق (اذا استعمله على وجهه) أى اذا استعمله على وجهه التداوى أو الاكل فلا شئ عليه (أى اتفاقا انتهى ووجهه

مهرى فيما لا تحب فلا تمنعك
جرائى عينك وركوبى
ما نهيتنى عنه ودخولى فيما
حرمت على أن عدت على
بفضلك ولم تمنعنى عودك على
بفضلك ان عدت فى
معاصيك فانت العائد
بالفضل وانا العائد بالمعاصى
وأنت يا سيدى خير الموالى
وأنا شر العبيد ادعوك
فجئنى واسألك فتعطينى
وأستعنتك فتبدونى
واستريدك فتزيدنى قبلى
العبد انا يا سيدى ومولائى
انا الذى لم أزل أسمى فقنقر
لى ولم أزل أتعرض للبلاء
فتمانينى وكم أتعرض

غير ظاهر كما لا يخفى (فلو أكل الزيت الخالص عن الطيب أو الحل) أى الخالص (أو دوى مـ ما شقوق رجله) أى مثلاً (أو جراحة أو قطر في أذنيه أو استعط) أى في أنفه (فلا شئ عليه ولو أدهن بسم أو شحم أو لبية أو أكله فلا شئ عليه ولا فرق بين الشعر والجسد في الدهن) أى في وجوب الجزاء به خلافاً للقارسي حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه ولحيته ولو دهن ساقيه بزيب أو شحم لا بأس به انتهى وهل يمنع الدهن في الثوب وذكر القارسي ولو أحرم في أزارقه طيب أو دهن بوجد منه رائحة قدر شرب في شربك ساعة أطعم نصف صاع من رومان قل فقبضة إلا إذا دام يوماً فنصف صاع وفي الكثير القاحس دم إذا كان يوماً قال المصنف جعل الدهن في الثوب كالطيب فإذا أراد بالدهن المطيب منه فصيح لأنه طيب وأما غير المطيب فبعيد لانتفاء فيه انتهى ولا يخفى أنه قد أدهن بوجدان الرائحة منه فلا يتصور أنه أراد غير الطيب أصلاً

• فصل في الفرق بين الرجل والمرأة في الطيب ولا بين العامد والناسي والمكره والطائع والقاصد (أى المتعمد وغيره) أى الخطي (ولو طيب محرم) أى من غير استعماله (محرم ما أو حلالاً لا شئ على الفاعل) أى من الجزاء كالألبسة الخيط والأفلاش أن تطيب المحرم والباسة الخيط حرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المفعول) أى لارتفاقه به وكان مقتضى القياس أن يكون على الفاعل أيضاً كما لو حلق محرم رأس محرم في غير أو أن التحلل وسبأني ما بين الفرق بينهما (النوع الثالث في الحلق: إزالة الشعر وقلم الاظفار) إزالة الشعر أعم من الحلق والتقصير فيشمل التنف والتشور والقطع والحرق ونحو ذلك (إذا حلق رأسه كله أو ربعه) أى قصاعداً (فعليه دم وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة) وهذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوي في مختصره أن في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما يحلق أكثر رأسه (وإن كان) أى المحرم أو رأسه (أصلح) من الصلح محرمة انفسار شعر مقدم الرأس لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها (إن بلغ شعره ربع رأسه) أى ولو كان بلقياً ولو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه تقديره (فعليه دم وفي أقل منه صدقة ولو حلق لحيته أو ربعه فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة وإن بلغت لحيته الغاية في الخفة) بمعنى (أن كل قدر ربعها كاملة) حال من الفاعل (فعليه دم والافصدقة) على ما في الفتح (ولو حلق رأسه ولحيته وأظفاره وكل بدنه في مجلس واحد فعليه دم واحد وإن اختلفت المجالس فلكل مجلس موجه) بفتح الجيم أى ما يوجب جنائيه فيه عندهما وعند محمد دم واحد ما لم يكفر للآول (ولو حلق رأسه فأراق دما ثم حلق لحيته في مجلسه لم يكره دم آخر) الكل من المرغبات وأما أن حلق الرأس ولبس الخيط في مجلس يلزمه دمان ولو لم يكفر بينهما اتفاقاً لانهما جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما في شرح الجامع (ولو حلق رأسه في أربعة مجالس في كل مجلس ربعاً فعليه دم واحد) اتفاقاً ما لم يكفر للآول لأنها أجناس متفقة ولو كانت في مجالس مختلفة كذا في الفتح ومنسك القارسي وغيرهما واليه أشار في الكافي وشرح الكزوري البحر الزاخر قدم واحداً بالاجماع ويخالفه بظاهره ما ذكره الخبازي في حاشيته على الهداية إذا حلق ربع الرأس ثم حلق ثلاثة أرباعه في أزمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لأن حلق كل ربع جنائيه موجه للدم فاذا اختلف أزمان وجودها نزل ذلك بمنزلة اختلاف المكان في تلاوة آية

للهلكة فتجيبى وأقلت
عثرى وسنرت عورنى ولم
تفخضنى بسر برى ولم تنكس
برأسى عند اخوانى بل
سنرت على القبايح العظام
والفضائح الكبار واطهرت
حسناتى القليلة الصغار
منا منك وتفضل منك
واحساناً وانعاماً ثم امرتنى
قلم أقر وجرتنى قلم انزجر
ولم اشكر نعمتك ولم أقبل
تصبيتك ولم أود حقك ولم
أترك معاصيك بل عصيتك
بهسنى ولو شئت أعجبتنى فلم
تفعل ذلك بي وعصيتك يدي
ولو شئت لجدمتنى فلم تفعل
ذلك بي

السبعة فلا يتدخل انتهى واظهار ان مراده بالازمان الايام لا الجالس المتعددة في يوم واحد
(ويجمع المتفرق في الحلق كحلق الطبيب) أي يجمع متفرقة (فلو حلق ربيع رأسه من مواضع
متفرقة فعليه دم)

(فصل في الشارب والرقبة ووضعه المهاجم والابط وغيرهما) كالعانة ونحوها (ان أخذ) أي
بالمقص ونحوه (من شارب) أي بهضم (أو أخذ) كله أو حلقه فعليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها
فعليه دم) أي اتفاقا (ولو حلق بعضها صدقة) أي ولو كان ربيعها فصاعدا كذا في شرح الكنز
بعد ادراج الابط أثبتنا محلا لأن الربع من هذه الاعضاء لا يتغير بالكل لان العادة لم تجز في هذه
الاعضاء بالاقتصار على البعض فلا يكون حلق البعض اتفاقا كله لا حتى لو حلق أكثر أحد
ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة وفي الطرابلسي حمل الاكثر كالكل واليه يشترك كلام البدائع
وفي شرح الجامع لقاضي خان لو حلق الرقبة كلها يلزم للدم في قوله هم فكذا اذا حلق قدر الربع
انتهى وهو قياس منه لكن في شرح النقاية موافقا لما سبق من شرح الكنز انما وجب الدم
بحلق ربيع الرأس وربع اللحية ولم يجب في غيرهما الا بحلق جميع العضولان العادة جرت في
الرأس واللحية بالاكتفاء ببعض ولم تجز في غيرهما به انتهى والناسبة كالرقبة (ولو حلق
مواضع المهاجم) قبل وهما صفتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة (فعليه دم) أي: ندأبي
حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيما اذا كان حلقهما للصامعة واما ان كان غيرهما فعليه
الصدقة اتفاقا الا اذا كان قدر ربيع الرقبة ففيه ما مر من الخلاف ويدل عليه ما في شرح الكنز
حيث قال عليه صدقة لانه قليل فلا يوجب الدم كما اذا حلقه لغير الحامة ولا في حنيفة رحمه الله
ان حاقه لمن يتخيم مقصود وهو الاعتبار بخلاف الحلق لغيرها (ولو حلق الاطمين أو أحدهما
أو تنف) أي ابطيه أو أحدهما (أو طلي بنورة فعليه دم وفي اقل من ابط صدقة) قال ابن الهمام
هذا الاطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضي خان في الابط ان كان كثير الشعر يفتبر فيه الربع
لوجود الدم والا فلا أكثر لكن في شرح الكنز لو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة
بخلاف الرأس واللحية انتهى والعلة ما سبق كما لا يخفى ويؤيده ما في المحيط والمدايع ولو تنف
من أحد الاطمين أكثر فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو حلق الصدر والساق أو الركبة أو الفخذ
أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره غير الاسلام صاحب الهداية وكثير من المشايخ
(وقبل صدقة) يشير الى ما في المبسوط متى حلق عضو مقصود بالحلق فعليه دم وان حلق ما ليس
بمقصود فصدقة ثم قال وما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود حلق الرأس
والا بطمين ومثله في البدائع والقرناني وفي النجاة وما في المبسوط هو الاصح وذكر البرجندی
عن المصنف ما ينهر بأن حلق الصدر والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح
بذلك في الخزانة أيضا انتهى والحق انه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة (وان حلق
اقله) أي اقل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الاعضاء مقام الكل) لما سبق
وأما العانة فعضو مقصود صرح به قاضي خان في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزبلي
والطرابلسي والشمي والسبأ أشار في المكافي والبدائع وشرح الجمع والفتح ومنسك القاربي
فيجب فيه الدم في الخزانة ان في حلق العانة الدم ان كان الشعر كثيرا انتهى وجعل الشمي

وعصيتك بجميع جوارحي
ولم يكن هذا جوارحي
فقدولك عنك فها أنا عبدك
المقرب ذنب الخاضع بذلي
المستكين لك بمرمى مقتر
لاك بجنابتي متضرع اليك
راج في موقفي هذا نائب
الك مبتل اليك في الهوى
عن المعاصي طالب اليك أن
تخرج لي جوارحي وطميني
فوق وغبني وأن نسمع ندائي
وتستجيب دعائي وترحم
تضرعي وبكائي وكذلك
العبد الخاطي يخضع لسيده
وتخضع لمولاه بالذل بالكرم
من أقتره بالذنوب وأكرم
من خضع له وخضع ما أنت
صانع بمقتلك

الركبة مثل العامة

• (فصل في حكم التقصير حكمه حكم الخلق في وجوب الدمية) أي في كاه أو ربه (والصدقة) أي في قلبه (فلو قصر كل الرأس أو ربه - فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصر المرأة قدر أربع) أي فصاعدا (من ربع شعرها) أي فزائدا (فعليه دم) على ما صرح به في الكافي والكرمانى وهو المصواب قياسا على التحلل ووقع في الكتابة شرح الهداية أن التقصير لا يوجب الدم والله أعلم

• (فصل في سقوط الشعر) لا يحنى أن الشعر إذا سقط بنفسه لا يحنى ورثه ولا يحنى ولا يحنى ولا يحنى (فصل قبل إحرامه وسقوطه بغير قطعه ولعلهم أرادوا أنه إذا سقط بسبب فعل الحرم بأن أحس به وأدركه فيقتدي بزمه الجزاء الذي ذكره) (ولو سقط من رأسه أو لحية ثلاث شعرات عند الوضوء أو غيره) أي حين مسه وحكه وفيه إيماء إلى ما قد مناه (فعليه كف من طعام) كما روى عن محمد بن علي الطالقاني غير بعيد لكل شعرة (أو كسرة) أي من خبز (أو غرة لكل شعرة) وبخلافه ما في فاضل وان أخذ الحرم من شأبه أو من رأسه أو مسح لحية فاستمر منها شعر بطم مسكينا وفي الهداية ولو أخذ شأبا من رأسه أو لحية أو لمس شأبا من ذلك فاستمر منه شعرة فعليه صدقة وكذا ذكر التمر تاجي وقيل لو لمس لحية فوقعت منها شعرة أو شعرتان تصدق بعمرة أو غمرتين كذا في الكبير بصيغة التبريز فينا في ما اختاره هنا قائل فانه موضع زلل (وان خبز عبد) أي مثلا (فاحترق شعر يده فعليه صدقة إذا أعتق) وفيه أنه إذا كان شعريده كاملا فالقياس وجوب الدم في جوامع الفقه وان خبزنا احترق بعض شعره يتصدق في المحيط إذا خبز العبد الحرم فاحترق بعض شعر يده في التنوير فعليه إذا عتق صدقة وان أطلى من غير أذى فعليه دم إذا أعتق وقوله من غير أذى أي بغير عذوقه لانه إذا كان عن عذوقه عين الصوم على الصلوة وهذا في الحاوي عن المنتقى عن محمد وان كان الساقط مقبدا للعشر من شعر الرأس أو اللعبة فعليه دم وقال ابن الهمام وما في مناسك القاري من قوله وباسقط من شعرات رأسه ولحيته عند الوضوء لزمه كف من طعام عن محمد خلاف ما في فتاوى فاضل وان تنف من رأسه أو ألقه أو لحية شعرات ففي كل شعرة كف من طعام الا ان يزيد على ثلاث شعرات فان بلغ عشر الزم دم وكذا قوله إذا خبزنا احترق ذلك غير صحيح لما علمت من أن القدر الذي يجب فيه الدم هو ربع من كل منها انتهى وفيه أنه يمكن حل كلام فاضل عن رواية عن محمد كافي المنتقى ثم الظاهر أن الاتف حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو تناثر شعره بالمرض فلا شيء عليه) فانه ليس باختياره وكسبه (ولو نبت شعرة في عينه فلا شيء عليه) (بإزالة الشعر) كالوصل على صيد فقتله كذا ذكره السروجي وابن أمير الحاج (ولو خلع جلد من رأسه بشعره لم يلزمه شيء) أي لقصد إزالة الجلد لا إزالة الشعر (ولو حلق أو تنف خصله من رأسه) وهي بضم الخاء المجهمة شعر مجتمعة أو قليل منه (فعليه صدقة) أي نصف ماع على ما في خزانة الاكل

• (فصل في حلق الحرم رأس غيره وحلق الحلال رأسه) أي رأس الحرم (إذا حلق محرما رأس محرما) أي غير نفسه (أو حلال فعليه صدقة سواء حلق بأمره أو بغيره) أي بغير أمر المأخوذ طائعا أو مكرها (وان حلق الحلال رأس محرما فلا شيء على المأخوذ الحلال) على ما صرح به في البدائع

بذنه خاضع لك بذنه فان كانت ذنوبه قد حالت بين وبينك أن تقبل على وجهك الكريم وتقتبر على رحمتك وتنزل على شيا من بركائك أو تغفل ذنوبه وتهاون في خطيئته فها أنا عبيدك مستجير بكرم وجهك وعز جلالك توجه اليك ومتوسل اليك بنبيل محمد صلى الله عليه وسلم أحب خلقك وأكرمهم لديك وأولاهم بك وأطوعهم لك وأعظمهم منك منزلة وعندك مكانا وبهترة الطيبين الطاهرين الهداة المهتدين يا مذل كل

والكرمانى والعناية والحاوى (وقيل عليه صدقة) واليه ذهب الزيلعي وابن الهمام والشمس
 ووجهه غير ظاهر إذا الحلال غير الخلق في موجبات محظورات الاحرام وهي محرم عليه أو يباح
 فعليه هذا أو يكره الظاهر الأخير لظاهر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم إذا لمعنى لا تأمر ولا يحلق
 رؤسكم أو لا يحلق بعضكم رؤس بعض ولعل هذا أيضا وجه من أوجب الصدقة ثم إن خلق محرم
 أو حلال رأس محرم فعلى المخلوق والمحرم يجب دم ولا يرجع به على الخالق وقال زفر والقاضي أبو
 حازم يرجع به أقول لا يظهر التفصيل وهو أنه إن كان بأمره واختياره فلا يرجع به إلا بأن حلقه
 وهو نائم أو كرهه فيرجع وهذا لا ينافي أنهم أطلقوا وجوب الصدقة على الخالق المحرم سواء كان
 المخلوق حلالا أو محرما على ما صرح بالسوية في البدائع كما توهم المصنف في الكبير لأن صريح
 عبارة الأصل في المسبوط وفي الكافي للعالم هكذا وإن خلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وإن
 خلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بغير أمره فعلى المخلوق دم وعلى الخالق صدقة انتهى وفرق
 بين المسئتين لظهور تفاوت الخاتين في ارتكاب الجنائين فإن هذه العبارة على ما في الفتح إنما
 تقتضي لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما إذا خلق رأس محرم وأما في الحلال يقتضي أن
 يطعم أى شئ شاء كقولهم من قتل غلة أو جرادة تصدق بمائتين أو إرادة المقدرة في عرف إطلاقهم
 أن يترك لفظ صدقة فقط فافهم فإن قلت إذا خلق المحرم رأس غيره محرما أو حلالا تجب الجنابة
 بخلاف ما إذا ألبس المحرم محرما لابسًا محظوظا فإنه لا يجب عليه شئ كما صرح في القاموس خاتمة قلت
 لو روي انتهى إجمالا في قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم محظوظا لهذه الصورة وغيرها على ما قدمناه
 بخلاف الإلباس فإنه لا يعرف نهي عنه في الشرع نعم قد يقال الإلباس حرام كما صرح حواشي
 الباس الوالدين للصغير الثوب الحرير إلا أن ذلك الحكم عام غير محقق في مجال الاحرام والله أعلم
 بالمرام (وإن أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص أظفاره فعليه صدقة) كما في المحيط
 والمبسوط وبقيد مافى الفتاوى السراجية لو أخذ المحرم شعر محرم أو ظفر فعليه صدقة (وقيل
 إذا خلق أو أخذ من شعر حلال أو ظفر أظفاره أطعم مائتا) على ما في الهداية والنكاح وغيرهما
 وكذا قال في الجامع الصغير أطعم مائتا

هذا فصل في قلم الاظفار إذا قص أظفاره يد أو رجل واحدة في مجلس واحد
 فصله دم واحد) لاتحاد المجلس في المسئلة الأولى وللازدياق بعضه وكامل في الثانية (وإن قلم
 أقل من يد أو رجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع) أى في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول
 صاحبيه (إلا أن يبلغ ذلك) أى مجموعهم (دما فينقص منه مائتا) على ما في البدائع وغيره (وقيل
 بنقص نصف صاع) على ما في الجبر الزاخر ولعل مراده أنه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما إذا
 قلم كثيرا ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا أو قال زفر بقم ثلاث منها يجب الدم لأن الأصغر
 كالكل وهو قول أبي حنيفة أو لا وقال محمد في كل ظفر خمس الدم ولعل في المسئلة عنه روايتان
 (ولو قلم في أربعة مجالس في كل منها طرفة) بفتحين أى جبا من العين والشمال (من أربعة) أى
 أطراف اعتبار يديه ورجليه (فعليه أربعة مائة كقوله الأول أو لم يكفر) أى عندهما وعند محمد
 ما لم يكفر للأول (وإن قلم خمسة أظفار يد أو رجل ثم قلم أظفاره يد أو رجل أخرى فإن كان) أى
 قلمها محلا في مجلس فعليه دم أو مجلسين فدمان وإن قص خمسة أظفار (أى من الأعضاء الأربعة

جبار وباهز كل ذليل
 قد بلغ مجهودى فهبلى
 نفسى الساعة برحمتك
 يا أرحم الراحمين (اللهم)
 لا تقولى على سخطك ولا صبر
 لى على عذابك ولا غنى لى
 عن رحمتك فبخدمت تعذب
 غبرى ولا أجد من يرمنى
 غيرك ولا قوة لى على البلاء
 ولا طاقة لى على الجهد
 أسألك بحق نبيك محمد صلى
 الله عليه وسلم وآله الهادين
 المهديين وأتوسل اليك فى
 موقفى اليوم أن تجعلنى من
 خيار وفدك (اللهم) صل
 على محمد وعلى آل محمد
 وارحم صراخى واعترافى
 بذنبى ونصرنى وارحم

(متفرقة أو قلم من كل يد ورجل أربعة أظافر يبلغ جلتها ستة عشر ظفر فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع إلا إذا بلغت قيمة الطعام دما فتنقص منه ماشاء) أي كأمز (وان اختار الدم فله ذلك) واعلم ان محمد اعتبر عدد الخمسة لا غير ولم يعتبر التفرق والاجتماع وهما اعتبارا مع عدد الخمسة صفة الاجتماع وهو ان يكون من محل واحد (ولو انكسر ظفرك أو انقطع شظية) أي فلق من مده فقطعها أو قلعها لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيره وأعطى بأنه لا يغوب بعد الانسداد (وقبل ذلك إذا كان بحيث لا يغوب) أي لا يزيد كما في المبسوط والبداية (ولو كان بحيث لو تركه يغوب فعليه صدقة) على ما صرح به في المبسوط (ولو قطع كفه وفيه أظافر لم يلزمه شيء) لأنه قد بدى قطع الكف لا قلم الظفر وهذا وفي المحيط وقاضيان وجوامع الفقه فيما إذا قص المحرم أظافر غيره فحكمه حكم الحلق وعن محمد رواية أنه لا شيء عليه في قلم أظافر غيره وفي البدائع وان قلم المحرم أظافر دلال أو محرم أو قلم الحلال أظافر محرم فحكمه حكم الحلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

* فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة مبنيا على أي معينا (في الأنواع الثلاثة) أي المتقدمة من اللبس والطيب والحلق وكذا حكم القلم ما ذكرنا في (انما هو) أي باعتبار حكمه المطلق (في حالة الاختيار بأن ارتكب المخطو وبغير عذر ما في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بصدر كمرض وعلة) أي ضرورة (فهو) أي صاحبه (مخير بين الصيام) أي صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أي على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع (والدم ومن الاعتذار بالحمل) أي بجميع أنواعها (والبرد) أي الشديد (والحر) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أي وجمع الرأس كله (والشفقة) أي وجمع شق من رأسه (والقمل) أي كثرت في شعر رأسه كما في الكرمانى والفارسي والحدادي (ولا يت شرط دوام الصلة ولا أدائها إلى التف بل وجودها مع تعب وشقة يبيع ذلك) كما صرح الحدادي وجعل الفارسي لبس السلاح لخوف القتال عذرا وهو واضح ومنه شبه المصنف بقوله وفيه تأمل لانهم لا يجعلون الاكرام من الاعتذار لانه من جهة العباد فهذا منه انتهى والفرق ظاهر لان لبسه انما هو لدفع الأذى فهو في معنى الحر والبرد والقمل ونحو ذلك (وأما الخطأ والتسبيح والاعطاء والاكرام والنوم والرق) فيه بحث فان المملوك مخير بين ان يصوم في حال رقه وان يطعم ويذبح بعد عتقه اذا كان عن عذر (وعدم القدرة على الكفارة) أي اذا صدر عنه بغير عذر (فليست) أي هذه الاشياء (باعتذار في حق التخيير ولو ارتكب المخطو وبغير عذر فواجبه الدم عينا أو الصدقة) أي معنية باختلاف الجنابة (فلا يجوز عن الدم) أي التمسك طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تذر عليه ذلك) أي ما ذكر من الدم والصدقة (بقي في ذمته) أي إلى وقت قدرته (واذا تطيب) وصلى كذا إذا أوشربه (أو اكمل يكمل مطيب أو لبس) أي مخطا أو حلق) أي عضوا منه (أو قلم) أي اظفار يد (لعذر) قيد لكل (فهو مخير) أي بين أشياء ثلاثة ان شاء ذبح شاة) أي في الحرم وأهدى (ولم يشاء) تصدق على ستة مساكين) وهم من أهل الحرم أفضل (بثلاثة أصوع) بفتح فسكون فضم جمع صاع (من بز) أي منطة (لكل مسكين نصف صاع وان شام صام ثلاثة أيام وهذا) أي ما ذكر من الأنواع الثلاثة (فيما يجب فيه الدم) على وجه التخيير (وأما ما يجب فيه الصدقة) أي فيما عدا

طرح رحلى بفنائك وأرحم
مصبرى الديك يا أكرم من
سئل بأعظم أريجى لكل
عظيم اغفر لى ذنبى العظيم
فانه لا يغفر الذنب العظيم
الا العظيم (اللهم) انى
أسألك فكلالة رقبتي من
النار يا رب المؤمنين لا تقطع
رجائى يا منان من عالى
بالرحمة يا أرحم الراحمين
يا من لا يجيب سائله لا تزدنى
باعتق اعف عني يا ثواب
تبلى واقبل توبتى
يا مولاي حاجتى ان أعطيتنى
لم يضرنى ما منعنى وان
منعتنى لم ينقصنى ما أعطيتنى
فكلالة رقبتي من النار

عني جذاً بأن طيبه مع عضو وليس أقل من يوم (ففيه يجزيين الصوم والصدقة) أي وجوب
 تخيير والافيجوزة اختياراً والمدم أيضاً (فإن شاء تصدق بنصف صاع) أي فيما أطلق عليه بالصدقة
 (أو ما وجب عليه من الصدقة) أي فيما أوجبوا عليه من أن يطعم شيئاً (ولو أقل من نصف صاع
 على مسكين) فإلهذا للتنوع وأما في قوله (أو صام عنه يوماً) أي عن نصف الصاع فهي التخيير
 قال القاموس: وعن أبي يوسف ما فعله الهرم من محظورات الأحرار من ضرورة لا تبلغه مله يجزئ
 الصوم وهو كما لو فعله من غير ضرورة ومنه نقل البرجندي عن الظهيري وفي أمالي الحسن قال
 أبو نيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي يوسف وكل صدقة في جنابة الأحرار غير مقدرة فهي
 نصف صاع من بر أو صاع من غر أو شعير إلا ما يجب بقتل القملة والجراة) استثناء منقطع فإن
 جنايتهما مقدرة وكذا قوله (وإنه شهرات قليلة واللبس أقل من ساعة وهو ذلك) أي من قلم
 أصبع (وأما الصدقة المقدرة) أي في الكفارات الخيرة (فهو ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد
 الجزاء في تعدد الجنابة إنما هو فيما إذا اتحد جنس الجنابة) أي بخلاف ما إذا اختلف جنسها
 (فاللبس جنس والطيب جنس والخلق جنس وقلم الاظفار جنس) أي وقسم على ذلك (فإذا جمع
 بين الأجناس المختلفة في مجلس واحد لم تعد الجزاء بل تعدد لكل جنس موجهة) يفتح الجهم أي
 الذي أوجبه الشارع بسبب اختلاف موجهه

هـ (فصل وإذا ألبس المحرم محرماً) أي إذا كساه مخبياً ونحوه وإذا كان حلالاً فالأولى
 (أو طيبه أو غطى رأسه أو وجهه فلا شيء على الفاعل) لأنه غير ممنوع من هذه الأفعال بالنسبة إلى
 غيره (وعلى المفعول الجزاء) أي إذا كان محرماً لحصول الاتفاق به ولو عن غير قصد وكذا إذا
 قتل المحرم قل غيره لا شيء عليه بخلاف ما لو خلق رأس غيره كحز (النوع الرابع في حكم الجماع
 ودواعيه وهو) أي الجماع (أغلظ الجنائيات) أي أعظمها وزواشدها أثراً (يفسده الحج
 والعمرة) أي إذا وجد قبل أدامه كنهها عند الاثمة الأربعة وفي شرح النفاية للشمس
 السمرقندي عند قوله أفسد وجهه أي نقصه نقصاً ناقضاً لا يطله كفاي المضمرة قال المصنف
 فأفاد أن المراضن القصد النقص الفاحش لا البطلان وهو قيد حسن يزيل ببعض الإشكالات
 قلت من جعله المضمرة في الأفعال لكن في عدم الإبطال أيضاً نوع من الإشكال وهو القضاء
 إلا أنه يمكن دفعه بأنه يؤدي على وجه الكمال واقفه أعلم بالاحوال (وحقه) أي تعريف الجماع
 (التقاء الختانين) في القبل (ونغييب الحشفة) أي في الدبر ولو اكتفى بالتاني كان أخصراً وأظهر
 ولكنه نقل ما ذكره بعينه في الغاية (وشرائط كونه مفسداً خمسة) أي أموره (الأولى أن يكون
 الجماع في القبل أو الدبر حتى لو وطئ فمادونه ما هي من الاختلاف ونحوها) وكذا أنه أمضى
 أو احتل (أو لبس) أي من بلا حائل (أو علق أو باشر) أي مباشرة فاحتمل أن من غير جفرفها
 ليس بينهما حائل (بشهوة) قبل الأربعة (فإنزل) أي ولو أنزل (لم يفسد) أي بالاجماع وفيه ضمان
 هذه الأشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يسهى بها عائق كيف يكون شرطاً في الإجماع
 (الثاني أن يكون) أي الجماع (في الآدمي) سواء كان حلالاً أو محرماً والظاهر أن يستثنى الميتة
 والصغير مثلي لا نوطاً (فلا يفسد) بوطه البهيمه وان أنزل (كما صرح به فاضحاً) وبه ثم الجماع
 في القبل يفسد بالاجماع وأما في الدبر فمحملة مفسدة وكذا أنه أمضى خفيفة في الأصح وفي رواية

(اللهم) بلغ روح محمد وآل
 محمد صلى الله عليه وسلم
 وعلى آله تحية وسلاماً بهم
 اليوم أتقدي يا من أمر
 بالعبودية يا من يجزي على
 العفو يا من يعفو يا من يرضى
 العفو يا من يشب على العفو
 العفو أسألك اليوم العفو
 وأسألك من كل خير أحاط
 به علمك هذا مكان البائس
 الفقير هذا مكان المضطرب
 رجلك هذا مكان المستجير
 بقول من عقر بك هذا
 مكان المائد بك منك أعوذ
 برضائك من غضبك ومن
 غلاتك منك يا أملي يا رجاى
 يا خير مستغاث يا أجود

أخرى عن أبي حنيفة أنه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد عليه دم والأقل أصح (الثالث أن يكون قبل الوقوف بعرفة) أي قبل وقوفه بها (فلا يفسد أن كان بعده) أي بعد تحقق الوقوف ولو ساعة (وهذا في الحج وفي العمرة قبل أكثر الطواف) أي فانه ركنها (فلو طاف أكثر ثم جامع لا يفسد عمرته الرابع التقاء الختانين) أي وما في من من نعيم الحشفة وفيه أن هذا حدثه وركته فكيف يكون شرطه (فلا يفسد قبله) وفيه ما تقدم من أنه ليس بجماع حينئذ (الجلس أن لا يكون حائل) أي حاجر ومائع (بين الفرجين يمنع الحرارة) أي من أحد الطرفين (فلو لم ذكره بخرفة وأولجه) أي أدخله (أن منع الخرفة وصول حرارة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد) كافي في التخصة والغاية (ولو أحرمت بجماع فسد) أي صح إحرامه وفسد حجه ويلزمه المضي هكذا أطلق في المطلب الفائق (وقيل هذا) أي الفساد (أن لم ينزع في الحال وإن نزع في الحال لم يفسد) قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكر ابن جماعة عن الحنفية (ويحقق الجامع من الصبي) أي المراهق (والجنون فيفسد نفسه كما) أي على القول بعصمة إحرام الجنون أو على تقدير برأيه حدث له وأحرمت عنه رقيقه كالقبي عليه أو كما صرح به ابن جماعة فيمن أحرمت عاقلا ثم جن فجامع فانه ضد الحنفية كالعماد وأما قول المصنف التحقيق في مسئلة الجنون أنه إن أحرمت عاقلا ثم جن ثم أفاق بعد أداء الحج ولو بسنين فحكمه حكم العاقل والاضطراب في فعله لا يثبت ظهور التحقيق واقعه في التوفيق (إلا أنه لا إجراء) أي من الدم (ولا قضاه عليه ما) على ما حكاه الاستيعابي وقيل الجنون عليه الكفارة انتهى وكذا لا مضى عليه ما في إحرامه ما للضد تكليفه ما في حالهما (ولا فرق فيه) أي في الجامع بالنسبة إلى هذا الحكم وإن كان يتفاوت بالآثم وعدمه (بين العماد والناسي والطائع والمكروه) يفتح الراء (واليقظان) يفتح فسكون أي المتنبه من النوم (والناسي) وكذا الخطي والمعدور (والحج والعمرة والقرض والنفل) وكذا الواجب منها بالنقد (والرجل والمرأة والحرم والعبد) أي إذا كانا حائطين بالغين محررين فإن كان الزوج صبيًا بجامع مثله أو مجنونًا أو حلالا لفسد جهما أو المرأة صبية أو مجنونة محرمة أو غير محرمة فيفسد حجه ومنه في التحقيق إلى أنه إذا جامع الصبي يفسد حجه كالزواني في كل في صومه انتهى وهو ظاهر غير أنه لا قضاء عليه ولا جزاء لطل فائدة حكمه أنه لا يناب عليه أو يضيق من جنسه وقضائه استصحابا (ولا يجب الافتراق في القضاء على الرجل والمرأة) متعلق بلا يجب والمراد بهم حال الزوجان (الأذاخا المواقعة) أي الجماعة ثانيا (فيستحب) أي يستثنى أن يفترقا عند الإحرام) وقيل في موضع المواقعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة إذا فسد انسكهما لا يفترقان في القضاء عندنا إلا إذا خا المواقعة فيستحب عند الإحرام وأما ما في الجمع الصغير وليست الفرقة بشيء أي بأمر ضروري وقلي فاضينان يعني ليس بواجب وقال زفر مالك والشافعي يجب افتراقهما وهو أن يأخذ كل واحد منهما طريقا آخر كما فسره في البحر الزاخر وأما وقت الافتراق فعندنا وزفر إذا أحرما وعند مالك إذا خرا بطن البيت وعند الشافعي إذا انتهيا إلى مكان الجامع

(فصل فاذا جامع في أحد السيلين قبل الوقوف) أي بعرفة (فسد حجه وعليه شاة ويحصى في حجه) أي في بقية أفعاله من الرمي والحلق والطواف ونحو ذلك (حقا) أي وجوبا (فيفضل

المطهرين بامن سبقت رحمة غصبه بآبدي ومولاي ياتقني ورباني ومعتدي وبأذخري وظهري وعدي وبأغاية أملي ورغبتي وبأغاي ما أنت صانع في هذه اليوم التي فزت فيه اليك الأصوات أما لك أن تصلي على محمد وعلى آل محمد وإن قلبي فيه مغلما متجما بأفضل ما انتظرت به من رضى عنه واستحبته دعامه وقبلته وأجرت عظامه وفقرت ذنوبه وأكرمته وشرفت مقامه وأحسنته حيلة طيبة وخفت له بالفضرة

جميع ما فعله في الحج الصحيح) أي ولا يكتفى عما نرى عليه من الأركان فقط (و يجب ما يجب فيه) أي من المخطورات جميعا (وان ارتكب مخطورا) أي كالجماع ثانيا وما ترا الجنابات (فعلبه ما علي الصحيح) أي من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قابل) أي سنة آتية (ولا عمرة عليه ان كان مفردا) أي بالحج وأفسده بخلاف فأتى الحج فأنه يتحلل بأفعال العمرة ثم يقضى حجه من قابل قال في البحر ومن جعل حكم من فسد حجه كفافة الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لأبأفعال الحج فهو غلط لأن الرواية مصرحة في سائر الكتب ان من أفسد حجه مضى في الحج كما مضى من لم يفسده وصرح بعضهم بنسخ ذلك فعلم ان فساد الحج مضى فيه ولا يتحلل بأفعال العمرة بخلاف الفات انتهى وقوله صرح بعضهم بالتعمير يشير إلى خلاف فيه والله أعلم

• (فصل وان كان المفسد قارنا) فحجه تفصيل (فان جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) أي أكثره (فسد حجه وعمرته) أي كلاهما (وعليه المضي فيهما وعليه شاتان) أي للجنابة على احرامهما (وقضا وهما وسقط عنه دم القران) أي الموضوع للشكر فانه انما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة (وان جامع بعد ما طاف عمرته كله أو أكثره فسد حجه ودون عمرته) لا داء ركنها قبل الجماع (وسقط عنه دم القران) لفساد حجه الذي باجماعه معها كان قرانا (وعليه دمان) أي لجنابته (التسكيرة حكما) (دم لفساد الحج) أي للجماع قبل الوقوف المؤدى إلى فساد الحج (ودم للجماع في احرام العمرة) لعدم تحللها عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أي لصحة عمرته كما في البدائع (وان جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحلق) أي ولو بعرفة (لم يفسد الحج ولا العمرة) لا درائه ركنهما (ولا يسقط عنه دم القران) أي لصحة أدائهما حيث أتى بأركانهما لكن عليه بدنة للحج وشاة للعمرة (ولو لم يطف للعمرة ثم جامع بعد الوقوف ففعله بدنة للحج) أي للجنابة عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤها ولو طاف القارن) أي طواف الزيادة (قبل الحلق ثم جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجنابة على احراميه اعدم تحلل الاول المرتب عليه تحلل الثاني

• (فصل • ولو جامع مرارا قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة ونسوة فعليه دم) أي واحد (وان اختلف المجالس) أي مع واحد أو مع جماعة (يلزمه لكل مجلس) (ولو تعدد فيه) • الجماع (دم على حدة) أي عندهما وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجالس أيضا ما لم يكفر عن الاول على طائي المسوط والبدائع (ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض القاسية فعليه دم واحد) أي في قولهم جبا كما ذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شيء عليه بالجماع الثاني على ما في قاضيان وخزانة الاكل (وكذا الوعد بالجماع) أي بعد الاول (بقصد الرفض فيه دم واحد) كما في الفتح (ولو في مجالس أو مع نسوة) على ما في البحر الزاخر وأما ما في الضبعة من انه لو جامع ثانيا فعليه شاة اذ لم يرد بالجماع الاول ورفض الاحرام فلا طائل تحمله له دم الاحتياج الى تفصيل ارادة لرفض في الجماع الاول لتصريحهم بأنه اذا نوى الرفض في الثاني فعليه جوا واحد هذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل مثله عن المرأة وان كانت مكروهة أو ناعمة أو ناسية وانما يتقضى بذلك الاثم واذا كانت مكروهة حتى فسد حجهما ولم يهادم هل ترجع على الزوج قال في البدائع لا ترجع عليه ولم يذكري خلافا وقال في خزانة الاكل والفتح عن ابن شجاع لا ترجع

(اللهم) ان لكل وفجارة
ولكل زكراة ولكل
سائل لك عطية ولكل راج
لك ثوابا ولكل من فزع
الك دابة ولكل من رغب
فيك زلفى ولكل متضرع
اليك اجابة ولكل مسكين
اليك راقعة وقد وفدت اليك
ووقفت بين يديك في هذه
المواضع التي شرفتها بآلاء
لماعذك فلا تحطى اليوم
أخيب وفكك بأكرمى
بالجنة ومن على بالمغفرة
والعاقبة وأجرني من النار
ووسع علي من الرزق
الحلال الطيب وادرا عني
شرقتة العرب والعجم

وعن القاضي أبي حازم ترجع

(فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة) أي ولو ساعة (قبل الخلق) أي ولو حال الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثر) أي بأن طاف منه ثلاثة أشواط (لم يفسد حجه) أي لا دأته الركن العظيم الذي لا يفوت إلا بعونه وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أي جامع قبل المطلق لأنه ناسي. ومع له في أمر الفساد عظم له في أمر الجنابة تأكيده للمحافظة (سواء جامع عامدا أو ناسيا) أي فإنه عليه بدنة كما في عامة الكتب وذكر الحد الذي في شرح القدوري ناقل عن الوجيز أنه يحب البدنة إذا جامع عامدا أما إذا جامع ناسيا فاعطيه شاة انتهى وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين الناسي والعلم في سائر الجنائات وقد صرح فاضحان بقوله ولو جامع أمر أنه بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه وعليه جزو جامع ناسيا أو عامدا (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثر قبل المطلق فعليه شاة) كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تظيم الجنابة إنما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاها أن يستقر هذا الحكم ولو بعد الخلق قبل الطواف إلا أنه سوغ فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفا على أداء الطواف بالنسبة إلى الجامع وساقى لهذا أمر يدقق في جامع القارن بعد الخلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والخلق لاشئ عليه) أي ولو قبل السعي خلافا للشافعي فإنه عنده من أركان الحج حتى لا يجوز له حينئذ عقد النكاح (ولو جامع قبل الخلق والطواف ثم جامع ثانية بلا قصد الرض) أي بلانية رفض الأحرار فقيمة نفسه بل أي بالجامع الثاني (فان كان) أي الجامع المتكرر (في مجلس) أي واحد (فعليه بدنة واحدة وان كان في مجلسين فعليه للأول بدنة ولثاني شاة) أي هذه ما وعده محمدان كان ذبح للأول بدنة يجب للثاني والأفلا يجب للثاني شاة وأما ان قصد بالثاني رفض الأحرار فقيمة الاحلال فعليه كفارة واحدة في قواهم جميعا سواء كان في مجلس واحد أو بجماس مختلفة على ما في البدائع

(فصل ولو جامع) أي القارن (أول مرة) احترازا عما تكرر على ما سبق (بعد الخلق قبل الطواف فعليه شاة) كما في الهداية والكا في الجمع من غير ذكر خلاف وأما لو لم يحاق وظاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على ما في الهداية (وقبل بدنة) كما ذكره في الغاية معزى إلى الميسوط البدائع والاسيحا لوجامع القارن أول مرة بعد الخلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة للحج وشاة لله مرة لأن القارن يحلل من أحرار من بالخلق إلا في حق النساء فهو محرم به ما في حقهن قال ابن الهمام وهذا أيضا فمأذره القدوري وشراحه لأنهم يوجبون على الخلق الشاة بعد الخلق وهو لاؤه أو جبو البدنة عليه ثم في الغاية ليس مخالفة بل تخصيص بأخراج حكم ما عزم غيره ومثل هذا كثير في كلامهم ثم في الغاية أيضا معزى إلى البري أن القارن لو جامع بعد الخلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدنة للحج ولا شاة عليه لعدم دلالة خروج من أحرارها بالخلق وبقي في أحرار الحج في حق النساء أو استشكله شارح المتن لأنه إذا بقي محررا بالحج فكذلك في أمرة يعني من أمر الجامع والذي يظهر أن الصواب قول البري لأن أحرار العمرة لم يهزم بحيث يهطل منه بالخلق من غير الفساد ويبقى في حقهن بل إذا خلق بعد فعلها سئل بالتبعية إلى كل ما حرم عليه وإنما عده ذلك في أحرار الحج فإذا ضم إلى الأمر لم يلج أحرار العمرة اجتمع

وشرقتة الانس والجن
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد ولا تردني خائبا
يوسلني هيايبي ويحيي اقبالك
حتى تبلغني للدرجة التي
يؤم امرؤا فقهه أنبيائك واسعة في
من عوضه لم مشربا روبا
لا أظن بعد ما بدوا حشرني
في زميرتهم وصل على محمد
وقلى آل محمد ولا تحني شمر
ما أخذوا شمر ما لا أخذوا
تكنفي إلى أخيد سواك
وبارك في فمك زقني يا سيدي
ومولاي (اللهم) انقطع
الرجاء لامنك في هذا اليوم
تطول على نبيه بالرجعة
والفقرة (اللهم) رب هذه

كل على ما عهد له في الشرع اذ لا يزيد القرآن على ذلك الضم فيطوى بالخلق احرام العمرة
بالمكينة ~~مكينة~~ احققه ابن الهمام وأطلق في المهودى حيث قال ان جامع بعد الخلق قبل
الطواف فعليه بدنة وهذا الاطلاق هو الاظهر لان حلقه بالنسبة الى الجماع كلاحاق ويستوى
فيه القاتن والمفرد قال ابن الهمام وقول موجب البدنة أوجه لان المذكور في ظاهر الرواية
اطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الخلق أو بعده

• (فصل في شرائط وجوب البدنة بالجماع أربعة الاول أن يكون الجماع بهذا الوقوف والثاني
أن يكون قبل الخلق والطواف) أي عند الجهور وأما على قول المحققين فقبل الطواف مطلقا
سواء خلق أم لا ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الخلق والطواف موجب لبدنة
لأنه شرط لوجوبها وقد علم سابقا في قوله (والثالث العقل والرابع البلوغ) لانهما من
شرائط وجوبهما مع انهما من شروط وجوب جميع الكفارات لا بخصوص وجوب البدنة

• (فصل في ولوطاف للزيارة جنبا ثم أعاده) أي الطواف (طاهرا) أي عن الحدثين (فعله
دم) أي لعدم كمال طوافه وفيه أنه اذا صح طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه ولذا قال
محمد أما في القياس فلا شيء عليه ولكن بأخيه استحسن ما ذكره كذلك قول أبي يوسف وقولنا
أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع أن الطهارة منهما عادت من الواجبات
تظنر للخلطة والخفة فوق الحكم على وقفها وفيه ما تقدم واقع علم والتحقيق ان هذا القول وهو
وجوب الدم بعد الاعادة مبني على انفساخ الاول بالثاني فانه حينئذ يكون الاول نافلا والثاني
فريضة ولا شك ان طواف النافلة جنبا موجب للدم وينقلب الامر كانه جامع بعد طواف كامل
وماسبق من ان من طاف طواف الزيارة جنبا ثم أعاده طاهرا ولم يتخلل بينهما جماع مبني على ان
الثاني جابر للاول وهو القياس لانهم عدلوا عنه ههنا جلائل المؤمن على الوجه الاكل
ونظيره ما روى عن شمس الأئمة السرخسي ان من ترك الاعتدال تنزله الاعادة ومن المناجيع من
قال تنزله ويكون القرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة لانه الحكم في كل صلاة أدبت
مع كراهة التحريم ويكون جابر للاول لان القرض لا يشكر روا ما جعله الثاني فيقتضي عدم
سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب اللهم الا ان يقال ان ذلك امتنان من الله سبحانه
وقعالى اذ يحسب الكامل وان تأخر عن القرض لما علم سبحانه انه سيوقعه وبؤيده انه اذا أعاد
القرض من الصلاة فقبل القرض هو الاول وهو المفعول وقبل الثاني وقبل الامر مفوض الى
الله سبحانه وقعالى واقع علم (ولو طافه) أي طواف الزيارة كله أو أكثره (على غير وضوء) أي
محدثا (او طاف أربعة أشواط طاهرا ثم وطى لا يلزم شيء) أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق
بين الحدثين مع أن الطهارة منهما عادت من الواجبات تظنر للخلطة والخفة فوق الحكم على
وقفها وفيه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاد) أي الطواف في الصورتين (أوليه) كأي
الحاوى وغيره (ولو طاف أربعة أشواط من ما واف الزيارة في جوف الحجر أو فعل ذلك في طواف
العمرة ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها وشاقوعه في الجنبة بدنة) أي سواء خلق قبل
الطواف أو لم يخلق على خلاف ما سبق والمسئلة هي روية عن محمد وفيه اشكال وهو ان الطواف
حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه بالموجب لفساد العمرة وجوب البدنة في

الامكنة الشريفة ورب
كل حرم ومشعر عظمت
قدومه وشرفه بالبيت الحرام
والركن والقامصل على
محمد وعلى آل محمد وأصحابه
في كل حاجة عما فيه صلاح
دينه وديار وآخرة وأغفر
لي ولوالدي وأرحهما كما
ربياني صغيرا واهرا
عنى خير الجزاء وعرفهما
بدعائيهما ومن عليهما بما
نقربه عليهما وشفعني في
نفسى وفيهما وفي جميع
اسلافي من المؤمنين
والمؤمنات في هذا اليوم
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد واسمع لي في عمري
وابسط لي في رزقي (اللهم)

لا تجعله آخر

الحجة ولعل الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه الاستحسان عموم الحديث فبين جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو يني قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة رواه مالك وابن أبي شيبة وهو أربع عمار رواه ابن أبي شيبة أيضا عنه انه جاءه رجل فقال يا أبا عبد الرحمن رجل جاهل بالسنة بعيد الثقة قليل ذات اليد قضيت المناسك كلها غير أني لم أزر البيت حتى وقعت على امرأتى فقال بدنة ورجح من قابل فانه متروك بعضه على ما حققه ابن الهمام ولا يبعد أن يراد بقوله ورجح من قابل تحريضه على انه يؤديه بوجه كامل (ومن فاته الحج اذا جامع فعليه المضي في احرامه) أي ليس عليه تجديد احرام بل احرامه صحيح فيأتي بأفعال العمرة بدلا عن الحج (وعليه دم) أي لجماعه قبل التحلل (وقضاء الفات) أي من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل بها) أي ولو وقع الجماع في تحللها قبل طوافها لان المقصود من هذه العمرة انما هو التحلل من احرام الحج بالنسبة لا بحسب النية بخلاف العمرة المبتدأة المقصودة لذاتها المستقلة في نيتها وهذه المسئلة أيضا عن محمد منقولة وفي الحاوي عن المنتقى عن محمد أيضا انه قال (ولو ان قارنا فاته الحج فطاف لعمرة) أي ولم يحلق (ولم يطفل فاته من الحج حتى جامع فعليه كفارتان) لعدم خروجه من الاحرامين (وكذلك لو فعل) أي القارن (ذلك) أي الجماع (بعد ما طاف للعمرتين جميعا) أي ولو سعى (الا انه لم يحلق رأسه) أي ولم يقصر (ولو انه) أي القارن (حين فاته الحج ظن انه قد بطل حجه) أي بشوته الوقوف (فطاف لعمرة وسعى ثم حلق رأسه وجامع بعد ذلك مرارا فعليه للعلق دمان) لجنائته على احرامين (وعليه لكل ما جامع) أي لجميعه (دمان) أي ولو وقع في مجامع (ولا يجب عليه اكثر من دمين لانه فعل ذلك) أي الجماع (على قصد الرض) أي على وجه الاحلال عنهم ما حين ظن انه قد أحل حين حلق رأسه على وجه الاحلال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما في الحاوي عن المنتقى (ولو أهل بحجة أو عمرة وجامع فيها ثم أحرم بأخرى ينوي قضاها قبل ادائها فهي هي) أي هي على حالها ولا اثر لنية قضاها (واهلا بالثاني) جملة استثنائية معلة أي لان أهلا به (لم يصبح مالم يبرغ من القاصد) وكانت نيته لغوا والعبد اذا جامع) أي قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أي في احرامه باتمام أفعاله (وعليه هدي) أي بدنة أو شاة بحسب اختلاف حاله (وحجة) أي اذا كان قبل الوقوف (اذا عتق) ظرف لهما (سوى حجة الاسلام)

(فصل في حكم دواحي الجماع) ولو جامع فيما دون الفرج) أي من الفخذ ونحوه (قبل الوقوف أو بعده أو مباشر) أي مباشرة فاحشة (أو عاتق) ولو بالعمري (أو قبل أو لم يشهوه) قيد للسك (فأنزل أو لم ينزل) أي في الجميع (فعليه دم) كما قاله في المبسوط والهداية والكافي والبداية وشرح المجمع وغيرها وفي الجماع الصغير اشترط الاثرال في المس لجوب الدم وصححه فاضحيان في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل انه انما يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما تجدد عنه دونه الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يفسد حجه بشئ من الدواحي) أي أصلا بلا خلاف سواء أنزل أو لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما نطقت به سائر الكتب المعتمدة وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحج لا يفسد الا بالجماع

العهد من هذا الموقف وارزقني ما بقيتني واقبلني اليوم مقلما مستجابا لي مرحوما مغفورا لي بأفضل ما أعطيت أحدا منهم من الخير والبركة والرحمة والرضوان والمغفرة وبارك لي فيما أرجع اليه من أهل ومال قليل أو كثير لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم وصل اللهم على محمد وعلى آل محمد وأصحابه وأزواجه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين (اللهم) انقلني من ذل العصية الى عز الطاعة وأغني بجلالك عن

انتهى ووقع في القنارى السراجية ولوليس امرأته شهوة فأمنى بنفسه وكذلك اذ لم ين على
 مافى المبسوط ومنهاج المصلين وضمة المقتى وهو شاذ ضعيف على ما صرح به السروجى وفي المنافع
 يعنى بالقصد نقصان الفاحش انتهى وفيه انه منافع لما تقدم واقع أعلم (ولو قبل امرأته
 مودعها لكان قصد الشهوة) أى بتقبيل المرأة (فعليه القدية والا) بان قصد المودعة (فلا) أى
 فلا فدية عليه (وان قال لا قصدت هذا) أى هذا الامر من الشهوة (ولذلك) أى قصد الموداع
 (لا يجب شئ) لان الشرط لتحقيق الشهوة وعدم قصد يوجب الشهوة والمستثله فى أهبة
 المناسك بزيادة أو دعت امرأته من مكان (ولو نظر الى فرج امرأته فامنى) أى فانزل
 (أو تفكر) أى فى أمر الجماع (أو احتلم فانزل لاشئ عليه) كفى عامة السكتب وفى القرناش
 ولاشئ فى الامناء بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه دم (ولو استمنى بالكف) أى سواء
 قصد الشهوة أو رفع الكفافة (ان أنزل فعليه دم وان لم ينزل فلاشئ عليه) كذا فى الفخ وغيره
 وفى البحر الزاخر وخزانة الاكل لو استمنى بكفه فانزل فعليه دم عند أبي حنيفة انتهى والرجل
 والمرأة فى ذلك سواء (ولو جامع بهيمة فانزل فعليه دم ولا يفسد حجه وان لم ينزل فلاشئ عليه) وكذا
 لو جامع فيمادون الفرج فلم ينزل لا يفسد حجه عند الأئمة الاربعة (النوع الخامس فى الجنائيات
 فى أفعال الحج) أى فى حقها (كالطواف) أى للزيارة وغيرها (والسعى والحلق والرمى والوقوفين)
 أى بعرفة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرفة (والذبح) كان حقه ان يقول كالوقوفين
 والرمى والذبح والحلق والطواف والسعى بحسب وجودها ويرتب الفصول على اثرها
 * (فصل فى حكم الجنائيات فى طواف الزيارة) * أى فى شأنه ولا جملته (ولو طاف للزيارة جنباً
 أو حائضاً أو نفساء) بضم فتح أى ذات نفاس وولادة (كاه) أى كل الطواف (أو أكثره وهو
 أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع معتدابه فى حق التحلل) أى باعتبار النساء ان وقع بعد الحلق
 (وبصبر عاصياً) أى ترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الاكبر (وعليه ان يعيده) أى
 طوافه ذلك مادام بمكة (طاهراً) أى من الحدثين (حتماً) أى وجوباً وهو تأكيدياً يستفاد من
 قوله وعليه وقبل استحباً باقالات الهداية والاصح انه يؤمر بالاعادة فى الحدث استحباً باقالات
 الجنابة ايجاباً (فان أعاده سقط عنه البدنة) وأما المصيبة فموقوف على التوبة أو معلقة
 بالمصيبة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع الى أهله) أى وقد طافه جنباً أو ما أعاده (وجب عليه العود
 لاعادته) كفى الهداية والكافى والزليعى والبدائع مع ملا بقوله لتفاحش نقصان مشير الى انه
 لو طاف محدثاً لا يجب عليه العود (ثم ان جاوز الوقت) أى ميقات الا فاق (يعود باحرام جديد)
 أى عند الاكثرو قبل يعود بذلك الاحرام على ما فى الكافى (وان لم يجاوز عادته بالاحرام) أى
 اتفاه (فاذا عاد باحرام جديد بان أحرم بعمره يبدأ بطواف العمرة ثم بطواف للزيارة) كفى الفتح
 وغيره لان طواف العمرة أقوى حينئذ ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستويا مع طواف العمرة
 فى الركبة لحصول ادائه فى الجملة (ولو لم يعد وبعث بدنة اجزأه) لكن الافضل هو العود على ما فى
 الهداية والكافى وفى البدائع الا انه العزيمة وفى المحيط بعت الدم أفضل لان الطواف وقع
 معتدابه وفيه نفع للأفقر (ثم ان أعاده فى أيام النحر) أى طاهراً (فلاشئ عليه) وهو ظاهر (وان
 أعاده بعد أيام النحر سقط عنه البدنة) أى اتفاه (ولزمه شاة للتأخير) أى عند أبي حنيفة على

حرامك وبفضلك عن
 سواك ونور قلبى وقبرى
 وأعدنى من شركك
 واجمع لى الخير كله (اللهم)
 أنت أحق من ذكر وأحق
 من عبد وانصر من ابتغى
 وارأف من ملك واجود من
 أعطى وارحم من سئل
 أنت الملك لا شريك لك
 والفرد لا ذلك كل شئ
 هالك الا وجهك لن تطاع
 الا بامرك ولن تعصى الا
 بعلمك تطاع قد شكر وتغضى
 فتغفر أقرب شهيد وأدنى
 حفظ حلت دون النفوس
 وأخذت بالنواصي وكتبت
 الا نار ونسخت الا جال
 القلوب لك مصفية

مقتضى قاعدته وفيه ان طوافه قد وقع صحيحا ويكتفى هذا القدر في سقوط وجوب الترتيب عند أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضائه بعد اعتباره اعتباره (ولو طواف أقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة نصف صاع وان أعاده سقطت) أي الصدقة وبقيت المعصية (ولو ترك الطواف كله أو طواف أقله وترك أكثره) أي ورجع إلى أهله (فعليه حتما) أي وجوباً اتفاقاً (ان يهرق بطلان الاحرام ويطوفه) أي لانه محرم في حق النساء ولا يجوزنا حرام العمرة على بعض أهوال الحج من الطواف والسعي ولو بعد الحلق من التحلل الاول (ولا يجزئ عنه) أي عن ترك الطواف الذي هو ركن الحج كله أو أحده (البديل) وهو البدن لانه ترك ركناً فلا يقوم مقامه غيره بل يجب الاتيان بهينه ولا يجزئ عنه البديل (أصلاً) أي سواء عاد إلى أهله أو لم يعد (واذا أعاد الطواف) أي طواف الزيارة (طاهراً وقد طافه جنبا) أي أولاً (فالاعتبار هو الاول والثاني جبره) أي لنقصانه بترك الواجب على ما ذهب اليه الكرخي وصحبه صاحب الإيضاح اذ لا شك في وقوع الاول بعد دابه حتى حل به النساء اتفاقاً واستدل الكرخي بما في الاصل من انه لو طاف للعمرة جنبا أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في أشهر الحج وجب من عامه لم يكن مقبلاً وذهب أبو بكر الزاني المدان المعتبر هو الثاني والاول انفسخ به وصحبه شمس الأئمة السرخسي وراي الزاني بما اذا أعاده بعد أيام التشريق يجب عليه الدم فلو كان الطواف هو الاول والثاني جبره لما وجب الدم انتهى وهذا وجه اشكال في ما تقدم والله أعلم قال الكرخي في الاول اقرب إلى الفقه وقال ابن الهمام قول الكرخي أولى قال في لبحر الزاخر وفائدة الخلاف تظهر في إعادة السعي ففعل القول الاول ولا يجب عليه علي الثاني يجب قلت ويؤيد الاول انه اذا لم يعد الطواف لاشي عليه من إعادة السعي والدم بتركه اتفاقاً (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره بعد ثأفه عليه شاة وعليه الاعادة استحباً) أي مادام بمكة (وقيل حتماً) أي بناء على ما في بعض نسخ المصنوع من أن عليه أن يعيده والاول أصح (فان أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام النحر أو بعده ولا شيء عليه للتأخير) لان النقصان فيه يسير بخلاف الجنب حيث يجب فيه عليه الدم للتأخير ولا شيء عليه هنالك للتأخير على ما في الهداية والكلبي وغيرهما في البحر الزاخر هو الصحيح وفيه دليل على ان العبرة للاول في الحديث والالوجيهم للتأخير من أيام النحر على ما في الفتح (وقيل يجب عليه للتأخير دم) قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهولاً لأن تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند أبي حنيفة فكيف لا يكون الذم اذا أعاد الطواف بعد أيام النحر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على ان الرواية في كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي اذا أعاد طواف الزيارة بعد أيام النحر يجب عليه الدم سواء كانت أعادته بسبب الحدث أو الجنابة وبه جزم صاحب البدائع وصح في السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطلب انه لا يظهر انتهى ووجهه ما تقدم من ان طوافه معتد به بخلاف حينئذ يجب سقوط الترتيب بوقوعه وانما يلزمه الاعادة وجوباً أو استحباباً بتحصيلاً لتكميل العبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان فانه يجب اعادته وجوباً بترك الواجب واستحباً بترك السنة ولو خرج وقتها ولم يقل أحدية قضاء تلك الصلاة ولا بعد ما اعتداه في الصلاة الواجب واستحباً بترك السنة ولو خرج وقتها ولم يقل أحدية قضاء ما في خلاصة الفتاوى وشرح الجامع لقاضي خان لزمه صدقة أي للتأخير كما سبأ في صريح (ولو طاف

والسرفندك علانية
والللال ما أطلت والحرام
ما حرمت والدين ما شرعت
والامر ما قضيت والخلق
خلقك والعبد عبدك
وأنت الله الرؤف الرحيم
أبوك بنور وجهك الذي
أشرقت له السموات
والارض وبكل حق هوى
وبهت السائلين عليك ان
تقبلني في هذه العسبة وان
تجيبني من الشارب قد ترك
بأرحم الراحمين (اللهم)
لشرح لي صدري ويسر
لي أهلي وأهلي ومن
وسواس الصدر وشكوك
الامر وقينة القبر ومنعني
بالاسلام والسنة وبارك لي

طاف الاقل بعد ثمانية صدقة) أي نصف صاع من بر على مافي المحيط (لكل شوط) أي اتصافا
 لمافي البحر الآخر فعليه صدقة في الروايات كلها وتسقط الاعادة بالاجماع لكن في الوبري ان
 طاف أقل بعد ثمانية صدقة لكل شوط نصف صاع فان أعاده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستيعابي فان أعاده بعد أيام النحر فعليه صدقة عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى للتأخير انتهى ويجب حل كلام الوبري على ما بينه الاستيعابي بان المراد
 بالصدقة الغير الساقطة جنبها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لان الصدقة اللازمة من اجل
 طوافه بعد ثمانية لا تسقط فانه لا وجه له أصلا والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة
 أشواط فادونها أو طاف كله) وكذا حكم أكثره (راكبا) أي على دابة (أو محمولا) أي على ظهر
 آدمي (أو زحفا) أي بأنواعه (من غير عذر) قيد الحالات كلها وكان حقه ان يؤخره عن قوله
 (أو عاريا) فانه اذا طاف عاريا بعد لم يجب عليه شيء أيضا لان ستر العورة من الواجبات وترك
 الواجب بعد سقط للدم كما تقدم من ان ستر العورة في الصلاة مع كونه شرطها لا يسقط عند
 العجز عنه (أو منكوسا) أي مقولبا أو معكوسا (أو في جوف الحجر) ذكر في الكبير هنا من غير
 عذرو فيه أنه لم يتصور هذرفيهما (فعليه دم) أي ولا تجزئه الصدقة ان لم يهضمه وان أعاده
 سقط (أي الدم عنه) (ولو عاد الى أهله بمشاة) أي اجزاء ان لا يعود ولا يلزم العود بل بهت شاة
 أو قيمته التذبح عنه في الحرم مرة صدق بها (وان اختار العود يلزمه احوام جديان جاوز الوقت)
 أي كما سبق بيانه وأما مافي الحواشي لو طاف منكوسا كرم ذلك ولا شيء عليه فمما انفكنا عليه
 الجمهور ولعله أخذ من التجريد وقد قال الكرماني انه واقع سهو من الكنايب لامن المصنف
 انتهى ولكن ينبغي ان يقتصر على الكنايب فانه شغل لهما وان السهو من المصنف لا يتحقق
 فيه فانه غير معصوم لكن يمكن حل كلامه على ما يوافق الجمهور بان يراد بالكراة الكراة
 التبرعية على ترك الواجب وقوله ولا شيء عليه أي غير هذا من النقائص لا البطلان ولا وجوب
 البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك (ولو طافه با كأو محمولا أو زحفا به سكر كرض) ومنه
 الانعاش الجنون (أو كبر) أي بحيث يضعف عن المشي فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقعد
 والمفلوج (فلا شيء عليه) أي لامن الدم ولا من الصدقة (ولو أحرط طواف الزيارة كاه أو أكثره
 عن أيام النحر فعليه دم) أي عند أبي حنيفة (ولو أحرط أقله فعليه صدقة لكل شوط)

هـ (فصل) ولو طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر طاهرا) أي من الحدين أي من الإكف ففيه
 تفصيل (فان طاف للصدر في أيام النحر فعليه دم لترك الصدر) ان لم يطف طوافا آخر (لأنه)
 أي الصدر (انتقل الى الزيارة) لاستحقاقه أولا ولكونه الأقوى بالاعتبار وهو الأولى كما
 (وان طاف للزيارة ثانيا) أي في أيام النحر (فلا شيء عليه) أي لا انتقال الزيارة الى الصدر
 لاستحقاقه حينئذ (وان طاف للصدر) أي سقيفة أو حكا (بعد أيام النحر فعليه دم لترك الصدر)
 (الصدر) أي تحول الى الزيارة (ودم لتأخير الزيارة) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند مالك فاهم
 واحد (وان طاف للصدر ثانيا سقط عنه دم) وكذا لو طاف للنفل فانه يقتل اليسير ويحفظ عنه
 دمه (وان طاف للزيارة ثم نفل للصدر طاهرا) أي من الحدين فان حصل الصدر في أيام النحر
 انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانيا فلا شيء عليه) وكذا لو طاف طواف نفل (والا) أي

فيهما (اللهم) ان كان
 رزقي في السماء فأنزله وان
 كان في الارض فأخرج به
 وان كان نالما فقصر به وان
 كان قريباً فهنيئ به وبارك
 لي فيه وأمه لي وأدم
 نعمك كلها علي يا أرحم
 الراحمين (اللهم) أعتق
 رقبتى من النار وأوسع لي
 من الرزق الحلال وأصرف
 عني فسحة الإنس والجن
 (اللهم) لا تحرمني أجر تعبي
 ولمسحي فان أحرمتني ذلك
 فلا تحرمني أجر المصائب
 علي مصيبتك (اللهم) اغفر لي
 ذنوبي وان عذبتني فإني
 من مصلحتك فعد علي
 برحمتك انك أهل ذلك

ان لم يظف ثانيا (فعليه دم لتركه) أى لترك الصدر اتفاقا فإنه من الواجبات بخلاف (وان حصل الصدر بعد أيام النحر لا ينقل اليها وعليه دم) أى اتفاقا (لطواف الزيارة بعد تمام والفرق في ان الوجه الاول واجب فنقل طواف الصدر الى الزيارة فيجب بترك الصدر دم بالاتفاق وبناءا خيرا الزيارة عند دم آخر وفي اقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهو اسقاط البدنة عنه وأما ما في الوجه الثاني لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة محمد بن ابي الانبار ولا شيء عليه للتأخير بالاجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة بعد ناسا والصدر جنباً فعليه دمان) أى في قولهم دم طواف الزيارة بعد ناسا ودم طواف الصدر جنباً كذا في فاضلهم (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر بكل منه طواف الزيارة) أى ونقص من الصدر (وعليه دمان) أى اتفاقا (دم لتأخير الزيارة) أى باعتبار أكثره (ودم لترك أكثر الصدر) أى لاتفاقه الى الزيارة (وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم يتطرق في الباقي من الزيارة ان كان أكثر فعليه اتمامه فرضا ولا ينوب عنه الدم) لان الدم انما ينوب عن الواجب (وعليه دم لتأخير) أى عن أيام النحر (وان كان الباقي من الزيارة أقله فعليه دم لترك الأقل منه) أى من طوافيهما (ومدقة لتأخير) أى لتأخير الأقل منه (وعليه دم لترك الصدر) أى ان كان كله وأكثره وأما في أقله فعليه صدقة لكل شوط الا ان يبلغ دما فينقص منه ما أحب والحاصل ان ترك طواف الزيارة لا يتصور الا اذا لم يكن طاف للصدر فإنه اذا طاف له انتقل عنه الى طواف الزيارة

(فصل في حائض طهرت في آخر أيام النحر) أى وبقي قليل من زمان يومه (ويمكنها) أى بعد سبب مسافتها الى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة أشواط قبل الغروب فلم تطف فعليه ادم للتأخير وان أمكنها أقله فلم تطف لاشئ عليها) الا ان الافضل بل الواجب ان تطوف مهما أمكن فان ما لا يدرك كله لا يترك كله وليصح كون ترك الباقي عن عذر (ولو حاضت في وقت تقدر) أى حال كونها قادرة (على ان تطوف فيه أربعة أشواط فلم تطف) أى قبل الحيض (لزمها دم التأخير) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس الى ما ذكره وفي الصلاة من أن من هو أهل فرض في آخر وقته يقضيه فقط لا من حاض فيه وانما يصح تمثله على قول زفر من انها اذا حاضت في آخر الوقت لم يستطع عنها وتقضيها اذا طهرت وفي الظهيرية عن أبي يوسف اذا حاضت المرأة وقد بقي من الوقت ما لا يمكن أداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقييد بقيد أنه لو بقي مقدار ما يمكن أداء الفرض فيه ينبغي أن تقضى عند أبي يوسف (ولو حاضت في وقت تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شئ) كان القياس ان يجب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك التفصيل (فقولهم) أى مجعلا (لا شئ على الحائض) وكذا النقسام (لتأخير الطواف) أى طواف الزيارة كما في الفتاوى السراجية وغيرها (مقيد بما اذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف) أى قبل الحيض (أو حاضت قبل أيام النحر ولم تطهر الا بعد مضى أيام النحر) أى جميعها وحاصله ما في البحر الزاخر من ان المرأة اذا حاضت أو نفست قبل أيام النحر فطهرت بعد مضىها فلا شئ عليها وان حاضت في أثناءها وجب الدم بالتقريب فيما تقدم والله أعلم وفيه أيضا ما يتعلق بهذه المسئلة في باب الاجاروع عن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف

(اللهم) اليك ضعت
الاصوات بلغات مختلفات
يسألونك الحاجات وحاجتي
اليك ان تذكرني عند البلا
اذا نسيتني أهل الدنيا
واسواته والله منك وان
عفوت واسواته والله
منك وان عفرت (اللهم)
لا تجعله آخر العهد في
(اللهم) زدا حسنا محسنهم
وارجع مسيئتهم الى التوبة
وحط من ذرائعهم بالرحمة
يا أرحم الراحمين (اللهم)
انني أعوذ بك من تحول
عافيتك وبخاثة نعمتك
وجميع مضطك (اللهم)
بارفع الدرجات ومنزل
البركات

فأبى الجبال أن يقيم معها قال هذا عذر في نقص الاجارة ولو ولدت قبل ذلك وبقي من مدة النقاس
كددة الخبيض وأقل أجبر الجبال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أي دم الحائض (بدواء أولاً)
أي لا بدواء (أو لم ينقطع) أي بالكلبة (فاغتسلت أولاً) أي أو ما اغتسلت (وطافت ثم عادتهما
في أيام عادتهما يصح طوافها ولزمها بدنة وكانت عاصية) أي من وجهين لدخول المسجد ونقص
الطواف (وعليها أن تعيده طاهرة) أي من الحدثين (فإن أعادته سقط ما وجب) أي من البدنة
وعليها التوبة من جهة المعصية ولو مع البدنة

• (فصل في الجنابة في طواف الصدر • ومن ترك طواف الصدر كله أو أكثره فعليه شاة) أي لتركه
الواجب (ومادام في مكة يؤمر بأن يطوفه) وفيه أنه مادام بمكة لا يصدق عليه أنه تركه ولعله أراد
أنه ما لم يفارق جدران مكة (وان ترك ثلاثة أشهر أو طمسه فعليه لكل شوط صدقة) أي فيطعم ثلاثة
مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أي الصدر (جنباً فعليه شاة) على ما في
الهداية والكافي والجمع وصححه صاحب خزائن الأكل وغيره وذكر الطرابلسي وشارح
الهداية أن في رواية أبي حفص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط مع لابلان
طواف الجنب معتد به فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه (وان طافه محمد نافع عليه
صدقة لكل شوط) وفي المحيط وإن طاف للصدر جنباً فعليه شاة وكذا الوطاف محمد نافي رواية أبي
حفص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لأن نقصان الحدث أقل فيجب الأقل من الدم وفي
البدائع وعليه شاة أن كان جنباً وان كان محدثاً فغيره روايتان عن أبي حنيفة في رواية عليه
الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يخفى ما في
المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما لانه جعل في المبسوط رواية أبي حفص في الصدقة
وجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح الخبازي بأنه في الدم والله أعلم ثم إذا أعاد الطواف سقط عنه
الجزء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقاً كذا في المشاهير وفي المقيد يجب دم لتأخير طواف الصدر
عنده والعصم أنه لا يجب به شيء بل لا يتصور تأخيرها إذ ليس له وقت محدود يجب وجوده فيه وانما
تأخير تركه وفيه الدم والله أعلم

• (فصل في الجنابة في طواف القدوم • ولو طاف للقدوم) أي كله أو أكثره على ما هو الظاهر
(جنباً فعليه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال
صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة فيما إذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه أن يقول المصنف
فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه ما في مبسوط الشيخ الاسلام وشرح الطحاوي ليس لطواف
التحية محدثاً ولا جنباً شيئاً ومثله عن الطحاوي في الحديث (ولو طافه محمد نافع عليه صدقة) على
ما في عامة الكتب وصرح به عن محمد وهو مختار القدوري وصاحب الهداية وغيره ما (لكل
شوط نصف صاع من بر الا أن يبلغ ذلك دماً فينقص منه ما شاء) وفي البحر الزاخر فينقص منه
نصف صاع (ولو تركه) أي طواف القدوم (كله فلا شيء عليه لانه ليس بواجب) الا أنه كرهه ذلك
وأساءه لتركه السنة (ولو أعاده) أي طواف القدوم (طاهراً) من الحدثين (في الجنابة أو الحدث)
أي في طوافه الذي طاف جنباً أو محدثاً (سقط عنه الجزاء) أي من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو
طاف جنباً يلزمه الاعادة والرمل ودم أن لم يعد وقال محمد ليس عليه أن يعيد طواف التحية لانه

ويا فاطر السموات
والارضين أصلح لي ديني
الذي جعلته عصمة أُمري
اللهم أصلح لي دنياي التي
فيها معاشي (اللهم) أصلح لي
آخري التي فيها معادتي
واجعل الحياه زياده لي في
كل خير واجعل الموت راحة
لي من كل شر وأكفني في
دنياي وآخري بما كفت
به أوليائك وخيرتك من
عبادك الصالحين (اللهم)
اني أستودعك ديني ومالي
وقلي وولدي وخواتمي على
والدي وأولادي وأحفادي
وأخواني وأخواتي وجميع
ما أنعمت به عليّ وعليهم
وصل

سنة وانما عاده هو أفضل (وحكم كل طواف تطوع عنكم طواف القدوم) في البدائع قال محمد
ومن طواف تطوعا على شيء من هذه الوجوه فأشبه المثلث كان بمكة ان يصعد الطواف وان كان
رجع الى أهله فقلبه صدقة سوى الذي طاف وعلى نية نجس انتهى يعني لاني عليه لان طهارة
الثوب حسنة فبكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أي طواف
التطوع يجب عليه اتمه ولو تركه بضم اج فيه تصريحا وفيه أن يكون الحكم كالحكم
في طواف الصدر فانه وجب بالشرع ففيه بحث لان طواف الصدر واجب بأصله فكيف
يقاس عليه بما يجب بشر وعنه فالظاهر انه تطيع صلاة النقل وصومه حيث يجب عليه اتمه وانه
لا يلزمه ترك شيء سوى التوبة عن المحصنة

على محمد وآله واجعلنا
واجعلهم في كفك وامنك
وحفظك وحيا طيبك
وكفايتك وسرك ودمتك
وجوارك وودائعك يامن
لا تضيق ودائعهم ولا يضيق
سائله ولا يتقدم اعناده
(اللهم) اني استغفرك لى
ولهم من كل ذنب جرى به
علمك فينا وفيهم وعلمنا
وعليم الى آخر عصرنا
وعصرهم ولتوبنا وذنوبهم
كلها اقولها وآخرها عدها
وخطئها قليلها وكثيرها
سرها وعلاقتها صغيرها
وكبيرها وجميع ما نحن به
مذنبون فصل على محمد وآله

(فصل في الجنابة في طواف العمرة) * ولو طاف للعمرة كله أو ~~أقله~~ أو ~~أقله~~ ولو شوطا جنبا
أو عائضا أو نفثا أو محمدنا فقلبه شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي
في طواف العمرة (بين ~~الصحيح~~ والتقليد والجنب والحديث لانه لا يدخل في طواف العمرة
البدنة) أي لعدم ورود الرواية (ولا للصدقة) الله أعلم بحاقبه من الدراية (بخلاف طواف
الزيارة) أي فان البدنة ثبتت على تركها في السنة قلها أصل في الجلبه يصلح للمقابلة (وكذا
لو ترك منه) أي من طواف العمرة (أقله ولو شوطا فعليه دم) وهذا نص صحيح ما علمنا لو يصح وان
أعاده) أي الأقل منه (مقطعة الدم ولو ترك كله أو أكثره فقلبه ان يطوفه حقا) أي وجوبا
وفرضا (ولا يجزئ عنه البدل أصلا) لانه ركن العمرة ولو طاف القارن طوافين للعمرة والقدوم
وسمي سعيين محمدنا) قيسد للطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وان لم يعد حتى
طلع فجر يوم النحر لزمه دم طواف العمرة محمدنا وقدمات وقت القضاء) أي الاعادة لتكميل
الاداء (وبعيد الرمل في طواف الزيارة) أي لوقوع طواف القدوم محمدنا (ويسعى بعده) أي
بعد طواف الزيارة (استحبيا) أي مراعاة للاحتياط (وان لم يعد هما) أي الرمل والسعي (فلا
شيء عليه في الحدث) أي الا صرح حال طوافه (وفي الجنابة) أي في طوافه جنبا (ان لم يعد السعي
فعليه دم) أي لتركه السعي هذا وقال محمدنا يس عليه اعادة طواف التحية لانه سنة واعادته أفضل
وفي المسبوط لا يجب عليه ان يدمه بطواف العمرة وان أعاده هو أفضل - لوالدم عليه على كل حال
لانه لا يمكن ان يجعل المعتد به للطواف الثاني لانه حصل بعد الوقوف فصرنا ان المعتد به الاول
لا محالة وهو ناقص فيصيب الدم ولم يترك قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقيل على قراه ما يعني ان
يسقط عنه الدم بالاحالة لان رفع النقصان على طواف العمرة بعد الوقوف صحيح وإذا ارتفع
النقصان بالاعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة محمدنا وسعى بعده فقلبه دم ان لم يعد الطواف
ورجع الى أهله) تركه الطهارة في الطواف وأما ما دام بمكة فعليه ان يدمه بالسرير ان نقصان
الطواف في السعي النسي بعده والافا طهارة مستحبة في السعي (وليس عليه شيء بتركه اعادة
السعي) أي اذا لم يعد الطواف بالاتفاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السعي لاني عليه) كذا قيل
وصحبه صاحب الهداية وهو مختار شمس الأئمة السرخسي والامام المحبوبي وقيل يجب عليه
دم لتركه اعادة السعي فيما اذا أعاد الطواف) وذهب اليه ~~كثير~~ من شارحي الجامع الصغير
كفائضهم والقرناني والحسامي والقرناني الطهري ببناء على انفساخ الطواف الاول بالناسي

والا كانا فرضين أو الاولى فلا يعتد بالشأن ولا قائل به فلزم كون المعتد الثاني فوق السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما إذا لم يعد الطواف وراق ذلك حيث لا يجب عليه لأجل السعي شيء لأن باراقة الدم لا يرتفع الطواف الاول ولا ينسخ وانما يجزئ به نقصانه فيكون متقدرا في موضعه فيكون السعي في عقبيه فيعتبر والجواب على ما في القمح منع الحصر بل الطواف الثاني معتد به والاقل معتد به في حق الفرض وهذا أسهل من النسخ خصوصا وهذا نقصان بسبب الحدث الاصغر وأيضا من قال بالانفساخ هنا رد عليه ما سبق من الاتفاق على عدم الانفساخ في الحدث مع أن شمس الأئمة القائل بالنسخ في الجنابة لا يوجب الدم ههنا فلو انسخ في الحدث لا وجب الدم والله أعلم

• (فصل في لوطاف فرضا) كل كنين (أو واجبا) كالصبر والنذر (أو نفلا) كالقدوم والتجبة والتطوع (وعليه) أي على نوبه أو بدنه (نجاسة أكثر من قدر الدرهم كره) أي تركه السنة في مراعاة الطهارة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره ان الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شيء اتركها سوى الاسامة وأما ما في منسك الفارسي ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدرهم والاقل لا يكره فجعل بحث اذا الظاهر انه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلة وهذا لا ينافي ان القدر القليل معفو فان الخروج عن الخلاف مستحب بالأجاء والمسئلة خلافية وترك المستحب مكروه تنزيهي لانه خلاف الاولى ومناف للاحتياط في الدين (وقبل عليه دم) أي في جميع الاحوال (الا اذا كان قد رما يورى عورته طاهرا والباقي نجسا فلا شئ عليه) وفي المرتبة الثانية اذا طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا او لوطاف عريانا سواء فان كان من الثوب قدر ما يستر عورته طاهرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا شئ عليه وفي النجبة ووطاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا والذي طاف عريانا سواء وأعاد مادام بمكة ولادم عليه ما فان خرجا من مهادم انتهى وهذا في العريان ثابت وأما في الثوب النجس فخالف للجمهور وقد قال الامام ابن الهمام ان ما ذكر في نجاسة الثوب كاه الدم لا أصل له في الرواية هذا ووطاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهو ربع العضو جزاء وعليه دم وان كان للتطوع فعليه صدقة (ولوطاف فرضا) أي يقينا أو ظنا (أو نفلا) أي سنة أو تطوعا (على وجه يوجب النقصان) أي كليا أو جزئيا (فعليه الجزاء) أي دما أو صدقة (وان أعاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والاعادة أفضل) أي مادام بمكة (من أداء الجزاء) لان جبر الشئ بنفسه أولى (ولورجع الى أهله) أي ولم يعده (فعليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها هو الأفضل (أو بعث الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم ففي أكثره دم) لانه أقيم الاكثر مقام الكل (وفي أقله صدقة) أي لخفة الجنابة (الا في طواف العمرة فان كثيره وقيل له سواء) أي مستوفي وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

• (فصل في لوزن ركعتي الطواف) أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم والا فلا يصح ركعهما حتى يقال (لا شئ عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول غير أشهر الحج (وعليه ان يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنين) أي الى ان يأتيه اليقين

واغفر لنا ولهم يا خير
القافرين (اللهم) يا عظيم
يا عظيم يا عظيم فانه لا يقدر
العظيم الا العظيم (اللهم) من
مدح اليك نفسه فاني لمؤتم
لنفسى آخرت المعاصي
لساني فاني من وسيلة
ولا عمل ولا شفع سوى
الامل (اللهم) اني أعلم ان
ذنوبي لم يبق لي عندك جاه
ولا لا اعتذار وجهي ولسكنك
أكرم الاكرمين (اللهم) ان
لم أكن أهلا ان أبغ
رحمتك فان رحمتك أهل ان
تبلغني فان رحمتك وسعت
كل شئ وانائي (اللهم) ان
ذنوبي وان كانت عظيما

الأنه يكرهه تأخيره من غير عذر مع ان التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبقوا الخيرات
 * (فصل في الجنابة في السعي * ولوترك السعي كله أو أكثره فعليه دم) أي لترك الواجب (وجهه
 تام) أي صحيح لكنه ناقص فيجب بالدم خلافا للشافعي فإنه يقول انه ركن لا يتم الحج الا به (وان
 تركه لعذر فلا شيء عليه) أي كترك سائر الواجبات بعذر على ما صرح به صاحب البدائع فيحصل
 اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام في شرح الهداية
 (ولوترك منه) أي من السعي (ثلاثة اشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فله
 الخيار بين الدم وتنقيص الصدقة) أي بقدر ما شاء أو بمقدار نصف صاع (ولوسعي كله أو أكثره
 راكبا أو محمولا بلا عذر فعليه دم وان كان بعذر فلا شيء عليه) أي كالموتركة أصلا من عذر مثل
 الزمن اذ لم يجد من يحمله على ما في منسك السجاري (وان سعى أقله راكبا) وكذا المحمولا (بلا عذر
 فعليه صدقة) أي لكل شوط على ما في منسك أبي النجاشي (ولوسعي قبل الطواف) أي جنسه أو قبل
 الطواف الصحيح (لم يعتد به) أي بذلك السعي فان سعى حينئذ كالعديم (فان لم يعده فعليه دم)
 أي انما قال (ولوترك السعي) أي من أصله (ورجع الى أصله) أي بأن يخرج من الميقات (فأراد
 العود) أي الى مكة (يعود باحرام جديد) أي لدخوله الحرم ان سعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه
 الاحرام بل ويسن عدمه وكذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقة بل يجب تحققة قبل حلقة
 والله أعلم وقد تقدم أنه اذا أعاد باحرام جديد فان كان بعمره فبأي أو لا بأفعال العمرة ثم سعى وان
 كان يحج فيطوف أو لا طواف القديوم ثم سعى بعده (واذا أعاده سقط الدم) قال في الاصل والدم
 أحب الى من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء قلت ومحنة الاعشاء (ولوترك السعي لعذر كالزمن
 اذ لم يجد من يحمله فلا شيء عليه) وكذا الحكم في سعي العمرة أي كما سبق (ولوترك الصعود على
 المروتين) تغليباً للمروة (لا شيء عليه) ويكره لان الصعود اذا كان ثم مصعد من المستحبات (ولو
 أخر السعي عن أيام النحر ولو شهرا) بل ولوسنين (لا شيء عليه) (الأنه يكرهه) (وكذا الحكم في
 سعي العمرة) وأما ما ذكره الفارسي من انه اذا أخره حتى مضت أيام النحر لم يدمه ان يرجع الى
 أهله وان كان بمكة سعى ولا شيء عليه فشيء ما مضى أحد اليه (ولوسعي) أي بين الصفا والمروة (ولم
 يبلغ حد المروة مثلاً ولكن بيني الى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعى أو الموضع (وبين المروة
 مقدماً الثلث) أي وتحقق الثلثان بمقابلته من حد الصفا (ثم يرجع الى الصفا) أي الى آخر حده
 (هكذا فعل سبع مرات يميزه) لتحقيق الاكثر (وعليه دم) أي لترك الأقل كذا ذكره الفارسي
 والظاهر أن عليه تركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يعهد ان ما في تركه دم يكون في ترك
 أقله أيضاً دم (ولو طاف عليه وواقع النساء) أي جامع جنسهن (ثم سعى به ذلك أجزأه) أي سعيه
 المتأخر نظراً لوجهه عن الاحرام بالكلية بعد الحلق والطواف وفيه خلاف الشافعي كما مر
 * (فصل) * هذا فصل وصله أصل (أما جنابات الوقوف بمروة) أي ما يتعلق بها (فقد تقدم
 ذكرها) يعني وأما جنابات ما بعده فنذكرها من فصول على حدة
 * (فصل في الجنابات في الوقوف بالمزدلفة * ولوترك الوقوف بمزدلفة) أي في فجر يوم النحر (بلا
 عذر لم يدمه وان تركه بعذر بأن كانت به علة) أي مرض مانع من وقوفه بها (أو ضعف) أي في
 بنيتها أو منسبه (أو كانت امرأة) أي ونحوها من نفوس الرجال (تحاف الزحام) أي في طريق

واكثرها صغار في جنب
 عنوك فاعقرها الى باغفور
 يا رحيم (اللهم) أنت أنت
 وأما العواد الى الذنوب
 وأنت العواد الى المغفرة
 (اللهم) ان كنت لا ترحم
 الا أهل طاعتك فالى من
 تفرغ المذنبون (اللهم) انك
 تجد من تعذب غيري وأنا
 لا أجد من يرحمني غيرك
 (اللهم) تجنبت عن طاعتك
 عدا وتوجهت الى معصيتك
 فصدافسبحانك ما أعظم
 حجتك علي وأكرم عفوك
 عني (اللهم) من أولى
 بالتقصير مني وقد خلقتني
 ضعيفاً ومن أولى بالكرم
 منك وقد سميت رؤفاً

منى أى فى ضيق أما كنها (فلاشئ) أى من الدم والصدقة (عليه) أى على على تاركه (ولولتلك
الميت بها) أى بالزلفة فى ليلتها بأن بات أكثر الليل فى غيرها (لم يلزمه شئ) أى عندنا لما صرح به
أصحابنا فى كتب المذهب أنه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وذ كفى اختلاف المسائل هل يجب
البيوتة بزدلفة جراً من الليل فى الجملة فقال أبو حنيفة تجب ولاشئ عليه -ه فى تركها مع كونها
واجبة عنده انتهى ولعل وجهه أن وجوبها انما هو تبع لوجوب أداء العشاءين فيها والصلاة
لا تعلق لها بالنسك فكذا ما يتعلق بها (ولو فاته الوقوف) أى بزدلفة (باحصار) أى بمنعه فى عرفة
مثلاً (فعليه دم) وهذا غير ظاهراً لان الاحصار من جملة الاعذار اللهم الا أن يقال ان هذا مانع
من جانب الخلق فيه تأثيره فى اسقاط دم الوجوب الالهى ويدل عليه قول صاحب البدائع
فحين أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التحريم خلى سبيله ان علمه دما ترك الوقوف بزدلفة
ودما ترك الرمي ودما تأخير طواف الزيارة واستشكل بان أى عذراً أعظم من الاحصار وأوجب
بأن الاحصار بعد ولا يمرض كما يدل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار بعد ولا يمرض بعد اسقوط
الدم لانه كراه وهو ليس بعذر لانه من جهة العباد لا ترى ما قالوا من انه لو أكره على محظور
الاحرام كالطيب واللبس فإنه لا يتغير فى الجزاء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين
ما وجب عليه

• (فصل فى الذبح والحلق) • لو ذبح شيئاً من الدماء الواجبة أى كدم القران والقمع والنذر
(فى الحج والعمره) أى مجتمعين أو منفردين (خارج الحرم) أى عن أرضه المهدودة المعلومة من
كل ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) أى ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) أى بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه
بين أصحابنا وأما اذا ذبح الهدى المتطوع به والاضحية فى غير الحرم فلاشئ عليه وهذا ما يتعلق
بمكان الذبح وأما ما يتعلق بزمانه فينبه بقوله (ولو أخر القارن أو المتعم) أى بخلاف المفرد (الذبح
عن أيام التحريم عليه دم) عند أبي حنيفة لانه واجب عنده وسنة عندهما وكذا الترتيب بين الحلق
والذبح والرمي واجب عنده على القارن والمتعم وسنة عندهما وأما الترتيب المذكور فى حق
المفرد فسنة اتفاقاً (ولو حلق فى الحل) أى فى غير الحرم الشامل للمنى وغيرها مع كونه سنة فى منى
(أو أخره عن أيام التحريم عليه دم) أى عند الامام وما عند غيره فقد سبق خلافهم (سواء كان
مفرداً أو غيره) أى قارناً أو منفرداً

• (فصل فى ترك الترتيب بين أفعال الحج) • ولو حلق المأزداً وغيره (أى من القارن والمتعم) قبل
الرمي أو القارن أو المتعم (أى أو حلقاً) قبل الذبح أو ذبحاً قبل الرمي فعليه دم (أى واحد
فى المسئلة الاولى ودمان عند أبي حنيفة فى المسائل الباقية دم للقران والتمتع ودم للحلل قبل
الذبح وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقران أو التمتع والحاصل ان المصنف
انما ذكر الدم المختلف فيه وترك المحقق عليه لوضوحه ومن المعلوم ان الدم المختلف فيه دم جبر
والمحقق عليه دم شكر والصحيح ان وجوب دم الجبر مجموع التقديم والتأخير على ما حققه ابن
الهام وقيل عليه دمن للجبر فى بعض الصور فى الكافي قل بعضهم دم القران واجب اجمالاً
ويجب دم آخر اجمالاً بسبب الجناية على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبح ويجب دم آخر
عند أبي حنيفة بتأخير الذبح خلافاً لهما واليه مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية

ومن أولى بالعفو منك
وعليك سابق وقضاؤك صحب
أطعتك باذنك ولك المنية
وعصيتك بعلمك ولك الحجة
على قبح وجوب حجتك على
وانقطاع حجتي وقرى الدك
وغناك عنى الاعفون عنى
يا أرحم الراحمين (اللهم)
ان كنت خصمت برحمتك
أقواماً أطاعوك فيما أمرتهم
به وعملوا لك فيما خلقتهم له
فانهم لم يلبغوا ذلك الا بك
ولم يوفقهم لذلك الا أنت
كانت حجتك اياهم قبل
طاعتهم اياك يا خير من دعاه
داع وافضل من رجاه راج

فأفضله عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية (ولو طاف) أي المفرد وغيره
(قبل الرمي والخلق لاشئ عليه ويكره) أي تركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة

• (فصل في الجنابة في رمي الجمرات) ولوترك رمي يوم) أي من أيام النحر (كاه) أي سبع حصيات
في اليوم الأول واحد وعشرين في بقية الأيام (أو أكثره) كأربع حصيات فافوقها في يوم
النحر أو إحدى عشرة حصاة فيما بعده أو آخره إلى يوم آخر فعليه دم) أي تركه أو تأخيرها (وإن
آخره إلى الليل) أي الآتي (فلا شئ عليه) أي اتفاقا لا في رواية عن أبي يوسف لأنه لا يرمي
في الليل وعليه دم والمشهور عنه خلافها وإن لم يرم حتى أصبح وماها من الغد وعليه دم عند أبي
حنيفة للتأخير لا عندهما وإن لم يرم من الغد ولا من بعده حتى مضت أيام الرمي بغروب الشمس
من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرمي فعليه دم بالاتفاق في تركه الرمي والحاصل
أن الرمي موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بموقت فإذا أخر رمي يوم إلى يوم آخر فعنده يجب
القضاء مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها وقت لها وأما إذا خرج وقتها فوجب
دم أيضا عندهما ترك الرمي وهو قول أكثر العلماء والأصح عند الشافعية (وإن ترك الأقل
أو آخره كحصاة أو حصتين أو ثلاث في اليوم الأول وعشر حصيات فإدومها فيما بعده) أي بعد
اليوم الأول (فعليه لكل حصاة صدقة الآن يبلغ ذلك ما يقبض منه) كما مر مرارا (ولو تركه
رمي الأيام كلها فعليه دم واحد

(اللهم) بجمرة الاسلام
وبذمة نبيك محمد عليه
أفضل الصلاة والسلام
أوتسل اليك فاعف عني جميع
ذنوبي وأصرفني عن موقفي
هذا مقضى الحوائج وهب
لي ما سألت وحقق رجائي
فما تميت (اللهم) دعوتك
بالدعاء الذي علمته فلا تحرمني
الرجاء الذي عرفته (اللهم)
ما أنت صانع العشة بعد
مقر لك بذنبه خاشع لك بذله
مستكين لك بجمرة
متضرع اليك بعله نائب
اليك من اقترافه مستغفر
للمن ظله صبهل اليك

• فصل في ترك الواجبات بعذر • ولو ترك شيئا من الواجبات بعذر لاشئ عليه على ما في البدائع
وكذا الكرماني لكن يرد على تعميمها ما يخص بهم عدم لزوم شئ في ترك طواف الصدر وتأخير
الزيارة للمرأة. طلقا (وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات إذا تركها
(الافيا ورد النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بمزدلفة) كما صرح به
في الهداية والكافي وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كما صرح به في السراجية
وغيرها (وترك الصدر) أي طوافه (للمائض والنفساء) قبل المثلثين كما صرح به الطحاوي
وأبو الليث وصاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم (وترك المشي في الطواف والسعي)
كما صرح به في الجمع والخلاصة وغيرهما (وترك السعي) كما نص عليه صاحب البدائع
بخصوصه في موضع (وترك الخلق لعله في رأسه) إذا تم ذمهها الخلق أو التقصير على ما صرح به
في البحر الزاخر هذا وفي النخبة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعذر
وبغير عذر أي قياسا على ارتكاب المحظورات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص
وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدر نظر لو ردد النص في غيره كالوقوف
بمزدلفة والركوب في الطواف انتهى وفيه إن مراده ما ورد فيه النص النبوي وتمثيله بطواف
الصدر لكون الكلام فيه لا يستلزم نفي غيره والله أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به)
قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللنسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
حرم أي محرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من الكسبان ثم الصيد من صيد البر ما دمتم
الاصطياد وقد يراد به الصيد وكلاهما حرام على المحرم وأراد المصنف تعريف المعنى الثاني
بقوله (الصيد هو الممتنع) أي بقوائمه أو جناحيه عن أخذه (الموتوحش من الناس في أصل

الخلقة) أى فلا عبرة بالامر العارض عن الوحشة والانس (فالظبي والقبيل والجمام) يعنى ونحوها من البهائم والطيور (المستأنسات صيد البعير والبقر والشاء) أى ونحوها من الخيل (المتوحشات ليست بصيد) وأما المتولد من للظبي والشاء ان كانت الام طليقا فهو صيد والافلا كما صرح به فى الحصر على ما نقله العلامة البرجندى فى شرح النقاية (وهو) أى الصيد (نوعان برى) أى منسوب الى البر (وهو ما يكون تولده فى البر سواء كان لا يعيش الا فى البر) أى أيضا (أو يعيش فى البر والبحر) أى جميعا (وبحرى وهو ما يكون تولده فى البحر) أى سواء يعيش فى البحر أو يعيش فيه أيضا وبني احتمال ما يكون تولده فى البر ولم يعيش الا فى البحر وكذا عكسه (فالعبرة بالتولد) لانه الاصل (لابلعاش) أى مكان المعيشة لانه العارض وهذا التعريف هو المقول عليه على ما ذكر فى الكافي والبدائع والنهاية بشرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات أن يكون فى بعض البلاد وحشية الخلقة وفى بعضها مستأنسة كالجملوس فانه فى بلاد السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم ثم البحرى حلال اصطباذه للحلال والحرم بجميع أنواعه) أى من البهائم (سواء كان مأكولا أو غيره كالسمك والضفدع والسرطان والسحفاة) وزاد بعضهم التمساح (وكلب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطباذها لان تولدها فى البر) كذا ذكره فى البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قيد بما يؤكل منه وفى منسك الكرماتى وخزانة الاكل ان الذى يرخص من البحر للمعمر هو السمك خاصة وكذا هو فى الاصل قال ابن الهمام والاول هو الاصح لان قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه يتناول بحقيقته عموم ما فى البحر انتهى والظاهر ان البحر لو وجد فى أرض الحرم يحل صيده أيضا لعموم الآية واشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر فى الحل والحرم وصرحوا بان ما وجد فى بر أو فى ماء مستنقع أو فى عين فهو بحر (والصيد البرى حرام على المحرم فى الحل والحرم وعلى الحلال فى الحرم الا ما استثنى) أى استثناء الشارع (وهو) أى البرى (مأكول وغيره فالأكل حرام) أى اتفاقا (اصطباذه كله) أى جميع أضنافه (كالظبي وحمار الوحش وبقرة الوحش) أى وان تأثقا (والارنب والجمام المصونة) وكذا سائر الطيور المصونة على الاصح فى الفتح فى الطيور المصونة روايتان والمتعارف فيها انها صيد قال الطرابلسى فى المطوعة المصونة روايتان من غير ترجيح قال المصنف المذكور فى البدائع وغيره ان الروايتين فى جزئها فى رواية يضمن قيمتها مصونة وفى أخرى غير مصونة وهما جعل الروايتين فى صيدهما قلت يحتمل وجود الروايتين فى صيدهما واعتبار قيمتهما (والمسرول وغيره) أى وغير المسرول من الجمام (والبط والاوز) فى القاموس البط واحد البط للاوز وهو يكسر ففتح فتشديد البط وكان بينهما نوع مغايرة فى الوصف (والجراد والنعام) واحدة النعام نوع من الطير شبيهة بالبعير ولا تحمى ولا تطير شبه بها النفس عند الصوفية (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أى ما ذكر من الحيوانات المأكولة (وغير المأكول كالغزل والاسد والثور والفهد والضبع والغضب) اعلم ان غير المأكول ان كان مبتدئا بالاذى غالبه ان يقتله ولا شئ عليه نحو الاسد والذئب والثور والفهد وان لم يكن مبتدئا بالاذى غالبه ان يقتله ان عدا عليه ولا شئ عليه اذ قتله وهو قول

فى المعقونه طالب اليك
فى نجاح حوائجه راح
لك فى موقفه مع كثر ذنوبه
فما لم يأكل حتى ولى كل
مؤمن ومؤمنة من أحسن
فبرجتك يفوز ومن أساء
فخبط طمته بك (اللهم) انك
دعوت الى حج بيتك ووعدت
منفعة على شهود مناسكك
وقد جئتكم اللهم منفعة
ما تنفعنى به ان تتوب على
وان تؤتيني فى الدنيا حسنة
وفى الآخرة حسنة وتقضى
عذاب النار (اللهم)
لا تعطنى فى الدنيا عطاء يبعدنى
من رحمتك فى الآخرة

(اللهم) اليك خرجنا
وبقائنا انحنوا وابالك أم لنا
وما عندك طلبنا ولا حسنا لك
تعرضنا ولرحمتك رجونا
ومن عذابك شفقتنا وليستك
الحرام عجبنا يا من يملك
حوائج السائلين ويعلم
ضامرات الصائتين يا من ليس
معه رب يدعي ويا من ليس
فوقه خالق يحشي ويا من
ليس له وزير يوثق ولا حاجب
يرشى يا من لا يزداد على
السؤال الا كرما وجودا
وعلى كثرة الحوائج
الاتقلا واحسانا (اللهم)
انك جعلت لكل ضيف قري
ونحن أضيائك فاجعل قرانا
منك الجنة

أُتِمَّتِ الثلاثة وقال زفر بن زهبة الجزاء وان لم يعد عليه لا يباح له أن يبتدئ بقتله فان قتله ابتداء
فعليه الجزاء عندنا (والربوع) بفتح أو لهداية معروفة ولجها امتن أو هو بالضم (والسمور)
في القاموس السمور كنوز دابة يتخذ من جلد هافر امتنمة والمهرمرة القول (والدلق) بفتح
الدال المهملة واللام دوية كالسمور ومهرمه دله (والسجباب) بكسر السين دابة يستعمل من
جلد هافر امتنمة أيضا ولم يذكر في القاموس (والثلب) بالفتح معروف وهي الانثى والذكر
بالضم (والخنزير) والقرد والصفرو والبازي واليوم) بالضم طائر (والعقاب) بالضم (وغراب
الزريع) أي الذي يأكله (والنسر) طائر (وفي ابن عرس) بكسر العين دوية جمه نبات عرس
(والسنور) بكسر السين وتشديد النون المفتوحة أي الهر (الوحشي) روايتان) أي عن أبي
حنيفة في الثاني لاشئ عليه في ابن عرس خلافا لهما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزاء
من غير ذكر خلاف وذكره في البدائع فيما يحل قتله ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس من سباع
الهوام والهوام ليس يصيد وفي الطرابلسي روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الاهلي
والوحشي ليس يصيد وروى هشام عن محمد بن السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن الهمام وفي
رواية هشام عن محمد ما كان منه برياقه ومتوحش كالصيد يجب بقتله الجزاء وفي البحر
الرازي في السنور والوحشي روايتان وأما الاهلي فليس يصيد ثم اعلم ان في القيل والقرد والخنزير
خلافا أيضا في المحيط ان قتل خنزير أو قرد يجب القيمة خلافا لهما
* (فصل) اذا قتل الحرم صيدا فعليه الجزاء ولو ضرب بطن ظبية فألقت جنينا ميتا ثم ماتت) أي
الظبية (فعليه قيمته ما جمعا وان عاشت الام فضيا) أي خيلزمه في حق الام (مانقص) أي من قيمتها
قبل القائها (وفي الجنين الميت قيمته حيا) أي مفروضا (ولو قتل ظبية حاملا فعليه قيمته حاملا
* (فصل في الجرح) ولو جرح صيدا) أي ولم يمت (فعليه ما نقص من قيمته) أي قبل الجرح
(ولو مات منه) ولو بعد ذلك (فعليه قيمته) أي كملته (ولو جرحه فغاب عنه) أي فغاب الصيد
عنه أو هو عن الصيد (ثم وجده ميتا) أي في نظرفيه (ان مات بسببه) أي بواسطة جرحه (وجب
الضمان) أي ضمان جميع قيمته (وان مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو مقدار ما نقص
من قيمته (وان لم يعلم شيئا وجب الضمان) أي احتياطا (ولو لم يمت فان برأ) بفتح الراء وبكسر هاء أي
صح وتعالى (ولم يبق له) أي لجرحه (أثر) أي علامة تعيب به (لم يضمن شيئا وان يني) أي أثره
(ضمن النقصان وان لم يعلم انه مات أو برأ أو لا) أي أو لم يعلم انه مات أو ما برأ والحاصل انه لم يعلم
وجود موته أو برئه ولا عدمه ما (فعليه القيمة) أي في الاستحسان لكن في القياس يضم
النقصان (ولو جرحه مستهلكا) بكسر اللام أو قحه حال من الفاعل أو المفعول (بأن قطع
قوائمه) أي قوائمه الصيد من الهامة (أو تفريش طائرا أو كسر جناحه فخرج) أي الصيد
بسبب ما ذكر (عن حيز الامتناع) أي جهته وقدرته وامكانه (فعليه قيمته كاملة فان جرحه فأذى
الجزاء) أي جرحه (ثم قتله لم يبرأ) أي جرحه (حتى قتله لجزاء واحد)
أما لو جرح صيدا فكفر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجرأته الكفارة التي إذا هاعلى ما في البدائع
وغیره في المبسوط ربحي الحرم صيدا فجرحه ثم كفر ثم رآه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة أخرى وان
لم يكفر عنه في الأولى لم يضرب ولم يكن عليه فيها شئ اذا كفر عنه في هذه الأخيرة الا ما نقصه الجرح

الاول قال شمس الاثمة يريد به اذا كفر بقيمة صيد مجروح فاما اذا كفر بقيمة صيد صحيح
فليس عليه شيء آخر وفي منسك الطرابلسي ولو جرح صيد افكفر ثم قتله بكفر آخرى ولو لم يكفر
حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى وفي الفتح ولو جرح صيدا ولم
يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس
عليه للجراحة شيء لانه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتله دفعة واحدة وذو الحرام
في مختصره الا ما نقصه الجراحة الاولى أي يلزمه ضمان صيد مجروح لان ذلك الضمان قد وجب
عليه مرة فلا يجب عليه مرة أخرى انتهى وحاصله تد اخل الجنابيتين وما آله الى جنابة واحدة كما
حققه ابن الهمام تبعاً لما في البدائع فهو المعول فتدبر وتأمل (ولو جرحه) أي الصيد (وبقي أثره
أو تنفس شهده ولم يثبت ضمن ما نقصه ولو جرحه صوفه) أي قطعه (أو حبله) أي لبنه (فعليه قيمتهما)
أي قيمة الصوف واللبن على ما في البحر الزاخر وفي البدائع ولو حلب صيد افطعمه ما نقصه الحلب
كما لو تلف جراً من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الروايتين حيث قال وإذا حلب صيدا
فعليه ما نقصه وقيمة اللبن انتهى ولعله محمول على ما إذا شربه بنفسه بخلاف ما إذا أطعمه الفقراء
(ولو ضربه) أي الصيد (فرض) أي بسبب ضربه (فانتقصت قيمته أو ازدادت) أي قيمته (ثم مات
فعليه أكثر القيمة من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه محرماً مرة ثم أضاف إليها)
أي الى عمرته (نخبة فخره) أي كذلك (فمات منها) أي من الجرحتين (فعليه لاه مرة قيمة صيداً
وللعجة قيمة مجروحاً) أي وبه الجرح الاول (ولو قتل صيداً) أي في الحل أو الحرم (مأكولاً) أي
للغير (فعليه قيمته للفقراء) أي كفارة (وقيمة المالكة) أي غرامة
* (فصل ولو نفر صيداً) * بتشديد الفاء أي أخرجه عن حيزه وجعله نافراً عن مكانه (فغتر) بتثنية
المثناة أي زلق ودمقط (فمات) أي بسببه (أو أخذه) أي غتر ولم يميت لكن أخذه (سبع) أي من
أسد ونحوه (أو انصدم) أي لم يميتا لكن تصادم (بشجر أو حجر في فوره) أي في ساعة نفرة ومات
أو جرح (ضمنه ويكون) أي ان لم يميت (في عهده) أي ضمانه (حتى يعود) أي يرجع حاله الى
عادته في السكون أي سكون القلب واطمئنان الخاطر (فان هلك) أي مات الصيد (بعد
السكون فلا شيء عليه) لانه عاد الآن الى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر)
بتخفيف الفاء أي تنفر (الصيد منه) أي من أحد (بغير منعه) أي اختياره (وتنفره) عطف
تفسير (فانكسرت رجله) أي بالعثرة ونحوها (لم يلزمه شيء) لان التنفر طبعه فينسب الى صنعه
بخلاف ما لو أفرغه هو أو نفره (ولو نفره) بالتشديد جعله نافراً (فقتل) أي الصيد المنفر (صيداً
آخر ضمنهما) وكذا لو أرسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منهما (ولو رمى سهماً الى صيد فأصابه
وأفغده) أي وجاوزه (الى آخر) أي وأصابه (فقتلهما فعليه جزاؤهما وكذا لو اضطرب السهم
في الصيد فوقع) أي الصيد والسهم (على بيضة أو فرخ فأثلهما) أي أهلك الثلاثة (ضمنها) أي
لزمه ضمان الصيد والبيض والفرخ (ولو ركب) أي المحرم (دابة أو ساقها) أي من ورائها
(أو قادها) أي من قدامها (قتل صيداً بوقشها) بسكون القاف وقشر لآي حسها وحركتها
(أو عضها) أي بسننها (أو ذنبها) أي بقشر يكها (أو روثها أو بولها) بأن وقع فيها أو صار سداً
لأثلاثها (ضمنه) أي جزاؤه (ولو انفلت) أي الدابة التي هوارا كبتها (بنفسها) أي من غير

(الاهم) ان لكل وفد جائزة
ولكل زائر كرامة ولكل
سائل عطية ولكل راج نوايا
ولكل ملتزم لما عندك
جزاء ولكل مسترحم عندك
رحمة ولكل راغب اليك
زلفة ولكل متوسل اليك
عقوا ولكل ضيف قري
وتحن أضيافك فاجعل
قرانا منك الجنة مولاي
وقد وفدنا الى بيتك الحرام
ووقفنا بهذه المشاعر العظام
وشاهدنا هذه المشاهد
الكرام وجاء الماعندك فلا
تخيب رجاءنا الهنا تابعت
النعم حتى اطمانت الانفس
بتابع نعمتك

اختياره في جرمها وسيرها) فألتفت صيدا لم يضمن

• (فصل في صيد يجني عليه رجلان أو أكثر اشترك جماعة) وأقلها اثنان عند جماعة (محرمين) أي حال كونهم محرمين أو التقدير كانوا محرمين (في قتل صيد) متعلق باشتراك (في الحل أو الحرم) صفة صيد (فتأوه بضربة واحدة) أي بدفعة واحدة حصل من كل واحد منهم ضربة واحدة (فعلى كل واحد) أي منهم قليلا كانوا أو كثيرا (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كانوا محليين) أي غير محرمين اشتركوا (في صيد الحرم) أي قتله (فعليه جزاء واحد ولو كان أحدهم محرما والباقي) أي الباقيون (محليين بقسم الجزاء) أي الكامل (على عددهم) أي على عدد رؤوسهم (كان لم يكن فيهم محرم وعلى المحرم) أي بانفراده (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كان أحدهما محرما والاخر حلالا) أي وقتلا صيدا الحرم بضربة واحدة (فعلى المحرم جزاء كامل) أي قيمته كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أي نصف قيمته (ولو كان شريك الحلال أو المحرم من لا يجب عليه الجزاء) أي لكونه غير مكلف بالفروع) كاصي والمجنون والكافر فعلى المحرم جزاء كامل وعلى الحلال ما ينقصه على القسمة إذا قسمت إلى العدد (أي عدد الرؤوس) (ولو كانوا) أي قتله الصيد (فارنين) أي جامعين بين النسيك (فعلى كل واحد) أي منهم (جزآن) أي جزاء لحرمان العمرة والاخر للآخرى (ولو قتله قارن ومفرد وحلال بضربة) أي بدفعة واحدة (في الحرم فعلى القارن جزآن وعلى المفرد جزاء واحد وعلى الحلال ثلث الجزاء) أي ثلث القيمة صحيحا (ولو ضرب به كل واحد ضربة) أي والمسئلة بها (أو وقعت) أي الضربات (معاً) أي دفعة واحدة (ضمن كل واحد ما نقصته ضربة صحها وعلى الحلال ثلث قيمته مضروبا بالضربات الثلاث وعلى المفرد قيمته منقوصا بها) أي بالضربات (وعلى القارن قيمتان منقوصا بها فإن بدأ الحلال) أي ابتدأ بضربه (وفي المفرد وثلث القارن فثمن كله) أي من أجل ضرب كل ما ذكر (ضمن الحلال نقصان جنايته صحها وثلث قيمته) أي وضمن ثلثها (وبه ثلاث جراحات) الجلة الحالية والمسئلة كذا مذكورة في الكافي وغيره وفي خزانة الاكل أيضا وعليه ثلث قيمته وبه الجراحات الباقيات قال في المحيط ذكر الجصاص ان هذا سهو أي ما ذكره في الكافي فان ما في الخزانة قابله للتأويل قال والعصم ان يضمن ثلث قيمته وبه الجراحات ان اخبرتان سوى الجراحة التي ضمنها انتهى (ضمن المفرد ما نقصه جرحه مجروحاً بالجرح الاول وقيمه) أي وضمن قيمته (وبه ثلاث جراحات) كذا في الكافي ومنسك القارني وفي خزانة الاكل وعليه قيمته وبه الجرح الثاني انتهى وهو غير ظاهر كما لا يخفى فالصواب وبه الجرح الاول الذي صدر من الحلال في المحيط ذكر في الاصل انه يضمن منقوصا بالجرح الاول والثاني وهذا سهو من الكاتب لان الجرح الثاني فعلة فلا يرفع عنه ما تنقص بفعله وانما يرفع عنه ما تنقص بفعله غيره انتهى وهو في غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح الاول والثالث قال وهو الصحيح انتهى ولعل محله اذا كانت الضربات دفعة واحدة لكن المصنف ذكره في الكبير في هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (ضمن القارن ما نقصه جرحه وهو مجروح بجرحين وقيمتين) أي وضمن أيضا قيمتين (وبه الجراحات الثلاث) كذا في الكافي ومنسك القارني وفي المحيط وعلى القارن جزآن وبه الجراحات الاوليان وفي خزانة الاكل عليه ما نقصه جرحه من قيمته وبه الجرحان الاولان وعليه قيمتان وبه الجرحان

وأظهرت الله برحقى نطقت
الصوامت بججتك وظاهرت
المنحى اعترف أولياؤك
بالقصير عن حقك وأظهرت
الآيات حتى أفصحت
السموات والارضون بأدلتك
وقهرت بقدرتك حتى
خضع كل شيء لعزتك وعنت
الوجوه لعظمتك (اللهم)
ما أحببته من خير فحببه
الينا وما كرهت من شر
فكرهه الينا وجنبنا ولا
تنزع الايمان بعد إذ أعطتناه
نامولاي إذا أساء عبادك
حلت وأمهلت وإذا أحسنوا
تفضلت وقبليت

الاولان انتهى والظاهر هنا ما في الكافي والقاضي وبه الجراحات الثلاث والالزم جراح الجرح الثالث مكررا كما لا يخفى (ولو كانت الجنابة الاولى مهلكة) أي موجبة اهلاك الصيد بسبب عدم امكان امتناعه (بان قطع يده أو رجله أو فقا عينيه) أي أعماههما والمسئلة بمجالها (ضمن الحلال قيمته صحها والمفرد قيمته بحر وجاب الجرح الاول والثاني قيمتين بحر وجاب الجرحين الاولين) أي وضمن القارن قيمتين وبه الجنابتان الاوليان كذا في الكافي وفي الطراحي على المفرد قيمته وبه الجراحة الاولى ان كانت الاولى قطع يدها والثانية فني العين ليكون اسهل لا كما من غير الجنس وان كانت كل واحدة منهما قطع يدها الصحيح ان المفرد يضمن قيمته وبه الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالسراية لانه ضمن مرة بمجالها (ولو جرح حلال صيد الحرم غير مهلك فخرجه حلال آخر مثله) أي مثل جرحه غير مهلك (ومات منهما) أي من الجرحين (فعلى الاول) أي البادي من الحلالين (مانقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني مانقصه جرحه وهو جرح وما بقي من قيمته فعله ما نقصان ولو كانا محرمين) أي والمسئلة بمجالها (ضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني وضمن الثاني كل قيمته وبه الجرح الاول ولو كان أحدهما محرما والاخر حلالا) والمسئلة بمجالها (ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والمحرر كل قيمته وبه الجرح الاول)

• (فصل في تغير الصيد بعد الجرح • لو جرح) أي حلال (صيد الحرم فزاد في بدن) أي في جرح من أجزائه والاولى في بدنه (كفيلاء يباض العين ونحوه أو سقره) أي في قيمته (كان كانت قيمته يوم الجرح عشرة) أي عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) أي قيمته (خمسة عشر) أي درهمها (ثم مات من الجراحة) أي من أثرها (فطليه مانقصه الجراحة وقيمتها يوم مات) وهذا هو المذهب وعن أبي يوسف في غير رواية الاصول ان الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت زيادة سهرا أو بدن (ولو نقصت قيمته ثم مات فان كان النقص في سهره ضمن قيمته يوم الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) أي لا يترك رعليه الضمان (وان نقص في بدنه من غير الجراحة ثم مات) أي من الجراحة (يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فكفر ثم مات وقدرت قيمته) أي سهره أو بدنه (غرم الزيادة ولو جرح محرر صيد الحرم ثم حل ثم وزادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمتها كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير والتهلل) بأن كفر بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيئا

• (فصل في حكم البيض • ولو كسر بيض نعامه أو غيرها فعليه قيمة البيض) أي قيمته كاملة (مالم يفسد) على ما في الهداية وأما قيد عدم الفساد لانه لا شيء عليه في المذبة وفي الفتح واتفق بهذا ما قال الكرماني ان كسر بيضة مذبة فان كانت بيضة نعامه وجب عليه الجزاء لان لفقرها قيمة وان كانت غير نعامه لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرماني هو مذهب الشافعية ولذا قال الحنف (وان كانت بيضة مذبة) أي مطلقا (فلا شيء عليه وان خرج منها) أي من البيضة (فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو علم انه كان ميتا قبل الكسر لا يضمن واذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لان ضمانه لاجله (ولو أخذ بيضا) اسم جنس للبيضة (وتركها تنفس دجاجة ففسدت فعليه الجزاء وان خرج) أي وان لم تنفس وخرج

واذا عصوا سترت واذا
أذنبوا غفرت واذا دعونا
أجبت واذا نادينا سمعت
واذا أقبلنا البسك قربت
واذا بعدنا غمك دعوت
(اللهم) انك قلت في كتابك
المبين لحمد خاتم النبيين عليه
أفضل صلاة المصلين قل
للذين كفروا ان يغفروا
يفقر لهم ما قد سلف
فارضوا عنهم الاقرار
بكلمة التوحيد محبتين
ولمحمد صلى الله عليه وسلم
بالرسالة مخلصين فاغفر لنا
بهذه الشهادة سوائف
الاجرام ولا تجعل حظنا
منك أنقص من حظ من
دخل في الاسلام

(منها فرخ وطار فلا شئ عليه ولو نفر صيد اعن بيضه ففسد ضمن)

* (فصل في أخذ الصيد وارساله) - أى في بيان حكمه ما واعلم ان الصيد يصير آناً بثلاثة أشياء
 باحرام الصائد أو بدخوله في أرض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيده) أى في الحل
 (وهو محرم) أو حلال في الحرم (لم يملكه ووجب عليه ارساله) ثم لاخذ لا يخلو من وجهين أحدهما
 ان يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم فلو أخذ وهو محرم ووجب عليه ارساله مطلقاً كما قال
 (سواء كان في يده أو في قفصه) أى في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء
 ولو أرسله محرم آخر من يده فلا شئ على المرسل) وكذا عليه كما هو الظاهر (وان قتله) أى محرم
 آخر (فهو كل واحد منهم) ما جازاً كامل ولا آخر أن يرجع ضمن على القاتل) أى عند
 أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله (ان كفر بالمال وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه)
 على ما صرح به في الممتق (ولو كان القاتل صيباً أو مجنوناً أو كافراً فعلى الآخذ الجزاء ويرجع
 بقيته على القاتل ولا جوار على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتله) أى الصيد (بهيمة في يده
 فعليه الجزاء ولا يرجع) أى به (على أحد) أى من صاحب الهيمة أو ربا كهوا وساقته أو فادماً
 والمثله مصرحة في البحر الآخر (ولو أرسل) أى محرم (صيده هو) أى من صاده بنفسه أو وقع
 في يده (أو غيره من يده) ثم وجدته في يد انسان بعد ما حل (أى من احرامه) فليس له أن ينزعه (أى
 يأخذه) (من هو في يده) لكونه كان في ملكه أولاً وقد خرج بالارسال عن كونه ملكاً له بخلاف
 المسئلة الثانية) وهى ما لو أخذه حلال حيث يجوز له ذلك كما سبق (ولو أخذ صيده في الحل
 وهو حلال ثم أحرم ملكه) أى ملكاً مستقراً حيث لم يخرج بالاحرام عن ملكه (ثم ان كان
 الصيد في يده لزمه ارساله على وجه لا يضيع ملكه) أى ان شاء بقائه في ملكه (بأن يخلطه) أى
 يرسله (في بيته) أى مغلقاً عليه فان الاستدامة على أخذ الصيد في حكم ابتداء صيده (وان لم
 يرسله حتى مات في يده لزمه الجزاء وان كان الصيد في بيته) وكذا اذا كان في قفصه حال احرامه
 لا في يده (لا يجب ارساله حتى لو لم يرسله فقلت لا يضمن) أى على الصحيح وقيل لو كان القفص
 في يده يجب ارساله ثم اعلم انه اذا أخذ صيده وهو محرم فلهك بعد ما حل يجب عليه الجزاء كما مر
 أما اذا أخذه قبل الاحرام ثم أحرم وهو في يده ثم هلك في يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا قال
 الكرماني عندنا ان أحرم وهو معصك للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد في يده وهو محرم أو حلال
 فعليه الجزاء لانه لما أحرم رهوف في يده يجب ارساله فاذا تلف قبل الارسال صار متعدياً فيه فيضمن
 كما لو اصطاده في حالة الاحرام (وان أرسله نسان من يده ضمن المرسل قيمته) أى عند أبي حنيفة
 رحمه الله وقال لا يضمن شيئاً (وان وجدته بعد ما حل) أى خرج من الاحرام (في يد احد فله أن
 ينزعه منه) أى يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاده صيد الحرم
 فقتله في يده حلال كان على كل واحد جواراً كامل ويرجع الآخذ على القاتل ولو اشتري) أى
 المحرم (صيد لزمه ارساله) أى في الصحراء ونحوه مما يمكنه الامتناع به (ولو أرسله في خوف
 البلد لا يبرأ) أى لا يتخلص من الصلابة لانه لا يصير به متمتعاً واريافاً لم يعتبر ولا قال (ولو أخذ
 احد بكرة) أى له وغيره شبهة في ملكه (ولو أخذ صيد الحرم فأرسله في الحل فقتله وجب
 فعلى الآخذ الجزاء ولو لم يقتل) أى ولو أرسله في الحل ولم يقتله وجب له رجل آخر (فلا يبرأ ايضا من

(اللهم) انك أحيت التقرب
 اليك بعق ماملكت
 أيمتنا ونحن عبيدك وأنت
 أرحمنا بالفضل فاعفنا وانك
 أمرتنا ان تصدق على
 فقرائنا ونحن فقراؤك
 وأنت أحق بالطول فتصدق
 علينا وأمرتنا بالعفو وعن
 ظلمنا وقد ظلمنا أنفسنا وأنت
 أحق بالكرم فاعف عنا
 يا أحق من سئل وأحق من
 أعطى اليك قدمت وبائك
 وجوت يا من لا تبرمه
 المسائل ولا تنقطع دونه
 الحوائج وبأولى كل نعمة
 ونتمنى كل رغبة أسألك
 في هذا الجمع جوامع الخير
 وأعوذ بك

الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم آمنا) وكذا اذا أخذ محرم صيدا نجسه حتى مات فعليه جوازه وان لم يقتل

(فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك) * أى من الرسالة والاعانة والامر واعادة الالة ثم فى الامرار ان الاشارة والالة واحدة وقيل الدلالة باللسان والاشارة بما يدانتهى والتحقيق ان الدلالة فى الغائب والاشارة فى الحاضر (وهى) أى الدلالة ونحوها (حرام) أى على المحرم (مطلقا) أى فى الحلال والحرم وعلى الحلال فى الحرم ثم الدلالة من الحرم توجب الجزاء عليه (الأنه) أى الشأن (لوجوب الجزاء بها) أى بالدلالة ونحوها (شرائط) أى ست (فلا قول ان يتصل بها القتل) أى يحصل بسببها (فلو لم يقتله) المدلول (فلا شئ على الدال) أى بمجرد صيده (وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثانى ان يبقى الدال محرما الى ان يقتله الا آخر فان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن يأثم) أى بدلالته السابقة لأنها كانت حينئذ من المعصية (الثالث ان لا ينفك الصيد) أى لا يختص منه بعد دلالته (فلو انفك) أى اولا (ثم اخذه) أى ثانيا من غير دلالته (لا شئ على الدال) أى لبطان دلالته بانفكاكه لكن يأثم بتلك الدلالة كما سبقت اليه الاشارة (الرابع ان لا يعلم المدلول الصيد) أى الغائب (ولا يراه) أى الصيد الحاضر (حق لودله) وكذا لو اشار له (والمدلول يعلم به) أى برؤية أو غيرها (من غير دلالة لا شئ على الدال) لان دلالته لكونه متخصصا بالحصول كالدلالة حيث لا تاثير لها (الا انه يكره له ذلك) أى لظهور المعصية منه فى دلالته على فعل السيئة (الخامس ان يصدق) أى الدال المدلول (فى دلالته حتى لو كذبه وليدع الصبيد حتى دله عليه آخر فصدقه فقتله فالجزاء على الدال الثانى فلو لم يصدق الاول ولم يكذب به بان أخبره فلم يره) أى فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما اذا كان مشاهدا ظاهرا فانه لا يحتمل ان لا يصدق ولا ان يكذب (حتى دله آخر فطلبه وقتله كان على كل واحد منهما) أى من الدالين (الجزاء) لانهما لما اجتمعا فى اخبارهما صدقتهما (كما على القاتل) أى جزاء كامل وأما اذا لم يصدق وطالبه من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الاعلى القاتل على مابه والظاهر (السادس ان يكون الدال محرما) فيه ان هذا معلوم من العنوان فهو ليس من الشرائط بل من الاركان (فلو كان) أى الدال (حلالا فى صيد الحرم والحل) أى فى حال دلالته (فلا شئ عليه الا أنه) أى الشأن (يحرم عليه ذلك) أى فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وكذا اذا كانا حلالين فى صيد الحرم فلا شئ على الدال فى الوجهين وعلى المدلول الجزاء اذا قتله فى الصورتين وقال زفر وهور وابنه عن أبى يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضا فى صيد الحرم وفى الهارونى اذا دل الحلال محرما فى الحرم عليه نصف قيمته وفى الجامع لا شئ عليه عنددهما انتهى وفى القاية عن الخزانة لودل حلالا حلالا على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لا شئ على الدال انتهى والمذكور فى المشاهير من الكتب عدم لزوم شئ على الدال مطلقا عند أصحاب الالة خلافا لغيره (ولا يشترط كون المدلول محرما) أى فى ضمان الدال الحرم (فلو دل محرما حلالا فى الحل فقتله) أى المدلول المدلول عليه (فعلى الدال) أى المحرم (الجزاء ولا شئ على المدلول) أى الحلال وأما لو كان الدال محرما والمدلول حلالا فقتله المدلول

من جوامع الشر وأسالك
الجنة برحمتك والنجاة من
النار بفضلك (اللهم) انك
خلقتنى سوا باريتنى
حبيباً وجهلتنى غنياً مكنياً
وقد قلت فى كتابك الحكيم
الذى أنزلته على نبيك
الكريم محمد صلى الله عليه
وسلم مبشراً به عبداً
وقولك الحق يا عبد الذين
أسرفوا على أنفسهم
لا تقنطوا من رحمة الله ان
الله يفسر الذنوب جميعاً انه
هو الغفور الرحيم وقلت
وقولك الحق وإذا سألك
عبدى عنى فانى قريب
أجيب دعوة الداع اذا
دعان فليستحيى والى

فعل كل واحد منهما جوازه كامل في صيد الحرم وفي صيد الطل الجزاء على الدال المحرم ولا شيء على المدلول الحلال (ولو أمر محررم محرما بقتل صيد فأمر المأمور ثالثا) أي محرما آخر (فقتله) أي الثالث (فالجزاء على الأمر الثاني دون الأول ويجب) أي الجزاء (على المقاتل أيضا ولو دل الأول وأمره) أي وأمره إن يأمر غيره (وأمر الثاني ثالثا فقتله) أي الثالث (فالجزاء على كل من الثلاثة) ففي الطرابلسي لو أمر محرما بقتل صيد فأمر المأمور محرما آخر فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء وفي البحر الزخار وقيل على كل من الثلاثة الجزاء وفي الفتح فالجزاء على الأمر الثاني لأنه لم يقتل أمر الأول حيث لم يأمره بالأمر بخلاف ما لو دل الأول على الصيد وأمره فأمر الثاني ثالثا بالقتل فإنه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرما إلى محرم يده على صيد بأن قال له إن فلانا يقول لك في موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطلقا على ما هو الظاهر (فذهب فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو قال محررم خاف هذا الخياط صيد فاذا خلفه صيد كثير فقتلها فعلى الدال في كل واحد جزاء) كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال (واحد) أي من الصيود (فدل عليه) أي على الصيد الواحد (فاذا علمه) أي عند الصيد المدلول عليه (غيره) أي من الصيود أيضا (لا يضمن الدال إلا الأول) الذي تعلق به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف (ولو قال) أي الدال (خذ أحد هذين) أي الصيدين (وهو) أي والحال إن الدال (يراهما) أي الصيدين جميعا (فقتلهما) أي المدلول (فعلى الدال جزاء واحد) وكذا إذا كان يرى أحدهما بالأولى (وان كان) الدال (لا يراهما فعليه جزاء) لأن المطلق ينصرف إلى الكل بخلاف المقيد (ولو رأى) أي محررم (صيدا في موضع لا يقدر عليه) أي في مكان صعب لا يستطاع الوصول إليه (فذهبه أو خذ على الطريق) أي على طريق أخذه أو على طريق وصول إليه (فذهب إليه فقتله فعلى الدال الجزاء) أي جزاء الدلالة أيضا (ولو استعار سكيناً أو قوساً أو سلاحاً نعيم بعد تخصيص (أو نصاباً) بضم تشديد أي سهماً تخصيص به نعيم والحاصل أنه إذا استعار محررم أو حلال آلة يستعين بها (من محررم) أي صيده فذهب به أي فاعاره فذهب به (فان كان) أي المستعير (لا يجد سواها) أي غير تلك الآلة المستعارة (فعلى المعير الجزاء وان كان يجد غيرها فلا شيء عليه) إلا أنه يكره ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطلقة على ما ذكر محمد في الأصل بقوله ولو استعار محررم من محررم سكيناً ليذبح به صيداً فلا جزاء على صاحب السكين ويكره ذلك انتهى واختلف فيه المشايخ فالأكثر يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو أن كان المستعير يتوصل إلى قتل الصيد بغيره لا يضمن وإن كان لا يتوصل إليه إلا بذلك السكين يضمن المعير كما صرح به في السير بقوله على صاحب السكين الجزاء وقال شمس الأئمة السرخسي والأصح عندى أنه لا يجب الجزاء على كل حال وفي البدائع بعد ما ذكر فرق المشايخ وتطهير هذا ما قالوا لو أن محرماً رأى صيداً أو قوساً أو سلاحاً يقتل به ولم يعرف ذلك في أي موضع فقتله محررم على سكينه أو على قوسه فآخذة فقتله به إن كان يجد غير ما دل عليه مما يقتل به لا يضمن الدال فإن لم يجد غيره ضمن وفي الطرابلسي محرماً رأى صيداً لا يقدر عليه إلا أن يرميه بشيء فقتله محررم على قوس ونصاب أو دفع إليه ذلك فعلى كل واحد منهما جوازه كامل وفي منسك ابن النجاشي ومصير السكين إذا لم يجد ما يذبح به سواها ضمن بخلاف معير القوس فإنه يضمن مطلقاً لأنه لا يرمى بغيره

وليؤنه نوابي لعلمهم يرشدون
وقلت وقولك الحق ومن
يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم
يستغفر الله يجد الله غفورا
رحيما وقلت وقولك الحق
أمن يجيب المضطر إذا دعاه
ويكشف السوء (اللهم) لا
أجد سواك من يجيب
دعوة المضطر ويكشف
به من السوء (اللهم) قد
ريتي من صباي وهديتني
من ضلالي وأنقذتني من
جهلي أسألك أن تنم نوري
وتيسر أمالي في عاجل
دنياي ودينى وآخرى
وه مادي (اللهم) انك
هيبت قلبي القاسى على
الشخصوس إلى حرمتك
وقويت أركانى

والله أعلم (ولو أمر أول حلال في الحل محرما على صيد فعلية الاستغفار) أى التوبة بشرطها
المعتبر من الندامة والعزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شيء) أى من الجزاء وأما إذا أمان محرر
محرما أو حلالا على صيد ضمن

• (فصل في البيع والشراء والهبة والغصب لا يجوز) أى لا يحل ولا يفقد (بيع المحرم صيدا
في الحل والحرم) أى سواء كان في يده أو وقفه أو منزله (ولا يبيع الحلال في الحرم ولا شراءهما من
محرر ولا حلال) وهذا مما اتفقوا عليه الآن أكثرهم ذكره بالفظ البطان وبعضهم بلفظ
الفساد (فأذا باعه) أى المحرم الصيد (أو ابتاعه) أى اشتراه (فهو) أى العقد من البيع
أو الشراء (باطل سواء كان) أى الصيد (حيا أو مذبوحا في الأحرار أو الحرم ولو ذلك الصيد) أى
مات بعد البيع (في يد المشتري فإن كانا) أى العاقدان (محررين أو حلالين في الحرم) قيد
للحلالين (لزمهما الجزاء وإن كانا) أى العاقدان (في الحل فعلى المحرم منهما) كان حقه أن يقول
وإن كان أحدهما حلالا فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبايع أيضا) لفساد البيع (ولو
وهبه لمحرر فله أن يملكه فعلى الموهوب له جزاء للصيد) أى حقه أن يملك (وضمن لصاحبه) أى
لفساد الهبة (ولو كان عليه جزاء ثالث وعلى الواهب جزاء واحد) أى إذا كان محررا بخلاف
ما إذا كان حلالا واطلق في المحيط وغيره وجوب الجزاء على البايع وقيد به صاحب البدائع بما
إذا لم يدر على فسخ البيع (ولو أخرج صيدا من الحرم فباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع
باطل وكذا لو أدخل صيدا الحل الحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل محرر حلالا ببيع صيد) فباعه
(جاز) أى يبيعه لعدم انتساب هذا الفعل إلى الموكل وهذا عند أبي حنيفة وعندهم باطل
(ولو وكل حلال حلالا) أى يبيع صيدا وشراؤه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أى ولو قبل قبض
المشتري فضلا عما بعده (جاز أيضا) وهذا يستفاد من المسئلة الأولى بالطريقة الأولى والحاصل
أنه على قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهما باطل (ولو باع صيدا
له في الحل) أى من حلال (وهو) أى والحال أن البايع يتقسه (في الحرم جاز) أى يبيعه مع
انتهاده فيه (ولكن يسلمه بالخروج إليه) أى إلى الحل وإنما جاز يبيعه عند أبي حنيفة خلافا
لمحمد بن مافى الفتح والسراجية والبدائع وفي القاية عن الجامع أن أبا يوسف مع محمد
(ولو تبايعا) أى الحلالان (صيدا في الحل ثم أحرم) أى كلاهما (أو أحدهما فربما المشتري به
عيا رجع بالنقصان وليس له الرد) لأن الرد والاقالة يبيع ثان وإذا تمتع في حقه ما (ولو باع
حلالان صيدا ثم أحرم أحدهما قبل القبض أنفسخ البيع) هذا وفي الفتح أن دخل الحرم بصيد
فباعه رد البيع إن كان قائما ووجب قيمته إن كان هالكا سواء باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه
إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك وفي الكافي أخرج طيبة
من الحرم وباعها جاز لأنها مملوكة وجوب الإرسال لا ينال الملك انتهى وقد صرح في الكافي
بفساد بيعه في الحرم بخوانه مخصوص بخارجه لكن بخلافه ما مر عن الفتح من عدم الفرق وفي
شرح الكنتز ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لأنه
صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البرزى والمنصورية
إذا أدخل صيدا في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده)

الضعيفة لز: يارة عتيق يمينك
الحرام وبلفظي لا يشهد
مواقيت حرمن وأمنك
اقتدا بسنة خليلك واقتفاء
على امتثال أمر رسولك
واتباع آثار خيرتك وسلوك
رسلك وأصفياك صلى الله
عليهم وسلم أجمعين (سيدى)
وقد صنف على بامتنال
أمرك وتأدية فريضك بمالم
أقف عليه الاتوفيقك
وعونك (اللهم) انفعنى
به على واجه ما أصير إليه
انعم على عما انقطع عنى
(اللهم) أحسن الظن
فبك فأحسن لى الثواب
(اللهم) اعطنى من الدنيا
ما تقبى به فتنها

أي رجل (وهو محرم ثم باعه وهو حلال جاز) أي يبيعه (ولو غصب حلال صيد حلال ثم أحرم
 إقامته والصيد في يده) جملة طالبية (لزمه إرساله وضمانه) أي ضمان قيمته (لصاحبه) أي
 المقتضوب منه (ولو دفعه لصاحبه) أي ولم يرسل (برئ من الضمان ولم يبرأ من الجزاء وإساءة
 ولو أحرم المقتضوب منه ثم دفعه إليه فعلى كل واحد منهم ما جزاءه إلا أن عطب) أي هلك وضاع
 (قبل وصوله إلى يده وإن أخرجه أحد إلى الحرم لم يهل ولو أصطاده صاحبه) أي المقتضوب منه
 (وهو حلال وأدخله الحرم بضمن القاصب) أي على قول أبي حنيفة لأنه لم يرد إلى مالكه خلافا
 له مما علم أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم محرما كان الذابح أو حلالا وكذا ما ذبحه
 المحرم من الصيد على ما في البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا بالهبة ولا بالارث ولا بالوصية
 فإن قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فإن هلك في يده لزمه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة لما ملكه
 فإن رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بإرساله كما في البهرازي وآخره والله أعلم

* (فصل في صيد الحرم) صيد الحرم أي حريم الكعبة المحترمة (حرام على الحرم والحلال
 إلا ما استثناءه الشارع) أي بقوله خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والعقرب والابقع
 والفقارة والكلب العقور والحدأة ورواه مسلم والثلاثي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها
 ورواه أبو داود عن أبي هريرة لفظه خمس قتلن حلال في الحرم الحية والعقرب والحدأة
 والفقارة والكلب العقور (فلو قتل محرم صيد الحرم فعليه جزاء واحد) أي لأجل إحرامه كالأول
 قتله خارجة (وليس عليه لأجل الحرم شيء لا تسد اخل) أي لتداخل جزاء الحرم في جزاء الاحرام
 وجعلها واحدة (ولو قتله حلال فعليه الجزاء) أي جزاء الحرم (ولو أنلف) أي شتم (صيدا)
 أي في الحرم (أو كالمعلم) كالبازي والطوطي والقرود ونحوها (فعليه قيمة لما ملكه مع ما لأجل
 الحرم قيمة غير معلم) أي لاستوائهم ما عند الله سبحانه وفي حكمه (ولو أدخل محرم أو حلال صيد
 الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أي فعليه إرساله وإن ذبحه فعليه جزاءه (ولو أدخل
 أي كل منهما) أي (بازيا) أي في الحرم (فأرساله) أي فسيده (فقتل جام الحرم) أي مثلاً (فلا شيء
 عليه) أي لخروجه عن تصرفه وعدم انتساب فعله إليه (ولو أرسله لاقتل) أي اقتل الحمام ونحوه
 (فعليه الجزاء) لأنه يطلق عليه أنه صيد بالصيد (ولو قتل صيداً بعض قوائمه في الحل وبعضها
 في الحرم فعليه الجزاء) أي من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحل والحرم (ولو كان
 قائماً في الحل) أي بجميع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لأن مدار القيام على القوائم
 في الصيد القائم يعتبر قوائمه كما في النوادر عن محمد (ولو كان مضطجعا في الحل وجزء منه) أي
 أي جزء كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرماني إذا كان مضطجعا في الحل ورأسه
 في الحرم بضمن قيمته لأن العبرة لرأسه انتهى وهو موهم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس
 كذلك بل إذا لم يكن مستقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شيء ملحق وقد اجتمع فيه الحل والحرم
 فيرجح جانب الحرم احتياطاً في البدائع إنما يعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائماً عليها
 وجميعه إن كان جديماً انتهى وهو بظاهره كما قال في الغاية يقتضي أن الحل لا يثبت إلا إذا كان
 جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك في الميسوط إذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم
 فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أي الصيد (على أغصان متدلية إلى الحرم وأصل الشجر

وتقبض في بياعه من أهلها
 وتجعله بلاغا إلى ما هو خير
 لي فإنه لا حول ولا قوة إلا
 بك (اللهم) رب الملائكة
 المقربين ورب الأنبياء
 والمرسلين ورب الحاجين
 الاتين من كل فج عيني
 ادخلني برحمتك في عبادة
 الصالحين واجعل لنا أوفر
 الخبز والنصيب في هذا
 اليوم يا أكرم الأكرمين
 ولا تجعلني أشقى من حضر
 يا أرحم الراحمين (اللهم)
 اجعل خير عري آخره
 وخير عملي خواتمه وخير
 أيامي يوم ألقاك (اللهم)
 ثبتني بأمرك وأيدني
 بنصرك وارزقني من

في الحل ضمن) اذا المعتبر في الصيد مكانه من الاغصان المتدلية لأصل الشجرة (ولو أخرج طبيعة)
 الظاهر أن يقيد بكونها حاملا (من الحرم فولدت) أي خارجة (ثم ماتت هي والولد فله قيمة
 الجميع) وهل يشترط لصحان الولد كونه من الردي إلى الحرم فقبه تخريجاً من كوران في المحيط
 فأكثر المناهج على أنه يشترط التمكن من الارسال فله ذلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم
 المنع وان هلك بعد ذلك ضمن لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه
 لا يشترط فيضمن مطلقاً لاثبات اليد على مستحق الامن (ولو أدى الجزاء) أي جزاء الطبيعة
 (ثم ولدت فليس عليه جزاء ولادها اذا امتن ولو ذبح) أي احد (هذا الصيد في الحل) أي بعد
 اخراجه من الحرم كما هو مروي عن محمد (قبل التكفير أو بعده كراهة) أي والانتفاع به تنزهها
 كما صرح به عن محمد (ولو باعه واستعان بثمنه في الجزاء جاز) أي كان له ذلك قال في البدائع
 لان الكراهة في حق الاكل خاصة ويجوز به الانتفاع للمشتري كافي فاضحيان (وقيل البيع
 باطل) قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن التكفير أعني أداء الجزاء ان كان حال
 القدرة على إعادة امتن بالرد إلى ما نهال يقع كفارة ولا يحل بعده التعرض لها وان كان حال العجز
 عنه بأن هربت في الحل خرج به عن عهدها فلا يضمن ما يحدث من أولادها اذا ماتت وله أن
 يصطادها وان أدى الجزاء قبل الفجر ثم ماتت لزمه الجزاء لانه الآن تعلق خطاب الجزاء وهذا
 الذي أدب ابن الله به ويكره اصطفاً دها بعد الجزاء به الهرب انتهى ملخصاً (ولو خرج الصيد بنفسه
 من الحرم) أي إلى الحل (حل أخذه) لا يتقال وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحل (وان أخرجه
 أحد من الحرم لم يحل) وامان: خل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء
 كان مملوكاً أم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلالاً أو محرم ولا يدخل شيء منه في الحرم حياً
 الاوجب ارسله قال محمد في الاصل ولا خير فيما يرخص به أهل مكة من الحل واليعاقب وهو
 كل ذكر أو أنثى من القبيح ولو أدخل شافعي صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس للحنفي أكله لما قالوا
 انه لو ذبح شاة وترك التسمية عدداً انه ميتة لا يحل للحنفي تناوله فكذلك هذا (ولو روى حلال من
 الحرم صيد الحل ضمن) خلافاً لفرق (وكذا) أي ضمن (لوروى من الحل إلى صيد الحرم ولوروى
 صيداً في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحاوي قال محمد وهو قول
 أبي حنيفة فيما أعلم وقال الكرماني كان عليه الجزاء ولا يؤكل أيضاً وهذه المسئلة مستندة
 من أصل أبي حنيفة لان عنده المعتبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الاصابة في جميع المسائل
 الا في هذه المسئلة احتياطاً وفي وجوب الضمان لانه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فخرج
 جانب الموجب احتياطاً انتهى وصرح في المبسوط انه لا يلزمه جزاء ولكن لا يحل تناوله وعلى
 هذا ارسل الكلاب (ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء
 ولكن لا يحل أكله) أي احتياطاً وفي الكبير يحل أكله إذا أويكره استحصاناً (ولو كان
 الرامي في الحل والصيد في الحل الا ان ينه ما قطعه من الحرم) أي فاصلة (فرقها السهم لاني
 عليه) ولا بأس بأكله أيضاً لان الرمي والاصابة حصصاً في الحل ومرور السهم في الحرم اذا لم
 يصب الصيد لا يكون اصطفاً في الحرم كذا في المبسوط والكرماني (ولو أرسل بازي في الحل)
 أي لقصود الصيد (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد مرسله (الحرم فقتل صيداً) أي من صيد

فضلك ونجني من عذابك
 (اللهم) ان ذنوبي لا تضرك
 وان عدم رحمتك اياي
 لا تنفعك (اللهم) اغفر لي
 ذنوبي جميعاً وهب لي حقتك
 وأرض عني خلقك وأسكني
 الجنة وأعدني من النار
 واجعلني من الفائزين
 برحمتك انك تسمع الدعاء
 (اللهم) اني أدعوك في
 مواقف الانبياء ومنازل
 السعداء ومناسبات
 الشهاداء من أهلك
 برحمتك راجياً وعن وطنه
 فائياً ونفساً ~~كان~~ مؤدياً
 ولقرآنك قاضياً وكتابك
 تالياً ولك داعياً وقلابه
 شاكياً وذنبيه خائباً ولخطه
 مخطياً ولرهنه

الحرم (لا شيء عليه) قال ابن الهمام لو أرسله إلى صيد في الحل وهو حلال فجاوز إلى الحرم فقتل صيدا لا شيء عليه وكذا لو طرد الصيد حتى أدخله في الحرم فقتله فلا شيء عليه فإن ولا يشبه هذا الرمي وصرح في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يؤكل الصيد ولو أرسل كبا على ذئب في الحرم أو نصبه (أي للذئب) شبكة فأصاب الكلب صيدا أو وقع في الشبكة صيد فلا جرم عليه) لأن مقصده قتل الذئب الذي هو حلال له فأرسله الكلب على الذئب ونصب الشبكة لمباح لجواز قتله في الحل والحرم فلم يكن متعديا (ولو نصبها) أي الشبكة (للصيد فعليه الجزاء) أي إذا صاد صيدا وهو ظاهر (ولو نصب خيمة فتعلق به) أي بجباله (صيد) أي فأخذ (أو حفر بئرًا للاماء فوقع فيه صيدا لاضمان عليه) أي على كل من الناصب والحافر (ولو أخذ حلال صيدا الحرم فدفعه إلى حلال آخر ثم دفعه الثاني إلى آخر) أي وهلم جرا (فدبحه) الآخر (فعلى كل واحد) أي منهم (قيمة تامة) قياسا على قوم تعاونوا على قتل واحد حيث من يقتض جمعهم لكن يشك في هذا بما قالوا لو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليه ما للجزء من واحد بخلاف ما إذا صاد حلال صيد الحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد منهم - ما جراه كامل وللاخذ أن يرجع على القاتل بالضممان (ولو أمسك حلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فمات) أي فمات الصيد في يده ومات الفرخ في محله (ضمن الفرخ لا الام ولو أغلق) أي محرم (بابه وفي البيت طيور) أي محبوسة (وخرج إلى منى) أي مثلا (فمات الطيور عطشا) أي من جهة العطش أو ذات عطش يعني عطشا (فعليه الجزاء) لانه تسبب في موتها (ولو أخرج صيدا الحرم فأرسله في الحل لا يبرأ من الضمان الآن يعلم وصوله إلى الحرم آتيا) أي إذا أمن هذا ولولد حلال حلالا أو محرما في صيد الحرم فلا شيء على الدال في قول أصحابنا الثلاثة وقد أساء وأثم وقال زفر عليه الجزاء وفي الحاوي وهو رواية عن أبي يوسف

«فصل في قتل الجراد» ولو قتل جرادة في الاحرام أو الحرم تصدق بشئ من طعام (أي ولو قليلا) ا قوله (وقرة خير من جرادة) أي على ما ورد عن بعض الصحابة وفي مبسوط السرخسي فيه القيمة (ولو قتلها مملوك في احرامه ان صام يوما) أي لجرادة واحدة (فقد زاد) أي على قدر الجزاء وهو أكل الاداء الآن الصوم لم يلزم الجزاء أقل من يوم (وان شابهها حتى تصير عدة جرادات) تقوم نصف صاع من بر (فيصوم يوما) أي كافي الهبط فيكون جراه وفاقا (ولو وطئ جرادا عامدا أو جاهلا فعليه الجزاء) أي إذا تلف منه شئ أو هلك (الا ان يكون كثيرا قد سد الطريق فلا يضمن) كذا في البحر الزاخر ولعل العلة فيه دفع الحرج (ولو شوى جرادا) وكذا يضمن (فأكله بعد ما ضمنه فلا شيء عليه لانه كل) أي إذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال أو محرم بخلاف الصيد (وبكره يبعه قبل الضمان) أي فان باع جاز ويجعل غنمه في الفداء ان شاء وكذا شجر الحرم وابن الصيد كذا ذكره عنهم وذكره فاضيل في شرح الجامع الصغير محرم قطع شجرة من الحرم أو شوى بيض صيد في الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادا فعليه الجزاء في جميع ذلك يعني القيمة وبكره يبيع هذه الاشياء فان باع جاز ويملك غنمه بخلاف الصيد الذي قتله الحرم لانه مبيحة فلا يجوز بيعها وإذا ملك الثمن ان شاء جعله في القيمة التي يؤذيها وان شاء جعله في غيرها ولا مشترى ان ينفع بذلك من حيث التناول لان البيض والجراد لا يحتاج فيه

مفلقا وإنفسه ظالما
ويجبره عالم دعا من جت
عبوبه وكثرت ذنوبه
ونصرت آماله وبقيت
آثامه واسبلت دمه عته
وانقطعت مدته دعاه من
لا يجرد لذبته غافرا غيرك
ولا لأموله من الخبرات
معطسا سواك ولا لكسره
جبرا الأنت يا مولاي
دعوتك دعوة من لا يجرد
لنفسه مصليا الأنت ولا
لضمة مقويا سواك ولا
لما يتخوف من نيرانك
معتقا الأنت (اللهم)
فتقبل دعائي وأجب بجدك
ندائي وقد كان من تقصيري
ويؤيني نفسي ما علمت

الى الذكاة والحلال والحرم فيما لا يحتاج الى الذكاة سواء وانما لا يباح للأول لانه كان صيداً في
حقه وليس يصيد في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بين الاخذ والمشترى في اباحة تناول
كل لا يتخفى (ويجوز) أن يبيعه (بعده) أي بعد الضمان

(فصل في قتل القمل ان قتل محرمة قملة) وكذا ان القاهار (تصدق بكسرة وان كانت) أي القملة
(اثنين أو ثلاثة قبضة من طعام وفي الزائد على الثلاث بالغاً ما بلغ نصف صاع) كذا في البدائع
والفتح وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قملة أطمع شياً وهذا يدل على
شيء يسير قال في الذخيرة وهو الأصح وعن أبي يوسف في القملة كف من طعام وعن محمد كسرة
خبر وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفي عيون المسائل
في قملة أطمع كسرة خبر وفي تقيتير أو ثلاث أطمع قبضة من طعام وإن كثر أطمع نصف صاع قال
في القاية وما في العيون والجامع الصغير يشير الى أنه لا يشترط فيه التملك وهو الأصح (ولو أني)
أي المحرم (وبه في الشمس أو غسلة لقصد هلاكها) عليه لهما (فعلية الجزاء) وهو نصف صاع من
حنطة إن كان القمل كثيراً على ما في المحيط (وان فعل) أي كلام من الاقواء والغسل (لغير قصد
الهلاك فلا شيء عليه) أي ولو هلك القمل (والقاء القملة كقتلها ولو قال) أي محرم (لحلال ادفع
عني هذا القمل أو أمره بقتلها أو أشار إليها فقتلها) أي الحلال وكذا إذا دفع ثوبه ليقول ما فيه
ففعل (فعل) أي الأمر الجزاء والدلالة فيها موجبة كما في الصيد في التجديس لأن الدلالة موجبة
في الصيد فكذا ما في حكمه (ولو قتل محرم قمل غيره فلا شيء عليه) كما في البحر عن الفتاوى (ولا شيء
على الحلال بقتله في الحرم) وكذا لو قتل المحرم قملة في غير بدنه بان كانت على الأرض أو نحوها فلا
شيء عليه

(فصل فيما لا يجب شيء بقتله في الاحرام والحرم ولو صال صيد) أي ما كوله له (أو سبغ على
الحرم) أي مطلقاً (أو على الحلال في الحرم فقتله لا شيء عليه) أي عند الاربعة وقال زفر عليه
الجزاء وفي المحيط والمستحق أن أمكن دفع الصائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل ابتداء
فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرأ لم يمس ان تعرض شيء من صوالي الطير المحرم أن أمكن دفعه
بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وإن لم يمكن إلا بالاح فلا شيء عليه كالعقاب والنسر ويضمن بما
يؤكل لحمه ولا يتبرأ بتدأؤه بخلاف السبع (ولا شيء مطلقاً) أي لا قبله ولا لا كثيراً سواء
في الحل والحرم محرماً وغيره (بقتل الذئب والكلب الأهلي والوحش والعقور وغيره) إلا أنه
يأثم في قتل غير العقور على ما في ظاهر الرواية (والحدأة) كعنبه (والغراب الذي يأكل الجيف)
جمع جيفة وهي النجاسة (وان كان الصيد ما كوله اللحم كما روى الوحي لا يتبرأ بتدأؤه ويضمن)
في أهبة المناسك ولو كان الذي ابتداء بالاذى صيداً هو ما كوله اللحم كما روى الوحي ونحو ذلك
يجب الجزاء يقومه عدلان كذا ذكره الطحاري (ولو خلع جوارح سنور) بكسر سين مهملة
وتشديد نون فتوحه أي هر (فمات لاضمان عليه) وكذا كل فعل يراد به اصلاح الصيد ولا شيء
بقتل هوام الأرض) أي حشرات في الحل والحرم والاحرام ولا جزاء بقتلها ولا اثم على فعلها
(كالجبة والعقرب والقارة) أي الأهلية والبرية (والخناس) جمع خنفساء ودويبة سوداء
(والجعلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجمل بضم وفتح دويبة معروفة (وأم حنين وصباح

ومن مظالي ما قد احصيت
فكم من كرب نجيتني منه
ومن هم فرجت به ومن غم
جليته عني يا ولاي منك
النعما وحسن القضاء ومنى
الجناء وطول الامل والرجاء
والتقصير عن أداء شكرك
وشكر نعمتك فلم يمنعتك
يا محمود من عطائي وقضائه
حاجتي ومسئلتى وتبليغي
سؤالي ما دمره من ذنوبي
وتعلمه من تقصيري فنعيم الرب
أنت وبئس العبد أنا يا رب
خالقني وأمرتني بنيتني
ورغبني في نواب ما أمرتني
به ورهبتني من عقاب
مأنيتني عنه وسلطت علي
عدواً فأسكتته

البل والنخل) أي السوداء والصفراء التي تؤذى واماماً لا تؤذى فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجزاء
(والسحقات) بكسر السين وفتح الهمزة دابة معروفة (والقراد) بضم القاف حلة الندي
وحلة أحليل القرس ودوية (والقنفذ) بضم القاف والفاء والدال المهملة وقد تكون معجزة
(والسنور) أي الأهل وفي البري روايتان (وابن عرس) بكسر العين دوية جمعها بنات عرس
هكذا يجمع الذكر والأنثى على مافي القاموس (الأهل) أي خلافاً للوحشي (والبعوض) مفردة
بعوضة وهي الناموس سميت به لضعف بنيتها فكانها بعض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث
(والذباب) سمي به لأنه كلما ذاب أب أي كلما دفع رجع (والحلم) بفتحين جمع الحلة وهي
الصغيرة من القردان أو الضخمة ضد (والزنبور) أي مطلقاً للعسل وغيره (والوزغ) بفتحين جمع
وزغة وهي سام أبرص سميت بها لخفتها وسرعة حركتها (والسرطان) بفتحين دابة نهربية
(والبق) في القاموس البقرة البعوضة ودوية مقرطحة حرام متنتة (والصرصر) قال صاحب
القاموس الصرصور دوية كالصرصر كهدهد وفدقد والصرصر الديك (ويجوز له) أي
للمحرم وكذلك إن هو في الحرم (ذبح الأبل والبقر والغنم والدجاج والبط الأهل الذي لا يطير)
أي لا يستقسه بأهله

هـ (فصل في ذبيحة المحرم) وكذا ذبيحة الحلال في الحرم (إذا ذبح محرم) مطلقاً (أو حلال
في الحرم صبيداً) فقهه حرام بلا شبهة ومع هذا (فدبيحته ميتة) عندنا وكذا عند مالك وأحمد
رضي الله عنهم (ما لا يحل أكله) مع أنه يجب عليه ضمانه (ولا لغيره من محرم وحلال) أي كما
هو حكم الميتة إلا حالة الضرورة (سواء اصطاده) أي تولى صيده بنفسه أو أمر غيره أو أرسل كلبه
وبازيه (هو) أي ذابحه (أو غيره) أي غير ذابحه مطلقاً كما بينه بقوله (محرم أو حلال ولو في الحل
أو أرسل كلبه أو بازيه) ففي الحرم بالأولى (ولو) الأظهر فلو (أكل المحرم الذابح) أي بخلاف
غيره في أحد وصفيه (منه) أي من ذلك المذبح (شياً) أي قليلاً أو كثيراً (قبل أداء الضمان)
وهو ظاهر حصول التقاض (أو بعده) لعدم ضرورة تعدد الجناية (فعليه قيمة ما أكل) عند أي
حقيقة وقائه لا شيء عليه من جهة أكله بل يكفيه الاستغفار (ولو أكل منه غير الذابح) أي
وأن يكون محرم أو حلالاً (فلا شيء عليه) أي لا كلفه (سوى الاستغفار) وهذا في قولهم جميعاً
لكن فيه تفصيل فقال الحلواني والقاضي شارح الطحاوي والقرطبي وصاحب المحقق لو أكل
الذابح منه قبل أداء الضمان لا يلزمه شيء إلا كل بالإجماع والجزاء الواحد ينوب عنه ما جمعا
للتداخل بالاتفاق وفي الجوهره قبل هو على الخلاف أيضاً وقال القدوري لارواية في هذا
المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز أن يتداخل ثم لا فرق بين أن يأكل المحرم بنفسه
أو يطمم كلبه في لزوم قيمة ما أطمم لأنه انتفع بمحظوره حرامه (ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم
بعد الضمان) أي بعد أداء جزائه (لا شيء عليه) أي اتفاقاً كما صرح به في شرح الجمع (للاكل)
أي سوى الاستغفار بخلاف نفس الذابح فإنه يلزمه الكفارة والتوبة (ولو اصطاد حلال
فدبحه محرم أو اصطاد محرم فذبحه حلال فهو ميتة) أي وكذا لو اصطاده حلالاً فذبحه محرم
أو بالعكس (ولو شوى محرم أيضاً أو جراداً أو حلب صبيداً أو أذى جزاءه ثم أكله فلا شيء عليه
للاكل) أي سوى الاستغفار (ويجوز له) أي للمحرم المذكور (تناول اللبن والبيض

صا ري يجري مجرى ذي
ان اهم بمباحثه شعبة في
وان اهم بطاعة طائي لا يغفل
ان غفلت ولا ينسى ان ذبيت
يتصبل في الشهورات
وبتعرض في الشبهات
والانصرف عن كبره
يستترني فاقهر سلطانه على
بسلطانك عليه حتى تحبسه
بكثرة ذكرى لك فافوز مع
المعصومين ولا حول ولا قوة
الابن (اللهم) لا تقدرني
لعدائك ولا تؤخرني لشئ
من القتل مولاي فها أنا
أدعوك راغباً وأتعب
الدك وجهي طالباً وأضع
لك خدي مهيناً راحباً

والجراد مع الكراهة ويجوز لغيره (أي لغير محرم مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) واعلم أنه صرح غير واحد كصاحب الإيضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وإن أذى جوارحه من غير تعرض لخلاف وذبح قاضيان أنه يكره أكله تنزهاً وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيها إذا ذبح الحلال صيداً في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجهول أي أكل الميتة (الضرورية) (إلى الصيد) أي أكل المصيد أو إلى الاصطيد لا لكل (والميتة) أي إلى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن حرمة أكل المصيد ما اختلف فيه من أمه بخلاف أكل الميتة فالصيد أحل في الجملة من الميتة لاسيما وهو قابل لتأديركه بالكفارة كما أشار إليه بقوله (ويؤذى الجوارح) أي بعد ذلك وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند رفر يتناول الميتة لا الصيد وفي التجميع وقاضيان الميتة أولى على قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفر ولو كان الصيد مذبوحاً بأن ذبحه محرم آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره في الفتح ولعل الوجه ما قدمناه وإذا وجد مال مسلم وصيد يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذلك ذكره بعضهم وأهل وجهه إن الظلم القاصر أولى من المعتدى

*(فصل في مجوز المحرم) أي لاجتماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه في الحل أو الحرم وذبحه) أي الحلال لا غيره لكن بشرطين بقوله (أن لم يبدل) أي الحلال (عليه) أي على الصيد (محرم) أي مطلقاً (ولا أمره بصيده) أي باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالاولى فكان حقه أن يقدمه عليه (ولا اعانة عليه) أي بمناولة آلة للاصطياد أو الذبح (ولا أشار إليه) كان حقه أن يذكره بقوله أن لم يبدل عليه (فإن فعل شيئاً من ذلك) أي مما ذكر من المحظورات (للمحرم) وأما إذا اصطاده حلال لاجل محرم من غير أمره ففي جوارزاً كاخلاف مالك وأما إذا اصطاد الحلال صيداً بأمر المحرم ففيه خلاف عندنا فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم وقال الجرجاني لا يحرم وقال القدروري هذا غلط واعتمد على رواية الطحاوي قال في المحيط وهو الصحيح وهو المذكور في عامة الكتب وأما ما وقع في بعض نسخ شرح الهداية لابن الهمام أنه إذا اصطاد الحلال لمحرم صيداً لم يأمره اختلف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صيد الأمره على ما في بعض النسخ ثم هذا في الأمر وأما الدلالة فهل هي محرمة ففي الهداية والسكاكي أن فيها روايتين وفي شرح الكنز وشروطه أن لا يكون دالاً على الصيد وهو المختار *(النوع السابع في أشجار الحرم) أي في حكمه (ونباته) أي وسائر ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهي) أي أشجاره ونباته (أنواع) أي أربعة في الحكم مختلفة (الاول كل شجرة أنبتة الناس) أي حقيقة (وهو من جنس ما ينبت الناس) أي عادة (كالزروع) أي المزروعات (الثاني ما أنبتته النامس وهو ليس مما يفتونه عادة كالاراك) بفتح الهمزة وهو شجر المساوئ (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس فهذه الأنواع) أي الثلاثة (يحل قطعها) وكذا قطعها والانتفاع بها (ولاجل ما فيها) أي بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت الناس) أي عادة

فتقبل دعائي وأصلح الناس
من أمرى واقطع من الدنيا
هدى وحاجتي واجعل فيما
عندك رغبتي واقلبي منقلب
المذكرين بجماعتهم المقبول
دعائهم القائمة بحجهم المغفور
ذنبهم المبرور بحجهم المخطوط
خطاياهم المحوسباً بهم
الراشد أمرهم منقلب من
لا يهتدى لك أمراً ولا ياتي
بعده ما نأ ولا يركب بعده
جهلاً ولا يحمل بعده وزراً
منقلب من عززت بذكرك
لسانه وطهرت من الأدناس
يدنه واستودعت الهدى
قلبه وشرحت بالاسلام

صدره واقررت بفوك قبل
المات منه وأعضت
عن المات بصره واستعملت
في سبيل نفسه وقد أصبحت
في قسام من خير الأيام
اسألك أن لا تجعلني أشقى خلقك
الذين عندك ولا أخيب
الراغبين لديك ولا أحرم
الآمال من عندك ولا أخسر
المقبلين من بلادك مولاي
وانامع معصيتي راج فلا
تجعل بيني وبين مارجوت
وارددني ملائمتي بخير منك
باسمك (اللهم) لولا ما آتاه
من فضلك الذي يسع كل شيء
لا أقتب بنفسى الى التهلكة

(كأن غيلان) بفتح غين معجمة (فهذا محظور القطع) أى قطع كله أو بعضه (والقلع) وقى معناه
أحرقه (على الحرم والحلال مملوكا كان) أى الشجر بان يكون فى أرض مملوكة لأحد (أو غير
مملوك إلا اليابس) لعدم إطلاق الشجر والنبات عليه حينئذ فإنه صار حطباً ينتفع به أو هوذا
يقى عليه (والأذخر) بكسر هـ مزنة وسكون ذال معجمة وكسر خاء معجمة نبت معروف يوضع على
سطح العمارت وفوق بناء القبر ويؤخذ منه الفسول وقع استثنائه باستدعاء العباس عم النبي صلى
الله عليه وسلم بقوله إلا الأذخر فإنه أقيمنا وقبرنا فقتل إلا الأذخر (فلو قطع شجرة) أى رطباً
(أو خشبياً) أى عمانت بنفسه (وهو رطب فعليه قيمة فإن كان مملوكاً) أى بان نبت بنفسه
فى أرض مملوكة فقطعه وأقلعه (فعليه قيمتان قيمة لحق الشرع وقيمة للمالك) كذا أطاقه بعضهم
وتبعهم المحققون فى الصنابة أنه على قوله ما زاد ابن الهمام وأما على قول أبى حنيفة فلا
يتصور لانه لا يتحقق عنده تلك أرض الحرم بل هى سوانب عنده ثم وجوب الجزاء من إذا لم يكن
الشجر مملوكاً للقاطح ولا يابساً فإنه ان كان مملوكاً فعليه قيمة واحدة لحق الشرع وان كان يابساً
فعليه قيمة للمالك ولا شئ عليه لحق الشرع وان كان اليابس مملوكاً وغير مملوك لأحد فلا شئ
عليه اتفاقاً (ولو انقلعت شجرة) أى يابسة فى الحرم (ان كانت عروفاً لانتسبها فلا بأس بقطعها)
أى بقطع عروفاً كذا عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصنها منها (فغرم قيمتها ثم غرسها)
أى مكانها (فنبقت ثم قلها ثانياً فلا شئ عليه) لما سبق من الإشارة اليه (ولو حش الحشيش)
أى حشيش الحرم (فان خرج مكانه مثله سقط الضمان والا) أى بان لم يرد مكانه مثله بل أخلف
دون الاقول (لا) أى لا يسقط الضمان بل كان عليه ما نقص وان جف أصله كان عليه قيمته
(شجرة أصلها فى الحل وأغصانها فى الحرم فهى من شجر الحل ولو كان أصلها فى الحرم) أى
وأغصانها فى الحل (فهى من شجر الحرم) لان أصلها بمنزلة قدم الانسان والأغصان فى مرتبة
الأركان فالمدار على الأصل عند ذوى الاعتبار (ولو كان بعض أصلها فى الحل وبعضه فى الحرم
فهى من شجر الحرم) احتياطاً بجانب الحرم (ويجوز قطع الأذخر ورطباً ويابساً) كما علم فيما تقدم
(وأخذ الكفاة) بفتح فسكون فهـ مزنة تبارك معروف فيه دواء العين فى حديث صحيح الكفاة من
المن وماؤها شفاء للعين وزيد بن ربيعة رواية والمن من الجنة (وما جف) بتشديد الفاء أى يابس (من
الشجر والحشيش) كما سبق حكمهما وفى نسخ الأصل وما جفى بضم جيم وكسرون وفتح باء أى
ما استبقى من الزهر والثمر منهما (أو انكسر) أى انقطع أو انقلع منه ما يغير فعل آدمى مكلف
(ولا ضمان فيه) ويحمل الاتقاع به (ويحرم قطع الشوك والعوسج) وهو نوع من الشوك (ولا
ضمان فيه) على ما ذكره عز بن جماعة عن الحنفية (ولو حفر حفرة للعين) بفتح الحاء لينجز فيها
(أو لوضوء) أى ليتوضأ من مائها (أو ضرب) عطف على حفر أى بنى (الفسطاط) وهو انخبة
(أو لوقد ناراً أو مشى هو دابته فاقطع به) أى بسبب مما ذكر (شئ من الحشيش) أى وذو به
نزهة أرض الحرم (فلا شئ عليه) أى فى الجميع ولعل العلة فيه ان الضرورات تبيح المحظورات
(ولا يجوز اقتضاد المساويك من أراك الحرم وسائر أشجاره إذا كان أخضر) لانه يؤذى الى
ارتكاب الحرم والمساويك بذلك إلا رالك ما انفحص (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان
لا يضرب بالشجر) على ما صرح به فى البحر الزاخر (ولا يجوز رعى الحشيش) أى حشيش الحرم

في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لأبأس به (ولو ارتفعت دابته حالة المشي) وكذا حالة الوقوف إذا لم يمكنه منها (لا شيء عليه) لوقوع رعيها من غير اختياره وهذا مما اتفق عليه كما في شرح الدرر (ويكره الانتفاع بالمقارن) وكذا حكم المقطوع (من نبات الحرم وإن أدى قيمته) أي سابقا (وإن باعه) أي بعد القلع والقطع (جاز وكره) ويتصدق بثمنه) وقيل لأبأس بصرفه في حوائجه (وجاز للمشتري الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لأبأس لغيره من محرم أو حلال بالانتفاع به وفي البدائع ولو اشترى إنسان من الغاطع لا يكره له لأن تناوله بعد انقطاع النماء (وحكم الحلال والحرم) أي من الرجل والمرأة (في أشجار الحرم واحد) وكذا على القارن فيها جزء واحد) لأن السبب وهو هتك حرمة الحرم متحد (والله سبحانه وتعالى أعلم) وبالاتقان حكم أحكامه أحكم

• (باب في جواز الجنائيات وكفاراتها) •

عطف تفسير الجزاء (وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك) أي بتفصيل أحكامها (اعلم أن الكفارات كلها واجبة على التراضي) وإنما القور بالمسارعة إلى الطاعة والمسابقة إلى إسقاط الكفارة أفضل لأن في تأخير العبادات آفات ولذا قيل عجلوا بأداء الصلاة قبل الفوت وأسرعوا بقضاها قبل الموت (فلا يأنم بالتأخير) أي بتأخير أداء الكفارة (عن أول وقت الامكان) أي ابتداء زمان القدرة عليها (ويكون) أي المكفر (مؤذنا لافاضيا في أي وقت أدى) أي من أيام دهره لما سبق من أن أمره ليس محمولا على فوره (وإنما يضيّق عليه الوجوب في آخر عمره) بأن بقي منه قدر ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على إطلاقه اذ لم يعلم أحد آخر عمره ولذا أبدل عن قوله في آخر عمره بقوله (في وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤدّه آفات) أي وقته أو أدائه (فإن لم يؤدّه) في ذلك الوقت (فإن) أي عقبه (أنم) أي بتأخيره حينئذ (ويجب عليه الوصية بالأداء) أي بأداء الورثة أو غيرهم لئلا تدارك تأخيرهم (ولو لم يوص لم يجب في التركة ولا على الورثة ولو تبرع عنه الورثة جاز) ويرجى لجانه (ولا يصومون عنه) بل تبرعوا عنه بغير الصيام من ذبح الهدى أو إعطاء الطعام (والأفضل تعجيل أداء الكفارات) أي مسارعة للعبادات

• (فصل في شرائط وجوب الكفارة) • نعمها الإسلام) فلا تجب على كافر لأنه ليس من أهل الكفارة المرجبة للقربة والمقتضية لها السبقة (والعقل والبلوغ فلا تجب على صبي ومجنون) أي لا على أنفسهم (ولا على وليهما) في جميع الأحوال (الا إذا جن بعد الأحرام) أي بعد النية والتلبية (ثم أفاق ولو بعد سنين فيجب عليه جزاء ما ارتكبه في الأحرام) أي من المحظورات لكن بإسقاط الآثام (ولا على كافر) لما سبق وكان الأولى أن يقدم هذا الفرع ليكون مقابلا لما في الأصل بحسب ألف والتفسير المرتب (وأما الحرية فليست بشرط) أي لا فيما يوجب الصيام ولا فيما يقتضي الإطعام لكن فرّق بينهما في وقت الأحكام (فيجب على المملوك الصوم في الحال) أي قبل العتق ولو بالتراضي (فيما يجوز فيه الصوم) وأما الدم والصدقة فيجب عليه أدائه بعد التصق) فيكون وجوبها موقوفا (ومنها القدرة على أداء الواجب) وهي الاستطاعة المالية من غير اعتناء بنصاب ولا حول ولا حول (وهو أن يكون في ملكه فضل مال على كفايته) أي زيادة على مقدار كفايته من نفقة وكسوة ولأن يجب عليه مؤتمنه ويكون فاضلا عن دينه والابتذال

ولو أن عبد استطاع الهرب من سيده لكانت أحق بالهرب لا يثقه هرب ولا يعزب عنك مثقال ذرة وها أنا عبد لك ابن عبدك واقف بين يديك فأرحم هذه النفس الجزوع والقلب الهلوع الذي لا يستطيع أن يسمع صوت رعدك فكيف عذابك والذي لا يقوى على سحره فكيف بحر نارك اللهم ان عذابي لا يزيد في ملكك مثقال ذرة اللهم لسالك الصبر الملك العظيم وسلطانك أكبر من أن يزيد فيه طاعة المطيعين

فحوم سكتة فتمتد (يؤخذ به الطعام أو الدم أو لم يكن) الأولى أو لا يكون أى أو هو أن لا يكون
 (له فضل مال) أى زائد عن احتياج حال (ولكن فى ملكه) أى موجود (عز الواجب عليه من
 طعام أو دم صالح للتكفير) أى لتكفير تلك الجناية (فإذا كان فى ملكه ذلك وجب عليه أداءه)
 أى من غير اعتبار مال (سواء كان عليه دين أو لا) وسواء احتجاجة إليه فى المستقبل أو لا (والمقبر
 فى القدرة وقت الاداء لا وقت الوجوب) وما يتفرع عليه مما ظهر جذا الاحتياج الى بيان أبدأ
 (وأما النائم والمغمى عليه فيجب عليه ما الجزاء بارتكاب المخطورات) أى ولو كان الاثم مرفوعا
 عنهم فى فعلهما المذور لعدم اختيارهما فى تلك الحال (فلو انقلب النائم على صيد فقتله) أو على
 طيب فقلطخ به أو تغطى بثوب من غير شعوره وأمثال ذلك (فعليه الجزاء) أى بحسب ما فعله
 كذا فى المحيط (وكذلك المغمى عليه) أى حكمه حكم النائم لا حكم المجهنون والفرق بينهما
 ان المجهنون مسلوب العقل فلا يكون مكافا والمغمى عليه مغلوب العقل فلا يخرج عن دائرة
 التكليف وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوى فى وجوب الجزاء الرجل والمرأة)
 أى إذا كانت الجناية منهما ولا يختص بأحدهما (والعائد والناسى) الا أن الفرق بينهما
 فى الاثم وعدمه (والخاطئ والساهى) عطف تفسير لما قبله والفرق بينهما وبين الناسى أن الخاطئ
 يتذكر أصل المخطور ولا يقصد فعل المذور ولكن يقع الامر على خلاف قصده بخلاف الناسى
 فإنه ينسى المنهى عنه ويقصد فعله وبه عمده ويطلق فعله مقصده (والطائع) أى الذاعل بطوعه
 واختياره (والمكره) بفتح الراء أى من اجبر على فعله من غير رضاه (والمبتدى) أى الفاعل
 ابتداء من غير سبق منه لتلك الجناية (والعائد) الذى يعود ثانية فى ارتكاب تلك المعصية حيث
 يجب عليه كفارة أخرى للجناية الثانية وفى المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السلف فى قتل
 الصيد بخصوصه حيث قالوا ان العائد فيه لا يفيد الكفارة بل لابد له من العقوبة الدينية
 أو الاخرية لظاهر قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه (والحاج والمعمر) أى مفردا بهما
 أو مقرونا (والمعذور وغيره) والفرق بينهما فى الاثم وعدمه ورتبه الدم وعدمه فى بعض الكفارات
 (والنائم واليقظان) وقد علم حكمهما (والصاحي والسكران) وانما عليه اثم سكره ان نسا عنه
 التعدي به (والمفني والمغمى عليه) وقد سبق حالهما (والمباشرة بالنفس) أى ويستوى
 فعله بنفسه على اطلاقه (أو بالغير) سواء بطوعه أو كرهه (فلو ألبسه أحد) أى ما يوجب كفارة
 (أو طيبه أو ملق رأسه) أى قبل حلول احرامه (وهو نائم أو لا فعلى المفعول الجزاء سواء كان
 أى فعل الفاعل) بأمره) أى بأمر المفعول به ورضاه (أو لا)

فصل فى جزاء أشجار الحرم ونباته • وهو أعم من الأشجار لغة وان كان مغاير المعروف فان
 الشجره ساق بخلاف النبات ولذا قال (إذا جنى على نبات الحرم) أى بقطعه أو قلعه أو رعيه
 (فهو عليه قيمته) أى بقتله أى تأتى صفته (كبير كان الشجر أو صغيرا) وكذا يستوى ان يكون
 القاطع محرما أو حلالا حتى على القارن فيه جزاء واحد (فيشتري بها) أى بقيته (طعاما) من
 الحبوب التى يؤكل منها (يتصدق به على الفقراء) أى فقراء الحرم أو غيره (كل فقير نصف صاع
 من بتر) بضم موحدة وتشديد راء أى حنطة ولا يجوز أن يعطى لفقير أقل منه (ان كثر) أى
 الطعام (وان كان أقل من نصف صاع) وكذا إذا كان نصف صاع (أعطى لفقير واحد وان شاء

أو يتقصد به معصية العاصين
 فارحمي برحمتك اللهم) وقد
 دعوتك بالدعاء الذى علمته
 فلا تحزمنى الرجاء الذى
 عرفته اللهم) ما أعطيتنى
 مما أحب فاجبه لى عونا
 على ما تحب واجه لى خيرا
 اللهم) فحب الى طاعتك
 والعمل بها كما حبيتها الى
 أوليائك حتى يرون ثوابها
 اللهم) بغض الى معصيتك
 والعمل بها كما بغضتها الى
 أهلها حتى يرون عقابها
 اللهم) انك هديتني الى
 الاسلام فلا تنزعني منى حتى
 تقبضني اليك وأنا عليه
 واصرفني عن موقفي هذا
 من مضي الجوانح

اشترى بالقيمة هديا وتصدق بلحمه على الفقراء) وقيد بالجمع هنا لسان الاولى ولذا قال (ولو
تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح
مثل قيمة الشجر فينادى الواجب بالاراقة فلوسرق بعد الذبح لاشئ عليه) اعلم ان في الهدى
روايتين ففي رواية لا يجوز ولا يتأذى بمجرد الاراقة بل لا بد من التصديق بلحمه وفي رواية
يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجوز به عن القيمة وكذا
لوسرق المذبح وجب أن يقيم غيره مقامه لانه للاراقة على هذه الرواية وفي رواية أخرى يجوز
فيه الهدى فانه يكون الاحكام المذكورة على عكسها كذا في الفقه وغيره وقال صاحب الجمع
وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فينادى
الواجب لوسرق المذبح كذا في المصنف وعلى هذا يحتص ذبحه بالحرم (وان شاء تصديق القيمة) ثم
إذا أدى قيمته ملكه وكراه الاستقاع به وان باعه جاز وبكره بخلاف صيد الحرم والحرم فانه لا يجوز
بـه (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) أي عند اثنتي عشرة الثلاثة وعن زفر وروايتان

• (فصل في جزاء صيد الحرم) • (إذا قتل صيده) أي محرم أو حلال (فعليه قيمته فان بلغت هديا)
أي ان وصلت قيمة الصيد ما يترى به هديا يختير بين أشياء كما قال (اشترابها) أي اشترى الهدى
بقيمة الصيد (ان شاء) أي وذبح وتصدق به (وان شاء اشترى بها طعاما) أي من براوشعير
(فتصدق به كما مر) في الفصل السابق (ويجوز فيه الهدى) أي بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن
تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أي على الاصح مما سبق الخلف فيه (ولا يشترط أن يكون
مثله بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) أي في كفارته (فلا يجوز للحلال) أي
لجنائته (ويجوز للمحرم) ففي شرح القدوري أن الاطعام يجوز في صيد الحرم ولا يجوز الصوم
عند علماءنا الثلاثة وعند زفر يميز وفي المختلف لا يجوز الصوم بالاجماع قال صاحب الجمع
فيجوز أن يكون في الصوم عن زفر وروايتان فنقل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما الحرم
فظاهر كلامهم انه يجوز له الصوم والهدى بلا خلاف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتعذر
الجمع بينهما وجب اعتبار أقواهما وهو الاحرام فاضيف الحرمة اليه ورتب عليه أحكامه ضرورة
وبه صرح في شرح القدوري فقال أما الحرم اذا قتله في الحرم فانه يتأذى كفارته بالصوم وفي
شرح الكنتز يلزمه جزاء أن على القياس وفي الاستسكان يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحرام
أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة اليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى
ولا يخفى أن الجمع بينهما ما يمكن بتعدد جزائهما وكذا في كون حرمة الاحرام أقوى نظر لا يخفى
اذ حرمة الحرم اعم حيث يشمل الحلال والمحرم بل موجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم
الآن يقال كونه أقوى من حيث انه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس أن يلزمه
جزاء أن

• (فصل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم وصفة أدائه وقدره وكيفيته ووجوبه) •
(إذا قتل المحرم صيدا فعليه قيمته يقومه ذوا عدل) أي على الاصح (لها ما بهارة بقيمة الصيد)
الاولى بقيمة الصيد بلفظ الجنس الشامل للقليل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أي مكان
قتل ذلك الصيد (ان كان يباع فيه الصيد) أي جنسه أو خصوصه (أو في أقرب مكان من

وهب لي ما سالتك وحقق
رجائي فيما تمنيت (اللهم)
اهدنا يا هدي واعصنا
بالتقوى واعقر لنا في الآخرة
والاولى ربنا آتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار يا من لا يشغلنا
سمع عن سمع ولا تشغبه عليه
الاصوات يا من لا تغلظه
المسائل ولا تختلف عليه
اللغات يا من لا يبرمه الخاح
المطين ولا تنجزه مسئلة
السائلين أذقنا برد عفوكم
يا أرحم الراحمين (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد وسلم
وبارك على محمد وعلى آل محمد

وشفع اللهم لنا في الدارين
محمد وآل محمد وأحسن
عواقبنا محمد وآل محمد
وأخرجنا من كل سوء
أخرجت منه محمد وآل محمد
يحرمة محمد وآل محمد صلى
الله عليه وسلم (اللهم) لا ترد
الجميع لأجلي ولا لشؤم ذنوبي
بل أرحمني وتجاوز عني بركة
من حضره من أوليائك
وأحبائك (اللهم) لا تجعل
هذا آخر عهدى من هذا
الموقف العظيم وارزقنا
الرجوع إليه مرات كثيرة
بلطفك العميم واجعلني فيه
مقطعا مرحوما مستجاب
الدعاء فارتب القبول والرضوان

العمران إليه) أي إلى المقتل وتكون من صفة المكان كما ينسب بقوله (الذي يباع فيه الصيد
ويعتبر الزمان الذي أصابه) أي الصيد (فيه) على الأصح لاختلاف القيمة باختلاف الزمان
كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط للتقويم عدلان) أي لظاهر القرآن (غير الجاني) مما
نسبه عز بن جماعة إلى الحنفية وله له لعله التهمة (وقيل الواحد يكتفي) أي يكتفي بقول الواحد
من غير أن يكون هو الجاني لكن المثنى أحوط وهو الأظهر (وسواء مكان الصيد مما له نظير)
كالنعامه نظير البعير والحمار الوحشي شبيه البقر والظبي كالغنم (أو كان مما ليس له نظير) كالجمامة
وقد ابعدهم من جعلها نظير الشاة في شربها بما إذا لا بد من الشبيه الصوري في الجملة وفي المسئلة
خلاف محمد والشافعي ومن تبعهما حيث قال لا يجب النظر فيما له نظير من النعم ولا يقوم في
النعامه بدنه وفي الحمار الوحشي بقرة وفي الظبي والضبع شاة وفي الأرنب عناق وفي البربوع
جفري ولا يشترط عند محمد ومن تبعه في النظر القيمة فسواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل
أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظر إلا إذا كانت قيمة مساوية لقيمة المقتول وان لم يكن
للصيد نظير كالجمام والعصفور وسائر الطيور فقيمة القيمة بالاتفاق بيننا (ثم إن بلغت قيمته هديا
فالقائل بالخيار) وقيل الخيار إلى الحكمين (بين الطعام) أي إعطاهم (والصيام والهدى وان
لم تبلغ عن هدى فهو مخير بين الطعام والصيام وان اختار الهدى) أي إعطاهم (فإن بلغت القيمة)
أي قيمة الصيد (بدنه أو بقرة) وكان حقه ان يقول أو شاة وله له ليدكرها لظهور أمرها (ان شاء
اشترها) أي بدنه أو بقرة (بقية الصيد) إذا بلغت أحدهما ففقر البدنه أو ذبح البقرة (أو اشترى
بها) أي بقيمة أحدهما (سبع شياه الا ان شراء البدنه) وهي الأبل والبقرة كان الأولى ان
يقول الا ان البدنه الواحدة (أفضل من الاغنام) أي الشياه الممثلة فان الفضيلة الكيفية
أعلى من الزيادة الكمية (وان فضل شيء من القيمة) أي بعد ان اشترى ببعضها بدنه أو بقرة أو شاة
(ان شاء اشترى به) أي بما فضل من القيمة (هديا آخر ان بلغه) أي هديا (وان شاء صرفه إلى
الطعام) من أنواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أي من بر أو صاع من شعير ونحو
ذلك (وما فضل) أي وأعطى ما فضل من إعطاء كل مسكين (ان كان أقل منه) أي من نصف صاع
(الفقر) أي لمسكين آخر وفي التعبير بالفقر وتارة بالكد كمن أخرى اشعار بأن لا فرق بينهما في إعطاء
(وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما أو عن الباقي) أي وكذا عن الفاضل منه (ان قل) أي وان
قل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لعدم تصور تجزئ الصوم في أقل من اليوم (كفاي الصيد
الصغير الذي لا تبلغ قيمته هديا) فانه مخير بين الطعام والصيام (ولا يجوز في الهدى الا ما يجوز
في الاضحية) من السن وهذا قول أبي حنيفة خلافا لمحمد حيث جوز سفار الغنم من الضأن
وهو الاثنى من أولاد الغنم ماله سنة أشهر ومن الجفرة وهي من أولاد الضأن ماله أربع أشهر
وعن أبي يوسف روايتان والأصح من روايته كرواية عن أبي حنيفة من انه يجوز ما فاز على
وجه الطعام وفي الفتح حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول الاغناقا أو جلا كفر بالطعام أو الصوم
لا بالهدى ثم قال كما ذكر المصنف فلا يتصور التكفير بالهدى الا أن تبلغ قيمته جذعا عظيما من
الضأن أو ثنيا من غيره) ثم قال وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يكفر بالهدى وان لم
يلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبي يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار كالجفرة) بفتح جيم

وسكون فاه (والهناق) بفتح هين مهمل (والجل) بفتحين الجذع من أولاد النسان فإدونه
 (الاعلى وجهه الاطعام) على خلاف ما سبق (بان يعطى كل فقير من اللحم ما يساوى قيمة نصف
 صاع من بر ويجوز أن يتصدق بطعم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة
 في الاماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافا لغيرنا (ويسقط بالذبح فلو ضاع بعده لاشئ عليه)
 لان المقصود هو الاراقة (وان اختار الطعام للتكفير اشتراه بالقيمة) أى بقيمة الهدى (واعطى
 كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز
 ان يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كما هو الاصح في صدقة الفطر (الأن يفضل) أى من
 الصبيان الواجبة (أو يكون الواجب أقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد)
 لأن ما لا يدرك كله لا يترك لبعضه (وان أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أى واحد (فهو) أى
 الزائد (تطوع وعليه ان يكمل بحسابه) وهذا بخلاف الشاة في الهدى (واذا فضل أقل منه) أى
 من نصف الصاع (ان شاء صام عنه يوماً وأطعمه مسكيناً) أى من غير الذين اعطاهم سابقاً
 (ويجوز الاباحة في جزاء الصيد) أى في صدقته بخلاف الخلق كما سيأتى (وان اختار الصيام
 يقوم الصيد) أى الصيد المقتول (طعاماً من يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى
 مكان طعام كل مسكين (يوماً وان كان الواجب دون طعام مسكين) أى أقل منه (بان قتل
 عصفوراً) وهو طائر مشهور (أو بربعاً ما أن يطعم القدر الواجب) أى ولو كان أقل من
 نصف صاع (واما ان يصوم عنه) أى مع كونه أقل منه (يوماً وله أن يحتار الصوم مع القدرة على
 الهدى والطعام) خلافاً لغير (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزاء صيد واحد بان
 بلغت قيمته هدياً) أى منه عدة (فدبح هدياً وأطعم عن هدى وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت
 قيمته هديين كان له الخيار ان شاء بجهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما ما رادى
 بالآخر أى الكفارات شيئاً أو جمع بين الثلاث كما صرح به شارح الجمع

• (فصل) ثم لا يجزئ الصيد ما أن يكون مأكول اللحم) كالطير وحمار الوحش والحمام
 (أو غيره) أى غير ما كول اللحم كسباع الطير والاسد والذئب ونحو ذلك (فان كان) أى الصيد
 (الأقل) أى ما كولا فيجب قيمته بالغة ما بلغت هديين أو أكثر وان كان) أى الصيد (الثانى)
 أى غير ما كول (فتجب قيمته أيضاً غير انه لا يجاوز ما) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل قبل
 لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي انه لا يبلغ ما بل يتقصر من ذلك وقال زفر يجب قيمته
 بالغة ما بلغت كما في ما كول اللحم (ولو كان القاتل) أى قاتل الصيد (فأوفاه عليه جزاءه) أى
 عندنا (لا يجاوز دمين) واما ان قتله محرمان فعلى كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

• (فصل) ولو قتل) أى محرم (صيداً لم يملكه) بفتح اللام المشددة (كالبارى والشاهين
 والمقر والحمام الذى يجيى من المواضع البعيدة وغير ذلك) أى ما ذكر (من الاصناف) أى
 أنواع الطيور (التي تتخذ لترفه) أى للتسلية بحسن صوتها وصباحة صورتها (فعليه قيمتان قيمته
 معلية بالغة ما بلغت له ملكه وقيمته غير معلية لحق الشرع ولا تقبى زيادة القيمة بسبب التعليم لحق
 الشرع وأما زيادته الحسن في ذات الصيد فمعتبرة) أى في حق الشرع أيضاً في رواية (كالهام
 المطوقة) بفتح الواو المشددة (والمصوتة) بتشديد الواو المكسورة (والصيد الحسن المبيع) أى

والتجاوز والغفران والرزق
 الحلال الواسع وباركلى
 في جميع أمورى وما أرجع
 اليه من أهلى ومالى
 وأولادى (اللهم) صل على
 محمد وعلى آل محمد
 وأزواجه وذريته وبارك
 وسلم (اللهم) سلم لى دينى
 ومن على بطاعتك
 ومن ضالتك وترك مالا
 ينبغى (اللهم) ان العشيبة
 من عشايا منحك واحداً يام
 زلفتك فيها تقضى اللهم من
 الحوائج لمن قصده لا تترك
 في قصده منها شيئاً فكل
 انسان فيها يدعى وكل خير
 فيها من عندك يرتجى
 أنتك الضوامر من الفج

الجامع بين حسن الصورة وملاحة السيرة (وهل يقوم الصيد حيا أو مذبوحا لما في حق المالك فيقوم حيا وأما في حق الشرع فعبارة بعضهم تفهم انه يقوم حيا وصرح في المحيط بأنه يقوم لحيا) قال السمرقندي في شرح النقاية اذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة الصيد حيا يجوز ان تنقص عنه قيمته لم الهدى كما قال الناطقي وعن أبي حنيفة عليه قيمة ما نقص بالذبح كما في المحيط وفي خزانة الاكل ولا عبرة في الحمام الى تعالى السفهاء في قيمتها لا تقوم على الهرم الاعلى اللحم أو قيمة القراح التي تؤول انتهى فتأمل

(فصل في جزاء اللبس والتغطية) أي المخطورين (والتطيب والخلق وقلم الاظفار) أي على اطلاقها (اذا فعل شيئا من ذلك) أي عماد كرم الاشياء المخطورة (على وجه الكمال) أي عا يوجب جنابة كاملة بان لبس يوما أو طيب عضوا كاملا فهو ذلك (فان كان) أي فعله (بغير عذر فعليه الدم عينا) أي حتما معينا وجزا مامينا (لا يجوز عنه غيره) أي بدلا اصلا (وان كان) أي صدوره عنه (بغير) أي معتبر شرعا (فهو مخير بين الدم والطعام والصبام) أي بتفصيل يأتي فيها من الاحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا قادرا على الدم أو الطعام (فان اخذنا الطعام) أي اعطاه أو اطعماه أو غلبه (فعليه أن يطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو أفضل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالقطرة (أو دقيقه أو صاعا من تمر أو شعير) وسويق كل ودقيقه بحسب أصله وفي الهداية الاولى أن يراعى في الدقيق والسويق القدر والقيمة معناه ان يؤدي نصف صاع من دقيق البر مثلا يبلغ نصف صاع من بر واختلف في الزيد فقال النصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة هذا وقد ذكر في السكاكي ان اداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لانه ادفع لحاجة الفقير وقيل المنصوص عليه أفضل لانه أبعد عن الخلاف فهو أحوط في العمل فلو وجب عليه اطعام ستة مساكين فاعطاهم ثوبا واحدا عنه فان أصاب كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جازوا الا فلا (ويجوز فيه التملك) أي تملك المنصوص عليه بالا عطاء والتسليم بخلاف وكذا التملك قيمة المنصوص عليه غدا لانه لا يجوز اداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أو لا فلا تجزئ الحنطة عن الحنطة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي (والاباحة) أي وتجوز فيه الاباحة أيضا بالوضع والتفويض للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافا للحمود وعن أبي حنيفة روايتان والاصح انه مع الاول لكن هذا الخلاف في كفارة الخلق عن الاذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الاباحة بخلاف (وان أراد أن يطعم طعام الاباحة بصنع لهم طعاما) على مقدار ما يجب عليه (ويمكنهم منه) بان لا يكون هناك مانع وحاجز عنه (حتى يستوفوا أكلتين) أي مرتين من الاكل (مشتبعين غدا وعشاء) بدل من أكلتين أو عطف بيان لهما الا انه يجوز كونهما مسحورا وعشاء أو غدا وعشاء من ليلتي الاول أو ليلي فان غداهم لا غير وعشاءهم نقط لا يجزئ ليلتي لكن ان غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جازوا المستحب أن يكون مأدوما وفي الهداية لا بد من الايام في خبر السمرقندي وفي المصنف غير البر لا يجوز الا باعدام وفي البدائع يستوى كون الطعام مادوما وغير

الصمغ وهامت المهايع من شعب المصنعي أبرزت لان وجوهها المعونة ومنك كانت المعونة صابرة على اقبح السمائم وبرد ليل التهام برجوك ما لا خلف له من وعدك ولا منزل له من عظيم برك فيامبلا من شاء نيله ويامقينا من شاء فضله وياملكا في عظمته ارحم صوت حزين يخفق ما تدرت عنه من خلقك لتن مددت يدي داعيا لظالما كفتني ساهبا فسمعتك تطافرها على عند الغفلة وكيف آيس منها عند الرجة لا يزال رجائي فيك عند

أدوم حتى لو غداهم وعشاهاهم خبزاً بلا داء أجزأه وكذا الوأطم خبز الشعير أو سويقاً أو تمران
ذلك قد يؤكل وحده ثم المعتبر هو الشبع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو
ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبعوا أجزأه وإن لم يبلغ ذلك صاعاً ونصف صاع ولو كان أحدهم
شبعان قبل لا يجوز وإليه مال شمس الأئمة الخلواني والله سبحانه أعلم (وإن اختار الصيام فعليه
صوم ثلاثة أيام) والاولى التوالى للسرعة الى الكفارة والمسابقة الى الطاعة ولخافة القوت
بالنقر والموت (ويجوز) أي صومه (ولو متفرقا وإن لم يفعل شيئاً منها) أي من الافعال المحظورة
الذكورة (على وجه الكمال) بأن لبس أقل من يوم أو تطيب قلبه لا وهو ذلك فعليه أي لكل
جنبه ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي حقاً (لا يجوز فيه الصوم إن كان) أي فعله
ذلك (بغير عذر) أي شرعي (وإن كان) أي صدوره عنه (بعذر فهو مخير بين الصدقة) أي
الذكورة (وصوم يوم) أي ولا يجب عليه هدى فإن أهدي فيجوز بالاولى إذا قسمه على ستة
مساكين وأصاب كل منهم من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره

(فصل في أحكام الدماء وشرائط جوارها) أعلم أنه حينئذ أطلق الدم أي في عبارات القوم
من أصحاب المناسك (فالمراد الشاة وهي تجزئ في كل موضع) أي من مواضع الجنائيات (الافى
موضعين الاول اذا جامع الحاج بهد الوفوف بعرفة) أي في زمانه الى ان يخلق في أوانه (فانه
يجب عليه بدنة) وهي بعير أو بقرة (والثاني اذا طاف طواف الزيارة جنباً أو حائضاً أو نفساء
فيجب فيه أيضاً بدنة ولا ثالث لهما في الحج) وفيه نظر إذ تقدم انه اذا طاف بعد الوقوف وأوصى
بإتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجه وكذا عند محمد يجب في النعامة بدنة كما سبق
ثم قوله في الحج باعتبار مفهومه المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجماع
قبل ادراكها من طواف العمرة ولا اذا طوافها بالوصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء
(أما شرائط جوار الدماء) فخمسة عشر شرطاً (فالاول منها) أي من الشرائط (ان يكون
الهدى ثنياً) وهو من الابل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن الشياه
ما دخل في الثانية (فما فوقه) أي جائز بالاولى (او جذا من الضأن) وهو ما أتى عليه أكثر السنة
على ما في الجمع وقيل الجذع ماله ستة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله اذا كان عظيماً)
أي في الاستحسان وتفسيره انه لو خط بالنثى اشتبه على الناظر انه منها وما اذا كان صغيراً لم يحرم
فلا يجوز له الآن يتم سنة كاملة وطعن في الثانية كما في المعز (والثاني ان يكون) أي الهدى
(سالم من العيوب) أي المعتبرة في الاضحية فلا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها ولا التي
في أصل الحلقة لا اذن لها ونقل ابن جماعة عن أصحابنا انه لا تجزئ التي خلقت لها اذن واحدة
قال هو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والاذن والالية كلها أو أكثرها
ولا التي يمس ضرعها ولا الذاهبة ضوء إحدى عينيها ولا الجفاء التي لا تخ لها والعرجاء التي يمنع
عرجها من مشيها ولا المربضة التي لا تعطف ولا التي لا اسنان لها الا اذا كانت تعطف على
الاصح ولا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنها طولاً أو من قبل
وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذنها كى وكذا الجرباء اذا كانت معينة وكذا
الحولاء وكذا الجاهات التي لا قرن لها وكذا الخصى والمجنونة ويجوز الحامل مع الكراهة هذا

ما اقترفت من آثامك وإن
كنت لأصل اليك الا بك
فأسألك الصلاح في الولد
والامن في البلد وعافني من
الحسد والذهاب الكبد
(اللهم) لأن على حقوق
فتصدق بها على ولداك
على تبعات فتعلمها عني
(اللهم) ان استغفاري اياك
مع كثرة ذنوبي للؤم وإن
ترك الاستغفار مع معرفتي
سعة مغفرتك لهجنز (اللهم)
كم تعجب الى بعمك
وأنت غني عني وكم أتفرض
اليك بعصيتك وأنا في قبضة
قدرتك مفتقر في كل لحظة
الى رحمتك يا من اذا وعد
وفى واذا أوعد عفا (اللهم)
ارض عني فإن لم ترض عني
فأعف عني فقد يعفو المولى
وهو غير راض

(اللهم) انى أعوذ بك من
الفقر الا اليك وأعوذ بك
من الغنى الا بك اجعلنا
من يتصدق بتوفيقك
وأمتنا على ملة الاسلام
واحترمنا في زمره سيد
الانام عليه أفضل الصلاة
والسلام برحمتك يا أرحم
الراحين (اللهم) نورك
اهدنا وبفضلك استقمنا
وفى كنفك أصبحنا وأمسينا
أنت الاول فلا شئ بعدك
نعوذ بك من الظلم
والكسل ومن عذاب القبر
ومن قسوة القسنى والفقر
(اللهم) نهنا لذكرك في
أوقات الغلات واستعملنا
في طاعتك في أيام

وقال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرفاء وهى التى شقت أذنهم وانحر قاموهى التى
خرقت أذنهم وانحر قاموهى المسحونة الاذن من كى أو غيره (والثالث ذبحه فى الحرم) بالاتفاق
سواء وجب شكرا او جبراسوى الهدى الذى عطب فى الطريق كما سيأتى بيانه (والرابع
ناخره عن الجناية فلو ذبح ثم جنى لم يجزه) كما حقق فى كفارة اليمين قبل الحنث خلافا للشافعى
(والخامس ان يكون من الذم) المذكور من الشاة والبعر والبقرة فلا يجوز زهوا والدجاجة
خلافا لما يتوهمه العلامة (والسادس الذبح فلو تصدق به حيا لم يجز) نعم لو أعطاه ووكله بذبحه
وأكله جاز (والسابع التصدق به على فقير فلو أعطاه) أى المتصدق لحلم هديه (افنى لم يجز)
بخلاف الفقير فانه اذا أخذه ووهبه لغنى او باعه اياه جاز لما فى حديث بريرة فلو تصدق احد على
فقير طعاما او دما واراد الفقير ان يطعم غيره ما أخذه سواء كان ذلك الفير هو المعطى او ابنه
او غنيا آخر يجوز على سبيل التماثل تبدل الملك بتبدل الملك كتبدل العين ولا يجوز على سبيل
الاباحة لعدم تبدل الملك لانه يأكله على ملك الفقير فلا يجوز ثم الغنى من له ما تدرهم فاضلا عن
مسكنه وما لا بد منه وعن دينه وان كان له أقل منه فهو فقير حل له اخذ الصدقة فلا يجوز اطعام
الغنى عليك واباحه واما ابن السبيل المنقطع عن ماله وكذا ما كان له وعليه مدين بطالب من
جهة العباد يجوز اطعامه عليك واباحه (والثامن عدم الاستهلاك فلو استهلكه بنفسه بعد
الذبح بان باعه ونحو ذلك) بان ووهبه لغنى أو اتلفه او ضيعه (لم يجز وعليه قيمته) أى ضمان قيمته
للفقراء فبتصدق بها عليهم بان كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان مما لا يجب عليه
التصدق به فانه لا يضمن شيئا كما يبينه بقوله (الافى هدى القران والمثمة) اى التمتع (والتطوع
فانه لا يجب) اى على مستهلكه (فيما شئ) اى من الضمان لادله ولا قيمته (ولو هلك) اى المذبح
(بعد الذبح بغير اختياره بان مرق سقط) اى الضمان (ولاشئ عليه) اى فى النوعين السابقين
اما اذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره يلزمه غيره فى النوعين ولا يجوز تصديق القيمة فيما وجب
شكرا او جبر اذ اهلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز بيعه فى النوعين الا فيما لا يجوز له اكله
ويجب التصديق به فعليه التصديق ببقته على ما فى البدائع قال ابن الهمام وليس له بيع شئ من
لحوم الهدايا فان باع شيئا أو اعطى الجزا اجره منه فعليه ان يتصدق بقيته وقال الطرابلسى
ولا يعطى اجرة الجزا منها فان اعطى صلا الكل لئلا يلهى الا انه اذا شرط اعطاه منه يبق شريكه فيها
فلا يجوز الكل لقصد الهضم وان اعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه
من غير الاجرة جاز ان كان اهلا للتصدق عليه (والثاسع عدم اشتراك من يريد لغير القرية فغيره
يتصور الاشتراك كالبدنة) من الابل او البقرة بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما وجب انواعا
من الصدقة الا اذا كان على وجه القيمة وينوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من حنطة
أو صاع من غيرها (فلو اشتركت سبعة فى بدنة) جاز عند الاثمة الاربعة بشرط قصد القرية بضم
السبعة (فان كانوا) اى الشركاء السبعة (كلهم يريدون القرية) اى التقرىب فى الجملة ولو كان
اختلاف بينهم من جهة نوع القرية (جاز وان كان احدهم يريد اللحم) اى لنفسه او لغيره
(لم يسقط عن احدهم) اى ما يجب عليهم وكذا اذا كان احدهم لشركاء ليس من اهل القرية
كالكافر ثم اعلم ان لكل من وجب عليه نهم من المناسك جاز ان يشترك ست نفرة ووجب الدماء

عليهم وان اختلف اجناسها من دم قران وتمتع واحصار وحرأ صيد ونحو ذلك واتحاد الجنس
افضل وان اشترى جزورا او بقرة لمتعة مثلا ثم اشترك فيها ستة معه بعدما وجبها لنفسه خاصة
لا يجوز لانها لأوجبها صار الكل واجبا عليهم وليس له ان يبيع مما اوجبه هديا فان فعل فعليه
ان يتصدق بثمنه لكن ان نوى عند الشراء ان يشترك فيها ستة نفر آخراته والا فضل ان يكون
ابتداء الشراء منهم او من احد عهم بأمر باقهم وای الشركاء فحرأ في مكانه وزمانه أجزأ الكل
ثم يتقسم اللحم بالوزن فلو اقساموا جزأ فالجزأ اذا كان مع شيء من الاعارح والجداد اعتبارا
بالبيع على ما في شرح الجمع (والعاشر ان يكون الذبح) اى وقوعه (يوم النحر) المراد به بنفسه
(أو بعده) أى بعده مضى يوم النحر (في هدى المتعة والقران) اعلم انه لا يختص ذبح هدى بأيام
النحر الا هدى المتعة والقران بالايجاع فلا يسقط لو ذبح قبلها خلافا لما بعدهما وذهب القدوري
الى ان هدى التطوع يختص بأيام النحر أيضا والجهور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل
يوم النحر كما صرح به في الاصل الا ان ذبحه في يوم النحر أفضل اجماعا وأما هدى الاحصار فلا
يختص بأيام النحر عند أبي حنيفة خلافا لما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتح ان أبا يوسف
مع أبي حنيفة واهله عندهما وياتان (والحادى عشر النية) أى بان يقصد به عن الكفارة وان
تكون النية مقارنة لفعل التكفير فان لم تقارن الفعل أو تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر ان
يتصدق به على من يجوز التصديق عليه) أى من الفقراء والمساكين ولومن مساكين غير الحرم
اذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أى تصدقه (لو تصدق به على أصله) أى من أبيه وجده وأمه
وجده ولو علوا (أو فرعه) أى من ابنه وبقته وأولادهما وان سفلوا فلا يجوز اطعامهم فليكن
واباحة المأطعم أخاه أو أخته جازا اذا كانا فقيرين ولو أطعم ولده أو غنيا على ظن انه اجنبى او فقير
ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند أبي حنيفة ومحمد وعنه ابى يوسف لا يجوز (او علوكه) اى من قن
او مدبر ونحوه الامكانه (او هاشمى) على الاصح وقيل يجوز في زماننا قال الطحاوى وبه نأخذ
(او زوجته) اى امرأة المتصدق (او زوجها) اى زوج المتصدقة (ويجوز) اى تصدقه (على
الذى) اى اذا كان فقيرا من جميع الكفارات عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز الا النذر
والتطوع ودم المتعة (والمسلم احب) وكل من هو اتقى افضل (ولا يجوز لحربى ولو مستأمن
والثالث عشر ان يكون الذبح من المسلم أو الكتابى) والظاهر انه يكون مقبلا بان لا يكون
مشركا لله بعيسى او عزير وقد سمى الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافعى
المذهب وتركه عند الايجوز (والخامس عشر الملك) اى الملك السابق على الذبح فلو ذبح شاة لغيره
فأجزأه وضمنه فليكنه حيث لا يجوز (ولا يشترط في التصديق به) اى بلحمه (عدد المساكين) كما
اشترع عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة
وهل يشترط عدد المساكين صوة في الاطعام فليكنه واباحة قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع
طعاما متقسما كين وهو ثلاثة أصع الى مسكين واحد في ستة ايام كل يوم نصف صاع او غدى
مسكينا واحدا وعشاء متقايا بأجزاء عندنا اما لو دفع طعاما ستة مساكين الى مسكين واحد
في يوم دفعتوا واحدة او دفعت فلار وايقضه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال عامة
لا يجوز الا من واحد وعليه المقتوى (ولا فقره الحرم) اى ولا يشترط ان يعطى فقرا الحرم

المهلة واسلك بنا الى
جنتك طريقا سهلة (اللهم)
اجعلنا من آمن بك فهديته
وتوكل عليك فكفيتهم
وسألك فاعطيتهم وتضرع
اليك فرحتهم نسألك
موجبات رحمتك وعزائم
مقفرتك والغنية من كل بر
والسلامة من كل اثم
والقور بالجنة والنجاة من
النار (اللهم) يا عالم الخفيات
يا سامع الاصوات يا باعث
الاموات يا مجيب الدعوات
يا قاضى الحاجات يا خالق
الارض والسموات أنت
الله الذى لا اله الا أنت
الواحد

الذي لا يجزل والحليم الذي
لا يجزل لا راد لأمرك
ولا معقب لحكمك رب
كل شيء ومالك كل شيء
ومقدر كل شيء أسألك
اللهم ان ترزقني علما
نافعا ورزقا واسعا وقلبا
خاشعا ولسانا ذا كرا وعلا
زا كيا واجما نا خالصا وهب
لنا انابة المخلصين وخشوع
المتقين وأعمال الصالحين
وبقين الصادقين وسعادة
المتقين ودرجات الفائزين
نا أفضل من قصدوا كرم
من سئل وأحلم من عصى
ما أحلك على من عصاك
وأقربك الى

(ولا الحرم) أي ولا ان يتصدق به في ارض الحرم (فلو تصدق به على غيرهم) أي غير فقراء الحرم
(أو أخرجه) أي أخرجه (من الحرم بعد الذبح) أي بعد ذبحه في الحرم (فتصدق به) أي في خارج
الحرم سواء على فقراء الحرم أو غيرهم (جازو فقراء الحرم أفضل) أي مطلقا (الا ان يكون غيرهم
أجوح) أي أكثر حاجة واطهر رافة منهم (ولا يجوز عن الدم) أي بدلا عنه (اداء القيمة) أي
دفع قيمته ولو حيا (الا اذا كل او تلف مما لا يجوز) أي له (الا كل منه فعمله قيمته) أي حينئذ
يتصدق بها) أي على الفقراء ثم اعلم ان الاضحية واجبة على كل مسلم حر مقيم موثر
يستوى فيه المقيم بالامصار والقرى والبادي فلا تجب على المسافرين ولا على الحاج اذا
كان محرما وان كان من اهل مكة كذا في الخزانة واهل وجهه انه يجب على الحاج دم قران
أو مئة ويستحب لهم دم افراد فيسقط عنهم دم الاضحية تخفيفا عليهم كما سقط عنهم صلاة العيدين
اجامعا وكذا صلاة الجمعة عنى عند بعضهم قال السجاري في منسكه ولا تجب الاضحية على المسافر
والحاج لان فيه الحلق المشقة بالمشقة وتجب على اهل مكة لعدم المشقة فيهم ولعله اراد بأهل مكة
من لم يحج منهم ولا يبعده اذا أراد عومهم فقد قال الحدادي وما اهل مكة فتجب عليهم
وان كانوا حجوا كذا في السكرخي وذكر في المجتهدى أنها لا تجب على الحاج اذا كان محرما وان
كان من اهل مكة والله سبحانه اعلم

* (فصل في احكام الصدقة) وهي التي في الجناية الناقصة وهي تارة مقدرة كما سيجي مقبلة
واخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من برأ وصاع من غيره) كالتمر
والشعير (الا في جزاء اللبس) أي لبس ما لا يجوز له به وفي معناه التغطية (والطيب والخلق)
أي الرأس وغيره من اعضاء البدن وفي معناه القص وسائر ازالة الشعر (والقلم) أي تقليم
الاظفار فانه حينئذ (اذا فعل شأنها) أي من المخطورات المذكورات (كلا) أي على وجه
كمال بان لبس يوما وطيب عضوا كاملا ونحو ذلك (بهذر) أي بخلاف ما اذا كان بغير عذر فانه
يخصم فيه الدم (فالمراد فيه) أي في هذا النوع أي من الجناية بهذر (من الصدقة ثلاثة أصوع
من براو ستة اصوع من غيره) أي مع تخييرها ايضا بين الهدى وصيام ثلاثة ايام (والا) عطف
على الاستثناء السابق (في قتل الجراد) أي وان كثر (والقمل) أي اذا لم يزد على عدد الثلاث
(وسقوط شعرات) أي قبله بسبب قطعه او حلقه لا بمجرد السقوط (واللبس) أي ولا في اللبس
اذا كان (أقل من ساعة ففيها) أي في الصور المذكورة ونحوها (بطام شيا) أي من الصدقة
(ولو يسيرا) أي ولو كانت قليلة لحديث غرة خير من جرادة وهذا الذي ذكره احكام الصدقة
(واما شرائط جوازها) فتسعة وكان حقه أن يقول سابقا فصل في احكام الصدقة
وشرائط جوازها ثم يقول وأما شرائط جوازها (فالاول القدر) أي المقدار الكامل من
انواع المطعومات (وهو ان يكون نصف صاع من برأ وصاع من غراوشعير) اتفاقا (او
زيب) أي على الاصح لما فيه من خلاف سبق (فلا يجوز اقل منه) أي من القدر المذكور
من أحد النوعين (وان زاد فهو تطوع) أي يناب عليه (وبعترا الصاع وزنا) أي من جهة
وزنه (وهو) أي الصاع (ان يسع ثمانية ارطال) ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع
محله الكتب المبسوطة وقد ينه صدر الشريعة في شرح الوقاية وقد ختمته فوجدته نصف

صاع تقرير سامن الحب المصري اذ الم يكن مغر بلا قدر كيل مكى وربيع من الكيل المتعارف في
 زماننا ومن اللقيى النظيف مقدار كيل واحد منه ثم اعلم ان الطحاوى قال الصاع غمانية
 اريطال بما يستوى كبله ووزنه ومعناه ان العدم والمأش والزيب يستوى كبله ووزنه
 وما سوى هذه الاشياء يكون الوزن فيها اكثر من الكيل كاشعير فتارة يكون الكيل اكثر
 كالمخ فمقدار المسكاييل بما لا يختلف كبله ووزنه فاذا كان الميكال يسع غمانية اريطال من
 العدم والمأش فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر (الثانى الجفنس) أى الجفنس الخاص
 الشامل لانواع من المطعومات (وهو البرودقيقة وسويقه والشعير ودقيقه وسويقه والتمر
 والزيب فهذه أربعة أنواع لخاص لها) اى من الانواع (التي يجوز أدؤها من حيث القدر
 واما غيرها من انواع الجبوب) فحكمه كما عدا المطعومات من الامتعة (فلا يجوز) اى ادائه
 (الاباعتبار القيمة كالارز) بضمين فتشديد زاي (والذرة) بتخفيف الراء (والمأش والعدس
 والحبس) بضم فتشديد ميم مضمومة (وغير ذلك) من الجبوب المطعومات كالباقلان ونحوه
 (وكذا الاقط) بفتح فكسر (لا يجوز) اى دفع عين الخبز (وزنا) اى مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح
 قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) اى دفع عين الخبز (وزنا) اى مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح
 وقيل اذا أدى من وزن خبز الحنطة يجوز (ولا يجوز) اداء المنصوص عليه بعضه (بالجر على
 البذل مما قبله (عن بعض) أى بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من جنسه) الاولى
 من نوعه فان الجنس هو المنصوص عليه (أولا) بان يكون من نوعه الاخر (فلو أدى نصف صاع
 من حنطة - بيده عن صاع من حنطة وسط) أى فيما اذا كان الواجب عليه صاعا وهذا مثال
 اختلاف قدر المتجاسين (اونصف صاع) اى اداه (من غير تبلغ قيمته نصف صاع من بر
 أو أكثر) بان بلغ قيمته صاعا مثلا (لم يجز) وهذا مثال اختلاف النوعين (ويجوز ذلك) أى
 الاختلاف (فى خلاف الجنس) أى المنصوص عليه بأنواعه اذا أعطى (باعتبار القيمة) أى
 لا باعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمنا من الذرة) أى ونحوها من الرز والعدس (تبلغ قيمتهما منوين
 من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل (اذا أراد ان يجعل الذرة بدلا عن الحنطة) أما اذا أراد ان
 يجعل الحنطة بدلا عن الذرة (بان يعطى اقل من منوى الحنطة يبلغ قيمتهما من الذرة ما يبلغ قيمة
 نصف صاع من الحنطة (فلا يجوز) والاولى ان يراعى فى الدقيق والسويق القدر والقيمة) أى
 احتياط على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) اى ومعناه (ان يؤدى من دقيق البر نصف صاع
 تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن ابي يوسف اداء نصف صاع من دقيق اولى من البر (ويجوز
 اداء القيمة فى الكل دراهم اودنانير او قلويا او عروضا أو ماشاء) اى من الامتعة (والدقيق اولى
 من البر) وفيه ما تقدم وعن ابي بكر الاعمش تفضيل الحنطة (والدراهم اولى من الدقيق والبر)
 نفي الكافى ان اداء القيمة افضل وعليه الفتوى لانه أدفع لحاجة الفقير (وقيل المنصوص اولى)
 لانه ابعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الاكمل (الثالث ان لا يعطى الفقير اقل من نصف
 صاع من بر) كما هو الاصح فيما نصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) اى بالاقل منه (على
 فقيرين او أكثر) بالاولى (لم يجز الا ان يكون الواجب اقل منه) اى من نصف صاع من بر فانه
 يجوز ان يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لامن الفرع اللاحق (ولو اعطاه) اى

قوله والحبس بضم الح
 فى الصباح بكسر الحاء
 وتشديد الميم مكسورة
 ومفتوحة اه مختصرا

من دعاك واعطاك على من
 سألك لك الخلق والامر
 ان أطعناك فبفضل وان
 عصيناك فبعلك لامه دى
 الامن هديت ولاضال الا
 من أضلت ولاغنى الامن
 أغنيت ولا فقير الامن
 أفقرت ولا معصوم الامن
 عصمت ولا مستورا الامن
 سترت نسألك أن تهب لنا
 جزيل عطائك والسعادة
 بلقائك والمزيد من نعمك
 وآلائك وأن تجعل لنا نورا
 فى حياتنا ونورا فى مماتنا
 ونورا فى قبرنا ونورا فى
 حشرنا ونورا تتوسل به
 اليك

الفقير الواحد (أكثر منه) أي من نصف الصاع (فهو) أي الزائد منه (تطوع له) أي لا يجب
 من صدقته الواجبة عليه (الرابع أهلية المحل المصروف إليه للصدقة) أي المذكورة وغيرها
 (وهو أن لا يكون غنيا) أي شرعياً (وهو من له ما تاد به) أو عشرين مثقال ذهب أو نصاب آخر
 من النصب (فاضلاع مسكنه) أي الذي يحتاج إلى سكنه هو أو من يكون في مؤتته (وكسوته
 وأثاثه) أي متاع بيته من فرش وادوة من نحاس وغيره (وفرسه) أي المحتاج لركوبه (وخادمه)
 أي الذي لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحويل الحول ولا النماء) أي إمكانه لقله زمانه (بخلاف
 الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لا مكان النماء باعتبار اختلاف الفصول (ويجوز إطعام
 ابن السبيل) وكذا إعطاؤه والمراد به المسافر (المنقطع عن ماله) ويستوى فيه منقطع الفزاة
 والحجاج وغيرهم في جواز إعطائهم ولو اختلف الحكم في كثرة الثواب بالنسبة إلى بعضهم
 لاختلاف حالهم (ولا يملوك) أي ولا يملكون غنى رجوع ماله إليه في ما له لأن العبد وما في يده
 لمولاه (ولا طفله) أي الولد الصغير للفقير بخلاف ولده الكبير إذا كان فقيراً (ولا هاشمياً ولا يملوكه
 ولا مولاه) أي هتوفه وقيل يجوز دفعه إليهم في زماننا وبه أخذ الطحاوي (ولا حريياً
 ولو مستأماً) أي ممن دخل دار الإسلام بأمن (ويجوز لأهل الذمة) على خلاف في بعض
 الكفارات كما تقدم (وأن لا يكون) أي لا يأخذ (أصل المكفر) أي أبا المتصدق وأمه أو أحداً
 من أجداده وجداته (ولا فرعاً) من أبنائه وبناته وأولادهما (ولا زوجته ولا زوجها) وكان
 حقه أن يقول ولا يملوكه (ويجوز للأخ والأخت) وكذا سائر الأقارب ولو من ذى الرحم المحرم
 الذين يجب عليه نفقتهم كالم والعمة والخالة (ولو أطم) أي أهدأ (على ظن أنه أهل)
 للطعام أو الأعتاء بأن أعطى ولده على ظن أنه اجنبي أو غنياً على ظن أنه فقير (فظهر خلافه
 جاز) على الصحيح (الافى يملوكه) أي فيما إذا تبين أن الذي أعطاه يملوكه فإنه لا يجوز (الخامس
 التأخير عن الجناية) فإن سبب الكفارة فعل المحظور فلو قدمها على الجناية لا يجوز كما لو قدم
 كفارة العين على الحنث فإنه لا يجوز عندنا خلافاً للشافعي ومن وافقه (السادس أن يكون الفقير
 ممن يستوفى الطعام) أي ممن يقدر على استيفاء كائين مشبعين في الجملة (وهذا) الشرط (في
 طعام الإباحة خاصة) لافي التملك إذ يجوز تملك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) أي فيما بين
 الفقراء والمساكين (فطيم) أي صغيراً كل ويشرب إلا أن كله يسير لا يبلغ مبلغ بالغ كبير
 (لا يجوز ولو كان مراً حقاً جاز) لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ولأنه قد يأتى كل ما لا يأتى كله بالغ
 (السابع وهو أيضاً مختص بطعام الإباحة) وهو ظاهر من قوله (أن يطعمهم في وقتين) أي
 مختلفين (غداً وعشاءً أو صغراً وعشاءً أو) بأن يطعم في وقتين متعديين بأن يكونا (غداً وبين أو
 عشاءً) وكذا يجوز بين (والأول أولى) بناء على أن المتبادر من لفظ الطعام هو الاستغناء التام
 عن الطعام ولقوله عليه الصلاة والسلام أغنهم عن السؤال (وإن اقتصر) أي في أطعمهم
 (على وقت) واحد بأن غداً فقط أو عشاءً فقط لا غير (لم يجز) أي ولو كانوا كثيرين (الثامن
 أن يكون الطعام) أي الحاضر (مشبعاً) بكسر الباء أي قدر ما يمكن إشباعهم (في الوقتين جميعاً)
 أي في كل منهما بانفرادهما (ولو كان فيهم سبعان) اختلف المشايخ فيه (قيل لا يجوز) وإلى
 مال شمس الأئمة الحلواني وقيل يجوز والأول أصح (والمعتبر هو الشبع) على ما في الذخيرة

ونوراً تفوز به لديك فانا
 ييا بك سائلون ونسوا لك
 معترفون وللقائك راجون
 (اللهم) اهدنا إلى الحق
 واجعلنا من أهلنا وانصرنا
 به (اللهم) اجعل شغل
 قلوبنا بذكر عظمتك وفراغ
 أدينا في شكري ونعمتك
 وأنطق الاستغناء بوصف
 سعتك وقنا نواب الزمان
 وصوله السلطان ووساوس
 الشيطان فاكفنا مؤنة
 الاكتساب وارزقنا بغير
 حساب (اللهم) اختم
 بالخيرات آجالنا وحقق
 بفضلك آمالنا وسهل إلى
 بلوغ رضاك سبيلنا

ولو قدم طعاما قنبلا (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طعاما قلبلا لا يبلغ قدر الواجب وشبعوا منه
 جاز) حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبعوا أجراً وان لم يبلغ ذلك
 صاعاً ونصف صاع (ولا يشترط الادام في خبر البر) والمستحب ان يكون أدوماً (واختلف
 في غيره) أي في غير البر في المصني غير البر لا يجوز الادام وفي الهداية لا بد من الادام في خبر الشعير
 وفي البدائع سواء كان الطعام أدوماً أو غير أدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبراً بلا ادام أجراً
 وكذلك لو أطعم خبر الشعير أو سويقاً أو تمر الآن ذلك قد يؤكل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين
 طعام التملك والاباحة) حقه ان يقول بين التملك والاباحة أو بين الاعطاء والاطعام (بان
 غداهم وأعطاهم قيمة المشاء) وكذا ان عشاهم وأعطاهم قيمة افداءه أو السهور (ونصف
 المنصوص) أي ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) بلا خلاف (وكذلك ان اعطى كل
 مسكين نصف صاع من شعير أو تمر ومدام بر جاز) على ما ذكره في الاصل وفي البقالي اذا غداه
 وأعطاهم دافيه رويان والله اعلم (التاسع النية المقارنة) بكسر الراء أي المتصلة (افعل التكفير
 فان لم تقارنه) أي الفعل بان نفع دمت عليه أو تأخرت عنه (لم يجز) وهذا آخر الشروط
 الوجودية (ولا يشترط عدد المساكين) أي في الاطعام من جهة التملك والاباحة (صورة) أي بل
 يعتبر عددهم معنى (فلودفع طعام ستة مساكين مثلاً وهو ثلاثة أصع) مثلاً أي وكذا حكمه
 في الأقل اقل الاكثر (الى مسكين واحد في ستة ايام) أي مثلاً (كل يوم نصف صاع) من بر أو صاعاً
 من غيره (او غدى مسكيناً واحداً وعشاها) أي واحداً كلامهم ما (سنة ايام أجراً) أي بلا خلاف
 عندنا (أما لو دفعه) أي طعام جمع من المساكين (اليه في يوم واحد) أي الى مسكين واحد (دفعه
 أو دفعات) أي في يوم واحد (فلا يجوز الا عن واحد) أي بدلا عن طعام واحد أو عن مسكين
 واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه عن أئمتنا وأما لو
 اطعمه طعام اباحة فلا يجوز بلا خلاف

• (فصل كل صدقة تجب في الطواف) أي بعد ادائه ركعة من أربعة اشواط (فهي) أي كل شوط
 نصف صاع) وبترك الثلاثة جميعها يجب دم وكذا بترك شوط من السعي صدقة كما يجب بترك
 كل أشواطه دم (أو في الرمي فلكل حصاة صدقة) وفي ترك كلهم دم (أو في قلم الاظفار) اذا كان
 اقل من خمس (فلا بكل ظفر) أي صدقة (أو في الصيد) أي في نقصانه أو في صيده الحرام اذا لم يكن
 تبلغ قيمته هدياً (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أي تجب الصدقة ثم اعلم انه اذا وجب الدم بشئ
 من اللباس والطيب والحلق والقلم حتماً بان لم يكن عن عذر وكان حنانياً كحلا فلا يجوز عنه
 غيره وان وجب على التخير بأن صدر عنه شئ منها عذراً فان اختار الدم اختص بالحرم فلو
 ذبحه في غير الحرم لا يجوز منه عن الذبح لكن ان تصدق به لم يجره ودفع الى ستة مساكين كل مسكين
 قدر قيمة نصف صاع يجوزته على ما صرح به في شرح الطحاوي

• (فصل في أحكام السيام في باب الاحرام) أي كفارته (وله شرائط) أي خمسة (الاول
 النية) أي نية لكفارة فلا يتأدى بدون النية (الثاني تيمم النية وهو ان ينوي) أي يقصد
 الصوم بقلبه (من الليل) أي بعضهم من أوله وآخره (فلو نواه نهاراً) بأن أصبح ولم ينومن الليل ثم
 نوى نهاراً ولو قبل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أي لا يصح صومه عن الكفارة

وحسن في جميع الاحوال
 أعاننا (اللهم) اغفر لنا
 ولا تأمنا كما ربونا صغارا
 واغفر لنا صغارتنا وعامتنا
 وللمسلمين والمسلمات فانك
 جواد بالخيرات يا من لا تراه
 العيون ولا تخاطه الظنون
 ولا تصفه الواصفون ولا
 يحيط بأمره المتكبرون
 يا من قد القرى يا منحي الهلكي
 يا شاهد كل نجوى يا منتهى
 كل شكوى يا حسن العطاء
 يا كريم الاحسان يا دائم
 المعروف يا من لا غنى لشيئ
 عنه ولا بد لكل شئ منه
 يا من رزق

بالاجماع وهذا حكم ثابت في جميع الكفارات كاليمين وجزاء الصيد والقران والتمتع والخلق
 وغيرها (الثالث تعيين النية وهو أن ينوي الصوم عن الكفارة) أي المخصوصة (فلا يتأدى
 بطلق النية ولا بنية النقل ولا بنية واجب آخر) كالنذر وكفارة اليمين ونحوهما (الرابع أن ينوي
 الصوم والمضاف اليه بأن يقول صوم المتعة) أي مثلا (أو جزاء الخلق) أي مثلا (أو غيرهما) أي
 من أنواع الكفارات (ولو لم يصفه) بأن اقصر على نية الصوم من غير أن يضيفه أو أضافه إلى شيء
 آخر (لم يجز) أي في جميع الكفارات لقوت شرط التعيين فهذا الشرط مندرج فيما قبله
 فأحدهما مكر مستغنى عنه (الخامس أن يصوم في غير الأيام المنهية ورمضان) أما كون صومه
 في غير رمضان فالشرط ظاهر لأن صومه ينصرف حينئذ إلى فرضه إلا في بعض الصور ففي
 الفصول العمادية إذا نوى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه عملاً نوى
 عند أبي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عند أبي حنيفة إذا صام المسافر بنية
 واجب آخر يقع عنه وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان وأما في الأيام المنهية عنها
 فيحرم الصوم فيها لكن كونه شرطاً أن لا يقع صومه فيها فيجوز بحث لأنه ينقصد الصوم فيها كما لو
 نذر صوم يوم منها فإنه يجب أن لا يصوم فيها فلا صام صح قال المصنف في الكبير ومن اختار
 الصوم أو وجب عليه الصيام في أي جزاء كان صام في أي موضع شاء وأى زمان شاء قال في
 البحر يوم النحر أو غيره قال وهذا مخالف لما قالوا أنه لا يجوز صوم هذه الأيام المنهية مطلقاً قلت
 لا مخالفة ولا منافاة فإن كلامهم محمول على الحرمة مع العصة وما في البحر على العصة مع الحرمة
 وكذا على هذا يحمل ما نقل عن الطحاوي في شرح الآثار ليس لاحد صومها في متعة ولا قران
 ولا احصار ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
 أيضاً انتهى وقوله ولا من التطوع صريح في المدعى اذ يصح صوم التطوع فيها بالاختلاف مع
 الحرمة اجماعاً ثم أغرب المصنف في تقريره حيث قال ثبت أنه لا يجوز صوم يوم النحر وأيام
 التشريق عن كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج فقوله في البحر يوم النحر غير مأخوذ قلت
 لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الجواز لكونه حراماً عدم صحته عنه لأنه ليس شرطاً وأما قول الكرماني
 ويصوم سبعة أيام بعد أيام النحر فقال السروجي هو سهواني يعني صوابه بعد أيام التشريق
 أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام النحر تعالياً بحيث تشمل أيام التشريق كعكسه فزاده أن يصوم
 السبعة بعد الأيام المنهية لثلايق في الحرمة ولا دلالة فيه على أن كون الصيام في غيرهما من شروط
 العصة (ولا يشترط في شيء منها) أي من الكفارات (التتابع) أي تتابع الصيام فإن شافره فرق وان
 شاء تابعه وهو الأفضل بناء على استحباب المسارعة إلى الطاعة لكن يجب عندنا التتابع في صوم
 كفارة اليمين لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه بعد قوله تعالى لم يجد فصيام ثلاثة أيام
 متتابعات خلافاً للشافعي رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أي كون صومه فيه
 فيجوز صومه في غيره حيث شاء وان كان في الحرم أكمل نظر إلى مضاعفة الحسنه (ولا الاحرام)
 أي لا كون صومه في حال مباشرة الاحرام (إلا في صوم القران) أي وما بعده من التمتع
 (الثلاثة) أي الأيام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول إلا في صوم الثلاثة
 للقران والمتعة وتوضيحه أنه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل احرام الحج والعمرة في حق

كل شيء عليه ومصير كل شيء
 إليه اليك ارتفعت أيدي
 السائلين وامتدت أعناق
 العابدين نسألك (اللهم)
 أن تجعلنا في كنفك
 وجوارك وحزرك وعبدك
 وسترك وأمانك (اللهم) أنا
 نعوذ بك من جهد البلاء
 ودرك الشقاء وسوء القضاء
 وشماتة الأعداء (اللهم)
 اقدم لنا من فضلك وتعصمنا
 به من فتنة الدنيا وأغتنابنا
 عن أهلها واجعل في قلوبنا
 من السلوة عنها والمقت عنها
 والبصر بعبوبها مثلاً
 ما جعلت في قلوب

القارن ولا قبل احرام العمر في حق المتنع (وصيام اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار بقدر
ثلاثة ثلاثة) أي لكل من الاربعة ثلاثة ايام بتقدير الشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب
الطعام) أي المصدق من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحل حيث
يجوز فيه الصوم ولو بلا عذرو من غير عجز أو ما جزأ صيدا الحرام وحلبه ونبته فلا يجوز الصوم
عنه سواء كان قادرا أو عاجزا معذورا أولا وكذا لا يجوز للمحصر مطلقا وكذا لا يجوز للتارن
والمتنع الاعتدال المجز عن الهدى ولا بارتكاب محظور ولو بعد ذرا الا فيما سبق من المحظورات
الاربعة اذا صدرت بعد ذرا وأما ما عداها فلا يجوز فيها الصيام أصلا سواء كان قادرا على
ما وجب عليه من الدم والصدقة أو كان عاجزا عنه (ومن عجز عن الصوم الكبير) وكذا المرض
لا يرجح برؤيه (لا يجوز الفدية عن الصوم كما اذا وجبت عليه كفارة الاذى) أي كفارة دفعه
بان حلق رأسه بعد زوال القمل ونحوه (فلم يجد الهدى) أي عينه أو غنمه (ولا طعام ستة مساكين)
مثل ما سبق قبله لكن يشترط عدم القدرة على كاله (ولم يقدر على الصوم) أي لكبر ونحوه
(وإذا أراد أن يطعم عن صيام ثلاثة ايام ثلاثة مساكين لم يجز الاستسنة مساكين) أي الاطعامهم
كلا تعيين الشارع وتخييره بين الاشياء الثلاثة من هدى أو اطعام ستة مساكين بقدر
علوم أو صيام ثلاثة ايام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الاطعام والصوم في باب الصيد
ثم الظاهر انه يجب عليه اطعام الثلاثة بحسب القدرة واطعام الثلاثة الاخر يكون عليه
متأخرا الى حالة الاستطاعة (وكذا المتنع) وفي معناه القارن (اذا لم يجد الهدى ولم يقدر على
الصوم) أي على صوم الثلاثة في وقته أو كان قادرا وقدراته أو لم يقدر على الصوم مطلقا (لم يجز
أن يطعم عن الصيام) أي مكانه على ما في البحر الزاخر لان الشارع أوجب الهدى عليه عند
القدرة والصوم المعين عند العجز فلا يجوز العدول عنهما الى غيرهما أصلا

• (فصل في احكام الكفارات) أي ما يجب من الجزاء في الاحرام (كلها) أي جميعها (على اربعة
أنواع) ووجه الحصر لانه (أما ان يجب الدم عينا) أي معينا حتما (أو الصدقة عينا) أي من غير
تخيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أي أو يجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشئين المذكورين
(الدم) أي عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أي عن الدم (أو على التخيير) أي أو وجبا مع
غيرهما وهو الصوم على التخيير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه ان
يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الالية المشعرة بوجوب الاهون فالاهون
رحمة على الامة ثم هذه قواعد كلية ويتفرع عليها مسائل جزئية فاذا عرفت هذه الاصول فابن
عليها القروع من النقول (فحيث وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أي بدله (غيره من الصدقة والصوم
والقيمة) أي لا قيمة الهدى ولا قيمة الصدقة وانما يسقط الدم بالاراقة في الحرم (وحيث وجبت
الصدقة عينا لا يجوز عنها الدم) أي بالاولى لانه الاعلى الا انه يشترط ان يتصدق بالدم على شرائط
الاطعام بان يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا أقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كما يسقط
الدم بل ان هلك يجب ضمانه ويجوز ذبحه خارج الحرم (والقيمة) أي ويجوز عن الصدقة
المفروضة من نصف صاع برأ وصاع غير قيمتها (ولا يجوز عنها) أي بدل الصدقة (الصوم) أي وان
كان عاجزا عن أداء عين الصدقة وقيمتها (وجبت وجب أحد الشئين على الترتيب الدم والصوم)

من فارقها تزهديا ورغبة
عنهما من أولئك الخلفين
المرحومين يا أرحم الراحمين
(اللهم) لا تدع لنا في مقامنا
هذا ذنبا الا غفرته ولا عيبا
الاستتره ولاهما الا فرجته
ولا كرا بالالا كشفته ولا دينا
الا قضيته ولا عدا الا
كفيته ولا فساد الا أصلحته
ولا مريض الا عافيته ولا
غائبا الا رددته ولا خلة الا
سددها ولا حاجة من
حوال الدنيا الا خرقك
فيها رضا ولنا فيها صلاح الا
قضيتها فانك تهدي

يجوز فيه ما أنواع الاعراب الثلاثة (لا يجوز عنه الصدقة) أى بدلا عن الدم ولا عن الصوم (والقيمة) أى ولا قيمة الدم (وحيث يجب) أى احد الاشياء الثلاثة (على التخيير بين الثلاثة يجوز عنه بدلا) أى عن الدم (الصدقة) أى المقدرة (والقيمة) أى وقيمة الدم على وجه الاطعام وكان حقه ان يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما قال في الكسيرة فاذا فعل أحدها خرج عن العهدة ولا شيء عليه غيره ولو أدى الاشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع الا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل يعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى قيمة لان الفرض يسقط بالادنى وحيثما يجوز اداء القيمة بدلا عن غيرها فهو الافضل عند المتأخرين وعليه الفتوى كما قاله في النخبة

• (فصل • ولا يجوز للمكفر) أى مكفر الجناية في ذبح الهدى (ان يأكل شيئا من الدماء) أى الواجبة عليه للجزاء (الادم القران والتمتع والتطوع) استثناء منقطع لان دم القران والتمتع وان كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فانه في لكن دم القران والتمتع والتطوع له ان يأكل شيئا منه بل يستحب له ان يأكل بعضه كما في الاضحية (ولا يجوز اداء أجرة الجزاء منه) أى من لحم الهدى وغيره (فان اعطى) للجزاء شيئا منه (غرم قيمته) أى ضمنها بصدقة (في غير الهدايا الثلاثة) من دم القران والتمتع والتطوع لكن هذا اذا لم يشترط اداء الاجرة منه واعطى متبرعا او اخذه الجزاء بنفسه من غيره فابله اجرة (ولو شرط الاجرة منه لم يجزى الكل) أى في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له ان يأكل من صدقته) وهى اعم من ان تكون دما وغيره فان اكل منها شيئا غرم قيمته (ولو أعطى الفقير الدم أو الصدقة ثم اراد الفقير) أى هو بعينه (ان يطعمه منه) أى المتصدق من تصدقه (او يطعم غيره من لم يحل له الصدقة) أى مطلقا كافى ولم يحل له تلك الصدقة من اصل المتصدق وفرعه ومملوكه (فان اطعمه) أى كلامهم (تخليكا) ببيع او هبة (جاز) أى اطعامه اياهم او اكلهم (وان اطعمه) أى كلامهم (اباحة) بطريق الاباحة (لم يميز) لانه يكون رجوعا للمتصدق الى صدقته وأكل الفقير المستحق على سبيل حرمة

• (فصل في جنابة المملوك) • قنا وغيره من مدبر او مكاتب او مأذون او ام ولد كل ما يفعله المملوك المحرم) أى يبيع او هبة من انواع المحظورات سواء كان احرامه باذن سيده ام لا فقيمة تفصيل (فان كان) فعله المحظور (مما يجوز فيه الصوم) أى في تكفيره اصاله او بدلا (يجب عليه في الحال) أى قبل العتق وجوب امترا خيا في الاداء فيجوز له الصيام قبل العتق وبعده (وان كان) أى فعله المحظور (مما لا يجوز) أى الصوم (فيه) أى في تكفيره (بل الدم عينا او الصدقة عينا) أى محققا من غير تخيير ولا ترتيب (فعله ذلك) أى فيجب عليه أن يفعله (اذا عتق) في الماشى لاني الحال لتعلق جزائه بالمال وهو لا يملكه في الحال (ولا يبدل) أى كل من الدم والصدقة عينا (بالصوم وان أدى ذلك) الجزاء المالى (في حال الرق لا يجوز) قيل لانه لا ملك له وفيه ان هذا يصح أن يكون عليه لثني الوجوب لثني الجواز ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كما بينه بقوله (وان تبرع عنه مولاه أو غيره لم يجز) على ما في البدائع وغيره (وقبل يجوز) اذ جوز الكرماني ما اذا تبرع عنه مولاه أو غيره ونقل عن الطحاوى انه لا يجوز انتهى لكن يبقى ما اذا استدان

السبيل وتخير الكسيرة
وتقى الفقير (اللهم) ما كان
من نقصه فاجبره بسعة
عفوكم وتجاوز عنه بفضل
ورحمكم واقبل منا ما كان
صالحا وأصلح منا ما كان
فاسدا فانه لا مانع لما
أعطيت ولا معطى لما منعت
ولا مقدّم لما أخرت ولا
مؤخر لما قدمت ولا مضل
لما هديت ولا مذل لمن
والت ولا ناصر لمن عاديت
ولا ملجأ ولا منجى منك الا
الملك قولك حق ووعده
حق وحكمك عدل
وقضاؤك فضل ذل كل شئ
لعزتك وتواضع كل شئ
لعظمتك

في ذمته لاسيما وهو أذن في معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع أنه أولى بالجواز من
التبرع عنه إذ لم يعرف في الشرع جواز التبرع المالي عن أحد في حياته بهدما استقر وجوبه
في ذمته (إمام دام الاحصاء فيجوز إذا بعث عنه مولاة) أي هليا ليل به كإسباني في محله ولعل
وجهه أن منفعة أحلاله ترجع إلى مالكة

• (فصل في جنابة القارن ومن بعثه) • كالتمتع الذي ساق الهدى وغيره كإسباني بيانه (كل شيء)
أي من المحظورات (بفعله القارن) أي الحقيقى أو الحكمى (محافيه جراه واحد على المفرد)
أي بالحج أو العمرة (فعله القارن جراه آن) أي أحدهما لأحرام حجه والآخر لأحرام عمرته
أو جراه آن لأحرامى حجه أو عمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبنا ينبغي علمها فروع جزئية
(الافى مسائل) استثناءها الأئمة الحنفية على خلاف في بعضها كما سنبينها (الاولى منها إذا جاوز
الميقات بغير إحرام ثم قرن) أي أحرم بعمرته وحجته بعد الجاوزة من غير المعاودة (فعليه دم واحد)
لأن محظوره هذا قبل تلبيه بأحرامهما مع أنه لا يجب على من وصل الميقات إلا أن يحرم بأحدهما
وليس من شرط القارن أن يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند إرادته مجاوزة الميقات
أن يحرم بهما أو بأحدهما بتخيير فيهما ولو نذر بهما فلا وجه لقوله زفر أنه عليه دمان وأما لو جاوز
الميقات فأحرم بهما ثم دخل الحرم فأحرم بعمرته يلزمه دمان بالاتفاق ولعل هذا هو مراد
المصنف بقوله (إلا أن أحرم بالحج من الحل وبالعمره من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من
الحرم) أي بعد مجاوزة عن الميقات الآتقى (فعليه دمان) أي لجاوزة الميقاتين بالنسبة إلى
التسكين ولهذا الواحرم من الميقات بعمرته أو حجة ثم أحرم بهما بمجاوزه بحجة أو عمره لا يجب عليه
شيء أصلا لعدم محظوره (الثانية لوقوع شجر الحرم فعليه جراه واحد) وفيه أنه لا مدخل له في
الأحرام مطلقا حتى يستتفى مما يجب على القارن جراه آن في ما على المفرد جراه واحد (الثالثة
لو نذر حجة أو عمره ماشيا فقرن وركب) أي في زمان لا يجوز له أن يركب (فعليه دم واحد) لأن أو
التنويعية لا تنفذ معنى الجمعية فضلا عن المعية (الرابعة لو طاف للزيارة جنبا أو على غير وضوء)
كان الأنصر والأظهر أن يقول أو محدثا لعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكمية
عند جواز التيمم بالشروط الشرعية (أو للعمرة كذلك) أي طاف لها جنبا أو محدثا (فعليه
جراه واحد) إذا لفرق بينه وبين المفرد فان جنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفردا
أو قارنا وسواء خرج من إحرامه بالحل أو لا وجنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل
عليه أو التنويعية بخلاف ما إذا طاف القارن لعمرته جنبا أو محدثا ولو للزيارة كذلك فإنه لا شك
من تعدد الجزاء وهذا معنى قوله (وإن طاف لهما كذلك فعليه جراه آن) أي سواء كان مفردا
بكل منهما أو قارنا بهما (الخامسة لو أفاض قبل الإمام من عرفة) أي من غير عذر ولم يهتق
الغروب (فعليه دم واحد) لأنه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق بأحرام العمرة (السادسة
لو ترك الوقوف بمزدلفة) أي بغير عذر (فعليه دم واحد) لأمرو السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه
دم واحد (مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلة ما تقدمت) الثامنة لو أخر الحلق عن
أيام النحر فعليه دم واحد (لما سبق) التاسعة لو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد (العاشرة لو تركه الرمي)
أي كله أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعليه دم واحد) أو جراه واحد (الحادية عشر لو تركه

لا يحصل دونك شيء ولا يهجز
قدرتك شيء البك نشكو
قساوة قلوبنا وجود أعيننا
وطول آملنا مع اقتراب
آجالنا وكثرة ذنوبنا قسم
المشكو اليك أنت فارحم
ضعفنا وأعطينا المسكتنا ولا
تحررنا لقله شكوانا فإلنا
اليك شافع الرضى في أنفسنا
منك فارحم نضرنا
واجعل خوفنا كله منك
ورجاءنا كله فيك ونوكلنا
كله عليك وبامن علمه يهبط
وقضاؤه فبنا سابق أعدنا
من سخطك ونزول نعمتك
ونوال نعمتك

أحد السبعين) أى سعي العمرة أو الحج (فعليه دم واحد) لئلا يمتنع من حجه أو عمرته (الثانية عشر) لو ترك طواف الصدر) بفحمتين أى طواف الوداع (فعليه دم واحد) لانه متعلق بالحاج الاتفاقي دون المعتمر مطلقا واعلم انه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ في القارن اذا جئني بعد الوقوف ويمكن ان لا يدخل في الاختلاف بل يبق على الاتفاق لما عمل بعضهم بان هذه الافعال لا تتعلق لها بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذي لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال اما الرابع والخامس فظاهر واما السادس أى الذي جعل في الصغير هو السابع فعلى تخريج شيخ الاسلام لا يكون جنابة على احرام الحج وعن تخريج غيره يكون جنابة على الاحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جنابته باعتبار الحلق قبل الذبح اذا وقع بعد الصبح واما اذا حلق قبل الصبح فلا شك انه جنابة في حقهما فعليه دمان ولا يتصور خلاف حيثئذ فاعمل محل التعريجين باختلاف الوقتين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جنابته على أحدهما ايضا فخطأ ظاهر اذا لا يصح كون جنابته حيثئذ على العمرة فقط دون الحج ثم قال واما اختلاف المشايخ فيما اذا جئني بعد الوقوف فقال شيخ الاسلام خوارزما ومن تبعه كصاحب النهاية والكفاية وقوام الدين الاتقاني وغيرهم انه يلزمه جراه واحد ونسب ذلك صاحب النهاية الى علمائنا حيث قال قال علماءنا اذا قتل القارن صيدا بعد الوقوف قبل الحلق لزمه قيمة واحدة وذكر في الكافي اتفاق علمائنا على ذلك قلت لعلى كلامه محمول على ما قبل الحلق بعد أدائه وزمان جوارزه وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه حلقه بلا خلاف ولا يبعد أن تحمل هذه المسئلة على صيد الحرم كما يشير اليه قوله لزمه قيمة واحدة لما سبق من أن من قتل صيدا الحرم فعليه قيمته محرما كان القاتل أو وحلا فان قوله محرما متناول لما يكون محرما بالنسكين أو بأحدهما وبهذا يندفع جميع ما أورده علماء الانام على شيخ الاسلام على ما ذكره المصنف فقال واعترض شارح الكنز على صاحب النهاية فقال وهذا بعيد فان القارن اذا جامع بعد الوقوف تجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شاتان انتهى كلامه لكن لا يتم مراده اذ كلام النهاية صدر في مقام الفرق بين المسئلتين فانه حمل قوله بعد الحلق على زمانه الذي يصح له حلقه لانه اذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك انه يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة فوافق تحقيق ما قررناه وتحقق ما حررناه وهذا واتصرت له ابن الهمام فقال انما هو يعني ما في النهاية قول شيخ الاسلام ومن تبعه وأكثر عبارات الاصحاب مطلقة وهي الظاهرة والفرع المقول يدل على ما قلنا قلت لا منافاة بين المطلق والمقيد والفرع المقول بعد تقييد المطلق بالوجه المعقول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الاسلام قيد يوم الدم الواحد بقية الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شاتان قلت يحمل هذا على جنابته قبل الحلق قبل وقت صحته ويؤيد قوله بعد الوقوف بان يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا يلتمس الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتين لعظمة الجنابة لتوقف جوارزه على طواف الزيارة وحاصله انه يجب عليه شاة واحدة لجماعه قبل الحلق فاندفع به هذا ما اعترض عليه ابن الهمام بقوله فلا يخفى من أن يكون احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجنابة عليهم شيئا أولا فان أوجب لزم شمول الوجوب والافشول لعدم اتهمى ملخصا قلت التحقيق هو الفرق

فانه لا طاقة لنا بالجهد ولا
صبر لنا على البلاء (اللهم)
انى أسألك النجاة يوم الحساب
والمغفرة والرحمة يوم العذاب
والرضا يوم الثواب والنور
يوم الظلمة والرى يوم العطش
والفرج يوم الكرب وقرّة عين
لا تنفد ومصاحبة نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم (اللهم)
انه لا بد لنا من لقائك فاجعل
عندك عذرنا مقبولا وذنبنا
مغفورا وعملنا موفورا
وسعيانا مشكورا (اللهم)
أصبح نلى مستجيرا بعزك
وخوفى مستجيرا بجلالك
وجاهلى مستجيرا

في مقام التدقيق بان يقال احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم كما قبله الى آن جواز
حلقه وخروجه من الاحرامين فاذا جنى قبل الحلق بغير الجماع لم يهدم واحد وهو ارتكاب
المحظور قبل التحلل واما اذا كان جماعا فانه يجب دم لمائة دم وأخر لان تحلله هذا للوقوف
بمعلق أو محظور آخر لم يؤثر للجماع بالاجماع في خروجه من احرام الحج بالنسبة الى الركن والا
فيلزم أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وبهذا يرتفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ
الاسلام حيث قال في وجه البعدان احرام العمرة بعد الفراغ من افعالها لم يبق الا في حق
التحلل خاصة فكان قبل الوقوف وبعده سواء انتهى ولا ينبغي ان الامر لو كان سواء لما حكموا
على القارن بنعقد الدم اذا جنى جناية من المحظورات المتعلقة بنفس الاحرام وبعده فراغه
من افعال العمرة جميعها الا الحلق هذا وقد أجاب شيخ الاسلام ومن تبعه من الشراح الكرام
عن اعتراضهم على الجماع بأنه ليس كغيره من المحظورات لانه اغلظها حتى يفسد الحج بخلاف
غيره فلا يقاس عليه انتهى كلامهم وما قدمناه تبيين مجمل مرادهم والله ولي التوفيق قال
المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن) أي الجامع بين احرام العمرة
والحج بنية واحدة أو بنيتين (هو حكم كل من جمع بين الاحرامين) أي سواء يكون على وجه
السنة (كالمتمتع الذي ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يحل من العمرة حتى احرم بالحج) أي وان
خالف الأفضل أو يكون على وجه الاساءة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن في معناتهم (وكذا
كل من جمع بين الحجين أو العمرتين) أي بنية واحدة أو بنيتين أو بادخال احدهما على الاخرى
ولم يرفض الثانية منهما (وعلى هذا لو احرم بمائة حجة أو عمرة ثم جنى قبل رفضها فعليه مائة جزاء)
وسبق في بيان الرضا وما يتعلق به في محله

هـ (فصل في جنابة المكره والمكره) هـ بكسر الراء في الاقول وفهها في الثاني وقدم المكره لان
جنايته أعظم لتعلق الانتم به بخلاف المكره وان كانا في الجزاء سواء (اذا أكره محرم محرما على
قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غيره (فعلى كل واحد منهما جزاء) اما في حق المباشر
نظاير واما في حق الآخر فلان هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة فكذا هنا بالافرق
في الحالة وقوله (كامل) أي لا ناقص بان ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وان
أكره حلالا محرما) أي على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أي فقط لنسبة الفعل اليه حقيقة
(ولاشئ على الحلال) أي سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لان الحلال ولو لم يحل له صيد
الحرم الا ان اكرهه فعل مجازي فلا يترتب عليه الا الاثم الاخرى ولا الجزاء الديني ثم هذا
في الاستحسان والافق القياس لاشئ عليهما اما الامر فلانه حلال واما المأمور فلانه صار لة
المكره بالاجزاء التام فيعدم منه الفعل على وجه النظام كما في اكره قتل أحد من أهل
الاسلام (وان أكره محرم حلالا على صيد) فقه تفصيل (ان كان في صيد الحرم فعلى المحرم
جزاء كامل) أي لكامل جنايته بمجملة على مباشرته (وعلى الحلال نصفه) لصدوره عنه بغير
اختياره وكان القياس أن لا يجب عليه شئ الا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور
هذه الحرمة (وان كان) أي اكره المحرم للحلال (في صيد الحلال فجزاء على المحرم) لما تقدم من ان
اكرهه من حيث الاثم والجناية فوق مرتبة كل من الاشارة والدلالة (وان كانا) أي المكره

بذلك وأصبح وجهي القاني
مستجيرا بوجهك الباقي
الكريم الدائم (اللهم) اني
اصبحت لا أعني منك أحد
اذا أردتني ولا يعطيني أحد
اذا حرمتني (اللهم) لا تحرمني
لقله شكركي ولا تخذلني لقله
صبري وان عسى لك الله بضر
فلا كاشف له الا هو وان
يردك بخيرة فلا راد لقضاه
يصيب به من يشاء من عباده
وهو الغفور الرحيم (اللهم)
اجعل الموت خيرا غائب
نتظره والقبر خيرا بيت
نعمره واجعل ما بعده خيرا
لثامنه رب اغفر لي ولوالدي
ولابنائي ولاخواني

والمكره (حلالين في صيد الحرم ان توعده بقتل كان الجزاء على الاصر) أى لتوعده بالامر المحرم
(وان توعده بجحس كانت الكفارة على المأمور القاتل خاصة) أى حيث باشر المخطور المحقق
بناء على ما توهم ضرر الحبس المطلق وقال الحساحى في وجه الفرق بينهما ان هذا الجزاء في حكم
ضمان المال ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا بتعدد الفاعلين فلو توعده محرم على قتل
الصيدين فاقى حتى قتل كان مأجورا وان ترخص بالرخصة فلهذا لا يجب عليه الجزاء استحصانا
بقي صورة أخرى وهى ان المكره والمكره لو كانا محرمين وقد توعده بالحبس وجب الجزاء على
الاصر كما يجب على المأمور لان تأثير الاكراه بالحبس أكثر من تأثير الدلالة والاشارة ويجب
الجزاء بهما فبالاكرام بالحبس أولى والله سبحانه أعلم

(فصل في ارتكاب المحرم المخطور) * بالنصب أى الممنوع فعلم من المحرم حال كونه محرمًا على
نية رفض الاحرام) متعلق بالارتكاب كما يتبين من أصل الكتاب (اعلم انه اذا نوى رفض الاحرام)
أى قصده ترك الاحرام بمباشرة المخطور على وفق ظنه (لجمل به منع ما يصنع الحلال من ايسر
التياب) أى الممنوعة من الخيط ونحوه (والنظيب والخلق والجماع وقتل الصيد) أى
وامثال ذلك (فانه لا يخرج بذلك من الاحرام) أى بالاجماع (وعليه) أى يجب (أن يعود كما كان
محرمًا) أى ولا يرتكب بعد ذلك محظورًا (ما) ويجب دم واحد لجسع ما ارتكب ولو فعل كل
المحظورات) أى استحصانا عندنا وبه قال مالك الا فى الصيد فانه لا يتردد اخل عنده وقال الشافعى
واحد عليه لكل شئ فعلم دم وعندنا انه اسند ارتكاب المحظورات الى قصده واحد وهو تعجيل
الاحلال فيكفيه لذلك دم واحد وسواء نوى الرفض قبل الوقوف أو بعده الان احرامه يفسد
بالجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه أن يعود كما كان حرًا ما لانه بالافساد لم يصر خارجًا منه
قبل الاعمال فكذا بنية الرفض والاحلال والله أعلم بالاحوال (وانما يتعدد الجزاء بتعدد
الجنايات اذ الم ينو الرفض) أى فى قول ارتكابه واستمر عليها (ثم نية الرفض انما تعتبر من زعم
انه يخرج منه) أى الاحرام (بهذا القصد) أى فى ارتكاب الجناية (لجهله مسئلة عدم الخروج)
أى يحكم هذه المسئلة وما يقرب عليها (واما من علم انه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا يعتبر منه)
وكذا ينبغي ان لا يعتبر منه اذا كان شاكًا فى المسئلة أو ناسيًا لها والله سبحانه أعلم قال الكرماني
ولو اصاب المحرم صيودا كثيرة ينو بذلك رفض الاحرام متأولًا فعليه جزاء واحد وقال
الشافعى لا يعتبر تأويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة لان الاحرام لا يرتفع
بالتأويل الفاسد فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة فتعدد الجنايات فى الاحرام ولنا ان التأويل
الفاسد معتبر فى دفع الضمانات الدنيوية كالبغى اذا تلف مال العادل أو أراق دمه لا يضمن
لما ذكرنا واذا ثبت هذا فصار كأنه وجد من جهة واحدة بسبب واحد فلا يتعدد الجزاء فصار
كالوطء الواحد انتهى ولا يخفى ان حكم الباغى فيما ذكرناه انما لا يجب عليه الضمان ان اذا
اعتقد انه على الحق اما اذا اعتقد انه على الباطل يجب عليه ضمان ما تلف فيه - ذامثله فيكون
فى حكمه

(باب الاحصار) *

الحصر لغة الحبس عن السفر ونحوه كالحصار وشرا كما قال (هو المنع عن الوقوف) أى بعرفة

(والطواف)

وأهل بيتي وذريتي والمؤمنين
والمؤمنات الاحياء منهم
والاموات اللهم من مات
منهم فاغفر له ذنبه ونوره قبره
وآمن وحشته وآمن روعته
وابعثه آمنًا من عقابك
موقنا بنوابك مع الذين
أنعمت عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء
والصالحين ومن همى ههنا
فأهده فمين هديت وعافه
فمين عافيت ووفقه فمين توليت
وبارك له انما أعطيت وقتنا
بتعمك شر ما قضيت فانك
تقضى ولا يقضى عليك
(اللهم) اناسألك العصمة
والرحمة والنعمة

(والطواف) أي جميعهما (بعد الاحرام في الحج) يستوى فيه كما قال (القرض) أي ولو نذرا
 (والنفل) أي ابتداء فانه يجب اتمامه بعد احرامه أداء أو قضاء بعد افساده اجماعا لقوله تعالى
 وأتموا الحج والعمر لله فالشافعي خالف أصله هذا من أن الشروع في النفل غير ملزم لا تعلمه
 ودليلنا نص هذه الآية ينصرف صاود لالة آية ولا يطلوا أعمالكم عموما مع أن الآية السابقة
 تكفي في باب المقايضة (وفي العمرة) أي والا حصار فيها هو المنع (عن الطواف) أي بعد الاحرام
 (بها أو بهما لا غير) إذ ليس فيها ركن الا الطواف بخلاف الحج فان معظم أركانه الوقوف (فان
 قدر) أي المحرم بالحج سواء كان فارنا أو مفردا (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر) في ظاهر
 الرواية لانه ان منع عن الطواف فقط وقف وبوخر الطواف ويبقى محرم في حق النساء وان منع
 عن الوقوف فقط يكون في معنى فائت الحج فيتكامل بعد فوات الوقوف عن احرامه بافعال العمرة
 ولادم عليه ولا عمرة في القضاء قبل وفي هذه المسئلة خلاف بين الامام وأبي يوسف حيث قال
 سألت عن الهرم بمحصر في الحرم فقال لم يكن محصر اقلت ألم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه بالحديبية وهي من الحرم فقال نعم لكن كانت حينئذ دار الحرب وأما الآن فهي دار
 الاسلام والمنع فيه عن جميع افعال الحج ما دونه فلا يتحقق الاحصار وقال أبو يوسف أما عندى
 فالاحصار بالحرم يتحقق اذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعني أويذه ويمنع
 الوقوف بعرفة وأقول ولا يبعد من غير العدو أيضا بأن حبسه حاكم عنهما أو ما مذكروه
 الطراباسى من انه اذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصر أي شرعا فمحصول على ما ذكر في الاصل
 مطلقا بخلاف ما ذكر محمد في النوادر من ضرورة بقوله وان كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن
 محصر والافهم محصر وقد قالوا الصحيح ان هذا التخصيص المذكور قول الكل على ما ذكر
 الجصاص وغيره ومعهما القدوري وصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم قال ابن الهمام
 والنبي يظهر من تعديل منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو وأما ان أحصر فيه بغيره فالظاهر
 تحقيقه على قول الكل وهذا غاية التحقيق واقفه على التوفيق (ويتحقق) أي الاحصار عندنا بكل
 طائفة يحبسها (أي مانع يمنع) وهو (أي الحاديس) (على وجوه) أي وجعلتها اثنا عشر وجها (الاول
 العدو والمسلم أو الكافر) أي هما سواء في هذا المنع ولولم يكن كل واحد منهما سلطانا خلافا للشافعي
 فان الاحصار عنده مختص بالكافر لان قضية الحديبية كانت بسبب نزول الآية لكن العبارة بهوم
 اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما قرئ في محله (ولو أحصر العدو وطريقا)
 أي الى مكة أو عرفة (ووجد) أي المحصر (طريقا آخر) يتطرق فيه (ان أضربه سلوكها) لطوله
 أو صعوبة طريقه ضرا معتبرا (فهو محصر) أي شرعا (والافلا) أي وان لم يتضرر به فلا يكون
 محصر في الشريعة وان كان محصر في اللغة (الثاني السبع) بفتح سين وضم موحدة وجوز
 سكونها وقصها والمراد به السبع الصائل من الاسد والفروا والفهد وفي معناه الكلب العقور
 اذا كان عاجزا عن دفعه (الثالث الخببر) أي في السجين ونحوه من منع السلطان ولو ينهيه بعد
 ما طلب باحرامه (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والمرج) أي المانع عن الذهاب
 (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي بناء على غلبة الظن أو باخبار طبيب حاذق متدين
 (السادس موت المحرم أو الزوج للمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخة ان كان على مسيرة سفر من

ونهو ذلك من القسنة والحنة
 (اللهم) ألق بين قلوبنا
 وأصلح ذات بيننا واهدنا
 سبيل السلام وأخرجنا من
 الظلمات الى النور وجنبنا
 القواخس ما ظهروا منها وما
 بطن في امعائنا وأبصارنا
 وأزواجنا وذرياتنا واجعلنا
 شاكرين لنعمك منيعين بها
 عليك وأتمها علينا (اللهم)
 اجعلنا هداة مهدين
 واجعلنا من أئمة متقين يا ذا
 الفضل العظيم (اللهم) انى
 أعوذ بك من الكسل
 والهرم والمغرم والمأثم
 (اللهم) انى أعوذ بك من
 عذاب النار وقتنة

القبر وشرقة الغنى وشرقة
قننة الفقر وشرقة المسيح
الذجال (اللهم) اغسل
خطاي بالماء والثلج والبرد
ونق قلبي من الخطايا كما
ينقى الثوب الأبيض من
من الدنس وابعديني وبين
خطاي كما باعدت بين
المشرق والمغرب (اللهم)
فالق الاصبح وجاعل الليل
سكنا والشمس والقمر
حسابا اقض عني الدين
وأغني من الفقر ومعنى
بسمي وبصري وقوتي في
سبيلك (اللهم) يسر لي فعل
الخيرات وترك المنكرات
وحب المساكين واذا
أردت بقوم سوءا فاقبضني
اليك

مكة ولا بد من هذا القيد على القول الاصح وهذا حكم فقد أحله هجا بعد وجود مجلس ونحوه
في مدة سفر وكذا قبله كما قال (وعدمهما ابتداء) أي في الحضر كما يفهم بقوله (فلو أحرمت) أي
بفرض أو نقل (وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة) شرعا إذا كان بينهما وبين مكة مسافة سفر
(السابع هلاك النفقة فان سرفت نفقته) وكذا ان ضاعت أو نهبت أو فقدت (ان قدر على المنى
فليس بمحصر ولا محصر) على ما في التبيين لكن هذه الشريطة ليست في محلها بل موضعها
الوجه الثامن وهو هلاك الراحلة فهلاك النفقة احصار على الاطلاق الا اذا كان قريبا من
عرفة أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود النفقة وأما هلاك الراحلة فلا شك انه
يحتاج الى قيد ما تقدم وكمذا الى قوله (وان قدر عليه) أي على المنى (للحال) أي في الوقت
الحاضر (الا انه يخاف العجز) أي بناء على غلبة الظن كما صرح به أبو يوسف على ما في البدائع
(في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (جازه التحلل) كاذكر ابن جماعة عن محمد وانما
اعتبره ربه على المنى هنا بخلاف ما قبل تلبس الاحرام حيث جعل الراحلة شرط الوجوب
ولو كان قادرا على المنى لان في الاول حر جازا ظهر بخلاف ما هنا لقرب المسافة غالبا ولا التزام
بأحرامه الملزوم لشرعا (الثامن هلاك الراحلة) ولا تلازم بينه وبين ما قبله ولذا غاير المصنف
بينهما بعطفه نعم ان كانت النفقة زائدة كافية لراحلة أخرى توجب ذلك فلا محصر وكمذا
اذا كانت الراحلة موجودة والنفقة مفقودة وهو قادر على المنى وعاجز بدون النفقة ويتصور
بيعهما واتفاق قيمتها فانه لا يبعد محصرا (السابع العجز عن المنى) أي ابتداء من اول احرامه
وله قدرة على النفقة دون الراحلة فانه محصر حينئذ (العاشر الضلالة عن الطريق) أي
طريق مكة أو عرفة (وقبل ليس هذا محصر لانه ان وجد من يبعث الهدي على يديه فذلك
الرجل يهديه الى الطريق وان لم يجد فلا يمكنه التحلل) ففي مبسوط شمس الائمة السرخسي
ان من ضل الطريق عند ما محصر لانه ان وجد من يبعث بالهدي على يده فذلك الرجل يهديه
الى الطريق فلا حاجة الى التحلل وان لم يجد من يبعث الهدي على يده فانه لا يتحلل للهزوع
تبلغ الهدي محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدي قال وهذا اذا ضل في
الحل وان ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد أحدا من الناس له
ان يذبح عنه ان كان معه هدي ويجل انتهى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لقا ضيخان
والذي ضل الطريق لا يكون محصرا بالاجماع لانه ان لم يجد من يبعث الهدي على يديه لا يمكنه
التحلل وان وجد لا يكون ضالا فبعضه لانه ان لم يجد من يبعث الهدي على يديه فلا شك أن
يكون محصرا الا انه لا يمكنه التحلل فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدي فجازه ان يرجع
الى بلده ويتوقف تحله على بيع هديه من مكانه وأيضا مجرد تحقق ضلالة الطريق بعد
محصر ثم ان وجد بعده من يذبحه زال احصاره ولذا جزم السرخسي بقوله محصر ثم استثنى
وبهذا تبين انه لا معنى لقوله وقبل لان مضمونه متفق عليه فكان حقه ان يقول العاشر
ضلالة الطريق الا اذا وجد من يدل عليه هذا وفي القاية ان النبال من عدد الشهر ومقوية
الهلال فليس محصر ابل هو فاقف الحج (الحادي عشر منع الزوج زوجته في الحج النفل) بخلاف
الفرض كحجة الاسلام أو الواجب كالنذر ثم في معنى احرام الحج التلبس بأحرامها بالعمرة (ان

أحرمت بغير ذننه بخلاف ما إذا أذن لها ابتداء فإنه ليس له منعها اتهاه (والمولى مملوك) أى
وكذا منع المالك مملوكه ولو فى البلدة كالمدبر والمستولدة (عبد كان أو أمة) أن أحرما بغير إذن
سيدهما (فلو أحرمت) أى المرأة (بنقل بغير إذن المولى) وأما المحرم فممنعهها زوجها فممنه
لتعلق حصمها (وان لم يكن لها زوج فإن كان لها محرم) أى وهو سافر معها (فلم يمت بحضرة
والا) أى وان لم يكن لها محرم أيضا (لمحضرة) أى شرعا إذا لا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج
الا إذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان أحرمت بأذنه ولها محرم) أى كما تقدم (لا تكون
محضرة) أى فى البلدة (وان منعها المولى) أى ولو على تقدير منعه إياها مع أنه لا يجوز له منعها
بعد أذنه إياها لان الزوج أسقط حصمها (ولا يجوز له أن يملكها) أى يملك أحرارها بمحظور
بجماعها (بعد الأذن وان لم يكن لها محرم) أى وقد أحرمت بأذن زوجها (وخرج الزوج جمعا)
أى ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أى لا تكون محضرة (وان لم يخرج) أى الزوج معها
ابتداء (فهى محضرة) لان خروجها حقيقته محضرة وكان القياس أن يكون امتناعه فى حكم
موته أو حبسه فتصير محضرة وهذا كله فى نسك النقل (وان أحرمت بحجة الاسلام ولها محرم)
أى يذهب معها (ومنعها الزوج) أى سواء كان أحرارها بأذنه أم لا (لا تكون محضرة) أى ليس
للزوج منعها عن الفريضة بعد تحقق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم فإن خرج الزوج معها
فلم يمت بحضرة) وهذا واضح (وان لم يخرج) أى الزوج معها (فهى محضرة) فان الزوج لا يجبر
على الخروج ولا يجوز أن يأذن لها زوجها بخروجها (كالأحرمت بحجة الاسلام وللزوج ولا
محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أى فى صورتين إذا كانت المسافة بعيدة (ولو أحرمت
بالفرض) أى بالأذن زوجها (قبل أشهر الحج) أى فينظر (ان كان أهل بلده يخرجون قبل
الأشهر) أى عادة فى حصول وصولهم إلى مكة (فليس للزوج منعها والا فلا يمنعها) أى إلى حين
دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بلدها إذا كان قد قدمها فى أزمته كثيرة لقوله (وان
أحرمت قبل خروجهم) ففيه تفصيل (ان كان أيام يسيرة) أى بأن لم يصل إلى حد الكثرة المقابل
للقلة (لا يمنعها) بل يتحمل المحضرة اليسيرة لحصول الفوائد الكثيرة (والأفله ذلك) أى التلاية فمن
هناك وينبغي أن يكون تفصيل أحرارهم قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وان أحرمت
فى أشهر الحج فليس له أن يملكها) أى ولو كان خروج أهل بلدها متأخر عن أحرارها إلا أنها علمت
بما هو أفضل فى حقها (وأما المملوك إذا أحرمت فممنعه المولى فهو محصر سواء أحرمت بأذنه أولا) هذا
مما ألفت فيه مذهبنا من الكبر حيث قال ولو أحرمت العبد والامة بغير إذن المولى فهو محصر
(الا أنه بكرهه المنع بعد الأذن) أى إذا لم يحدث له ضرورة أو اقلا كراهة أذجه لا يكون إلا غافلة
والضرورة أن تنبج المحظورات (ولو أذن) أى المالك (الامة المترتبة فليس زوجها منعها ولا
يملكها) من أجله يجوز على ما لا يتولى لها سكا نا ولا يتوجه تنقيح لاجلها (الثانى عشر العتمة) أى
عدة الطلاق (السبق) موت الزوج (فلو أملت بحجة الاسلام أو غيرها) أى قبل الأولى
(فطلقتها زوجها) فهو يجب عليه العدة صارت محضرة (وان كان لها محرم) وذلك لانها ممنوعة من
الخروج عن بيتها ويجب عليه أن يكون فى محل طلاقها لصحتها فواقع فى بعض التسع من زيادة
تقيد إذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس فى موقعه فلما وان كانت بمكة وطلقتها زوجها بعد

غير مفتون ربنا آتنا فى
الدنيا حسنة وفى الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار
(اللهم) اغفر لى خطيئتى
وجعلنى واسرا فى أمرى
وما أنت أعلم به منى (اللهم)
اغفر لى هزلى وجدى وخطيئ
وعمدى وكل ذلك عندي
(اللهم) فارح اللهم كاشف
الغم مجيب دعوة المضطرب
رحمن الدنيا والآخرة
ورحيمهما أنت بى ترجى
فارحنى رحمة تقضى بى
سواك (اللهم) أنك تعلم
سرى وعلايى فأقبل
معذرتى وتعلم حاجتى
فأعطنى سؤلنى وتعلم

ما عندى فاغفر لى ذنوبى
 (اللهم) انى أسالك ايمانا
 مباشر قلبى ويقينا صادقا
 حتى أعلم انه لا يصيبنى الا
 ما كتب لى ورضى بقضائك
 (اللهم) أعنى على الدنيا
 بالقناعة وعلى الدين
 بالطاعة (اللهم) اغنى
 بالافتقار اليك ولا تفقرنى
 بالاسئنة عنك (اللهم)
 انى لا أملك لنفسى نفع
 ما أرجوه ولا أستطيع دفع
 ما أكره وأصبح الخبير كله
 بين يديك وأصبحت فقيرا الى
 رحمتك فلا تنه عنى مصيبتى
 فى رزقى ولا تجعل الدنيا
 أكبر همى ولا

احرامها ليس لها ان تخرج الى عرفة الا انها اتصلت بافعال العمرة متى ما شئت ان تتحلل بها بعد
 تحقق فوت الوقوف بها (وكل من عرض له) أى من الرجال والنساء (أحد هذه الوجوه) أى
 الحائض المانعة من اتمام احرام الحج (بعد الاحرام) أى تحققه بالنية والتلبية قبل الوقوف
 بعرفة فهو محصر (أى لفه وشرعا) ولو وقف بعرفة أى فى زمان الوقفة ثم عرض له مانع لا يكون
 محصرا (أى شرعا ولو كان محصرا لفته وعرفا) فبقي محصرا فى حق كل شئ (أى من المظهورات
 ان كان المانع فى يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو بعد فجر يوم النحر بقيد يمينه بقوله (ان لم يخلق) أى
 بعد دخول وقت صلاته (وان خلق) أى حينئذ فهو محرم فى حق النساء لا غير) أى من الطيب
 وغيره (الى ان يطوف للزيارة) أى لاجل طوافها الذى هو ركن (فان منع) أى عن بقية افعال
 حجه بعد وقوفه (حتى مضت ايام النحر فعليه أربعة دماء) أى بمجموعة (لترك الوقوف بمزدلفة) وفيه
 ان تركه بعد لا يوجب الدم نعم لو قدر المنع بعد امكانه للوقوف به فعليه دم (والرى) وفيه أيضا
 انه من الواجبات التى يسقط الدم بتركها لا يذركا سيما وهو ممنوع فى آخر ايام التشريق فانه يجب
 عليه ان يقضى ما فات من الرى سواء وقع المنع بعد خروجه من منى أو بعده وان منع من الرى
 وهو بها فلا دم عليه لسقوطه بالعدو (وتأخير الطواف) أى عن ايام النحر (وتأخير الحلق) أى
 عن ايامه أيضا على مقتضى قول أبى حنيفة وقد عرفت القاعدة السكينة ان ترك الواجب بعد
 لا يوجب الدم وأغرب فى الكبير بقوله فان منع حتى مضى ايام النحر والتشريق ثم خلى سبيله
 سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورمى الجمرات وعليه دم لترك الوقوف بمزدلفة ودم لترك الرى الى آخر
 ما قال فانه مناقضة فى عبارته ومعارضة فانه اذا سقط عنه الوقوف والرى فكيف يجب عليه دم
 لاجلهما (ودم خامس لو خلق فى الحل) أى بناء على القول بكونه واجبا ان يقع فى الحرم وفيه
 ما تقدم ثم اعلم انه اختلف هل له ان يخلق فى الحل فى الحال أو يؤخر الحلق الى ما بعد طواف
 الزيارة قيل ليس له ان يخلق فى غير الحرم لان تأخيره عن الزمان أهون منه فى غير المكان وقيل
 له ذلك اذ ربما لو أخره لخلق فى الحرم عند الاحتصار فيحتاج الى الحل فى الحل فيفوت الزمان
 والمكان والى الاول أشار فى الاصل والى الثانى وهو الجواز أشار فى الجامع الصغير والله سبحانه
 أعلم (وسادس لو كان قارنا أو متعافوا الترتيب) أى عند من يقول به وقد عرفت انه يسقط
 دمه بالعدو اتفاقا (وليه ان يطوف للزيارة) أى ولو الى آخر عمره لكونه ركنا ولانه لا يخرج عن
 الاحرام فى حق النساء بدونه (والصدر) أى ان خلى وهو يمكن ان كان آفاقا والافلا (ويتحقق
 الاحتصار) أى بمنعه عن الطواف والوقوف (فى الحرم) أى جميعه المشتغل على بلد مكة ومسجده
 (كافى الحل) أى كما اذا أحصر عنهما فى أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل
 فى الميقات أم لا (ومن أفسد حجه بالجماع اذا أحصر فهو كالذى لم يفسده) أى فى وجوب اتيان
 باقى الواجبات واجتناب سائر المظهورات (وعليه دم فساد) أى دم جنائى موجهة للفساد
 (ودم المحصر) أى لخلاصه عنه بالحلل (والقضاء) أى عليه قضاء تلك الحج من قابل
 (فصل فى بيع الهدى) أى طريق ارساله لاجل اخلاصه (اذا أحصر الحرم بحجة أو عمرة)
 وكذا اذا كان محرما بهما على ما سبأ فى بيانه (وأراد التحلل) أى الخروج من احرامه بخلاف
 من أراد الاستمرار على حاله. منتظرا زوال احصاره (يجب عليه ان يبعث الهدى) لقوله تعالى

وأغوا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (وهو) أى الهدى (شاة ولما فوقها) أى فى الكعبة بأن يزيد على واحدة ماشاء أو فى الكعبة بأن يذبح بقرة أو يحرر ناقة (وتحوز البنية) أى من الأبل والبقر (عن صبغة) أى صبغة استحاض (أو يبعث عن الهدى ليشتري به) أى المبعوث أو غيره بمنته (الهدى) أى ما يصح أن يكون هديا وفيه إيمان إلى أنه لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة (وبأمر أحد ذلك) أى باشتراء الهدى وهو مستدرج بما فهم مما سبق (فبذبح عنه) أى وكيفية نيابة عنه (فى الحرم) خلافا للشأنى حيث جوز ذبحه حيث أحصر ولو فى الحل كما قرر فى محله (ويجب أن يواظبه يوما معلوما) أى وقتا معينا (يذبح فيه حتى يعلم وقت إحلاله) أى زمان خروجه من أحراره وهذا فى أحراره للحج على ما عده الإمام من أنه يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وإن كان ذبحه فيه أفضل إجماعا وأما عدهما حيث لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة إلى المواعدة لأنهما عينا يوم النحر وقتاله ثم يمكن حمله على إطلاقه عند الكل باعتبار ما بعد أيام النحر فإنه لا بد من تعيين وقته وفى أيامه فيحتاج إلى تعيين زمانه وقد علم بذلك أنه لا يتوقف ذبحه فى العمرة فى الاتفاق فيحتاج إلى المواعدة فيها بخلاف (ثم أنه) أى المحصر (لا يحل يبعث الهدى) أى بمجرد (ولا يوصله إلى الحرم حتى يذبح فى الحرم) أى منه وليه فيه (ولو ذبح فى غير الحرم لم يتحل به من الأحرار) أى بل هو محرم على حاله كغيره فلا يحلق رأسه ولا يفعل شيئا من محظورات أحراره حتى يكون اليوم الذى واعدته ويعلم تحقق ذبح هديه فيه وهذا مشكل جدا حيث لم يعتبر وأغلبه ظننه وصرحوا بأنه لو ظن أن الهدى قد ذبح يوم المواعدة ففعل من محظورات الأحرار شيئا ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجناية حتى لو حلق وجب عليه القدية وكذا لو ظن أنه ذبح فى الحرم وقد ذبح فى الحل فكانه لم يذبح ولم يتحل من أحراره وعليه أن يبعث بآخر حتى يذبح فى الحرم أما لو واعد ذبحه يوما فذبح قبله جاز استحسانا بالاتفاق كذا ذكره والظاهر أنه يجوز أيضا فى القياس قتأمل لينكشف عنك وجه الالتباس (وإذا ذبح فى الحرم) أى فى وقته المعينة أو قبله (حل) أى من أحراره فحل له جميع محظورات (ولو كان المحصر قارنا) أى به مرة واحدة (يبعث به يدين) أى بخروجه من الأحرار والافضل أن يكونا معينين معينين (ولو لم يبين أيهما للحج وأيهما للعمرة لم يضره) لأنه لا يشترط تعيين النية (ولو بعت) أى القارن (بهدى واحد ليتحل من الحج) أى من أحراره (ويبقى فى أحرار العمرة) أى محرما فى حكمها (لم يتحل من واحد منهما) أى لعدم تصور انفكاك أحدهما ففیه دلالة على أنه أن أراد بذلك الهدى أن يتحل من العمرة فقط مع بعده هذه الإرادة شرعا وعادة فليس له اللهم إلا إذا كان محصر من الطواف دون الوقوف فإنه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن إذا وقف بعرفة قبل أن يأتى بأكثر طواف العمرة ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه (ولو بعت) أى القارن (عن هدين فلم يوجد بذلك القدر) أى الثمن (بمكة الأهدى واحد فذبح) أى ذلك الهدى وحده (لم يتحل من الأحرار) أى جميعهما (ولا عن أحدهما) أى لما تقدم بهما وقد ذكر الحسن فى منسكه هذه المسئلة بعينها (ولو أحصر مفرد وبعث بهدين يتحل يذبح أولهما ويكون الثانى تطوعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرار) أى شخص (بشئ واحد) أى بشئ غير معين

مبلغ على ولا تسلط على
بذنوبى من لا يرجى (اللهم)
أنا نسألك كلمة الاخلاص
فى الغضب والرضا والقصد
فى النحر والغنى وأسألك
الرضا بالقدر وعلى لا ينقد
وقرة عين لا تنقطع ولذة
العيش بعد الموت وشوقا
إلى لقاءك ولذة النظر إلى
وجهك الكريم وأعوذ بك
من ضرا مضرة ومن فتنة
مضلة (اللهم) زينة بزيينة
الإيمان ولباس التقوى
(اللهم) بأمن لا يخفى عليه
خافيه أغفر لى ما خفى على
الناس من خطيئتي (اللهم)
سترى على ذنوبى

(لا ينوي حجة ولا عمرة) أى بقصد مبين (ثم احصر محل يهذى واحد وعليه عمره) أى
استحسانا وحجة وعمرة قياسا على ما ذكره بقوله (ولو عينه) أى احرم بشئ منهما وبينه (ثم نسب
واحصر محل يهذى واحد وعليه حجة وعمرة) وكذلك ان لم يحصر ووصل مكة أو عرفه فقلبه
بحق عمرة وعليه ما على القارن في جميع احكامه (وان احرم بشئتين فنفسهما فأحصر بهن
هدين وعليه حجة وعمرة) أى استحسانا وحجة وعمرة قضاء لقوت حجة وعمرة قضاء لغيره وهذا
بناء على حسن الظن به ومحل الحسن به حيث صرف احرامهما المنسوبان الى القران دون
الجنين او العمرة لكرهه الجمع بينهما وما لاقه من قصص بل ايضا بقوله (وان جمع بين
الجنين او العمرة فاحصر) أى فينظر (فان كان قبل السير الى مكة يلزمه هديان) أى عند
حنيفة خلافا لابي يوسف (او بعده) أى بعد سيره الى مكة (فهذى واحد) أى يلزمه او فعله
وهذا بالاتفاق وعند محمد هذى واحد في الوجهين سارا ولم يصر أمالوا احصر وسار فوصل الى مكة
لم يبق محصر على قول الامام فان لم يقدر على الاعمال صرح بقوله الحج فيتحلل بافعاله العمرة
كذا في الفتح وقال يجب ان يكون هذا في الاحصار بالعدو قال المنصف في الكبير ولا ينبغي فيه
انما أتى على رواية منع الاحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف الصحيح كما انتهى ويعنى به ان
الصحيح هو التفصيل المذكور فيما سبق مما يفيد انه ان قدر على الطواف دون الوقوف فأتى
بافعال العمرة ولا ثم ينتظر فان فاته الوقوف تحلل عن احرام الحج بانفعال العمرة فقول ابن
الهمام نقلا عن الامام فان لم يقدر على الاعمال محمول على اعمال الحج كما لا يخفى وقد قدم ان
الجمهور على تسوية الاحصار بالعدو وغيره كما اختاروه في تفسير الآية المختصة بالعدو وفي
قضية العمرة اذ العمرة بعصم اللفظ لا بخصوص السبب مع ان القول بعدم اعتبار الاحصار
اذا وقع من المسلم اعم من ان يكون ظاهرا بحجسه أو عادلا باسحقاقه بوجوب حرج عظيم في بقاء
احرامه وقد قال تعالى ايس عليكم في الدين من حرج مله أيكم ابراهيم وهى الملة الحنيفة
السماحة لا سماع المسامحة الحنيفية في عموم البلوى ولو كان وقوعه نادرا في القضاء (ولو طاف
القارن وسعى لحجته وعمرة) أى بأن طاف طواف الله مرة وسعى لها ثم طاف طواف التمدد
وسعى لحجته (ثم احصر قبل الوقوف بعرفة) أى من الوقوف والطواف جميعا فانه يبعث يهذى
واسد) أى ويحل به كما في نسخة (ويقتضى حجة وعمرة لحجته ولا عمرة عليه لعمرة) أى لانه أتى
بكاله في اول قضيته ولم يبق منها الاحول وقت حلقه وصحته (ولا يحل بما طاف وسعى لحجته لان
ذلك) أى سعيه بعد طواف قدومه (انما يجب) أى وقوعه (بعد القوات) أى بعد فوت حجه فبطل
بقوته لان الاصل في السعي ان يقع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف وانما يجوز تقديمه عند امن
القوات لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاخرة (ولو احصر عبدا) أى مملوك (ان احرم بغير اذن
المولى فالمراد ببعث الهوى ندبا) أى ان شاء فخلص عبده من الاحرام الذي يكون محلا له في
الاستخدام وانما قال ندبا لان احرامه اذا لم يكن من اذنه فيجوز له تحلله فيقيد ان احلاله يبعث
هوىه أفضل قنأمل (ولو باذنه) أى ولو كان احرامه بأمره (فقليل يبعثه حقما) أى وجوبا كما
صرح به في خزانة الاكمل انه يجب على المولى بعث الهوى ووجه ما ذكره القاص في شرح
محصر الطحاوى ان على المولى أن يذبح عنه هديا في الحرم فيحل لان هذا العلم وجب بلبلة ابطى

في الدنيا وأنا الى سترها يوم
القبامة أحق (اللهم)
لا تظهر خطيئتي لاحد من
المخلوقين ولا تفضخني بها
على رؤس العالمين (اللهم)
طهر لساني من الكذب
وقلبي من النفاق وعلى من
الربا وبصري من الخيانة
فانك تعلم خائنة الاعين وما
تخفى الصدور واليك هربت
بأوزاري وذنوبي أرجئها على
ظهري علما بأن لا ملجأ ولا
منجى منك الا اليك فاعف عني
فانك أنت الغفور الرحيم
(اللهم) رضني بقضائك
وأسعدني بشدرك حتى
لا أحب تأخير شئ بحجته ولا
تجمل

بها العبد باذن المولى فصلى بمنزلة النفقة (وقيل ندبا) كل الاولى ان يقول قبل يجب بعنه على
المولى وقيل لا بل يجب على العبد لما في فتاوى قاضيان لو احرم باذن المولى ثم احرص لا يجب دم
الا حصار على المولى ويجب على العبد بعد العتق ولما في البدائع نقلا عن القدوري في شرحه
مختصر الكرخي ولو احرص العبد بعد ما احرم باذن المولى لا يلزم المولى انفاذ هدى لانه لو لم
لزمه طلق العبد ولا يجب للعبد على مولاة حتى فان اعتقه وجب عليه ان يبعث بهدى لانه اذا
اعتق صار محرم له عليه حتى فصار كالحرة اذا ائتمت غيره فأحرص فانه يجب على المحجوج عنه ان
يبعث الهدى وكذا ذكر الكرماني مثل القدوري وفي البحر الزاخر ولو احرص المولى عبده ان
يجب عنه فأحرص لم يلزم المولى انفاذ هدى فان اعتقه لم يلزم المولى ان يبعث بهدى قال المصنف في
الكبير لجعل المسئلة في الامر وجعلها صاحب البدائع وغيره في الاذن قلت وعلى تقدير فرق
بينهما فاذا كان الامر غير موجب للبعث فبالاولى أن لا يكون الاذن باعشاء على بعث المولى كما
لا يخفى فحصر من نقول الاكثر ان عدم الوجوب هو المعتبر بل ويتعين ان يحمل اطلاق نقل
الاكل على ما ذكره فيما اذا اعتق عبده في مقام المفصل وأما تعطيل القاضى وهو الباجى
المالكى فظاهر انه مبنى على قاعدة المالكية في ان المولى يصير مالكاً بملك المالك فيكون
أدائه عنه كذلك وأما القول بكونه ندبا فلم أر من صرح به فيكون في عهدة ناقلة (ولو اعتقه) أى
المولى (بعد الاذن) أى اذنه بالاحرام (يجب على المولى بعث الهدى) كما سبق من المنقول
ولو لم يظهر باعتبار المقول فان القيس عليه الذى ذكره بقوله كالحرة ليس نظير العبد من كل
وجه والقياس مع الفارق ليس من النوع المقبول (ولو احرص صبي أو مجنون) أى فتخل كل
منهما (فلا شيء عليه) أى لادم ولا قضاء عليهما قياسا على ما اذا فله أشياء من المحظورات أو ترك
عمالا من الواجبات (ثم انه انما يجب على المحصر بعث الهدى اذا اراد التخل به) أى بسبب ذبح
هديه (اما اذا صبر) على تحمل مشقة احرامه (حتى يرتفع المانع) أى الباعث على حصره
وبسببه (فيتخل بافعال الحج) أى حقيقة أو حكما بأعمال فائت الحج اذا كان محرما بالحج
(أو بالعمره فلا يجب عليه الهدى) أى اذا كان محرما بما كاسبق اليه الإشارة (واذ بعث) أى
المحصر (الهدى) أو قيمته الى مكة (فليس عليه) أى وجوبا (ان يقيم مكانه) أى المحصور فيه
(حتى يذبح بله أن يرجع الى أهله أو حيث شاء) أى وله أن يصبر في مكانه لكن في صورتين
يكون محرما الى وقت تحقق ذبحه (وان عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجده) أى عنه أصلا
(أو لا يجد عنه) أى ولا يكون عنده عنه (أو من يبعث بيده بغير محرما حتى يجده فيتخل به أو
يذهب الى مكة فيتخل بافعال العمره كالفات) اما ان استمر لا يقدر على وصول مكة ولا الى
الهدى بغير محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة وليس ايدل عن هدى المحصر عند أبي حنيفة
ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه قوله (ولا يجزئ من
الهدى بدل للصوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في المحصر انه ان لم يجد هدى باقوم الهدى
طعاما فيه صدقة به على كل مسكين نصف صاع وان لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوما
فيتخل به قال في الامالى وهذا أحب الى يعنى لان فيه مخلصا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير
قلنا قياس مخالف النص في غير القيس فلا يقبل قلت لانصر في المسئلة عن الشارع لان الكتاب

شئ آخره ولا تهتك سري
ولا تدعورى وآمن روعتى
واكفى شر عدوى واقض
دينى وأنعم على بكائك
رقتى من النار (اللهم)
ارحم غربتى فى الدنيا
ومصرعى عند الموت
ووحشتى فى قبرى وبقاى
بين يديك (اللهم) انى أعوذ
بك ان أفقر فى غناك أو
أضل فى هدائك فأذل فى عزك
وأضام فى سلطنتك أو
أجهد والامر اليك
(اللهم) انك عفوت بحب
العفو ولولا العفو أحب
الاشياء اليك ما ابتليت
بالذنوب أحب الخلق اليك
فارحنا واعف عنا

ولامن السنة والمقيم عليه موجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير وكفارة
الحلق بعدد على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهاد بعض المجتهدين المطلعين على قواعد
أصول الدين كابي يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالة في المرغيباني والحقفة عند الشافعي
يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخره أقول وله لهما قاسا على من لم يجد الهدى عن كان
قارنا أو ممتعا كما نزل به القرآن أيضا والحاصل ان هذا وجه ما قيل يصوم عشرة أيام ثم يتصل
وقياس كفارة الحلق بعدد وجه ما قيل يصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قيل يصوم
بأزاء كل نصف صاع يوما لكل وجهه فطر بقية وجهه غير خارجة عن قواعد الشريعة فكأن
متأدبا في حق الأئمة ولا تنقص الملوك بالصعلوك في غمة السلوك (ولا يفيد اشتراط الاحلال عند
الاحرام شيئا) أي لامن سقوط الدم ولا من حصول التحلل بدونه والمعنى ان المحصر لم يحصل الا
بالذبح في الحرم سواء اشتراط عند احرامه الاحلال بغير ذبح عند الاحصار أم لا وهذا المظهر
المذهب في كتب المذهب وذكري في الايضاح قال أبو حنيفة الشرط يفيد سقوط الدم ولا يفيد
التحلل ونقل الأكرمانى والسروجى عن محمد انه ان كان قد اشتراط الاحلال عند الاحرام اذا
حصر جازله التحلل بغير هدى (تنبيه) أي لعاقلة النية (المرأة اذا أحرمت بحج نفل ولو باذن
الزوج أو المملوك ولو باذن المولى فخللاهما فعليهما الهدى) أي لانهما مامرا بمنزلة محصرين
(ولكن لا يتوقف تحللهم على ذبح الهدى) أي كما يتوقف تحلل المحصر على ذبحه (بل يحلان
في الحال) أي المرأة والمملوك اذا فعلوا ذنبا من المحظورات قص ظفر بأمر الزوج
أو المولى) اعلم ان الذي يتصل بغير الهدى فكل محصر منع عن المضى في موجب الاحرام شرعا
لحق العبد كالمرأة والعبد المنوعين بحق الزوج والمولى فان أحرمت المرأة أو الامة أو العبد
بغير اذن الزوج والمولى فلهما ان يحللاه ما في الحال من غير ذى الهدى للتحلل وعلى المرأة ان
تعت الهدى أو عنه الى الحرم ليدفع عنه هدى الكفارة وعليها حجة وعمره ان كان احرامهما
بمنجعة وعمره ان كان بعمره بخلاف ما لومات زوجها أو محرما في الطريق فانها لا تتحلل الا بالهدى
ولعل الفرق بين المستثنين احصاء الثانية حقيقي واحصاء الاولى حكمي ثم على العبد
هدى الاحصار بعد الحق وحجة وعمره كما سبق من تفصيل الاحرام ولو أحرمت العبد باذن المولى
كرمه لتحليله ولو حلله حل وعند أبي يوسف وزفر انه ليس للمولى اذا أذن لعبد في الحج ان يحلله
وهذا هو الظاهر وان كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كما في البدائع ولو أحرمت العبد أو الامة
باذن المولى ثم باعهما فقد البيع وجاز للمشتري ان يحللهما بلا كراهة وليس له الرد بالعيب عند
أتمتة الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرد بالعيب وعلى هذا الخلاف اذا أحرمت الحرة بحج
نفل ثم تزوجت فلزوج ان يحللهما عندنا خلافا لزفر كذا ذكره القاضي الخلاف في شرح
الطحاوى وذكر القدورى الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعقب (أما اذا أحرمت
المرأة بمنجعة الاسلام) أي بغير اذن زوجها (ولا يحرم لها) بجملة حالية وكذا قوله (ومنعها زوجها)
أي لعدم وجود محرما لها على مقتضى مذهبا (أومات زوجها أو محرما في الطريق) أو في مكانها
(وهي محرمة) أي بأى احرام كان (ولو بحج تطوع) أي مع انها عليها حج فرض (فانها لا تتحلل الا
بذبح الهدى في الحرم) أي لانها في حكم المحصر (وان حلها زوجها) أي بشئ من محظورات

وادخلنا الجنة وان لم تكن
من أهلها وخلصنا من النار
وان كنا قد استوجبناها
(اللهم) وسع علينا في الدنيا
وزهدنا فيها ولا تقترها علينا
مع ما ترى أعيننا فيها (اللهم)
أنت السلام ومنك السلام
فخنا ربنا بالسلام وأدخلنا
دارك دار السلام بباركت
وتعالت يا ذا الجلال
والاكرام (اللهم) اغفر لنا
وارحنا وعافنا واعف عنا
وتقبل منا وأدخلنا الجنة
ونجنا من النار وأصلح لنا
شأننا كله (اللهم) انى
أسألك بأن لك الحمد أنت
الله الذى

الاحرام (لاتصل الا بالهدى في حج الفرض) أى في حج يكون عليها فرض بخلاف ما اذا أحرمت
 به قبل ولو بالاذن وليس عليها حجة الاسلام فان لم ينحلها من ساعته ولا يتأخر تحليله اياها الى
 ذبح الهدى وعليها الهدى وجهة وعمره فبامل في المقام ليظهر لك حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة
 خلافة في الكبير لو أحرمت بحجة الاسلام بغير اذنه ولم تجد محرما ذكر في الاصل ان الزوج أن
 يحلها بغير هدى وذكر الكرخي انه لا يحلها الا بالهدى وكذا في المبسوط في الفرض لا ينحل الا
 بالهدى وعن محمد أحرمت باذن الزوج قبل أشهر الحج فله ان يحلها وان أحرمت في أشهر الحج
 فليس له أن يحلها وان كان في بلاد بعيدة يخرجون منه اقبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج
 أهل بلد هالم يكن له ان يحلها وان أحرمت قبل ذلك فقد مرتفاوت كان له ان يحلها الا أن يكون
 احرامها قبل ذلك بأيام يسيرة كذا في الحاوي الا ان حق العبارة أن يقول في صدر الجملة
 فان أذن الزوج لها بحجة الاسلام مطلقا أحرمت قبل أشهر الحج الى آخره فانه اذا أذن لها ان
 تحرم قبلها فليس له تحليلها على ما لا يخفى ثم الاذن قبل الاحرام ظاهر وأما بعده فمفصل أيضا
 بقوله أصبت أو أحسنت أو رزيت فعلك أو أجرت أو أذنتك في المسير الى مكة ونحو ذلك ولا
 يكفي مجرد رؤية احرامها والسكون عنها

• (فصل في التحلل) • أى في آدابه (واذا علم أى المحصر) (انه) أى الشأن (قد ذبح هديه) أى
 الذى بعثه (بالحرم) أى في أرض الحرم (وأراد أن ينحل) أى يخرج من احرامه لعدم لزومه
 عليه (بفعل أدنى ما يحظره من الاحرام) أى يمنعه من بقائه والاوى أن يقال أدنى ما يحرم
 بالاحرام من قص شارب أو قلم ظفرا أو تطيب عضو (ولا يجب عليه الحلق) أى ولا التقصير خلت
 عنه (وان فعله فحسن) أى مستحسن وهو يحتمل انه مندوب أو مسنة أو مباح كما سيأتى بيانه
 (ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح) أى ولو في الحرم (حتى ينحل بفعل) أى من محظورات
 الاحرام ولو بغير حلق فان الحلق ليس بشرط عندهما على ما في البصر الآخر وعند أبي يوسف عليه
 الحلق وان لم يفعل فلا شيء عليه وهذا يقتضى انه مسنون لا واجب فلا خلاف كذا في
 الطرابلسي وقال البخاري وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا
 مسنون عنده وأن المراد من قوله عليه استحسانا لا غير لان تركه الواجب بوجوب الدم وترك
 السنة بوجوب الاساءة ولم يذكر واحدا من الامرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف في المسئلة
 بخلاف ما روى في النوادر عن أبي يوسف انه واجب عليه لا يسعه تركه فان تركه فعليه دم وفى
 مختصر الطحاوى ان لابي يوسف ثلاث روايات في رواية يجب وفى رواية يستحب وفى رواية لا شيء
 عليه انتهى وفى شرح الآثار للطحاوى تكلم الناس في المحصر اذا فحره هديه هل يحلق رأسه أم لا
 فقال قوم ليس عليه ان يحلق وعن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يحلق فان لم يحلق
 حل ولا شيء عليه وعن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحلق ويجب ذلك عليه انتهى وانفهر
 على حكم المطلق كما لا يخفى ومال الطحاوى الى هذا القول أقول ولعله لانه مستفاد من ظاهر
 ما ورد في الاخبار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث من التأكد والمالفة
 في أمر الحلق من غير الاكتماء بالتقصير كما يتضح حكمه في علم الحديث والتفسير هذا وفى النخبة
 اختار قوام الدين شارح الهداية وجوب الهدى مطلقا سواء كان في الحلق والحرم ثم اعلم انه
 لا يجوز ذبح المحصر الا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فاذا ذبح فقد حل بمجرّد الذبح ويفترع

لا اله الا انت يا امان
 الخائفين يا ديع السموات
 والارضين يا ذا الجلال
 والاكرام يا حي يا قيوم
 (اللهم) انى اسألك بانك
 انت الله الواحد الاحد
 الفرد الصمد الذى لم يلد ولم
 يولد ولم يكن له كفوا أحد
 أسألك العفو والعافية فى
 الدنيا والاخرة (اللهم)
 انت الملك لا اله الا انت
 وأنا عبدك طاعت تقضى
 واعتزفت بذنبي فاعف عني
 ذنوبي فانه لا يقدر الذنوب
 الا انت واهدني للاحسن
 الا خلاق ولا يهدي
 لاحسنها الا انت واصرف
 عني سبهم فانه لا يصرف
 سبهم الا انت ليبيك

وسعدك والخير كله
 بيدك تباركت وتعاليت
 استغفر لك وأتوب اليك
 (اللهم) بعلمك الغيب
 وبقدرتك على الخلق
 احيني ما علمت الحياة خيرا
 لي وتوفني اذا علمت الوفاة
 خيرا لي (اللهم) اني اتزل
 بك حاجتي وان قصرت رأيتني
 وضعف على اقتدرت الي
 وجهك فاسألك يا قاضي
 الامور ان تصيبي من
 عذاب السعير ومن قسنة
 القبر (اللهم) اهديني لارشاد
 امري وأجرني من شر
 نفسي (اللهم) اني أعوذ
 بك من منكرات الاخلاق
 والاهواء (اللهم) اني
 أعوذ بك من الشقاق
 والتفاق وسوء الاخلاق
 بسم الله

عليه قوله (ولو ذبح) أي الهدى في أرض الحرم (فصرق) أي به ذبحه (لا نبي عليه) لانه انما
 يجب عليه الازالة لا الاعطاء (وان لم يصرق تصدق به) أي تملكها أو باحة ولو في أرض الحل
 (ولو ذبح قبل الميعاد يوم) أي مثلا (جاز) أي تحمله به بخلاف ما اذا كان بعده ولو بساعة
 (ولو ظن) أي المحصر (انه) أي الهدى (ذبح) في أرض الحرم (فظهر خلافه) أي بان لم يذبح
 أو ذبح في الحل أو بعد الميعاد والحال انه ارتكب بعض المحظورات بناء على ظن انه خرج من
 الاحرام بذلك الذبح (فعلية لما ارتكبه من المحظورات الجزاء) أي من أنواع الكفارات (وان
 أكل من الهدى الوكيل) أي ولو باذن الموكل ضمن قيمة ما أكل ان كان غنيا) أي مالك نصاب
 (ويصدق بها على الفقراء) أي عن المحصر (ولو ذبح المأمور) أي هدى المحصر (ثم زال
 احصاره) أي احصار الاحرار (لجاء) وكذا اذا لم يجبه (لم يضمن) أي المأمور شيئا
 (فصل في زوال الاحصاره اذا زال احصار الحرم بالحج فهو) أي زواله (لا يخلو عن أحد
 الوجوه الخمسة) وجه المحصر انه (امان يزول) أي الاحصار (قبل بعث الهدى) أي وهو
 ظاهر ولا يتصور تعدد وجهه الاول (او بعده) يعني وهو لا يخلو ان يكون كما قال (في وقت
 يقدر على ادراك الحج والهدى) أي معا وهو الوجه الثاني (أو في وقت لا يقدر على ادراكهما
 جميعا) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على ادراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس)
 بأن يقدر على ادراك الحج دون الهدى وهو الخامس فاذا عرفت ذلك (ففي الوجه الاول وهو ان
 يزول) أي الاحصار (قبل البعث) أي بعث الهدى (والثاني) أي في وجهه أيضا (وهو ان يزول
 في وقت يقدر على ادراكهما يلزمه) أي في الوجه (التوجه) أي يجب عليه المضى بالاتفاق
 (ولا يجوز له التحلل) أي حيث شذ (ويقبل بهديه ماشاء) أي من بيع أو هبة أو صدقة ويجوز ذلك
 (وفي بقية الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجه الثلاثة (لا يلزمه التوجه ويجوز له ان
 يحل بالهدى) أما فيما لا يقدر على ادراكهما جميعا فلا يلزمه المضى لعدم فائدة ما جاز له التحلل
 اتفاقا وأما فيما يقدر على ادراك الهدى دون الحج فكذلك لا يلزمه المضى اتفاقا على ما في الروايات
 المشهورة في المذهب الاما جاء في رواية خزانة الاكل حيث قال فلو بعث بالهدى ثم قدر ان يدركه
 قبل ذبحه لم يسهه ان يقيم ويحل بالهدى الا اذا لم يقدر على ادراكه فانه يظهره قديتا درمنه
 ان ضميره راجع الى الهدى كما توهم المصنف على ما يفهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب
 ان مرجعه الى الحج والافيلزم تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم قدر ان يدركه الا اذا لم
 يقدر على ان يدركه فأدركه وأدرك (الافى الوجه الاخير) وهو ان يقدر على ادراك الحج دون
 الهدى (الافضل له التوجه) الصواب ان يقال جاز له التحلل ولا يلزمه المضى استحسانا (وفي رواية
 يجب) أي يلزمه المضى ولا يجوز له التحلل قياسا وهو قول زفر ورواية الحسن عن أبي حنيفة وهو
 الافضل اتفاقا ثم قوله (وهو) أي الوجه الاخير (ان يدرك الحج دون الهدى) بيان للمهم المقدم
 وقد تقدم ثم هذا الوجه انما يتصور على مذهب أبي حنيفة لان دم الاحصار عنده لا يتوقف بأيام
 النحر بل يجوز قبلها فيصور ادراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأما على
 مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور هذا الوجه في المحصر لان دم الاحصار عندهما يتوقف بأيام
 النحر فن يدرك الحج يدرك الهدى وأما المحصر بالعمرة فينبصوري حقه بالاتفاق لعدم توقف دمه

بأيام الحرم من غير خلاف (وان زال احصار القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدى لا يلزمه التوجه) أي إلى مكة لعدم الفائدة بتدارك أحدهما (بل ان شاء حل بالهدى) أي صبر حتى يحل بذبح الهدى (وان شاء توجه) أي إلى مكة (ليختل بافعال العمرة) ولا شك ان هذا هو الأفضل (وله) أي لقارن المحصر (في هذا) أي في ضمن هذا الحكم المذكور من التخيير المسطور (فائدة) أي عظيمة (هي انه لا يلزمه عمرة في القضاء) لكن فيه اشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال وبیان انه اذا كان المحصر قارنا فينبغي أن يجب عليه اتیان العمرة التي وجبت عليه بالشروع في القران حيث قدر عليها وأوجب بانه لا يقدر على أدائها بالتوجه الذي التزمه وهو كونه على ما يترتب عليه الحج اذ بقوات الحج فات به ذلك كذا في الخبازي والفتح (وأما المقعر) أي المحصر (ان زال احصاره قبل بعث الهدى أو بعده في وقت يقدر على ادراكه) أي ادراك الهدى ففي الصورتين (يلزمه التوجه) أي اجماعا (وان لم يقدر على ادراك الهدى) أي بعده بعثه (لم يلزمه التوجه) أي بالاتفاق بين الامام ومناصبه (ولا يتصور في حقه) أي المقعر المحصر (عدم ادراك العمرة) لان وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتعيين يوم بخلاف الحج فانه مختص بزمان مخصوص ثم اعلم انه اذا زال احصاره بعد فوات الحج ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم القانت فتذكر عز بن جماعة في منسكه ان عند الخنفة اذا صار الاحرام متوقعا زال المحصر فقاته الحج والمحصر دائم تحال بعمرة ولا يكون محصرا ويجب عليه القضاء ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد بل يؤقدها باحرام الحج وعند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد للعمرة ولولم ينحل لا يحج في العام القابل لتلك الاحرام وتعبه المصنف في الكبير بان قوله عند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد وهم لان عنده ينقلب احرامه احرام عمرة من غير تجديد كما سبق في بيانه في باب القوات انتهى وسيجي برهانه ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والمحصر دائم تحال بعمرة ولا يكون محصرا ظاهر التناقض ولعل مراده أن حصره عن الوقوف سقر ولا يكون محصرا عن الطواف فتأمل لثلاث تقع في محل الخلاف

• (فصل) في بعض فروع الاحصار (ان بعث) أي المحصر بحجة أو عمرة (بالهدى) ثم زال احصاره وحدث احصار آخر) أي من المحصر الاول والاخر (فان علم) أي المحصر (انه يدرك الهدى) أي حيا (ونوى به احصاره الثاني) أي بعد تصورا دأ (كل جازو حل به) أي ان سمحت شروطه (وان لم ينل يجهز) أصلا (ولو بعث هدبا لجزا مصيدا أو قلد بدنة أو جها نطوعا ثم أحصر) أي الأمر (ونوى) الاولى فنوى (ان يكون) أي الهدى في الصورتين (لاحصاره جاز وعليه اقامة غيره مقامه) أي لجزا مصيده واجبا بطوعه خلا فالإبي يوسف

• (فصل في قضاء ما أحرم به) اذا حل المحصر) أي من احرامه مطلقا (بالذبح) أي بذبح الهدى في الحرم ففي قضاء ما أحرم به تفصيل بينه بقوله (فان كان احرامه) أي الذي حل به منه (الحج) أي قسط (فعلية قضاء حجة وعمرة) فيه انه لا يصح اطلاقه بل يحتاج الى تقييد مفسد على ما ذكر محمد في الاصل عن أبي حنيفة حيث قال فان بقي وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد ان يحج في عامه ذلك أحرم ووج وليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وذكر ابن أبي مليك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وعليه ثم ان قصد الاحرام الاول وان تحولت السنة فعليه قضاء حجة وعمرة ولا تسقط عنه

ما شاء الله لا باقية بالخبر الا
الله بسم الله ما شاء الله
لا يصرف السوء الا الله
بسم الله ما شاء وما يكمن من
نعمة في الله بسم الله ما شاء
الله لا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد كما
صلت على ابراهيم وآل
ابراهيم انك جيد مجيد
(اللهم) صل ابارك على
محمد وعلى آل محمد كما صليت
وباركت على ابراهيم وآل
ابراهيم انك جيد مجيد
(اللهم) وثر حم على محمد
وعلى آل محمد كما ترحم
على ابراهيم وآل ابراهيم
انك جيد مجيد (اللهم)
صل على ملائكتك
المقرين وعلى أنبيائك
المرسلين وعلى أهل طاعتك
أجمعين

تلك الحجة الافية القضاء وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان عليه قضاء حجة وعمره في
 الوجهين جميعا وعليه نية القضاء فيه ما هو قول زفر ثم اعلم انه اذا أحصر في حجة الفرض وحل
 منها يلزمه القضاء عند الاربعة كافي التطوع عنه دنا وأجد في رواية (وان كان) أي المحصر
 (فأراد عليه قضاء حجة وعمرتين ويحجر) أي عند ارادة القضاء (ان شاء يقضى بقران) أي بان يجمع
 بين حجة وعمره ثم يأتي بعمره (أو افراد) أي بكل من الثلاثة وهذا اذا لم يقض في سنة الاحصار أما
 اذا زال الاحصار بعد التحلل بالذبح والوقت بسع تجديد الاحرام والاداء فانما عليه عمره
 القران على ما هو في رواية الاصل كذا ذكره ابن الهمام (وان كان) أي المحصر (معتمرا فعليه
 عمره لا غير) وقضاؤها في أي وقت شاء لانه ليس لها وقت معين (وتجيب نية القضاء) أي فيما اذا
 كان الاحصار بحج اتفاقا (اذا قضاء) أي ما أحرم به (بعد تحول السنة في النفل) أي في أحرام
 غير الفرض (أما ان قضاء في عامه ذلك أو كان حجه) أي الذي أحصر به وتحلل عنه بذبح هديه
 (حجة الاسلام) أي أول فرضه (فلا يحتاج الى نية القضاء وان تحولت السنة) أي بان ينوي حجة
 الاسلام من قابل قضاء لانها باقية في ذمته ما لم يؤدها ولم يخرج وقتها ليصير قضاء لان العمر كان
 وقت ادائها كذا ذكره ابن الهمام وأشار اليه فاضيجان (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيما
 اذا قضى بعد تحويل السنة وان قضاء في عامه لا يجب عليه عمره) وأيضاً لا تجب العمرة مع الحج
 فيما اذا أحصر بالحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأفعال العمرة فلا عمره عليه في القضاء لانه صار
 كالنات (فأذا زال احصاره) أي المحرم بالحج (بعد التحلل) أي بالهدى (وأراد ان يحج من عامه
 ذلك والوقت بسع تجديد الاحرام) أي والاداء (فان أحرم بحج فليس عليه نية القضاء ولا عمره
 عليه وكذا المرأة اذا حلها زوجها) أي بعدما أحرمت بحجة النافلة (ثم أذن لها) أي بالاحرام
 (فأحرمت وحجت في عامها ذلك) وكذا اذا تحولت السنة فأحرمت على ما ذكره القاضي في شرح
 مختصر الطحاوي (ولو لم يحل المحصر بالذبح حتى فاته الحج فتحلل بأفعال العمرة فلا عمره عليه في
 القضاء) يعني أيضا كافي نسخة (ويستوي في وجوب القضاء المحصر بالحج الفرض والنفل
 والمظنون والمفسد والحاج عن الغير والحز والعبد الا انه) أي وجوب القضاء (على العبد) أي
 ومن في معناه (يتأخر وجوب اداء القضاء الى ما بعد العتق) واعلم انه اذا أحرم على ظن أن عليه
 الحج ثم ظهر عدمه فأحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البرزوي ومما يجب كشف الاسرار لكن
 ذكر السروجي في المغاية شرح الهداية ان الظان في الحج يلزمه المضي فيه والقضاء لو أنفسده
 واختلفوا في القضاء لو أحصر ثم تحلل فيه لا يلزمه القضاء لانه صرح وجه من الاحرام والاصح
 لزوم القضاء لان الاحرام في الاصل لازم والتحلل لدفع الحرج والمشقة وفيما دون ذلك يبقى
 صفة الزوم معتبرة

من أهل السموات
 والارضين وعلينا معهم
 يا أرحم الراحمين (اللهم)
 أحسن عاقبتنا في الآخرة
 كلها وأجرنا من خزي الدنيا
 وعذاب الآخرة (اللهم)
 أعني على نهرات الموت وعلى
 سكرات الموت وهو قتها على
 حتى لا أجدها كرا بل ولا غما
 ولا الما ولقي حجة الايمان
 عند الممات (اللهم) أعني
 على الموت وسكرته وعلى
 القبر ووحشته وعلى يوم
 القيامة ودرجته وعلى
 الميزان وحقته وعلى
 الصراط وزنته (اللهم)
 ارحم غربي في الدنيا
 وتضرعي عند الموت
 ووحلتي في القبر ومقامي
 بين يديك وتوفيق عني
 منتهى أجلي

(باب القوات)

هو فتح القاء مصدر كاقوت على ما في القاموس (فأنت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف
 به فقه ولم يدرك شيئا منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعة طمينة) أي لغوية لا عرفية (ولو
 أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهارا) أي بعد زوال عرفة (أو ليلا) أي ليلا المزدلفة الى
 طلوع فجرها (فقد تم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد

أدرك الحج رواه الطبراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأولي للمصنف أن يقول فقد
أدركه حججه لأنه لا يتم البركة الثاني وهو طواف الزيارة أجماعا إلا أن يحاول ويقول بأن مراحه
بالتمام تصوره واحتماله وبأن قوله (وأمن القواف والقصاد) عطف تفسير لما قبله ولذا قال
الشيخ عمر النسي رحمه الله في تفسيره فقد تم حجوه أي أمن القواف فإنه لم يبق عليه ركن
إلا الطواف بالبيت وذلك لا يقوت أي لأن جميع العمر وقته والافقه يتحقق القواف بالموت وقد
يقال لا يقوت به أيضا إذ جوزوا أنه لا يرد عليه هذا وقد وقع في عبارتهم ثم حججه أيضا فتبهم وإذا
قال ابن الهمام لا شك أنه ليس التمام باعتبار عدم بقائه شيء عليه فهو باعتبار ما من القصاد
والقواف (ثم إذا فاته الوقوف بمذبر) وهو ظاهر أنه لا حرج عليه (أو بغير عذر) أي مع أنه آثم
(سقط عنه أفعال الحج) أي بقيتها (وعليه أن يتصل بأفعال العمرة صورة) عند أبي حنيفة ومحمد
كما سيأتي. إنه (في طواف ويسعى ثم يحلق أو يقصر إن كان) أي القافات (مفردا) أي بالحج
(وعليه قضاء الحج من قابل) أي عام آثم (ولا عمرة عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن
ابن زياد عليه السلام وأما في شرح الكبري استحب الدم للقافات عندنا (ولا طواف للصدر)
أي عليه اتفقا (وإن كان) أي القافات (فأرنا) أي فينظر (فإنه إن كان قد طاف للعمرة قبل
القواف فهو كالقافر) أي لأنه إذا ركنها خرج من عهدتها (وإن لم يطف لها) أي قبل القواف
(فإنه يطوف أو لا عمرته ويسعى إليها ثم يطوف طوافا آخر لقواف الحج ويسعى له ويحلق وقد
بطل عنه دم القران) أي لأنه دم شكر صرت على توفيق الجمع بين العبارتين (وعليه قضاء حجة
لا غير) أي لفرغ ذمته من إحرام عمرته (وإن كان) أي القافات (متمتعاً بطل تنعته) أي لأن
شروطه وجود حجه في سنة عمرته (وسقط عنه دمه) لما سبق وجهه (وإن ساقه) أي الهدى (معه
يفعل به ما شاء) أي أن كان الهدى لتمتع به بخلاف ما إذا كان هديه تطوعا كما لا يخفى (وعليه
قضاء حجة فقط) أي لفرغه من عمرته بالكلمة أن لم يسق وفي الجملة إن ساق (ويقطع القارن) أي
القافات (التلبية إذا أخذ في الطواف الذي يتصل به) لأنه لما فات وقت قطع تليته بأول رمي
الحصاة صار كان طوافه هذا مقام بقية أفعال حججه ولا يقطع عند طواف عمرته لأنه في حكم
إثاء أفعال حججه وكان حجه التقديم إلا أنه أتم لضرورة القواف ثم اعلم أن أهم ما اختلفوا فيه
يتصل به فائت الحج أنه يلزمه ذلك بإحرام الحج أو بإحرام العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد هو بإحرام
الحج وقال أبو يوسف بإحرام العمرة وينقلب إحرامه عمرة وقال لا يلتزم والمؤدي ليس أفعال
العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى بإحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف صورة فيما سبق
فتدبر والدليل على صحة ما ذكره قوله (ولو جامع القافات قبل طوافه) أي الذي يتصل به مع السعي
بعده (فليس عليه قضاء العمرة التي يتصل بها) أي اتفقا فهذا دليل على أن المؤدى ليس أفعال
العمرة حقيقة فتقوله (لأنها ليست بعمرة) ليس على ظاهره بل معناه أن أفعالها ليست بأفعال
العمرة حقيقة بل صورة كما بينه بقوله (انما هي مثل أفعالها) ومن الدليل أيضا على صحة قوله ما
أن فائت الحج لو كان من أهل مكة يتصل بالطواف كما يتصل أهل الإفاة ولا يلزم ما خرج إلى
الحل ولو انقلب إحرامه إلى عمرة وصار معقر الزمة الخروج إلى الحل كذا ذكره وفيه بحث
ظاهر على ما لا يخفى ثم مرة الخلاف بينهم فيما إذا فاته الحج فأهل حجة أخرى جعل بأفعال العمرة

على شهادة أن لا إله إلا الله
وأنت محمد رسول الله
وأجعله آخر كلامي في
النبيل (اللهم) اني أسألك
عشرة نفقة وميتة سوية
ومرّة غير مخزولة فاضع
(اللهم) اجعل حيل أحب
الأشياء إلى واجعل
خشيتك أخوف الأشياء
عندي واقطع عني حاجات
الدنيا بالشوق إلى لقاءك
وإذا قرئت عين أهل الدنيا
من ديارهم فأقر عيني
بعبادتك (اللهم) اني أسألك
الجنة والسيلامة والعفة
والإمامة وحسن الخلق
والرضا بالقدر (اللهم) اني
أعوذ بك من يوم السوء
ومن ساعة السوء ومن

من الاولى ويرفض الاخرى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يعضى في الاخرى لانه محرم بالعمرة
 أضاف اليها جهة وعند محمد لا يصح احرامه بالثاني (ولو أهل القاتل بمحبة أخرى قبل الفراغ من
 الاولى فان كان ينوي به) كان الاخصر والاظهر ان يقال فان نوى به (قضاء القاتلة فهي هي) أي
 بعينها وتفسيرها قوله (ولا يلزمه هذا الا لعل شيء) أي سوى التي هو فيها فيستحل بالطواف
 والسعي كالولم يهل به (ونفيه) أي بالثانية (لغو) أي لا اعتبار لها (وعليه قضاء الاولى لا غير)
 أي لكون الثانية لغوا (وان نوى به) أي باهلاله (جهة أخرى يرفضها) أي الحج (ويجمل بأفعال
 العمرة) لما تقدم مع ما فيه من الخلاف (وعليه قضاء محبتين وعمرة ودم) أي عند أبي حنيفة
 خلافا لهما لما تقدم عنهما (ولو أهل) أي القاتل بمحبة (بعمرة يرفضها) وهذا بالاتفاق لانه جمع
 بين العمرتين احراما على قول أبي يوسف وعلاء على قولهما (وعليه قضاؤها والدم والحج) أي
 قضاؤه أيضا بالاتفاق (ومن أهل محبتين ثم فاته الوقوف لتحلل بعمرة واحدة) أي لا بعمرتين كما
 هو ظاهر القياس (وعليه ما مر) أي من قضاؤها والدم والحج (ولو أن القاتل لم يتحل) أي
 بأفعال العمرة (وبني محرما الى قابل فحج بذلك الاحرام لم يصح حجه ومن أهل بمحبة فجامع) أي
 قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم فاته الحج) أي الوقوف كما في نسخة (فعلية دم لجماعه ويحل
 بأفعال العمرة ولو حج) أي القاتل من قابل (قضاء) أي تجتنبه (فأفده) أي بالجماع (لم يكن عليه
 الا قضاء محبة واحدة) أي بكن أفسد صومه بالجماع ثم قضاء وأفده فانه لا يجب عليه الا قضاء يوم
 واحد وليس عليه كفارة أخرى لان ساد يوم القضاء كما لا يخفى (ولو قدم محرم بمحبة فطاف للقدم
 وسعى ثم فاته الحج) أي بغوت الوقوف (فعلية ان يحل بأفعال العمرة) أي من طواف فرض لها
 وسعى آخر بعدها (ولا يكفه طواف النية الاول) بالرفع نعت للمضاف (ولا السعي) أي ولا
 يكفه السعي المتقدم (في التحلل) أي في الخروج عن احرام حجه حتى لو كان قارنا والمستهة
 بحالها لا يجب قضاء عمرته التي قرنها لانه قد أداها (ولو ان قارنا لم يطف لعمرته ففاته الحج
 وجامع) الاولى ان يقول لجامع وسعى وهو لم يطف بعد لعمرة القران ولا لعمرته التي يتحل بها
 (فعلية ان يعضى في العمرتين وعليه دمان للجماع وقضاء عمرة القران) أي لانه أفدها ولا يجب
 عليه قضاء التي يتحل بها (وقاتل الحج لا يكون محصرا) أي لا حقيقة ولا حكا (ولا يحل بيعت
 الهدى) أي بل عليه ان يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تقوت) أي بالاجماع لانها غير مؤقتة
 (فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج) هـ أربعة (القوات) أي فوت الوقوف (والاحصار)
 أي عن الوقوف فانه في حكم القوات ولو كان فرق بينهما في كيفية التحلل عن احرامهما
 (والافساد) أي بالجماع ولو كان يلزمه اتيان بقية أفعال الحج (والرفض) أي رفض احرام الحج
 بعد احرامه به سابقا فانه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتحليل الرجل زوجته
 أو أمته أو عبده أي اذا أحرموا بالحج على تفصيل ما سبق ثم قال ويلحق بهاد دخول مكة بغير احرام
 أي فانه يجب عليه احرام أحد التسكين منها الحج أو العمرة ولعل هذا وجه الالتحاق حيث
 لا يجب عليه تعيين الحج لكن في اطلاق القضاء عليه مسامحة لان القضاء فرع فوت الاداء هذا
 ولا يشترط لسقوط القضاء احرامه من حيث أحرم أولا ولا من الميقات وانما يجب الاحرام من
 الميقات مطلقا ثم هذه الاسباب الاربعه موجبة لقضاء العمرة والقوات لعدم تصوره في حقها

صاحب السوء ومن جاز
 السوء (اللهم) اجعلني
 شكورا واجعلني صبورا
 واجعلني في صفي حقيراني
 أعين الناس كبيرا (اللهم)
 اني أسألك باسمك الطيب
 الطاهر المبارك الاحب
 اليك الذي اذا دعيت به
 أجبت واذا سئلت به
 أعطيت واذا استرحت به
 رحمت واذا استفرجت به
 فرجت ان تصليتي من الكفر
 والقصر والقله والذلة
 والعلة وكللة الامراض
 والامراض وسائر الاسقام
 والآلام ومن قسنة النساء
 ومن النفس والشيطان ومن
 قسنة الدنيا ومن أقسوف
 والشقاق والتخاف وسوء
 الاخلاق

لان جميع العمر وقتها (وحكم فوات الحج عن العمر) أي بعد انقضاءه قبل تحقق ادائه (انه اذا مات من عليه الحج) أي فلا يتخلو عن أحد الوجوه الثلاثة (ان أوصى بالاجحاج عنه) أي على الوجه الذي يأتي تفصيله (يصح عنه) أي بشرطه (ويستقط به عنه القرض) أي اجماعا (وان لم يوص به) أي مطلقا أو ابصاء غير صحيح (انتم) أي تحقق انتم ترك حجة وتبقى ذمته فهو تحت حكم الله ومشيئته باعتبار مفرته وعقوبته وهذا اذا لم يصح عنه أحد من غير وصيته (وان تبرع عنه الورثة) أي من ماله أو من عندهم فالاجنبى في حكمهم (تجزئه) أي هذه الحجة عما في ذمته (ان شاء الله تعالى) اعلم ان من عليه الحج اذا مات من غير وصية يأثم بلا خلاف أما على القول بالوجوب على القور فلا اشكال وأما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب ينسب بقوله عليه آخر العمر في وقت يحتمل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان عاجزا عن الفعل بنفسه مجزا متقرا ويمكنه الاداء بماله بآبائه غيره مناب نفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصى به فان لم يوص به حتى مات أثم بتقوية القرض عن وقته مع امكان الاداء في الجملة فيما أثم بسقط عنه في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الرأى الحج من تركه وان أحب الوارث ان يصح عنه حج قال الامام الاعظم وارجو ان يجوز ذلك ان شاء الله تعالى

«(باب الحج عن الغير)»

اعلم ان الاصل في هذا ان للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره من الاموات والاحياء حجا أو صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كملاة القرآن وسائر الاذكار فاذا فعل شيئا من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز بلا شبهة ويصل اليه عند أهل السنة والجماعة لكن الاستحباب لا يصح عندنا في باب الحج على ما صرح به في النسخة وكذا صرح بعدم الجواز في الوفاية وجميع البحرين واختاروا لهبط قال الزيلعي وكره الجعل ان وجد في مو مراده به ضرب الامام الجعل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة فحقيقته حرام فبكره ما أشبهه فقد صرح ابن الهمام بأن حقيقة الاجرة على الطاعة حرام فأشبهها مكره وعلاه العيني بان الجهاد حق الله تعالى فلا يجوز أخذ الاجرة عليه فاذا تمحض اجرة كان حراما واذا أشبهها كان مكرها وهو الى الحرام أقرب انتهى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرها من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف أبرهما بعد موتهما فقال له عليه الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك رواه الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا من مرعى المقابر وقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرهما للاموات أعطى من الاجر بعد الاموات رواه الدارقطني وعن أنس رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اننا تصدق عن موتانا ونفهم عنهم وندعولهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل اليهم ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدي اليه رواه أبو حفص الكبير العكبري وعنه عليه الصلاة والسلام انه ضحى بكيتين أطين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته رواه الشيخان أي جعل ثوابه لأمته وهذا

ومن السمعة والرياء والشركة
(اللهم) انى أسألت فواتح
الخبر وخواتمه وجوامعه
وأوله وآخره وظواهره
وباطنه والدرجات العلى
آمين (اللهم) انى أسألك
فريا قريبا ونصرا عزيزا
وصبرا جليلا وقها لمينا
وعلا كثيرا فانها ورثا
واسعا مباركا في عافية بلا
بلاء ونسألك العافية من
كل بلية ونسألك تمام
العافية ونسألك وجود
العافية في صحة بلا مرض
ونسألك الفنى عن شرار
الناس ونسألك انقياد
الاجناد لنا ولا حول ولا قوة
الا بالله العلى العظيم

تعليم منه صلى الله عليه وسلم ان الانسان يتقوه عمل غيره والاقتداء به هو الاستسالك بالعروة
الوثقى وأما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فبعبه معان كثيرة ليس هنا محل بتطها قال
المصنف (اعلم ان كل من وجب عليه الحج) أى حجة الاسلام والقضاء والنذر وهو قادر على
الاداء بنفسه وحضره الموت أو خافه يجب عليه الوصية بالايجاج عنه بعد موته فان قدر عليه
أولا (وعجز عن الاداء بنفسه) أى بعده (يجب عليه الاجاج) أى بان يحج عنه فى حال حياته
أو بعد مماته (ان فرط) أى قصر (فى التأخير بان وجب عليه فلم يخرج اليه فى عامه) وفيه الآباء
الى ان وجوب الابناء انما يتعلق بمن لم يحج بعد الوجوب اذ لم يخرج الى الحج حتى مات فاما من
وجب عليه الحج فخرج من عامه فمات فى الطريق لا يجب عليه الابياء بالحج لانه لم يزوج بعد
الاجاب ولم يقصر فى هذا الباب كذا فى التبيين والفتاوى السراجية قال ابن الهمام وهذا
قد حسن وتفصيل مستحسن فينبى ان يحفظ (وان مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج)
أى وجوب تعلقه فى الجملة ولو لم يحصل شروط البقية (ولا تجب عليه الوصية به) أى بالايجاج عنه
بعد موته فى كتاب رجة الامة فى اختلاف الائمة من لزمه الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن من
ادائه سقط عنه القرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عنه المشافى وأحد هذا ولما
أطلق فيما سبق قوله وعجز عنه بقوله (ويحقق العجز بالموت والجس والمنع) أى وبجده ونهما
بالاكراه (والمرض الذى لا يرجى زواله) أى كالزمن والقالج (وذهاب البصر) أى بان صار أعشى
(والعرج) يفتحين (والهرم) يفتحين أى الكبر أى الذى لا يقدر على الاستسالك معه (وعدم
المحرم) أى بالنسبة الى المرأة (وعدم أمن الطريق) أى باعتبار الغلبة (كل ذلك اذا استقر الى
الموت) والحاصل ان وجوب الابياء انما يثبت ابتداء اذا كان صحيح البدن عند أبى حنيفة على
الصحيح فمن لم يكن صحيح البدن لا يتعلق به وجوب الابياء فلا يجب عليه الاجاج وعندهما اذا
كان له مال تعلق به وان كان زماناً ومفلوجاً على ما سبق من أن الشرائط عندنا خمسة الجوارح
خلافا لهما وقد تقدم فى باب شرائط الحج من ان قوله ملواية الحسن عنه قال ابن الهمام وهى
أوجه واختارها الكرماني

• (فصل فى شرائط جواز الاجاج) • أى مطلقا (والتيابة عن حجة الاسلام) أى خاصة وجلتها
عشرون (الاول وجوب الحج) أى بالمال (فلو أجم فقيرا وغيره ممن لم يجب عليه الحج عن القرض)
أى عن فرضه وهو متعلق بأجم (لم يجزج غيره عنه) أى عن فرضه (وان وجب بعد ذلك) لان
التيابة السابقة لا تجزى عن وجوب العبادة اللاحقة ثم ما ذكره انما هو شرط وجوب الحج
لا شرط جواز الاجاج وكذا قوله فى الكبير ومنها ان يكون له مال يجب به الحج فالظاهر ان يقال
ومنها أو الاول ان يكون له مال يحج عنه ويتفرع عليه حينئذ ان يقال فلو كان فقيرا صحيح البدن
لا يجوز حج غيره عنه فرضا بخلاف حج غيره عنه فلا ان دام به الفقر الى ان يموت لان المال شرط
الوجوب فان من لا مال له لا وجوب عليه فلا ينوب عنه غيره فى اداء الحج الواجب ولا واجب
كذا فى البسائط والحاوى وقد تال صاحب السراج الوهاج فى قول من قال ولو حج على الفقر
فدام به الفقر الى ان يموت لم يجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افتقر والافتقر لا يجزى عليه
انتهى وهو مقيد كما لا يخفى (الثانى العجز المستدام من وقت الاجاج الى وقت الموت) أى فان

(اللهم) انى أسألك أن
تجعل سلى البك التزل
ومعراجك البك التواضع
والتذل وأمنفى من
حضرتك رفعة يحصل
مها عا لواله النبى ويقصر
عنها غلو الغالب حتى ارتقى
البك مرتقا تطلبنى فيه
الهمم العلية وتتقاد الى
النفوس الالوية واكفى
بغاشية من نورك تكشف
عنى كل مستور وتجبى
عنى كل حاسد وغرور وهب
لى خلقا أسع به كل خلق
واقضى به كل حق كما وسعت
كل شئ رجة وعلم سبائك
لا اله الا انت مجتد
له علمتك الجبارة وتعمت
بذكرك الشفاء يا حى يا قيوم
يا ذا الجلال والاكرام
(اللهم) انى أسألك أن نسل
مافى بطون

زال قبل الموت لم يجز غيره منه فرضا (فلو أخرج المذخور) أي كالريض سواء برجي برؤه أم لا
 وكالمحبوس (كان أمره) أي أمر وقوعه غير عنه (موقوفان استتر عذره) أي عما ينهيه عن
 ادائه بنفسه (إلى الموت) أي بان مات وهو مريض أو محبوس (جازوان زال عذره) أي
 بزوال حبه أو برقة من مرضه ونحوه قبل الموت في وقت يمكن له أن يؤذيه بنفسه (وجب عليه
 الاداء بنفسه) أي المباشرة بنفسه (وظهرت نفلية الاول) وهذا أولى من عبارته في الكبير لم يجز
 حج غيره فتأمل ثم المرأة إذا لم تجد محرما ولا زوجا لا تخرج إلى الحج إلى أن يبلغ الوقت الذي تجز
 عن الحج فحينئذ تبت من يحج عنها أما قبل ذلك فلا يجوز له وهم وجود المحرم فإن تبت رجلا
 إن دام عدم المحرم إلى أن مات فذاك جائز كالريض وفي شرح الذكاة للبرجسدي قال الإمام
 أبو بكر محمد بن الفضل إذا لم تجدهم ما تبت من يحج عنها فإن دام عدم المحرم إلى الموت فذلك جائز
 وقيل لا يجوز لها ذلك لتوهم وجود المحرم يعني الزوج أو ظهر رأيا آخر والله أعلم وهذا كما
 مبني على أن عدم هذه الأعداء ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الاداء أو ما قوله
 في الكبير والاحتجاج عن الزمن والاعنى على أصل أبي حنيفة جائز أن الزمان والعنى لا يرجي
 زوالهما عادة فوجد الشرط وهو العجز المستدام إلى وقت المزم كذا في البدائع فشكل لأن
 سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أبي حنيفة فلا يجب الاحتجاج بالاشبهة وأما
 نقله عما في الفقه بقوله ولو أجزوا عنه يمضي الزمن والاعنى والمنعذر والمفولوج ونحوهم وهم
 آيسون من الاداء بالبدن ثم هو واجب عليهم الاداء بانفسهم وظهرت نفلية الاول فلا إشكال
 فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود العذر قبل الاحتجاج) وفيه أن هذا الشرط مثله ما قبله (فرو
 أخرج صحيح) أي غيره (ثم عجز لا يجزيه) أي كافي قاضيهما والخلاصة قال ابن الهمام وهو صحيح لانه
 أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الامر) أي بالحج (ولا يجوز حج غيره عنه بغير أمره) إن
 أوصى به) أي بالحج عنه فإن أوصى بأن يحج عنه عنه فقطوع عنه أجنبي أو وارث لم يجز (وان لم
 يوص به) أي بالاحتجاج (فقبير عنه الوارث) وكذا من هم أهل التبرع ونحوه (خج) أي الوارث
 ونحوه (بنفسه) أي عنه (أو أخرج عنه غيره جاز) أي ذلك التبرع أو الحج أو الاحتجاج أو ما ذكر
 جميعه والمعنى جاز عن حجة الاسلام أن شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وطاعه أن ما سبق يحكم
 لجواز البتة وهذا مقيد بالمشيئة وفي منسك السروجي لو مات رجل بهد وجوب الحج ولم يوص
 به فخج رجل عنه أخرج عن أبيه وأمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجزيه أن
 شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجزيه من غير مشيئة أي من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية
 (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أي على الصحيح كما سبق إليه التلويح فإن شرط وقع الحج عن
 الحاج دون الآمر وهذا الشرط أعني عدم جواز الاستئجار عليه مذكو وفي عامة الكتب
 كالأهلية والقنوري والكافي والكنز وغيرها مما ييسر عداها صرح في المنهاج فقال ولا يجوز
 الاستئجار على الحج عنه وصورته كما قال المصنف (فلو استأجر رجلا بان قال له استأجرتك على أن
 تنح عن حجك لا يجوز حج عنه) زاد في الكافي ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور (وان قال
 أمرتك أن تنح عن حجك لا يجوز حج عنه) زاد في الكافي ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور (وان قال
 إذا استأجر المحبوس رجلا يحج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس إذا مات في الحبس

عبادك لنا من ضمن وتزغ
 ما في صدورهم لناس غل
 وتجو ما في قلوبهم لناس
 حقدوان كان لا بد من
 عبادك فبنا غل أو غش
 أو حقد فأنزع ذلك كله من
 قلوبنا وأبدل ذلك كله بحبة
 ومودة ورأفة ورحمة
 واجعلنا في محبتك أخوانا
 وعلى التقوى والخير
 أعوانا واجعلنا من يعز
 ويعفي عنه ولا نجتلي من
 يبادر إلى الانتقام إذا وجد
 إليه الفرصة ولا من ينهز
 العقوبة إذا أصاب إليها
 المقدرة وجنبنا من الشقاق
 والنفاق وسوء الاخلاق
 واصفح عنا صفحا جميلا
 واعنا على الصفح الجميل
 الذي أمرتنا أن

نصفه وألجنا الأدب بين
يديك وانزنا التسليم لأمرك
والتخويع إليك والتوكل في
كل الأحوال عليك (اللهم)
لا تدع لنا ذنباً الاغترته
ولا حملاً الا فرجته ولا كرباً
الا نفسه ولا ضرراً
الا كشفه ولا ديناً
الا قضيه وقسماً لا وقتيه
ولا رداً الا أصفيه ولا
ضميماً الا قويته ولا ألاماً
الا بقتته ولا هملاً الا تنبئته
ولا رزقاً الا بسطته ولا خلالاً
الا سدته ولا عيباً الا سترته
ولا مسافراً الا سلمته ورددته
ولا كسيراً الا جبرته ولا
أوداً الا ثقتته ولا صديقاً
الا شرحتته ولا ضيقاً
الا فسخته

وللاجهراً أجر مثله في ظاهر الرواية مشكل لا جرم ان الذي في الكافي للماكم أبي الفضل في هذه
المسئلة ولو أنفق من نفسه هي العبارة المحررة وزاد ايضاً حها في المبسوط فقال وهذه النفقة
ليس يستحقها بطريق العرض بل بطريق الكفالة انتمى فتعين انه انما له ما أجراً مجازاً الا مراداً
الكن ما ذكر في كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستنجار على الحج فان فعل جاز وله نفقة مثله
لا يقل هذا التأويل ويمكن أن يقال انه نفقة التسمية بذكر الاستنجار ويبقى الامر بأداء الحج
عنه فيصح وقد صرح به هذا التماس الكرماني فقال لانه اذا فسدت الاجارة بقي الامر بأداء
الحج عنه فتجب نفقة مثله وفي الكتابة لو استأجر الحج عنه من الميتات وقع الحج عن المحجوج
عنه في رواية الاصل عن أبي حنيفة انتمى وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب
والله أعلم (السادس ان يحج عمال المحجوج عنه) أي الميت (فان تبرع الحاج عنه بماله نفسه
لم يجز) أي عنه حتى يحج عماله والمعتبر في ذلك ان يكون أكثر النفقة من مال الأمر والقاس
كون الكل من ماله الا ان في التزام ذلك حرجاً مضافاً لاعتبار القليل استحساناً ولذا قال
(وان انفق أكثر النفقة من مال الأمر والاقل من ماله يجوز وان انفق الكل أو الاكثر من
مال نفسه ان كان في المال المدفوع اليه وفاء) أي لحجه (يرجع به فيه) أي لانه قد يتبلى بالانفاق
من مال نفسه لغيره الحاجة ولا يكون المال حاضر افيجوز ذلك كما قاله ابن الهمام (ويجزيه
وان لم يكن فيه وفاء بالنفقة فالحكم للاكثر فان كان الاكثر من مال الميت جاز والا فلا) ففي
قاضيخا ان لم يكن مال الميت فانفق من مال نفسه فان كان أكثر النفقة من مال الميت فهو
جائز والا فهو ضامن وفي الكرماني ان اتقص المال عن نفقة الطريق فاستدان وأنفق من مال
نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فهو جائز والا فهو ضامن وفي خزائن الاكمل لوضاعت
النفقة في الطريق فخرج الأمور عن الميت من مال نفسه فانه تطوع للميت ولا يرجع بالنفقة على
أحد (ولو حج عنه ابنه) أي مثلاً ولا يفتد حكم بقية ورثته (من ماله) أي من مال نفسه (يرجع
في الزكاة جاز) أي ان أوصى بان يحج عنه (ولو حج لا يرجع لم يجز وان أمره الميت) أي بان يحج
عنه من ماله بغير رجوعه ففي خزائن الاكمل لو حج الوارث عن الميت على أن لا يرجع في الزكاة لم يقع
عن الميت عن فرضه وان أمره الميت هذا وفي قاضيخا ان أوصى بان يحج عنه فاج عنه الوارث
من مال نفسه ليرجع من مال الميت جاز وله ان يرجع من مال الميت ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع
ولو أوصى بان يحج عنه فاج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز لا ميت عن حجة الاسلام
انتمى وفيه بحث لا يخفى (ولو خلط النفقة) أي من مال الميت (بمال نفسه يضمن) أي النفقة
الخلوطة (وان حج وأنفق) أي من مال نفسه (جاز) أي حجه عنه (وبرئ من الضمان) أي بانفاقه
ولم يتوقف على رامة الورثة قال الطرابلسي لو أخذ مال الميت وخلط بماله نفسه وجع عنه وأنفق
خمس مائة درهم قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخلط ولو اتجر بمال الميت) أي
من غير خلط بماله نفسه (ويرجى فيه يجزيه الحجة) أي ويدفع الزكاة الى الورثة لكن في الكرماني
وان أخذ الدرهم ليحج عنه بها فاشترى بماتها التجارة قال هذا رجل خائن لا يجوز ويكون
الشراء لنفسه والحج عن نفسه وهو ضامن انتمى وموخر الف باطلاقه لما في منسكنا فامرسي لو
أخذ المال واتجر ورعى فيه وجع عن الميت قال أبو حنيفة يجزيه حجة وهو قول أبي يوسف وقال

محمد يضمن جميع المال للميت والحج عن نفسه وفي الخط ولو اشترى به امته اعانته له للتجارة وحج
 بماله عن الميت يرد النفقة والحج عن نفسه ذكره في المتن وفيه اية الى الفرق بين من يشترى
 بها للتجارة متاعا لنفسه أو نفعا للمال الميت تبرعاً لكن روى هشام عن أبي يوسف قال تصدق
 بالرجح وقد أجزأت الحجة عن الميت في قول أبي حنيفة وهو الأصح كالموخلطه ابدراهم نفسه حتى
 صاروا مناصحاً حج عن الميت وفي قول الربيع له هذا وفي الكرماني ذكر الخفية أبو الليث في فتاويه
 وفي النوازل مثل بعضهم عن الرجل يأخذ الدراهم ليحج عن الميت فانفق من هذه الدراهم قبل
 الخروج قل أو أكثر صاروا مناصحاً للمال فان حج كان ذلك عن نفسه وحج الميت على حاله (السابع ان
 يحج راكباً ان اتسع المال) أي ثلثه (فلو حج ماشياً ولو بأمره) أي بالحج ماشياً (يضمن النفقة
 وكذا لو لم يأمره) أي وحج المأمور ماشياً (وأما موتة الكراه لنفسه) أي فانه يضمن النفقة
 ويحج عنه راكباً لان نفقة الركوب أكثر فمكان الثواب أوفر وكذا حال محمدان حج على حمار كره له
 الجمار أنضل كذا علمه المصنف في الكبير والاطهر ان كراهته لكونه غير معمل لسنن البعيد
 أولاه على خلاف السنة بقرينة قوله والجل أفضل لالكون نفقة ركوبه أكثر فانه قد يكون
 نفقة ركوب الحمار أوفر ثم العبرة في الركوب والمشي للاكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشياً فهو
 كقطع الكل ماشياً وركوب الأكثر ركوب الكل ثم عدم الجواز ماشياً على الاتفاق محمول على
 ما اذا اتعت النفقة للركوب كما أشار إليه بقوله (وان ضاقت النفقة عن الركوب) أي بان كان
 ثلث ماله لا يبلغ الآن يحج ماشياً (فحج عنه ماشياً جازاً) لكن لو قال رجل أنا حج عنه من بلده
 ماشياً روى عن محمد لا يجزئه ويحج عنه من حيث يبلغ راكباً وروى الحسن عن أبي حنيفة ان
 أحجوا عنه من بلده ماشياً جازاً وان أحجوا عنه من حيث يبلغ راكباً جازاً واهل وجهه الاول زيادة
 بكمة المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى ان يعطى بغيره هذا) أي بغيره وخصوصه
 (وجازاً) أي ولو غير معين (يحج عنه فاكره الرجل) أي أعطاه بالكره والاجرة (وأنفق الكراه
 على نفسه) أي في الطريق (ويحج ماشياً جازاً) أي عن الميت استحساناً قال المطرابي وهو الأصح
 وقال ابن الهمام وهو المختار ثم يرد البعير الى ورثة الميت قال أبو الليث في النوازل وعندى ان
 الحج عن نفسه وهو ضمان نفقة البعير الا ان يكون الميت فوض اليه ذلك (الثامن ان يحج
 عنه من وطنه ان اتسع الثلث) أي ثلث مال الميت (وان لم يتسع) أي الثلث (يحج عنه من حيث
 يبلغ) أي استحساناً (وان لم يمكن) أي ان يحج عنه ثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) واهل
 المكان مقيد بما قبل الموأقت والافئادى شيء يمكن ان يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا
 أوصى ان يحج عنه بماله وصي مبالغه فانه ان كان يبلغ ان يحج عنه من بلده حج عنه منه والافئ
 حيث يبلغ (ومن خرج) أي بنفسه (حاجاً) أي مرید الحج لا طامع بالغيره كالتجارة ونحوها
 (فإن في الطريق وأوصى ان يحج منه يحج عنه من وطنه) أي عند أبي حنيفة وعندهما من
 حيث مات على ما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فان عين مكانا به
 من الموضعين المأه ودين وهو مكان الموت أو بلده لا غير يحج عنه منه والافئ موضع الموت
 استحساناً وفي القياس من طامع وقال شمس الألف اذا كان غنيا حين خرج وأطلق ان يحج عنه
 يحج عنه من وطنه وان صار غنيا في المكان الذي مات فيه يحج عنه من ذلك الموضع وكذا اذا

ولا يشكلا الأوضحة ولا
 شأنها لأصلحته ولا يسرا
 إلا أنزلته ولا عسر الأزلته
 ولا عطاء الأجزلة ولا ينما
 إلا كفته ولا ميتا الأرحمة
 ولا ظالما الأقتصة ولا
 حامدا لا دفعته ولا أمرا
 الا توليته ولا ضالة الا
 ردتها ولا حاجة من حوائج
 الدنيا والاخرة يكون لك
 فيها رضا ولنا فيها صلاح
 الا قضيتها وأعنت على
 قضائهم ابتيسير منك في عافية
 بلا بلاء وسعادة بلا شقاء
 بأمرهم الراحمين (فصل)
 في ذكر فضل حجة الجمعة وما
 قاله العلماء في ذلك (اعلم ان

مزية حجة الجمعة على غيرها
بوجه ومنها وافقتها لوقفه
التي صلى الله عليه وسلم
التي اختارها الله تعالى
لرسوله صلى الله عليه وسلم
فانها كانت يوم الجمعة بلا
خلاف بين المحدثين ومعلوم
ان الله تبارك وتعالى
لا يختار لرسوله صلى الله
عليه وسلم الا الافضل منها
اتفاق اجتماع المسلمين في
اقطار الارض خطبة الجمعة
وصلاتها واجتماع وفد الله
تعالى به رفعة لوقوفها
فيحصل في الجمع العظيم
من اتفاق المسلمين في الدعاء
والتضرع والابتهاال الى الله
تعالى عز وجل مالم يتفق

خرج الحج عنه أبي حنيفة وقال يحج عنه من حيث بلغ ولو خرج الحج ثم أقام في بعض البلاد
حتى تحوت السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يحج عنه من بلده اتفاقا وفي شرح الجامع لقاضي خان
لو خرج غير سفر الحج كالتجارة فبات في الطريق وأوصى بان يحج عنه به حج عنه من وطنه اتفاقا
(وكذا) أي الخلاف (لومات الحاج عنه في الطريق يحج عنه من وطنه) أي عنه ومن حيث
بلغ الأول عندهما (ولو كان للموصى أوطان) أي متعددة (يحج عنه من أقرب أوطانه
الى مكة وان لم يكن له وطن) أي مطلقا (فن حيث مات) أي لانه صار بمنزلة وطنه واما ما وقع
في الكبير من قوله وان لم يكن له أوطان فليس في محله اذ لا يلزم من نفي جده نفي مفردة ثم قال
في الفتح ولو عين مكانا جاز منه اتفاقا (ولو أوصى) أي من له وطن (ان يحج عنه من غير بلده يحج
عنه كما أوصى) أي على وفق ما أوصى به (قرب) أي ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بعده ولو
أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء ونشديد الباء بالديال العراقي (يحج عنهم من وطنهما) أي
عند اطلاق وصيتهما فنحج في خراساني أدركه الموت بمكة فأوصى ان يحج عنه يحج عنه من
خراسان وعن أبي يوسف في مكي قدم الري فخره الموت فأوصى ان يحج عنه به حج عنه من مكة
أقول وهذا اذا كانا غنيين في بلادهما أو اذا صار المكي غنيا في الري والخراساني بمكة وأوصيا
فنبغي ان يحج عنه من موضع فرض الحج عليه ما (ولو أوصى مكي) أي سكن بالري مثلا ومات
فيه فأوصى وكان - قه - أن يقول ولو أوصى المكي ليكون اللام "عهدوا المعنى أوصى ذلك المكي
(ان يقرن عنه بقرن عنه من الري) لانه لا قران لاهله مكة (واذا وجب الحج من بلده) أي في
المسايل التي مر ذكرها (فأجأ أوصى من غير بلده بضم) أي ويكون الحج له وبهج عن الميت
ثابسا لانه خالف (الا ان يكون ذلك المكان) أي الذي أجمع عنه (قريبا منه) أي من وطنه
(بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل) أي فينفذ ذلك ليكون مخالفا ولا ضامنا ثم ان كان
ثلث ماله لا يبلغ ان يحج عنه من بلده فحج عنه من موضع يبلغه فضل من اثلث وتبين انه كان يبلغ
من موضع أبعد منه بضم الوصى وبهج عن الميت من حيث يبلغ الا اذا كان افاضل شأ يسيرا
من زاد أو كسوة فلا يكون مخالفا ولا ضامنا (التاسع النية) أي نية المحجوج عنه عند الاحرام
أو بعده عند الامام قبل ان يشرع في أفعال الحج (وهي ان يقول) أي بلسانه وهو الافضل
(أحرمت عن فلان) أي نويت الحج عن فلان (وابيلك عن فلان) أي لبيلك بحجة عن فلان (وان
شاء كتنى) أي عنه (نية القلب) أي له (ولونسى اسمه) أي اسم الآخر (ونوى ان يكون الحج)
أو احرامه (عن الآخر) أي وان لم يعينه (يصح) أي ويقع عنه (ولو أحرمتهم) أي جمعا
أو مطلقا بان أحرمت بحجة وأطلق النية وسكت عن ذكرها جوح عنه معينا أو ميمها (فله ان
يعينه) أي لمن شام من نفسه أو غيره (قبل الشروع في الاعمال والافعال) أي في أفعال حجه
من طواف قدوم أو روقوف بعرفة قال في الكافي لانصر فيه وفيه ان يصح التعيين هنا جمعا
انتهى ولا يخفى ان محمل الاجماع اذ لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له ان يعين غيره بل
ولو عين غيره لرفع عنه على ما ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه ومن تبعه (العالم ان يحرم من
الميتات) أي من ميقات الآمر ليشمل المكي وغيره (فلوا عتبر وقد أمر بالحج ثم حج من عامه
من مكة لا يجوز) مفهومه انه اذا لم يحج من عامه جاز له ذلك مع انه ليس كذلك حيث يكون

مخالفنا اذ صرف سفره المأمور به للحج لفرض الى العمرة وله سبق قلم منه اذ لم يقمده في
الكبيره (ويضمن) أى في قوله سمعوا ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لانه مأمور بحجة
مبقتبة كذا في الكبير وفيه انه أراد بالمبقتبة المواقبة الا فاقمة في اطلاقه نظر ظاهر
اذ تقدم ان المكي اذا اوصى بالرى أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق ان من اوصى
أن يحج عنه من غير بلده يحج كما اوصى قرب من مكة أو بعد وأيضاً في اشكال آخر حيث ان
المبقتبات من أصله ليس شرطاً لمطلق الحج واصالته بل انه من واجبه فكيف يكون شرطاً وقت
نبايته فان وجد نقل صريح أو دليل صحيح فالامر مسلم والا فلا والله سبحانه أعلم ثم تفرده بقوله
فلو اعتمر الى آخره غير مستقيم الحالة كما بينته في رسالة مسئلة هذه المسئلة وفي أخرى للمئلة
بدفع هذه القضية المستكثرة (الحادى عشر) ان يحج المأمور بنفسه ولو مرض المأمور (وكذا اذا
عرض له مانع آخر من حبس ونحوه) فدفع المال الى غيره (أى بغير اذن الامر) (الحج) أى غيره (عن
الميت لا يقع) أى حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامنان الا اذا قال
الا امر اصنع ما شئت فحسبته كان له أن يدفع المال الى غيره مرض أو لم يمرض (وان أذن له)
بصيغة المجهول أى وان أذن له الامر (بذلك) أى يدفع المال الى غيره عند حصول عجزه (جاز)
أى وقوع الحج عنه أو جاز دفع المال الى غيره ليحج عنه (الثاني عشر) أن لا يفسد حجه ولو فسد
أى حجه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أى عن الامر ويكون ضامناً لتفق من مال
الميت لانه مخالف وعليه الهوى في الحجة الفاسدة والدم في ماله لاقى مال الميت **كـ** الرداء
الجنائيات ويجب عليه القضاء ولا يسهط حج الميت كما قال (وان قضاء) أى ولو قضى المأمور حجه
الفاسدة في السنة الثانية لان الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لا عن الميت لانه لما خالف
صار كان الاحرام الاول كان عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالا حرام الاول فلا بد من فضائه
والظاهر ان ابطاله بالردة في حكم افساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع انه ينبغي ان
لا يكون فيه النزاع (الثالث عشر) عدم المخالفة ولو امره بالافراد أى للحج أو العمرة (فقرن) أى
عن الامر فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الامر استصفاً أو أماً
لو نوى بأحدهما عن نفسه أو عن غيره والا نحر عن الامر فهو مخالف ضامن اجماعاً كذا
في المحيط وغيره لكن في الطرابلسي هو مخالف في ظاهره رابته وعن أبي يوسف انه يجوز تقسيم
النفقة على الحج والعمرة وي طرح عن الحج ما أصاب العمرة ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا
في المسوط وقال شمس الائمة في قول أبي يوسف أى في أنه وليس هذا بشئ فانه مأمور بتجريد
السفر للميت (أو وقع) أى بان نوى العمرة عن الميت ثم حج عنه فانه يصير مخالفاً اجماعاً على ما في
البحر الزاخر ولعل وجهه انه مأمور بتجريد السفر للحج عن الميت فانه القرض عليه وينصرف
مطلق الامر اليه الا انه يشك اذا امره بافراد العمرة ثم اتيان الحج به - ده أو صرح بالتمتع
في سفره أو بتفريض الامر اليه ثم قوله (ولو للميت) يفيد مخالفة وهو انه اذا نوى لغيره فبالاولى
في انه (لم يقع حجه عن الامر ويضمن النفقة) أى كما مر (ولو امره بجلان أحدهما بالجمعة
والاخر بعمرة واذناله بالجمع) أى القران (الجمع جاز) أى ولم يصير مخالفاً على ما في الب - دائع
(والافلا) أى وان لم يأنذره بالجمع فجمع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفاً على ما ذكره

في يوم سواه فكان أكثر
تواناً وأمر ع قبولاً ومنها
اجتماع عمه - دين لا عمل
الاسلام في يوم واحد فان
الجمعة عند المؤمنين وكذلك
يوم عرفة عمه - دله - فقه ورد
في صحيح مسلم عن طارق بن
شهاب عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ان رجلاً من
اليهود قال له يا مبرأ منين
آية في كتاب الله تقرؤونها
لو علمنا عشر اليهود أنزلت
لا نتخذنا ذلك اليوم عيداً
قال أى آية قال الب - وم
أكلت لكم دينكم
وأنتم عليكم - م - فقه
ورضيت لكم الاسلام ديناً
قال عمر رضي الله عنه

قد عرفنا ذلك اليوم
والمكان الذي أنزلت فيه
نزلت على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة
يوم الجمعة (وقد ذكر الحافظ
السخاوي رحمه الله تعالى
في كتاب الأجوبة المرضية
فيما سئل عنه من الأحاديث
النبوية مسئلة في الترتيب
في الوقوف بعرفة إذا كان
يوم الجمعة ذكر رزين في جامعه
في المرفوع الى النبي صلى
الله عليه وسلم أفضل يوم
طلعت فيه الشمس يوم عرفة
إذا وافق يوم الجمعة وهو
أفضل من سبعين حجة في
غيرها وهذا شيء انفرد به رزين
ولم يذكر

القدوري في شرحه مختصر المكرخي وذكر المكرخي انه يجوز وهذا انما يصح على ما روى عن
أبي يوسف ان من حج عن غيره واعتقر عن نفسه لم يكن مخالفا الا ان النفقة قد ارمقامه للحج من
ماله واذا فرغ منه عادت في مال الميت حتى يرجع الى حفرة وان حج أولا ثم اعتقر صار مخالفا كذا
في الكبير والظاهر ان الامر منعكس وبالأولى أن لا يكون مخالفا لاسيما والحاج يكون بعد
فراغ الحج مدة في مكة يمكن له أن يعقر لنفسه وعن غيره وتكون النفقة في مال الميت اذ توقفه
اصالة لاجل حجه حيث لا يتصور تدمعه على أهل فاقته ولا يضره حينئذ صرف وقته الى تجارة
أو حرفة أو تيان عمرته نظرا الى ضرورة اقامته في المحيط لوجع عن الأمر ثم أي بهجرة لنفسه
فليس بمخالف اتفاقا قال ابن الهمام فعند العامة لا يكون مخالفا على قول أبي حنيفة (ولو أمره
بالحج فاعتقر ضمن) أي لانه مخالف حيث صرف سفر الحج الى العمرة سواء نوى العمرة فلا أمر
أو لغيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالعمرة لنفسه ثم بالحج للميت صار مخالفا وضمن ولا يقع
الحجة عن حجة الاسلام عن نفسه لانها أقل ما يقع باطلاق النية وهو قد صرفها عنه في النية قال
ابن الهمام فيه نظر لكن في نظره نظر (ولو أمره) أي غير الوصي على ما هو الظاهر (بالعمرة فاعتقر
ثم حج عن نفسه أو أمره) أي الوصي أو غيره (بالحج الحج) أي عنه (ثم اعتقر لنفسه جاز) أي ما سبق
(الأن نفقة اقامته للحج) أي في الصورة الاولى (أو العمرة) أي الكائنة (لنفسه) أي في
الصورة الثانية (في ماله) أي وان تأخر عن دفعته (فاذا فرغ منه) أي من الحج وكذا من العمرة
وكان حقه ان يقول منهم ما ولا يبعد ان يقال الضمير راجع الى كل منهما أو عائد الى القسك
(عادت) أي رجعت النفقة (في مال الميت وان عكس) أي بان أمره بالعمرة فحج عنه ثم اعتقر
لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعتقره أو أمره بالحج فاعتقره أو لنفسه ثم حج له أو لغيره (لم يجز) أي جميع
ذلك (الرابع عشر ان يحرم بحجة واحدة) الظاهر ان هذا داخل فيما قبله من شرط عدم المخالفة
(فلو أهل بحجتين احدهما عن نفسه والاخرى عن الآخر) وكذا الامر بالعكس (لم يجز)
فانه مخالف (فلورفض التي عن نفسه جاز) أي انقلب جواز اوجازت الاخرى عن الآخر به فصار
كانه أهل بها واحد رها على ما ذكره غير واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان
أحرم بهما على التعلق ونوى بالأولى منهما عن الآخر وأما اذا نوى بالأولى عن نفسه فينبغي
ان لا يجوز عند الكل لان الاول لا يمكن رفضه كما لا يخفى انتهى وهو بحث حسن وتفصيل
مستحسن عند أولى النهي ثم قال وأما اذا أهل بهما معا فلا يتصور الجواز عند أبي يوسف ومحمد
أما عند أبي يوسف فلانه ترفض احدهما بلا مهلة فلا يمكن على قوله تعيين المرفوض قبل الرفض
وأما عند محمد فلانه لا ينعقد الاحرام الا لاجداهما وأما عند أبي حنيفة فيمكن ان يقال بالجواز
لامكان ان لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرفض لان عنده لا يرفض في الحال كما مر ويمكن ان
يقال بعدمه لانه ليس هنا قول وآخر ليعين انتهى ولا يخفى انه يتصور الاول والاخر بحسب
نصور النية المتعلقة بهما الله -م الا اذا أهمهما أيضا في يتم ما لا يقال على قول محمد انه يقع
المعقد عن الآخر يستوي فيه الاول والاخر اذا جده لانه لا يفرق بين أهل بحجتين عن رجلين
عنده وقد قالوا فيه انه لا يقع عن أحدهم لكن قد يفرق بينهما بما يراه لا مرجح في هذه المسئلة
بخلاف تلك المسئلة (الخامس عشر ان يفرد الالهلال لواحد) هذا أيضا نوع من المخالفة فليس

بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالحج (فأهل عنهما له ما) أي ما له ما يقع
الحج له ولا يمكنه أن يجعله بعد ذلك عن أحدهما فقلوه (وان عين أحدهما) معناه أنه أحرم عن
أحدهما عينا (وقع) أي الحج (له) أي الذي عينه ويضمن للآخر بلا خلاف (وان لم يعين
أحدهما) أي بان نوى عن أحدهما بغير عينه (فله أن يعين أيم - ما شاء) أي يجعله عن أيهما أراد
تعيينه (مالم يشرع في الاعمال) ثم إن عين أحدهما قبل المضي جازي قول أبي حنيفة ومحمد
استحسانا وقال أبو يوسف دفع عن نفسه ويضمن ماله ما قبا سا (وبعد الشروع) أي في الاعمال
(لم يجز) أي أن لم يعين أحدهما حتى لو طاف ثوطا أو وقف بعرفة ثم أراد أن يجعله عن أحدهما
لم يجز ويقع عن نفسه اجماعا وصار محالفا (ولو أهل) أي بحجة أو عمرة (عن أبيه) وفي الكبير
عن أحد أبيه وهو الصواب (بلا أمر) أي من ماله أو أحدهما ولا تعيين من قبله (فله أن يجعل
له ما نواه أو لا أحدهما) فيه نظر ظاهر لانه إن نوى عنهما فلا بد أن يجعل نوايه له - ما أراد نوى
عن أحدهما فليس له أن يجعله له - ما بل له أن يعين أحدهما مع أنه لا مدخل للنواب هنا فإن
المسئلة أعم من أن تكون حجة الاسلام فرضا عليه ما أو على أحدهما أو لا يكون شيئا منهما مع أن
جعل الثواب انما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل أنه عند اتمامه ماله أن
يجعله ليه ما شاء اتفاقا بخلاف ما مر في رواية أبي حفص عن أبي يوسف أن ذلك عن نفسه قال
في المحبط وعلى ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف إلى الفرق وأما قوله في الكبير ولو أحرم عنهما أي
الابوين كان له أن يجعل الثواب لأحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضي خنجان فغير ظاهر اللهم
الان يقال معنى عنه - ما أنه أحرم من غير عين لأحدهما فله أن يعين أحرامه لأحدهما قبل
شروع الاعمال أو يجعله لنواب نسكه بعد تمام الاحوال وأما لو أمره كل من الابوين أن يحج
عنه حجة الاسلام فأحرم بهما عنه - ما فكان كالجواب المذكور في الاجنبيين (السادس عشر
اسلام الأمر) أي الميت دون الوصي كما لا يخفى (والمأمور فلا يصح) أي الحج (من المسلم
للكافر) لأنه ليس أهلا للقربة بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أي حج الكافر للمسلم لان الحج
لا يصح من الكافر لنفسه ولا غيره فان الاسلام شرط لصحته (السابع عشر عقلمها) أي عقل
الأمر من الوصي أو غيره بان يكون الميت أدرك الحج في حال عقله وأوصى في حال شموه وعقل
المأمور لان المجنون لا يصح له نية عن نفسه ولا عن غيره وانما اعتبر بنية غيره عنه في حدوث جنون
له لضرورة أمره كما سبق في باب الاحرام وشروطه فلا يصح (أي الحج) (من المجنون لغيره) أي
سواء يكون الغير عاقلا أو غيره (ولاه من العاقل) أي ولا يصح لأجل المجنون من العاقل لكن
لورجى الحج على المجنون قبل طر وجنونه وأمر وليه العاقل أن يحج عنه صح كما لا يخفى (الثامن
عشر تميز المأمور) أي الاعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح اجماع صبي غير مميز) ومفهوما أنه يصح
اجماع المميز بغيره قوله (ولا يصح اجماع المراهق) ثم هذا من زيادته على الكبير والنظار ان
التمييز شرط لصحة حج النفل الصغير والنفيل للصغير ولاية التبوع للغير ولا أن يجعل نواب حجه لغيره
لا سيما والاجاز في الحج غير صحيحة فلا يتصور اجماع الصبي ولو باذن وليه اللهم الان يقال
العبارة الصحيحة ويصح بدون المال في الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلا
أو امرأة وسواء كان عبدا أو أمة أو صيدا مرافقا لكن في البحر الزاخر وان اجماعا صيدا لم يجز

صحاته ولا من أخرجه فان
كان له أصل احتمل أن يراد
بالسبعين التسديد أو
المبالغة وعلى كل حال
فتثبت له المزية بذلك انتهى
ملخصا وقال في كتابه فضائل
الاعمال عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال
ان الله عز وجل خلق الايام
واختار منها يوم الجمعة - كل
عمل بعده له الانسان يوم
الجمعة يكتب له به سبعين
حسنة الحديث وفي ذلك
استقناس لتضعف حج
الجمعة بسبعين حجة والله أعلم
(ومن الادعية الخاصة
يوم عرفة اذا كان يوم
جمعة) ما حدثني به جماعة

من مشافعي عن والدي
 الشيخ علاء الدين أحمد بن
 محمد النبرواني رحمه الله تعالى
 قال حدثني الحافظ الرحلة
 أبو الخير عبد العزيز بن عمر
 ابن فهد رحمه الله تعالى عن
 جده الحافظ التقي بن فهد
 فقال أئبنا الإمام المسند
 أبو الين محمد بن أحمد بن
 إبراهيم الطبري عن محمد بن
 أحمد بن أمين الاقشيري قال
 أئبنا أبو الفضل عبد الرحمن
 ابن أحمد الهملوني عن
 الإمام العارف بالله تعالى
 أبي الهيثم أحمد البوني
 رحمه الله تعالى انه قال يوم
 عرفه يوم شرفه الله تعالى
 بمحرم الذنوب وتنوير القلوب
 قد جمع الله فيه من غاب
 الاقاسم والالسننة
 وانقادات من

انتهى قال في الكبير ويمكن ان يقيد هذا بغير المراقق ليرفع الخلاف يعني ويمكن ان لا يقيد
 فيحقق الخلاف وحده يصح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم رآه أعلم وأما قوله في الكبير
 ويصح احتجاج المريض فهو ظاهر لا مصرية فيه (التاسع عشر عدم القوان) أي باختباره وقته
 منه (فلو فانه الحج) بأن تشاغل بجوانج نفسه (لم يجز) أي احرامه عنه (ثم ان فاته ليقصر منه
 ضمن) أي المال (فان حج من مال نفسه) أي عن الميت من عام قابل (جاز) أي اجراه عنه (وان
 فاته) أي الحج (بأقصة سماوية) كمرض وسقوط عن بعضه ونحو ذلك (لم يضمن) أي النفقة كما
 صرح به محمد (وبسبب تأت الحج عن الميت) لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة وعلمه من مال
 نفسه الحج من قابل على ما في البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وان فاته الحج لمرض أو حبس
 أو حرب المكاري أو مات دابته فله ان يتفق من مال الميت حتى يرجع الى أهله وعن محمد بن
 نوادر بن سماعة نفقة ذهابه دون أبيه ولو انصرف الحاج الى منزله قبل طواف الزيارة يعود
 بنفقة من ماله (العشرون أن يحج الذي عينه) أي بخصوصه دون غيره والتعبد ما يذبحه بقوله
 (بان قال يحج عن فلان ولا يحج غيره ففلان) أي فان مات فلان (لم يجز حج غيره) أي عنه
 وهذا ان صرح بمنع حج غيره عنه (ولو لم يصرح بالمنع بان قال يحج عنه فلان ففلان
 وأجوز عنه غيره جاز) أي كافي البحر الزاخر (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يوص الى أحد) أي
 ولم يعين رجلاً (فاجتهد الورثة وأجوزوا عنه) أي رجلاً (جاز) وفي ذلك الكرماني ولو
 أوصى أن يحج عنه فلان فأبى فدفع الوصي الى غيره جاز وان لم يكن بأبي ودفع الوصي الى غيره
 جاز أيضاً كالموصى كان الموصى حياً فأمر بذلك ثم رجع فله ذلك كذا هذا انتهى وفيه بحث لا يخفى
 من جهة الفرق حيث للموصى أن يعين فلاناً ويقول ولا يحج غيره ثم يأمر غيره أن يحج عنه
 بخلاف الوصي حيث ليس له ذلك ثم من جملة الشرائط الوقت عند زفر فلو أوصى قبل الوقت
 ففلان لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق هذا
 في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقيق سبب الوجوب فلا يصح كما
 قاله زفر وأقبل ثم وسبب وجوب الاداء فيصح كما فاته أبو يوسف أو لا يصح عن فرضه عند
 زفر ويصح عن فله عند أبي يوسف وخلاف ما هذا قال المصنف (وهذه الشرائط كلها في
 الحج النضر وأما في الحج النفل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط غالباً) أي في أكثر المسائل
 (الا الاسلام والعقل والتمييز) وفيه بحث سبق (والنية) أي بشرط النية في النفل أيضاً
 وتعتبر في حقه (ولو بعد الاداء) أي اداء الاعمال وفراغها ثم تنويها له ويجعل له ثواب حجه
 وهذا ظاهر اذا أجمع النية بخلاف ما اذا عين غيره في نيته لكن اذا نوى لنفسه هل يجوز أن يجعل
 لغيره ثواب فعله نفل لا ظاهر جوازه والله أعلم (ويغني أن يكون منها) أي من الشرائط (عدم
 الاستتجار) أي المسبق من انه لا يجوز الاجارة في العبادة (ولم يجز له صريحاً في النفل) فيه انه
 لا فرق بينهما في النفل ولا صارف عن اطلاقه من العدل فالحكم أعم والله أعلم (ولا يشترط لجواز
 الاجحاج ان يكون الحاج للمأمور قد حج عن نفسه) أي عند ناء عدم مال (فيجوز حج الصرورة)
 بفتح الصاد المهملة وضم الراء الاولى وهو الذي لم يحج عن نفسه (الا ان الفضل) كما قال في
 البدائع (ان يكون قد حج عن نفسه) أي للخروج عن الخلاف الذي هو مستحب بالاجماع ولانه

بالحج عن غيره بصيرتار كالا سقاط الفرض عن نفسه فيمكن في هذا الاجحاج ضرب كراهة ولاته
 أعرف بالناسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأما ما في كافي أبي الفضل من انه ان كان
 الحاج عن الذي يحج الضرورة فالضرورة أحب الى فقريب وعجيب واهل محمول على الضرورة
 التي لم يحج عليه الحج فالحق ما قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر ان حج الضرورة عن غيره
 ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه وكراهة تحريم وكذا
 لو تنقل الضرورة عن نفسه ومع ذلك تصح يعني عندنا خلافا للشافعي في المستثنين حيث لا ينعقد
 احرامه عن غيره بل ينقلب على احرام نفسه وانما أطلق ابن الهمام في قوله وكذا لو تنقل
 الضرورة عن نفسه لانه بوصوله الى مكة وجب الحج عليه (ويجوز اجحاج المرأة) باذن زوجها لها
 ووجود محرم معها (والعبد والامة باذن المولى مع الكراهة) فيه انه لا يظهر وجه الكراهة لاسيما
 في اجحاج المرأة عن المرأة فان الظاهر ان يكون أولى وأنبى ويدل عليه اطلاق القنلو
 السراجية حيث قال وسواء كان عبدا أو أمة من غير ذكرا امرأة (ويكره الحج عن الميت على
 حجار) أي اذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة (والجمل أفضل) أي من الجمل والبغل
 لموافقة السنة ولانه أقوى في تحمل المشقة واقوله تعالى يأولك رجالا وعلى كل ضامر أي بهر
 معبر من كل فج عميق أي طريق بعيد (والأفضل اجحاج الحر العالم بالاساك) أي والعالم بعلمه في
 تلك المسالك (ولو أجم) أي رجل (رجلا يحج) أي بان يحج (عنه ثم يقيم مكة) أي هو باختياره
 أو باذن من أمره (جازوا الأفضل ان يعود اليه) أي الى بلده أو ببلد أمره وهو الاظهر ليكون
 أدائه على طبق أداء الميت لو فرض أدائه فان الغالب منه انه كان يعود الى بلده (ولو أمره أن
 يحج) أي عن الميت (هذه السنة) أي وأعطاه الدراهم (فلم يحج) أي تلك السنة (وجع من قابل
 جاز) أي عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في منية الناسك وفي النوازل بضمن في قول زفر
 وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى ان يحج عنه ولم يزد على ذلك) أي بتعيين الحاج عنه (كان
 للوصي ان يحج بنفسه) أي عنه (الا ان يكون) أي الوصي (وارثا ودفعه) أي المال (الى
 وارث) أي آخر (ليحج عنه) فانه لا يجوز (أي حج ذلك الوارث) (الا ان يجز الوارث) أي بغيره - م
 (وهم كبار) جله حاله ولا بد من قيد ضار أيضا فانه ان كان منهم صغير أو غائب لم يجز (ولو قال)
 أي الميت (لوصي ادفع المال ان يحج عني لم يجز له ان يحج بنفسه مطلقا) أي سواء جازت الوارث
 أم لا وسواء يكون الوارث صغيرا أو كبيرا والمستثنان مخرجهما ابن الهمام والفرق بينهما ظاهر
 لا يخفى وفي المبسوط وفتاوى الولوالجي لو أوصى بان يحج عنه وارثه لم يجز الا باجازه الوارث انتهى
 وفيه خلاف زفر

(فصل) ولو أوصى أن يحج عنه) أي من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أي سواء قيد الوصية
 بالثلث بأن قال ثلث ماله أو أطلق بأن أوصى أن يحج عنه (وان قال جبراعني بثلاث مالى وثلاثة)
 أي والحال ان ثلث جميع ماله (يلج حججا) بكسر الفتح أي جهات متعددة (فان صرح) أي
 في وصيته تلك (بحججة واحدة فانه يحج عنه حججة واحدة ومافضل) أي عنها (يرد الى الوارث والا)
 أي وان لم يصرح بحججة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت عن تقييده (حج عنه حججا) أي قدر
 ما يبلغها ثلث ماله كذا روى القندوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضي الاسيحي

سمع النداء الاقلى في الوجود
 الاول فأجاب من سمع
 النداء اجابة اضطرار
 بخاتمة من النداء
 والنادي والزمان بالحدوث
 النقص فاذ اصادف هذا
 اليوم يوم الجمعة فليفت الحاج
 في الموقف الاعظم وليقل
 الهى وسبدي ومولاي
 أسألك بالاسم الذي بسطت
 به الصراط المستقيم الذي
 لا يتصور فيه الخراف
 وجعلت فيه مسالك على
 عدد انفاس الخلائق فكل
 مخلوق بقدرته بهركة وان
 عاقت دون ذلك عوائق
 مانعة فان ذلك غير قادر
 في العبور على صراطه
 لضرورة اسمه الهركلة
 والهركلة به أن تهدي
 فكري الى صراطه المتصل

في شره محتمر الطحاوي انه ان اوصى ان يحج عنه بثلاث ماله وثلاثة يرفع حجبا يحج عنه حجة
واحدة من وطنه وهي حجة الاسلام الا اذا اوصى ان يحج عنه بجميع الثلث قال في البدائع
وما ذكره القدرى أثبت لان الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحد لان الثلث اسم لجميع هذا
السهم انتهى وفيه بحث لا يخفى لان الباقي قوله بانث تحتمل البعضية بخلاف ما اذا نعت الى
لفظ الجميع المقيد للتأكيده فكان قد قال بالثلث جميعه لا بعضه (وكذا) أي الحكم (لوقال حجوا
عني بألف) أي والالف يبلغ حجبا ففيه التفصيل السابق والخلاف اللاحق ويؤيد القدرى انه
ذكر في المبسوط هذا المسئلة من غير خلاف الا قيد بقوله اذا لم يقل حجة (ثم الوصي
بالخيار) أي يبرأ أمرين (ان شاء أجمع عنه الحج) أي المتعددة (في سنة واحدة وهو الافضل)
أو لا مسارعة الى الطاعة (وان شاء أجمع عنه في كل سنة حجة) أي بعد ايقاع الحجة الاولى في السنة
الاولى لانها الاكل لخلاص الزمة من القرينة ثم وقوع بقية الحج نافله وزيادة فضيلة وأمان
أوصى أن يحج عنه في كل سنة حجة فلم يذكري في الاصل ورودي عن محمد أن هذا وذا النساء أي في
أصل الجواز والافقد سبق ان الحج في سنة واحدة أفضل ولا يبعد ان يقال التقرب في هذه
الصورة أولى لكونه على وفق الوصية وان كان الاظهر ان الوصية اذا لم يكن فيها مخالفة
للسريفة تتعين الموافقة (ولو قاسم الوصي الورثة وعزلة رقيقة الحج) أي أفرد وأبرزه (فهلك
المعزول) أي بعد دفع بقية التركة الى الورثة (في يد الوصي أو في يد الحاج) أي بدفع الوصي اليه
قبل الحج (بطلت القسمة) أي الاولوية (ولا تبطل الوصية) أي السابقة (وبحج) أي له (من ثلث
الباقى) أي وهكذا وهكذا (حتى يحصل الحج) أي ينفق (أو يتوى المال) أي يقضى جميعه وهذا
في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف ان بقي من ثلث ماله شيء يحج عنه به النبي من حيث بلغ وان لم
يبلغ من ثلثه شيء بطلت الوصية وقال محمد قسمة الوصي جائزة وتبطل الوصية به لالك المعزول سواء
بقي من الثلث شيء أو لم يبق (مثاله كان له) أي الميراث (اربعة آلاف) أي درهم أريد ان دفع
الوصي ألفا) أي الى الحاج (فهلك) أي جعله ألفا (ودفع اليه) أي دفع الى الحاج
(ما يكفيه من ثلث الباقي) أي ولو بعضه (أو كله وهو) أي وكله (ألف ولو هلكت النابتة) أي في
المرأة الثانية (دفع اليه من ثلث الباقي) ان بقي شيء (بعد هذا) أي وهكذا (مرة بعد أخرى الى أن
لا يبقى ماثلثه يبلغ الحج فتبطل الوصية) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند محمد فبحج عنه بما بقي من
المدفوع اليه المقر للحج ان بقي شيء والابطال الوصية كالأولان الموصى عن ماله ودفعه الى رجل
لحج عنه ومات فهلك ذلك المال في يد النائب لا يؤخذ شيء آخر من تركه الموصى فكذا اذا عينه
الوصي وعند أبي يوسف يحج عنه بما بقي من الثلث الاول مع ما بقي من المال المعزول وان كان
المدفوع تمام الثلث فقول أبي يوسف كقول محمد وان كان بهضه يكمل ان كان مقدارا يني للحج
هذا اذا اوصى بأن يحج عنه أو قال من الثلث ألو اوصى بان يحج عنه بثلاثة فقول محمد كقول أبي
يوسف حتى يحج عنه من الذي بقي من الثلث الاول عندهما (ولو ان الوصي اذا أجمع رجلا عن الميت
في عمل يحتاج الى مقدار) أي معين (وان أجمع رجلا في عمل احتاج الى أقل من ذلك) أي من
ذلك المقدار (وكل ذلك يخرج من الثلث) بجهة حالية (يجب أقلها ولو اوصى ان يحج عنه
بمائة) أي بمائة درهم مثلا (وثلاثة أقل منه) أي من العدد المذكور (يحج عنه بالثلاث) أي بالمائة

بصر اطلق بالمدى المضلين
أسأل باسمك الذي شرف به
بعض النفوس في تحررك
اليه طيعا بغيتك على
صراطك الذي هو أقرب
الطريق اليك أن تحركني
فيه فيما فيه رضاه عني دائم
البناء الى ما لا نهاية له في
الوجود (الهي) ان وقف
بي القدر على التفاوت في
ترتيب طبع فذلك خارج
عن طبع كمال نفسي فلا
يجب عني صراطك المستقيم
فان خير قد يرك صراط
مستقيم قويم أسلم رجوه
رج بقاءك لدوام بقاءك
فذكرني بك بقاءك فاجعلني
من المحسنين (الهي) من
يوم وجودي لم أزل ذاهبا
اليك منجذبا منجذبا
خاصية في منك أنت تعلمها

(من حيث يبلغ) أى الثالث ولو كان بلوغ المائة من بلده ولو أوصى لرجل بألف والمساكين
أى المصينة أو المصورة أو المطلقة فاقلمها ثلاث (بألف وان يحج عنه) أى القرض على مافى الكبير
وانظماطلاقة (بألف ونلتة) أى والحال ان ثلث جميع ماله (الذنان) أى لا ثلاثة آلاف (يقسم)
أى الثلث الذى هو ألفان (بينهم) أى بين الرجل والمساكين والحلج عنه (الثلاثاء) تصاف حصة
المساكين الى الحلج) أى الى صرفه (فما فضل) أى من الحلج من حصة المساكين (فهو والمساكين
بعد ذلك) أى بعد تحقيق أداء كماله (ولو كان عليه) أى على الميت (فريضة) أى من الحلج
(وتذر) أى من حج وغيره (يبدا بالقرينة ولو كان الكل واجبا) وتطوعا يبدأ به قدمه الموصى
ان ضاق الثلث عنها) أى عن جمعه أو ما اذا كان نذرا وتطوعا فيبدأ بالذرية قدم الواجب وفى
الاختيار فان كان الكل فرائض قدم مقدم الموصى ان ضاق الثلث عنها وقبل يبدأ بالحج ثم
بالزكاة وهو قول أبى يوسف وقبل بها ثم الحلج وهو مختار محمد ورواية عن أبى يوسف ثم بالكفارات
ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وفى البدائع وان كان الكل متساويا يبدأ بما قدمه الموصى
(فصل فى النفقة) أى حكم انفاق الحاجل للمأمور (المراحم من النفقة ما يحتاج اليه من طعام
وادام) ومنه اللحم (وشراب وثياب فى الطريق ومركوب) أى باجارة واشتراء (وفى احوام)
أى ازار ورداء (واستئجار منزل) أى بأوى اليه (ومحل وقربة وادوة) أى ظروف ماء ونحوه
(وسائر الآلات) أى مما لا يستغنى عنها فى الطريق (وكذا دهن السراج والادهان) أى على
اختلاف فيما قبل يشترى هنا يدهن به لآحرامه وزيتا للاستصباح والظهور ان دهن السراج
ضرورى عادى ودهن الاحرام لبعض الناس عرفى (وما يفضل به ثيابه) أى من الصابون والاشنان
وكذا ما يغسل به رأسه من نحو الخاطمي والسدر (وأجرة الحارص) أى حافظ مناعه وخادم
دابه (والحلاق ودخول الحمام) أى وأجرته (كل ذلك بالمعروف) أى بالتوسط والاقتصاد من
غير تضييق وتقتير وقال الشافعى ولا يدخل الحمام ولا يشتري دهن السراج ولا ما يدهن أو يتداوى به
ولا يعطى أجرة الحلاق والحمام الا أن يأذن له الميت أو الوارث وفى قاضيان والمجمل له أن يدخل
الحمام التعارف يعنى فى الزمان وهو المختار على ما ذكره الكرماني وقياس ما فى الفتاوى ان يعطى
أجر الحلاق وبه صرح بعضهم وفى النوازل عن أبى القاسم ليس له أن يفعل الاحلق الرأس
بالمعروف وهو أن لا يخلق فى قليل المدة (وله أن يخلط دراهم النفقة مع الرفقة) بالضم أى الرفقاء
(ويودع المال) أى للعصاة (ولا يصرف الدنيا الى الحاجة) أى ضرورة تدعو الى ذلك (وان
كان له نقد) أى بأن أوصى أن يحج بألف درهم (ولا يروح) أى ذلك النقد (فى الحلج بصرفه)
أى الوصى أو الحاج (بالذى يروح) أى فى الحلج (ولا يدعو) أى للمأمور (الى طعامه) أى أحدا
اذ ليس له التبرع ولا التطوع ولا اقال (ولا يصدق) أى من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء
(ولا يقرض) أى أحدا (ولا يشتري ماء للوضوء ولا لفضل الجنابة) أى من مال الميت (بل يقيم)
أى اذا لم يكن له مال (ولا يتجهم ولا يتداوى) أى من مال الميت (وقبل له أن يفعل) أى للمأمور
(كل ما يفعله الحاج) أى جنسه قال الفقيه أبو الليث وعندي أن يفعل ما يفعله الحاج قال فى
الذخيرة وهو المختار (وان وسع عليه الأمر) وهو الموصى أو الوصى (الأمر) أى امر الموصوف
(فله أن يفعل ذلك) أى جميع ما ذكر (بلا خلاف) لانهم قالوا هذا ان لم توسع عليه فان كان قد

قضائى ورسمى وظلى وحزنى
وكلى ساجد لوجهك مسبح
لك بما سجد به سكان
ملكوتك وما لك الله أن
تغفر لى ما أقتنى فيه انتهى
بكلاك فالك ظهر ما شئت
ومحقيقه ومعهده ومعبده
أعزنى بك منك وأعزنى بك
من غيرك يا ملاذ العائدين
المستجبرين يا ملجأ المضطرين
يا أمل الآملين أسألك أن
تسلى على سيدنا محمد سيد
المرسلين وآله الطيبين وعلمينا
معهم وفيهم برحمتك يا أرحم
الراحمين (واذا فرغت) من
هذا الدعاء الشريف أسأل
الله تعالى ما نلت مما يناسب
من الدعاء ومن علقه عليه
وسع الله رزقه وعلمه وأظهر
بركته عليه حتى يعلم ذلك فى
ظاهره وباطنه وقس عليه

ما يناسب من الاعمال والله
يمدني من يشا الى صراط
مستقيم انتم بي مرويه
عن الامام البوني رضي الله
تعالى عنه ورجه
* (فصل) *

فاذا غريت الشمس افاض
مع الامام مع السكينة
والوفاء من غير مسابقة ولا
ازحام كما يفعله العوام
ويؤخر صلاة المغرب
ليجدها مع العشاء في
من دافعة ولا يصلي المغرب
ولا العشاء بعرفان ولا في
الطريق وعند الافاضة
يقول (اللهم) اليك افضت
وفي رحمتك رغب ومن
سخطك رهبت ومن عذابك
اشفقت فاقبل نسكي واعظم
اجري وتقبل توبتي وارحم
تضرعي واستجب دعائي
واعطني سؤلي (اللهم)
لاتجعل هذا آخر

وسع عليه في وصيته للجباة وخول الجاهم والتدري فلا بأس به (ولا يتفق) أي المأمورين
مال الميت (على من يخدمه) أي خدمة بقدر عليها بنفسه (الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه) أي
لكبره أو عظمت وكبره (ويتفق في طريقه مقصدا لما لا سرف) بخصيتين أي لا اسراف (فيه ولا
تقير) أي لا تضيق (ذاها وجائيا) أي آيبا (الى بالميت) أي ان عاد اليه (ولو سلك طريقا
بعد) أي وأكثر نفقة (من المعتاد ان كان يسلكه الحاج) أي ولو أحيانا (كيف دأى ترك طريق
الكوفة الى البصرة) أي ما اتلا الى سلك طريقها (فنفقته في مال الآخر) ويتفرع عليه قوله (ولا
يضمن لو هلك) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا يضمنها (والافني ماله) أي في مثل نفسه وفي
فتاوى قاضيهان ولوضاعت النفقة بمكة أو بقرب منها أو لم تنق يعني فنيته فافق من مال نفسه
له أن يرجع في مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء ثم ذكر بعده بأسطر اذا قطع الطريق عن المأمور
وقد أتفق بعض المال في الطريق فضي ورج وأفق من مال نفسه يكون متبرعا فلا يسقط الحج
عن الميت لان سقوطه بطريق التسبب باتفاق المال في كل الطريق قال ابن الهمام ولا فرق بين
الصورتين سوى انه قيد الاولى بكون ذلك الضياع بمكة أو قربا منها ولكن المعنى الذي عطل
به يوجب اتفاق الصورتين في الحكم وهو أن يثبت الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به ان كان
الاقل جاز والافهوضا من ماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل أيام الحج فيبقى ان يتفق من
مال الآخر الى بغداد أو الى الكوفة أو الى المدينة أو الى مكة واذا أقام ببلده يتفق من مال
نفسه حتى يجيئها وان الحج ثم يرسل ويتفق من مال الميت ليكون المأمور ونفقة من مال الآخر
في الطريق فان أتفق من مال الميت في مدة اقامته يكون ضامنا وهذا اذا أقام ببلدة خمسة عشر
يوما لانه مقيم وروى ابن سماعة عن محمد انه اذا أقام ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وأفق من مال الميت
لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر من خمسة
عشر يوما تكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ببلدة) أي في أو ان الحج (ان
كان لا يتظار القافلة فنفقته في مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوما أو أقل أو أكثر وان أقام
بعد خروج القافلة في ماله) أي لا يكون نفقته من مال الميت كافي فذاوى قاضيهان (وكذا
لو أقام بمكة) وكذا بغيرها (بعد الفراغ) أي فراغ أعمال الحج (للقافلة) أي لا يتظار خروجهم
(ففي مال الميت) أي نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوما (والا) أي بان أقام بعد الفراغ
لحاجة أخرى بعد خروج القافلة (ففي ماله) أي مال نفسه (فان بدله ان يرجع) أي ظهر له رأى
بعد المقام في رجوعه (رجعت نفقته في مال الميت وان توطن مكة) أي قصد استيطانها (ثم
بدله العود) أي الرجوع الى بلده (لا تعود) أي نفقته في مال الميت فقد روى عن أبي يوسف
أنه لا تعود نفقته في مال الميت وذكر القنود أن حلي قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن
الهمام وذكر غير واحد من فقهاء كرخلاف انه ان فوى الاقامة خمسة عشر يوما سقطت فان عاد
عادت وان توطن أقل أو أكثر لا تعود انتهى وقد صرح في المدايع بعد نقل الرواية عن أبي يوسف
انه لا يعود وهذا اذا لم يقصد مكة دارا امانا اتخذها دارا ثم عاد لا تعود النفقة بخلاف وكذا
في شرح الكثران توطن مكة سقطت قل أو أكثر ثم ان عاد لا تعود الا اتفاق (وان اقام بها) أي بمكة
(ابا من غير نية الاقامة) أي الشرعية بالتمتع بالمطومة (ان كانت) أي اقامته تلك (اقامة

مصادرة) أى لاهل القافلة (لم تسقط) أى نفقته من مال الميت (والا) أى بأن زاد على المعتاد (سقطت ولو تنجل الى مكة) أى دخلها قبل ذى الحجة (فهى فى ماله) أى فالنفقة فى مال نفسه (الى أن يدخل عشر ذى الحجة قصير) أى فترجع نفقته (فى مال الميت ولو خرج من مكة) أى بعد دخوله فى أو ان الحج (مسيرة سفر) أى مدة ثلاثة أيام ولياليها (لحاجة نفسه سقطت) أى نفقته (فدجوعه) أى حين يحده الى مكة وكذا مادام مشغولاً بحاجة نفسه لنفقة فى مال نفسه فإذا فرغ عادت فى مال الميت لمسبق عن محمد) وما فضل من النفقة من الزاد والامتعة) أى الآلات والادوات حتى الثياب (بعد رجوعه يرد على الورثة أو الوصى الآن يتبرع الورثة أو الوصى له به الميت فيكون له) وفى المحيط وعنده بعضهم لا يجوز الوصية والاصح انها تجوز وفى الذخير تذكر فى الاصل اذا كان الميت قال فباين من النفقة فهو للمأمران هذا على وجهين ان لم يعين الميت بجلايحه عنه كانت الوصية باقية باطله والمحيلة فى ذلك أن يقول الموصى للوصى أعط ما بين من النفقة من شئت وان عين الموصى رجلاً ليحج عنه كانت الوصية جائزة ولو شرط المأمور أن يكون الفضل له فالشرط باطل ويجب الرد) أى الى الورثة كذا فى نزاهة الاكمل (وينبغى للمأمور أن يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني) أى بهذا (كيف شئت مفرداً أو قارناً ومتمماً) فيه ان هذا القيد سهواً امر اذا التفويض المذكور فى كلام المشايخ ينفى بالافراد والقران لا ينفى فى الكبير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا أمر غيره أن يحج عنه ينبغى أن يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني بهذا كيف شئت ان شئت حجة وان شئت فاقرن والباقى من المال وصية له لى لا يضيع الامر على الحاج ولا يجب عليه الرد الى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضاً ان من شرط الحج عن الغير أن يكون ميقانياً آفاقياً وقرانياً بالعمرة ينتهى سفره اليها ويكون جهة ميكا وأما ما فى قاضيان من التخيير بحجة أو عمرة وحجة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع اذا الواو لا تفيد الترتيب فيحمل على حج وعمرة بان يحج أولاً ثم يأتي بعمرة كما يضافت برفقته موضع خطر ثم قوله (ووكلتك) ذكره قاضيان وتبعه ابن المصنف حيث قال اذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له وكلتك (ان شئت الفضل من نفسك أو تقبضه لنفسك فيجبه من نفسه فان كان على موت) أى فى صدده (قال والباقى لك وصية) انتهى كلامهما وهذا كله ان كان الامر عين رجلاً (وان لم يعين الا مخرجاً لا يقول) أى بقصد المحيلة (الوصى أعط ما بين من النفقة من شئت) أى تخيئته أن يعطيه الوصى من شاء من عينه لان يحج عنه (وان أطلق) أى الموصى (فقال وما بينى من النفقة فهو للمأمور) أى مأمور الوصى من غير تعيين الموصى له (فالوصية باطله) أى كعدمها (فلن عين رجلاً صح) لمسبق وقال الفقيه أبو الليث ولو جعل الميت الباقي صلة له بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما وصى

(فصل فى وصى الميت أو وارثه ان يسترد المال من المأمور) الظاهر ان المراد مأمور الوصى أو الوارث لا مأمور الوصى لكن قال فى الكبير رجل له ألف لآمال له غيره فدفعتها الى رجل ليحج عنه ثم مات فلورثة استردوها وان مات بعد دفعتها حرم المدفوع اليه ويضمن ما أتفق منه بعدمونه انتهى ولا يفتى أنه ينبغي أن يجعل على ما اذا استحق استرداها بظهور وخيلته أو حصول

ههنا من هذا الموقف
الشرىف العظيم وارزقنا
العود اليه مرات كثيرة
بطفلك العجم (اللهم)
اجعلنى فيه مقفلاً مرحوماً
مستجاب الدعاء فائزاً بأعظم
النوال والعطاء ملطوفاً
فى سائر أمورى مرزوقاً
رزقاً موافقاً لاطيبي
واسعاً مباركاً فيه (اللهم)
تجاوز عني واغفر لى ذنوبى
ولا تزد أهل الموقف بشوم
خطيأتى فانك انت الكريم
الحليم الجواد البر الرؤف
الرحيم ليك اللهم ليك
ليك لا شريك لك ليك ان
الحمد والنعمة لك والمالك
لا شريك لك ليك وسعديك
والخيرات كلها بيدك
ليك ذا المعارج ليك ليك
اله الخلق ليك ليك عدد
الرمال والحصى

تهمه وارتيكاب جنابة واقه أعلم (ماله يحرم) في خزنة الاكل ولو استرد الا حرمه ما بعد ما حرم
له المجهول ليس له ذلك والمحرم يحرم في احرامه وبه سد فرائغه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع
الى أهله وان احرم حين اراد الاخذ فله ان يأخذه ويكون احرامه تطوعا عن الميت وان استرد
فنفقته الى بلده من مال الميت انتهى وهو باطلاقة غير ظاهر بل التفصيل هو المتعبر كما ذكره
المصنف بقوله (ثم ان رده لجنابة) أي ظهرت (منه) وفي نسخة لجنابة بالحجم وهي تشبهها وغيرها
من أنواع المعصية ولذا قال بعضهم ولا تهمه (فنفقة الرجوع في ماله) أي في مال نفسه (وان
رده بلا خيانة في مال الوصي) بفتح الواو لثبوت خبره وسوء تدبيره (وان رده لنفسه) أي حدث له
(أو جهل بأمر المناسك) أي حين تميزه (ورأى غيره أصح) أي بالدفع اليه بأن يكون أقوى
وإعلم أو أصح ورده (ففي مال الميت) كذا في التجنيس وغيره هذا ولو جامع المأمور في احرامه
فللوصي ان يسترد النفقة كلها لانه أمر بالاتفاق في احرام صحيح ولم يوجد

• (فصل • ولو قال المأمور) أي بعد رجوعه عن الطريق (منعت من الحج وكذبه الوارث
أو الوصي لايصدق) أي قوله (وبضمن) أي النفقة (الا ان يكون) أي المانع (أمر اظاهرا
بشبهه على صدقة) أي في منعه ورجوعه (ولو قال حجبت) أي عنه (وكذبوه) أي الورثة وكذا
إذا كذب الوصي (فالقول للمأمور مع يمينه ولا تقبل يمينه الوارث أو الوصي) أي شهودهما عليه
(انه كان يوم الحرب بالبلد) أي من البلدان غير مكة وما حولها (الا ان يقيا) أي يمينه (على اقراره
انه لم يحج) أي عنه أو هذه السنة وأما إذا كان الحاج مديونا للميت وأمره أن يحج بماله ولمسألة
بجهاها فانه لا يصدرق الابينة في خزنة الاكل القول له مع يمينه الا أن يكون للوارث مطالبة
بدين الميت فانه لا يصدرق الابحجة

• (فصل • جميع الدماء المتعلقة بالحج) أي بنفسه كدم شكر (والاحرام) أي بارتكاب محظور
فيه كجزاءه بدو طيب وحاق شعرة وجماع ونحو ذلك (على المأمور) أي انما قال ان الشكر له
والجبر مخصص عليه (الادم الاحرام خاصة فانه في مال الآخر) على ما ذكره القدرى وغيره
من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير ان دم الاحرام على الحاج المأمور عند أبي يوسف
وعند أبي حنيفة ومحمد على الآخر وكذا ذكره قاضيان في شرح الجامع (حتى لو أمره بالقران
أو التمتع فالدم على المأمور) أي في مال نفسه وله ان أراد بالتمتع عنه الفداء فلا ينافي. اتقدم
(فاذا أحصر) أي المأمور (بيث الوصي الهدي من مال الميت ليحلبه) أي يخرج المأمور
عن احرامه به ثم قبل يمينه من ثلث مال الميت وقيل من جميع المال (ويرد) أي الحاج (ماتني
من النفقة) أي الى الوصي (لحج) أي عن الميت (ن • يث يبلغ) أي ان لم يبلغ ماتني وفاء للحج
من بلده وهذا اذا أوصى بمال معين ان يحج عنه والافه وعلى الخلاف الذي مر ولا ضمان عليه
فيما أتفق قبل الاحصار

• (فصل • أعلم انه اذا حج المأمور فأصل الحج يقع على الآخر) وهو ظاهر المذهب والمذكور
في الاصل واختاره شمس الاثمة السرخسي وجمع من المحققين وبطل عليه الاستدلال من السنة
ومعه قاضيان وبؤيده بعض القروى من اشتراط النية عن المجموع عنه واستصحاب ذكره
الجامع في تليته (وقيل يقع عن المأمور فلا) لانه لا يسقط فرضه به اجاعا (وللا حرم نواب

ليك ابيك عدد أوراق
ار شجار وأموال البحار
ليك ليك ابيك عدد ذرات
الهباء وانفاص الهواطير
مرغوبا اليك ليك (اللهم)
صل على سيدنا محمد وعلى
آل محمد وأصحابه عدد
حنك ورضا نفسك ووزنة
عرشك ومداد كلماتك
صلت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم في العالمين انك
حميد مجيد وصل على سائر
رسلك وأنبيائك وملائكتك
وأوليائك وأهل طاعتك
كذلك والسلام عليكم
أجمعين كذلك ويكثر من
التلبية والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم الى أن
يدخل المزدلفة ويقول
• عند دخوله المزدلفة (اللهم)
هذا جمع أسألك ان ترزقني

النفقة) كما روى عن محمد ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه جرح من المتأخرين منهم صدر
 الاسلام وشيخ الاسلام وأبو بكر السيوطي قال قاضيان في شرح الجامع وهو أقرب الى التفقه
 ونسبه شيخ الاسلام الى أصحابنا فقال على قول أصحابنا أصل الحج عن الأمور هذا وسئل الشيخ
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذلك منه لق عيشة الله تعالى كما قال محمد فسلم منه
 ان لمحمد قولين التفويض وجهه عن الأمور (ويسقط عن الآخر الفرض) كان الاولى ان
 يقول ويسقط الفرض عن الآخر (بالاجماع) كما صرح به الكافي وغيره ~~ممكن~~ اذا أداها على
 الموافقة سواء قلنا انه رقع عنه أو عن الآخر (ولا يسقط به) أي بالحج عن الغير (عن الأمور
 فرض الحج بالاجماع سواء أداها على الموافقة) وهو ظاهر (أو مخالفة) أي: صار الحج له (وسواء
 كان عليه الحج) أي فرضا بما في ذمته بأن حج عن غيره وهو ضرورة (أو لم يكن) أي الحج فرضا
 عليه أي ابتداء أو كان قد أداها عن نفسه وكان حقه ان يقول وسواء قلنا انه وقع عنه أو عن
 المأمو. ووكذا الوجه عن أبيه ولم يكن عليه حج لا يسقط عن الفاعل حجة الاسلام وان انعقد ثم في
 شرح ابن وهبان عن فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف في الفرض (وفي حج النفل يقع عن الأمور
 اتفاقا) أي باتفاق مشايخنا لان الحديث ورد في الفرض دون النفل (وللا أمر الثواب) أي
 ثواب النفقة وفي شرح النهاية للشيخ محمد القهستاني في الذيل ~~ممكن~~ كون ثواب النفقة للآخر
 باتفاق واما ثواب النفل فيجعله الأمور للآخر والله أعلم ثم اعلم ان من مات من غير وصية
 وعليه الحج لم يلزم الوارث ان يحج عنه خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه قال ابن الهمام وان
 فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا انتهى فلو حج واثرت أو اجنبى يجزيه ويسقط عنه حجة الاسلام
 ان شاء الله تعالى لانه ايصال للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به
 الكرماني والمارجى ثم مقتضى كلامهم ان الاولى ان يحج أو لا ثم يجعل ذلك الثواب للميت
 لانهم قالوا في مسئلة الابوين لانه لا يفعل ذلك بحكم الامر وانما يجعل ثواب فعله ما وجبه
 ثواب حجه لغيره لا يكون الا بهدأه الحج فطلبت نيته بالاحرام لانه غير مأمو. ومترفع فيه وقع
 الاعمال عنه البتة فيصح جعل الثواب بهدأه ذلك لاحد ههنا ولها ما قال المصنف هذا حاصل
 ما أشار اليه قاضيانا غيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى ان قوله فطلبت نيته بالاحرام ليس في
 مقام النظام فانه لا شك ان نيته أو لا يبلغ في تحصيل المرام مع انه الاتاني جعل ثوابه له آخر
 كما لا يخفى على أرباب الافهام

(باب العمرة)

وهي الحجة الصغرى (أي بالنسبة الى الحج الاكبر وقد أفردت رسالته تسميتها بالحظ الاوفر في الحج
 الاكبر) العمرة سنة مؤكدة أي على المختار وقيل هي واجبة قال المحبوبي وصححه قاضيان
 وبه جزم صاحب البدائع حيث قال انها واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من
 أطلق اسم السنة وهو لا ينافي الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض ~~ممكن~~ كفاية منهم محمد بن
 الفضل من مشايخ بخاري لكن لا مطلقا بل قال المصنف (من استطاع) أي اليها سبيلا بالزاد
 والرا- له كما ثبت تفسيره بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الاولى أن يقال شرائط وجوبها
 أو وجودها (مأمور في الحج) أي من شرائط وجوبه لان الواجب يلحق بالفرض في حق الاحكام

جوامع الحبر كله (الله-م)
 رب الشهرة والحرام ورب
 الركن والمقام ورب البلاد
 الحرام ورب المسجد الحرام
 أسألك ببر وجهك الكريم
 أن تقف لي ذنوبي وترحمني
 وتجمع علي الهدي أمرى
 وتجعل التقوى زادي
 وذخري والاخرة ما آتي
 وهل رضاك عني في الدنيا
 والاخرة يا من يده الخير
 كله أعطني الخير كله
 واصرف عني الشر كله
 (اللهم) حرم لحى وعظمى
 وشحمى وشعري وسائر
 جوارحى على النار يا أرحم
 الراحمين

(فصل)

فإذا دخل المزدلفة بدأ
 بالصلاة وصلى المغرب
 والعشاء جهما قبل حط
 رحله بل ينحج جاله ويهقلها

ويؤذن المولن ويقيم فيصلي
المغرب بجماعة أو وحده
ثم يصلي العشاء متصلا به
ولا بعد الاذان والاقامة
لا شيء بل يصلي باذان
واحد واقامة واحدة
للمغرب والعشاء ولا يطوع
بينهما بل يصلي السنن
بعد ما يدعو كما يدعو خلف
كل صلاة (ثم) يقرأ
الاستغفارات المقتضية
من التارفي هذه الليلة
وهذه ثلاث لله يقرأ فيها
الاستغفارات المذكورة كما
تقدم ثم يبيت الى أن يصبح
فصلي الفجر بغسل قبل
الاستغفار والمراد من الغسل
طلوع الفجر الثاني من غير
تأخير قبل أن يروى الظلام
(ثم) يقف مع الإمام أو وحده
في المشعر الحرام وهو جميع
المزدلفة على جبل قروح

وكذا السنة تتبع الفرائض في كثير من الاحكام (واحكام احرامها كاحكام احرام الحج من
جميع الوجوه) أي بالنظر الى محظوراته وامانها بالنظر الى سائر احكامه فباعتبار أكثرها من سننها
وأدابها ووجوبها من مبقاتها ونحو ذلك (وكذا احكام فرائضها) أي في الجملة (وواجباتها)
أي في بعضها (وسننها) كذلك (ومحرماتها) أي بأمرها (وفسدها) أي وان اختلفا في محله
(ومحرماتها واحصارها وجهها) أي بين عرتين وأكثر (واضافتها) أي الى غير ما في نيتها
(ورفضها) أي حال ضم غيرها اليها (لتحكمها في الحج) أي في غالب احكامها وهي كثيرة لقوله
(وهي) أي العمرة (لا يخالف الحج الا في أمور) أي بسيرة كما في نسخة ومجموعها احد عشر
(الاول منها) أي من الاحكام الخالفة (انها) أي العمرة (ليست بفرس) أي بخلاف الحج وفيها
خلاف الشافعي (الثاني انه) أي الشأن (ليس له وقت معين) أي بالانفاذ (بل جميع السنة
وقت لها) أي لجوازها (الا انها تكره في خمسة أيام) أي في ظاهر الرواية (يوم عرفة ويوم النحر
ويام التشريق مع العصة) أي عصة وقوعها وعن أبي يوسف انه لا يكره يوم عرفة قبل الزوال
وأطلق قاضيان في المتفرقات وقال لا بأس بالعمرة عند عرفة الى نصف النهار ولم يحله الى أحد
كذا ذكره المصنف في الكبير ولعله ما أراد انه لا بأس بفعلها حينئذ لانشاءها في البحر
الزاهر بكره انشاؤها في هذه الايام فان أداها باحرام سابق لا يكره وبهذا يرتفع الاشكال عن
قاضيخان ومنها جميع السنة الا خمسة أيام يكره فيها العمرة لغیر القارن يعني في معناه المتع
ويؤيده ما في المنهاج انه اذا قصد القران أو التمتع فلا بأس بل يكون أفضل في هذه الايام انتهى
ولا يخفى انه أراد ابقاء احرامها في الايام الا انه قصده انشاءها بالمصالح وابتكرها انشاءها
فيها (الثالث انها لا تقوت) أي بخلاف الحج (الرابع ليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمي
ولا جمع) أي بين صلاتين لافي ليل ولا نهار (ولا خطبة) أي بخلاف الحج في جميعها (الخامس
ليس لها طواف القدوم) أي سنة ولو كان آقيا بخلاف الحج (السادس لا يجب بعدها
طواف العود) أي الوداع ولو كان المعتمر أهل الآفاق وأراد السفر وهذا في ظاهر
الرواية وقال الحسن بن زياد يجب عليه (السابع لا يجب بدنة بأداءها) فيه نظر لان افساد
الحج وهو بالجماع قبل الوقوف لا يوجب بدنة بل شاة وانما يجب البدنة بالجماع بعد الوقوف
فكان الاولى ان يقول بالجماع قبل طوافها (بل تجب شاة) اذا وقع الجماع قبل الطواف
كله أراهم بل ولا تجب البدنة في العمرة قط اما لوجامع بعد ما طاف أكثره قبل السج أو
بعده قبل الحلق لا تقصد عمرته وعليه شاة ثم اذا أفسد عمرته فعليه المضي في القاصد وقضاؤها
باحرام جديد (الثامن عدم وجوب البدنة بطوافها جنبا أو نكاحا أو نكاحا) أي بل تجب
شاة (التاسع ان مبقاتها الحل لجميع الناس) أي من المكى والآفاق ومن بينهما (بخلاف الحج
فان مبقاته لاهل مكة الحرم) أي وجوبها (العاشر انه يقطع التلبية عند الشروع في طوافها)
أي في أصح الروايات بخلاف الحج المقرر أو القارن فانه لا يقطع التلبية الا في أول رمي جرة
العقبة (الحادي عشر انه لا مدخل للصدقة بالجناية في طوافها) أي بخلاف طواف الحج واقفه
سبحانه وتعالى اعلم (واما فرائضها) أي جملة (فالطواف والنسبة) أي ونيتها كما في نسخة
(والاحرام) وفيه ما قرضان وهما التلبية والتلبية كما في أحرام الحج واما ركناها فالطواف

والاحرام شرط لصحة أدائها لا الركن وهو الأصح وقبله الاحرام ركن (وواجباتها السبع) أى
 من الصفا والمروة (والحلق أو التقصير) أى بده جوارزا أو قبله صحة بعد وقوع طوافها وفى
 التحفة جعل السعى فيها ركنا كاطواف وهو غير مشهور فى المذهب وأوله بهضهم فقال كأنه
 أراد أنه داخل فى العمرة بخلاف الاحرام والحلق لخروجه عنها كالوضوء للصلاة وفيه ان كل
 داخل فى عبادة ليس ركنا لها كواجبات الصلاة ولعله الواجب فرضا عليها ولم يفرق بين الركن
 والشرط ومطلق الفرض ويؤيده انه جعل فى المنهاج الحلق فيه افرضا أيضا وذكر بعضهم ان
 الحلق أو التقصير شرط لخروج عنها وفيه انه لا يختص بالعمرة اذ فى الحج كذلك كما لا يخفى قال
 المصنف فى الكبير وتقديم الطواف على السعى شرط لصحة السعى بالتحقق انتهى والظاهر أن
 يقال الترتيب بين طواف العمرة وسعيها فرض وأما تقديم طواف ما شرط لصحة سعى الحج (وأما
 صفتها) أى كيفية العمرة بمحجلة (فهى أن يحرم بها من الحل كاحرام الحج) أى مثل صفة
 احرامه فى آذانه وسننه بلافرق الا فى تعيين النية فيفعل عند احرامها ما يفعله فى احرام الحج
 (ويتقى فيه) وفى نسخة فيها أى فى احرام العمرة أو زمان اتيانها به تلبسها الى فراغها ما يتق
 فى الحج) أى من محظورات الاحرام ومكروهاته ومفسداته (فاذا دخل مكة بدأ بالمحسنة
 أى بدخوله من باب السلام على ما هو الافضل وقيل بدخول المعتمر المسجد من باب ابراهيم ذكره
 المصنف ولا وجه له نعم لو دخل من باب العمرة فلا بأس به لانه أقرب وعليه العمل (وطاف برمل) أى
 فى الثلاثة الاول (واضطباع) أى فى جميع طوافها (وقطع التلبية عند أول استلام الحجر) أى بعد
 نية طوافها (وطاف سبعة أشواط) أربعة منها فرض والباقي واجب (وأكثره وهو أربعة منها)
 أى لكونه هو الركن (ككله فى حق التحلل) أى فى حق صحة تحلله وخروجه عن احرامه بخلق
 أو تقصير أو أنه يحرم عليه التحلل قبل اتيان السعى بكلمة (وأمن الفساد) أى وفى حق أمن فساد
 الصدرة حتى لو جامع بعد أكثر طوافها لا يفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أى ركعتي الطواف
 وجوبا عندنا (وخرج للسعى) والافضل من باب الصفا (فهى كالحج) أى كسعيه (ثم حلق) يعنى
 أو قصر (وحل) أى خرج عن احرامها

ه (فصل فى وقتها) أى وقت العمرة (السنة) أى أيامها (كلها وقت لها) أى لجوارزها (الأنه)
 أى الشأن (بكره محرم) أى كراهة تحريم كما قاله ابن الهمام وبشير إليه كلام صاحب
 الهداية (انشأ احرامها فى الأيام الخمسة) أى المذكورة سابقا مع هذه الكراهة لو أدى
 العمرة فى هذه الأيام ومع ويتى محرما فى هذه الأيام لو أخر أدائها الى ما بعد هذا القول (وان أداها
 باحرام سابق لأبأس) أى لما ذكرنا (ويستحب أن يؤخر) أى أدائها (حتى يمضى الأيام) أى
 الخمسة (ثم يفعلها ولو أهل فيها بها) أى أحرم بالعمرة فى الأيام الخمسة (ولو بعد الحلق من الحج
 يؤمر برفضاها) أى ببقاء بعض أفعال الحج عليه (فان لم يرفضاها ومضى فيها أصح) أى فعلها (ولادم
 عليه) أى لادخالها عليه وترك رفقها وفى الفتاوى الظاهرية رجل أهل بعمرة فى أيام العشر
 ثم قدم فى أيام التنزيق فأحب الى أن يؤخر الطواف حتى يمضى أيام التشريق ثم يطوف وليس
 عليه أن يرفض احرامه يعنى (لانه لم يقع ادخال عمرة على حجة) ولو طاف فى تلك الأيام أجراه ولا
 دم عليه يعنى ولا كراهة أيضا فى حقه لان انشائها لم يكن فى الأيام المنتهى عنها ثم فى كلامه اشارة

وهو بناء مرتفع موجود
 الآن والعوام يزعمون ان
 من طلع الى سطح هذا البناء
 ونزل على رأسه من درجة
 فى وسط هذا البناء الى أن
 يخرج من أسفل غفر له
 ما كان عليه من قتل نفس
 ونحو ذلك وهذا باطل لا أصل
 له وبدعة يضعها العوام
 أعان الله تعالى من سعى فى
 ابطالها بل الوارد فى هذا
 المقام ان الله تعالى يغفر
 لأبيد حقوق العباد اذا
 كان حجه مقبولا فاذا وقف
 رفع يديه وحمد الله تعالى
 وصلى على نبيه صلى الله عليه
 وسلم ولبي ودعا لنفسه
 وللمسلمين والمسلمات ثم يقول
 (اللهم) اغفر لى خطيئى
 وجهلى واسرفى فى أمرى
 وما أنت أعلم به منى (اللهم)
 اغفر لى جدى وهزنى وخطيئى
 وعدى وكل ذلك عندى

الى أن يرفع ما وافى العمرة قبل الايام وسعها فيها لا بأس به ثم قال ولو أهل بعمرة في أيام التشريق
 يؤمر برفضها وان لم يرفضها ولم يطفح حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها لادم عليه انتهى
 (ويكره فعله في أشهر الحج لأهل مكة ومن معناتهم) أي من المقيمين ومن في داخل الميقات لان
 الغالب عليهم أن يجزوا في سنتهم فيكونوا معتمتين وهم من التمتع ممنوعون والافلا منع للمكي
 عن العمرة المفردة في أشهر الحج اذ لم يهجم في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان وايتان البرهان
 (وأفضل أوقاتها شهر رمضان) أي خبرنا أوليا لأفضلية كل منها (فعمرة فيه تعدل حجة) أي كما
 ثبت في السنة وزيادة في رواية ولكن هل المراد عمرة أفاقية أو شاملة للمكة فيه بحث طويل
 في القضية (ولو اعترف في بيان وأكملها في رمضان فان طاف أكمه في رمضان فهي مضانية
 والافشعانية) قياسا على التمتع وغيره (ولا يكره الاكثر منها) أي من العمرة في جميع السنة
 خلافا لما لا (بل يستحب) أي الاكثر منها على ما عليه الجمهور وقد قيل - سبع أسابيع من
 الاطوفة كعمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد عمرتان (وأفضل مواقيتها إلى مكة التمتع
 والجعرانة) والاول أفضل عندنا لان دليله قولي لا مره صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها
 ان تخرج منها والثاني أكمل عند الشافعي لان دليله فعلي فانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها
 حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكان حق المسخف أن يقول ثم الجعرانة وله مال الى كلام
 الطحاوي الموافق لمذهب الشافعي من ان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك الجعرانة لا لأفضلية
 ثم موضع احرام عائشة قبل هو المسجد الخراب الادنى من الحرم وقبل انه المسجد الأقصى الذي
 على الاكمة قبل وهو الاظهر وقبل بين مسجد هارون بن ائصب الحرم فلو قسمه والله أعلم

• (باب النذر بالحج والعمرة) •

(وهو) أي النذر نوعان (صريح وكناية) اما الاول فبأنه (اذا قال الله على حجة أو قال على حجة)
 أي ولم يقل لله (يلزمه الوفاء سواء كان النذر مطلقا) أي غير مقيد بشرط كما سبق (أو مطلقا بشرط
 بأن قال ان قدم غائب) أي من سفره (أو ان شئ الله مريض) (أو مرضى) (فهو على حجة مثلا أو عمرة)
 أي مثلا لان حكم الاكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزمه ما عين) أي من الحج أو العمرة واحدة
 أو متعددة أو منهما مجتمعة (لكن لزمه عند وجود الشرط) أي اذا كان معلقا كما تقدم وكما اذا
 قال ان فعلت كذا فله على أن أجمع حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج منه بالكفارة
 في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وقيل هذا اذا كان التعليق بشرط يراد كونه وجوده كقوله
 ان شئ الله مريض فعلى كذا اما اذا كان لا يراد كونه كان كملت زيدا فله على كذا ان قيل يجب
 عليه الا بقاء بالنذر وقيل يجوز به كفارة اليقين وهو الصحيح وقد رجع اليه أبو حنيفة قبل موته
 بثلاثة أيام أو سبعة وهو قول محمد ثم اذ لزمه الحج وجب جاز ذلك عن حجة الاسلام الا أن ينوي
 غيرها على ما في الخلاصة والظاهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلى حجة لزمه حجة
 سوى حجة الاسلام الا أن يقصدها ما وجب عليه وبين قوله فعلى أن أجمع حيث يجزى عن حجة
 الاسلام الا أن ينوي غيرها وقد تقدم ان من لزمه بالنذر حجة وجب حجة الاسلام - ثم فانه لا يسقط بها
 المنذورة بخلاف (ولو قال ان دخلت) أي الدار مثلا (فأما أجمع يلزمه) أي عند وجود شرطه
 (ولو قال أنا أجمع) أي من غير شرط (لا يجزى عليه) في الخلاصة لو قال أنا أجمع يجزى عليه ولو قال ان

(اللهم) اني أعوذ بك من
 الفقر والعجز
 والكسل وأعوذ بك من
 الهـم والحزن وأعوذ بك
 من الحزن والبخل وضلع
 الدين وغلبة الرجال وأسألك
 أن تقضى عني المأثم وأن
 تهو عني مظالم العباد وأن
 ترضي عني الخسوم والقرماء
 وأصلب الحقوقي (اللهم)
 آت نفسي تقواها وزكها
 أنت خير من زكها أنت
 وليها (اللهم) اني
 أعوذ بك من غلبة الدين
 ومن غلبة الدين ومن وار
 الاثم ومن قسمة المسح
 الدجال (اللهم) اجعلني
 من الذين اذا أحسنوا
 استبشروا واذا أساءوا
 استغفروا (اللهم) اجعلنا
 من عبادك الصالحين القوم
 المحببين الوفاء المتقبلين

دخلت فأما أجمع يلزمه هذا الشرط (ومن نذر مائة هجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها وعليه أن يجمع
بنفسه قدر ما عاش ويجب الإيصاء بالبقية) وهذا على ما في العيون وقاضيان والسر اجبة
عما تصواعي لزوم الكل وقال في النوازل هذا قولهما وعلى قول محمد بندر عمره قال القمى
وأطلق في القصة لله تعالى على ألف هجة تلزمه وعن أبي يوسف وكذا عن محمد بندر عمره قدر ما يعيش
من السنين واختاره على الرازي والسر وحي كقولهم على أن أجمع عشرين سنة ومات قبلها لا يلزمه
شي قال ابن الهمام وأطلق لزوم الكل للفرق بين الالتزام ابتداء واصله (ثم إن شاء) أي الناذر
بالماتر أجمع مائة رجل في سنة واحدة وهو الأفضل (أي للمساومة إلى الغيرات والخافة من
الآفات) وإن شاء أجمع في كل سنة هجة (أي على وفقر لزومه) (أو أكثر) أي بناء على الأفضل
في الجملة (ولكن كلما عاش الناذر بمثل ذلك) أي الإجماع (سنة بطلت منها هجة فطلبه أن يجمعها
بنفسه) أي لأنه قدر بنفسه فظهر عدم صحة إجماعها (وإن لم يجمع لزومه الإيصاء بقدر ما عاش من
بعد الإجماع ولو قال الله على عشر هجج في هذه السنة لزومه عشر سنين) على ما في القمى وغيره
وفي خزانة الأكل لزومه كلها في تلك السنة (ولو قال الله على أن أجمع في هذا العام ثلاثين هجة لزومه
الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال على أن أجمع في سنة كذا هجج قبلها جاز) أي عند أبي يوسف
وهو الأقرب خلافاً له (ولو لم يجمع ومات قبلها لا يلزمه شيء) ولو قال أن كنت فلاناً على هجة (أي
من غير ذكر اليوم) (أو على هجة اليوم) بالنصب والاحسن عبارة الكبير أن كنت فلاناً على هجة
يوم أكله (لا يصير محرماً ما قبل لزمته بفعلها مني) (أو قال على هجة اليوم أنما يلزمه وفاء ذمته
يحرم بهاء في شاء انتهى) وبين أن اختصاره في البني هنا محل له (ولو قال أنا محرم بحجة مهمل)
أي محرم (بعمرة أن فعلت كذا صرح) أي تعليقهما (ويلزمه أن فعله) أي ما شرطه كذا ذكره
في خزانة الأكل عن أبي حنيفة (ولو قال على هجة أن شئت أنت) أي أيها الخطاطب أو الخطاطبة
(فقال شئت لزمته هجة) أي ولم يصير محرماً ما لم يحرم (وكذا الوفاة إن شاء فلان) أي سواء كان
حاضراً أو غائباً (فشاء) أي فظهوره أنه شاء لزمته هجة ولا تقدر) أي على الأصح (مشيئة فلان)
أي الغائب (على مجلس يلوغه الخبر) أي بالتعلق (ولو قال أنا محرم بحجة أن فعلت كذا ففعل
لزمته هجة كذا لو ذكر الصورة ولم يصير محرماً ما لم يحرم) ولو قال أن لبست من غزلت فأما أجمع لزومه
أي ويجمع من شاء (ولو قال على أن أجمع على جل فلان) أي مثلاً (أو بمال فلان) أي بدراهم كذا
مثلاً (لزمه) أي الجمع (ولفت الزيادة) كما في شرح السكاكي (ولو علق الحج بشرط ثم علقه بآخر)
أي بشرط آخر (ووجد الشرطان بكيفية هجة واحدة إذا قال في العين الثانية فعلى ذلك الجمع)
على ما في قاضيان (ولو قال على هجة الإسلام مرتين لا يلزمه شيء) أي إذا عد على المرة (ولو قال في
النذر متصلاً إن شاء الله لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي أن قلدها بشيئة الله والله أعلم
(فصل) أي في الكليات (إذا قال على الشيء إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت
أو طقه) أي ما ذكر (بشرط) أي كبير صريخ وطلبه مسافر (أولاً) أي أو لم يطفه (بل سلف)
منها (بجملة أو عمرة أو على الكعبة) أي في مكة وما حولها من الحرم (أولاً) أي أو في غير هاهنا
أرض الحلي أو في الآفاق (أو قال على استراة فطيمه هجة أو عمرة متصلاً بالسنة) أي تعين
أحد هاهنا (ولو قال على الشيء أو الذهاب أو الخروج أو الفراق أو الأتيان أو الركوب أو الشدة)

(اللهم) إن الله من دلفته
وقد جئت فيها السنة
مختصة نسألك حوائج
مرتقة اجطني من دعاك
فاستجبت له ووفى كل عليك
فكفجه (اللهم) اني أسألك
في هذا الجمع أن تجميع لي
جوامع الخبر كله وأن تصلح
لي شأني كله وأن تصرف
عني السوء كله فانه لا يجعل
ذلك غيرك ولا يجوده إلا
أنت (اللهم) انما أعوذ بك
من شر الأحمقين المفسلين
والخسريين (اللهم) اني
أعوذ بك من أمر أفتني في
قبل المنيب وأعوذ بك من
مكر النساء وعوذ بك من
صاحب خديعة أن رأى
حسنة دقته وان رأى
سيئة أظهرها

(اللهم) انى أعوذ بك من
 شر من يمشى على بطنه ومن
 شر من يمشى على رجلين
 ومن شر من يمشى على أربع
 (اللهم) اجهلى أنشاك
 ما أنى أراك أبداً و
 أقبال وأسعدنى بتقوالك
 ولا تشقى بعصيتك وخرلى
 من قضائك وبارك لى فى
 قدرك حتى لا أحب تعجيل
 ما أخرت ولا تأخير ما عجلت
 واجعل غشائى فى نقى
 ومنقنى بسهمى وبصرى
 واجعلهما الوارث منى
 وانصرنى على من ظلمنى
 وأرئى فيه تارى وأقر بذلك
 عفى (اللهم) اجعل صلاتك
 وبركاتك ورحمتك على سيد
 المرسلين وامام المؤمنين وخاتم
 النبيين محمد عبده ورسوله
 امام الخير وقائد الخير رسول
 الرمة وعلى آله وصحبه

أى الرجل (أو الهرولة) أى السهى (الى الحرم أو الى المسجد الحرام أو الصفا أو المروة أو مقام
 ابراهيم أو الحجر الاسود أو الركن) أى طائفاً أو يمانى (أو أستار الكعبة أو بابها أو صراجها
 أو حجر أو عرفات أو مزدلفة) وكذا الى منى (أو أسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد المأثورة كمسجد
 الخيف ونحوه (لا يلزمه شئ فى جميع الصور) لكن فى بعضها خلاف فانه لو قال على المشى الى
 الحرم أو الى المسجد الحرام لاشئ عليه عند رأى حنيفة وعندهما يلزمه حجة أو عمرة ويؤيدهما
 انه اذا قال على المشى الى مكة حيث يلزمه حجة أو عمرة اتفاقاً مع ان المسجد الحرام أحد من
 مكة وانه قد يطلق على الكعبة وعلى مناطق الحرم أيضاً وقيل فى زمن أبى حنيفة لم يجر العرف بلقط
 المشى الى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانه ما يكون اختلاف زمان لا اختلاف دليل
 وبرهان وكذلك كره فى الكبير وفيه ان الكتابات لاتعلق لها بأهرفيات وكان المناسب ان يختلف
 حكمها باختلاف النيات وان اعتد برمنها جانب الايمان فينبغى أن يعتبر كل ما اختلف فى الزمان
 والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضابطة كلية فى هذا الشأن وأما لو قال الى الصفا أو المروة
 أو مقام ابراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شئ بالاتفاق وقيل الى الحجر الاسود أو
 الركن أو مقام ابراهيم يلزمه وصريح فى المبسوط فى المقام بعدم اللزوم وفى الطرابلسى الى زمزم
 واسطوانة الكعبة يلزمه عندهما خلافاً للامام وعزاه الى شارح نكرة (ولو قال على المشى الى
 بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو عمرة) هكذا ذكره فى المتن وقاضيان وفى المتن
 عن محمد هذا على الحج وان قال ثلاثين مرة ان شاء حج وان شاء اعتمر (ولو قال على المشى ثلاثين
 شهراً أو واحداً وعشرين شهراً أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو أحد عشر يوماً عليه حجة) أى
 واحدة (وقيل فى ثلاثين شهراً انه عليه الحج) والقولان نقلهما صاحب المتن عن محمد باختلاف
 روايته (ولو نذر المشى الى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجد آخر)
 كمسجد قباء أو الكوفة (لا يلزمه شئ وان لم تكن له نية) أى معينة (فعلى المسجد الحرام) أى بناء
 على انه هو الفرد الاكمل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو عمرة) على خلاف تقدم والظاهر أن يقال
 فعلى الكعبة ليكون عليه الحج أو العمرة بخلاف لان حكم بيت الله والكعبة سواء كالمسبوق وقد
 قال الله تعالى والله على الناس حج البيت وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده
 قوله (ولو حلف بالمشى الى بيت الله تعالى ثم حنث) بكسر التثنية أى لم يبر فى يمينه (ثم حلف به ثم حنث
 يجعل أحدهما حجة والاخر عمرة ويمشى لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف ان يمشى
 بفلان) أى من البدنة أو البقرة أو الشاة (على أن تار عينيه) أى أهداً بهما أو أطرافهما الى
 بيت الله تعالى أو أحجه على عنق) أى يحج بفلان من انسان أو حيوان لاشئ عليه (ومن جعل على
 نفسه أن يحج ماشياً فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة) أى فى وقته فانه يتم حجه به ويغنى
 أن يقيد بحلقة قبل الطواف أو بعده ليخرج عن احرامه قياساً على قوله (وفى العمرة حتى يعلق)
 وفى الاصل خير بين الركوب والمشى لكن فى الجامع الصغير أشار الى وجوب المشى وهو
 الظاهر والصحيح وحملوا رواية الاصل على من شق عليه المشى وفى شرح الجامع قال الشيخ
 الامام أبو جعفر الهندواى انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ

الجمعة عظيمة وأما إذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلاً ثم اختلفوا في محل ابتداء المشي لأن محمد الميذكره فقيل يبتدىء من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الإمام فخر الإسلام والعتابي وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء المشي من بيته سواء أحرم منه أو لا) وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية وصححه قاضيخان والزيلعلي وابن الهمام لأنه المراد عرفاً ويؤيده ما روى عن أبي حنيفة أن بغدادياً قال إن كنت فلا تفعل إن أجمع ما شيا فلقبه بالكوفة فعليه أن يجمع يعني من بغداد وأما لو أحرم من بيته فلا تفعل على أنه يعني من بيته (ولو ركب في كل الطريق أو أكثر بهذراً أو بلا عذر فعليه دم) أي لأنه ترك واجباً يخرج عن العهدة (وان ركب في الأقل) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من قيمة الشاة) * (فصل) لو نذر أن يصلي في مكان فصل في غيره دونه في الفضل أي الأقل منه في الفضيلة (أجزأه) أي عذرها (وأفضل الأما كن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع) أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة (ثم مسجد الحنبي) وهو الذي يصلي فيه الجماعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كالزقاق والاسواق إذا عرفت هذا الترتيب لو نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها إلا في ذلك الموضع عند زفر خلافاً لأصحابنا وإن نذر أن يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أدائها إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وفي المسجد الحرام وإن نذر أن يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها في هذه المساجد وإن نذر أن يصلي في الجامع لا يجوز أدائها في مسجد المحلة وإن نذر أن يصلي في مسجد المحلة لا يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها في بيته وإن نذر أن يصلي في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والاسواق كذا في المصنف وهذه المسائل يخالف أصحابنا فزفر وقيل أبو يوسف أيضاً معه وكذا حكم الاعتكاف إذا نذر في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبث) بفتح الواو وحدة أي يمكث (في المسجد الحرام ساعة لم يجب عليه ذلك) كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لأنه مدة أقل ما يجوز فيه الاعتكاف خلافاً لما ذهب إليه يجوز اعتكافه ساعة أيضاً في النقل ومن غير شرط صوم خلافاً لغيره والله أعلم

• (باب الهدايا) •

وهو ما يهدي إلى الحرم للتقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا وأكثرا حكمها كالهدايا (الهدى من الأبل والبقر والغنم) أي لا من غيرها من الذم (وكل دم يجب في الحج والعمره فادناه شاة) أي وأعلام بدنة من الأبل والبقر وأعظمها أفضلها وفي حكم الأذى سبع بدنة أو سبع بقرة وهذا التحخير للهوم من الكلام في كل شيء (الاجماع في الحج بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة جنباً) فإنه لا يجوز فيه سماً إلا البدنة ولا يخلو قصور العبادة ويستفاد منه أنه لا يجب البدنة أصلاً في العمرة (وحكم البقر حكم الأبل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا في مطلق القضايا لكن هذا عندنا خلافاً للشافعي نفي مده الله برجته حيث يخص البدنة بالأبل وأما إذا أطلق الجزو فهو من الأبل خاصة اتفاقاً (ثم الهدى) أي جنسه منقسم (على نوعين هدى شكر) لتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هدى المتعة والقران) وقدّم المتعة لأنها الأصل المستفاد من القران وقبض عليه القران في هذا الشأن ببيان البرهان (والتهنوع) شكر

وصل عليهم أجمعين كما لم يلبث
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
في العالمين انك حميد مجيد
عدد خلقت ورضا نفسك
وزنة عرشك وكلمات ذكرك
الذاكرون وكلما غفل عن
ذكرك الغافلون (اللهم)
ابعثه مقاماً محموداً يفبطه
فيه الأولون والآخرون
وأجعل له الدرجات العلى
والرفيق الاعلى وأدخلنا في
شقاوته أجمعين يارب
العالمين (ثم يلبى) ويكثر
التلبية إلى أن يسفر بحيث
يبقى إلى طلوع الشمس قد نذر
صلاة ركعتين تقرباً بهائم يدفع
إلى منى جاهر بالتلبية

• (فصل) •

في الدفع من مزدلفة إلى
منى إذا قرب طلوع الشمس
أفاض الإمام والناس معه

من مزدلفة فاذا وصل الى
وادي محسر يستحب عند
الامة الاربعه رضى الله
عنهم أن يجزئوا به قدر
رمية يجزئوا به أحد عن
جابر رضى الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم أمر
في وادي محسر وفي الموطن
ان ابن عمر رضى الله عنهما
كان يجزئوا واحده في محسر
قدر رمية حجر وأول وادي
محسر من القرن المشرف
من الجبل الذي على يسار
الذهب ويسمى بذلك لان
قبل أصحاب القبل محسره
اي أحباوكل من المسير
وقبل من محسر لانه محسر
سالكه ويتبعهم وقبل
لان ابلس وقف فيه
تفسيره ويسمى هذا الوادي
وادي النار لان رجلا
اصطاد فيه صيدا فقتل

مطلقا (وهو دى جبر) أى لتقصير في الطاعة أو ارتكاب جناية (وهو سائر الدماء الواجبة) من
احصار أو رفض أو جزاء صيد أو كفارة جناية أخرى أو نجاسة ومضقات (مأخذ هذه الثلاثة)
أى المتقدمة من المنة والقرآن والتطوع وأما النذر فهو وان كان دم نساك الآن حكمه
ان كان واجبا فكبير أو تطوعا فكشكر وكذا الاضحية وجوبا أو تطوعا (وكل دم واجب شكرا
فلصاحبه أن يأكل منه) أى ماله منه ولا يتقيد ببعض منه كما يتوهم من قوله منه (وبوكل
الاغنياء) أى يطعمهم ولو بالاباحة (والفقراء) تليكا أو اباحة والتكليف يقتضى تقديم الفقراء
والا يكون ذكركم كالمستدرك (ولا يجب التصديق به) أى لا يملكه ولا يرضه وهذا الصريح
بما علم ضمنا مما قبله من التلويح (بل يستحب أن يصدق بثلثه ويطعم) يقتضين أى وأن يأكل
(ثلثه ويهدي ثلثه) أى للاغنياء من الجبرين وغيرهم (أو يذبحه) أى الثالث الاخير فأمر
للتنويح (ولو لم يصدق بشئ جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أى كراهة تنزيه
لانها مقتضى ترك الاستحباب المعبر عنه بأنه خلاف الأولى ولا قال في التكبير ولا ينبغي أن
يصدق بأقل من الثلث وهذا أيضا مستدرك كالأول (وبسقط) أى دم الشكر (يجزئ)
الذبح حتى لو سرق أو استهلك بنفسه (وكذا بقية) (بعد الذبح) قبل الله مستثنى (بل يزمه شئ) أى
من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح فإنه يزمه غيره ولا يجوز أن يصدق بغيره
(وكل دم واجب جبر لا يجوز له الاكل منه) ولو كان فقيرا (ولا للاغنياء) الا اذا أعطاهم
الفقراء تليكا لا اباحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بجميعه حتى لو استهلكه بعد الذبح)
أى كله أو بعضه (لزمه قيمته) أى للفقراء فيصدق به عليهم (ولو سرق لا يزمه شئ) واعلم انه
يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين واحد
أو مساكين الآن مساكين الحرم أفضل الآن يكون غيرهم أحوج على ما قاله في السراج
الوهاب (وهو) أى دم الجبر (كدم اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار وقتل الصيد والجماع) أى
وأشمال ذلك من ارتكاب المحظورات ولو هدر (والطواف بالطهارة وترتد شئ منه) أى من
الطواف اذا كان موجبا للدم أو السبي أو الرمي أو امتداد الوقوف (أى بقرعة الى القريب
(أو وقوف مزدلفة) أى ونحوها من ترك الواجبات فلا يمكن عن عذر (والاحصار والرفض)
أى ودمهما (وقطع أشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير محقق بالحرم (ولا يجوز بيع شئ من
لحوم الهدايا) أى وان كان مما يجوز الاكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فان فعل) أى باع
شئاً منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء أجرة منه غرمه) أى فطليه أن يصدق بغيره (وان
شرط) أى أجرة الجزاء (منه لم يجز) (أى مذبحه) (عن الهدى) ونوضيه ما قاله الطبري ولا
يعطى أجرة الجزاء منه فان أعطى صار الكل لحالة اذا شرط اعطاه منه بين شره كان فيه فلا
يجوز الكل انفسه اللحم وان أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منه عليه غير
الاجرة جاز اذا كان أهلا للتصدق عليه (ولو هلك هدى التطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز
الاكل منه) أى المتطوع (ولا للاغنياء) أى ولو أكل منه لم يضره ولا يوجب له أكله ضمن
ما أكل (وكل واحد من الأبل والبقر يجوز عن سبعة) لا خلاف في جوازها عن السبعة صحت
الاربعة لكن بشرط قصد القرية حتى لو كان أحد الشركاء كفرا لم يمس لم يرد اللحم دون

الهدى والتقرب لم يجزهم جميعا (فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز) أى وغيرهم
 بالاولى كما لا يخفى (سواء اتحد الجنس) أى جنس ما وجب من دم منته واحصار وجزاء صيد
 ونحو ذلك (أولا) لأنه ان اتحد الجنس كان أحب وأولى (ولو اشترى بدنة) أى جزورا أو بقرة
 (لمتعة مثلا وأوجب النفس) أى تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصها له (لا بسعة أن يشارك فيها)
 أى في البدنة (أحدا) لأنه لما أوجبها لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له يبيعها بعد
 ما أوجب) أى وليس له أن يبيع ما أوجبه هديا فان فعل فعله أن يتصدق بالثمن (وان نوى ابتداء
 الشركة جاز) أى وان نوى أن يشرك فيها ستة نفر أجزأته فان لم يكن له نية عند الشراء منهم ولكن
 لم يوجبا حتى اشتركت الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر
 الباقي وأى الشركة بخبرها يوم النحر أجزأ الكل ثم اذا اشترك سبعة في جزور أو بقرة اقتسموا
 القسما بالوزن ولو اقتسموا جزوا فالجزا اذا كان مع شيء من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع
 كما في شرح المجموع (واذا ولدت بدنة الهدى) أى بعد ما شرها لهديه (ذبح ولدها معها ولو باع
 الولد فعله قيمته) أى للفقراء (وان اشترى بها) أى بقيمتها هديا بخسن) أى وان تصدق به الخسن
 وهذا في الحسن أظهر فتدبر (واذا غلط رجلان فذبح كل) أى كل واحد (هدى صاحبه
 أجزأهما) أى استغسا فالأقرب (ويأخذ كل هديه) أى بعد ذبحه (من صاحبه) وعن أبى يوسف
 كل بالخيار بين أن يأخذ هديه من صاحبه وبين أن يضمه فيستري بالقيمة هديا آخر بذبحه في أيام
 النحر وان كان بعد هاتين القيمتين هدى المتعة والقران والتطوع في هذا سواء وأما لو كانت
 البدنة من اثنين ونصبا بها الخفاف المشايخ فيه والمختار انه يجوز كما في الخلاصة وقال الصدر
 الشهيد وهذا اختيار النقيب والامام الوالد وعن أحمد بن محمد العاصم انه لا يجوز اذا كان
 الجزور بينهما نصيبين وقال أبو الليث لا يأخذ به ابل يجوز اذا كان بينهما مائصفان وعلى التقاوت
 وكذا بين ثلاثة وأربعة قال في البحر الزاخر هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الاكل) أى
 منه (لا يجوز له الاتماع بمجاده ولا بشئ آخر منه) يعنى بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له
 أكله فانه يجوز له الاتماع بمجاده ونحوه (ولا يجب التعريف بشئ من الهدايا سواء أريد به) أى
 بالتعريف (الذهاب الى عرفات أو التشهير) أى الاعلام بكونه من الهدى وهما لم يتقرضا لها
 (بالقليد) أى بتطبيق قلادة في رقبتها فان كلاهما لا يجب (وبسن تقليد بدن الشكر) كالمتعة
 والنذر (دون بدن الجبر ولا يسن في الغنم مطلقا) كالأحصار والجنابة لكن لو قلده جاز ولا بأس
 به وفي المسوط لا يضره ثم ان بعث الهدى بقلده من بلده وان كان معه فهو من حيث يجزم هو
 السنة كذا في شرح الكفر (ويكره الاشعار) أى اشعار البدنة وهو اعلامها بشئ جلدها أو
 طعنها حتى يظهر الدم منها (ان خيف منه السراية) أى الذي يترتب عليه الضرر (وحسن
 الذهاب) أى استحسن ذهاب المهدى (بهدى الشكر الى عرفة) وفي البحر الزاخر وغيره ان كل
 ما يقدل فالذهاب به الى عرفات حسن وما لا فلا قال في الكبير ويرد عليه قولهم مطلقا تعريف
 هدى المتعة حسن وهو أن يذهب بها الى عرفات مع نفسه لأن الشاة وان كان لا يسن تقليدها
 لكن دخلت في هذا الاطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام الا ويخص (والافضل في ابل النحر)
 أى قبا ما عذولة اليد السرى وان شاء أن يجعلها عن أبي خبيفة معقولة بركة (ويكره) أى النحر

عليه فافرقته كذا
 ذكره الحب الطبرى وقال
 الازرقى انه خمسائة ذراع
 وخمسة وأربعون ذراعا
 ويقول في مهوره (اللهم)
 لا تقبلنا بفضلك ولا تمسكنا
 بعد ذكرك وعافنا قبل ذلك
 أعوذ بالله السميع العليم
 من الشيطان الرجيم
 (اللهم) انى أعوذ بك من
 الشيطان ومن عمله ومن
 حربه (اللهم) انى أعوذ بك
 من سيئات الاعمال عافنى
 وادفع عني ولا تؤاخذنى
 بما أسلفت من الذنوب
 وقممت من الخطايا والحب
 وتب على انك أنت التواب
 الرحيم (اللهم) يا عظيم
 يا عظيم اغفر لنا ذنوبنا وان
 عظمت فانه لا يغفر الذنوب
 العظيم الا الملك العظيم
 الرؤف الرحيم الكريم
 • (فصل) •

(في غيرها) من البقر والغنم لانه يسن ذبحه ما فلو نحر البقر والغنم وذبح الابل اجزاء اذا استوفى العروق ويكره واستحب الجهور واستقبل القبلة وكان ابن عمر يكره أن يؤكل مما لم يستقبل به القبلة والاولى أن يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والافيقف عند الذبح (ويستحب التصديق بخطامها وجلالها) كما في المحيط (ولا يبيع جلدها فان باعه تصديق بمنه) فان عمل من جلدها شيئا يتفجع به كالفراش والجراب جاز ذكره في الكبير لكن الظاهر أن هذا انما يجوز فيما أبيح له الانتفاع به كدم الشكر والتطوع والاضحية دون غيره والله أعلم

• (فصل) • ومن ساق بدنة واجب أو تطوع لا يحل له الانتفاع بظهرها) أي ركوبها (وصوفها ووبرها) أي شعر الغنم والابل قطعاً ونقياً (ولبنها) أي حلبها وشرباً بالاحال الاضطراب (وان اضطر الى الركوب) أي ركوبها فركبها واذا استغنى عنه تركها أو حمل متاعه عليها (ضمن ما تنص بركوبه أو حمل متاعه) أي بسببه وتصدق به أي بما ضمنه (على الفقراء دون الاغنياء) لان جواز الانتفاع بها للاغنياء معلق بيلوغ الحمل على ما قاله في شرح الكنز (ويضمن) أي يرش (ضرعها بالماء البارد ليقطع لبنها ان قرب ذبحها) أي زمنه (والا) بأن كان بعيداً (حلبها وتصدق به) أي على الفقراء (وان صرفه لنفسه) أي لحاجة نفسه وكذا اذا استهلكه أو

لغنى (ضمن قيمته) أي في تصدق بمنه أو بقيمته (واذا عطب) أي تعب (الهدى) أي الذي ساقه (في الطريق) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المميز له (فان كان) أي الهدى (تطوعاً فخره وصبيغ فلا دنها بدمها وضرب بها صفحة سنامها) وقيل جاب عنها العلم انها هدى (ايأكل كل منه الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) أي قامة غيره بدله (ولم يأكل كل منه عمو ولا غيره من الاغنياء) أي بل يتصدق به على الفقراء وقد قال السروجي انه لا يتوقف الاباحة على القول (فان أكل أو أطم غنياً ضمن) أي تصدق بقيمته على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة فعليه أن يقيم غيرها مقامها) بضم الميم الاول أي بدلها (وصنع بالاول ماشاء) أي من بيع وغيره (وكذا اذا اصابه عيب كبير) بالموحدة أو المثلثة بأن ذهب أكثر من ثلث الاذن عند أبي حنيفة أو أكثر من النصف عندهما (فعليه أن يقيم غيره مقامه ولو ضل هديه فاشترى غيره) أي مكانه (فقلده) أي وجهه (ثم وجد الاول فخرأيه ماشاء) أي وباع أيها ماشاء (فقلوباع الاول وذبح الثاني أو باله كسر أجزاءه) كذا ذكره والظاهر ان ذبح الاول أفضل فان الثاني بمنزلة البدل ولا اعتبار للبدل بعد حصول البدل فتأمل (والأفضل نحرهما) لان النية تعاقبت بهما في الجملة (ولو نحر الثاني وكان الاول أكثر قيمة تصدق بالنضل) وهذا يؤيد ما قدمناه من قبل (ومن ساق هدياً) أي الى مكة (وقلدها لا ينوي بها الهدى) جملة حاله (فهو هدى) أي استحصانا للعرف العادي (ويستحب لكل من قصد مكة بفلسك) أي حجة أو عمرة (أن يهدي هدياً)

• (فصل) • أي فيما لا يجوز من الهدايا كما لا يجوز في الضحايا فان شرط صحتها أن تكون سالمة من العيوب والبلايا (لا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها) وأما اذا كان الذاهب من الاذن الثلث أو أقل اجزاءه وهو الظاهر عن أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح وعن أبي حنيفة ان كان الثلث فما زاد لم يجوز وان كان أقل من الثلث جاز قال الكرمانى وفي رواية ان ذهاب الربع مانع ثم قال ان كان الذاهب أقل من النصف يجوز وان كان نصفاً فعن أبي يوسف بروايتان. وعن أبي يوسف

فاذا وصل الى منى قال (اللهم) ان هذه منى وقد أتيتك وأما عبدك ابن عبدك أسألك أن تمن علي بما مننت به علي أولياك وأهل طاعتك وان يجعلني من عبادك الصالحين يا أرحم الراحمين (اللهم) اني أعوذ بك من المفهم والمائم ومن المصيبة في العقل والدين الحمد لله الذي بلغني سالماً غانماً معافى سواي الى هذا المكان وشرفني بالاسلام والايامن وجعلني من امة محمد صلى الله عليه وسلم (ويتقدم) الى جرة العقبة ويقيم في أسفل الوادي بحيث تكون مكة عن شماله ومنى عن يمينه ويقول (اللهم) تصديقاً بكاتبك واتباع السنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم

ان كان الباقي أكثر أجزاء وان بقي النصف لم يجز (والذي لا اذن له خلقه) أما اذا كانت أذنه صغيرة جاز (أوله أذن واحدة) أي فانه لا يجوز على ما نقله ابن جماعة وعن أصحابنا لانه لا يجوز التي خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي قدس سره (ومقطوع الذنب أو الاتف أو الالبسة) أي اذا ذهب أكثرها كما تقدم في الاذن (والتي يمس ضرعها) وكذا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها (أو ذهب ضو واحد عينيها) وهي العوراء فبالاولى انه لا يجوز العمياء (والعفاء التي لا غلها) وهي الهزيلة (والعرجاء) التي يمسها عرجها عن المشي الى المسك على ما في المختار وقيل التي لا تضع رجلها على الارض (والمریضة التي لا تمشي والتي لا اسنان لها) أي سواء نعلت أو لا وفي رواية تجوز اذا كانت تعتلق وهو الاصح (والجلالة) بفتح الجيم فتشديد اللام أي التي تتبع التجاسات (ويجوز مقطوع الاذن والذنب والاتف والالية اذا بقي أكثرها) وهذا قد علم بالقهوم من منطوق ما قبلها (والجاء) بتشديد الميم (وهي التي لا قرن لها أو كان مكسورا) أي وذهب غلاف قرنها (والجنونة) قال في المختار ويجوز التولا وفي الصحاح القول هو بالتحريك جنون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير في مرئها (والخصى والشرقاء وهي التي شقت أذنها والخرفاء وهي مثقوبة الاذن) قال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرقاء والخرفاء وهي المسحونة الاذن من كى أو غيره (والحولاء وهي التي في عينيها حول والجرباء اذا كانت سمينة والحامل) مع الكراهة (والعرجاء التي لا ينع عرجها من المشي) كما تقدم (والمریضة التي تعتلق وصغيرة الاذن والتي لا اسنان لها اذا كانت تعتلق) أي على الاصح ثم هذا كله اذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أصابها العيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها أو أصابت عينيها بالاضطراب وانقلاب السكين جاز) أي استهسانا

• (فصل في السن • أدنى السن الذي يجوز في الهدى الثاني) بفتح فكسر فتشديد تخمينية (وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن) أي دخل (في السادسة ومن البقر ماله سقن وطعن في الثالثة ومن الغنم ماله سنة وطعن في الثانية ولا يجوز دون الثاني) أي غير (الاجذع من الضأن وهو ما أنى عليه أكثر السنة) على ما في شرح الجمع (وانما يجوز أي الجذع اذا كان عظيما) أي في الاستحسان (وتفسيره انه لو خط بالثنايا اشتبه على الناظر انه منها) أي أو ايس منه وقبل الجذع ماله سنة أشهر وذكر الزعفراني انه ابن سبعة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وهذا كله اذا كان عظيما كما مر وأما اذا كان صغيرا الجسم فلا يجوز الا ان يتم له سنة كاملة كما في المهز (والجوامير كالبقرة) أي حكاي السن وغيره (والذكر من المعز والضأن) الاولى تقديم الضأن (افضل اذا استويا) أي في الاوصاف الكاملة (والأنثى من الابل والبقر أفضل اذا استويا)

• (فصل) • أي في ايجاب الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بذبحه أو تعجيله (ولوندر هديا) أي واطلقه (يلزم مما يجزى في الاضحية وادناه شاة وعلاه بقر وابل الا ان ينزى بالهدى بهيرا أو بقرة فيلزمه ذلك ويختص ذبحه بالحرم) أي فله ان يذبحه حيث شاء من أرض الحرم الا انه ان كان في أيام التعزف السنة ذبحه بمنى والا ففى مكة ولوندر جزورا أو بغيره أو بدنة ولم يذكر لفظ الهدى لزمه ما ذكر) أي من الابل في الجزور ومن البقر والبغير في البدنة (ولا يختص ذبحه في الحرم ولو قال على ان أهدي بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جزورا تعين الابل) قال في

بعد ذلك الله أكبر كبيرا
والحمد لله كثيرا وسبحان
الله بكرة وأصيل لا اله
الا الله وحده لا شريك له
مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون لا اله الا الله
وحده صدق وعده ونصر
عبده وأعز جنده لا اله
الا الله والله أكبر (اللهم)
اجعله حجاً مبروراً وسعياً
مشكوراً وذنباً مقبوراً
(اللهم) اهتدي بالهدى
وقوني بالتقوى واجعل
الآخرة خيراً من الاولى
(ثم) يرفع يده وفيها الحصة
ويقول بسم الله والله أكبر
ربنا لك بيطان ورضا
لرحمن

الكبير ولو قال على أن أهدي جزوا وبصفة متكم من الأهداء تعين الأبل والحرم ولو قال
جزو ورافقا جازا البقر والبغير حيث شاء ولو طارح الحرم الآن ينوي معينان البدن وعن أبي
يوسف تعين الحرم وظاهر المذهب خلافه إلا أن يزيد فيقول بدنة من شعائر الله والحاصل كما في
التحفة أن في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقا وفي الجزو والبقر لا يختص به اتفاقا وفي البدن
لا يختص به عندهما خلافا لا يوجب يوسف وفرا انتهى فتدبر (ولو قال هذه الشاة هدى إلى بيت الله
أو إلى الكعبة أو مكة أو بكة) وهي لغة في مكة لأنها تملك أعناق الجبارة (لزمه) أي هدى بالغ
الكعبة المراد بها الحرم (ولو قال إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أما في
الصفا والمروة فلا يصح في قولهم جميعا وأما فيما قبلهما فكذلك عند أبي حنيفة وعندهما يصح
و يلزمه وهو الاظهر لما سبق فتدبر (ولو قال أنا أهدي ولائيه ليلزمه شاة) فيه ان هذا اختصار
محل لقوله في الكبير ولو قال على الله أن أهدي ولائيه ليلزمه شاة وكذا قال ابن الهمام أنه لو قال
ان فعلت فأنأ أهدي كذا الرمة إذا فعل انتهى والحاصل أنه لا يلزمه الا إذا كان النذر تمييزا
أو تعليقا سواء نوى أولم ينو فيه ما أو ما مجرد قوله أنا أهدي فلا وجه أنه يلزمه شيء لا سيما ولائيه
(ولا تجوز القيمة في هدى النذر كما لا تجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حنيفة
واستحسنه صاحب البدائع وابن الهمام وفي رواية أبي سليمان يجوز أن يهدي قيمته أو قد ذكر
الطرابلسي عن ابن سماعه أنه لا يجوز كدم المتعة والقران والاحصار بخلاف جواز الصيد
ولو بيعت بقيمة فاشترى به مثله بمكة فذبح جاز. قال الحاكم ويحتمل أن يكون هذا تأويل لقوله في
رواية أبي سليمان اجزأه أن يهدي قيمته (ولو نذر شيئا مما سوى النعم) أي بماعدا الانعام وهي
الأبل والبقر والغنم (كالثياب والعبد والقدر) بكسر القاف (والقدوم) بفتح قاف وضم دال
مهملة مخففة أي ونحوها (عما ينقل) أي مما يمكن نقله جازا هدايا قيمته وعينه إلى مكة) أي وعليه
أن يتصدق به أو بقيته ويجوز أن يهدى بطي عجيبة البيت إذا كانوا فقراء (ولو تصدق في غيره مكة جاز)
أي ولو على غير أهل مكة إلا أن الأفضل أن يتصدق على فقراء مكة بمكة أقول الاظهر ان المنذور
إذا كان معينان قال هذا الثوب أو هذا الفهم تعين عينه بخلاف ما إذا كان متهما بان قال
توبا أو عتافا فانه يجوز حينئذ كل من العين والقيمة وهذا كله ان كان المنذور عا ينقل
(وان كان عا لا ينقل) كالدار والارض وسائر العقار (تعين القيمة) إذا أراد الإبدال إلى
مكة ولو قال كل مالي أو جميعه هدى فعليه ان يهدي ماله كله في الاصح ويمكن منه قدر قوته
ولو نذر فخر ولله يلزمه شاة

• (باب المتفرقات) •

أي مسائل شتى لا يجمعهما باب (مسئلة) أفضل الاعمال بعد الصلاة والزكاة والصوم الحج) يعني
ثم الجهاد على ما نقله في البحر الزاخر عن أصحابنا وكانهم نظروا إلى ترتيب القروض والافتقار
الصلاة أفضل الاعمال وهو أقوى الاحوال (وقيل الصوم) واهل وجهه قوله عليه الصلاة
والسلام في الحديث القدسي الصوم لي (وقيل الحج) ولعل وجهه انه الجامع بين العبادة البدنية
والمالية وهي مع تحمل سائر المشقات النفسانية من مفارقة الاهل وترك الوطن واختيار
الغربة ومحس البر والبحر في مسيره وله مرة التكليف المتعلقة به لم يفرض الا في آخر الامر

ويرى الحصة بحيث تقع
الحصة قريبا من الشاخص
الذي يرى وما دون ثلاثة
أذرع قريب فاذا بعد عن
ذلك لا يجوز (وكيفية
الرى) أن يأخذ الحصة
برأس الابهام والسبابة
فيرفع يده إلى أن يظهر
ساق ابطنه لو كان مجردا
لتمسك من الرى قال
صاحب النهاية هذا هو
الاصح وقيل يضع الحصة
على ظهر ابهام يده اليمنى
ويضع ابهامه اليسرى على
وسط السبابة ويستعين
بالسبابة التي تلي الابهام
ويلقها من أسفل إلى فوق
حاجبه الايمن وجرم يمينه

ولا يجب الا في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم عرفة وروى انه قال يهودى لعمر رضى الله عنه لو زات هذه الآية علينا في كتابنا لجلنا يوم نزولها عيد النافق قال قد جعلناه عيدا دين فانه يوم الجمعة وعرفة (مسئلة اذا حج عن فرضه فالصدقة افضل من الحج) أى على ما هو المختار كما في التجديد والمزيد ومنية المقتى وغيرها ولعل تلك الصدقة محمولة على اعطاء الفقير الموصوف بغاية الفاقة أو في حالة الجماعة والا فالحج مشتمل على النفقة التي هي من جلة الصدقة بل وردان الدرهم الذي يتفق في الحج بسبع مائة مع زيادة تحملات الكلفة ومن المعلوم ان الاجر على قدر المشقة وقد ورد افضل الاعمال أحجزها أى أصعبها وكذا ذكر في الفقيه ان أبا حنيفة كان يقول الصدقة أفضل من حج التامع فلما حج عرف مشاقه فقال الحج أفضل (وقيل الحج أفضل) وهو رواية عن أبي حنيفة ان الحج تطوعا أفضل من الصدقة والصدقة أفضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم بالحج ثم بالعتق وفي النوازل ان الحج أفضل من الصدقة عند الامام وعند محمد الصدقة أفضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا ان ما عدا المصنف عنه بقل هو الاولى كما لا يخفى (مسئلة لوقفة الجمعة مزب على غيرها) أى بسبعين درجة وقد ألفت في هذه المسئلة رسالة مستقلة بمحبتها بالحظ الاوفر في الحج الا كبر (مسئلة الحج يهدم ما كان قبله من الصغار) أى قطعها اذا كان من حقوق الله تعالى والافق قد قال العلماء لا يكره شئ من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل تبقى على ذمته حتى يؤذيها الى أصحابها أو يستحل منهم فيها أو يكون تحت المشيئة (واختلف في الكبائر) أى المملقة بحق الله تعالى دون غيره لما سبق والمعتدان الكبائر مطلقا تحت المشيئة عند جميع أهل السنة كما ذكره الشيخ التوربشقي وغيره من الأئمة ومشى الطيبي على ان الحج يهدم المظالم والكبائر ووقع منازعة غريبة في هذه المسئلة بين أمير باشا من الخفية حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور وروايت رسالة السيد المشار اليه في هذا الباب وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة من الجواب والله أعلم بالصواب (مسئلة من حج بمال حرام سقط عنه الفرض) أى بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لانه ليس بحج مبرور والاوى ان يقال ويعد قبوله لا مكان قبوله حيث وجد شرائطه وأركانه (ويكون عاصيا) أى باكتساب الحرام وانفاقه في حال الاحرام مع عدم توبته من ارتكاب الاثم ثم لا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يشاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج كما اذا صلى في أرض غصب أو نوب حرير ونحو ذلك والصحيح في مذهب الامام أحمد ان من حج بمال حرام لم يجز حجه أصلا ولم يخرج عن عهدة الحج قطعا لما ورد ان من حج بمال حرام فقال لبيك وسعديك يقال له لبيك ولا سعديك وحجك مردود عليك ثم الحيلة لمن ليس معه الامال حرام أو فيه شبهة ان يستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضى دينه من ماله ذكره قاضيان وقال الغزالي من حج بحج بمال حرام أو فيه شبهة فليجتهد ان يكون قوته من الطيب فان لم يقدر فن الحرام الى التصل فان لم يقدر فليجتهد يوم عرفة فان لم يقدر فليزلم قلبه الخوف لما هو مضطر اليه من قتال ما ليس بطيب نفسي الله ان ينظر اليه بعين رحمة وينجاؤه عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهته (مسئلة اذا مات المهرم يصنع به) أى في التجهيز والتسكين (ما يصنع بالحلال من تغطية الرأس والوجه) أى ومن

الكيفية فاضيجان
وصاحب الهداية واختارها
صاحب المحيطة معلل بان
الرى شرع لاستخفاف
السلطان وترغيبه والرى
على هذا الوجه أبلغ في
الاستخفاف والتحقير
وقيل يحلق سببته مع
الاجام وبضع رأس السبابة
على مفصل وسط اجامه
وبرمها وهذا الخلاف إنما
هو في الاولوية أما في حق
الجواز فلا يتقيد بصورة
دون صورة فاذا اكل الرى
بسبع حصيات ذبح دم
القرآن ان كان فارادم
التمتع ان كان متمتعاً بالحق

استعمال السدور والكاغور وهو ذلك خلافا للشافعي (مسئلة الجاورة بمكة المشرفة لا تتركه)
بل تسحب على مذهب اليه أبو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس قال في المبسوط وعليه الفتوى
وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقبل تتركه) أي على مذهب اليه أبو حنيفة ومالك
وجاعة من المختطين خوفا من الملل والتعزم في ذلك المقام والا خلال بما يجب من حرمة ورعايته
وخوف اجتراح المعاصي والالائم لما روي من ان الحسنه فيها تضاعف فيها الى مائة ألف
وان السيئه كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الرواية ان تضاعف بالكمية والافلاشيه ان
السيئه تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الاقولون بأن ما يخالف من سينته
فيقابل ما يرجح من حسنة ثم هذا كله باعتبار المختطين لا المخلصين ممن تضاعف لهم الحسنات
من غير ما يحبطها من السيئات فان الاقامة في حقهم من أفضل العبادات بلا نزاع فالمقام بمكة
حينئذ هو الفوز العظيم بالاجماع لكن لا يقدر على حق الاقامة ورعايته الحرمة الأفراد من عباد
الله المخلصين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل
ما هم فلا يني حكيم الله باختيارهم ولا بد كرحالهم قيد في جوارحهم اذ لا يقاس
الحدادون بالملوك ونحوهم ولا عبرة بما يقع للنفوس من الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى
الملكة والقدره على شروط الجاورة فانها لا تكذب ما يكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وما
أيسر الدعوى وما أعسر المعنى وهذا قول الامام الاعظم بكرهه الجاورة في الحرم المحترم
بالنسبة الى زمانه الالفه ولو شاهد ما أدركناه من احوال المجاورين في هذه الايام وما اختاروه من
كل وظائف الحرام وما ظهر عليهم من عدم القيام بتعظيم هذا المقام لقال بجرمة الجاورة من
غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ونحن من
المخلصين الى باب المضاير الى جنابه المستحقين لعنايه وعقابه الراجين عفوهم وكرمه على
بابه القاين حال دعائه وخطابه الى بابك الاعلى غديدا رجا ومن جاءه هذا الباب لا يخفى الردا
(مسئلة الجاورة بالمدينة الشريفة لا تتركه لمن يشق نفسه) وقد تقدم انه يعزى وجوده فيكم
مجاورة المدينة المكرمة حكم مكة المعظمة كيف لا والمجاورة بمكة أفضل من عند جمهور الائمة
خلافا لما لك في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية نعم الاجماع على ان الموت بالمدينة
أفضل والمجاورة بسبب الموت فيها فيكون أفضل من هذه الحبيسة والا فحق العلوم ان تضاعف
الحسنه في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وان نفس المدينة لا تضاعف فيها بخلاف حرم
مكة وأما ما قيل من ان الاقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل اجاعا فيستعصب
ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم حتى يثبت اجاعا مثله على ما نقله في الكبير عن بعض العلماء
واستحسنه قد فزع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على ان ما بعده عما به ليس كذلك اجاعا
فهو اجاعا مثله بلا نزاع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجمهور بما عليه الاجماع وأما قوله (وذهب
جماع من العلماء الى ان الجاورة فيها أفضل منها بمكة وان قلنا بكثرة ثواب العمل بمكة) فلا وجه له
اذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهرا فيها فكيف تكون الجاورة
بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدى هذا أفضل
من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة

واجب على القادر والمتع
فيختار كذا سمينا كاملا
غير ناقص ولا أهف
ويضعه مستقبل القبلة
(وبقول) وجهت وجهي
للسدى فطر السموات
والارض خنيقا وما أنا من
المشركين ان صلاتي ونسكي
ومعاشي ومعاشي لله رب
العالمين لا شريك له وبذلك
أمرت وأنا أول المسلمين
بسم الله والله أكبر وعمر
السكين على أوداج الكيش
فيذبحه هكذا فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم رواه
أبو داود وابن ماجه والحاكم
في المستدرک وقال صحيح على

ألف صلاة في مسجدى رواه الامام أحمد بإسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الاثر

• (فصل في حدود الحرم زاده الله شرفاً وأمناء وتعظيماً) اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال الهندوا في مقدار الحرم من المشرق قد ورسته أميال ومن الجانب الثاني عشرة أميال ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلاً ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلاً وهذا شئ لا يعرف الا نقله لكن قال الصدر الشهدقيه نظر فان من الجانب الثاني التسعين وهو قريب من ثلاثة أميال كذا في الفتاوى الظهيرية وفي السراجية من الجانب الثاني قبل ثلاثة أميال وهو الاصح قلت من رأى التعظيم فلا يشك في انه ثلاثة أميال وانما الكلام على مرام الهندوا في فان مراده من الجانب الثاني هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحد بيعة قرب جعدة على طريق جعدة وهو على عشرة أميال بخلاف (جدة) أى حد الحرم (من طريق المدينة دون التعظيم على ثلاثة أميال من مكة) أى بلا شبهة (ومن طريق الجعرانة على سبعة أميال) وهو قريب من قول الهندوا في قد ورسته أميال (ومن طريق جدة) بضم جيم وتشديد دال مهملة وهى مكان معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن طريق العراق على سبعة أميال) أى أيضاً على ما ذكر جماعة كثيرة كالازرقى والنووى وغيرهما هذه الحدود الا ان الازرقى انفرد بقوله ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلاً ويمكن الجمع بانه أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجمهور وغيره

• (فصل من جنى في غير الحرم بان قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد) أى ولو تعلق به حتى العبد (ثم لا ذنبه) أى التجأ به ودخل في أدنى حتم من حدوده (لا يتعرض له) أى بضرب وقتل وجبس (مادام في الحرم) أى ولم يخرج منه (ولكن لا يباح) الا على لا يباح له وكذا لا يشارى والظاهر اطلاقهما غير مقيد بالما كولى والمشرق ونحوهما لان المقصود الجأؤه الى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى) أى لا يعطى له مأوى ولا يجلى ان يدخل في المثوى ويستمر به هذه الاحوال (الى ان يخرج منه) أى من الحرم (فيقتصر منه) أى من الجانبى بعد خروجه وهذا أقول أى حنيفة وأبى يوسف ومحمد وقرى والحسن بن زياد الا ان رواية عن محمد انه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل ان كانت الجنابة وهو دون النفس بان كان عليه قصاص في الطرف ثم دخل الحرم اقتصر منه ولعل المسئلة يختلف فيها فافقنا فاضحان عن أبى حنيفة لا يقطع يد السارق في الحرم خلافاً لهما (وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم يقطع عليه الحد فيه) كذا في التيسير وأما ما ذكره في التنف من انه لو ارتد ثم لجأ الى الحرم يعرض عليه الاسلام فان أبى قتل فهو مخالف بظاهره لاطلاق غيره انه لا يقتل في الحرم عندنا لما لان كلام غيره قابل للتخصيص والتقييد ولعله جعل اباء المرتد عن الاسلام جنابة في الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفي البدائع الحربى اذا التجأ الى الحرم لا يباح قتله في الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا فيما بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه أيضاً وقال أبو يوسف لا يباح قتله في الحرم لكن يباح اخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكابراً مقاتلاً قتل فيه) أى

شرط مسلم ثم يباح لخلق رأسه مستقبل القبلة ويبدأ باليمين (ويقول) بسم الله الرحمن الرحيم الله أكبر الله أكبر الله أكبر الحمد لله على ما هدانا الله للهدى على ما أنعم به علينا (اللهم) هذه ناصيتي بيدك وفيت التحلل تقبل منى واغفر لى ذنوبى (اللهم) اغفر للعاقبين والمقصرين يا واسع المغفرة يا أرحم الراحمين ويحلق جميع رأسه قال السكالك بن الهمام مقتضى الدليل في الحلق وجوب الاستيعاب وهو الذى ادين الله به انتهى فاذا حلق حل له كل شئ كان حرم عليه بالاحرام ماعدا التساقف ان لا يحلق له الا بعد الطواف

سواء يكون كافرا أو فاجرا (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أي فضلا عن الحرم والله أعلم

• (فصل • ولا بأس باخراج تراب الحرم واجباره واشجاره الباسية والاذخر مطلقا) خلافا لشافعي حيث يحرم اخراج تراب الحرم ويكره ادخال غيره فيه. والفرق بينهما ما بين (وما من زمزم للتبرك) أي جائزا خروجه اجماعا بل يستحب كما يأتي زاد في الكبير وتراب البيت للتبرك لكنه داخل في عموم ما سبق ثم قيل هذا اذا أخرج من تراب الحرم قدر راسين للتبرك اما اذا فعل ما هو خارج عن العادة وعمى في الحفر فلا يجوز واطلق في البحر الزاخر عدم جواز اخراج التراب والاجار ثم قال وقيل لا بأس اذا أخرج عنه قدر راسين وأما اخراج ما من زمزم فجائزا لاتفاق ولا يدخل من تراب الحل واجاره شيئا في الحرم كذا اطلقه في الكبير ولعله مذهب الشافعي وأنه استحب عليه. والاذا جاز الاخراج مع احتمال تصوره من الضرر فالاولى جواز ادخال شيء فيه مما يتفقع به ومنه ادخال الاسطوانة في المسجد الشريف من الاسـ كندرية وغير ذلك (ويكره اجارة سيوت مكة) أي ولولم يكن وقفاعاما (في الموسم) أي اياه. ولا في غيره أي عند أبي حنيفة وكان يقول للحاج ان ينزلوا دورهم اذا كان لهم فضل والا فلا (ويكره بيع أراضي مكة) وكذا اجارتها (لابنائها وقيل يجوز بيعها) أي بيع أراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم كلها في حكم مكة فدخل جميع ما حولها من مقي وغيرها فليس لهم اقتناذ البنيان بمق وبؤيده حديث من مناخ من سبق ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لانه ليس بمملوك لاحد عنه له انعام وقوفة وبؤيده قوله تعالى والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد أي المقيم والمسافر وعندهما يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدر الشهيد في الوقعات وعليه الفتوى ولعله لاحظ عموم البلوى وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل غيره مع أبي يوسف في الجواز فينبغي على نقل صاحب الباب ان يكون الفتوى على قول أبي حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بناء مكة فلا بأس بالاجماع لأن من اخذ من طين وقف عام فعمله آية أو لبناء ملكه وصار كسائر املاكه كذا قالوه وفيه مناقشة لا تخفى اذ قد يقال انما ملكه سبق تصرفه ولا يلزم منه جوازه وتكليفه لغيره (وتكره الصلاة بمكة في الاوقات المكروهة كغيرها ولقطة الحرم كلقطة الحل) أي في تناسيل أحوالها (ولا يحرم صيد وادى وج) يضم واو وتشديد جيم

• (فصل • ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم) فانه لما شرب به كبروا والاعيان وان اكثروه من علامة الايمان وانه من الاشربة المقرحة المزيلة للاحزان وقد ورد أنه طعام طعم وشفاء سقم (والنظر في زمزم عبادة) أي اذا قصد به القرية لا بطريق العادة كما ورد أن النظر الى الكعبة عبادة وقيل النظر اليها ساعة كعبادة فتسنة في تضاعف الحسننة (وبحجوز الاعتقال والتوضوء بما من زمزم) ولا يكره عند الثلاثة خلافا لاجد (على وجه التبرك) أي لا بأس بمذكر الا أنه ينبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالمسح أو الغسل أو التجدد في الوضوء (ولا يستعمل الاعلى شيء طاهر) فلا ينبغي أن يفصل به ثوب نجس ولا أن يقتل به جنب ولا يحدث ولا في

• (فصل في طواف الزبارة وما بعده) • فاذا فرغ من الحلق افاض الى مكة لاداء طواف الافاضة وهو ركن للحج فان كان ما قدم السعي رمل في الاشواط الثلاثة الاول من طوافه ثم سعى به. وقال عندئذ طواف نويت أن أطوف بهذا البيت العتيق سبعة اشواط طواف الحج واني يتقنة الدعوات المأثورة في الطواف كما تقدم ثم يصلي ركعتين صلاة الطواف ويصل في هذا الطواف أو أكثره النساء أيضا ويسمى الحلق التحال الاول ويسمى هذا الطواف التحال الثاني وان كان قد سعى الحج طاف بالرمل ولم

مكان نجيم (ويكره الاستجابه) وكذا ازالة التماسه الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويقال انه استجابه به بعض الناس فحدث به الباسور (ويستحب حمله الى البلاد) أي تبرك بالعباد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تحمله وتخبز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي انه كان يحمله وكان يصبه على المرضى وبسببهم وانه حدث به الحسن والحسين رضي الله عنهما

(فصل في أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما الى السلطان) اذا صارت خلقا (ان شاء باعها وصرف ثمنها في مصالح البيت) كما اقتصر عليه في الفتاوى السراجية (وان شاء ملكها لاحد) أي ولو لواحد من المسلمين اذا كان من المساكين (وان شاء فزرها على الفقراء) أي جمع منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنو شيبه وخدمهم فيهم (ولا بأس بالشراء منهم) أي من الفقراء بهدأخذهم وقبضهم على ما في الخبة لكن في البحر الزاخر انه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه في أوراق المصحف ومن جعل شيئا من ذلك فمليه رده ولا عبرة بما يتوهم الناس انهم يشترونه من بني شيبه فانهم لا يملكونه انتهى وهو محمول على غير الخلق أو على ما اذا كانوا أغنياء أو على ما اذا ملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الاوقاف فعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا غيره وفي خزانة الاكل انه لا يؤخذ من استار الكعبة وان مات اقط منها للفقراء وانه لا بأس أن يشتري منهم وفي فتنة الفتاوى عن محمد في ستر الكعبة يعطى منه انسان قال ان كان شيء له عن لا يأخذه وان لم يكن له عن فلا بأس به وفي الخبة أيضا رجل اشترى من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز ولو نقله المشتري الى بلدة أخرى يصدق به على الفقراء وهذا اذا لم ينقله الامام اما اذا نقله الامام للخدام أولاخر من المسلمين فجاز ما تقدم ان الامر فيه الى الامام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من ان هذا اذا كانت الكسوة ومن عند الامام بخلاف ما اذا كانت من وقف فانه يراعى شرط واقفه في جميع الاحكام وفي منسك أبي النجاشي ومن اشترى منهم من حائض أو نساء أو جنب فليس له الا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما اذا كان اللابس فيمن يجوز له لبس الحرير كالمرأة والافه وحرام على الرجال وكذا على أولياء الصبيان أن يلبسوهم وقد أدركنا من كان يدعى المشيخة وكان يلبس فانسوة من الكسوة ويرغم التبرك بثوب الكعبة وانه يقدر على خرقه الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولو للتبرك) أي سواء يكون من الوقف عليها أو لا وسواء التصديق أم لا فلا يجوز أخذ شيء من ماء الورد الذي أتى به للكعبة الشريفه كما يتبادر الى العامة (وعليه رده) أي رد الطيب ان كان بقي عنده (اليها) أي الكعبة أو خدامها ان كانوا من أهلها (وان أراد التبرك أي بطيب من عنده فسمح به انما أخذه) ولا يحل لخدام الكعبة أن ينعوا أحدا من ذلك ويدعوا انه إذا أتى به لا الكعبة ليس له ان يرجع بيقبته وكذا حكم الشيعه أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ويحويه ثم يأخذ الباقي تبركا به وأما شرا شمع الكعبة من الخدام وشيخ الفقراء فيركذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقا

(فصل في تحجب دخول البيت) أي المكرم (اذا روى آداب) بان يقدم رجله اليمنى عند

يسع بعده ثم يعود الى منى
ويبيت بها والمبيتة بمعنى
لبالي الرمي سنة ان تركها
أساء ولا دم عليه ويقسم بها
بعد يوم النحر يومين أو ثلاثا
يرى فيها الجمار الثلاث كل
يوم بعد الزوال فان رماها
قبل الزوال لم يجز على
الصحيح ويجب أن يبدأ بالتي
تلى مسجد الخيف وربما
يسبع حصيات بيده اليمنى
يسبع رميات لارميه
واحدة يسبع حصيات
ويرمي بما كان من جنس
الارض كالخجر والماء
والطين وكسرة آجر وخرف
ولا يجوز بالخشب والذهب
والفضة والحديد والرصاص
والصفر والتماس والعنبر
واللؤلؤ وربما بنفسه الا

دخوله واليسرى عند خروجه ويدعو بالادعية المأثورة فيهما (والصلاة فيه) أى نافذة
ولوركتين (والدعاء) لاسيما فى اركانه (ويدخله خاصها خاصها) أى حافيا (معظما) أى وقرا
(مستحييا) أى مما قبله سابقا بأن يكون نائبا مستقرا ومثابا حال كونه داخل (لا يرفع رأسه
الى السقف) أى جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من النقوش ونحوها أو الاشياء المعلقة من
القناديل وغيرها (وبقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم) أى فى داخل البيت كما ينه بقوله
(وكان ابن عمر رضى الله عنهما اذا دخلهما شئ قبل وجهه وجه الباب قبل ظهره حتى يكون
بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلى بقصد صلى النبي صلى الله عليه
وسلم) وهذا وليست البلاطة الخضراء بين العمودين مصلاة عليه الصلاة والسلام كما يتوهمه
العوام (واذا صلى) أى وتوجه الى الجدار الذى يقابل (وضع قدمه على الجدار وحده الله
واستغفره) أى ودعا بما شاء (ثم يأتى الاركان) أى الاربعة (فيحمد ويستغفر ويسبح ويهلل
ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه الصلاة والسلام ويدعو بما شاء) فمدعوا لولديه وللمؤمنين
والمؤمنات ويقول رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من ذلك
سلطانا نصيرا ويقول اللهم كما أدخلتنى بيتك فأدخلنى جنتك اللهم يا رب البيت العتيق أعتق
رقاينا وراقبا آباءنا واهلنا من النار يا عزيز يا جبار اللهم يا خفى الاطاف آمنا على الخلق
اللهم انى أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه
نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وبنا نقبل هذا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب
الرحيم (ومن أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب) أى بلا سبق عذاب وهو المعنى به حسن
الخاتمة من الموت على التوبة (ويجتنب البدع والايذاء) أى عما يفعل من لاعقل له فيه (فان
ادى دخوله الى الايذاء) أى حال دخوله او حال وصوله (لم يدخل) فان الدخول مستحب
والاذى حرام ثم اعلم انه رجماء على الجاهل المعكوس الفهم بقوله صلى الله عليه وسلم كلوا
بالمعروف فيستبج أخذ الاجرة على دخول البيت الحرام او زيارة مقام ابراهيم عليه الصلاة
والسلام فانه لا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام فى تحريم ذلك كما صرح به فى البحر الزاخر
وغیره

(فصل فى اماكن الاجابة الطواف) أى مكانه وكان الاولى أن يقول المطاف واللام للهد
وهو ما كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم مسجد اوالا فالسجدة الحرام كما مطاف بمعنى انه يجوز فيه
الطواف (والمتمزم) وهو ما بين الحجر الاسود والباب على ما عليه الجمهور وعن بعض السلف منهم
عمر بن عبد العزيز ان المتمزم بين الركن اليماني والباب المسدود وفى ظهر البيت وهو الذى يسمى
الآن بالمستجار (وتحت الميزاب) أى فانه مصلى الابرار (وفى البيت) أى داخله (وعند زمزم)
أى بئر (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة وفى المسمى) وما بينهما لاسيما فيما بين الملبين (وعرفة)
أى عرفات أطلق عليه مجازا (ومزدلفة) لاسيما المشعر الحرام (ومنى والجمرات) وهو لا ينافى
أنه لا يقف للدعاء عند جرة العقبة (ورؤية البيت) أى فى كل مكان يراه (والحجر) بكسر الحاء
أى داخل الحطيم بكاه (والحجر الاسود والركن اليماني) أى وما بينهما والظاهر ان هذه الاماكن
الشريفة موضح اجابة الدعوات المنبقة فى الازمنة والاحوال المخصوصة ويمكن جعلها على

ان يكون مريضا فيجوز له
أن يأذن لا تحريرى عنه
(ويقول) عند رى كل
حصة بسم الله والله أكبر
وعنا للشيطان ورضا
للرحمن ويقف بعد الفراغ
امام الحجر مستقبل القبلة
ويرفع يديه للدعاء ويدعو
بما شاء (ويقول) الحمد لله
حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه
(اللهم) لا أحصى ثناء عليك
أنت كما أثبتت على نفسك
(اللهم) صل وسلم وبارك على
نبي الرحمة وشفيح الامة
وكاشف الغمة سيدنا محمد
النبي الامي الاطفي العربي
المكي المدني وعلى آله هداة
الورى وصحبه مصابيح
الهدي كما صليت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم

عومها والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خلف المقام) •
قال في البحر والذي رجحه العلماء أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملصقا بالبيت
قال ابن جماعة وهو الصحيح وروى الأزرقي أن موضع المقام هو الذي به اليوم في الجاهلية
وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم انتهى والأظهر أنه كان
ملصقا بالبيت ثم أخرج من مقامه الحكمة فذلك ما انتهى ذلك وأيا كان فلا يـة فوجب أنه أين
يوجد فهو المصلي وهو المذبح كما قال تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى (وتلقوا الحجر
الأسود على حاشية الطواف) أي مطلقا أو محتما بمن يفرغ عن هي العمرة (وقرب الركز
العراقي) أي من أحد طرفيه وأظهر أن هذا سهو قلم من الكاتب في الكبير قريب الركن
الشامي الذي يلي الحجر بمالي الباب والله أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أي حيث أتم به
جبريل عليه السلام ذكره في الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أي التي تسمى مقام جبريل
حيث أتم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات في أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا هو المشهور
عند أهل مكة ويكاد أن يعدم متوازا عندهم على ما قاله في العمدة وتسمى محض إبراهيم عليه
السلام وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولما خرج منها صلى عند باب الكعبة
وهو يحتمل موضع الحفرة أما قوله في الكبير أن الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر فإن
كان يريد به الحجر الأسود فغير صحيح وإن أراد به الحجر الحطيم فهو عن معنى البنية بعيد (ووجه
البيت) أي جميع سمتيه من الجانب الذي فيه الباب وقد ورد تفضيل وجه الكعبة على غيره من
الجہات في حق الصلاة وبشراية قوله سبحانه ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ثم
طرف المزاب لانه قبلته صلى الله عليه وسلم (والحجر) أي الحطيم كله أو بعضه وهو قد رسته أذرع
أو سبعة أو بمخصوص تحت ميزابه (وداخل البيت) أي داخل الصفة وكان الأولى تقديمه
(وبين الركنين اليمانيين) تغليب اليماني والحجر الأسود (وعند الركن الشامي) أي من الحجر
أو خارجيه (بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره ومضى آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام
وهو جانب الركن اليماني) أي أحد طرفيه والأظهر أنه في المستجار وهو ما بين الركن اليماني
والباب المسدود والله سبحانه أعلم بالصواب فينبغي أن يـة الآثار أن يـم الاماكن التي ورد
فيها الأخبار رجاء أن يظفر بمصلي سيد الأخيار

• (فصل في تـة زيارة بيت سيدنا خديجة) أي الكبرى (رضي الله عنها) وهو الذي ولدت فيه
فاطمة الزهراء رضي الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم
مقيما فيه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبراني وغيره
من الأعلام فتعبيره بقوله (وقبل هو أفضل) وضع بمكة بعد المسجد ليس في محله اذ لم يـم خلاف
في حكمه (ومولد النبي صلى الله عليه وسلم) وهو في الشعب المعروف بمكة على خلاف في كونه
• ولده صلى الله عليه وسلم على ما يـته في المورد الروي في مولد النبي (ودار أبي بكر رضي الله عنه)
وهو المعروف بـكان أبي بكر في قاف الحجر حيث فيه هجران أحدهما المعروف بالتكلم والثاني
بالتسكا (ومولد علي رضي الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولد في جوف الكعبة (ودار

الملك حميد مجيد بعد خلقك
ورضا نفسك وزنة عرشك
ومدادك لكانك كلما ذكرك
الذاكرون وغفل عن ذكرك
الغافلون صلاة ترضيك
وترضيه وترضى بها غنا
صلاة دعة بدوامك باقية
يقال لك لا غاية لها ولا انتماء
ولا أمدها ولا انقضاء صلاة
تحييناها من هذب النار
وتدخلنا بها الجنة مع
الخلقاء الأبرار وتريناها
وجهك الكريم وتنفعنا
بها يوم لا ينفع مال ولا بنون
الامن أفي الله بقلب سليم
(اللهم) اجعلها مبرورا
وسعيها مشكورا وذنبا
مفخورا وتجاره لن تجود

(الارقم) وهو مسجد عند الصفا وفيه اسلم عمر رضى الله عنه وكل الاربعين وحصل به عز الدين
 ونزل بها النبي صلى الله عليه وسلم من المؤمنين (وغار جبل نور) وهو الذى فى القرآن
 ذكره ثمانين اذ هما فى الغار (وغار جبل حرا) وكان صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه به منزلة قبل
 الرسالة واول ما نزل عليه فيه اقرأ باسم ربك الذى خلق الآيات وقد روى أبو نعيم ان جبريل
 وسكايل شفا صدره وغسله ثم قال اقرأ باسم ربك الذى خلق وكذا روى شق صدره الشريف
 هنا أيضا الطيالسى والحارث فى مسندهم ما على ما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية
 (ومسجد الراية) وهو بأعلى مكة يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجن) أى
 مواضع اجتماعه صلى الله عليه وسلم بهم واستماعهم القرآن او موضع ترك ابن مسعود به رضى الله
 عنه وخط حوله وقال له لا تخرج منه حتى ارجع والله اعلم (ومسجد الشجرة مقابله) أى مقابل
 مسجد الجن (ومسجد الغنم) لانه نسب الى موضع كان يباع الغنم فيما حوله (ومسجد باجباد)
 بفتح الهمزة ارض بمكة اوجل بم الكونه موضع خيل تبع كذا فى القاموس والان محلة بمكة
 يسمى الجباد بكسر الجيم وهو المناسب لقوله تعالى اذ عرض عليه بالعتشي المافقات الجباد
 (ومسجد على جبل أبى قبيس) وهو اصل الجبال واولها على ما قبل وأما ما اشتهر من اكل رأس
 الغنم يوم السبت فيه فم الاصل فيه بل اكل الرأس على ما يطبخونه فى هذا الزمان حرام لكونها
 نجسة لسطهم اياها بما لها (ومسجد بنى طوى) بضم الطاء وبكسر ها وينون ويمنع وهو
 موضع معروف قرب الجوخى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعقر وحيد (ومسجد العقبة
 بقرب منى ومسجد الجعرانة) بكسر الجيم وسكون العين وبكسر ها وثلاث ذى الراء أحد حدود
 الحرم أحرم منه صلى الله عليه وسلم بمرفة ارجع من فتح الطائف به دفع مكة (ومسجد عائشة
 رضى الله عنها بالنعيم) سبق الكلام عليه (ومسجد الكبريت) بمسجد عن بين الوقف بعرفات
 وهو غير مسجد غرة الذى صلى فيه الامام هناك يوم عرفة (ومسجد الخيف) وهو مسجد ما تور
 شهور وفضله فى الكتب مطور (وغار المرسلات) بقربه أى لنزوله فيه عليه الصلاة والسلام
 (فصل فى استحباب زيارة أهل المعلى) بفتح الميم واللام ضد المسئلة واشتهر بين العامة بضم الميم
 وتثنية اللام المقترحة وله وجه فى القواعد العربية وهو أفضل مقابر المسلمين بعد البقيع
 بالمدينة وقد ورد فى فضلها ما أحاديث كثيرة (وينبى فى زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين
 والاولياء والصالحين) أى بجملة اكثرتهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أى معرفة معينة (بمكة قبر
 صحابي) أى ولا صحابة (الا انه رأى بعض الصالحين فى المنام قبر خديجة الكبرى رضى الله عنها
 بقرب قبر فضيل بن عياض) فبقي قبره هناك وفيه ايمان الى ان هذه الرواية حدثت بعد موت
 الفضيل بن عياض رضى الله عنه ونحوه من التابعين ثم لاشك ان خديجة رضى الله تعالى عنها
 ماتت بمكة الا انه كما قال (ولا ينبغي تعينه) أى تعيين قبرها (على الامر الجهول) كما قال المرجاني
 (والقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح) أى لا يعرف موضع قبره به أيضا مع الاتفاق على موته بمكة
 الا أن بعض الصالحين أشار الى انه بالجبل المعلى على عين الخارج من مكة المشرفة والصحيح انه
 ليس به وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما لا يصح كونه فى موضعه المعروف عنه بقبر
 السادة الصوفية وله له كان موضع صلبه (ومن مات بها من التابعين عطاء وسفيان بن عيينة

(اللهم) اليك أفضت ومن
 عذابك أشدقت واليك
 رغبت ومنك رجيت فأقبل
 نسكى وأعظم أجرى وارحم
 تضرعى وأقبل توبتى وأقبل
 عترتى واستجب دعوى
 وأعطينى سؤلنى (اللهم)
 اليك وفد وقد قرى فاجعل
 قرأى منك رضا عنى
 بأرحم الراحمين لا اله
 الا الله واقه اكبر عدد كل
 شئ لا اله الا الله واقه اكبر
 عدد خلقه ورضا نفسه
 لا اله الا الله واقه اكبر
 زنة عرشه ومداد كلماته
 والحمد لله كذلك وصلى الله
 على سيدنا ونبينا محمد كذلك
 وعلى آله وصحبه كذلك

وفضيل رضى الله عنهم) والمشهور انهم في موضع واحد مدفونون قريب قبعة خديجة الكبرى
رضي الله عنها وكثير من الاكابر كالامام الباقر وغيره دفن عندهم فينبغي أن يزورهم ويتبرك
بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الذكر والدعاء والاستغفار لهم ولغيرهم من
المسلمين ويقول ما ورد في آداب القبور ومن مات بأحد الحرمين الشريفين يرجى له فضل جيل
وأجر جزيل جعلنا الله منهم ثم من آداب زيارة القبور مطاقا ما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل
رجل المتوفى لا من قبل رأسه فإنه أعجب لبصر الميت بخلاف الأول لأنه يكون مقابل
بصره ناظرا الى جهة قدمه اذا كان على جنبه لكن هذا اذا أمكنه والا فقد ثبت أنه صلى الله
عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند رجليه ومن آدابه أن يسلم بافظ
السلام على الميت دون قوله عليه السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العاقبة ثم يدعوا قائما طويلا وان جلس
يجلس بعيدا منه وقربا يجنب مراتبه في حال حياته ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة
وأول البقرة الى المفلحون وآية الكرسي وآس الرسول وسورة يس وتبارك الملائكة وسورة التكاثر
والاخلاص اثنتي عشرة مرة وأحدى عشرة أو سبعاً أو ثلاثاً ثم يقول اللهم اوصل نواب ما قرأنا
الى فلان واليهم وقد قال ابن الهمام ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فبادر منه بعض الناس
من دفن أقاليمهم وقد دفن حوالهم خلق في طائفة القبور الى أن يصل الى قبر قريه مكرهه انتهى
فينبغي أن يجتنب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يمشي في المقابر حافيا وان كان لم ترديه
السنة بل حديث وان الميت ليسمع خفق نعالهم دل على أن هذا كان أكثر أحوالهم
والله أعلم

باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

(اعلم ان زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعلمهم أجمعين (باجماع المسلمين) أي من غير
عبرة بما ذكره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأنفع المساعي) أي أرجى
الوسائل والدواعي (لتبيل الدرجات قربة من درجة الواجبات) بل قيل انها من الواجبات
كما بينته في الدرر المضية في الزيارة المصطفوية (من له ساعة) أي وسعة واستطاعة (وتركها
غفلة عظيمة وجفوة كبيرة) أي غلظة جسيمة وفيه إشارة الى حديث استدله على وجوب
الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي بسند حسن
(وصرح بعض المالكية بأن المشي الى المدينة) أي للمجاورة بها (أفضل من الكعبة وبیت
المقدس) أي من المشي الى مكة للمجاورة فيها بناء على مذهبهم من ان المدينة أفضل من مكة
باعتبار المجاورة وهذا انما يكون بعد اداء الحج والا فلا يصح اطلاق هذا الكلام والله اعلم
بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وان كانت مستحبة فلا شبهة انها دون مرتبة الزيارة المصطفوية
بل خلاف في هذه المسئلة بقي الكلام على أنه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء
أو يكره فالصحيح أنه يستحب بأكراهة اذا كانت بشرطها على ما صرح به بعض العلماء على
الاصح من مذهبيار هو قول الصكر نفي وغيره من ان الرخصة في زيارة القبور ثابته للرجال
والنساء جميعا فلا اشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لا لاطلاق الاصحاب والله اعلم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله (اللهم) تقبل منا ولا
تجعلنا من الخسر ومن
وأدخلنا في عبادة الصالحين
يا أرحم الراحمين (اللهم)
صل على سيدنا محمد وآله
ومحبته وسلم تسليما كثيرا
(ثم توجه الى الجرة)
الوسطى ويرميها بسبع
حصيات ويدعو بعد
الفراغ مستقبل القبلة كما
تقدم شرحه (ثم توجه الى
جرة) العظيمة ويرميها بسبع
حصيات كما تقدم ولا يقف
بعد الفراغ عند هابل

بالصواب (واذا عزم على الزيارة) أي قصد لها (فقطه ان يخلص نيته ويجرد عزمه) أي طوته من
ارادة الرياء والسهمية وقصد المباهاة والفرجة ومن علاماتها الدالة عليها ان لا يترك شيئا مما يلزمه
من الفرائض والسنن والا فلا يحصل له من الزيارة الا التعب والخسارة بل يوجب التوبة
والكفارة ثم ان كان الحج فرضا أي عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أي ابتداء بالاهم ولا يترك
الحج حق الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما ينبغي تقديم التلبية على الزيارة ويشهد
له لاله الا الله محمد رسول الله لكنه مقيد بما قاله (ان لم يمر بالمدينة في طريقه) أي ~~في~~ أهل
المشام (وان مر بها بدأ بالزيارة لا بحالة) لان تركها مع قربها به تدمن القساوة والشقاوة وتكون
الزيارة جنة بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القبلية للصلاة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة أي الذريعة بالتوصل الى صاحب الشريعة ولا شهية ان من
قال أولا محمد رسول الله ثم قال لاله الا الله يكون مؤمنا لان الايمان هو التصديق بالتوحيد
والنبوة على وجه المعينة لا بشرط القرب في الحاشية الجمعية وقد روى الحسن عن أبي حنيفة
الله اذا كان الحج فرضا قال احسن للعاج أن يبدأ بالحج ثم يفتي بالزيارة وان بدأ بالزيارة جازاته
وهو الغلام اذ يجوز تقديم النقل على الفرض اذ لم يحش القوت بالاجماع فلي هذا من كان حجه
فرضا وجاء مكة قبل أو ان الحج فهل له أن يزور قبل الحج أم لا ولا الظاهر انه أن يزور قبل دخول
أشهر الحج وأما بعده فلا (وان كان الحج) أي عليه (فلا فهو بالخيار) أي اذا كان آفاقيا (بين
البداء والخيار) أي بزيارته (صلى الله عليه وسلم) بالاحمال والابكار) أي في جميع الليل والنهار
(وبين أن يحج أولا ليطهر من الاوزار) أي الاثم (فيزور الطاهر طاهرا) أي في مقام المرام
ولا يبعد أن يكون الامر كذلك في قضية الانكسار أيضا لانه بالزيارة يرتجى الكفارة فيصح
طاهرا فيقع حجه مبرورا والحاصل ان لكل وجهة وجهة تقديم الحج من كل وجه مقدمة
الضرورة محوجة الى مخالفة

• فصل • واذ توجه الى الزيارة) أي مع كمال النظافة والطهارة (أو كثرة المسير) أي زمان
سيرة ومكانه (من الصلاة والتسليم) أي وما في معناهما من انشاد المدح وانشاء التعت ومداكرة
السيرة (مدة الطريق) أي ان وجد رفيق التوفيق (بل يستغرق اوقات فراغه) أي عن اداء
فرائضه وضروريات معاشه (في ذلك) أي فيما ذكر من الصلاة والسلام فله المناسب للمقام
فان كثرة الثواب مترتبة على قدر التوجه في المرام (ويستغنى في طريقه من المساجد المندوبة
اليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد المأثورة المتعلقة بمجاذبه كما ينشأ في الدرة المحضية ومن
أهمها الذي أهملها الخاص والمعام قبر ميمونة ام المؤمنين رضي الله عنها الثابت زفافها
ومماتها بسرف وهو موضع بين النخيم والوادى للمتوجه من مكة المعظمة الى المدينة
المكرمة وحول قبره مسجد خراب فينبغي أن يزار ويتبرك بذلك المزار (وكما انما ادنووا)
بعضهم وتسد يد الاله أي قربا (انما ادغرها) يضم غنم مبهمة وسكون راء وهو ما يلزم اداؤه من
القران وهو الولوع على ما في القاموس ومنه مولع بكذا أي حريص عليه فالحق انما ادنووا
بالشوق وولوعا بالذوق وأما ما مضى من فتح عين مهله وسكون زاي فليس في محله ان لا معنى
لزيادة العزم وما لفته لانه لا يتصور تردد لزام في وجهه وبشير الى ملاخنة بهما حرمنا عطف

توجه الى رحله ثم يفعل
كذلك في اليوم الثالث
فاذا اراد ان يتفر الى مكة
فعل ولا شيء عليه والافضل
ان يتأخر الى اليوم الرابع
فيري الجبل الثالث ويتفر
ويجوز في اليوم الرابع
ان يري الجبل بعد طلوع
الفجر قبل الزوال عند أبي
حنيفة رضي الله عنه

فصل في التفريق
مضى الى مكة

اذا اراد التفر في اليوم
الرابع انصرف بعد رمي
الحقبة وقال الحمد لله جدا
كثرا طيبا مبارك كافي
والشكر على اداء المناسك
والتوفيق لاداء الحج الى
بيت الله تعالى وتيسير ذلك
بنته وكرمه وطفقه

تفسيره بقوله (وحنوا) بضمين وتشديد الواو أى ميلا وحنبة كما يقتضيه قرب المسافة وشهود
الساحة كما قيل

وابرح ما يكون الشوق يوما • اذ ادنت الخيام الى الخيام

وبدل عليه ما ورد من الافاضة شوقا الى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى
المدينة حرك الدابة وقال سير واستبق المقردون الحديث وهذا معنى قوله (واذا دنا من حرم
المدينة المشرفة) أى حوالىها من الاماكن المحترمة اذ لا حرم للمدينة عندنا تحرم مكة فى
أحكامها (فليزدخنا) أى فى الباطن (وخضوعا) أى فى الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق
مبالغة فى الشوق (وان كان على دابة حركها أو بهير أو ضعه) أى امرعه وهو يخصص بعد
تعميمه وبفيدانه اذا كان ماشيا يسرع فى مشيه كما قال قائل

ولو قيل للصنون أرض أصابها • غبار ترى ليلي لحد واسرها

(ويجئ حديثا فى خزينة الملائكة والديار) أى كنية وكيفية واذا وصل اليه قال اللهم هذا حرم
رسولك صلى الله عليه وسلم الذى عظمت وذلك أن تجعل فيه من الخير والبركة مثل ما هو فى حرم
البيت الحرام فحرمنى على النار وما منى من عذابك يوم تبعث عبادك وارزقنى فيه حسن الادب
وفعل الخيرات وترك المنكرات (واذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة
كطابة (الطيبة) أى الطيبة الطاهرة المطهرة (وأشجارها المعطرة) أى جميعها من المثمرة وغير
المثمرة (دعنا بغير الدارين) أى الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أى وأكرمتهما (على النبي صلى الله
عليه وسلم والاحسن أن ينزل عن راحلته بقرعها) أى تذلا وتواذبا (ويمشى) أى فى طريقهما ان
قد روي أنها ونقريا (با كيا حافيا ان أطاق) أى الخفاء أو ما ذكر من التزوي والمشي والبكاء
والخفاء (تواضعا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أى واجلالا له (وكما كان أدخل) أى أكثر
دخلا (فى الادب والاحلال كان حسنا) أى مستحسنا فى رعاية الاحوال (بل لومشى هناك على
أحداقه) وبل للمجهد من تذله وتواضعه كان بهض الواجب) أى من جميع استحقاقه (بل لم
يف بمشارع عمره) أى من حقوق أمره وقيام شكره كما قيل

لو جئتمكم فاصد السبي على بصرى • لم اقض حقواى الحق آذيت

(واذا وصل الى المدينة اغتسل بظاها) أى فى خارجها (قبل الدخول) أى بها (واذا لم يتيسر)
أى قبل الدخول (فبعده) أى ولو فى داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أى وان لم يغتسل
(توضا) أى لانه لا بد من طهارته فى دخول المسجد وتحيته وليكون على أكمل الاحوال فى
زيارته (والغسل أفضل) لانه التطهير الاكمل (ثم لمس أنظف ثيابه والجديد أفضل) أى كافى
العدو والبياض أولى كافى الجملة (ويطيب) واستعمال المسك أفضل (واذا وقع نظره على
القبة المقدسة) أى المنيفة (والحجرة المشرفة) بمبالغة الشريفة (فليس تحضر عظمها) أى عظمتها
(وتفضلها) أى على غيرها (وتزورها فانما حوت أفضل البقاع بالاجماع وسيد القبور بالانواع
وأكرم المطلق) أى ومحل أكرمهم (على المطلق بالاطلاق) أى من غير تشديد وإضافة فى
الاستحقاق وقد نقل الناضى عباس وغيره الاجماع على تفضيل ملهم الاعضاء الشريفة حتى
على الكعبة المنيفة وان الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداها وما وراء

(اللهم) قطة - ل منا
الحج وأثنا على العج والنخ
واجعله لنا خالدا لوجهك
الكريم وانفعنا به يوم
لا ينفع مال ولا بنون الا من
أتى الله بقلب سليم (اللهم)
صل على سيدنا محمد صاحب
المقام المحمود والحوض
المورود والشاعة العظمى
يوم الورد وعلى آله أئمة الدين
وعلى اصحابه هداة المسلمين
كما صليت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم انك جلد مجيد
عبد خلقك ورضا نفسك
وزينة عرشك ومداد كلماتك
كلما ذكرتك اذا كرون وغفل
عن ذكرك القافلون والسنة
ان ينزل بالحبص على الاصح
عندنا ذكره شمس الأئمة
المرحسى فى المبسوط ويقيم
به ولو ساء وان تركه بلا
عذر رأساء ولائى لبيته

الكعبة ونقل عن أبي عبد الله الحنبل أن تلك البقعة من الفرس أفضل من العرش وبه كان يقول
 شيخنا محمد البكري قدس الله سره الساري (فإذا دخل باب الباد) أي أراد دخوله (قال بسم الله
 ماشاء الله) فنجبا من صنيعه لعبده وأثر كرمه وجوده (لا قوة الا بالله) أي لا قوة على طاعة الله
 وعبادته الا بتوفيق الله ومعوته (رب أدخلي مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي
 ادخل صدق واخرج صدق في المدينة ومنها أودخولاً مرضياً وخروجاً مقبولاً مرعياً حسب
 الله آمنت بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي وأنزل
 علي أصناف نعمتك (وارزقني من زبارة رسولك صلى الله عليه وسلم) أي من أجلها أو في
 تحصيلها (مارزقت أوليا لها أهل طاعتك وأنت ذنبي من النار) أي خلصني من دخولها
 (واغفر لي) أي ذنوبي وخطاياي وعمدي (وارحمي) أي تبركي المعاصي أبداً ما أبقيتني (يا خير
 رسول) أي لا سيما بوسيلة الرسول (وليكن) أي الزائر حال دخوله إلى أو ان وصوله (متواضعا)
 بظاهره (متخضعا) بباطنه (معظما لحرمتها) لا تحترز تلك البقعة (معتلماً من هيبة الحال بها) أي
 من عظمة النازل فيها (مستشعراً العظمة) أي رفعة قدر ذاته وصفاته (صلى الله عليه وسلم) كأنه
 يراه) أي في مقام المراقبة ومرتبة المشاهدة حال كونه (حزيناً) أي على أشواقه (متأثلاً على
 فراقه) أي عدم ادراكه أو على ما فات وما له فيما مضى من عمره (وفوات رؤيته صلى الله عليه
 وسلم في الدنيا وأنه) أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته (في الآخرة
 على عظيم الخطر) في أنه هل يتصور له رؤيته في العقب أم لا ومع هذا يكون (شاكراً العظيم مأمناً
 به عليه من الحضور بين يديه والمنول) أي الوقوف حال كونه (وجلاً) بهت فبكسر أي خاتفاً (من
 الرذم رجاء القبول مكرام من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلاً به لوصول المأمول
 وإذا دخل البلد العظيم) أي وحصله المقام الأنجم (بدأ بالمسجد المكرم) أي كما كان يفعل
 صلى الله عليه وسلم حين قدمه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يعرج على ما سواه) أي غير
 دخول المسجد (الا لضرورة كغرف على محترم) أي مال أو حرم (وأما النساء) أي من الزائرات
 (فتأخير الزيارة لهن إلى المساء أولى) أي لان حالهن في الليل استرخا وخنق (فبدخله) أي المسجد
 (مقعداً رجليه اليمنى مع غاية الخضوع والافتقار) أي الظاهري (ونهاية الخشوع والانكسار)
 أي الباطني (تائباً بما اقترفه) أي اكتسبه (من الاوزار) أي انقال المعصية (فاتللاً اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي) أي اعصمني من معصيتك (وافتح لي
 أبواب رحمتك) أي باتمام نعمتك ودوام منتك (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كباب السلام
 كما عليه العمل (والاول أفضل) أهل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب أولانه كان إلى
 الجرات من أقرب الابواب (فإذا دخله) أي من باب السلام وشعوه (قصد الروضة المقدسة)
 وهو ما بين المنبر والقبر المنور (فان دخل من باب جبريل قصد هاهنا خلف الحجر الشريفة) أي
 لامن أمامها المانع من العبور إلى الروضة للتحية من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الهيبة) أي
 الخشبة وهو الخوف مع العظمة دون التفرة (والخضوع والذلة) أي المذلة والمسكنة (على وجه
 يطبق بالمقام) أي بجمال الزائر والاب لا يقدر أحد على أن يخرج من عهد قديم بلق بالزور والظاهر
 (غير مستغل بالنظر إلى ما هناك) أي من الظواهر وما وراء الستار (ثم يبدأ بحضبة المسجد

وقد روى أنس بن مالك
 رضى الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى
 الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء ثم رقد رعدة
 بالحصب ثم ركب إلى البيت
 فطاف أخرجه البخاري
 في صحيحه

* (فصل في طواف الصدر)

ويسمى طواف الوداع
 وطواف آخر عهد بالبيت
 وهو واجب على الحاج
 الا فاقى للمكي ومن قوى
 من الحجاج أهل الآفاق أن
 يستوطن مكة ويتخذها بلداً
 سقط عنه طواف الصدر
 وقال أبو يوسف رحمه الله
 أحب إلى أن يطوف المكي
 طواف الصدر لانه وقع
 ختام أفعال الحج (ويقول)
 نويت ان أطوف به هذا
 البيت أسبوعاً كاملاً
 طواف الصدر لله تعالى

ركبتين) تعظم الله وقته دعيما لحقه على حق رسوله كما يقتضى ترتيب حقوق الربوبية والعبودية
 (والأفضل أن تكون) أى تلك الصلاة (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أى فى مقامه بمجرايه (وهو
 بطرف المهراب مما يلي المنبر يقرأ فى الأولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص) كما ورد عنه صلى
 الله عليه وسلم انه اختارهما فى كثير من الصلوات لانهما من التبرئة عن الشرك والشركاء
 وثبات الذات والصفات (وإذا سلم منها شكر الله تعالى وحده وأثنى عليه) تأكيدها بالمقابل
 وقال الكرماني وصاحب الاختيار من أصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهب انه يسجد لله
 شكرا (على هذه النعمة العظيمة والمنحة الجليلة وبسأله انعامها) أى غناه وادوامها
 (والقبول وان ين عليه فى الدارين بنهاية المسؤل) الأولى بحصول المسؤل ووصول المأمول
 (وان لم يتيسر له) أى ما ذكر من المهراب الاكبر (فما قرب منه ومن المنبر والاغتبط بتيسر)
 أى من الروضة وغيرها من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجودا فى زمنه صلى الله عليه
 وسلم فانه أفضل ونوابه أكثر (وان أقيمت المكتوبة وخيف فوتها بدأها وحصلت التلبية بها)
 أى فى ضمنها (فإذا فرغ من ذلك قصد التوجه الى القبر المقدس) أى الموضع المستأنس (وتفرغ
 القلب من كل شئ من أمور الدنيا) أى ونظف من الوسخ والدنس (وأقبل بكلية لهما وبصدده
 اصلى قلبه للاستعداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أى بمنع (على قاب شغل) بصيغة التجهول
 أى اشتغل (بقاذورات الدنانير الشهوات) أى اللهوية (والارادات) أى الردية (أن يدل اليه)
 أى الى قلبه (من ذلك شئ) أى ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة أو شمة
 (بل ربما يخفى عليه) أى على صاحب هذا القلب المقبل على الدنيا والمعرض عن العقبى (من
 نوع مقت) أى ولو فى وقت (واعراض) أى موجب اعتراض لما اختاره من اغراض فاسدة
 وأعواض كاسدة (والعباد بالله تعالى) أى من غضبه وعقابه وابعاده عن ملازمة بابه وجنابه
 (فليجتهد فى ذلك التفرغ ما أمكنه) أى تسهل له حيث ندم من جذبة آلهية والافتقار يريخ القلب فى
 ساعة واحدة مع صرف العمر جميعه بالعوائق والعلائق والتعليق بأمور الخلائق من المحال
 كما لا يخفى على أرباب الكمال وأصحاب الاحوال وتطيره من كبر ما تعهده فى جميع سفره ووصل
 الى عقبه شديدة لضرورة فيقطعهم حيث ندم صاحبه من العلف والشعر جاء ان يتقوى بذلك على
 المسير ولكن لا يأس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم
 فى تحصيل مسؤله وتحقيق مأموله (ولبلا حظ مع ذلك الاستعداد من سعة عفوه صلى الله عليه وسلم
 وعطفه ورأفته) أى شدة رحمته على سائر العباد (أن يسأله) أى ما صدر عنه فى حضرته من قلة
 أدبه (فيما يجز عن ازالته من قلبه) كما قيل

عصبت فقالوا كيف تلقى محمدا • ووجهك أبواب المعاصى مبرقع

عسى الله من أجل الحبيب وقربه • يداركنى بالعفو والعفو أوسع

(ثم توجه) أى بالقلب والاقبال (مع رعاية غاية الادب مقام تجاه الوجه الشريف) بضم التاء أى
 قبله مواجهة قبره الشريف (متواضعا خاضعا خاشعا مع الذلة والانكسار والخشبة والوقار) أى
 السكينة (والهبة والافتقار غاضر الطرف) بتشديد الضاد المجهمة أى خافض العين الى قدمه
 غير ملتفت الى غير أمامه وإمامه (مكفوف الجوارح) أى مكفوف الاعضاء من الحركات التى

الله أكبر ويأتى بأدعية
 الطواف كما تقدم فإذا فرغ
 صلى ركعتين خلف المقام
 أو حيث تيسر (ثم يأتى الى)
 زمزم وينزع منها دلوا بيده
 ويشرب منها ثلاثا وهو
 قائم ويدعو بما يريد فان
 ما من زمزم لما شرب له وقد
 شربه كثير من العلماء لأمور
 فوها عند شربهم فخصات
 لهم مراداتهم وأنعم
 بحرب ذلك والله الحدودية قول
 (اللهم) انه باقنا ان ندين
 صلى الله عليه وسلم قال
 ما من زمزم لما شرب له (اللهم)
 انى أشربه لخير الدنيا
 والاخرة ويستحب أن
 يستقبل البيت عند الشرب
 ويتنفس ثلاث مرات
 ويرفع بصره كل مرة الى
 البيت ويقول فى كل مرة

بسم الله والحمد لله والصلاة
السلام على رسول الله
(اللهم) اني أسألك رزقا واسعا
وعائانا وعيالا متقبلا وشفاء
من كل صقم بأرحم الراحمين
(ويقول) الحمد لله الذي
سقاني من غير حول مني
ولا قوة ثم يمسح به وجهه
ورأسه ويصب على رأسه
قليلًا منه ان تيسر له ذلك
والتوضوء بماء زمزم
والاغسال به جائز (ثم) يأتي
الى الملتزم ويلصق وجهه
وصدره بالبيت ويدعو بما
أحب باسطا ذراعيه وكنفيه
(ويقول) ان هذا بيتك
الذي جعلته ميارا للعالمين
فيه آيات ينشأت مقام
ابراهيم ومن دخله كان آمنا
الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا ان

هي غير مناسبة لمقامه (فارغ القلب) أي عن سوى مقصوده وممراته (واضعًا عينه على شماله)
أي تأديًا في حال اجلاله (مسندًا لوجه الكريم) أي ولو يلزم استقباله كونه (مستدبرًا
للقبله) لان المقام يقتضي هذه الحالة (تجاه مسهرا القصة) أي المركبة على جدران تلك البقعة
(على نحو أربعة أذرع) أي بقف بعيدا على هذا المقدار (لا الأقل) أي لانه ليس من شعار آداب
الابرار (من السارية) أي الاسطوانة (التي عند رأسه الكريم ناظرا الى الارض أو الى
أسفل ما يستقبله من الحجرة الثمينة) أي من جدرانها (محتجزا عن اشتغال النظر بما هناك من
الزينة) أي الظاهرة الناعمة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظهورها في الآخرة (مقتلا
صورته الكريمة في خيالك) بفتح الخاء أي في تخيلاتك لتحصين طالك (مستشعرا بأنه عليه
الصلاة والسلام عالم بحضورك وقيامك وسلامك) أي بل بجميع أفعالك وأحوالك وأورقائك
ومقامك وكأنه حاضر جالس بازائك (مختصرا عظمتهم وجلالاتهم) أي هيئته (وشرفه وقدره)
أي رفعة مرتبته (صلى الله عليه وسلم ثم قال) فيه التفات باه طاف على ثم توجه والقول سيأتي
حال كونه (مسلمًا) أي مريدا السلام (مقتصدا) أي متوسطا في رفع كلامه كإيمانه بقوله (من غير
رفع صوت) لقوله تعالى أن الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخفاء) أي
بالمرة اقوت الاصباح الذي هو السنة وان كان لا يخفى شيء على الحضرة (بمحضور وجها) أي
بمحضور قباب واستعباد عن كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر
مما ثبت في الآثار وقد اقتصر عليه بعض الكابر كآب عمر واختار بعضهم الاطالة من غير الملائمة
وعليه الاكثر ويؤيده ما ورد في الاخبار والاثار من فضيلة الاكثار من الصلاة والسلام على
النبي المختار في تزييد المومن افاضة الانوار قائلا (السلام عليك يا رسول الله) أي الى جميع
خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي الجامع بين مرتبتي المحبة والهبة (السلام عليك
يا خليل الله) الموصوف بوصف الخلوة وهي المحبة المتخللة من كمال المودة المتقضية بشهود الوحدة
(السلام عليك يا خير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صفة الله) بتنايب
الصاد والفتح أفصح أي من اصطفاؤه برسالة (السلام عليك يا خيرة الله) بكسر الخاء أي من
اختاره الله من بين بريته (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان موسى حيا لما
وسعه الاتباعي (السلام عليك يا امام المتقين) أي لما اقتدى به جميع الانبياء في ليله الاسراء
(السلام عليك يا من أرسله الله رحمة للعالمين) كما قال تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين
(السلام عليك يا شفيع المذنبين) أي من الاولين والآخرين (السلام عليك يا مبشر المحسنين)
لقوله تعالى وبشر المحسنين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر التاء موقفا (السلام عليك
وهي جميع الانبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم أيضا (والملائكة المقرئين) وكلهم
مقربون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آله) أي آثارك
(وأهل بيتك) بشمل أمهات المؤمنين ومواليه وخدمه (وأصحابك أجمعين) وما نزع عباد الله
الصالحين) أي من التابعين وتابعيهم الى يوم الدين (جزاك الله هنا) أي عن قبلنا الجزا عن القيام
بما يجب علينا من الشكر لما احسن اليك (أفضل وأكمل ما جزى به رسولا عن أمتيه ونبياء عن
قومه) أي لكونه أكرم الرسل المبعوث الى خير الامم (وصلى الله وسلم عليك أزكى) أي اظهر

(واعلم)

(واعلى) أى اعلى (وانحى) أى أنزى (صلاة صلاه على أحد من خلقه) أى من أنبيائه وملائكته وأصفياه (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) أى شهادة عندئذ تستودعها تشهد على بها يوم القيامة (واشهد أنك عبده ورسوله وخليفته) أى مختاره (من خلقه) واشهد أنك بلغت الرسالة أى الى الامة (وأديت الامانة) أى من غير الخيانة (وفضحت الامة) أى وكشفت الغمة (وأقت الحجة) أى وأظهرت الحججة (وجاهدت في الله حتى جهاده) أى من الجهاد الاكبر والاصغر فيما بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أى الى أن حضر لك الموت المبين وأنت جامع بين مراتب تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) أى وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أى علوياته وسفلياته (عليك يا رسول الله اللهم أنه الوسيلة) وهى المنزلة العلية المختصة (والفضيلة) أى زيادة المزية (والدرجة العالية الرفيعة) أى الغالبة المنبعة (وابعته مقام محمودا الذى وعدته) وهى الشفاعة العظمى فى القيامة الكبرى (وأعطه المنزل المقعد المقرب عندك) أى فى مقعد صدق (ونهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ربنا آمنا بما أنزلت) أى من القرآن وأجمع الكتب المنزلة (واتبعنا الرسول) أى فى جميع ما يجب اتباعه اعتقادا وانقيادا (فما كتبنا مع الشاهدين) أى من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره) وهذا هو الايمان الاجمالى المندرج فيه ما يجب من الايمان التفصيلي الا كمالى (اللهم فثبتنا على ذلك) أى مدة حياتنا ومماتنا (ولا تردنا على أعقابنا) أى بعد هذا ابتنا (ربنا لاترغ قلوبنا) أى لاتعلمنا عن محبتك (بعد اذ هديتنا) أى طريقتك (وهب لنا من ذلك رحمة) أى تقنيننا من رحمة من سواك (انك أنت الوهاب وهى الثامن أمر نارشدا) الاولى أن يقول ربنا آتانا من ذلك رحمة وهى الثامن أمر نارشدا أى سهل لنا الهداية اليك والاعتماد عليك والتمسك بيدك (ربنا اغفر لنا) وهذا هو مومه يشمل ما زاد المصنف على ما فى الآية بقوله (ولا تبأتنا ولا مهاتنا وذرياتنا ولا اخواتنا الذين سبقونا بالايمان) أى من العصابة والتابعين أو من المؤمنين الاولين من اتباع الانبياء والمرسلين (ولا تجعل فى قلوبنا غلا) أى حقد أو حسدا أو عداوة أو كراهة (للاذين آمنوا) أى جميعهم سابقهم ولا حقهم ولذا وضع الظاهر موضع المضمحل لم يقل لهم (ربنا انك رؤوف رحيم ذو الفضل العظيم ثم) أى فى تلك الساعة (يطلب الشفاعة) أى فى الدنيا بتوفيق الطاعة وفى الآخرة بفقران المصيبة (فيقول يا رسول الله أسألك الشفاعة ثلاثا) لأنه اقل مراتب الالتحاق لتحصيل النال فى مقام الدعاء والسؤال ولا يعبدان يكون اشارة الى طلبها فى المقامات الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والمراتب المرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة (ثم يتأخر) أى بعد فراغه من سلامه واستقباله (الى صوب عيینه) الصواب يساره أو عن صوب عيینه أى متوجها الى جانب يساره (قد رد ذراع فيك على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى تلويحها وتصريحها واجبالا وتوضيحها (أبى بكر الصديق رضى الله عنه فيقول السلام عليك يا خليفة رسول الله) أى بلا واسطة (السلام عليك يا صنى رسول الله) أى ملازمة الخاص ومختاره على وجه الاختصاص (السلام عليك يا صاحب رسول الله) أى الثابت محبته بنص الكتاب فمن أنكره كفر أبدي العقاب حيث قال عن

هدانا الله (اللهم) فكما
هديتنا لذلك فتقبله منا
ولا تجعل هذا آخر العهد
من بينك الحرام وارزقنى
العود اليه حتى ترضى
برحمتك يا أرحم الراحمين
والحمد لله رب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين كلما ذكرك
الذاكرون وكلما غفل عن
ذكرك الغافلون (ثم) يقبل
الطبر الا سود ويقول يا بين
الله فى أرضه انى أشهدك
وكنى بالله شهيدا انى أشهد
أن لا اله الا الله واشهد أن
محمد رسول الله وأنا أودعك
هذه الشهادة تشهدها على
عند الله تعالى فى يوم
القيامة يوم القزع الاكبر
(اللهم) انى أشهدك على ذلك

وجعل الله يقول لصاحبه مع الاجماع على انه المراد به (السلام عليك يا وزير رسول الله) وقد ورد
به الخبر أي مشيره ومعينه (السلام عليك يا ثاني رسول الله في الغار) كما قال تعالى ثاني اثنين
اذ هما في الغار وهو غار ثور جبل بمكة حين دخل فيه سنة الهجرة (ورفيقه في الاسفار وأمينه على
الاسرار السلام عليك يا علم المهاجرين والانصار) أي رئيسهم (السلام عليك يا من أعتقه الله من
النار) أي كما ورد في بعض الاخبار (السلام عليك يا أبا بكر الصديق) أي كثير الصدق والصدق
على وجه التحقيق (السلام عليك ورحمة الله وبركاته جزاك الله عن رسوله) أي في تقوية دينه
(وعن الاسلام وأهله) أي في القيام بأمره وتدينه (خير الجزاء ورضي الله عنك أحسن الرضا ثم
يتأخر الى عينه) وفيه ما سبق (قد رذراع) لان رأسه من الصديق ك رأس الصديق من النبي
صلى الله عليه وسلم (فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين) وهو أول من سمي به (عمر القاروق) أي
المبالغ في الفرق بين الحق والباطل (السلام عليك يا من كمل به) بتشديد الميم أي اكمل بإيمانه
(الاربعةين) أي عدد المؤمنين السابقين (السلام عليك يا من استجاب الله فيه دعوة خاتم النبيين)
حيث قال اللهم اعز الاسلام بهم من الخطاب اوبعرو بن هشام (السلام عليك يا من أظهر الله
به الدين) أي فاته كان مختفيا قبل اسلامه وظهور مرامه (السلام عليك يا من أعز الله به الدين)
أي في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد مماته بفتوحات بلاد المسلمين وقوة أمور المؤمنين
(السلام عليك يا من نطق بالصواب ووافق قوله بحكم الكتاب) كما ورد به أحاديث في هذا الباب
(السلام عليك يا من عاش جديدا وخرج من الدنيا شهيدا) أي وهو امام أهل التقوى حال
كونه سميذا (جزاك الله عن نبيه وخليفته) أي الصديق (وأمنه خيرا السلام عليك ورحمة
الله وبركاته قبل ثم يرجع قدر نصف ذراع) فان العود أحمد (فيقف بين الصديق والقاروق
ويقول السلام عليك يا صاحب رسول الله السلام عليك يا خليفة رسول الله) بالتغليب أو بالمعنى
الاعم الشامل للواطة (السلام عليك يا وزير رسول الله) أي مشيره (السلام عليك يا صاحب
رسول الله) أي رفيقه في مدفنه (السلام عليك يا معني رسول الله في الدين) أي في أمر دينه
وشريعته (والفائمين بمنته في أمته حتى أتاكها اليقين) أي الموت على الامر بالمعروف والنهي
عن ذلك) أي عماد كرم من منابته (مرافقة في جنته وإيانا معك برحمته انه أرحم الراحمين)
أي وأكرم الأكرمين (وحرأ كما الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء جئنا يا صاحب رسول الله صلى
الله عليه وسلم زائرين انبينا وصديقا وفاروقنا ونحن نتوسل بك الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لبشفع لنا الى ربنا) أي في مغفرة ذنوبنا (وان تقبل سعينا) أي في عبادتنا المعجوبة بعبودنا
(وان يصحبنا على ملته ويميتنا عليها) أي على متابعتنا (ويحشرنا في زمرة من برحمته وكرمه انك كريم
رؤوف رحيم أمين ثم يرجع الى حيال وجه النبي) بكسر الحاء أي قبالة وجهه (صلى الله عليه وسلم
ويقف عند القبر الاقدم) أي والمقام الانفس (على قدر روح أو أقل) أي أو أكثر بحسب ما يكون
في حاله آنس (فيحمد الله تعالى) أي بشكره (ويثنى عليه ويحمده) أي يعظمه ويوحده (ويصلي
على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفره الى ربه ويدعور رعاياه) أي الى كنفه (لنفسه
ولوالديه ولمن شاء من آطابه واشياخه) أي وأحبابه (واخوانه) أي وأصحابه (ولمن أوامه) أي
وان استوصاه (وسائر المسلمين) أي من الاحياء والاموات ويختار من (ومن أراد الاكمال)

وأثم دماءك الكرام
وأودع هذه الشهادة عنك
لتنفع في يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من أتى الله بقلب
سليم وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه أجمعين (ثم)
يأتي الى المسبح ويضع
صدره في حجره بالبيت ويحمد
الله تعالى ويثنى عليه ويصلي
على نبيه محمد صلى الله عليه
وسلم ويقول اللهم اني عبدك
جنتي كما شئت ويزني في
بلادك حتى أ- لاني حرمك
وأمنك ورجوت به- من
ظن بك أن تكون قد غفرت
ذني فاسألك ان تزداد عني

أى عن يسمعه القال والحال (فليقل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شيع المفضين
السلام عليك يا عالم المتقين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين) أى هذه الامة المرحومة المحمزة عن
غيرهم ببياض الجبهة والايدي والارجل بزيادة الانوار من اثر الوضوء في اسباغ الطهارة
(السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا مائة امة سبحانه وتعالى على المؤمنين) أى بقوله
سبحانه وتعالى اقدمن اقمه على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم (السلام عليك يا طه) أى
البدن المكنون بياض الحساب المعتبر (السلام عليك يا ص) أى أيها المنادي ياسين في الكتاب المبين
والحق يا صيد (السلام عليك وعلى أهل بيتك) أى أقاربك وذريتك (الطيبين) أى المؤمنين
المتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبررات أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى
أحسابك أجمعين) أى وعلى التابعين وتابعيهم الى يوم الدين (اللهم آت) أى اعطه (نهاية ما ينبغي
أن يسأله السائلون) أى الداعون والطالبون والراغبون (وعايد ما ينبغي أن يؤمله الآملون)
أى يرجوه الراجون ويطمعه الطامعون (وحسن) أى بصيغة الوصف أى ويستحسن
(أن يقول) أى كما قال امرأى مقبول (اللهم انك قلت وأنت أهدى القائلين ولوانهم اذ ظلموا
انفسهم جاؤك) أى نائبين (فاستغفروا الله) أى عن ظلمة المعصية (واستغفر لهم الرسول) أى
بالشفاعة لردهم الى الطاعة (لوجدوا الله توابا) أى قابلا لتوبتهم (رحيما) يعصمهم (جنتك)
أى فقد اتيناك (ظالمين لانفسنا مستغفرين من ذنوبنا) أى مستشفعين بك الى ربنا (فاشفع
لنا) أى الى ربك (واسأله أن يمن علينا بسائر طلباتنا) بكسر فتكون أى مطلقا تاتنا فمسلولا تاتنا
(ويحشرنا في زمرة عباده الصالحين) أى من مثايعنا لو علمنا وساداتنا ويقول كما قال أيضا
يا خير من دفنت في التراب أعظمه • وطابع من طيهن القاع والا كم
نفسى الفدا لقبرا أنت ساكنه • فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(اللهم ان هذا حيييك وأنا عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لى سر) بصيغة الجهول أى
فرح (حيييك) بوجوده (وقار عبدك) أى نظير بمقصوده (وغضب عدوك) أى بناء على عدم
سجوده (وان لم تغفر لى غضب حيييك) هذا خطأ فاحش والصواب حزن حيييك (ورضى عدوك
وهلك عبدك وانت أكرم من ان تغضب) صوابه ان تحزن (حيييك وترضى عدوك وتهلك عبدك)
أى المؤمن بك (اللهم ان العرب الكرام) احتراماً من القوم القمام (اذا مات فيهم صيداهتوا
على قبره) أى من العبيد (وان هذا سيد العالمين) أى وانت أكرم الأكرمين (أعنتنى على حقبة) أى
من جملة المعتقين (ويقول اللهم الى شهدك) بضم الهمزة وكسر الهاء أى اجمعك شاهدا وكذا
قوله (واشهد رسولك وأبا بكر وعمر) أى ضجعي فيك (واشهد الملائكة الملائزين على هذه الروضة
الكرمية العاكفين عليها) أى القائمين والمستقيين في هذه البقعة العظيمة (أنى) أى بآنى (اشهد
ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك واشهد ان كل ما جاءه) أى رسولك
(به من امر) أى فى طاعة (ونهى) فى معصية (وغيرهما كان) أى من الامور والمخفية (ويكون)
اعني من الاحوال الآتية (فهو حق) أى ثابت وصدق (لا كذب فيه ولا استراء) أى ولا شبهة
بلامراء (وانى مقرتك جنتايتى) أى معترف بخطيئتي (ومعصيتي) أى من الكبائر والصغائر
(فاغفر لى) أى جميعها (وامن على بالذى مثنت به على اوليائك) أى بتوفيق الطاعة وقصدي

وضا وتقربنى اليك زانى
(اللهم) انى أعوذ بنور
وجهك وسعة رحمتك ان
أصيب بعد هذا المقام خطيئة
أو ذنباً لا يغفر (اللهم) هذا
مقام العائد المستجير بك
من عذابك الراجي لوعذك
انكاف المشفق الخلد من
وعيدك (اللهم) احفظنى
عن عيى وعن شماتى ومن
قد اى ومن خلفى ومن فوقى
ومن تحتى حتى تبلغنى الى
وطنى وأهلى واحفظنى بعد
الممات من أنواع العذاب
وأوصلنى الى وطنى سالما
تعالى من سائر الآفات

العصبة (فانك المنان) اى كثير العطاء والاحسان (الفقور الرحيم) اى باهل الايمان (ربنا
 اتقنا فى الدنيا حسنة) اى متابعة الاولى (وفى الآخرة حسنة) اى الرفيق الاعلى (وقنا عذاب
 النار) اى حجاب المولى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) اى بفضله المجدون وغيرهم من
 الصالحين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) اى اولاً وآخراً الى يوم الدين وقد قيل ثم
 يتقدم الى حبال رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هنالك علامة ذلك
 ويستقبل القبلة ويحمد ويكبر ويدعوا لنفسه وان شاء من أحبائه وهذا القيل اولى مما تقدم
 وعليه العمل عند أهل العلم والله اعلم هذا مع أن ما ذكر من العود الى قبالة الوجه الشريف ومن
 التقدم الى محل رأس القبر المنيف للدعوة مستقبل القبلة عقيب الزيارة لم ينقل عن فعل أحد
 من الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيارة هو المقصورة وقد حرم الناس منه الآن
 فتصور لهم هذه الصورة المسطورة (ومن ضاق وقته عمداً كرأى ويجوز عن حفظه) أى عن حفظ ما
 قرنا (اقصر على ما تبصر وأقله السلام عليك يا رسول الله) مع امكان ان يتكرر (وان أوصاه
 أحد بقبليخ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان يسلم عليك
 يا رسول الله) وأما ما اعتاده الناس من الالبان خلف الحجر النوراء لزيارة فاطمة الزهراء رضى
 الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هنالك قبرها وهو الاظهر ثم اعلم انه ذكر بعض مشايخنا
 كابي الليث ومن تبعه كالكرمانى والسروجى انه يقف الزائر مستقبل القبلة كذا رواه الحسن
 عن أبي حنيفة وقال ابن الهمام وما عن ابي الليث من ان الزائر يقف مستقبل القبلة مرودجماً
 روى ابو حنيفة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال من السنة ان تأتى قبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فتقبل القبلة بوجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انتهى ويؤيده
 ما قال الجهد القفوى ورشاعن الامام ابن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقول قد علم أبو أيوب
 السخستى وأبا بالمدينة فقلت لآظرن ما يصنع فجعل ظهره مما يلي القبلة ووجهه مما يلي وجه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متبالك فقام مقام فقيه انتهى وفيه تنبيه على ان هذا هو
 مختار الامام بعدما كان متردداً فى مقام المرام ولعل وجه القائلين من أصحابنا للزيارة من قبل
 الراس الكريم ما روى ان الناس قبل ادخال الحجر الشريف فى المسجد كانوا يقفون على بابها
 ويسلمون بأدبها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنبها على ان الجمع بين الروايتين ممكن كما قال
 عز ابن جماعة من ان مذهب الحنفية أن يقف الزائر للسلام عند راس القبر المقدس بحيث يكون
 عن يساره ثم يدور الى ان يقف قبالة الوجه الشريف مستدبر القبلة انتهى ولا ينافى ما رواه
 المطرزي وغيره ان موقف علي بن الحسين للسلام عند الاسطوانة التى تلى الروضة قال وهو موقف
 السلف قبل ادخال الحجر فى المسجد كانوا يستقبلون السارية التى فيها الصندوق مستدبرين
 الروضة انتهى ولا يضرك قول المصنف فى الكبير ان فى هذا الاستقبال الى القبر لا الى القبلة فانا
 نقول يمكن الجمع بانهم كانوا يستقبلون القبر للزيارة ويدورون الى جهة الكعبة عند الدعوة
 وغذروهم عن المواجهة عدم الامكان لحجاب الامم كنهه والله سبحانه وتعالى اعلم (واذا فرغ من
 الزيارة يأتى المنبر) اى قربه فيدعو عندهم حديث ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة
 وأما ما ذكره من اخذ مائته فلا اثر لها اليوم ولا خبر لما كانه لانه مات فى الحربين الثانية للمدينة

فاذا أوصيتنى الى وطنى
 ومقتدى فاستعملنى
 فى طاعتك ما بقيتني ولا
 تجعل للشيطان على سبيل
 مادت فى هذه الحياة الدنيا
 فاذا توفيتنى فاحتملى بغير
 والحفى بعبادك الصالحين
 بأرحم الراحمين اللهم صل
 وسلم على أشرف عبادك
 وأكمل عبادك سيدنا محمد
 سيد الاولين والاخرين
 وعلى آله وأصحابه هداة
 الدين وعلى سائر الاتبيه
 والمرسلين ومن اتبعهم
 باحسن الى يوم الدين عدد
 خلقك ورضا نفسك
 وزنة عرشك ومداد كلماتك

وما حولها (وبأن الروضة) أى من موضع المهراب وغيره (فيكثر فيها من الصلاة) أى بنوعها
 (والدعاء) أى المقررون بالمجد والثناء (وعند الاساطين الفاضلة) كما سيأتي بيان محالها مفصلة
 * فصل * وليقتنم أيام مقامه بالمدينة المشرفة) فانها المستدركة من الأيام الساقطة (فيحرص على
 ملازمة المسجد) أى باجتهاده في العبادة والجد في الطاب الجدل لاسيما في حضور الصلوات الخمس
 للجماعة (والاعتكاف) أى الشرعى والعرفى (والختم) أى انقراآت (ولو مرة منه) فانه لا يستغنى
 عنه في ذلك المهل الذى هو مهبط الوحى (واحيا ليله) أى احيا ما كثر ليلته بعبادته في أيام زيارته
 (وادامة النظر الى الحجرة الشريفة) أى ان ينسبر (أو القبة المنيفة) ان تعسرفا وللتبويب (مع
 المهابة والخشوع) أى ومع الخشية والخشوع ظاهر او باطنا (فانه) أى النظر المذكور (عبادة
 كالنظر الى الكعبة الشريفة) أى قياسا عليها حيث ورد كبارواة أبو الشيخ عن عائشة رضى الله
 تعالى عنها روى النظر الى الكعبة عبادة وروى الطبراني والحاكم النظر الى على عبادة فقيل
 معناه ان علما رضى الله عنه كان اذا برز قال الناس لا اله الا الله ما شرف هذا الفقى لا اله الا الله
 ما أعلم هذا الفقى لا اله الا الله ما كرم هذا الفقى لا اله الا الله ما أشجع هذا الفقى فكانت رؤيته
 فتحملهم على كلمة التوحيد كذا في النهاية والحاصل ان كل ما يكون النظر اليه يدل على الحق
 ويشير اليه فهو عبادة كما روى ان أولياء الله هم الذين اذا رآوا ذكر الله (وليكثر من الزيارة) أى
 بلا كراهة (عند الأئمة الثلاثة خلافا لما لك) ولعله رأى أن كثار الزيارة سبب المالة أو نظر الى
 ظاهر ما ورد من قوله اللهم لا تجعل قبري عبدا في رواية وثنا بعد ولعن الله اليهود اتخذوا قبور
 أنبيائهم مساجد واما ذلك مما حمل بعض العلماء على نهى الزيارة مطلقا لهذه العلة ودليل
 الجمهور عمل السلف وخنه صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيه عنها وما ذكره
 المصنف بقوله (لان الاكثر من الخير خير) والذى يظهر هو قول مالك كما يدل عليه حديث زرغب
 تردد حبان الغب أن ترد الابل الماء يوم ما تدمع يوم ما تم تعود ولانه أبعد من المشابهة المنهى عنها
 ثم الانسب أن يقال يجوز الزيارة في أوقات الصلوات الخمس قياسا على ملازمة العبادة في حال
 الحياة (ولا يس عند الزيارة الجدار) أى لانه خلاف الادب في مقام الوفا وكذا لا يقبله لان
 الاستلام والقبلة من خواص بعض أركان الكعبة والقبلة (ولا يلتصق به) أى بالتزامه ولصوق
 بطنه لهدم وروده (ولا يطوف) أى ولا يدور حول البقعة الشريفة لان الطواف من مختصات
 الكعبة المنيفة فيحرم حول قبور الانبياء والاولياء ولا عبرة بما يفعله العامة الجاهلة ولو كانوا في
 صورة المشايخ والعلماء (ولا ينحى ولا يقبل الا أرض فانه) أى كل واحد (بدعة) أى غير مستحسنة
 فتكون مكروهة وأما السجدة فلا شك انهم احرام فلا يفتقر الزائر بما يرى من فعل الجاهلين بل
 يتبع العلماء العاملين (ولا يستدبر القبر المقدس) أى في صلاة ولا غيرها الا ضرورة ملحقة اليه (ولا
 يصلى اليه) أى الى جاب قبره صلى الله عليه وسلم فانه حرام بل يبقى يكفره ان اراد به عبادة أو تعظيم
 قبره وهذا على تقدير امكان تصويره بان لا يكون بينه وبينه حجاب من حدره والا فلا تنكر الصلاة
 خلف الحجرة الشريفة الا اذا قصد التوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها
 مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره خصوصاً في حضوره فانظر الى الامام الشافعي قدس
 الله صبره ورضى عنه حيث زار قبر الامام الاعظم ترك سنة من سنن مذهبه مع لاني استحي ان

كلما ذكر لك الذكرون وكلما غفل
 عن ذكرك الغافلون صلاة
 وسلاما داعين بدوامك
 باقين بينا تلك صلاة ترضيك
 وترضيه وترضى بها غنا
 يا أكرم الأكرمين (ثم) يمشى
 القهقري ناظرا الى البيت
 الشريف مناسفا على فراق
 الكعبة يا كيا وعتبا كيا
 ويقول الوداع يا كعبة الله
 الوداع يا بيت الله الوداع
 يا قبله المسلمين الوداع يا أنس
 الطائفين والعاصقين
 الوداع يا حجر اسمعيل
 الوداع يا مقام ابراهيم
 الوداع يا حطيم زمزم
 الوداع أيها الحجر الالهيم

أخالف مذهب الامام في حضوره وهذا يدل على غاية تأدبه ونهاية شهوره (ولا يمر به) أي بمحاذاة قبره من جميع جوانبه (حتى يقف ويسلم) أي بتطويله واقتصاره (ولو من خارج) أي من المسجد وجداره فقد روى عن أبي حازم ان رجلاً أتاه فخذته انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول قل لا إله الا انت المارتي مع رضالا تقف تسلم على فلان يدع ذلك أبو حازم مذبذغة الرواية وأما ما بهعله الجبهة من التقرب بكل التمر الصواني في المسجد والقاء النوى فيه وفحوذك من المنكرات الشنيعة والبدع الفظيعة فيجب ان يجتنبه ويتركه (ويكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) أي على الدوام (والصيام) أي مدة إقامة الايام (والصدقة) أي على المساكين خصوصاً للجواررين والمتوطنين من أهل المدينة اذا كانوا مستحقين فانهم أولى من غيرهم اذ يجب حب سكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي ان لا يفيض مسيئتهم ويكرم محبتهم ولا يؤذي أحداً منهم (عند الاساطين الفاضلة) ولعل هنا سقطاً من الكاتب اذ لا معنى لكونه ظراً لما قبله من الصيام والصدقة بل ينبغي ان يقال ويكثر الصلاة من السن والنوافل عند الاسطوانات الفاضلة (وغيرها) أي وغير الاسطوانات من المشاهد الكاملة من قرب محرابه ومنبره وقبره وسائر أماكن الروضة الشريفة وسيأتي بيان الاساطين وتفصيلها فيما عداها (مع تحترى المسجد الاقل) أي الكائن في زمنه صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من أول يوم أحق ان تقوم فيه على خلاف انه نزل فيه أو في مسجد قباء مع إمكان الجمع بينهما وكذا الوارد في فضله أحاديث فذلك الهل أولى من غيره ولو كان الفضل حاصلاً في غيره مما ألحق به على الصحيح فاذا عرفت ذلك فلا بد من معرفة حدود المسجد الاقل بناء على العمل بالافضل كما حققه بعض أهل التواريخ بما عليه المعول وهو قوله (وحده) أي حدود المسجد الاقل (من المشرق) أي جانبه (الاسطوانة الملاصقة بجدار الحجرة المقدسة من جهة الرأس الشرقي ومن القبلة) أي جانبها (من وراء المنبر نحو ذراع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك انما هو عرض الجدار والافهون من الدرابزينات الملاصقة بجدار الحجرة المقدسة من جهة الرأس الشرقي ومن القبلة) أي جانبها فلا يتم هذا الامع ادخال عرض جدار المسجد (ومن المغرب) أي جانبه (الاسطوانة الخامسة من المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين أن حده من المغرب الاسطوانة الثانية من المنبر فمحمول على البناء الاول فتأمل (ومن الشام) أي جانبه (حيث ينتهي مائة ذراع من محرابه صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لاهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على رواية ان المسجد كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهي المائة من الدرابزينات وأما رواية أنه كان سبعين في ستين ذراعاً فهي أيضاً على البناء الاول لانه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانياً فجعله مائة في مائة ذراع وكان مربعا وقيل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه وباب عن يمين المصلى وباب عن يسار المصلى (وأما حدة الروضة الشريفة فهي ما بين القبر المقدس والمنبر) أي الانقش (طولا) أي من جهة طولها (وأما عرضها) أي من جانب الشام وعليه الاكثرون (الى اسطوانة على رضى الله عنه) وسيأتي بيانها (وقيل الى صف اسطوانة الوفود) أي على ما سبأ في مكانها قيل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أي حيث قيل

الوداع أيها المسجدار
واللترم الوداع يا برزخ
الوداع يا أرض الحرم
الوداع أيها المتجدد الحرام
الاعظم ويكر ذلك الى انه
يصل الى الباب المعروف
الآن بباب الخروقة (ويقف
على الباب) ويقول الحمد لله
هذا كثير اطيبا مباركا
(اللهم) ان هذا البيت ينك
وأنا عبدك وابن أمتك
جئتني على ما سخرتني من
خالقك حتى أعنتني على
قضاء مناسكك فلك الحمد
على نعمتك ولك الشكر
على احسانك وكرمك فان
كنت راضيت عني فإزدد عني
رضا والافق

المسجد الاول كله روضة وقيل بل مع ما يزيد فيه وقيل ما بين الحجرة ومصلى العبد وقيل مصلى
المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم أو مسجده ولعله كان فاصلة قليلة بين المسجد والحجرة وقد
أدخلت الآن في المسجد لكنها غير معلومة (وأما الاساطين الفاضلة فيها اسطوان) الاظهر
اسطوانة لقوله (هي علم المصلى الشريف) وكان سلة بـ الا كوع رضى الله عنه يتجرى الصلاة
عندها (وكان الجذع امامها) أى قد امها في موضع كرسى الشجرة عن عين محرابه صلى الله عليه
وسلم ولا اعتماد على قول من جعل الاسطوانة في موضع الجذع (واسطوان عائشة رضى الله
عنها) أى ونها (وهي الثالثة من المنبر الى المشرق) أى الى صوبه وهي الخامسة من الرحبة
متوسطة للروضة (في الصف الذى خلف امام المصلى) أى الذى يصلى فى محرابه صلى الله عليه
وسلم (روى صلواته صلى الله عليه وسلم اليها) أى بضعة عشر يوما بعد تحويل القبلة ثم تقدم الى
مصلاه اليوم وكان يستند اليها وأفاضل الصحابة كانوا يصلون اليها وفي الاوسط للطبراني ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فى مسجدى لبقعة لو يعلم الناس ماصلوا فيها الا ان يطير لهم
قرعة فعن عائشة رضى الله عنها انهم اشارت اليها (وأنه) أى وروى انه (يستجاب عند الدعاء)
أى فينبغي ان يصلى اليها ويستند عليها (واسطوان التوبة وهي بين اسطوان عائشة والاسطوان
اللاصقة بشباك الحجرة) أى لا كما توهم انها هي اللاصقة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم اليها
واستناده عليها بما يلي القبلة) أى مستقبلا لاستدراك ما تقدم (واعتكافه) أى
وروى (عندها) فانه كان اذا اعتكف طرح له فراش ووضع له سرير عند ما يحل الى القبلة يستند
اليها وقد يصلى عندها ولعل وجه تسميتها بالتوبة انه ربط بعض الخلق من غزوة تبوك نفسه بها
بعد ندامته خالفا انه لا يحل عنها الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر في محلها (واسطوان السرير
هذه هي اللاصقة بالشباك) أى لا التي تقدمت على ما توهم (شرقي اسطوان التوبة روى
اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لانه قبل كان السرير يوضع مره عند هذه ومره عند تلك
(واسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرس (وهي خلف اسطوانة التوبة من
جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلى) أى عندها (ويجلس عندها) أى على صفحتها (عما
يلي القبر) أى فانها مقابل للبوخة التي كان صلى الله عليه وسلم يخرج من الحجرة المنيفة الى
الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهي خلف اسطوان على من الشمال بين اسطوان
التوبة اسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم ومراة الصحابة) بفتح السين المهملة اسم جمع مري
أى أفاضلهم وأشرفهم (يجلسون عندها) ولعل اضافتها الى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان
يقعد عندها الملائقاتهم وقضاء مقصوداتهم هذا ومنها اسطوان التهجود وهي وراء بيت فاطمة
رضي الله عنها وفيها محراب اذا توجه اليه المصلى كان يساره الى باب جبريل وأما اسطوان مريرة
القبر ويقال لها مقام جبريل على نبينا وعليه السلام فهي في حائر الحجرة في صفحتها الغربية الى
الشمال بينها وبين اسطوان الوفود الاسطوانة اللاصقة بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها
الامن تشرف به بدخول الحجرة بالوصول اليها فهذه هي الاساطين الخاصة التي ذكرها أهل
التواريخ وغيرها ولا فكما قال المصنف (وجميع سواى المسجد) أى المصطفى في أصل
بنائها (يستحب الصلاة عندها لانها لا تخلو عن النظر النبوي اليها) أى الى ما كان في موضعها

الآن على الرضا عنى قبل
ان افارق بينك بأرحم
الراحين (اللهم) ارض عنى
وان لم ترض عنى فاعف عنى
فقد يعفو السيد عن عبده
وهو غير راض ثم يرضى عنه
بعد العقوبة لا تخرونى رضاك
لشأنك ذنوبى وادخلنى فى
رحمتك وارحمنى واعف
عنى وارض عنى بأرحم
الراحين (اللهم) هذا أو ان
انصرافى ان أذنتلى غير
مستبدل بك ولا ينسك
ولا راجعاً عنك ولا عن
حرمك (اللهم) أخصبني
العافية فى بدنى والعصمة فى
دينى يا رب العالمين (اللهم)

والا فهو ليست عينها بل غيرها (وصلاة العصابة عندها) أى فى أما كتبها وقرها (ويستحب زيارة أهل البقيع كل يوم) أى للزائرين وان كان اختصاصه بيوم الجمعة للمجاورين (وابتداء المساجد) أى الاربعة وغيرها وقيام من أفضلها وهو مخصوص بيوم السبت وسببها (والمشاهد) أى بعمومها (واحد) أى بخصوص المختص بيوم الخميس (والا) بار المسجوبة اليه صلى الله عليه وسلم ذكر المصنف مجملها ثم فصلها بفصول مع ما ورد فى فضلها فقال

«فصل فى زيارة أهل البقيع * يستحب أن يخرج كل يوم الى البقيع بعد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضى الله عنهما) وكذلك اقاطمة رضى الله عنها (في زور القبور) أى قبور العصابة (التي به) أى بالبقيع جميعها (خصوصا يوم الجمعة) أى المختص به هذه الزيارة فى العرف والعادة والاف زيارة القبور مستحبة فى كل أسبوع يوما الا ان الافضل يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس وقد قال محمد بن واسع الموقى يعلمون بن زوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده فحصل ان يوم الجمعة أفضل وان علم الموقى بالزائرين أكل (وقد قيل انه مات بالمدينة ممن العصابة فهو عشرة آلاف غير ان غالبهم لا يعرف) أى بأعيانهم وخصوص مكانهم فاذا انتهى اليه بنوهم وغيرهم ممن دفن من المسلمين عندهم بالزيارة اجالا وايقلا أولا كما ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل البقيع بقيع الفرقد اللهم اغفر لنا ولهم وان أراد الزيادة فيقول السلام عليكم يا أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحمهم الله المتقدمين منكم والمتأخرين أنس الله وحشتكم ورحم الله غربتكم وضاعف حسنا تكم وكفر ميتاتكم ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولاستأذنا ولاخواتنا ولاخواتنا ولاولادنا ولاحفادنا ولافار بنسلا ولاصهارنا ولاحبابنا ولن لهق علينا ولن أوصانا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات وربنا اغفر لنا ولاخواتنا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم صل على روح محمد فى الارواح وصل على جسد محمد فى الاجساد وصل على قبر محمد فى القبور وربنا وفقنا مسلمين والمحقنا باله الحين وادخلنا الجنة آمنين برحمتك يا أرحم الراحمين آمين وصل على جميع الانبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى عبادك الصالحين وعلى أهل طاعتك أجمعين وارحمنا معهم وارزقنا شفاعتهم واحشرنا معهم والحمد لله رب العالمين ثم يزور قبور الاكابر المدفونين به خصوصا (ومن يعرف عينا) أى ذاتا سمى معينامينا (أو جهة) أى حدا ومكانا (بالبقيع) أى فى شرق ذلك المحل الرفيع (مشهد عثمان بن عفان رضى الله عنه) وهو أفضل من به من العصابة فينبغى أن لا يخرج على غيره بعد سلام الاجال لجميع أهله بل يتدبى بالتوجه اليه والسلام عليه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا امام المسلمين السلام عليك يا ثالث الخلفاء الراشدين السلام عليك يا ذا النورين النيرين السلام عليك يا مجهز جيش العسرة بالنقد والعين السلام عليك يا صاحب الهجرتين السلام عليك يا من جمع القرآن بين الدفتين السلام عليك يا صبور اعلى الاكدار السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك يا من بشره النبي المختار بدخول الجنة مع الابرار السلام عليك ورحمة الله وبركاته (ومشم سيدنا ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أى فى مشهدهم (رقية) بالتصغير (ابنته صلى الله عليه وسلم وعثمان بن مظعون) وهو

احسن منقلى والطفبى
وارزقنى طاعتك وتقبلها
منى واجع لى بين خبرى الدنيا
والآخرة انك على كل
شىء قدير يا أكرم الاكرمين
(اللهم) ان هذا وداع من
يخفى ان لا يعود الى بيتك
الحرام فترمنى وأهلى على
النار (اللهم) انك قلت
وقول الحق لتنيك صلى
الله عليه وسلم عند فراقه
ليتيتك الحرام ان الذى
فرض عليك القرآن لرادك
الى معاد وقد أعدته الى
بيتك الحرام كما وعدته فاعدنى
الى بيتك بمنك ولطفك
وكرمك (اللهم) ارزقنى
العود بعد العود

الاخ الرضا ع النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما
 من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود) من اجداء الصحابة واقصاهم بعد الاربعة (وخنيس)
 بضم خاء معجمة وفتح نون وسكون تحتية هم مله (ابن حذافة) بضم الحاء المهملة صوابي سمى
 (واسعد بن زرارة) بضم الزاي صوابي جليل (فنبغي أن يسلم هناك) أي عند مشهد سيدنا
 ابراهيم (علي هؤلاه كلهم رضى الله عنهم) لكونهم معه في محله (ومشهد عباس بن عبد المطلب
 وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهده وعند من قدم (حسن بن علي) أي ابن أبي
 طالب (عند رجل العباس) أي لانه بمنزلة والده في عرف الناس (قبل وفاطمة الزهراء) أي عند
 محرابه وقيل في مسجد هابا بالقيس بدار الاحزان (قبل ورأس الحسين) أي كذلك (قبل وعلى
 أيضا نقل اليهم رضى الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف في كون
 بعضهم هناك (وفيه أيضا زين العابدين) وهو علي بن الحسين بن علي رضى الله تعالى عنهم (وابنه
 محمد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضى الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى
 آله) أي ذريته الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعد اخديجة) فانها بمكة (وميمونة) فانها
 بسرف قرب مكة (وقيل لا يعلم تحقيق من فيه منهن) أي بخصوصهن ماعد عائشة رضى الله
 عنهم (ومشهد عقيل) بفتح فسكسر (ابن أبي طالب) أخى علي رضى الله عنهما (وفيه سفيان بن
 الحرث) أي ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي
 ابن أبي طالب رضى الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أي بمكة أو بالمدينة (وقيل بالشام ومشهد
 قرب مشهد أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عقيل (قبل فيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله
 عليه وسلم ومشهد فيه قبل فاطمة بنت أسد رضى الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار
 عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر ابراهيم رضى الله عنهم (وقيل الظاهر انه مشهد سعد بن
 معاذ) أي من أكابر الانصار (ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها
 ومشهد الامام مالك) رضى الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال ان به نافع مولى ابن عمر
 رضى الله عنهم) وهو من اجداء التابعين وليس هو الامام نافع من القراء السبعة كما يتوهمه
 بعض العلماء (ومشهد اسمعيل بن جعفر الصادق رضى الله عنهما داخل السور) أي سور
 المدينة المعطرة (وبني ثلاثة مشاهد ليست بالقيس) أي بل هي داخل المدينة (أحد هامش
 مالك بن سنان رضى الله عنه) أي والد أبي سعيد الخدري (من شهداء أحد غربي المدينة داخل
 السور) أي ملصقا به (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن
 علي رضى الله عنهم) وهو المقتول أيام أبي جعفر المنصور (ثالثي المدينة ثلثها مشهد
 الشهداء) أي بعد الانبياء وشهداء أحد وهو أفضل شهداء هذه الامة (جزء رضى الله عنه) أي
 عم النبي صلى الله عليه وسلم (بأقذ كرم في فصله) أي على حدة ثم اعلم انه اختلاف في أولى البداءة
 من مشاهد القبيح فذكر بعض العلماء ان الاولى بالبداءة تربية عثمان بن عفان رضى الله عنه
 لانه أفضل من هناك كما قد منوا اختار بعضهم البداءة ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم
 في حقه لو عاش ابراهيم لكان نبيا ولو لم يقطع منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فنبغي
 الاستداه وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من أهمنا ان البداءة بقبة العباس والتم

المرة بعد المرة الى بيتك
 الحرام واجعلني من
 المقبولين عند ليلنا الجلال
 والأكرام (اللهم) لا تجعله
 آخر العهد من بيتك الحرام
 وان جعلته آخر العهد به
 فهو ضي عنه الجنة يا أرحم
 الراحمين صلى الله على خير
 خلقه محمد وآله وصحبه
 أجمعين ثم ينصرف راشدا
 مهنيا (خاتمة) رأيت ان
 أختتم هذه الادعية المباركة
 بصلاة التسليم اعظم فضلها
 وكثرة ثوابها أخرج أبو داود
 عن ابن عباس رضى الله
 عنهما ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال اللهم

بصفية رضى الله عنهما أولى لان مشهد العباس أول ما يلقى الخارج من البلد عن يمينه فجاء وزنه من غير سلام عليه جفوة فاذا سلم عليه وسلم على من يجره أو لا فيختم بصفية رضى الله تعالى عنها في رجوعه كما صرح به أيضا كثير من مشايخنا وهذا سهل للزائر وارفق قلت وكذلك باعتبار التهظيم في الجلة أوفق لان العباس رضى الله عنه من حيث انه عم النبي صلى الله عليه وسلم وانضم اليه الحسن بن علي وزين العابدين وغيرهم من أهل البيت باعتبار مجموعهم وعمومهم أفضل من عثمان رضى الله عنهم ونفعنا ببركاتهم وحشرنا في زميرهم ثم اذا دخل البلد ارجعنا من الزيارة فليصدق زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

*(فصل في المساجد المنسوبة اليه) صلى الله عليه وسلم (منها مسجد قبا) يضم القاف بمدودا ومقصورا (هو أفضل المساجد) أي المأثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى لكن يرد عليه ما روى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال لان أصلي في مسجد قبار كعتين أحب الي ان أتيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شبة بسند صحيح ورواه الحاكم ولم يذكر مرتين وقال اسناده صحيح على شرطهما انتهى والظاهر ترك ذكره مرتين لما سبق من مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى والحديث لا ترحل الا الى ثلاثة مساجد منها الأقصى ثم لا يلزم من كون الصلاة أحب في مسجد قبا الى سعد ان يكون أفضل مطلقا لاحتمال ان يكون وجه الاحبة غير جهة الافضلية له كانت موجبة لتلك القضية ويجعل على هذا اتباعه صلى الله عليه وسلم اليه وكذا اتیان عمر رضى الله عنه مع ان الصلاة بمسجد المدينة أفضل من مسجد قبا اجاعا (يستحب زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) انما هو بيان زمان الافضل لما روى اتیان صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضا وصيغة عشرة من رمضان وكان عمر رضى الله عنه يأتي قبا يوم الاثنين والخميس ولما ذكره بقوله (وصح) أي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم ان صلاة ركعتين فيه) أي سواء يكون يوم السبت أو غيره له ومومه (كعمرة) أي كثواب عمرة وفيه اشارة الى ان العمرة سنة ثم عدد الركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان وفي رواية أربع ركعات ولعله محمول على أن الركعتين للهبة وآخرين لثبوت العمرة والرواية الاولى على اندراج الاولى في الاخرى وفي الكبير صرح عنه صلى الله عليه وسلم ان الصلاة فيه كعمرة رواه الترمذي وغيره وصح عنه انه كان يأتيه كل سبت راكبا وماشيا كما رواه البخاري ومسلم (وأما موضع صلاته صلى الله عليه وسلم منه) أي من مسجد قبا (قبل تحويل القبلة فالحراب) أي الاول وهو (الذي عند الاسطوانة التي في الرحبة) بفتح الراء والحاء المهملة وتسكن أي الساحة ومحل السعة (محاذيا محراب المسجد) وقد نقل انه أول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم بقبا (وبعد التحويل) أي وبعد تحويل القبلة مصلاه (هو المحراب الذي عند دار القبلة) وهو المحراب الثاني (وأما الحفيرة) تصغير الحفرة (التي في ضمن المسجد) أي مسجد قبا (فقبل ان يتركها فاقه صلى الله عليه وسلم) حين نزل بها سنة الهجرة (وعما يتركه بقبا اذا سجد في قبله المسجد) فقد روى انه صلى الله عليه وسلم اضطلع فيه (وفي قبله ركن المسجد الغربي موضع له مسجد دار سعد) أي وان كانت العامة يسمونه مسجد علي والجمع ممكن (وفي قبله المسجد أيضا دار أم كلثوم نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم وأهله) أي ثم أهله (وأهل أبي بكر) أي معه (وبزور بن

ابن عبد المطلب يا عباس
يا عمه الا أعطيتك الا أمنحك
الا أجبولك الا أجمل لك
عشر خصال اذا أنت فعلت
ذلك غفر الله لك ذنبك أوله
وأخره قديمه وحديثه
خطأه وعمره صغيره وكبيره
سره وعلايقه عشر خصال
ان تصلي أربع ركعات
تقرأ في كل ركعة فاتحة
الكتاب وسورة فاذا فرغت
من القراءة في أول ركعة
وأنت قائم قلت سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله
أكبر خمس عشرة مرة ثم
ترجع فتقولها وأنت راكع

الصواب الفضخ بفتح المعجمة
لانه كان يفضخ فيه القم

عشرا ثم ترفع رأسك من
الركوع فتقولها عشرا ثم
تهوي ساجدا فتقولها
وأنت ساجد عشرا ثم ترفع
رأسك من السجود فتقولها
عشرا ثم تسجد فتقولها
عشرا ثم ترفع رأسك
فتقولها عشرا فذلك خمس
وسبعون في كل ركعة تفعل
ذلك في أربع ركعات اذا
استطعت ان تصلها كل يوم
مرة فافعل فان لم تفعل في
كل جمعة فان لم تفعل في كل
شهر فان لم تفعل في كل سنة
فان لم تفعل في عمرك مرة
قال الحافظ ابن حجر هذا
حديث حسن وقد اساء

اريس) أى التى يقرب مسجد قبا (التي بأقذ كرها) أى عند ذكرا بارها (مسجد الجمعة شامى
قبا) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد الفضخ) بالقاء والضاد المعجمة ولعله بمعنى
الوضيح فى القاموس فضخ الصبح بدا أى ظهر وابتدا (شرقيه) أى فى شرقى قبا (ويعرف بمسجد
الشمس ولا وجه له) لا يبعد ان يقال لكونه فى مشرق الشمس أو فى ضباطها وصفاتها وأما ما روى
من رد الشمس بدعونه صلى الله عليه وسلم لعل فلا يصح عند المحدثين مع انه كان بالصهايا فى خيبر
على ما ورد فى ضعيف من الاثر (مسجد بنى قريظة) بالصغير قبيلة من اليهود روى صلانه صلى
الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التى هدمت (مسجد أم ابراهيم) وهى مارية القبطية جارية
صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالعالية) أى قرى بظاهر المدينة وهى العوالى روى
انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه وولد ابراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بنى ظفر) بفتح الظاء
المعجمة والفاء وهم بطن فى الانصار (شرقى البقيع ويعرف بمسجد البغلة) أى لما سبأى روى
صلانه صلى الله عليه وسلم فيه وجلسه على الحجر الذى به قال فى الكبير وقد أدركنا هذا الحجر ثم فقد
لما جدد المسجد (وهناك) أى عند هذا المسجد على ما قاله المطرظى (آثار حفر بغلة ومرفق
وأصابع ينسبون) أى كل واحد منها (اليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى انهم فسبونها الى بغلته
ومرفقه وأصابه والناس يتبركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقةها وحقيقتها (مسجد الاجابة
شامى البقيع) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا ربه طويلا قائما وهو على عين
الحراب نحو ذراعين فليتحرك ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلح) بكسر السين مهملة
وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روى صلانه صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم
الاربعاء قبل ويحل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) أى عند مسجد الفتح
(مسجد) أى ثلاثة روى صلانه صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الاول بمسجد سلمان الفارسي
والثاني بمسجد علي والثالث بأبي بكر الصديق رضى الله عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف
على شئ فى نسبة هذه المساجد اليهم (مسجد بنى حرام) ضد حلال وهو اسم شائع بالمدينة كفى
القاموس (ويغنى ان يتبرك بكهف سلح) أى غاره (عند مسجد بنى حرام) ويسمى كهف بنى
حرام فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحى به وكان يبيت به ليلالى الخندق
وهو على عين التوجه من المدينة الى مساجد الفتح من طريق القبلة (مسجد القبلتين) أى فيه
محرابان أحدهما الى الكعبة والآخر الى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصلون الى بيت
المقدس فاخبروا فى أثناء صلاتهم بتحويل القبلة الى الكعبة فاداروا منه اليها وأقبلوا
بصدورهم عليها فصلت تلك الصلاة الى القبلتين فى ذلك المثل فسمى بمسجد القبلتين (الاربع) أى
الاضح من الاقوال (ان تحوّل القبلة) أى الى الكعبة (كان به) أى على ما قدمناه ولا يبعد ان
الروايتين والله أعلم (مسجد السقيا) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر
فى القاموس (شامى بئر السقيا) أى الآقى ذكرها قريسا روى صلانه صلى الله عليه وسلم ودعاؤه
فيه (مسجد ذباب) بضم ذال معجمة وموحدين بينهما ألف جبل بالمدينة على ما فى القاموس
(ويعرف بمسجد الراية) أى العلم والعلامة (شامى المدينة على قطعة جبل) روى صلانه صلى الله

عليه وسلم وضرب قبته به (مسجد صغير بطريق السافلة) أي طريق اليمن بشرقي مشهد حرة
رضي الله عنه (إلى أحد) أي ما تلا إلى شق جبله وهو صغير جدا طوله ثمانية أذرع (يقال أنه
مسجد أبي ذر رضي الله عنه) لكن قيل له الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه
ركعتين فمسجد مجدة أطال فيها ونزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) بموحدة قفاف (عن يمين
الخارج من درب البقيع) أي غربي مشهد عقيل رضي الله عنه (قيل الظاهر أنه) أي هذا
المسجد (مسجد أبي) أي ابن كعب (رضي الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخاف إلى
مسجد أبي فيصلي فيه غير مرة ولا مرتين (مسجد فاطمة الزهراء رضي الله عنها بالبقيع) وهو
المشهور بيت الأحرار وقد قيل أن قبرها فيه (مسجد مصلي العبد معروف) أي وهو الذي
يصلّي صلاة العبد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه حتى توفاه الله تعالى وكان إذا قدم
من سفره ومربه استقبل القبلة ودعا (مسجد شمال مسجد المصلي) أي في شمال مسجد مصلي
العبد (جافضا) بالجيم والنون المكسورة أي ما تلا (إلى الغرب) أي وسط الحديقة (يعرف
بمسجد أبي بكر رضي الله عنه) له صلى الله عليه وسلم فيه أيام خلافته أو قبلها بعض نافلتسه (مسجد شامي
المصلي يعرف بمسجد علي رضي الله عنه) قال المصنف وله صلى الله عليه وسلم به العبد حين كان عثمان
رضي الله عنه محصورا (قيل) أي على ما يذهب من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى
العبد بمذنب المسجدين أو لا) له لعله لعله الناس (ثم في المصلي المعروف) أي لكنهم والله سبحانه
ونعالى أعلم

(فصل في زيارة جبل أحد وأهله يستحب أن يزوره شهداء جبل أحد) لما روى ابن أبي شيبة أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم
بما صبرتم فقم عقي الدار (ومساجده) أي على ما يأتي. إنها (والجبل نفسه) أي لما ورد في صحيح
البخاري وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيب البهي عن أنس فاذا اجتمعوا فكلوا من
شجره ولو من عذاه أي من أشجار شوكه تبركاه وفي حديث أحد ركن من أركان الجنة وفي رواية
أحد هذا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير يقضنا ونقضه وأنه على باب من
أبواب النار (والأفضل) وفي نسخة ويستحب (أن يكون ذلك) أي وقت زيارتهم (يوم الخميس
متطهرا) أي من الأقدار والأفناس (مبكرا) بكسر الكاف المشددة أي في أول النهار (لئلا
يفوته الظاهر بالمسجد النبوي) أي مع جماعة الأبرار لما ورد من فضائله في الأخبار والآثار
(ويبدأ) أي حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (بمسجد حرة سيد الشهداء) لما روى الحاكم
أن فاطمة رضي الله عنها كانت تزور قبر عمها حرة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده وروى يحيى أنها
كانت تحتلف بين المؤمنين الثلاثة إلى قبور شهداء أحد تبدأ بمشهد سيد الشهداء (عم سيد
الأنبياء رضي الله عنه) وقد وردت أخبارا عن حرة روى الحافظ البهي وروى ابن سيرين
مروعا سيد الشهداء يوم القيامة حرة بن عبد المطلب وفي صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم
قال والذي نفسي بيده أنه مكتوب عند الله عز وجل في السماء السابعة حرة أسد الله وأسود
رسوله (فيسلم عليه بخشوع) أي في الباطن (وخشوع) أي في الظاهر (مع مراعاة غاية الأدب
والاجلال التام) أي بالتواضع والسكينة والوقار في ذلك المقام الذي هو محل الكرام وموطن

ابن الجوزي يذكر
أياه في الموضوعات وقال
الدارقطني أصح شيء ورد في
فضائل السور فضل قل هو
الله أحد وأصح شيء في
فضائل الصلوات فضل صلاة
التسبيح وقد نص جماعة من
العلماء على استحباب صلاة
التسبيح (وقال) عبد الله بن
المبارك صلاة التسبيح
مرغب فيها يستحب أن يعادها
في كل حين ولا يتغافل عنها
قال ويبدأ في الركوع
بسبحان رب العظيم وفي
السجود بسبحان رب
الأعلى ثلاثا ثم يسبح
التسبيحات المذكورة وقيل له

الاکرام فعن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأى ناس رسول الله صلى الله عليه وسلم يكافأ أشد من بكائه على حجة بن عبد المطلب وضعه في القبله ثم وقف على جنازته واتحب حتى نشغ من البكاء أي شغ حتى كاد أن يغشى يقول يا حجة يا عم رسول الله وأسـد رسوله يا حجة يا فاعل الخير يا حجة يا كاشف الكربات يا حجة يا ذاب عن وجه رسول الله (وبغني أن يسلم بمشهده) أي فيسه (على عبد الله بن جحش) بفتح الجيم وحاء مهمله وهو أخو زيب إحدى أمهات المؤمنين وابن عمته صلى الله عليه وسلم وابن أخت حجة (ومصعب) بصيغة المجهول (ابن عمير) بالتصغير وهو من أكابر الصحابة (لأنه قيل) أي روى (انهم ادقنا معه رضي الله عنهم ومن الشهداء) أي شهداء أحد (سهل بن قيس رضي الله عنهم قيل قبره دير قبر حجة ثاميا) أي حال كونه شاميا كأنه كما فيه بقوله (فيه وبين الجبل ومنهم عبد الله وعمر وعبد الله بن الحبحاس) مضاعف ربا عى (وأبو أيمن وخالد وخارجة وسعد والنعمان رضي الله عنهم وقبورهم) أي هؤلاء المذكورين (عمالي) المقرب من قبر حجة نحو خمسمائة ذراع قال السعيد أي السهمودي (في تاريخه) أي لأمدينة وتوابعها (تأملته) أي تتبعته ونصفحته (فوجدت ذلك) أي محل قبورهم (بالربوة) بضم الراء وفتحها أي قطعة من الأرض مرتفعة (التي غربي المسيل الذي هناك) أي ويجرى العين بقربهم من القبله (فيسلم على هؤلاء الثمانية) أي المذكورين أخيرا سوى سهل (هناك) ظرف يسلم (وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذي يظهر انها بقرب الموضع المذكور في الربوة شاميا والمشهور ان الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أي الذين قال الله تعالى فيهم ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآيات (سبعون رجلا) أي كما هو ظاهر قوله تعالى أوأما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها الآية فانهم قتلوا يوم بدر سبعين وأسر واستعين (وأما القبر الذي عند رجل سيدة حجة فقبر متولى العمارة) أي عمارة تربة حجة (والقبر الذي بهن المشهد قبر بعض أمراء المدينة من الأشراف) أي فلا يظن انه من قبور الشهداء (والقبور التي بالخطارة) أي فيها بالأحجار (بين المشهد) أي قبر حجة (وبين الجبل قبور أعراب فلا يظن انها من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اختصره من البناء (وأما ما سجد أحد) أي المنسوبة اليها الواقعة حوالها (فتم مسجد الفصح) بفتح فسكون بمعنى الوسع والتوسيع (ملاصق بأحد على عينك وأنت ذاهب الى الشعب) بكسر أوله وهو الوادي بين الجبلين (للهرام) بكسر الميم ما باحد (سمى) أي المسجد (به) أي بالفصح (لأنه قيل نزل به آية الفصح) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم (وقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أي بعد فراغه يوم أحد (مسجد ركن جبل عمنين) بصيغة تنقية العين وقيل بفتح العين وكسر النون الأولى وأما كسر أوله فليس بثابت (الشرقي) أي على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قبلة مشهد حجة ويقال انه هو الموضع الذي طعن فيه حجة رضي الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادي على شفير مشاي المسجد المذكور بقرين بامنه يقال انه رضي الله عنه مشى من الموضع الاقل الى هذا فصرع به وقيل انه لما قتل أقام في موضعه) أي تحت جبل الرماة (ثم أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فحمل) أي من بطن الوادي (الى هذا الموضع) وقد قال في التاج ان المسن المنبت

لقد سهل في هذه الصلاة هل
يسبح في مسجد في السهو
عشر أعشار قال لا أعماهي
ثلاثا ته تسبيحة وقال السبكي
صلاة التسبيح من مهمات
المسائل في الدين وحديثها
أخرجه أبو داود والترمذي
وابن ماجه والحاكم وصححه
ويستحب ان يعتادها
ولا يتفائل عنها وقد ذكر
الترمذي عن ابن المبارك
انه قال ان صلاها باللا
فأجب الى ان يسلم من كل
ركعتين وان صلاها من ادا
فان شاء سلم وان شاء لم يسلم
غير ان التسبيح الذي يقوله
بعد الرفع

اليوم على قبر حمزة رضي الله عنه انما هو من هذا المسجد ومكتوب بعد البسلة والاية هذا
 مصرع حمزة بن عبد المطلب ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 * (فصل في الآبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم عليه) * الآبار هم حمزة مدودة وحمزة مفتوحة
 وسكون موحدة فحمزة مدودة جمع بئر بالهمزة ويبدل (وهي) أنثى وهي (كثيرة قيل انها سبع
 عشرة بئرا ولا يعرف منها الا يسيرة) أي باعيانها (فن المعروف) أي المعروف منها المشهور (بئر
 اريس) بفتح هـ حمزة وكسر راء فتحمة سا كنة فحملة (بقرب مسجد قبا وهي) أي البئر التي
 جلس عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما وفيها سقطة خاتمه صلى الله عليه
 وسلم في زمن عثمان رضي الله عنه) أي من يده أو يد نائبه عند مناوئته له (وبالغ) أي عثمان مع
 أصحابه واحبابه (في طلبه فلم يخرج) أي للحكمة في باب فقده (ويبقى أن يتوضأ) أو يقتل
 (بماثم أو يشرب منه قيل) أي في حق شرب مائه (انه لما شرب له كما زعم) أي كما صحح من طرق
 في حق ماء زمزم انه لما شرب له من نية دفع عطش أو شفا سقم أو طعم طعم وغير ذلك (بئر غرس)
 بفتح غين معجمة وسكون راء مهملة (من جهة قبا روى وضوءه وشربه صلى الله عليه وسلم منها)
 أي من مائها (وبرقه) بفتح موحدة وسكون زاي فقاق أي القاء براقه (وصب بقية وضوءه) بفتح
 الواو أي ماء وضوءه (وأوراق العسل) أي صبه (فيها وضح انه صلى الله عليه وسلم أوصى أن
 يفسل منها بسبع قرب ففسل منها وعنه صلى الله عليه وسلم انها عين من عيون الجنة بئر ادهن)
 بكسر عين مهملة وسكون هاء فتون وهي منقورة في جبل (بالعالية) أي في عوالي المدينة (فيل
 هي بئر اليسيرة وقدر روى وضوءه صلى الله عليه وسلم من بئر اليسيرة وانه بصق) أي برق (وبرك)
 بتشديد الراء أي دعا بالبركة (فيها) أي في حقها (بئر البصة) بضم موحدة وتشديد صاد مهملة وقيل
 بتخفيفها (قريبة من البقيع على طريق قبا بين نخل) أي نخيل أو وسطا بستان نخل (وهناك
 بئران) أي أحدهما أصغر من الأخرى (قيل انها الكبرى منها وقيل الصغرى التي لها درج)
 بفتح تين أي درجات أو مدرج (ودرج الأول) أي صحح فهو القول المعقول ولا بأس بان يجمع
 بينهما وان يتركب بهما (روى انه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أي بمائها أو بماء غيرها والأول
 هو الاظهر (وصب غسالة رأسه) بضم الغين المعجمة أي ما فضل عن غسله (ومراقه شعره) بضم
 الميم وتخفيف الراء أي ما انتف من شعره (في البصة) أي صبها في هذه البئر ففيها خير كثير
 ولو منها ما شئ يسير (بئر بضاعة) بضم الموحدة وتكسر فحمة قطر رأسها ستة أذرع على ما في
 القاموس (روى انه صلى الله عليه وسلم توضأ منها وبعق فيها وادعاهما) أي بالبركة في مائها وفيمن
 شرب منها (وكانوا يغسلون المرضى) جمع المرضى (في زمه صلى الله عليه وسلم من مائها) أي
 استشفاهم (في عاقون) بصيغة المجهول أي فيها فهم الله ببركتها الحاصلة من بركته صلى الله عليه
 وسلم (ببراه) بفتح الباء وكسرها وفتح الراء وضمها والمد فيها ما وبقتهما والقصر موضع بالمدينة
 على ما في النهاية ولعل في ذلك الموضع بئرا ولذا قال المصنف (قريبة من صور المدينة وبضاعة) أي
 ومن بئر بضاعة (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بئر اهاب) بكسر الهمزة موضع قرب المدينة
 على ما ذكره مشراح الحديث وأما قول صاحب القاموس كسحاب فوهم (قيل هي التي تعرف
 اليوم بزمزم) أي في المدينة لقوله (وهي بالحرة) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء أرض ذات

من السجدة الثانية يؤدي
 الى جلسة الاستراحة
 وكان عبد الله بن المبارك
 يسبح قبل القراءة خمس
 عشرة مرة ثم بعد القراءة
 عشر أعشارا والباقى كما في
 الحديث لا يسبح بعد الرفع
 من السجدة قال
 الترمذي عن السبكي
 وجلالة ابن المبارك تنفع
 من مخالفته وأنا أحب
 العمل بما تضمنه حديث
 ابن عباس ولا يمنعني من
 التسبيح بعد السجدة
 الفصل بين الرفع والقيام
 فان جلسة الاستراحة
 حثت من روعة في هذا
 المحل وينبغي للمتعب ان
 يعمل بحديث

حجارة فخرو سداء (الغربية) أي الواقعة في غربي المدينة (روى أنه صلى الله عليه وسلم بصق فيها) أي رمى بصاقه أي بزاقه بها (قبل وكان يحمل ماؤها إلى الاقطار) أي اقطار الارض وجوانبها (كما نزم) أي مثل حمل مائه إلى اطراف البلاد واكافها (بئر أبي عتبة) بكسر مهملة فتفتح فون فو حدة واحدة الغناب (لعلها المعروفة اليوم بئر ردي) يفتح واو وسكون دال مهملة والظاهر أنه بذال معجمة لان من معانيه الماء القليل وأما الودي بالمهملة فهو ما يخرج بعد البول والرجل القصير فان ثبت روايته فيحمل على الاضافة إلى رجل قصير باني الملاسة (روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكره عليها في غزوة بدر) العسكر جمع الكثر من كل شيء فارسي والعسكر ان عرفة ومنى والموضع معسكر بفتح الكاف (بئر أنس بن مالك الزاج انها المعروفة اليوم بالناطية) لعلها بكسر الزاي فنون فان الزناط الزحام وقد تزاخطوا ولا يعرف أن تكون بالموحدة بدل النون منسوبة إلى معنى من معاني الزباط أو بالتحسية بدل النون بمعنى المنازعة واختلاف الاصوات (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها و بركة فيها) والخاصل انها شامخ الحديقة المعروفة بالرومية بقرب دار النخل (بئر رومة) بضم الزاء وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه وسلم من حفرو رومة فله الجنة) حفروا عثمان رضي الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم ثم الصدقة صدقة عثمان يزيد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم ثم الحفيرة حفيرة المري (لعلها بالموحدة المكسورة رومة) (بئر السقيما) بضم السين وسكون قاف (على يسار السالك إلى بئر علي) وفيه انه لم يسبق ذكر لبئر علي ولعلها أراد ينزهه ما نسب اليه من آبار علي في ذي الحليفة وقد سبق أنه لا يصح اضافتها إلى علي كرم الله وجهه (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها والتي اشتهرت اليوم من الآبار سبعة تطعمها بعضهم) أي وهي هذه (اذا رمت آبار النبي بطيبة) هي اسم من أسماء المدينة صرفت للضرورة و رمت بضم الراء بمعنى قصدت (فقد تم اسبع مقال بلاهون) بضم عين وتشديد دال مثلية والفتح أخف وأفصح (اريس وغرس رومة وبضاعة كذابصة قل بيرطامع العهن) وقد تقدم ضبط هذه الاسماء واختير ههنا مدبر طاعة لاجل ضرورة البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

• (فصل في المساجد التي تعزى اليه) أي تنسب وتنتهي (صلى الله وسلم عليه في طريق مكة) إلى المدينة وعكسها وهي طريق الانبياء عليهم الصلاة والسلام تفارق طريق الناس اليوم بعد الروحاء ومسجد الغزاة فلا تكثر بالخيف ولا بالصفراء (وهي) أي تلك المساجد كثيرة الا انما تذكر هنا الا ما اشتهر منها ويكون) أي وبما وجد (بالطريق التي يسلكها الحاج في زماننا ففهم مسجد ذي الحليفة) وهو ميقات أهل المدينة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم ونزوله) كان ينبغي تقديمه (واحرامه فيه) أي للحج وغيره (مسجد المقرس) بتشديد الراء المفتوحة أي مكان التعريس وهو النزول آخر الليل للاستراحة (أيضا) أي من المساجد الماثورة والمشاهد المستورة (بها) أي في ذي الحليفة (قريب من الاقل) أي من المسجد الاقل وهو مكان الاحرام (مسجد شرف الروحاء) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة (وهذه مكة) مسجدان صغير وكبير روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى (صوابه بالصغير كما في الكبير كما يدل عليه قوله) (الذي على حافة الطريق اليمنى) صفة للحافة وهي بتخفيف الفاء بمعنى الجانب

ابن عباس نارة وبما عمل ابن
المباركة أخرى وان يفعلها
بعد الزوال قبل صلاة الظهر
وان يقرأ فيها نارة بالزلف
والعادات والفتح والاخلاص
ونارة بألفها لكم والعصر
والكافرون والاخلاص
وان يكون دعاءه بعد
الشهد قبل السلام ثم يسلم
ويدعو بحاجته في كل شيء
ذكرته وردت سنة النبي
وأما كونها بعد الزوال فقد
أخرج أبو داود عن أبي
الجوزاء عن رجل له هبة
يرون أنه عبد الله بن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه

(وأنت ذاهب الى مكة) جلة خالية وكذا قوله (وبينهما رمية حجر) أى وبين المسجدين الصغير والكبير قدر مئة من رمي حجر (أو نحوه) أى كدور (وعنده قبور تعرف بقبور الشهداء) قال في الكبير ولعلهم من قتل ظلما من أهل البيت الذين كانوا بسويقة (مسجد عرق الطيبة) بفتح عين مهملة ورافقاف والطيبة بفتح معجمة وسكون موحد ففتحته أننى الطيبي ومنعرج الوادى ولعل المراد بها الثاني لما سيجي من مسجد الغزالة ثم رأيت في القاموس عرق الطيبة بالضم موضع (دون الروحاء) يملين روى الترمذى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادى روماء وقال أقدم صلى في هذا المسجد سبعون نبيا مسجد الغزالة) بفتح غين معجمة وزاى واحدة الغزال وهو الولد للطيبي حين يصرك ويمشى أو من حين يولد الى ان يشتد أسراعه (آخر وادى الروحاء عند طرف الجبل على يسار السالك الى مكة) فيكون في بين الذهاب الى المدينة (روى صلته ونزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمي به لما روى عن أم سلمة رضى الله عنها بطريق ضعيفة لا يمكن تقوى مجموعها قالت بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحراء من الارض اذا هاتفت يهتف يا رسول الله ثلاث مرات فالتفت فاذا طيبة مشدودة في وثاق واعرابي مخجل في شمله تائم في الشمس فقال ما حاجتك قالت صادني هذا الاعرابي ولّى خشفان في ذلك الجبل فاطلقني حتى أذهب لهما فارضهما وأرجع قال وتقبلين فقالت عذبي الله عذاب العشاران لم أعد فاطلقها فذهبت ورجعت فاقبها النبي صلى الله عليه وسلم فاتبه الاعرابي وقال يا رسول الله ألك حاجة قال تطلق هذه الطيبة فاطلقها فخرجت تهرى في الصحراء فرأوها تضرب برجلها الارض وتقول أشهد أن لا اله الا الله وانك محمد رسول الله (مسجد الصفراء) بفتح الصاد واهل المراد به الخضراء لكثرة أشجارها (الناس يتركون به) أى يسجدوا (وقدمت أبو عبيدة بن الحرث) أى من الصحابة (بالصفراء من جراحته يدر ومات بالصفراء) أى ودفن بها فبازرو وبتبرك بمجعله فيها (مسجد بدر) في القاموس بدر موضع بين الحرمين وبذر أو اسم بئر حفرة هاجر بن قريش (كان العريش الذي بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أى موضعه (معروف عند النخيل وبقر به عين) أى منبوع ماء (وبقر به مسجداً آخر لا يعرف أصله وينبغي أن يسلم يدر على من بها من شهداء الصحابة رضى الله عنهم) أى بطريق الاجمال (والشق الذي في جبل بدر) أى على بين الذهاب الى مكة (يصعد الناس) أى ويرجعون انه صلى الله عليه وسلم صلى به (لا أصل له) كذا المكان الذي يدعى العامة ان الملائكة بضربون فيه النقارة باطل كما بينته في محله ولا يغرنك ما ذكره القسطلاني في مواهبه (مساجد بالجحفة) بضم جيم فسكون مهملة فقاموهى ما اجتف من ماء البئر وميعات أهل الشام وكانت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهيعة فنزل بها بنو عبيد وهم اخوة عاد وكان أخرجهما العماريقي من يثرب فجاءهم سيل فاجتفهم الجحاف فسميت بالجحفة (الاولى في أولها) أى مبدئها من صوب المدينة (والثاني في آخرها عند العليين) أى لبيان حد المقات (والثالث على ثلاثة أميال منها بكرة) بفتح أوله أى في بستانه (عن الطبري) أى الى مكة أو الى المدينة لم يبينها ولم يذكر في الكبير هذا المسجد الثالث أصلا وزاد فيه انه مسجدان أحدهما عند عقبة خليص ومسجد خليص بالتصغير (مسجد بئر الظهران) بتشديد الراء مفتح الظاء المعجمة وهو وادى قرب مكة يضاف اليه

وسلم اتقى غدا أجول
وأثيبك وأعطيك حتى
ظننت انه يعطيني عطية
قال اذا زالت الشمس فقم
فصل أربع ركعات فذكر
تحوه وقال ثم ترفع رأسك
فاستو جالسا ولا تقم حتى
تسبح عشرا وتحمده عشرا
وتكبر عشرا وتهلل عشرا ثم
تصنع ذلك في الأربع ركعات
فانك لو كنت أعظم أهل
الارض ذنبا غفر لك قلت
فان لم أستطع ان أصليها في
تلك الساعة فالصلاة من
الليل والنهار وقال في
الاحياء انه يقول في أول
الصلاة سبحانك

مر ويقال له بطن مكة مر وهو على مرحلة من مكة عن يسار الطريق وأنت ذاهب الى مكة
(وسمى مسجد القح) ولعله صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة القح (ومسجد بسرق) بفتح مهجلة
وكسر راء فقا يصرف ويجمع (وبه قبر ميمونة رضي الله عنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي دخل عليها حال زفافها فيه (وبه توفيت ودفنت)
وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد حالة الهناء والضراء ومقام الوصال
والفراق (مسجد بالتنعيم يقال له مسجد عائشة رضي الله عنها) لانهم أحرمت للعمرة منه بإذنه
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بعد قبر ميمونة) أي بالنسبة الى الراجع من المدينة الى مكة
(بثلاثة أميال) توهم عبارة ان بين قبرها ومسجد عائشة قدر ثلاثة أميال والظاهر ان مراده
ان التنعيم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب اطراف الحل الى البيت
وأفضل مواضع الاعتماد عندنا حتى من الجعرانة وسمى به لان على يمينه جبل نعيم وعلى يساره
جبل ناعم والوادي اسمه نعمان (واعلم انه يستحب زيارة المساجد والأبواب والآثار أي
المشاهد) المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت عنها أي تعيينها بتبيين الأئمة (أو وجهتها)
أي اسمها فتمينها عند العامة والأفجر دجتها لا يكتفي لاستحباب زيارتها (صرح به) أي بهذا
الاجال وبهذا الاستحباب (جماعة منا) أي من أصحابنا الحنفية (ومن الشافعية) أي وطائفة
منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الحنابلة أو من أبواب الحديث (وقد كان ابن عمر رضي
الله عنهما يحرى الصلاة والنزول والمروء) أي يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق المتابعة
(حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل) عطف تفسير لما قبله ولعل حل صحف وأصله صلى الله عليه وسلم ترك
ذكر مر اكتفاء بما مر ولان الصلاة والنزول بحسب الموافقة لا يتصور الا بالمرور على وجه
المطابقة (قال) أي القاضي عياض (في الشفاء) أي في شمائل الصطفى (ومن اعظامه
واكرامه) أي تعظيمه وتكرمه (اعظام جميع أشيائه) أي من أسبابه وأجزائه ولومنفصلة
من أعضائه (واكرام جميع مشاهدته) أي التي حضرها (وامكنته) أي التي سكنها (ومعاهده) أي
التي نهدها وتفقدها ولزهرها الاسماء اذ صلى بها (ومالسه صلى الله عليه وسلم يده) وكذا برجله
أو جنبه على تقدير محضته نقله (أو عرف به) أي ولو كان على وجه اشتهاره من غير ثبوت اخبار
في آثاره والله أعلم

• (فصل) أجعوا على ان أفضل البلاد مكة والمدينة زادها الله شرفا وتعظيما ثم اختلفوا فيما
بينهما أي في الأفضل منهما وفي تفاوت ما بينهما وكان الأولى ان يقولوا ايهما أفضل
(فقبل مكة أفضل من المدينة) وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروى عن بعض الصحابة (وقيل
المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قيل وهو المروى عن
بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بحبائه صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة الى المهاجرين من مكة
(وقيل بالتسوية بينهما) هذا قول مجهول لا منقول ولا معقول وكان فائده نظرا الى مجرد العارضة
بين أفعال الأئمة والمناقضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أي الاختلاف
المذكور محصور (فيما عدا موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فان الكعبة
أفضل من المدينة ما عدا الضريح الاقدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام

اللهم وبجهدك وتبارك
اسمك وتعالى جددك ولا اله
غيرك ثم تسبح خمس عشرة
مرة قبل القراءة وعشرا
بعدها والباقي عشر اعشرا
كافي الحديث ولا يسبح بعد
السجدة الأخيرة فاعدا
قال وهو ذاهو الاحسن
وهو اختصار عهد الله بن
المبارك ثم قال وان زاد بعد
التسبيح ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم فمن
وقد ورد ذلك في بعض
الروايات وأما الله ما فقال
الدميري في كتاب اللعنة في
رغائب يوم الجمعة لابن

بلا خلاف بل قال الجمهور (فأضخم أعضاء الشريفة فهو أفضل بقاع الأرض بالاجماع) أي
 بالاتفاق النقي أو بالاجماع السكوتي (حتى من الكعبة) أي عندهم بعضهم (ومن العرش) أي
 أيضا (على ما صرح به بعضهم) فقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم
 الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وإن الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي
 أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة البكريون على ذلك وقد صرح التاج
 الفاكهي بتفضيل الأرض على السموات لمطولة صلى الله عليه وسلم بها وحكام بعضهم عن
 الأكثرين نطق الانبياء منها ودفنهم فيها وقاله النووي الجمهور على تفضيل السماء على الأرض
 فينبغي أن يستثنى منها مواضع ضم أعضاء الانبياء للجمع بين أقوال العلماء (وأما المجاورة فيها)
 أي في الحرمين (فقبل على الخلاف المتقدم) أي بين أبي حنيفة والمالكية وغيرهم في الكراهة
 وفيها (وقيل تكراه) أي المجاورة (بها ما لا ينشئ من نفسه) أي يعتمد عليها القيام بحقوقهما
 وأدائها وأما من يجاورهما ويتعلق بوظائفهما وما معهما من الوجوه المحرمة أو يدعى التوكل
 ومحيط نظره الطمع من التجار والمجاورين والاعنياء الواردين وإظهار الرياء والسمعة فيحرم عليه
 هذه المجاورة ولو كانت الأئمة في زماننا وتحقق لهم شأننا الصرحوا بالمحرمة فإن مدار الطاعة
 وأساس المعرفة على تقافة اللقمة ولطافة النية قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا
 صالحا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله أن كنتم إياه
 تعبدون والأحاديث في ذلك كثيرة والأخبار والاشهرية (وقيل تنكره بمكة ولا تنكره بالمدينة)
 ولعل وجهه أن مضاعفة السنية وردت مطلقا في مكة دون المدينة والصحيح أن السنية لا تزيد
 بالكعبة لا فائدة حصر قوله تعالى ومن جاء بالحسنة فليجزيها أمثلا وأما اعتبار الكيفية فلا
 صرية في أنها تتضاعف في جميع الامكنة الشريفة والازمنة المظيفة بل بالاشخاص والاحوال
 واختلاف أجناس السنية من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل يشترط التوثيق)
 أي في كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال أصحاب التحقيق والله ولي التوفيق
 (وقيل المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة) أي مطلقا لا بالإضافة (وإن قلنا يزيد المضاعفة
 بمكة) أي في حرم مكة مجموعا والمسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أي لادلة ثلاثة (الأول)
 انعقد الاجماع على أن المجاورة بالمدينة في عصره) أي في زمان حياته (صلى الله عليه وسلم أفضل
 من غيره فلا يترك هذا الاجماع ما لم يثبت آخر) أي اجماع آخر مثله وقد يقال إن التقييد
 بعصره يفيد أن الأمر في عكسه لا يكون مثله بالاجماع أي من غير النزاع فافضلية المدينة حيث قد
 باعتبار هذه الحقيقة والكلام في مطلق الافضلية مع قطع النظر عن حقيقة المعصية بل اجماعهم هذا
 يفيد أن لو وجد امام عالم عامل أو شيخ مرشد كامل في الكوفة أو البصرة تكون المجاورة فيها
 أفضل من مجاورة الحرمين إذا لم يوجد فيها أحد مثلهما (الثاني لا اختياره صلى الله عليه وسلم ذلك
 ولم يكن يختار الا الأفضل) وهذا مدفوع بأنه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ونزل المدينة
 باختياره بل وقع ذلك باضطراره وإن كان باختياره به في قراره ولا قال صلى الله عليه وسلم عند
 هجرته وحالة مواعده اني لا علم انك أحب بلاد الله الى الله ولو اني أخرجت لما خرجت وأيضا
 مدار الافضلية على نسبة الاجر بالكثرة والاجماع على أن ثواب العبادة في المسجد الحرام

أي الصفح المبني نزول
 مكة المشرفة تستحب صلاة
 التسليم عند الزوال يوم
 الجمعة بقرآني الأولى بعد
 الفاتحة التكاثر وفي
 السنية العشر وفي الثالثة
 الكافرون وفي الرابعة
 الاخلاص فإذا اكملت
 الثلاث تسيعة قال بعد
 فراغه من التشهد قبل أن
 يسلم (اللهم) اني أسألك
 توفيق أهل الهدى وأعمال
 أهل البقين ومناجاة أهل
 التوبة وعزم أهل الصبر
 وحذر أهل الخسبة وطلب
 أهل الرغبة وتعبد أهل
 الورع وعرفان أهل العلم

أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم المضاعفة في نفس المدينة فلامعنى لأفضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة نعم الأفضلية ثابتة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم لأنه معذور في ذلك بل مأمور لما هنالك ولذا قيل كان إذا نهى عن شيء نهى تنزيهه بجب عليه بيانه بقوله وفعله فحينئذ إذا فعل ذلك المكروه لم يكن مكروها بالاضافة اليه بل له فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أى لا مدفع برزعه (حسنة صلى الله عليه وسلم على السكنى وللموت بها) أى بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أى بروايات شهيرة لكن الاستدلال بها مردود من وجوه منها أن هذا كان في حال وجوده وشهود جمال كرمه وجوده ومنها أن حسنة على السكنى بها وعدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون إنما كان إلى اليمن والعراق والحجيم ونحوها لا إلى مكة كما هو مبين في محلها ومنها أن قوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على أن حسنة على الهجرة إلى المدينة لما كانت من شرط الإيمان أو من كمال الإيمان فلا يكون الأمر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ إلى الهجرة ومنها أنه لم يقع في حديث أنه حدث أحد بعد الهجرة من الدول إلى مكة والتزول إلى المدينة فمع تحقق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى أنه لا مرد له في جميع الأحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أى حسنة في مجاورة مكة لا يصح من أصله لأن الأحاديث الواردة في فضله كلها حث في باب فضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكره مجاورة المدينة أيضا طائفة من السلف والخلف والتحقيق أن على الكراهة مشتركة بينهم ولو خصصناها بمكة فهو أذل على فضيلة مكة وإن مجاورتها أفضل إلا أنها تكره إذا لم يكن على وجه الاكل فتأمل ثم قوله (والجواب عن من يمد مضاعفة الأعمال بمكة) يعني من حيث أنهم إذا فعلوا زيادة فضيلة المجاورة بها أذهى سبب اتیان الأعمال بها (أنه يقابله تضعيف السيئات) فجوابه ما تقدم من أن تضعيف السيئات كمية لا يصح وإنما تصور كيفية باعتبار تعظيم البقعة فن غلب حسناته فالمجاورة نعم أفضلية بالنسبة إليه وأما من كثرت سيئاته فمجاورته مكروهة وضررها عائد عليه فهذه كلها أمور اضافية والكلام المنازع فيه إنما هو في المجاورة مطلقا أو بالنسبة إلى من لم يوجد في حقه الكراهة (وبالمدينة ورد تضعيف الحسنات لا السيئات) أى وإن كان فعلها بها أقبح وأظفر منها في غيرها وفيه أنه إن أراد بالمدينة نفسها فلم يرد المضاعفة في حقها مطلقا وإن أراد بالمدينة مسجد هافكا أنه تتضاعف الحسنات فيه لاشك أنه تتضاعف السيئات أيضا به

نظر إلى ارتكاب الحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

• (فصل) ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين) أى لتضاعف الحسنة في حرم مكة وكذا في حرم المدينة وإن لم يرد به المضاعفة الكمية لكن لا يخلو عن المضاعفة الكيفية (وإن يتصدق على أهلها) أى من الفقراء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أى من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة وملازمة الذكر ومداومة الصلوات وشهود الوجوه ووجود الشهود (وينبغي أن يطرأ على أهلها بعض التعظيم) أى وعبادة التكريم (ولا يفت عن مواطنهم) أى ولا عن طواهرهم لقوله تعالى ولا تجسسوا (ويكسر أئمتهم) أى ويدع ويترك سرايرهم وكذا أطوارهم (إلى الله تعالى)

حتى أخافك (اللهم) اني
أسألك مخافة تصبرني عن
معاصيك حتى أعمل بطاعتك
علا أستحق به رضاك وحتى
أناصحك في التوبة حقا
فأمنك وحتى أخلص لك
النصيحة حبالك وحتى
أترك عليك في الأمور
كلها حسن الظن بك سبحانه
خالق النور وربنا أتم لنا
نورنا واغفر لنا انك على كل
شيء قدير برحمتك يا أرحم
الراحمين ثم يسلم والأقرب
من الاعتدال للمؤمن أن
يصلها من الجمعة إلى الجمعة
وهذا الذي كان عليه خير
الامة

لان الذنوب ما عدا الشرك تحت مشنته يعذب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطلع على حقيقة تعلق ارادته (ويجهم لجوارهم كيفية كانوا) أى من ارتكاب ذنوب الصغائر والكبائر (اذعظم الاساءة) أى ولو فى الدار (لا تسلب حرمة الجوار) بكسر الجيم وما أحسن قول القائل وأحبها وأحب منزلها الذى * نزلت به وأحب أهل المنزل

(ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة) أى بان يختم فى كل منها ولو مرة لأن الحرمين الشريفين مهبط الوحي ونزل القرآن والمسجد الأقصى مذكور فى الفرقان بأنه بورك حوله فكيف أصله وشهور بكونه محل الانبياء ونزل الوحي اليهم (والاكتثار من الاعتماد) أى عند الجمهور (والطواف) أى بلا خلاف (بمكة المشرفة والنظر الى البيت الشريف عبادة) كما قدمنا من الرواية قبل ان النظر الى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق ان النظر الى جدران القبة المعطرة كذلك بالمقايسة (ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى المدينة المعظمة) أى خصوصاً (وملازمة المسجد النبوى) أى للزيارة وغيرها من أنواع العبادة (والعكوف فيه) أى بالاعتكاف وأقله يوم بصوم ويجوز عند محمد نقله بغير قيد فيه فكما دخل المسجد يقول نويت الاعتكاف ما مدت فيه (والصلاة مع الجماعة) أى لزيادة المضاعفة (واحياه) أى فى لياليها باعتبار أكثر أوقاتها وساعاتها (ولوليلة فيه مع مراعاة غاية الادب والاجلال) أى الاكرام والتعظيم التام أى لذلك المقام الذى هو من أعلى المرام

* (فصل فى آداب الرجوع) أى من الزيارة بعد تفصيل أسباب الخشوع (اذا فرغ من زيارة سيد الانام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أى الكرام (والمشاهد العظام وعزم على الرجوع الى الاوطان) أى واقامة المقام (يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة) أى بدل طواف الوداع من مكة (ودعاء بما أحب والاولى ان يكون) أى كل من الصلاة والدعاء (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أى بحمده فى الروضة (ثم يقرب منه) أى الى ما يلى المنبر أو فى سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الا نور (وان يأتى القبر المقدس فيزوره كما امر) وهذا اذا دخل من خارج وان كان فى داخل فبقدم الزيارة ثم يصلى على الاظهر (ثم يدعو بما أحب من دين) أى زيادة ديانة (أو دنيا) أى من ضرورياتها أو بما ينفعه فى العقبى أو بما يقربه الى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول الى اهل سالما من بليات الدارين) أى ومن آفات الكونين (ثم يقول اللهم لا تجعل هذا) أى الزمان (آخر العهد بنبيك ومسجده وحرمة) أى مكان محترمه (ويسرى العود اليه والعكوف لديه) أى والوقوف بين يديه (وارزقنى العفو) أى عن الذنوب (والعافية) أى عن العيوب (فى الدنيا والآخرة) أى فى الامور المتعلقة بهما (ورزنا الى أهلنا سالمين غافلين آمنين) أى آمنين من البلايا والاسقام (برحمتك يا أرحم الراحمين) ويجهتد فى اخراج الدمع) أى من العين مع السيول (فانه من علامات القبول) أى امارات حصول الوصول (ثم ينصرف متباً كذا) أى ان لم يقدر على ان يكون بايكاً (متصراً) أى متأسفاً (على مفارقة الحضرة الشريفة والا فاما المنيفة وينبغي ان يتصدق بما يسره) أى فانه حق السلامة من كل آفة وملامة (ويأتى فى رجوعه بالاذكار الواردة) أى فى الاحاديث المسطورة والادعية المأثورة أى فى الكتب المشهورة ومنها قوله (فاذا قرب من بلده قال

وترجان القرآن عبد الله
ابن عباس رضى الله عنهما
فانه كان يصليهما عند الزوال
يوم الجمعة ويقرأ فيهما ما
تقدم انتهى (اقول) انما
أطببت فى هذه الصلاة لعظم
فضلها فاحسب ان أجمع
بعض ما ورد فيها وما يطلب
منها اعانة لمن رغب فى ذلك
من اخوانى المسلمين رجاء ان
يشركونى فى دعائهم على
بجاعة الخبير بالموت على
الاسلام لعل ذلك يصادف
ساعة القبول فابغ بكرم
الله ذى الجلال والاكرام
حسن الختام وصلى الله على
سيدنا محمد وآله الكرام

آيون) همزة معدودة (تائبون) والفرق بينهما اتفاقهما في اللفظ ان الاوبة رجوع من
 الغفلة والتوبة من المعصية ولذا جاء في وصف الانبياء انه اواب (ربنا حامدون) أي شاكرون
 له لا لغيره لان النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل ان يكون الجار متعلقا بما قبله (ويرسل
 امامه) بفتح الهمزة أي قدومه (من يخبر أهله به) أي ينشرهم بوصوله لان يستقبلوه ويقبلوه
 على وجه حصوله مستعدين لوقت دخوله (والاولى ان يدخل نهارا) أي بان يظهر مشعا
 رجوعه من المشاعر جهارا (واذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أي كما كان يفعله صلى الله عليه
 وسلم (وصلى فيه ركعتين) أي تحية المسجد (ان لم يكن وقت كراهة) أي عندنا خلافا للشافعي
 رضي الله عنه فان عنده لا كراهة في صلاة لها سبب يتقدمها (واذا دخل على أهله قال توبابا)
 أي رجوعا والمراد بالتبينة التكرير والتكثير (ربنا أوبا) أي لاغيره (لا يغادر علينا
 حوبا) أي لا يترك علينا ذنبا بل يغفره جميعه كما ورد * ان تغفر اللهم فاعفر بجا * وأي عبدك
 لا اله الا (ثم يدخل بيته) أي الخاص به (ويصلي فيه ركعتين ايضا) يعني تحية المنزل ولان يكون
 ختم زيارته افضل طاعته وليصير المسك ختامه ويعود العود تمامه (ويشكره على ما أولا
 من اتمام العبادة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب ان يدخل على أحب أهله اليه ان كان
 موجودا لديه لانه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه وخر وجهه منه
 سيدا بالدخول على فاطمة الزهراء رضي الله عنها قبل دخوله على طوهارات النساء (وينبغي
 ان يجتهد في محاسنه) أي في زيادة تحسين مكارم اخلاقه (في باقي عمره) أي ليجتهد في ختام
 أمره (وان يزداد خيره بعد العود) كما قيل والعود اجد (فعلمة الحج المبرور وقبول زيارة
 خير من زور ان يعود خيرا كما كان في جميع الامور) اختلف في الحج المبرور فقال النووي رحمه
 الله الاصح ان المبرور هو الذي لا يخاطبه ثم قيل هو المقبول وقيل هو الذي لا مصيبة بعده
 وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى (فان رأى في نفسه) أي
 باطنه (نزوعا) بضم النون والزاي أي تباعدا (عن الاطمئيل) أي من الخوض في الضلال
 والتضليل (وتجافيا عن دار القرور) واناية الى دار الخلود أي وجوار المعبود (فليحترز
 ان يذنب ذلك) أي يخلط عمله ويومئض أهله (بطلب الفضول) أي الزيادة من الدنيا وترك القناعة
 بما يكفيه ويعينه على الطاعة من زاد العقبى (ويستشير بمحصل خلة القبول وهو غاية
 المطلوب والمسؤل ونهاية المقصود والمأمول به) أي وبما ذكر من النصيحة في هذا المقام
 (يتم لباب المرام) أي خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله
 وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الغرا الكرام) بضم الفين المعجمة وتشديد الراء
 جمع الاعزلة من الجهة من الوجه الانور والكرام بكسر الكاف جمع الكرم
 والوصفاء من على آله وصحبه أو مشتركا كان موجودا في كل من
 أقاربه وأصحابه وعلى أشياعهم وأتباعهم من أحرابه وأحبابه
 والمسلمين كلهم أجمعين الى يوم الدين آمين يا رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله
 وصحبه أجمعين آمين

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل الى الله بالخاء
 الفاروقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقي معتمد دار الطبع والتمثيل أقال الله
 عنده في كل فعل وقيل

تم دعون مالك المالك طبع شرح كتاب المناسك المنسوب أوله - العالم العلامة والبحر
 الحبر الفهامة صاحب الذهن الجارى ملا على القارى وثانيهما الامام الاوحد الفاضل
 الامجد من كان لنفائس العلوم بسدى الشيخ وحة الله السندى بالطبعة الكبرى المعروفة
 بالهجرى في كل هجرى المتوفرة دواعى مجدها المشرقة كواكب سعدا في ظل من نطرت
 بطيب ثنائته الاسفار واشتهرت محاسنه اشتهار الشمس في رابعة النهار حيث نشر الوبة العدل
 بعد طيها وطهر نفوس رعاياه من جهلها وغيبها ومحافظم الظلم بسناصورته القمرية وأثبت
 مراسم العدل بحسن سيرته العمريه وأسبل على أهل مملكته غيث كرمه ونعمته وشملهم
 بعظيم رأفته ومزيد رحمته وبسط لهم بساط عدله وحلاهم بحلى جوده وفضله فازرى كرمه
 بفيض النيل جناب خديو مصر امير

لازال في عون الاله وحفظه * متمتعاً بسروره وبخطه

ولا برحت مصر به مشيئة الدعائم وبانجمله موطدة القوائم خصوصاً بأكبر انجمله
 وأرشد اشباله الوزير الشهير النيل الاصبل صاحب المعارف المشهورة والحوارف
 المشكورة من هو بكل ثناء حقيق سعادة محمد باشا توفيق لازالت الايام مضية بشمس علاه
 والى منيرة يبدو حلاه وكان طبعه الفائق وتميظه الرائق مشتمولاً بإدارة ذى المهاره
 والحدق والسطاره والقصاحه والقطانه حضرة حسين بك حسنى مدير المطبعة
 والكاغذ خانه ونظاره من قام مقامه في ابروم - له وابرامه من ليزل عليه حذقه يثنى
 حضرة محمد أفندي حسنى وملاحظه ذى الرأى الاسد حضرة أبى العينين
 أفندى أحمد وقد وافق تمام تحصيله وكمال طبعه وتميظه

أواسط شعبان المعظم التالى لرجب الاصم من شهر رسنه

ثمان وثمانين ومائتين وألف من هجرة من كان كبرى

من الامام يرى من الخلف سيدنا محمد الصادق

الامين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه

أجمعين ما طلعت ذكاه

ودرجت الظباء

آمين

م





*Restored through
a grant from*

Daniel Maggin



32101 076413317